

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_190672**

UNIVERSAL  
LIBRARY









القسم الأدبي

نہایت کمال

ف

فنون الأدب

تأليف

شبهه الذي محمد بن عبد الوهاب بن عبد الوهاب

## السَّفَرُ التَّاسِعُ

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٥١ هـ - ١٩٣٣ م



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بيان

### عن الجزء التاسع من نهاية الأرب

في دار الكتب من نسخ هذا الجزء نسخة واحدة كاملة مأخوذة بالتصوير الشمسي ، وقطعة من نسخة أخرى مأخوذة بالتصوير الشمسي أيضا ، بتسدي من ( الفن الثالث في الحيوان الصامت ) في صفحة ٢٢٤ ، وقد شمل التحريف والتصحيح ألفاظ هذا الجزء في كلتا النسختين بظلمة كثيفة لا يكاد يبدو فيها الصواب إلا بالتفكير الطويل والبحث المستقصى ، فما زلنا نستخرج الصحيح من المعتل ، ونعزف الصواب من الخطأ بما يجاوره ويتصل به من الألفاظ الصحيحة التي لم يمسها مسخ ولا تحريف ، مراعين في ذلك سياق الكلام وما تقتضيه أساليب الكتاب والشعراء في مختلف العصور والبيئات ، مستعينين بعد ذلك بالمصادر الكثيرة التي بين أيدينا ، من دواوين الشعراء ورسائل الكتاب وكتب المحاضرات والمنتخبات الأدبية ومصنفات اللغة وغيرها من علوم العربية ، والمعجمات المختصة بأسماء الرواة وأنسابهم ، وما ألفه العلماء في الأمكنة والبلاد وضبط أسمائها وتعيين مواقعها ، وغير ذلك من أنواع المؤلفات التي تراها مفصلة بعد في بيان الكتب والمصادر التي رجعنا إليها في تصحيح هذا الجزء ، كل نوع منها فيما يتعلق به من أغراضه وأبوابه ، غير مكتفين من كل كتاب بنسخة واحدة ، بل جمعنا ما أستطعنا جمعه من نسخته لتخير أحسن روايه وأقومها لفظا ، منبهين في الحواشي على اختلاف

هذه النسخ في رواياتها وعلى ما ترجمه منها؛ وعسى أن نكون قد وقفنا في هذا الجزء الى ما نقصد إليه في جميع أجزاء هذا الكتاب من إصلاح المحرف من ألفاظها، وتكميل ما نقص من عباراتها، وتفسير غريبها، وشرح ما أشكل من جملها وأبياتها، وضبط ما آلتبس من ألفاظها، وتحقيق ما أشتملت عليه من أسماء الأماكن والبلاد والقبائل والأشخاص وضبطها على الوجه الصحيح، والتنبيه على كثير مما ورد فيها من الألفاظ والصيغ والعبارات الدخيلة والعامة، وغير ذلك من الأغراض .

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الموضع أننا لم نضع لفظا مكان لفظ آخر في الأصل إلا إذا كان التحريف في لفظ الأصل ظاهرا لا يستقيم به المعنى على وجه من الوجوه، بشرط أن يتقارب اللفظان في رسم الحروف تقاربا يجعلهما كالمترقبين، ليكون الظن أرجح في اشتباه اللفظين على النسخ، والاحتمال أقرب في تحريف أحدهما عن الآخر، مؤثرين في ذلك النقل عن المصادر الموثوق بمؤلفيها، منبهين في الحواشي على ما كان في الأصل من حروف هذا اللفظ ووجه اختيار غيره والمصدر الذي أخذناه عنه؛ سواء أكان هذا اللفظ منقولاً عن كتاب، أم كان من عندنا؛ فإذا أفاد لفظ الأصل معنى يستقيم به الكلام على وجه من الوجوه ولو كان ضعيفا أبقيناه على حاله لم نغير منه حرفا، وإن بدا لنا من الألفاظ ما هو أفضل منه وأقرب إلى السياق أثبتناه في الحواشي، كما أننا لم نضبط علما من الأعلام المشتمل عليها هذا الجزء إلا إذا ورد بضبطه نص صريح لا يحتمل التأويل فيما لدينا من الكتب الموثوق بمؤلفيها ومصححيها، فإذا ورد هذا الاسم في الكتب مضبوطا بالقلم ولم نجد من النصوص الدالة على ضبطه ما نظمنا إليه، نبهنا على ذلك في الحواشي، فنقول : « كذا ضبط هذا الاسم بالقلم لا بالعبرة في كتاب كذا » .

وإن من النعم الكبرى على العلم والأدب التي لا يفي بحقها شكر، ولا يقوم بجمدها ثر ولا شعر، تلك العناية العظيمة والرعاية الكبرى من مولانا ملك البلاد، وشبل إسماعيل (صاحب الجلالة فؤاد الأول) أيّد الله ملكه، وأدام ظله، وحرس للبلاد وليّ عهده (سموّ الأمير فاروق) فقد تمّ في عهده السعيد طبعُ كثير من الكتب النافعة في مختلف الفنون، والكشفُ عن ثروة علمية واسعة مما تركه السلف تذكرةً للخلف .

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر بالشكر والثناء هذا الجهد العظيم الذي بذله ويبنّله المدير الحازم والمربي الفاضل الأستاذ (محمد أسعد برّادة بك) مدير دار الكتب المصرية، وأهتمامه الصادق بانحراج هذه الكتب في أقرب وقت ممكن على أحسن وجه وأكمل، تحقيقاً لما نتوّق إليه الأئمة العربية جمعاء من إحياء لغتها وآدابها بنشر الكتب الثمينة في الدين واللغة والأدب والتاريخ، وغيرها من أنواع العلوم .

كما لا يفوتنا أن نثني الثناء الجميل على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ (السيد محمد البيلاوي) مراقب إحياء الآداب العربية على ما يسديه الى مصحّحي هذه الكتب من الإرشادات القويمة، والآراء السديدة؛ ونسأل الله سبحانه التسديد في القول، والتوفيق في العمل ما

مصحّحه  
أحمد الزين

تحريراً بالقاهرة في يوم الأربعاء ١٥ محرم سنة ١٣٥٢  
١٠ مايو سنة ١٩٣٣



# فهرس

## السفر التاسع

من كتاب نهاية الأرب في فنون الأدب للنويرى

صفحة

- ١ ... .. ذكر كتابة الحكم والشروط وما يتصف به الكاتب ويحتاج اليه ...
- ٢ ... .. أما اشتراط العدالة والديانة والأمانة ...
- ٣ ... .. وأما طلاقة العبارة وذلاقة اللسان ...
- ٣ ... .. وأما حسن الخط ...
- ٤ ... .. وأما معرفة العربية ...
- ٤ ... .. وأما معرفة الفقه ...
- ٥ ... .. وأما علم الحساب والفرائض ...
- ٦ ... .. وأما معرفة صناعة الوراقة ...
- ٦ ... .. ذكر صورة ما أصطلح عليه الكتاب من أوضاع الوراقة ...
- ٩ ... .. ذكر كيفية ما يصنعه الكاتب في كل واقعة ...
- ١٠ ... .. أما الإقرارات وما يتصل بها من الرهن والضمان ...
- ١٧ ... .. وأما الحوالة ...
- ١٧ ... .. فصل وأما الشركة ...
- ١٩ ... .. وأما القراض ...

صفحة	
٢٠	وأما العارية .....
٢٠	وأما الهبة والنحلة .....
٢٢	وأما الصدقة والرجوع .....
٢٣	وأما التملك .....
٢٤	وأما اليبوع .....
٧٣	وأما الرد بالعيب والفسخ .....
٧٣	في مقابلة تكتب على ظهر المبيعة .....
٧٤	وأما الشفعة .....
٨٤	وأما السلم والمقابلة فيه .....
٨٥	وأما القسمة والمناصفة .....
٨٨	وأما الأجائر .....
١٠٣	وأما المساقاة .....
١٠٤	وأما الوصايا والشهادة على الكوافل بالقبوض .....
١١٠	وأما العتق والتديرو تعليق العتق .....
١١٣	وأما الكتابة .....
١١٥	وأما النكاح وما يتعلق به .....
	وأما أقرار الزوجين بالزوجية واعتراف الزوج بمبلغ الصداق وما يتصل بذلك
١٢٤	من فرض الزوجة والإشهاد عليها بقبض الكسوة .....
١٢٦	وأما الطلاق وما يتصل به من الفروض الواجبة .....
١٣١	وأما تعليق الطلاق وفسخ النكاح .....
١٣٤	وأما نفى ولد الحارية والإقرار باستيلاد الأمة .....



صفحة

١٣٥	... ..	وأما الوكالات
١٣٧	... ..	وأما المحاضر على اختلافها
١٤٥	... ..	وأما الإجمالات
١٥٢	... ..	وأما الكتب الحكيمة
١٥٥	... ..	وأما التقاليد الحكيمة
١٥٦	... ..	وأما الأوقاف والتحيسات
١٦٠	... ..	المؤتلف والمختلف من أسماء نقلة الحديث
١٧٩	... ..	المؤتلف والمختلف من نسب رجال الحديث
٢١٤	... ..	وأما من ينسخ العلوم
٢١٤	... ..	وأما من ينسخ التاريخ
٢١٧	... ..	وأما من ينسخ الشعر
٢١٨	... ..	ذكر كتابة التعليم وما يحتاج من تصدى لها إلى معرفته — فأما تعليم الابتداء
٢٢٠	... ..	وأما تعليم الانتهاء
٢٢٤	... ..	الفن الثالث في الحيوان الصامت

## القسم الأول

من هذا الفن في السباع وما يتصل بها من جنسها، وفيه ثلاثة أبواب

### الباب الأول

في الأسد والبر والفهر

٢٢٦	... ..	أما أسماء الأسود
٢٢٧	... ..	وأما أصناف الآساد وأجناسها

صفحة	
٢٢٨	وأما عاداتها في حملها ووضعها وحضاتها...
٢٢٩	وأما عاداتها في وثباتها وثباتها وأفعالها وصبرها وسرعة مشيها وأكلها...
٢٣٠	وأما ما في الآساد من الجراءة والجبن...
٢٣٤	ذكر شيء مما وصف به الأسد نظما ونثرا...
٢٤٢	وأما البروما قيل فيه...
٢٤٣	ذكر ما قيل في النمر...
٢٤٥	ما قاله الشعراء في وصف النمر...

## الباب الثاني

من القسم الأول من الفن الثالث فيما قيل في الفهد والكلب والذئب  
والضبع والنمس — ذكر ما قيل في الفهد

٢٤٨	ما قيل في وصف الفهود من النظم والنثر...
٢٥٤	ذكر ما قيل في الكلاب...
٢٥٥	(فصل) قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ...
٢٦٠	ذكر دلائل النجاة والفراة في كلاب الصيد...
٢٦١	ذكر شيء مما وصفت به كلاب الصيد نظما ونثرا...
٢٧٠	ذكر ما قيل في الذئب...
٢٧٢	ذكر ما وصف به الذئب...
٢٧٤	ذكر ما قيل في الضبع...
٢٧٦	ذكر ما قيل في النمس...

## الباب الثالث

من القسم الأول من الفن الثالث فيما قيل في السنجاب  
والثعلب والدبّ والحرّ والخنزير — فأما السنجاب

٢٧٨	... ..	ذكر ما وصف به السنجاب
٢٧٩	... ..	ذكر ما قيل في الثعلب
٢٨١	... ..	ذكر ما وصف به الثعلب
٢٨٢	... ..	ذكر ما قيل في الدبّ
٢٨٣	... ..	ذكر ما قيل في الحرّ
٢٨٥	... ..	ذكر ما وصف به الحرّ
٢٩٩	... ..	ذكر ما قيل في الخنزير
٣٠١	... ..	ذكر ما وصف به الخنزير

## القسم الثاني

من الفن الثالث في الوحوش والظباء وما يتصل بها من جنسها  
وفيه ثلاثة أبواب

## الباب الأول

من هذا القسم فيما قيل في الفيل والكرّكّدن والزرافة والمها والإبل

٣٠٢	... ..	ذكر ما قيل في الفيل
٣٠٨	... ..	ذكر شيء مما وصف به الفيل نظماً
٣١٥	... ..	ذكر ما قيل في الكرّكّدن
٣١٧	... ..	ذكر ما قيل في الزرافة

صفحة

٣١٨	... .. ذكر ما وصفت به الزرافة
٣٢٢	... .. ذكر ما قيل في البقر الوحشية — وهى المها، والإيّل — أما سنّها
٣٢٢	... .. وأما ما قيل فى المها
٣٢٢	... .. ذكر ما وصفت به المها
٣٢٤	... .. وأما ما قيل فى الإيّل
٣٢٥	... .. ذكر ما قيل فى امتناعه عن شرب الماء مع حاجته إليه

## الباب الثانى

من القسم الثانى من الفن الثالث فيما قيل فى الحمر الوحشية والوعل واللط

٣٢٦	... .. ذكر ما قيل فى الحمر الوحشية
٣٢٧	... .. ذكر ما وصفت به الحمر الوحشية من الثر والنظم
٣٢٩	... .. ذكر ما قيل فى الوعل
٣٣٠	... .. ذكر ما وصف به الوعل
٣٣١	... .. ذكر ما قيل فى اللط

## الباب الثالث

من القسم الثانى من الفن الثالث فى الظبي والأرنب والقرد والنعام

٣٣٢	... .. ذكر ما قيل فى الظبي
٣٣٣	... .. فصل ومما يتحقق بهذا النوع غزال المسك
٣٣٣	... .. ذكر ما وصف به الغزال من الشعر
٣٣٤	... .. ذكر ما قيل فى الأرنب
٣٣٥	... .. منافع الأرنب

صفحة

٣٣٦	... ..	ذكر ما وصف به الأرنب
٣٣٦	... ..	ذكر ما قيل في القرد
٣٣٩	... ..	ذكر ما قيل في النعام
٣٤٠	... ..	ذكر ما وصفت به النعام

### القسم الثالث

من الفن الثالث في الدواب والأنعام ؛ وفيه ثلاثة أبواب

### الباب الأول

من هذا القسم في الخيل

٣٤٣	... ..	ذكر ما ورد في ابتداء خلق الخيل
٣٤٦	... ..	ذكر ما ورد في فضل الخيل وبركتها وفضل الإنفاق عليها
٣٥٣	... ..	ذكر ما جاء في فضل الطُّرُق
٣٥٤	... ..	ذكر ما جاء من دعاء الفرس لصاحبه
٣٥٥	... ..	ذكر ما ورد من أن الشيطان لا يَخِيلُ من في داره فرسٌ عتيق ولا يدخل دارا فيها فرسٌ عتيق
٣٥٦	... ..	ذكر ما جاء في التماس نسل الخيل والنهي عن خصائها والرخصة فيه والنهي عن هلبها وجرّ أعرافها ونواصيها
٣٥٨	... ..	ذكر ما قيل في أكل لحوم الخيل من الإباحة والكراهة
٣٦٠	... ..	ذكر ما جاء في النهي عن عَسْب الفحل وبيع مائه
٣٦٠	... ..	ذكر ما جاء في إكرام الخيل ومنع إذالتها
٣٦١	... ..	ذكر ما ورد من الأمر بارتباط الخيل وما يستحب من ألوانها وشيائها وذكرها وإنائها

صفحة	
٣٦٥	ذكر ترجيح إناث الخيل على خولها وترجيج خولها على إناثها وما جاء في ذلك
٣٦٦	ذكر ما ورد في شؤم الفرس وما يذم من عَصَمِها ورجلها ... ..
٣٦٨	ذكر ما جاء في سباق الخيل وما يحلّ منه وما يحرم ... ..
٣٧٣	وأما أسماء السوابق في الحلبة ... ..
٣٧٥	ومما يتصل بهذا الفصل ترتيب عدو الفرس ... ..
٣٧٥	كيفية تضمير الخيل ... ..
	ذكر ما يقسم لصاحب الفرس من سهام الغنيمة والفرق في ذلك بين العراب
	والهجن والبراذين ... ..
٣٧٥	ذكر سقوط الزكاة في الخيل ... ..
٣٧٨	

تمّ الفهرس

## بيان أهم الكتب والمصادر التي رجعنا إليها في تصحيح هذا الجزء مرتبة على حروف المعجم

---

- (إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى) لشهاب الدين القسطلانى .
- (الإرشاد الشافى على متن الكافى فى علمى العروض والقوافى) للدمنهورى .
- (أساس البلاغة) للزمخشرى .
- (أسماء الوحوش) للاصمعى .
- (الإصابة فى تمييز الصحابة) لأبن حجر العسقلانى .
- (الأغانى) لأبى الفرج الأصفهانى .
- (أقرب الموارد) لسعيد الخورى الشرتونى اللبناى .
- (الإكمال فى رفع الأرتياب عن المؤلف والمختلف من الأسماء والكنى والانساب) لأبن ماكولا .
- (الأنساب) للسمعانى .
- (الأموال) لأبن عبيدة .
- (بدائع الزهور فى وقائع الدهور) وهو تاريخ مصر لأبن إياس .
- (تاج العروس) وهو شرح القاموس للزبيدى .
- (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهرى .
- (تاريخ ابن الأثير) .
- (تاريخ الأدب او حياة اللغة العربية) للرحوم حفى بك ناصف .
- (تاريخ بغداد) للخطيب .

- (تاريخ الطبري) .
- (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) لأبن حجر العسقلاني .
- (تقريب التهذيب في أسماء الرجال) له أيضا .
- (التبيان) وهو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، للعكبري .
- (تحفة ذوى الأرب في مشكل الأسماء والنسب) لأبن خطيب الدهشة .
- (تقويم البلدان) لأبى الفداء .
- (تكملة القواميس العربية) لدوزى .
- (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) لأبى الحجاج المزي .
- (جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود) لأبى عبد الله الأسبوطي .
- (حاشية الصبان) على شرح الأشموني .
- (الحيوان) للجاحظ .
- (حياة الحيوان) للدميري .
- (الخطط) للقريني .
- (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال) لصفى الدين الخزرجي .
- ديوان أبى نواس .
- ديوان ابن حمديس .
- ديوان الحيوان، للسيوطي .
- ديوان ابن هاني الأندلسي .
- ديوان عروة بن الورد .
- ديوان الأخطل .
- ديوان الأترجاني .



- ديوان ابن خفاجة .
- ديوان ابن المعتز .
- (ديوان المعاني) لأبي هلال العسكري .
- (الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة) لابن بسام .
- (رشحات المداد فيما يتعلّق بالصافنات الجياد) للبخشي الحلبي .
- (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) لابن العماد الحنبلي .
- (شرح الأشموني) على ألفية ابن مالك .
- (شرح الرضي) على الكافية .
- (شرح ابن هشام) على قصيدة بانت سعاد .
- (شرح المنهج) لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري .
- (شرح مقامات بدیع الزمان الهمداني) للأستاذ المرحوم الشيخ محمد عبده .
- (شرفنامه — وهو كتاب باللغة الفارسية في تاريخ الأكراد) — للأمير شرفخان البديسي .
- (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) لشهاب الدين الخفاجي .
- (شرح النووي) على صحيح مسلم .
- (صبح الأعشى في صناعة الإنشاء) للقلقشندي .
- صحيح البخاري .
- (طبقات الشافعية الكبرى) لابن السبكي .
- (الطبقات الكبرى) لابن سعد .
- (عقد الأجياد في الصافنات الجياد) للسيد محمد الجزائري الحسني .
- (العقد الفريد) لابن عبد ربه .

- (عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان) لبدر الدين العيني .
- (العمدة في صناعة الشعر ونقده) لأبن رشيق القيرواني .
- (فتح العزيز وهو الشرح الكبير للرافعي على كتاب الوجيز) للغزالي .
- (الفتاوى الهندية) لجماعة من أفاضل الهند رئيسهم الشيخ نظام الدين .
- (فهرست ابن النديم) .
- (فضل الخيل) للحافظ شرف الدين الديماطي .
- (القاموس المحيط) لمجد الدين الفيروزابادي .
- (قوانين الدواوين) للأسعد بن ممتاى .
- (القانون) لأبن سينا .
- (قلائد العقيان) للفتح بن خاقان .
- (كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون) لحاجي خليفة .
- (الكوكب المشرق فيما يحتاج اليه الموثق) لمحمد بن عبد الله الحسن الجرواني .
- (الكامل للبرد) .
- (لب الباب في تحرير الأنساب) للجلال السيوطي .
- (لسان العرب) لأبن منظور .
- (المصباح المنير) للفيومي .
- (معجم ما استعجم) للبكري .
- (معجم البلدان) لياقوت الحموي .
- (المشترك وضعاً والمختلف صقماً) له أيضاً .
- (مختصر أخبار مصر) لعبد اللطيف البغدادي .
- (محيط المحيط) لبطرس البستاني .

- (مبادئ اللغة) لأبي عبدالله الخطيب الإسكافي .
- (المختص) لأبن سيده .
- (المغرب في ترتيب المغرب) للطوزي .
- (المغرب والدخيل) للشيخ مصطفى المدني .
- (المغرب من الكلام الأعجمي) لأبي منصور الجواليقي .
- (المعجم الفارسي الإنجليزي) لستائنجاس .
- (المؤتلف والمختلف من أسماء نقلة الحديث) للمافظ عبد الغني بن سعيد المصري .
- (مشتبه النسبة) له أيضا .
- (المشتبه في أسماء الرجال) لشمس الدين الذهبي .
- (المكتبة الأندلسية) طبع أسبانيا، وهي تشتمل على عدة كتب، وهي (الصلة) لأبن بشكوال ، (والتكلمة لكتاب الصلة) للقضاعي ، (والمعجم) لأبن الأبار ، (وبغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس) للضبي ، (وتاريخ علماء الأندلس) لأبن القرضي .
- (المكتبة الجغرافية) طبع ليدن، وهي تشتمل على عدة كتب، وهي (مسالك الممالك) للإصطخرى ، (والمسالك والممالك) لأبن حوقل ، (وأحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) للبشاري المقدسي ، (ومختصر كتاب البلدان) لأبن الفقيه ، (والمسالك والممالك) لأبن خرداذبة ، (والتنبيه والإشراف) للسعودي .
- (ما خالف فيه الإنسان البهيمة) لقطرب .
- (المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأدواء والذوات) لأبن الأثير .
- (مباحج الفكر ومناهج العبر) لجمال الدين الوطواط الوراق .
- (محاضرات الأدباء) للراغب الأصبهاني .

- (مروج الذهب) للسعودي .
- (ما يقول عليه في المضاف والمضاف إليه) للحجّي الحموي .
- (مجمع الأمثال) للبدائي .
- (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) لمحبي الدين عبد الواحد التميمي المراكشي
- (مطمح الأنفس ومسرح التآس في ملجأ أهل الأندلس) للفتح بن خاقان .
- (مسند الإمام أحمد) .
- (نهاية الأرب) لشهاب الدين النويري .
- (النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية وهي سيرة السلطان يوسف صلاح الدين الأيوبي) للقاضي ابن شدّاد .
- (نسب عدنان وخطان) لأبي العباس المبرّد .
- (فتح الطيب من غصن الأندلس الرطيب) للقرّى .
- (نكت الهميان في نكت العميان) لصلاح الدين الصفدي .
- (الوافي بالوفيات) له أيضا .
- (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير .
- (وفيات الأعيان) لابن خلكان .
- (الوجيز) للغزالي .
- (يتيمة الدهر) للثعالبي .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذكر كتابة الحكم والشروط وما يتصف به الكاتب ويحتاج إليه

- ينبغي أن يكون كاتب الحكم والشروط عدلاً، ديناً، أميناً، طَلَقَ العبارة فصيحَ اللسان، حَسَنَ الخطِّ؛ ويحتاج مع ذلك إلى معرفة علوم وقواعد تُعينه على هذه الصناعة، لا بدَّ له منها، ولا غُنيَّةَ له عنها : وهى أن يكون عارفاً العربية والفقه متقناً علم الحساب، محرراً القسَمَ والفرائض، دَرَباً بالوقائع، خبيراً بما يصدر عنه من المكتابات الشرعية، والإسجالات الحُكْمِيَّةِ على اختلاف أوضاعها، وأن يكون قد اتَّقَنَ صناعة الوراقَةِ <sup>(١)</sup> وعِلْمَ قواعدها، وعَرَفَ كَيْفِيَّةَ ما يكتب فى كُلِّ واقعة وحادثة :
- ١٠ من الديون على اختلافها، والحوالات، والشركات، والقراض، والغارية، والهبة والنَّحْلَةُ، والصدقة والرجوع، والتملك، والبيع، والرَّدُّ بالعيب والفسخ، والشُّفْعَةُ والسَّلَمُ، والمقايلة، <sup>(٢)</sup> والقِسْمَةُ <sup>(٣)</sup> والمناصفة، والأجائر على اختلافها، والمساقاة، والوصايا
- (١) يريد بالوراقة مصطلح الكتاب في مكاتيبهم، كما يستفاد ذلك مما يأتي بعد في صفحة ٦ من هذا السفر . وفى كتب اللغة أن الوراقة حرفة من يورق ويكتب .
- (٢) فى الأصل : «المقابلة» بالاء الموحدة ؛ وهو تصحيف، صوابه ما أثبتنا ، كما يدل على ذلك ما يأتي بعد عند الكلام على هذا الباب ، ويريد بالمقابلة ها : المقايلة الحاصلة فى السلم ، اذ هى التى سبقت كرها مع السلم بعد عند الكلام عليه .
- (٣) فى الأصل : «المواصفة» بالواو مكان النون ؛ وهو تحريف ، إذ المواصفة هى أن يبيع ما ليس عنده ، ثم يطاعه فيدفعه الى المشتري ؛ وسمى بذلك لأنه باع بالصفة من غير نظر . وهذا المعنى غير مرادها ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .
- ٢٠

والشهادة على الكوافل بالقبوض،<sup>(١)</sup> والعق، والتدبير، وتعليق العتق،<sup>(٢)</sup> والكتابة، والنكاح وما يتعلق به، وإقرار الزوجين بالزوجة عند عدم كتاب الصداق، واعتراف الزوج بمبلغ الصداق، والطلاق، وتعليق الطلاق،<sup>(٣)</sup> وفسخ النكاح، ونفي ولد الجارية والإقرار باستيلاد الأمة، والوكالات، والمحاضر، والإيجالات، والكتب الحكيمة والتقايد، والأوقاف، وغير ذلك، على ما نوضحه ونبينه إن شاء الله تعالى. فنقول ٥  
وبالله التوفيق :

أما اشتراط العدالة والديانة والأمانة — فلائنه يتصرف بشهادته في الأموال والدماء والفروج، فإذا لم يكن فيه من الديانة والعدالة والأمانة ما يستمسك به، ويقف عند أوامر الشرع الشريف ونواهيه بسببه؛ تولاها — والعياذ بالله تعالى — الشيطان بالفرور، وأوقعه في محظور يتوقع في الدار الآخرة منه وقوع المحذور؛ وربما ١٠  
أنكشفت في الدنيا عورته، وبدت سريرته، وإذن هو المعنى والمشار إليه بقولهم: "شاهد الزور قتل ثلاثة: نفسه والمشهود له والمشهود عليه"، فلم يفز بما آرتكبه بطائل، بل جمع لنفسه بين نكالي عاجل وعقابي آجل، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ .

١٥ (١) القبض : جمع قبض ، وإنما جاز جمع المصدر في هذا الموضع لإرادة الوحدات ، فان النعاة يعمون جمعه ، فإذا أريد به الوحدات أو الأنواع جاز ذلك .

(٢) اطلاق الكتابة على مكتبة السيد لعبد اطلاق مجازي فيه تساع واتساع ؛ قال في المصباح مانحه : « قيل للكتابة كتابة تسمية باسم المكتوب مجازا واتساعا ، لأنه يكتب في الغالب للعبد على مولاه كتاب بالعق عند أداء النجوم ، ثم كثر الاستعمال حتى قال الفقهاء للكتابة كتابة وإن لم يكتب شيء » ؛ ثم قال : « وشذ الزمخشري فجعل المكتبة والكتابة بمعنى واحد ؛ ولا يكاد يوجد لغيره ذلك » الخ ٢٠

(٣) ورد في الأصل تعليق الطلاق بعد مسخ النكاح ؛ وإنما اخترنا العكس في هذا الموضع لما سياتي عند الكلام عليهما ؛ فقد ذكر تعليق الطلاق قبل المسخ .

وأما طلاقة<sup>(١)</sup> العبارة وذلاقة اللسان — فلائنه يجلس بين يدي الحاكم في مجلسه العام، ويحضره من يحضره: من العلماء والعقهاء، وذوى المناصب، وأصحاب الضرورات، وخصوص المحاكمات على اختلاف طبقاتهم وأديانهم؛ وهو المتصدى لقراءة ما يحضر في المجلس: من إيجالات حكمية، ومكاتيب شرعية؛ وكُتب مبيعات، ووثائق إقرارات؛ وقصص وفتاوى، وغير ذلك مما يتفق في المجلس؛ فتي لم يكن الكاتب طلق العبارة فصيح اللسان، جيد القراءة حسن البيان؛ تعددت قراءة ذلك عليه ولكن في المجلس، فرمقته العيون شزرا، وتلمظت<sup>(٢)</sup> به الألسن سراً؛ ونظر بعض القوم بسببه بعضا، وكان عندهم في الرتبة سماء ففدا أرضا بهم لتعدى هذه المفسدة إلى إفساد المكتوب، والتباس المعنى المراد والأمر المطلوب؛ وذلك لأنه إذا توقف في القراءة احتساج إلى إعادة اللفظة وتكريرها، وترديد الكلمة وتدويرها؛ فنشكيل قراءته على سامعه ومستكثيه، ويكون قد أحل برتبته ومنصبه .

وأما حسن الخط — فلائنه مذبوب إليه في مثل ذلك، وله من الفوائد ما لا يحصى، ولأن المكتوب إذا كان حسن الخط قبلته النفوس، وأنشروحت له ومالت إليه؛ وإذا كان على خلاف ذلك كرهته وملتته وسمته؛ وقد ذكرنا ما قيل

(١) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل . والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا :

”الطولة“ أى الفصاحة، مصدر (طلق) هتج أوله وضم ثايه لا ”الطلاقة“، فقد وردت في غير المراد هنا . وفي كتب القواعد أن (فولة) بضم الفاء و (فعالة) بفتحها مصدران قياسيان ”لفعل“ مضموم العين، وأنه إذا ورد أحدهما ولم يرد الآخر اقتصر على ما ورد انظر حاشية الصبان ح ٢ ص ٢٥٩ طبع بولاق .

(٢) « تلمظت به الألسن »، أى تحركت بالدم له والعيب فيه؛ وأصل التلمظ تحريك اللسان في العم بعد الأكل، كأنه يتبع بقية من الطعام بين أسنانه .

في حُسن الخط وما وُصِفَتْ به الكتابة عند ذكرنا لكتابة الإنشاء<sup>(١)</sup> ، فلا فائدة في إعادته هنا .

وأما معرفة العربية — فلا تَه إتماماً يَكْتَبُ عن حاكم المسلمين في الأمور الشرعية ، فلا يجوز أن يَصْدُرَ عنه لحن بلفظه ، فكيف إذا سطره بقلمه ! ؟ فإن وقع ذلك كان من أقبح العيوب وأشنعها ، وربما أَخْلَ بالمقصود ، وحرّف المعنى المراد وأخرجه عن وضعه ، وقَلَّه إلى غير ما أريد به ، سِماً في شروط الأوقاف .

(٦٧)

وأما معرفة الفقه — فلا تَه يجلس بين يدي حاكم عالم ، لا يكاد يخلو مجلسه غالباً من الفقهاء والعلماء ، فيُوردون المسائل أو تُورد عليهم ، فيَحْصُلُ البحث فيها فيتكلم كل من القوم بما علمه بقدر اشتغاله ونقله ، فإذا كان الكاتب عارياً من الفقه والمدارسة ومطالعة كتب العلوم الشرعية أَقْتَصَى ذلك عدم مشاركته لهم فيما هم فيه فيصير بمثابة الأجنبي من المجلس ، وهو في ذلك بين أمرين : إما أن يسكت ، فلا فرق بينه وبين حماد شُعِلَتْ به تلك البقعة التي جلس فيها ؛ أو يتكلم بما لا يعلم ، فيُرَدُّ عليه قوله ، فيَحْصُلُ له النجمل في ذلك المجلس الحفل ، ويستريه القوم ، هذا من هذا الوجه ؛ ثم هو فيما يكتبه عن الحاكم أو في أصل المکتوب بين أمرين : إما أن يُجَبِّدَ ويُريزَ المکتوب وهو محرر على مقتضى قواعد الفقه ، فلا بد له فيه من الاستعانة بالغير وتقليده ، بحيث إنه لو سئل عن معنى أجاد فيه وأحسن لتعجز عن الجواب ؛ وإما أن يَسْتَقِلَّ بنفسه فيكتب غير الواجب ، فيكون قد أفسد المکتوب على أهله

(١) يشير بذلك إلى ما تقدم ذكره في الجزء السابع صفحة ١٤ من هذا الكتاب .

(٢) "سِماً" ، أى لا سيما ، لغذف "لا" للعلم بها وهى مرادة ، لكن هذا الحذف قليل (التاج)

مادة "سوا" .

٢٠

(٣) يريد بأصل المکتوب : ما يكون أصلاً لما يكتب عن القاضي ، ككتب المبايعات والإقرارات وغيرها ، فإنها أصل لما يكتب عن القاضي من الإجمالات ونحوها .



وَلَزِمَهُ غُرْمٌ مَا أَفْسَدَ مِنَ الْقَرَاتِيسِ وَالرُّقُوقِ <sup>(١١)</sup> ، وَكَلَنَاهُمَا خُطَّةً خَسِيفَ مَا فِيهِمَا حِظٌّ <sup>(١٢)</sup> لِمُخْتَارٍ ، وَرَبَّمَا أَغْتَرَّ جَاهِلٌ مِمَّنْ تَلَبَّسَ بِالسَّكَايَةِ لَوُثُوقِهِ مِنْ نَفْسِهِ بِمَعْرِفَةِ مُصْطَلَحِ الْيُرَاقَةِ دُونَ الْفَقْهِ ، فَيَظُنُّ أَنَّهُ آسَتَغْنَى بِذَلِكَ عَنْهُ ، وَهَذَا غَلَطٌ وَجْهَلٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ لَهُ مِنَ الْوَقَائِعِ مَا لَمْ يَعْلَمْهُ ، فَلَا يَخْلُصُهُ مِنْهُ إِلَّا تَصْرِيفُهُ عَلَى الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ وَلَا يَعْتَمِدُ الْكَاتِبُ عَلَى آطِرَادِ قَاعِدَةِ الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ، فَيَقْبِسُ الشَّيْءَ عَلَى مَا يَظُنُّ أَنَّهُ شَبْهُهُ أَوْ نَظِيرُهُ ، وَقَدْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ ، فَإِنَّ الْفَقْهَ أَمْرٌ نَقْلٌ لَا عَقْلٌ ، فَلَا بَدَّ لِلْكَاتِبِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ ؛ وَاللهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا عِلْمُ الْحِسَابِ وَالْفَرَائِضِ — فَلِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ فِي الْمَجْلِسِ قِسْمَةٌ شَّرْعِيَّةٌ <sup>(٣)</sup> بَيْنَ وَرَثَةٍ أَوْ شَرَكَةٍ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِهَذَا الْعِلْمِ <sup>(٤)</sup> ، كَانَ ذَلِكَ عَجْزًا مِنْهُ وَتَقْصِيرًا

(١) الرقوق : جمع رق بفتح الراء وتكسر ، وهو الصحيفة التي يكتب فيها .

(٢) في الأصل : « خط » ؛ وهو تصحيف ؛ ويشير بهذه الجملة الى ما ورد في شعر الأعشى يمدح السموول بن عاديا ، ويستجير ناسه شريح وهو :

كُنْ كَالسَّمُولِ إِذَا طَافَ الْهَامُ بِهِ \* فِي جَهْلٍ كَسَوَادِ الْإِبِلِ جَرَارِ  
إِذَا سَامَهُ خَطِيٌّ خَسَفَ فَقَالَ لَهُ \* قَبْلَ مَا تَشَاءُ فَإِنِّي سَامِعٌ حَارِ

فَقَالَ عَدُوٌّ وَتَكَلَّمَ أُنْتُ بَيْنَهُمَا \* فَاحْشَرُوا فِيهِمَا حِظَّ لِمُخْتَارِ  
انظر الأناثى ح ١٩ ص ١٠٠ طبع بولاق ؛ ويشير الأعشى بهذه الأبيات الى وفاء السموول لامرئ القيس ابن حجر الكندي ؛ وذلك أن امرأ القيس كان قد أودع بنيه وأذرعه وماله عند السموول ، فجاء الحارث بن ظالم وطلب من السموول أن يسلم اليه مال امرئ القيس ، وخيره بين أن يسلم اليه المال أو يقتل ابنه ، فأبى السموول القدر بامرئ القيس ورضي بقتل ابنه وفاء بدمته انظر تفصيل ذلك في الأناثى .

(٣) يريد بالشركة هنا : الشراكة ، وهي تسمية بالمصدر ، ولهذا ضبطها بالكسر عطفا على قوله : « ورثة » ؛ وقد ورد هذا اللفظ في شعر عروة بن الورد مرادا به الشركاء كما هنا ، قال :

إِنِّي أَمْرُوٌّ عَافِي أَنَا فِي شَرَكَةٍ \* وَأَنْتَ أَمْرُوٌّ عَافِي إِيَّاكَ وَاحِدَ

انظر ديوان عروة بن الورد ص ٨٨ من المجموع المشتمل على خمسة دواوين من أشعار العرب طبع المطبعة الوهية .  
(٤) ضمن المعرفة معنى العلم فعمداها بالباء .

وتقصا في صناعته ؛ وَيَقْبَحُ به أن يَعْتَمِدَ على غيره فيه وَيَقْلَدَهُ، وَيَرْجِعَ إليه في المجلس الذي هو ممن يشار إليه فيه، فيصير في ذلك المجلس تابعا بعد أن كان متبوعا، ومقلدا لغيره، ومسطرا بقلامه ما لم يعرفه وما هو أجنبى عنه ؛ هذا إن اتفق أن يحضر المجلس من له معرفة بهذا العلم ؛ فأما إن خلا المجلس ممن يعلم ذلك جملة كان أشد لتوقيف الأمر وتعطيله، ودفعه من وقت إلى آخر، وفي هذا من النقص والتقصير والإخلال برتبته، وعدم الاتصاف بالكمال في صناعته، ما لا يخفى على متأمل .

وأما معرفة صناعة الوراقة في الأمور التي ذكرناها — فذلك من الفوائد ما لا يخفى على ذي لب، لأن الكاتب إذا أخرج المكتوب من يده بعد إتقانه وتحرير ألفاظه على ما استقر عليه الاصطلاح : من التقديم والتأخير ومتابعة الكلام وسياقته، وترصيعه وترصيفه، حسن موقعه، وعدبت ألفاظه، وأشرأت له النفوس، ولو بلغ الكاتب في الفقه والعربية واللغة ما عساه أن يبلغ ولم بدر المصطلح، وخرج الكتاب من يده وقد حرره على قواعد الفقه والعربية من غير أن يسلك فيه طريق الكتاب وأصطلاحهم، تجتته الأسماع، ولم تقبله النفوس كل القبول، ونقل على قارنه وسامعه ؛ والله أعلم .



فهذه لمعة كافية من فوائد ما قدمناه مما يحتاج الكاتب الشرطي إلى معرفته ؛ فلنذكر الآن صورة ما اصطلاح عليه الكتاب من أوضاع الوراقة في الأمور التي قدمنا ذكرها على ما استقر عليه الحال في زماننا هذا، مما يضطر إليه المبتدئ، ولا يكاد يستغني عنه المتنبئ ؛ فنقول :

ذكر صورة  
ما اصطلاح عليه  
الكتاب من  
أوضاع الوراقة

(١) التوقيف : مصدر «وقفت» بتشديد الفاف ؛ ونقل صاحب التاج عن شيخه أن «وقفت» بالتشديد «وأوقفت» فد أنكرهما الجاهل ؛ وقالوا : غير مسموعين ؛ وقيل : غير فصيحين .

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْدَأَ بِهِ الْكَاتِبُ فِيمَا يَصْدُرُ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ  
الْمَكَاتِبِ الشَّرْعِيَّةِ حِينَ ابْتِدَائِهِ بِكَلَامِهِ شَيْءٌ مِنْهَا أَنْ يَكْتُبَ :

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ يَكْتُبُ لِقَبِ  
المشهود عليه وكنيته وأسمه ، ولقب أبيه وجده وكنيتيهما وأسميهما ، إِنْ كَانُوا مِنْ يُلْقَبُونَ  
وَيُكْتَبُونَ ، وَإِلَّا فَاسْمَاؤُهُمْ كَافِيَةٌ ؛ وَيَنْسَبُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ إِلَى قَبِيلَتِهِ ، أَوْ صَنَاعَتِهِ وَحِرْفَتِهِ  
أَوْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ ؛ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ رِثَتُهُ وَحَالُهُ فِي عُلُوِّ الْقَدْرِ وَالرَّفْعَةِ ؛ فَإِنْ كَانَ  
مِنْ ذَوِي الْأَقْدَارِ الْمَشْهُورِينَ ذَكَرَ أَلْقَابَهُ وَكُنَاهُ ، وَنَسَبَهُ إِلَى قَبِيلَتِهِ وَحِرْفَتِهِ ، إِنْ كَانَتْ  
تَمَّا تَزِيدُهُ رَفْعَةً وَتَعْرِيفًا ؛ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَشْهُورٍ بِرِثَتِهِ أَوْ مَنِصَّبٍ لِكُنْهٍ مِمَّنْ يَعْرِفُهُ  
الشُّهُودُ بِالْحَلِيلَةِ وَالنَّسَبِ قَالَ : ” وَشُهُودُ هَذَا الْمَكْتُوبِ بِهِ عَارِفُونَ “ وَأَسْتَعْنَى بِذَلِكَ  
عَنْ وَصْفِ حَالَتِهِ ؛ وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ عَرَفَهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْبَعْضُ قَالَ : ” وَبَعْضُ  
شُهُودِهِ بِهِ عَارِفُونَ “ وَذَكَرَ حَالَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُهُ الشُّهُودُ جَمْلَةً ذَكَرَ حُلَاهُ  
وَصَبَّطَهَا عَلَى مَا نَشَرَحُهُ عِنْدَ ذِكْرِنَا لِلْحَلِيِّ ؛ ثُمَّ يَذْكُرُ الْمَشْهُودَ لَهُ وَيَسْلُكُ فِي أَلْقَابِهِ  
وَنَعْوَتِهِ وَكُنَاهُ وَتَعْرِيفِهِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ حَالُهُ أَيْضًا  
وَيَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَتَّفَقَا عَلَيْهِ . فَإِذَا آتَتْهُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ فِيهِ أَرَّخَ الْمَكْتُوبَ  
بِالْيَوْمِ مِنَ الشَّهْرِ ، وَبِمَا مَضَى مِنْ سَنِينَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ ؛ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَرْخَهُ بِالسَّاعَةِ  
مِنْ الْيَوْمِ ، لِاحْتِمَالِ تَعَارُضِ مَكْتُوبٍ آخَرَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ يَنَاقِضُ هَذَا الْمَكْتُوبَ ،  
مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ أَمْرَأَةً طَلَّقَتْ فِي يَوْمٍ قَبْلَ دُخُولِ الزَّوْجِ الْمَطْلُوقِ بِهَا ، فَتَرَوُجَتْ  
فِي يَوْمِهَا ، وَتَمَادَى الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ أَدَّعَى مُدَّعٍ أَنَّهَا تَرَوُجَتْ قَبْلَ وَقْعِ الطَّلَاقِ

ولم يكن في الكتاب ما يمنع دعواه؛ فانه يحتاج في مثل هذا ونحوه إلى تحديد الطلاق والزواج بالساعات، فإن فيه إزالة للشك، وحسنا لمادة الألباس؛

فاذا كتبت كتاب المکتوب استوعبه الكاتب قراءة، فإن كان على السداد والتحرير أشهد في ذيله عليهما بما اتفقا عليه، أو على المقر بما أقر به، وذلك بحسب ما تقتضيه الحال .

٦٩

وإن احتاج المکتوب إلى إصلاح : من كُشِط أو ضرب أو الحاق حرره، واعتذر في ذيل المکتوب تلوا التاريخ قبل وضع رسم الشهادة عما أصلحه فيقول فيه : ”مُصلح على كُشِط كذا وكذا، وفيه ضرب ما بين كلمة كذا إلى كلمة كذا“ إن كان الضرب قد أخفى ما كان تحته؛ وإن كانت الأحرف المضروب عليها ظاهرة قال : ”فيه ضرب على كذا وكذا، وفيه ملحق بين سطوره أو هامشه كذا وكذا“ ويشرح ذلك، ثم يقول : ”وهو صحيح في موضعه، معمول به، معتذر عنه بخط كاتبه“ .

وإن كان المکتوب في درج موصوف بالإلصاق، <sup>(٢)</sup> أو رُق مخروز الأوصال <sup>(٣)</sup> أشار على فواصل الأوصال بقلمه إشارة له يعرفها وتعرف عنه : إما علامته أو اسمته؛ ويكتب في آخر أسطره عدد أوصال المکتوب، وعدة أسطره؛ وقد أهمل <sup>١٥</sup> الكتاب ذلك في غالب مكاتيبهم، وهو زيادة حسنة في التحرير؛ والله أعلم .

(١) الظاهر أن «عل» في هذا الموضع بمعنى «مع»، أي أن هذا المکتوب مصلح مع كُشِط كذا وكذا؛ ومن محي «عل» بمعنى «مع» قوله تعالى : (وإن ربك لدو مغفرة للناس على ظلمهم) .

(٢) الدرج بفتح فسكون وتفتح الراء أيضا : ما يكتب فيه .

(٣) يريد بالرق ها : الجلد الرقيق الذي يكتب فيه .

وإن كان المكتوب نُسخاً متعدداً ككتب الأوقاف كُتِبَ عند رسم شهادته في كل نسخة عدد النسخ؛ والقاعدة عندهم في هذه الصناعة أن الكاتب كلما زادها (١) عرفاً ما زادت بيانه؛ فيكون هذا دأبه في كل ما يكتبه أو غلبه؛ والله أعلم بالصواب.



ولندكر كيفية ما يصنعه الكاتب في كل واقعة على معنى ما أورده "أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المخزومي" المعروف بآبن الصيرفي في مختصره الذي ترجمه "بختصر المكتبات البديعة فيما يكتب من أمور الشريعة" الذي قال فيه إنه اختصره من كتابه المترجم "بجامع العقود في علم المواريث والعهد".

ذكر كيفية ما يصنعه الكاتب في كل واقعة

(١) في الأصل : «عنا ما» بسقوط الراء؛ ولا معنى له .

(٢) كما ورد هذا الاسم في الأصل؛ ولعل صوابه أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بالصيرفي، ويدل على ذلك أمور: أولها أن أراجعت ترجمته محمد بن عبد الرحمن المخزومي فيما لديا من كتب التراجم فلم نجد أنه يعرف بآبن الصيرفي ولا أنه يكنى بأبي عبد الله، بل كنيته أبو عمر؛ ثانياً أننا لم نجد في ترجمته ما يفيد أنه ألف كتاباً في الشروط والواريث انظر ترجمته في تاريخ بغداد ج ٢ ص ٣٠٩ طبع مصر وكتاب الأسباب للسمعاني ورقة ٥١٤ المخطوط منه بدار الكتب المصرية نسخة مأخوذة بالريكو عرف تحت رقم ٢٦٣٧ تاريخ؛ ثالثاً أن صاحب كشف الظنون ذكر في كتابه ج ١ ص ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ طبع بولاق أسماء المؤلفين في الشروط والسجلات وأوردتهم محمد بن عبد الله المعروف بالصيرفي ولم يذكر محمد بن عبد الرحمن المخزومي؛ رابعاً قول أبي بكر الفعالي عن محمد بن عبد الله الصيرفي: "إنه أول من ابتدأ من أصحاب الشريعة في علم الشروط، وصف فيه كتاباً أحسن فيه كل الأحسان" اهـ كما نقل ذلك عنه ابن خلكان في الوفيات ج ١ ص ٦٥٤ طبع بولاق؛ ولم يذكر ابن خلكان اسم الكتاب الذي ألّاه الصيرفي في علم الشروط، فله أحد الكتابين الآتي ذكرهما بعد . والصيرفي هذا هو أبو بكر محمد بن عبد الله؛ كان من جملة الفقهاء الشافعية؛ أخذ الفقه عن أبي العباس بن مريح؛ واشتهر بالحقق في الطر والقياس وعلم الأصول؛ وله في أصول الفقه كتاب لم يسبق إلى مثله؛ وحكى أبو بكر الفعالي في كتابه الذي صنّفه في الأصول أن أبا بكر الصيرفي كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي؛ وتوفي يوم الخميس ١١٨٠ بقيس من شهر ربيع الآخر سنة ثلاثين وثلاثمائة؛ انظر روايات الأعيان ج ١ ص ٦٥٤ طبع بولاق وطبقات الشافعية الكبرى ج ٢ ص ١٦٩ طبع المطبعة الحسينية بمصر والوفاء بالوفيات المأخوذة منه بالتصوير الشمسي بعض أجزاء محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢١٩ تاريخ؛ وفي كتاب الأنساب للسمعاني ورقة ٣٥٨ «المعروف بآبن الصيرفي» .

١٠

١٥

٢٠

٢٥

أما الإقارات وما يتصل بها من الرهن والضمان — فسيل الكاتب فيها أنه إذا أقر رجل لرجل بدين كتَب : أَقَرُّ فلانٌ عند شهوده طوعاً وإقراراً صحيحاً شرعياً بأن في ذمته بحق صحيح شرعى لفلان من الذهب المسكوك، أو من الدراهم النقرة المتعامل بها يومئذ كذا وكذا، إن كان نقداً .

وإن كان غلةً "أو صنفاً من الأصناف الموزونة أو المعدودة أو غير ذلك" (٣) قال : من الغلال الطيبة النقية السالمة من العيوب والتلث ؛ ويعين الغلة ، وينسبها إلى جهتها فيقول إن كان بالديار المصرية : الصعيدية ، أو البحرية ، أو الفيومية ؛ وإن كان بالشام أو بغيره نسبها إلى جهتها فيقول : البلقاوية ، أو « الحورانية » أو السوداء ، أو الجبلية ، أو المرجية ، أو غير ذلك من الواحي ؛ يعينها بناحيتهما

- ١٠ (١) المسكوك : المضروب بالنسكة ، وهي الخديدة المنقوشة التي تقطع بها الدراهم والدنانير .
- (٢) المراد بالنقرة : ما سبك من دراهم الفضة التي يتعامل بها ؛ وأصل النقرة ما سبك من الفضة والذهب مطلقاً سواء كان دراهم أو غيرها .
- (٣) وردت هذه العبارة في الأصل بعد قوله فيما يأتي : « وبأجلها » ؛ وسياق الكلام يقتضي إثباتها في هذا الموضع فإن قوله : « صنفاً » معطوف على قوله : « غلة » السابق قبله ؛ والمكتوب الآتي يكتسب للغة والصف ؛ وإنما ذكرت الغلة فيه دون الصف اكتفاء بها . والذي في الأصل : « أو صنف » بدون علامة السبب ؛ وهو خطأ من الناسخ .
- (٤) الغلت مانعرك : ما تختلط به الحنطة مما ليس منها ، كالشعير والمدرونجوما .
- (٥) البلقاوية : نسبة إلى البلقاء ، وهي كورة من أعمال دمشق ، بس الشام وادي القرى ؛ فصبها عماد ؛ وفيها قرى كثيرة ، ومزارع واسعة ؛ وبجودة حنطتها يصرب المثل انظر معجم البلدان لياقوت .
- ٢٠ (٦) الحورانية : نسبة إلى حوران بالفتح ؛ وهي كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى كثيرة ومزارع وحرار ؛ وقصبتها بصرى معجم البلدان .
- (٧) الطاهر أن السوداء : نسبة إلى سواد العراق ، وهوستاتها وضياعها التي افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ سمي بذلك لسواده بالزروع والتخيل والأشجار ، وحد السواد من (حديثة الموصل) طولاً إلى « عبادان » ، ومن « العذيب » « بالقادسية » إلى « حلوان » عرضاً .
- ٢٥ (٨) الطاهر أن الجبلية نسبة إلى بلاد الجبل ، وهي مدن بين أذربيجان وعراق العرب وخوزستان وفارس وبلاد الديلم ، كما في القاموس . ويحتمل أن يراد بالجبل هنا كورة من كور حصص كما في معجم ياقوت .
- (٩) المرجية : نسبة إلى المرج ، وهو يطلق على عدة مواضع ذكرت في القاموس وشرحه ومعجم البلدان لياقوت ؛ ولم نجد في أحد هذه المواضع ما يفيد أنه معروف بزراعة الحنطة حتى تنسب إليه .

وبأصنافها، وبأكلها؛ ويذكر الجملة وينصفها فيقول: "النصف من ذلك تحقيقاً لأصله وتصحيحاً لجلته كذا وكذا"؛ ثم يقول: "يقوم له بذلك على حكم الحلول وسبيله، أو التنجيم"؛ أو يقول: "على ما يأتي ذكره وبياناً، فمن ذلك ما يقوم به على حكم الحلول كذا، وما يقوم به في التاريخ الفلاني كذا" على حسب ما يقع عليه الاتفاق؛ ثم يقول: "وأقر المقر المذكور بأنه ملى بالدين المعين، قادر عليه وأنه قبض العوض عنه"؛ فإن كان ذلك على حكم الحلول أكتفى فيه بالشهادة على المقر دون المقر له؛ وإن كان لأجل فلا غنية عن الشهادة على المقر له بأنه صدقه على ذلك فإنه لو ادعى الحلول فيما وقعت الشهادة فيه على المقر بمفرده بأنه إلى أجل، كان القول قوله مع يمينه؛ وكذلك في الشهادة بالفسلة أو الصنف، هل ذلك محمول إلى منزل المقر له، أو هو موضوع بمكان آخر، فإت في الشهادة عليهما معاً قطعاً للتزاع والاختلاف؛ والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٧٠)

ولا يجوز أن يشهد في الإقرار إلا على حراً بالغ عاقل، أو مريض مع حضور حسبه وفهمه، ويجوز أن يكتب على العبد البالغ وتبّع به ذمته بعد عتيقه.

(١) تنجيم الدين: هو أن بقدر عطاؤه في أوقات معلومة متتابعة؛ وأصله أن العرب كانت تجعل مطالع مازل القمر ومسافطها موافقت حلول ديونها وغيرها، فيقول: إذا طلع السم حل عليك مالي، أي اثر يا وكذلك باقي المازل؛ وسمى ذلك بعد الإسلام تنجيماً اعتباراً بالرسم القديم الذي عرفه.

(٢) في الأصل: «عنه»؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا؛ أحداً من السياق ومن كتب الفقه؛ وفي هذه المسألة التي ذكرها المؤلف خلاف أوردته الإمام الرافعي في فتح العزيز ج ١ ص ٦٩ طبع مطبعة النضال الأنخوي بمصر وذكر: أن الظاهر قبول قول المقر في دعوى الأجل — عكس ما كتبا — وبه قال أحد؛ وإذا قلنا: لا يقل فالقول قول المقر له مع يمينه في نفى الأجل وبه قال أبو حنيفة رحمه الله الخ وهذا هو الموافق لما ذكره المؤلف هنا.

(٣) في الأصل: «قالا»؛ وهو تحريف، صوابه ما أثبتنا، كما يقتضيه سياق الكلام.

وان كان الدين المقر به ثمن مبيع كتب في آخر المكتوب : وهذا الدين هو ثمن ما ابتاعه المقر من المقر له ، وتسلمه ، وهو جميع الشيء الفلاني ، أو جميع الحصّة التي مبلغها كذا وكذا ، الجارى ذلك في يد البائع ومليكه وتصرفه على ما ذكرنا <sup>(١)</sup> — ويذكر المبيع ويصفه — وذلك بعد النظر والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية ، والتفريق بالأبدان عن تراض ، وضمان الدرك في صحّة البيع حيث يجب شرعا . ويؤرخ المكتوب ، ويشهد عليهما معا .

وإن كان الدين لرجل واحد [أو اثنين أو جماعة] <sup>(٥)</sup> على اثنين أو على جماعة قال : أقتر كل واحد من فلان وفلان وفلان إقرارا صحيحا شرعيا بأن في ذمتهم بحق صحيح شرعي بالسوية بينهم أو على مقتضى ما وجب عليهم ، لكل واحد من فلان وفلان ؛ ويعين المقر به نقدا كان أو صنفنا على حكمه في الحلول والأجل والمؤدد ، ويعين لكل واحد من المقر لهم ما يخصه ، إن كان بينهم تفاوت ، أو بالسوية بينهم ؛ ويشهد على من أقتر بالملاءة وقبض العوض على ما تقدم .

(١) ذكرنا : أي المقر والمقر له .

(٢) هذه الكلمة في الأصل مهملة الحروف من القط ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٣) الدرك : العهدة والتبعة . وفي مستدرك التاج مادة (ضمن) أن ضمان الدرك هو رد الثمن للشترى عند استحقاق المبيع . وفي كتب العقه ما يفيد أن ضمان الدرك قد يكون ضمان الثمن للشترى أو ضمان المبيع للبائع إن خرج مقابله مستحقا أو معيبا انظر (شرح المنهج باب الضمان) .

(٤) في الأصل : « المبيع » ، ولعل صوابه ما أثبتنا فإن الصحة والساد من أرصاف البيع لا المبيع .

(٥) هاتان الكلمتان لم تردا في الأصل ، وسياق المكتوب الآتي يقتضى إثباتهما فقد ورد فيه ما يفيد

أن الدين قد يكون لأثنين إذ جاء في سطر ٩ قوله : « لكل واحد من فلان وفلان » ؛ كما ورد فيه أيضا ما يفيد أنه قد يكون لجماعة فقد جاء في سطري ١٠ و ١١ قوله : « ويعين لكل واحد من المقر لهم ما يخصه إن كان بينهم تفاوت » .

(٦) الملاءة بفتح الميم : الفنى والافتداز .



وإن تَضَامَنُوا وَتَكَافَلُوا قَالَ : وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ضَامِنٌ فِي ذِمَّتِهِ مَا فِي ذِمَّةِ الْآخَرِ  
 مِنْ ذَلِكَ لِلْمُقَرَّرِّ لَهُمْ بِإِذْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لِلْآخَرِ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ وَالرَّجُوعِ ؛ وَأَقْرَبُ  
 بَأْنِهِمْ مَلِيُونٌ بِمَا ضَمَّنُوهُ ؛ وَيُورِّخُ .

وإن كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُقَرَّرِّينَ يَقُومُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ مِنْ غَيْرِ ضَمَانٍ وَلَا كِفَالَةٍ  
 لغيره فلا بأس بأن يرهِنَ الْكَاتِبُ عَلَى ذَلِكَ بَأْنِ يَقُولُ : ”مَنْ غَيْرِ ضَمَانٍ وَلَا كِفَالَةٍ“ .

### فصل

وإن حضر من يضمن في الذمة كَتَبَ بعد تمام الإفراق : ”وحضر بحضور المُقَرَّرِّ  
 المذكورِ فلان ، وأشهدَ عليه طوعاً منه أَنَّهُ صَمِينٌ مَا فِي ذِمَّةِ الْمُقَرَّرِّ الْمَذْكُورِ مِنَ الدَّيْنِ  
 الْمَعِيْنِ لِلْمُقَرَّرِّ لَهُ عَلَى حُكْمِهِ“ .

وإن كَانَ الدَّيْنُ عَلَى حُكْمِ الْحُلُولِ فَحضر من يضمنه في ذمته إلى أجل ، عينه  
 في حق الضامن إلى الأجل ، وأشهدَ عليه بالملاءة بما صَمِنَ ؛ فإن كَانَ بِإِذْنِ الْمُضْمُونِ  
 قَالَ : ”بِإِذْنِهِ لَهُ فِي الضَّمَانِ وَالْأَدَاءِ وَالرَّجُوعِ عَلَيْهِ“ ، وَإِنْ تَبَرَّعَ الضَّامِنُ بِالضَّمَانِ  
 صَحَّ ضَمَانُهُ ، وَيَقُولُ الْكَاتِبُ : ”إِنَّهُ صَمِنَ الدَّيْنِ الْمَعِيْنِ تَبَرُّعاً وَآخْتِياراً ، مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ  
 صَادِرٍ مِنَ الْمُضْمُونِ ، وَلَيْسَ لِلضَّامِنِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى ذِمَّةِ الْمُضْمُونِ بِمَا يَقُومُ بِهِ عَنْهُ“ .

وإن حضر من يضمن الوجهَ وَالبَدَنَ دون المال فلا يجوز إلا بِإِذْنِ الْمُضْمُونِ ؛  
 وَمِثَالُ مَا يَكْتَبُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : وَحضر بحضوره فلان ، وَصَمِنَ وَكَفَلَ  
 لِاحْتِضَارِ وَجْهِهِ وَبَدَنِ الْمُقَرَّرِّ الْمَذْكُورِ لِلْمُقَرَّرِّ لَهُ الْمَذْكُورِ ، مَتَى أَلْتَمَسَ إِحْضَارَهُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ  
 أَوْ نَهَارٍ ، أَوْ فِي مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَحْضَرَهُ لَهُ ؛ وَذَلِكَ بِإِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ .

وَيُحْلَقُ هَذَا الضَّمَانُ عَنِ الضَّامِنِ بِمَوْتِ الْمُضْمُونِ دون سفره وَغَيْبَتِهِ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «مَوْتُ» بِالَاءِ الْمُنْثَاةِ مَكَانَ الْبَاءِ ؛ وَهُوَ تَصْغِيفُ .

وإن رهن المقر عند المقر له رهنا على دينه كتب ما مثاله : وبعد تمام ذلك ولزومه رهن المقر المذكور عند المقر له <sup>(١)</sup> وثيقة على الدين المذكور، وعلى كل جزء منه ما ذكر أنه في يده ومملكته وتصرفه، وهو جميع الشيء الفلاني — ويوصف ويحدد إن كان له حدود — رهنا صحيحا، شرعيا، مقبوضا، مسلما <sup>(٢)</sup> ليد المقر له من المقر الراهن بإذنه له في ذلك، بعد النظر والمعرفة، والمعاقدة الشرعية، والإيجاب والقبول الشرعيين، والنسليم والتسليم <sup>(٣)</sup>.

(٧١)

فإذا استعار الرهن بعد ذلك كتب ما مثاله : ثم بعد ذلك استعار الراهن من المرتين المذكور الرهن المذكور ليتفيع به، مع بقاء حكم الرهن، استعارة شرعية، من غير قسح شيء من أحكامه، وصار ذلك بيد الراهن المذكور وقبضه وحوزه.

فإن استقر الرهن تحت يد المرتين كتب : وأعترف المرتين بأن الرهن المذكور باق تحت يده وحوزه، وعليه إحضاره عند وفاء الدين، ويورخ.

## فصل

وإن حضر من أعار المقر شيئا ليرهنه على ما في ذمته كتب في ذيل المسطور : وحضر بحضور المقر المذكور فلان، وأشهد عليه طائعا مختارا أنه أعار المقر المذكور جميع الشيء الفلاني — ويوصف ويحدد إن كان له حدود — ليرهن ذلك عند المقر له على ما في ذمته له من الدين المعين أعلاه، <sup>(٤)</sup> ويعيده بسؤاله في ذلك، عارية

(١) لم نجد "التوثيق" مصدر "وثق" بتشديد التاء فيا راجعاه من كتب اللغة؛ كما أننا لم نجد في كتب القواعد ما يفيد اطراد هذه الصيغة في مصدر هذا الفعل؛ ولعله من الألفاظ المصطلح على استعمالها بين كتاب الشروط والوثائق؛ أو لعله "وثيقا".

(٢) في الأصل : «يد» بالياء؛ واللغة تقتضي ما أثبتنا، فإن الذي يقال : «سلم له» «وسلم اليه».

(٣) لعله «والتسليم والتسلم» بتقديم التسليم على التسلم، لتقدمه عملا.

(٤) في الأصل : «ويعيده»؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق.

صححة شرعية مسلمة مقبوضة ، وذلك بعد النظر ، والمعاقدة الشرعية ، والإيجاب والقبول ، وأذن المعير للمستعير أن يرهن ذلك عند المقر له على الدين المذكور ، ويسلمه له التسليم الشرعي ، ثم يستعيد ذلك منه ليعيده إلى المعير المالك ليتنفع به ، مع بقاء عينه على حكم الرهن .

٥ وإن كان المستعير الراهن يتنفع بالرهن كتب : وأن يستعيد المستعير الرهن ليتنفع به دون المعير ، مع بقاءه على حكم الرهن .<sup>(١)</sup>

وان كان الرهن تحت يد المرتهن كتب : وهذا الرهن المذكور تحت يد المرتهن حفظا لماله ، وصيانة لدينه ، وعليه أن يعيده عند وفاء الدين للمستعير ليسأله للمعير .

فإن وكل الراهن وكلًا في بيع الرهن عند استحقاق الدين وفاء ما عليه كتب :  
١٠ ثم بعد تمام ذلك ولزومه وكل المقر المذكور فلان بن فلان في قبض الرهن المذكور ممن هو تحت يده برضا المرتهن ، وبيعه ممن يرغب في آتباعه بما يراه من الأمان وقبض الثمن ، وتسليم المبيع لمبتاعه ، وكتب ما يجب آكتتابه ، وقضاء ما عليه من الدين المعين فيه للمقر له وأخذ الحجّة منه ، والإشهاد على المقر له بقبض الدين المذكور منه على المقر ، وكالة صححة شرعية ، قبلها منه قبولا سائغا ، أقامه في ذلك مقام نفسه ، ورضيه وأختاره .<sup>(٢)</sup>  
١٥

(١) في الأصل : « فانه » بالون ؛ وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : « وتعه » ؛ وهو تصحيف ، صوابه ما أثبتنا كما يقضيه السياق .

(٣) « منه » ، أى من الوكيل .

(٤) لعله : « عن » أى أن القبض من الوكيل نية عن المقر .

(٥) في الأصل : « سابقا » ؛ وهو تصحيف .

(٦) في الأصل : « ورضيته » ؛ والتاء زيادة من النسخ .

- وإن أراد المرتهن أن ينزل عن الرهن كتب خلف المسطور : أقر فلان وهو المقر له بالدين باطنه ، إقرارا صحيحا شرعيا بأنه نزل عن رهنية العين المعينة باطنه ، المرتبة عنده على دينه المعين باطنه ، نزولا صحيحا شرعيا ، وأبطل حقه في وثيقة الرهن المذكور ، وسلم الرهن للراهن المذكور وهو على صفته الأولى فسلمه منه بغير حادث غيره عن صفته ؛ وذلك بعد النظر والمعرفة ، والإحاطة بذلك علما وخبرة .

### فصل

- إذا أقر رب الدين أن الدين المقر له به كان من مال غيره كتب : أقر فلان وهو المقر له باطنه ، عند شهوده طوعا إقرارا صحيحا شرعيا بأنه ما دأب فلانا المقر المذكور<sup>(١)</sup> باطنه بالدين المعين باطنه — وهو كذا وكذا — كان ذلك من مال فلان دون ماله ، وأن أسم المقر له باطنه كان على سبيل النيابة والوكالة ، وأنه كان أذن له في معاملة المقر المذكور باطنه بالدين المذكور على حكمه ، ومداينته ؛ وصدقه المقر له<sup>(٢)</sup> على ذلك تصديقا شرعيا ؛ وبمقتضى ذلك وجبت له مطالبته المقر باطنه بالدين المعين فيه وأستخلص حقه منه ، وقبضه على الوجه الشرعي .

### فصل

- فإن أقر المقر له بأن الدين أو ما بقى منه صار لغيره كتب على ظهر المكتوب : أقر فلان — وهو المقر له باطنه — إقرارا صحيحا شرعيا بأن الدين المعين باطنه ، أو أن الذي بقى من الدين المعين باطنه — وهو كذا وكذا — صار ووجب من وجه صحيح

(١) في الأصل : « الذكر » ؛ والصواب ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

(٢) يريد بالمقر له هنا : الدائن الأصلي الذي أقر له رب الدين بأن الدين من ماله .

شرعى لا شبهة فيه لفلان ، وصَدَقَه على ذلك ، وقيل منه هذا الاقرار لنفسه قبولاً سائفاً ، وبمُحْكَم ذلك وجبت له مطالبة المُقِرِّ باطنه بالدين المعين على الوجه الشرعى .

وأما الحوالة — فسيل الكاتب فيما يكتب فيها أنه اذا كان لرجل دين على آخر وأحال به كَتَبَ على ظهر مسطور الدين ما مثاله : أَقرَّ فلان — وهو المُقِرُّ له باطنه — عند شهوده إقراراً صحيحاً شرعياً بأنه أحال فلاناً على ذمة فلان المُقِرِّ المذكور باطنه بما له في ذمته من الدين المعين باطنه ، وهو كذا وكذا ، على الحُكْمِ المشروح باطنه ، وذلك نظيراً لفلان المُحال في ذمة فلان المُحيل من الدين الذى اعترف به عند شهوده ، وهو نظير المُبلغ المُحال به في القدر والجنس والصفة والاستحقاق حوالةً صحيحةً شرعيةً ، قبلها منه قبولاً سائفاً ، ورضى ذمة المُحال عليه ؛ تعاقداً على ذلك معاهدةً صحيحةً شرعيةً ، وأقرَّ قاً عن تراضٍ ؛ وبمُحْكَم ذلك برئت ذمة المُحيل المُبدئ<sup>(١)</sup> بذكره من الدين الذى كان في ذمته ، براءةً صحيحةً شرعيةً ، وقيل كلُّ منهما ذلك من الآخر لنفسه قبولاً شرعياً ، وبه شُهِدَ عليهما ؛ ويؤرِّخ .

## فصل<sup>(٢)</sup>

وأما الشَّرِكة — فهى تصح في الذهب والفضة ؛ وسيل الكاتب فيها أنه اذا اتفق آثنان على الشَّرِكة ، فأخرج كل واحد منهما مالاً وخلطاء ، وأرادا المكتبة بينهما

(١) المبدأ : من «أبدأت» بالألف في أوله ، وهى لمة في «بدأت» ؛ يقال : أبدأت بالأمر ، أى ابتدأت به .

(٢) لم تجر عادة المؤلف في جميع هذا الكتاب أن يترجم بكلمة «فصل» للأبواب التى يتدنىها بقوله : «وأما كذا» ؛ فلعل هذه الكلمة زيادة من النسخ في هذا الموضع ؛ أولها مؤنثة عن موضعها الذى كان ينبغى أن توصع فيه ؛ فقد كان الأول أن يترجم بها للرهن ، أى قبل قوله السابق في ص ١٤ س ١ : «وان رهن المقر عند المقر له» الخ كما ترجم بها للضمان في ص ١٣ س ٦٧ : فقال : «فصل وان حصر من يضمن في الدمة» الخ .

كَتَبَ مَا مَثَلُهُ : أَقَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ عِنْدَ شَهُودِهِ إِقْرَارًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا بِأَنَّهُمَا  
 أَشْرَكَكَ عَلَى تَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِثَارِ طَاعَتِهِ ، وَخَوْفِهِ وَمِرَاقَبَتِهِ ، وَالنَّصِيحَةِ مِنْ كُلِّ  
 مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ ، وَالْعَمَلِ بِمَا يُرِضِي اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَخْذِ وَالْعِطَاءِ ، وَهُوَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا  
 أُنْجِرَ مِنْ مَالِهِ كَذَا وَكَذَا ، وَخَاطَا ذَلِكَ حَتَّى صَارَ شَيْئًا وَاحِدًا ، لَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ  
 وَجَمَلُهُ كَذَا وَكَذَا ، وَوَضَعَا أَيْدِيَهُمَا عَلَيْهِ ، وَتَرَاضِيَا عَلَى أَنَّهُمَا يَبْتَاعَانِ بِهِ مِنَ الْمَكَانِ  
 الْفُلَانِيٍّ أَوِ الْمَدِينَةِ الْفُلَانِيَّةِ مَا أَحَبَّآ وَاخْتَارَا مِنْ أَصْنَافِ الْبَضَائِعِ وَأَنْوَاعِ الْمَتَابِرِ  
 وَيَجْلِسَانِ بِهِ فِي حَانُوتٍ بِالْبَلَدِ الْفُلَانِيِّ ، إِنْ كَانَ اتَّفَاقُهُمَا عَلَى ذَلِكَ ؛ وَإِنْ كَانَ  
 يَسَافِرَانِ بِهِ كَتَبَ : وَيَسَافِرَانِ بِهِ إِلَى الْبِلَادِ الْفُلَانِيَّةِ « فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ الْعَذْبِ وَالْمِلْحِ  
 أَوْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ عَلَى حَسَبِ اتَّفَاقِهِمَا ، وَيَتَوَلَّيَانِ مَعًا ذَلِكَ بَأَنْفُسِهِمَا  
 وَمَنْ يَخْتَارَانِهِ مِنْ وَكَلَاهُمَا وَتَوَلَّيَاهُمَا ، عَلَى مَا يَرَيَانِ فِي ذَلِكَ مِنْ الْخُطِّ وَالْمَصْلَحَةِ  
 وَيَدْعَانِ ذَلِكَ بِالنَّقْدِ دُونَ النَّسِيئَةِ ، وَيَسَلِّمَانِ الْمَبِيعَ ، وَيَتَعَوَّضَانِ بِالْثَمَنِ مَا أَحَبَّآ  
 وَاخْتَارَا ، وَيَدِيرَانِ هَذَا الْمَالَ فِي أَيْدِيهِمَا عَلَى ذَلِكَ حَالًا بَعْدَ حَالٍ ، وَفِعْلًا بَعْدَ  
 فِعْلٍ ، وَمَهْمَا فَتَحَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ مِنْ رِنَجٍ وَفَائِدَةٍ بَعْدَ إِنْجَارِجِ رَأْسِ الْمَالِ وَالْمُؤْنِ  
 وَالْكَلْفِ وَحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ وَجِبَ ، كَانَ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا مَقْسُومًا نِصْفَيْنِ بِالسُّوِيَّةِ ؛  
 تَعَاقِدًا عَلَى ذَلِكَ مَعَاقِدَةً صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً شَفَاهَا بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ؛ وَأُذِنَ كُلُّ وَاحِدٍ  
 مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، وَالْأَخْذِ وَالْعِطَاءِ ، فِي غَيْبَةِ صَاحِبِهِ وَحُضُورِهِ ، إِذَا  
 شَرْعِيًّا ؛ وَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا آدَاءُ الْأَمَانَةِ ، وَتَجَنُّبُ الْخِيَانَةِ ، وَتَقْوَى اللَّهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ  
 وَالنَّصِيحَةِ لِصَاحِبِهِ ، وَمَعَامَلَةٌ شَرِيكِهِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِنْصَافِ .

(١) شهوده : أى شهود المكتوب .

(٢) الضمير هنا ضمير الشأن والحال ، أى والشأن أن كلا منهما الخ .

(٣) النسبة في البيع : تأخير الثمن .

وإن تَسَلَّمَ أحدهما المَالَ دون الآخر كَتَبَ بعد ذكر جمليته : تَسَلَّمَهُ جميعه فلان، وصار يَبْدَهُ وقَبِضَهُ وَحَوَزه، لِيَتَنَاحَ به ما أراد من البلاد الفلانيَّة من أصناف البضائع، وأنواع المتاجر، وَيَجْلِسَ به في حانوت أو يسافر به ؛ وَيُكَمِّلُهُ على ما تقدَّم.

وأما القِرَاضُ <sup>(١)</sup> — فاذا دَفَعَ رجلٌ لرجل مَالًا يعمل فيه، أو لجماعة من الناس كَتَبَ ما مثاله : أَقَرَّ فلان عند شهوده إقرارا صحيحا شرعياً بأنه قَبَضَ وَتَسَلَّمَ من فلان

من الذهب العَيْنَ كذا وكذا، أو من الدراهم الجَيِّدةِ المُنعَمَلِ بها كذا وكذا — ولا يجوز في الدراهم المغشوشة — وصار ذلك نَقْدَهُ وقَبِضَهُ وَحَوَزه، على سبيل القِرَاضِ الشرعيِّ الجائز بين المسلمين ؛ وأذِنَ رَبُّ المَالِ له أن يَشْتَرِيَ بذلك ما أَحَبَّه وأختاره من

المدينة الفلانيَّة من أصناف البضائع، وأنواع المتاجر على اختلافها، وتَبَايُنِ أجناسها ويسافر به أين شاء من بلاد المسلمين في الطُّرُق المأمونة، أو في البحر العذيب والمِلح

ويبيع ذلك بالتَّقْدِ دون النسيئة، وَيَتَعَوَّضَ بقيمته ما أراد من أنواع المتاجر، ويعود به الى البلد الفلاني، ويبيعه بالتَّقْدِ دون النسيئة، ويدير هذا المَالَ في يده على ذلك

حالا بعد حال، وفِعْلا بعد فعل، ومهما أطلع الله في ذلك من ربح وفائدة بعد إخراج رأس المَالِ والوزن <sup>(٢)</sup> والكُلْفِ وحقَّ الله تعالى إن وجب، كان الربح مقسوما

بينهما نصفين، أو أثلاثا : لربِّ المَالِ الثلثان، وللعامل بحقِّ عمله الثلث ؛ تَعَاقَدَا على ذلك معاقدةً صحيحةً شرعيةً بالإيجاب والقبول ؛ والتفريق بالأبدان عن تراض وقَبْلِ كُلِّ منهما ذلك لنفسه قبولاً شرعياً، وعلى هذا العامل المذكور الأمانة

وتجَنُّبُ الخيانة، وتقوى الله في السرِّ والعلانية في بيعه وأُتْبِيعِهِ وجميع أفعاله، وحِفْظُهُ هذا المَالَ على عادةٍ مثله، وإيصاله عند وجوب ردِّه ؛ وَيُورِّخُ .

(١) القراض : هو توكيل مالك يجعل ماله بيد آخر ليتجر فيه، والربح مشترك بينهما، كما عرفه الفقهاء بذلك، ويقال له : ( المضاربة ) أيضا .

(٢) «الوزن» أي وأجرة الوزن .

(١) وإن كان القراض يبيد جماعة فلا يصح أن يتكافلوا في الذمة، ويصح ضمان الوجه.

وأما العارية — فإن الرجل إذا أعار لأبنته شورة<sup>(٢)</sup> تتجمل بها، أو أعار لرجل دارا أو عبدا أو غير ذلك كتب الكاتب ما مثاله : أقر فلان بأنه أعار لأبنته لصلبه فلانة البكر البالغ، التي اعترفت برشدها عند شهوده، ما ذكر أنه له وفي ملكه ويده وتصرفه، وصدقته على ذلك، وهو جميع الشورة<sup>(٣)</sup> الآتي ذكرها فيه، وهي كذا وكذا — وتوصف وتذكر الأوزان والقيم، وإن كان المعار دارا حدها وصفتها — عارية صحيحة شرعية مسلمة مقبوضة يبيد المستعيرة من المعير، بإذنه لها في ذلك وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية، وعلى هذه المستعيرة حفظ ذلك والاتفاق به في منزلها بالموضع الفلاني، والتجمل به، وألا تخرج ذلك من يدها إلى أن تعيده إلى المعير على الصفة المذكورة، وعلمت مقدار العارية وما يلزم فيها؛ ويؤرخ.

وأما الهبة والنحلة — فإن الرجل إذا وهب لأجنبي دارا أو غير ذلك أو وهب لولده لصلبه فلان<sup>(٤)</sup> الرجل الرشيد مالا أو غيره كتب الكاتب : أقر فلان

(١) تقدم ما يستفاد منه معنى ضمان الوجه في ص ١٣ من هذا السفر، فانظره.

(٢) في الأصل : «شورة» تسين المهملة ؛ وهو تصحيف اذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ويريد بالشورة : الجاهز، كما في جواهر العقود الموجود منه جزء مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعي ؛ والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة أن الشورة : الباس والزينة، فعمل تفسيرها بالجاهز تفسير بالمعنى المرقى.

(٣) في الأصل : « لغيره » ؛ وهو تبديل وقع من النسخ، صوابه ما أثبتنا كما يدل عليه قوله : « لصلبه » وما يأتي بعد في أول المكتوب.

(٤) يلوح لنا أن قوله : « فلان » زيادة من النسخ في هذا الموضع، إذ ليس هنا محل تسمية الموهوب له، وإنما محل ذلك في عقد الهبة ؛ ويؤيد ذلك أيضا عدم ورود هذه الكلمة في صفحة ٢١ سطر ٨ إذ قال : « فإن وهب الرجل دارا لولده الطفل أو لولده البالغ » الخ.



بأنه وهب لولده لصلبه فلان الرجل الرشيد ، الذى أعترف بأنه لا تجر له عليه ما ذكر أنه له وفى ملكه ويده وتصرفه ، وهو جميع الدار التى بالموضع الفلانى — وتوصف وتحدد — هبة صحيحة شرعية جائزة ماضية ، بغير عوض عنها ولا قيمة قبلها منه قبولاً شرعياً ، وتسلم الموهوب له من الواهب ما وهب له فيه التسلم الشرعى ، وصار بيده وقبضه وحوزة ، فبحكم ذلك وجب له التصرف فيها تصرف الملاك فى أملاكهم ، وذوى الحقوق فى حقوقهم ، وأقرز بأنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية النافذة .

فإن وهب الرجل داراً لولده الطفل أو لولده البالغ الذى هو تحت حجره كتب موضع القبول ما مثله : قيل الواهب ذلك من نفسه لولده المذكور ، بحكم أنه تحت حجره ولاية نظره قبولاً صحيحاً شرعياً ، وتسلم من نفسه لولده المذكور ما وهب فيه التسلم الشرعى ، ورفع عنه يد ملكيته ، ووضع عليه يد نظره ولاية ، وأقرز بأنه عارف بذلك المعرفة الشرعية .

فإن نحل الرجل ولده الطفل مالا أو غير ذلك كتب ما مثله : أقرز فلان بأنه نحل (أى دفع) لولده لصلبه فلان الطفل ، أو المراهق ، الذى تحت حجره ولاية نظره ما ذكر أنه له وفى يده وملكه وتصرفه ، وهو جميع الشئ الفلانى — ويوصف بما يليق به — نحلة صحيحة شرعية ، جائزة مرضيه ، قبلها له من نفسه ، وصار ذلك بيده ملكاً لولده المذكور ، وأقرز بأنه عارف بما نحله .

(١) فى الأصل : « من الموهب » ؛ وهو محريف ؛ واللغة تقتضى ما أثبتنا .

(٢) « فيه » ، أى فى المكتوب .

(٣) النافذة ، أى المقولة المعمول بها ؛ على أن عادة المؤلف فى المكاتب الآتية أن يقول : « المعرفة

الشرعية النافذة للبهالة » .

وإن نَحَلَ وَلَدَهُ الْبَالِغَ أَوْ الْأَجْنَبِيَّ كَتَبَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ إِلَّا الْقَبُولَ وَالتَّسْلِيمَ فَإِنَّهُ يَقُولُ : قَبِلَ ذَلِكَ لِنَفْسِهِ قَبُولًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، وَتَسَلَّمَ مِنْهُ مَا نَحَلَ إِيَّاهُ فِيهِ بِإِذْنِهِ وَصَارَ بِيَدِهِ وَقَبِضُهُ وَحَوِيزُهُ وَمَالًا مِنْ جَمَلَةِ أَمْوَالِهِ ، وَأَقْرَأَ بِأَنَّهُمَا عَارِفَانِ بِذَلِكَ الْمَعْرِفَةِ الصَّحِيحَةِ الشَّرْعِيَّةِ النَّافِيَةِ لِلْجَهَالَةِ .

- وَأَمَّا الصَّدَقَةُ وَالرَّجُوعُ — فَإِنَّ الرِّجْلَ إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ ٥  
أَوْ الْبَالِغِ أَوْ عَلَى أَجْنَبِيٍّ ، كَتَبَ مَا مِثْلُهُ : أَقْرَأَ فُلَانٌ بِأَنَّهُ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ  
الَّذِي تَحْتَ شَجَرِهِ وَوِلَايَةِ نَظَرِهِ فُلَانٌ ؛ وَإِنْ كَانَ بِالْغَا كَتَبَ : ”الْبَالِغُ الرَّشِيدُ بِاعْتِرَافِ  
وَالِدِهِ“ بِرَأْيِهِ ، وَحُزُّوا عَلَيْهِ ، وَابْتِغَاءً بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهِ الْكَرِيمِ ، وَطَلَبًا لِنَوَائِهِ الْجَسِيمِ  
بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَهُ فِي يَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، وَهُوَ جَمِيعُ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ الَّتِي بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِيَّةِ  
— وَتَوْصَفُ وَتُحَدِّدُ — صَدَقَةً صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً جَائِزَةً مَا ضِيَّةً نَافِذَةً ، قَبِلَهَا مِنْ نَفْسِهِ ١٠  
لَوْلَدِهِ ، أَوْ قَبِلَهَا الْوَلَدُ الْبَالِغُ الرَّشِيدُ لِنَفْسِهِ ، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْهَبَةِ وَالتَّحْلَةِ مِنْ  
الْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ .

- وَإِذَا أَرَادَ الْأَبُ أَوْ الْوَلَدُ أَوْ الْإِنْعِلَاءُ ، وَالْأُمُّ وَالْحَدَّةُ وَإِنْ حَلَّتِ الرَّجُوعَ عَنِ الصَّدَقَةِ  
وَالْهَبَةِ وَالتَّمْلِكِ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، كَتَبَ الْكَاتِبُ عَلَى ظَهْرِ الْمَكْتُوبِ مَا مِثْلُهُ :  
أَشْهَدُ فُلَانٌ عَلَى نَفْسِهِ طَائِعًا مَخْتَارًا أَنَّهُ رَجَعَ فِي الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ الْمَوْصُوفَةِ الْمَحْدُودَةِ ١٥  
بِاطْنِهِ ، الَّتِي كَانَ تَصَدَّقَ بِهَا عَلَى وَلَدِهِ الْمَذْكُورِ بِاطْنِهِ فُلَانٌ ، رَجُوعًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا ،  
وَأَعَادَهَا إِلَى مِلْكِهِ وَيَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، وَأَبْطَلَ حُكْمَهَا ، وَنَقَضَ شَرْطَهَا ، وَتَسَلَّمَ بِهَا تَسْلِيمَ  
مِثْلِهَا ، وَأَقْرَأَ بِأَنَّهُ عَارِفٌ بِهَا الْمَعْرِفَةِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ وَيُؤَرَّخُ .

Vo

(١) وأما التملك — فنه ما هو بعوض، وما هو بغير عوض، فأما ما كان بعوض  
فَيَكْتَبُ [فيه] ما مثاله : مَلِكٌ فَلَانٌ لِفَلَانٍ جَمِيعَ الدَّارِ الْفُلَانِيَةِ الْجَارِيَةِ فِي يَدِهِ وَمِلْكُهُ  
وَتَصْرُفُهُ الَّتِي بِالْمَوْضِعِ الْفُلَانِي — وَتَوْصَفُ وَتُحَدِّدُ — تَمْلِكُ صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، بَيْنَ  
مَبْلُغِهِ كَذَا وَكَذَا ؛ قَبْضُ الْفَقِيرِ الْمَلِكُ ذَلِكَ مِنَ الْمَلِكِ لَهُ بِإِذْنِهِ ، وَصَارَ بِيَدِهِ وَحَوْزُهُ  
وَمَالًا مِنْ جَمَلَةِ أَمْوَالِهِ ، عَوْضًا عَمَّا مَلَكَ فِيهِ فَتَسَلَّمَهُ مِنْهُ ، وَصَارَ بِيَدِهِ وَقَبْضُهُ  
وَحَوْزُهُ ، وَذَلِكَ بَعْدَ النَّظَرِ وَالْمَعْرِفَةِ ، وَالْمُعَاقَدَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالتَّفَرُّقِ بِالْأُبْدَانِ عَنْ  
تَرَاضٍ ، وَضَمَانٍ الدَّرَكِ فِي ذَلِكَ .

(٥) وأما ما كان بغير عوض ، فَيَكْتَبُ [فيه] : مَلِكٌ فَلَانٌ لِفَلَانٍ جَمِيعَ الدَّارِ —  
وَتَوْصَفُ وَتُحَدِّدُ نَحْوَ مَا تَقْدَمُ — تَمْلِكُ صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، جَائِزًا نَافِذًا مَرَضِيًّا ، بَغِيرِ  
عَوْضٍ عَنْ ذَلِكَ وَلَا قِيَمَةٍ ، قَبْلَهَا مِنْهُ قَبُولًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا ، وَسَلَّمَ هَذَا الْمَلِكُ لِفَلَانٍ  
الْمَلِكِ مَا مَلَكَ إِيَّاهُ ، فَتَسَلَّمَهُ مِنْهُ ، وَصَارَ بِيَدِهِ وَحَوْزُهُ ، مِلْكًا مِنْ جَمَلَةِ أَمْوَالِهِ ؛  
وَأَقْرَأَ بَاتْنَهُمَا عَارِفَانِ هِيَ الْمَعْرِفَةُ الشَّرْعِيَّةُ النَّافِيَةُ لِلْجِهَالَةِ ، وَأَتْنَهُمَا نَظَرَاهَا وَأَحَاطَاهَا

(١) عبارة الأصل : ”بغير عوض“ وقوله : ”غير“ زيادة من النسخ والصواب حذفها ، كما يقتضيه  
ما يأتي في المكتوب .

(٢) في الأصل : ”كتب“ والقواعد تقتضي ما أثبتنا للزوم الفاء في ج اب أتما وعدم جواز حلوه  
منها إلا في الضرورة ، كما في معنى اللبيب ج ١ ص ٥٣ ، على أن المؤلف قد غير بما أثبتناه عند الكلام على  
القسم الثاني من التملك ، وهو ما كان بغير عوض .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والقواعد تقتضي إثباتها ، فإن الهاء هي الصير العائد على الموصول  
السابق في قوله : ”ما كان“ ولا يجوز حذف العائد في مثل هذا الموضع الا شذوذا انظر كتب القواعد .

(٤) تقدم تفسير صمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظرو .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والقواعد تقتضي إثباتها كما سبق تعليل ذلك في الحاشية رقم ٣

من هذه الصفحة .

علما وخبرة، تعاقدا على ذلك معاقدة شرعية بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا بالأبدان عن تراض، ويؤرخ .

وإذا أقر رجل بأن داره ملك لغيره <sup>(١)</sup> [كتب] : أقر فلان عند شهوده طوعا إقرارا صحيحا شرعيا بأن جميع الدار التي بيده وتصرفه — وتوصف وتحدد — ملك فلان ملكا صحيحا شرعيا دونه ودون كل أحد بسببه، وأن ملكه لهذه الدار سابق على هذا الإقرار ومقدم عليه؛ وصدقه المقر له على ذلك تصديقا شرعيا وقيل منه هذا الإقرار لنفسه قبولا شرعيا، وأقر بأنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية النافية للجهالة، وسلم المقر المذكور للمقر له جميع الدار المذكورة، فسلمها منه وصارت بيده وقبضه وحوزه، وأقر المقر المذكور بأنه لاحق له في هذه الدار ولا طلب بسبب ولا ملك ولا استحقاق منفعة بوجه من الوجوه الشرعية كلها على اختلافها، وتصادقا على ذلك .

وأما البيوع — فإنه إذا ابتاع رجل دارا أو حصّة من دار أو غير ذلك كتب الكاتب ما مثاله : هذا ما اشتري فلان بماله لنفسه من فلان جميع الدار الكاملة أرضا وبناء، الآتى ذكرها ووصفها وتحديداتها فيه، التي ذكر البائع أنها له وفي ملكه ويده وتصرفه؛ وإن كان عمرها كتب : ”ومعروفة بإنشائه وعمارته“ .

وإن كان المبيع حصّة من دار كتب : جميع الحصّة التي مبلغها كذا وكذا سهمها من أربعة وعشرين سهمًا غير مقسوم من جميع الدار التي ذكر البائع أن

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل؛ والسياق يقتضيها .

(٢) ”بسببه“ صفة لقوله : «أحد»، أى كل أحد متصل به .

(٣) ”من جميع“ متعلق بقوله : ”مقسوم“ .

هذه الحصة المذكورة له وفي يده وملكه وتصرفه بجميع حقوقها ومرافقتها وما يعرف بها وينسب إليها .

فإن استثنى البائع مكانا منها غير داخل في البيع كتب بعد ذلك : خلا الموضع الفلاني ، فإنه خارج عن هذا العقد ، غير داخل في هذا البيع ، وعلم به المشتري ورضى به . ثم يقول : شراء صحيحا شرعيا قاطعا ماضيا جائزا نافذا ، بثمن مبلغه كذا وكذا ، تقابضا وتفرقا بالأبدان عن تراض ، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ،<sup>(١)</sup> وضمن الدرك في المبيع حيث يجب شرعا .

وإن أراد الكاتب تحسين الفاظه وتكميلها وتكثيرها فيما لا يضر بالعقد ولا يفسد البيع كتب بعد تصنيف الثمن : دفعه المشتري المذكور للبائع المذكور من خالص ماله واصل حاله ، تاما وافيا ، وأقبضه له بعد وزنه ونقده ، فقبضه البائع المذكور منه وتسلمه بتمامه وكإله موزونا منتقدا ، وصار بيده وقبضه وحوزه مالا من جملة أمواله ، وبحكم ذلك برئت ذمة المشتري المقبوض منه من الثمن المذكور براءة صحيحة<sup>(٢)</sup> [شرعية<sup>(٣)</sup>] براءة قبض واستيفاء ، وسلم البائع المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياه ، فتسلمه منه خاليا لا شاغل له ، ولا مانع له منه ، ولا دافع<sup>(٤)</sup> [له عنه] ، وصار بيده وقبضه وحوزه ، ملكا

من أملاكه ، يتصرف فيه تصرف المالك في أملاكهم ، وذوى الحقوق في حقوقهم من غير مانع ولا معترض ، ولا رافع ليد بوجه ولا سبب ، وذلك بعد نظرهما لجميع ذلك ، ومعرفةهما إياه ، وإحاطتهما به علما وخبرة نافين للجهالة ، وتعاقدتهما على ذلك كله

(١) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) موضع هذه الكلمة في الأصل حروف مطبوسة تتعذر قراءتها ، والسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٣) موضع هاتين الكلمتين في الأصل حروف مطبوسة تتعذر قراءتها ، والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٤) في الأصل : « بجميع » ، الباء ، والسياق يقتضى اللام كما أثبتنا .

المُعاقدة الصحيحة الشرعية المعتبرة شفاها بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا بالأبدان من مجلس العقد التفريق الشرعي عن تراضٍ منهما، وضمان الدرك<sup>(١)</sup> في صحة البيع حيث يوجهه الشرع الشريف وتقتضيه أحكامه.

- وإن اشترط أحدهما الخيار لنفسه ثلاثة أيام كتب بعد قوله: «عن تراض»: ٥  
وأنقضاء مدة الخيار الشرعي الذي اشترطه البائع لنفسه خاصة، أو المشتري، أو ألقى  
اشترطاه لأنفسهما، وهو ثلاثة أيام من تاريخ العقد.

وإن كانا لم يتفرقا من مجلس العقد كتب عوض التفريق بعد الإيجاب والقبول:  
وأختار كل من المتعاقدين المذكورين إمضاء البيع المذكور بينهما في المبيع المعين  
والزامة وإبرامه وتام إحكامه ونفوذه على الوجه الشرعي، والقانون المبرضى، وضمان<sup>(١)</sup>  
الدرك على ما تقدم.

- وإن أحضر البائع من يده كتابا يشهد له بصحة ملكه للبيع كتب: وأحضر<sup>(٣)</sup>  
هذا البائع من يده كتابا يتضمن آتباعه الدار المذكورة، وأصولا له، وسطر عليها  
فصولا بهذه المباشرة، وتسلم المشتري ذلك وثيقة له، وحنة لليوم ولما بعده.

- (١) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره.  
(٢) في الأصل، «المبيع»؛ والسياق يقتضي ما أثبتناه من الصحة مما يوصف به البيع لا المبيع.  
(٣) ضمن «أحضر» معنى «سلم» بشديد اللام، فسق له هذا التضمن ذكر «من» في هذا الموضع؛  
وقد ورد التعبير بذلك فيما بين أيدينا من كتب الوثائق والشروط.  
(٤) يريد بالأصول: الحجج والعقود التي كانت لمن ملك المبيع قبل بيعه؛ وبعبارة الأصول:  
«وأصولا وأصولا»؛ ولا يخفى ما فيها من التكرار؛ وما أثبتناه عن الكوكب المشرق المحفوظة منه  
بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٨٩٢ فقه شافعي؛ وبعبارة: «وأصولا له عقدتها كتبت وكتبت».  
(٥) في الأصل: «وسطر» بالشين المعجمة؛ وهو تصحيف.  
(٦) لم نجد الوثيقة فيما راجعنا من كتب اللغة، كما أنه ليس مصدرا قياسيا «لوثق» بتشديد التاء؛  
ولعله من الأنفاظ التي اصطلح كتاب الموائيق على استعمالها؛ وقد سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ١  
من صفحة ١٤ من هذا السفر.

وإن كان البائع « قد استعاد الحكم<sup>(١)</sup> على ما بقى » على ملكه منها أو من غيرها كتب عوض « وتسلم المشتري ذلك » : ثم بعد ذلك استعادها البائع بحكم ما بقى على ملكه منها أو من غيرها .

وإن كان في ملك المشتري حصّة متقدّمة ثم آتباع حصّة أخرى كتب : وقد تكلل للمشتري المذكور بما في ملكه متقدّما وبهذه المبيعة ملك جميع كذا وكذا سهمًا أو ملك جميع الدار المذكورة، وصدّقه البائع على ذلك .

وإن كان في المبيع عيبٌ واشترطه البائع كتب بعد تمام العقد ولزومه : أعلم البائع المشتري أن الدار المبيعة واقعة<sup>(٢)</sup> الجدران، مختلة<sup>(٣)</sup> البنيان، سيّخة الأرض والحيطان مائلة<sup>(٤)</sup> الجدر والزروب، مكسورة<sup>(٥)</sup> القوائم والأعراق، مسوسة<sup>(٥)</sup> الأخشاب، إلى غير ذلك مما لعله يكون فيها من عيب؛ ورضى المشتري بذلك .

وإن كان ويكلا في الشراء كتب : وعلم المشتري أن الدار المذكورة معيبة — أو على ما يصفها به من العيوب — وقال : إنه أعلم موكله بذلك ورضى به .

وإن كان البيع بناءً دون الأرض كتب : جميع البناء القائم على الأرض المحتكرة داراً أو طاحونة أو غير ذلك ، الجارى هذا البناء في يد البائع وملكه وتصرفه على

(١) لعل صواب هذه العبارة : « قد استعادها بحكم ما بقى » الخ كما سيأتى التعبير بذلك في سطر ٢ من هذه الصفحة أى استعاد البائع من المشتري هذه الأصول التى تنهده له بصحة ملكه للبيع بحكم ما بقى الخ .

(٢) في الأصل : « واقعة » بالفاء ، وهو تصحيف .

(٣) في الأصل : « مختلة » ؛ والفاء زيادة من النسخ .

(٤) الزروب : المداخل ، واحده زرب بفتح فسكون .

(٥) يريد بالأعراق : قطعاً طويلة من الخشب تسقف بها الدور ، واحده عرق بكسر فسكون ؛ واستعمال هذا اللفظ في ذلك المعنى استعمال شائع في مصر ؛ ولم نجد فيما بين أيدينا من كتب اللغة .

(٦) في الأصل : « مقته » ؛ وهو تصحيف .

(٧) المحتكرة ، أى المحتبسة بفتح الباء .

مَا ذَكَرَ، وَيَكْتَلُ الْمُبَايَعَةَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ شَرْحُهُ وَبَيَانُهُ؛ وَيَكْتُبُ فِي آخِرِهَا: وَعَلِمَ  
الْمُشْتَرِي الْمَذْكُورُ أَنَّ الْأَرْضَ الْحَامِلَةَ لِهَذَا الْبِنَاءِ الْمَذْكُورِ مُحْتَكَّةٌ، وَمَبْلُغُ الْحِكْمِ عَنْهَا<sup>(١)</sup>  
فِي كُلِّ سَنَةٍ أَوْ فِي كُلِّ شَهْرٍ كَذَا وَكَذَا، وَرِضَى بِذَلِكَ.

- وإن كان الْمُشْتَرِي وَيَكْلَا كَتَبَ: وَقَالَ: إِنَّهُ أَعْلَمَ مَوَظِعَهُ بِذَلِكَ، وَرِضَى بِهِ.
- وإن كان المبيع أرضاً دون البناء أو أرضاً كُشِفَ كَتَبَ: جَمِيعُ قِطْعَةِ الْأَرْضِ  
الْحَامِلَةِ لِبِنَاءِ الْبَائِعِ؛ أَوْ جَمِيعُ السَّاحَةِ الْكُشِيفِ<sup>(٢)</sup> الَّتِي لَا بِنَاءَ عَلَيْهَا، الْجَارِيَةِ فِي يَدِ الْبَائِعِ  
وَمِلِكِهِ وَتَصَرُّفِهِ، وَيَذَرَعُ وَيَحْدُدُ، وَيَكْتَلُ الْمُبَايَعَةَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

### فصل

- وإن كان المبيع بئرًا كَتَبَ: جَمِيعُ بِنَاءِ الْبُئْرِ الْمَعِينَةِ وَمَكَانِهَا مِنَ الْأَرْضِ، الْمُبْنِيَةِ  
بِالطُّوبِ الْأَجْرِّ وَالطِّينِ وَالْجِيرِ.
- وإن كانت نَقْرًا كَتَبَ: جَمِيعُ الْبُئْرِ الْمُنْقُورَةِ لِلْأَمْعِينِ<sup>(٥)</sup>.

(١) الْحِكْمُ بِالْكَسْرِ: مَا يَجْعَلُ مِنَ الْأَجُورِ عَلَى الْقَارَاتِ وَيُجَبِّسُ؛ وَهِيَ مَوْلِدَةُ أَطْرَاجِ  
الْعُرُوسِ.

(٢) الْكُشْفُ، أَيْ الْمَكْشُوفَةُ؛ وَالْمُرَادُ بِالْمَصْدَرِ اسْمُ الْمَفْعُولِ.

- (٣) الَّذِي وَجَدْنَاهُ فِي لَدُنَا مِنْ كِتَابِ اللُّغَةِ بِالْمَعْنَى الْمُرَادُ هُنَا «الْمَعِينَةُ» أَيْ الَّتِي لَهَا مَادَّةٌ مِنَ الْمَاءِ.  
وَأَمَّا الْمَعِينُ فَهُوَ وَصْفٌ لِلْمَاءِ، أَيْ الْجَارِي الطَّاهِرُ عَلَى الْأَرْضِ، غَيْرُ أَنَّ الْقَوَاعِدَ الصَّرْفِيَّةَ لَا تَمْنَعُ أَنْ يُقَالَ:  
«مَعِينَةٌ» بِالْمَعْنَى السَّابِقِ الْمُرَادُ هُنَا، بَلْ هُوَ الْأَصْلُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «وَالْأَرْضُ» وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِي مَا أَثْبَتْنَا؛ وَبَدَلَ عَلَى هَذَا أَيْضًا تَعْيِيرُهُ بِذَلِكَ فِي ص ٢٩  
مِنْ هَذَا السَّعْرِ.

- (٥) فِي الْأَصْلِ: «الْبِنَاءُ»: وَهُوَ تَحْرِيفٌ، صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا، كَمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.



وإن كان صهر يما كَتَبَ : جميع الصَّهر يَحُ المَبْنَى بالطوب الآجر والطين والجير  
الْمُتَلَصِّصُ الْمُبَيِّضُ بِالْخَافِقِ<sup>(٢)</sup> الذي يرسم خَزَنُ الْمَاءِ الْعَذْبُ .

وإن كان بئراً هَمَالِيَةً كَتَبَ : جميعُ بِنَاءِ الْهَمَالِيَةِ وَمَكَانُهَا مِنَ الْأَرْضِ ، الْمَبْنِيَّةُ بِالطُّوبِ  
الْآجَرِّ وَالطِّينِ وَالْجِيرِ ، الْجَارِي ذَلِكَ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَمِلْكِهِ وَتَصَرُّفِهِ ، وَهِيَ فِي الْمَوْضِعِ  
الْفَلَائِي ؛ وَيَذَرَعُ وَيَحْدَدُ ذَلِكَ ، إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ .

وإن كان أَمْبِيْعٌ نَخْلًا دُونَ الْأَرْضِ كَتَبَ : جَمِيعُ النَّخْلِ الْقَائِمِ فِي الْأَرْضِ الْوَقِيفِ  
عَلَى الشَّيْءِ الْفَلَائِي ، الْخَارِجَةِ عَنْ هَذَا الْبَيْعِ ، وَمَكَانُ كُلِّ نَخْلَةٍ مِنَ الْأَرْضِ ، الْجَارِي  
النَّخْلُ الْمَذْكُورُ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَمِلْكِهِ وَتَصَرُّفِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ ، الَّذِي ذَلِكَ فِي الْمَوْضِعِ  
الْفَلَائِي ؛ وَيَذَرَعُ عِدَدَهَا .

وإن كانت الْأَرْضُ مَمْلُوكَةً لِلْبَائِعِ وَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَ النَّخْلَ بِمَغَارِسِهَا كَتَبَ : جَمِيعُ  
النَّخْلِ النَّائِبِ فِي الْأَرْضِ الْآتِي ذِكْرُهَا فِيهِ ، وَجَمِيعُ أَمَاكِنِهَا مِنَ الْأَرْضِ ، الْجَارِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْمُتَصَلِّ » وَفِي حَرْفِهِ قَلْبٌ لَا يَسْتَقِيمُ بِهِ مَعْنَى الْكَلَامِ . وَالْمُتَلَصِّصُ : مَنْ تَلَصَّصَ الشَّيْءُ ،  
إِذَا تَلَصَّصَتْ وَلَيَّتْهُ ، وَارْتَدَّتْ هُنَا : الْمُطْلِيَّةُ حِطَانُهُ وَأَرْضُهُ بِالْجِيرِ وَالزَّمْلِ وَنَحْوِهَا حَتَّى صَارَتْ مَلَسَاءً .

(٢) يُرِيدُ بِالْخَافِقِ أَحْلَاطًا مِنَ الْجَصْرِ وَالْجِيرِ وَغَيْرِهَا تَطْلِي بِهَا أَرْضَ الصَّهَارِيحِ وَنَحْوِهَا لِثَلَا تَنْشَرِبُ  
الْأَرْضُ مَاءَهَا ، وَلَمْ تَجِدْ هَذَا اللفظَ فِي رَاجِعِنَا مِنْ كِتَابِ الْمَعْنَى ، كَمَا أَنَا لَمْ تَجِدْهُ فِي بَيْنِ أَيْدِينَا مِنَ الْكُتُبِ  
الْمَوْضُوعَةِ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُعْزِيَةِ وَالِدَّحِيلَةِ .

(٣) يُرِيدُ بِالْهَمَالِيَةِ : الْبَيْتَ الْمَجَاوِرَ لِلْأَنْهَارِ وَمَاؤُهَا . سَمِعْتُهُ مِنْهَا ؛ وَأَسْتَعْمَلُ هَذَا اللفظَ فِي ذَلِكَ اسْتِعْمَالًا  
شَائِعًا بَيْنَ الْعَامَّةِ فِي مِصْرَ ؛ وَقَدْ ضَبَطْتُهُ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَقَشْدِيدِ ثَانِيهِ كَمَا سَمِعْتُهُ مِنْهُمْ ، وَكَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى  
السَّابِقَ مَا خُوذَ مِنَ الْهَمْلَانِ بِمَعْنَى الْفَيْضَانِ .

(٤) « مَكَانٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى الصَّمِيرِ الْمُسْتَرَفِّ فِي قَوْلِهِ : « الْخَارِجَةِ » أَيْ الْخَارِجَةِ هِيَ وَمَكَانُهَا  
وَلِهَذَا ضَبَطْتُهُ بِضَمِّ آخِرِهِ ، لِأَنَّهُ مَكَانٌ كُلُّ نَخْلَةٍ خَارِجٍ عَنْ هَذَا الْبَيْعِ أَيْضًا .

(٥) أَنْتُ الصَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْبَحْلِ هُنَا ، وَأَوْرَدَهُ مَذْكُورًا فِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى ، جَرَا فِي التَّأْيِثِ عَلَى لَمَّةٍ  
أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَفِي التَّنْكِيزِ عَلَى لَمَّةٍ أَهْلِ نَجْدٍ وَتَمِيمٍ ؛ وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ بِكِلَا الْفَتْنَيْنِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « الْفَلَائِي » ؛ وَاللَّامُ الثَّانِيَةُ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ .

النخل والأرض بكاملهما في يد البائع المذكور وملكه وتصرفه على ما ذكر، باع من ذلك النخل المذكور ومواضع مزارعها، وتبقى على ملكه بقية الأرض فإنها غير داخلة في هذا البيع، وهذه الأرض بالموضع الفلاني، وعدة النخل كذا وكذا. ويحدد الأرض، ويكمل المبيعة، ويكتب في آخر المكتوب : ولهذا المشتري العبور في الأرض المذكورة والاستطراق فيها إلى النخل المذكور بحق شرعي .

وإن كان المبيع ثمرًا ونخلًا كتب : جميع ثمر النخل الجاري ذاك في ملكه ويده وتصرفه على ما ذكر، الذي ذلك بالموضع الفلاني، وعدتها كذا كذا نخلة، إن أمكن، ويحدد الأرض، ثم يقول : التي بدا صلاحها، وطاب أكلها، وأحزنت وأصفرت، وجاز بيعها بشرط القطع ؛

وإن شرط التيقية كتب : بشرط التيقية إلى أوان الحذاذ، شراء صحيحا شرعيا، ويكمل المبيعة .

## فصل

وإن كان المبيع مركبا كتب : جميع المركب العشاري<sup>(٤)</sup>

(١) الاستطراق : سلوك الطريق ؛ يقال : استطرت إلى الباب ، إذا سلكت طريقا إليه ، كما في المصباح .

(٢) الحذاذ بفتح الحيم وكسرهما : من جذدت النخل ، إذا صرته .

(٣) في الأصل : « وبكل » ؛ وهو تحريف .

(٤) (العشاري) : مركب نيل ؛ ويعبر عنه في بعض الكتب بالعشري ؛ قال عبد اللطيف الغدادي في مختصر أخبار مصر صفحة ١٧٢ طبع ليدن ما نصه : « وأما سفنهم فكثيرة الأصناف والأشكال وأغرب ما رأيت فيها مركب يسمى بالعشري ، شكله شكل شجرة إلا أنه أوسع منها بكثير ، وأطول وأحسن هنداما وشكلا ، قد سلط بالواح خشب نخية محكمة ، وأخرج منها أماريز كالرواشن نحو ذراعين ، وبني فوق هذا السطح بيت من خشب ، وعقدت عليه قبة ، وفتحت له طاقات وروازن بأبواب إلى البحر من سائر جهاته ، ثم تعمل في هذا البيت خزنة مفردة ومرحاض ، ثم يزوق بأصناف الأصابع ، ويذهب ويدهن بأحسن دهان ، وهذا ينخذ للوك والروسا ، بحيث يكون الرئيس جالسا في وسادته ، وغواصه حوله والغلمان والمالِك قيام بالمناطق والسيوف على تلك الرواشن ، وأطعمتهم وحواليجهم في قعر المركب ، =

(١) أو الخضرى ، أو الدرؤمونة ، أو النارية ، أو الشخثور ، أو الحزافة (٢) (٣) (٤) (٥)

= والملاحون تحت السطح أيضا وفي باقي المركب يقذفون به ، لا يعلمون شيئا من أحوال الركاب ، ولا الركاب تشغل خواطرهم بهم ، بل كل فريق بمنزل عن الآخر ومشغول بما هو بصده « الخ . والشبارة الواردة في أول كلامه عند أهل الموصل : هي الحزافة عند أهل مصر ، كما في وفيات الأعيان ح ١ ص ٨٧ طبع بولاق . وورد لفظ « العشاريات » في عدة مواضع من خطط المقرئى في ذكر ما كان يعمل يوم فتح الخليج ، وفي الكلام على منظر الصناعة ؛ ويؤخذ من كلامه أن هذا النوع من السفن كان يعد لركوب الخليفة يوم تخليق المقياس ، وأن لولادة الأعمال عشاريات يقال لها . العشاريات الدواميس ، وللشارفين بالأعمال عشاريات دون هذه فقد ذكر عن ابن الطوير أن العشاريات كانت تزيد على خمسين عشاريا ويلها عشرون ديماسا ، منها عشرة برسم خاص الخليفة أيام الخليج وغيرها . وبقية العشاريات الدواميس برسم ولادة الأعمال المميزة ، فهي تجر لهم ، وتقيم مع أحدهم مدة مقامه ، إلى أن قال : « وللاشارفين بالأعمال عشاريات دون هذه » الخ . ولم نقف على وجه تسمية هذا النوع بهذا الاسم .

(١) لم نجد وصف هذا النوع من المراكب فيما راجعناه من المطان ، كما أننا لم نلف على صبطه .

(٢) كذا ضبط هذا اللفظ ضبطا بالقلم في الأصل وجواهر العقود المحفوظ منه جرحه بخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعى ويؤخذ من كلام المقرئى في الخطوط أنها من سفن الروم البنادقة فقد ذكر في الجزء الأول صفحة ٤١٩ طبع بولاق عد الكلام على وصف الفسطاط الكبير المعروف بالمدورة الكبيرة : أن عموده أطول ما يكون من صواري درامين الروم البنادقة ، ويؤيد ذلك ما ورد في تكمله القواميس العربية (لدوزى) فقد ذكر أن « الدرؤمونة » ضرب من السفن ، وهو يونانى اه . ولم نجد صفة هذا المركب فيما راجعناه من المطان ، غير أنه يؤخذ من جواهر العقود أن الدرؤمونة هي الباطوسى فقد قال في كيفية ما يكتب في بيع مركب ما نصه : « جميع المركب المورق أو الباطوسى الدرؤمونة » الخ . والباطوسى هو الذى يعبر عنه في بعض الكتب بالبطسة ، وهو مركب حربى عظيم يشحن بالآلات الحرب والأسلحة والميرة والرجال والأبطال المقاتلة ، وهي كثيرة القلاع حتى إنها قد يكون فيها نخوة من أربعين قلعا ، كما يستعد ذلك من سيرة صلاح الدين الأيوبي المسماة بالنوادر السلطانية لابن شداد في الكلام على غرق البطسة الاسلامية ص ١٤٨ طبع مطبعة الآداب بمصر . (٣) لا فائدة من ذكر النارية هنا مع ذكره للحزافة بمد فكناهما بمعنى واحد كما سيأتى في تفسير الحزافة بعد في الحاشية رقم ٥ من هذه الصفحة ؛ ولعل صوابه « النهرية » أى السفينة التى تسير في النهر .

(٤) في محيط المحيط أن الشخثور سفينة صغيرة بصاروا واحد في الوسط ، وهو من اصطلاح النوتيسة ؛ ولم نجد صفة هذا النوع من السفن في غير هذا الكتاب بل إن مادة لفظه لم ترد في غيره من كتب اللغة التى بين أيدينا ؛ وقد أنبأنا بعض من له علم بذلك من البحرين وأصحاب السفن أنهم كانوا يطلقون هذا اللفظ على مركب كبير لنقل البضائع في البحر المالح ، وشراعه يتحرك صعدا وهبوطا على القرية ويكون له صار أو صاريان ؛ أما الآن فيطلق على المركب الصغير ؛ وقد ضبطناه بفتح الشين كما ينطق به أصحاب هذه الصناعة .

(٥) في أساس البلاغة أن « الحرافة » سفينة خفيفة المز . وفي غيره من كتب اللغة أن الحزافة سفينة فيها مراى نيران يرى بها العدو في البحر .

(١) أو الشلودة، أو الدلاج، أو الكبكة، أو غير ذلك، وجميع عُدتها المتخذة برسمها، الآتى ذكر ذلك ووصفه، الجارى ذلك فى يد البائع وملكه وتصرفه على ما ذكر؛ وصِفَةُ المركب أنها طول كذا كذا ذراعا بالذراع التجارى، ومحملها كذا وكذا إردباً بالكيل المصرى؛ وصِفَةُ العُدَّة أنها صار قطعة واحدة، وبرأسه جامور، وقِرْيَةٌ ثلاثٌ قِطَع

- (١) لعل صوابه : « الشلدى » بالنون إذ لم نجد « الشلودة » فيما راجعناه من المطان ؛ وقد ورد لفظ الشلدى فى قوانين الدواوين المأخوذة منه نسخة بالنصوير الشمسى محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٣٠١ أدب ؛ وحاه فى هذا الكتاب « أنه مركب مسقف تقاقل الفزاة على ظهره ، وجذافون يجذفون تحته » ١٠٠ وورد لفظ « الشلديات » فى عدة مواضع من خطط المقرئى : منها ما جاء فى الجزء الثانى صفحة ١٩٣ و ١٩٧ طبع بولاق ، ولم يذكر وصفها .
- (٢) لم نجد هذا اللفظ فيما راجعناه من المطان التى بين أيدينا ، كما أننا لم نجد من يعرفه من البحرين وأصحاب السفن .
- (٣) فى الأصل : « الككة » بالناء المثناة ؛ ولم نجده فيما راجعناه من الكتب ، وقد أثبتناه بالباه الموحدة نقلا عن قوانين الدواوين صفحة ١٨ طبع مطبعة الوطن فقد ورد فيه لفظ (الكك) بالباه مراداً به المراكب ؛ وفى جوهر العقود المحفوظ منه جزء مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعى (الككة) بسقوط الباء ؛ وقال عنها : « أنها سفينة عربية السفلى والعلوم مقدمها ومؤخرها حاذان ، ذات طبقات : الطبقة السفلى منها للحديد والأقال ، والثانية للحريم والجوارى والريق ؛ والعليا للرجال ، ويشتمل عليها على صار أو اثنين ، وعلى مرسة أو اثنين وصهرج يرسم الماء الحلو » ١٠١ .
- (٤) لم نجد من ذكر قدر الذراع التجارى فيما راجعناه من المطان التى بين أيدينا ، غير أنه يستفاد من صحيح الأعرى ج ٣ ص ٤٤٦ فى الكلام على القصة الحاكية أن الذراع التجارى ذراع بذراع اليد وستة أعشار فانه نقل عن ابن سمان أن طول القصة الحاكية خمسة أذرع بالذراع الجارى ، ثم نقل عن غيره أن طول هذه القصة ثمانية أذرع بذراع اليد ؛ فإذا قسمت ثمانية على خمسة كانت نتيجة ذلك ما ذكرنا .
- (٥) الجارى يتذكّر الوصف لغة قليلة ، فان الأكثر فى لغة العرب تأنيث الذراع ؛ قال فى المصباح : ذراع القياس أشئ فى الأمتار .
- (٦) الجامور : الخشبة المثقوبة فى رأس دقل السفينة المركبة فيه ، كما فى مستدرك التاج .
- (٧) القرية بفتح القاف وتشديد الباء : عود الشراع الذى يكون فى عرضه من أعلاه ؛ والمامة منطوقه بخفيف الباء .

وقوسان ، وقُلْعٌ مزقوى من قماش القطن ، أو المُلْحَم ، أو غيره ، عِدَّتُهُ كذا <sup>(٢)</sup>  
وكذا بيلسانا أو قُلْعٌ ستارةٌ مَكَّمَلَةٌ حبال القنَّب أو القطن ، ورجلٌ طويْلَةٌ قطعةٌ <sup>(٤)</sup>  
أو قطعتان ، وفِراش ، وكذا وكذا مَجْذافا ، وإِسْقالةٌ برٌّ أو أكثر من ذلك <sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل : « مزون » بالنون في آخره ؛ ولم نقف على معنى له ياسب السياق فيما راجعناه من  
المطان ، ولعل صوابه ما أثبتناه ، والمروى بتشديد الواو المفتوحة : الذى له ثلاثة أطراف ؛ قال أبو الهيثم :  
كل شئ تام فهو مربع ، كالبيت والبساط له حدود أربع ، فإذا نقصت منها ناحية فهو أزور مزوى ،  
بتشديد الواو المفتوحة .

(٢) يريد بالملح هنا : ما كان سدها من القطن ولحمته من غيره .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل وجواهر العقود ؛ ولم نجده فيما راجعناه من كتب اللغة ، كما أننا  
لم نجده فيما بين أيدينا من الكتب المؤلفة في الألفاظ المعربة والمنحيلة ؛ والظاهر من سياق الكلام هنا  
وفي جواهر العقود أن المراد به : الشقة من قماش القلع ، فقد ورد في جواهر العقود في الكلام على  
كيفية ما يكتب في بيع المراكب ما نصه : « وفي مراكب البحر العذب يذكر النوع والصواري والجوامير  
والقرايا والقلاع ، وعدة مفصلاتها وبيلاناتها » الخ فنعطف البيلانات على المفصلات — بتشديد الصاد  
المفتوحة — يدل على أن المراد بها ما ذكرنا .

(٤) عبارة الأصل : « الحب الى العتب » ؛ وهو تحريف في كلتا الكلمتين ؛ والقب : نبات يؤخذ لحاؤه  
وتقتل منه حبال ، وله حب يسمى الشدائج ؛ وقيل : هو فارسي قد جرى في كلام العرب ، كما في المغرب .  
(٥) في الأصل : « ورجل » بالحاء المهملة ؛ وهو تصحيف ، ولم نجده فيما راجعناه من المطان  
كما أننا لم نجد من يعرف هذا اللفظ من الملاحين وأصحاب السفن .

(٦) يريد بفراش المركب : ألواح غير مسمورة تفرش فيه ليجلس عليها الركاب وتوضع عليها البضائع  
وهي التي تعرف الآن عند الملاحين في مصر (بالدوامس) كما أخبرنا بذلك من نشأ به ممن لم يعلم وخبرة بالسفن  
وآلاتها ، ولم نجد هذا التفسير فيما راجعناه من الكتب التي بين أيدينا .

(٧) المجذاف بالذال المعجمة أو الدال المهملة — كلتاها لعتان فصيحتان — خشبة في رأسها لوح  
عريض يدفع بها الملاح السفينة (ماح العروس) مادة جذف بالمهملة .

(٨) الإسقالة : كلمة عامية يراد بها الألواح العريضة التي تمد على جانب السفينة ليعبر بها الى البر ،  
والذى ورد في مستدرك التاج هو تفسير إسقالة البناء ، فقد جاء فيه ما نصه : الإسقالة بالكسر : ما يربطه  
المهندسون من الأخشاب والحبال ليتوصلوا بها الى الحال المرتفعة ، واجمع أساقيلهم والغامة في زحاما  
يسمونها « سقالة » بجذف الألف الأولى .

وَمِذْرَاءٌ أَوْ أَكْثَرُ، وَعُرُوسٌ، وَقُلُوسٌ، وَقَرَايَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ آلَاتِ الْمَرْكَبِ وَعُدَدِهِ؛  
فَمَا زَادَ عَنْ ذَلِكَ دَرَكَهُ، وَمَا نَقَصَ وَصَفَهُ، ثُمَّ يُقَالُ: «هَذَا الْمَرْكَبُ مَدُورٌ  
السُّفْلَ وَالْعُلُو، مَسْدُودُ الشَّوْبِينَ، مَغْطَى الْحَتَّينِ»؛ وَإِنْ كَانَ لَهُ مِرْسَاةٌ مِنْ حَدِيدٍ  
وَصَفَّاهَا وَذَكَّرَ تَمَاهَا، وَيَكْمَلُ الْمَبَايَعَةَ .

٥ (١) يريد بالمذراة : خشبة طويلة يدعم بها الملاح السفينة ورأسها في الأرض ؛ وهو بهذا المعنى عامى  
وعريته : «مردى» بصم الميم وسكون الراء وتشديد الياء ، فقد جاء في مبادئ اللغة ص ١٩ في تفسير  
المردى : أنه خشبة يدعم بها ورأسها في الأرض الخ وهو من المرد بمعنى الدفع ، والذي في تاج العروس مادة  
«مرد» أن المردى هو المخداف ، وهو يخالف لما نقلناه عن مادى اللغة .

(٢) العروس بصم العين : الحبال ، واحده عرس ، بفتح فسكون ؛ ولم يرد في كتب اللغة التي بين  
أيدينا أنه يجمع على عروس كما هنا ، غير أن في كتب القواعد ما يفيد أن هذا الجمع قياسى في مثله .

(٣) في الأصل : «وقلوس» والميم زيادة من السامح ، والقلوس بصم القاف : جمع قلوس بفتح  
فسكون ، وهو جبل غليظ من جبال السفينة ؛ ولعله هو المعروف عند الملاحين في مصر الآن (بالآلان) بكسر  
اللام ، وهو الحبل الطويل الذى تحربه السفينة .

(٤) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل ؛ وهو تكرر مع «القرية» السابق ذكرها في سطر ٤ من صفحة  
٣٢ من هذا السفر .

(٥) لعل الأولى : «ثم يقول» بالبناء للفاعل ، وذلك لموافقة قوله فيما سبق : «ذكره» «وصفه»  
بصفة الماضى المبني للفاعل أيضا .

(٦) في الأصل : «مدسو» بسقوط الراء ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا ؛ والمدسور : الذى أصلح بالدر  
بصمتين ، وتسكن السين أيضا ، وهى خيوط من ليف تشد بها ألواح السفينة ، أو هى المسامير ، واحده دسار  
بكسر الدال .

(٧) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل وجواهر العقود ؛ ولم نجده فيما لدينا من الكتب ، كما أننا لم نجد  
من البحرين وأصحاب السفن من يعرفه ، ولهذا لم نصطله .

(٨) الخنا : ثنية حن بكسر الخاء وتشديد النون ، وهو لمط تطلقه العامة على موضع فارغ في بطن  
السفينة يضع فيه النوى متاعه ، كما في تاج العروس ؛ وإنما ذكره بالثنية لأن في السفينة خنين : أحدهما جهة  
مقدمها ، والثانى جهة مؤخرها ، كما هو معروف في السفن التى نشاهدها .

(٩) المرساة : أنجر السفينة التى ترسى بها . وهو أنجر ضخم يشد بالحبال ، ويرسل في الماء ، فيمسك  
السفينة ويرسيها حتى لا تسيء ؛ وفي المخصص ج ١٠ ص ٢٧ أن تسمية المرساة بالأنجر تسمية عراقية .

وإن كان المبيع بالغا عبداً أو أمةً «أو كانا غير بالعين»<sup>(١)</sup> كُتِبَ : جميعُ العبد ، أو الغلام ، أو الوَصِيف ، أو المملوك ، أو الجارية ، أو الأمة ، أو الوَصِيفَة ،<sup>(٢)</sup> الجارى ، أو الجارية في يد البائع ومِلْكِهِ ، المقرله بالرق والعبودية ، المدعو فلاناً ؛ ويُذكر جنسه ودينه ، ثم يقول : وحِلَّتْهُ : ... .. ويدكرها .

وإن كان دون البلوغ كُتِبَ : جميعُ الغلام الذى يبيده وملكه وتصرفه على ما ذكر ، المُسْرَاق ، أو المُعْصِر ،<sup>(٣)</sup> إن كانت جارية ؛ ويعين البكارة إن كانت ؛ ثم يقول : «شراء صحيحاً شرعياً بثمن مبلغه كذا وكذا» ؛ ويكُلُّ المبيعة .

وإن كان بالمبيع عيبٌ ذكره ، فيكتب : وعلمَ المشتري أن به أو بها المرض الفلانى — ويعينه ، ويعدد الأمراض والعيوب وآثار الكي وغير ذلك إن كان — ورضى به ، ودخل عليه .<sup>(٤)</sup>

(١) كذا وردت هذه العبارة في الأصل ؛ وهى زائدة في الكلام تنافى مع قوله الآتى بعد في المكتوب : « المقرله بالرق والعبودية » اذ أن ذكر الإقرار خاص بما إذا كان المبيع بالغا ، كما بينا ذلك فيما يأتى في الحاشية رقم ٣ من هذه الصفحة ؛ على أن المؤلف سيذكر بعد ذلك مكتوباً آخر يخص بيع الرقيق الذى هو دون البلوغ .

(٢) الوصيف والوصيفة : العبد والأمة ، ولا يجوز في هذا الموضع تخصيص هذين الوصفين بما إذا كان الموصوف بهما دون المراهقة كما في المصباح ، لأن هذا التخصيص ينافى قوله بعد : « المقرله بالرق والعبودية » اذ أن ذكر الإقرار خاص بما إذا كان المبيع بالغا ، كما بينا ذلك فيما يأتى في الحاشية رقم ٣ من هذه الصفحة ، فانظره .

(٣) « المقرله » ، أى للبائع ، وهذه العبارة خاصة بما إذا كان العبد المبيع بالغا فإن إقرار الصبي مسلوب مطلقاً ؛ كما في كتب الفقه ، وعبارة الكوكب المشرق في الكلام على كيفية ما يكتب في بيع الرقيق : وإن كان المبيع بالغا يكتب : « المعترف لبائعه بسابق الرق والعبودية » .

(٤) « وإن كان » ، أى وإن كان المبيع .

(٥) يريد بالمعصر هنا : الجارية التى قاربت الحيض ؛ والإعصار في الجارية كالمراهقة في الغلام (تاج العروس) .

(٦) « ودخل عليه » أى أن المشتري دخل في عقد البيع على هذا العيب ، أى على علمه به .

وإن كان المبيع عبداً بجارية أو العكس كَتَبَ : جميعُ العبد الذي يَبْدُ البائع — على نحو ما تقدم — بجميع الجارية الفلانية الجنس ، المسلمة ؛ <sup>(١)</sup> تَقَابُضاً وَتَفَرُّقاً بِالْأَبْدَانِ ، بعد النظر والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية ، <sup>(٢)</sup> وضمان الدرك في ذلك حيث يجب شرهما ؛ وإن كان في أحدهما عيبٌ ذَكَرَهُ .

## فصل

وإن كانت الدار المبيعة في بلدٍ والمتبايعان في بلدٍ آخَرَ كَتَبَ التَّخْلِيَةَ عَوَضَ <sup>(٣)</sup> التسليم ، فيقول : وَخَلَّى البائع المذكورُ بين المشتري وبين ما باعه إِيَّاهُ فِيهِ تَخْلِيَةٌ <sup>(٤)</sup> شرعية ، ووجب له بذلك قبضُ المبيع وتسلمُهُ بمقتضى هذا الأتباع الشرعي ؛ وأقرا أنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية قبل تاريخه ، ونظراه النظر الشرعي ، تعاقداً <sup>(٥)</sup> هذه المبايعة بينهما معاقدة شرعية مشافهة بالإيجاب والقبول . <sup>(٦)</sup>

(١) «تقابضاً» ، أى البائع والمشتري .

(٢) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٣) «فيه» ، أى في المكتوب ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك أيضاً في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٢١ من هذا السفر .

(٤) في الأصل : «وجب» بدون واو العطف ؛ والسياق يقتضيهما .

(٥) «أنهما» ، أى إنهما ، فإن الإقرار بمعنى الإذعان والاعتراف إنما يتعدى إلى مفعوله بالباء ، كما في كتب اللغة ، وحذف الجار في مثل هذا الموضع العلم به حذف قياسى ، كما نص على ذلك في كتب النواحد .

(٦) كذا وردت هذه العبارة في الأصل ، وطريقه المؤلف في غير هذا الموضع أن يقول : «تعاقداً

على كذا» فيعنى الفعل إلى مفعوله بالحرف كما في ص ١٧ من ٩ وص ١٨ من ١٥ وص ١٩ من ١٦ ؛ وفى أساس التلاوة : «د» «قبيل» ما يعيد صحة تعديده «تعاقداً» إلى مفعوله بنفسه كما هنا ؛ وعبارته : «تعاقلاه بعدما تعاقدها» ٥٠ . أى أن البائع والمشتري تفايلا البيع بعد ما تعاقدا عليه .



وإذا دَفَعَ المشتري للبائع من الثمن جوهرةً، أو سيفاً، أو خاتماً<sup>(١)</sup> بفص ثمين، أو غير ذلك مما يُجَمَّل قيمته، كَتَبَ : شراء صحيحاً شرعياً، بثمن مَبْلَغُهُ من الذهب، أو من الدراهم كذا وكذا، وبجوهرة نفيسة، أو لؤلؤة نفيسة، مجهولة القيمة، مَرْتَبَةُ حَالِ الْعَقْدِ، تَقَابُضاً وَافْتِرَاقاً، وَيَكْمُلُ الْمَبَايَعَةُ .

وإن حضر من يَضْمَنُ دَرَكَ البائع فيما باعه وقَبَضَ ثَمَنَهُ كَتَبَ : وحضر بحضور البائع المذكور فلان، وَضَمَّنَ فِي ذِمَّتِهِ دَرَكَ البائع فيما باعه وقَبَضَ الثمن بسببه، ضمانة<sup>(٥)</sup> شرعياً في ماله، بإذنه له في ذلك، وَأَقْرَأَنَهُ مَلِيءٌ بِمَا فِي ضَمَانِهِ .

## فصل

وإن أبرأ البائع ذمّة المشتري من الثمن كَتَبَ : بثمن مَبْلَغُهُ كذا وكذا، أبرأ البائع المذكور ذمّة المشتري منه براءةً صحيحةً شرعيةً، براءة إسقاط، قَلِيلُهَا مِنْهُ قَبُولُهَا شَرْعِيّاً، وَلَمْ تَبْقَ لِلْبَائِعِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْمَشْتَرِي الْمَذْكُورِ مَطَالِبَةٌ بِسَبَبِ الثَّمَنِ وَلَا شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا عَوِضٌ عَنْهُ وَلَا عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، وَسَلَّمَ الْبَائِعُ الْمَذْكُورُ لِلْمَشْتَرِي الْمَذْكُورِ مَا بَاعَهُ إِيَّاهُ، فَتَسَامَاهُ بَعْدَ النَّظَرِ وَالرِّضَا وَالْمَعْرِفَةِ وَالْمُعَاقَدَةِ الشَّرْعِيَّةِ .

(١) في الأصل : «بعض» ؛ وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : «فيا» ؛ وهو تحريف .

(٣) في الأصل : «مرتبة» ؛ وهو تصحيف .

(٤) تقدّم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره .

(٥) في الأصل : «بسته» ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

(٦) «أنه» ، أي «بأنه» وقد سبق توضيح ذلك في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من هذا

السفر، فانظره .

(٧) المليء : المقندر الغني .

وان كان البيعُ بئمن مؤجِّلٍ أو منجِّمٍ <sup>(١)</sup> كَتَبَ : بئمن مبلغه كذا وكذا يقوم له بذلك جملةً واحدةً في التاريخ الفلاني ، أو في كلِّ شهر يمضي كذا وكذا ، على حَسَبِ ما يقع عليه الاتفاق .

## فصل

- وإن اشترى رجلٌ من رجلٍ داراً بماله في ذمته من الدَّين كَتَبَ ما مثاله :
- شراءً صحيحاً شرعياً ، بما للشترى في ذمة البائع من الدَّين الحالَّ الذي اعترف به البائع عند شهوده ، وهو كذا وكذا ، وصدقه المشتري على ذلك ، وسلم البائع للشترى ما باعه إياه ، فتسلَّم منه ، وصار بيده وقبضه وحوَّزه ، وذلك بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والتفرُّق بالأبدان عن تراض ، وضمان الدَّرك في ذلك وبحكم ذلك برئت ذمة البائع من الدَّين الذي كان قبَّله للشترى ، ولم تبقَ للشترى عنده مطالبةٌ بسبب ذلك ، وتصادقاً على ذلك .

## فصل

وإن كان لرجلٍ على رجلٍ دينٌ فباعه داراً بئمن معلوم ، ثم قاصَّه بماله في ذمته من الدَّين ، أو امرأةً اشترت من زوجها داراً بئمن حالٍّ وقاصَّته بصداقها ، كَتَبَ

- (١) المحرم من الديون : هو الذي يقدر أداؤه في أوقات معلومة متتابعة ، مشاهرة أو مساماة ؛ وأصله أن العرب كانت تحمل مطالع منازل القمر ومسافطها مواقيت حلول ديونها ، فيقولون : « إذا طلع النجم حل عليك مالي » .

(٢) في الأصل : « قاصَّه » وإحدى الصادين زيادة من السامح ، فإن هذا مما يجب فيه الإدعام ؛ « وقاصه » من المقاصة ، وهي أن يكون لرجل دين على آخر مثل ما لا أثر عليه ، فيجعل كل منهما ما له عند صاحبه في مقابلة ما عليه .

ما مثاله : اشترى فلانُ بن فلانٍ من فلانٍ جميعَ الدارِ الفلانيّةِ — كما تقدّم شرحه —  
 شراءً صحيحاً شرعياً ، بمئني مَبْلُغُهُ كذا وكذا حالاً ، وسلمَ البائعُ لِلْمُشْتَرِي ما باعه إياه<sup>(١)</sup>  
 فتسلّمه منه ، وصار بيده وقبضه وحوزة ، [وإلا]<sup>(٢)</sup> من جملة أمواله ، وذلك بعد النظر  
 والمعرفة ، والمُعاقَدة الشرعيّة ، والفرقُ بالأبدان عن تراضٍ ، وضمانِ الدركِ في ذلك ؛<sup>(٣)</sup>  
 ثم بعد [تمام] ذلك ولزومه قاصُ المشتري المذكورُ البائعَ المذكورَ الثمنَ المذكورَ<sup>(٤)</sup>  
 بماله في ذمة البائع من الدين الذي اعترف به عند شهوده ، وهو نظيرُ الثمنِ المذكورِ  
 في القدر والجنس والصفة والاستحقاق ، مُقَاَصَّةٌ صحيحةٌ شرعيّة ، قَبْلَ كُلِّ منهما ذلك<sup>(٥)</sup>  
 لنفسه قبولاً شرعياً ، ولم تَبَقْ لِكُلِّ منهما مطالبةٌ قَبْلَ الآخَرِ بسببِ ثمن ، ولا مِثْمَن  
 ولا دين ، ولا غيره ، ولا حجة ، ولا مسطور ، ولا ذهب ، ولا فضّة ، ولا حقّ  
 من الحقوق الشرعيّة على اختلافها لما مضى من الزمان وإلى يوم تاريخه ، وتصادفاً  
 على ذلك .

(١) في الاصل : « شرحاً » ؛ وهو تحريف .

(٢) حال بكسر اللام : صفة لثمن .

(٣) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في الأصل ، وقد أثبتناها جراً على طريقة المؤلف في التعبير  
 بذلك في عدّة مواضع من هذا الباب ، منها ما ورد في صفحة ٢٢ سطر ٣ ، وصفحة ٢٣ سطر ٥ ، وصفحة  
 ٢٥ سطر ١١ ، وغيرها من المواضع ، وإن كان الكلام يستقيم بدونها .

(٤) تقدّم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ، والسياق يقتضيها جراً على طريقة المؤلف في التعبير بها في عدّة  
 مواضع من هذا الباب ، منها ما ورد في صفحة ١٤ من ١ ، وصفحة ١٥ من ١٠ ، ونحوهما من  
 المواضع .

(٦) انظر تفسير المقاصّة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر .

(١٦)

وإذا اشترى جماعة من جماعة دارا ورثوها كُتِبَ ما مثاله : هذا ما اشترى فلان وفلان وفلان بما لهم لأنفسهم بالسوية بينهم أثلاثا ؛  
 وإن كانوا متفاوتين في الأرباح كُتِبَ : « فمن ذلك ما اشتراه فلان المبدأ بذكروه  
 بماله لنفسه كذا ، وما اشتراه فلان بماله لنفسه كذا ، وما اشتراه فلان بماله  
 لنفسه كذا » ؛

- وإن كان منهم من اشترى حصّة لموكله قال : « وما اشتراه فلان لموكله بإذنه  
 وأمره وتوكيله وماله كذا حسب ما وُكِّلَ في ابتياع ما يُدْكَرُ فيه ، وفي التسليم والتسلم اللذين  
 يُشْرَحان فيه ، على ما يشهد به من يمينه في رسم شهادته آخره ، أو على ما ذكر الوكيل  
 المشتري » من فلان وفلان وفلان الإخوة الأشقاء ، أولاد ، أولاد فلان بن فلان  
 الفلاني ، جميع الدار الكاملة الجارية في أيدي البائعين وملكيهم وتصرفهم بالسوية  
 بينهم أثلاثا ، المتقابلة إليهم بالإرث الشرعي عن والدهم فلان المذكور ، بحكم أنه  
 توفّي إلى رحمة الله تعالى قبل تاريخه ، وخلف من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين  
 جميعه شرعا أولاده لصلبه الإخوة الأشقاء ، وهم البائعون المذكورون أعلاه  
 الذين رزقهم من زوجته التي كانت في عصمته وعقد نكاحه فلانة ، بغير شريك لهم  
 في ميراثه ، ولا حاجب يحجبهم عن استكمال بوجه ولا سبب ، وترك من جملة  
 ما خلفه هذه الدار المذكورة ، قُسمت بينهم بالفريضة الشرعية أثلاثا بالسوية  
 بينهم ؛

(١) المبدأ : من أبدأت بالألف في أوله ، وهي لغة في بدأت ؛ وقد تقدم التنبيه على ذلك أيضا  
 في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٧ من هذا السفر .

(٢) « فيه » ، أي في المکتوب ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك غير مرة .

(٣) في الأصل : « الأرض » ؛ وهو تبديل من الناصح صوابه ما أثبتنا ، فإن المسألة مقروضة فإذا  
 كان البيع دارا لأرضا ، كما يدل عليه ما سبق في هذه الصفحة ص ١ وما يأتي في ص ١٤ ص ١

وإن كانت وثقة والدم ثابتة عند حاكم ذكرهما ، ثم يقول : وهذه الدار بالبلد  
الفلاني ، بالحارة الفلانية ، بالخط الفلاني — وتوصف وتحدد — شراء صحيحا شرعيا  
بمن مبلغة من الذهب أو من الدراهم كذا وكذا بين البائعين بالسوية ، من مال  
المشترين المذكورين على قدر ما ابتاعه كل منهم فيه ، تقابضوا ، وتفرقوا بالأبدان ،  
بعد النظر والمعرفة والمعاينة الشرعية ، وضمان الدرك في ذلك .

وإن ضمن كل من البائعين درك الآخر كتب : « وكل واحد من البائعين ضامن  
في ماله وذمته درك الآخر المذكورين فيما باعاه وقبض الثمن بسببه ضمنا شرعيا  
في ماله وذمته ، بإذن كل منهم للآخرين في الضمان والأداء والرجوع ، وأقر كل واحد  
منهم أنه ملئ بما ضمنه ، وقادر عليه » .

وإن صدق كل منهم الآخر على صحة ملكه لما باعه كتب : « وصدق كل  
واحد منهم الآخر على صحة ملكه لما باعه فيه وقبض الثمن بسببه تصديقا  
شرعيا » .

وإن حضر من يضمن في الذمة كتب : « وحضر بحضورهم فلان ، أو كل  
واحد من فلان وفلان ، وضمن كل منهم وكفل في ذمته درك البائعين المذكورين  
فيما باعوه وقبضوا الثمن بسببه ، ضمنا شرعيا ، بإذن كل منهم للآخر في ذلك ، وأقر  
كل منهم أنه ملئ بما ضمنه ، قادر عليه » .

(١) « بين البائعين » ، أى مقسوم بين البائعين ، لحذف متعلق الظرف للعلم به .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٣) تقدم الكلام على حذف باء التثنية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦

من هذا السفر ، فانظره .

وإذا ابتاع رجل لموكله حَجَرَ طاحون أو غيرها كَتَبَ ما مثاله : هذا ما أشتري  
فلان لموكله فلان بماله وإذنه وتوكيله إياه في ابتاع ما يُدَكَّر فيه ، وفي التسليم  
والتسليم اللذين يُشْرَحان فيه ، بشهادة من يعينه في رسم شهادته آخراً ، أو يقول :  
”على ما ذكر“ ، وإن كان بيده وكالة كتب : ”حَسَبَ ما تشهد به الوكالة التي

- بيده ، الثابتة بجلس الحكم العزيز بالمكان الفلاني“ ، من فلان ، جميع حَجَرَ الطاحون  
الفارسي وعُدَّتْها ، الداخِل ذلك في عقد هذا البيع ، الجارى ذلك في يد البائع المذكور  
وملكه وتصرّفه على ما ذكر ، وهى بالمكان الفلاني ؛ ويَصِف الطاحون والمُدَّة التي  
بها ، وهى التوابيت والمجارَةُ النجدية وقواعد الصَّوَّان ، ويَصِف جميع المُدَّة ، ويحدّد  
الطاحون ، ويذكر الثن ، ويكتب : دفعه المشتري المذكور من مال موكله للبائع  
المذكور ، فقسَّمه منه ، وصار بيده وقبضه وحوزة ، وبِحُكْم ذلك برئت ذمّة المشتري  
المذكور والمشتري له فيه من الثن المذكور ومن وزنه ونقيده ، براءة صحيحة شرعية

(١) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل بحذف التاء من آخره ، وقد ورد أيضاً في كتاب أقرب الموارد  
كما ورد في شعر ابن هاني الأندلسي ، قال من أبيات له يصف رجلاً أكولا :

تبارك الله ما أمضى أسنته \* كأنما كل فك منه طاحون

والذى وجدناه فيا لدينا من كتب اللغة الأخرى (طاحونة) لا (طاحون) .

(٢) « أو غيرها » الضمير يعود على الطاحون ، أى أرجر غير الطاحون ، كحجر المصرة ونحوها .

(٣) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٩ من هذا السفر .

(٤) « الفارسي » صفة لجر .

(٥) الضمير في قوله : « وعُدَّتْها » يعود على الطاحون .

- (٦) يريد بالتوابيت : الصاديق المصنوعة الدقيق بعد الطحن ، كاستفاد من كتاب جواهر العقود  
الموجود منه جزء بخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ قه شافعي ، وقد ورد فيه ضمن  
عقد بيع طاحونة ما نصه : « المشتلة على باب يدخل منه الى مسطاح به تابوت أرتابوتان مدان  
للدقيق » .

براءة قبض وأسنياء، وسلم البائع للشترى ما باعه إياه، فتسلمه منه لموكله المذكور، وصار بيده وقبضه وحوزة ملكا لموكله، وذلك بعد النظر والمعرفة الشرعية والمعاقدة والتفريق بالأبدان عن تراض، وضمان الدرك<sup>(١)</sup> حيث يوجب الشرع الشريف .

## فصل

إذا باع الوكيل عن موكله حتما كتب : هذا ما اشترى فلان بماله لنفسه من فلان القائم في بيع ما يذكر فيه بالثمن الذي تعين فيه، وقبض الثمن، وتسليم المبيع لمبتاعه، عن موكله فلان، حسب ما يشهد على موكله بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره؛ وإن كان بيده وكالة كتب : "حسب ما يشهد بذلك كتاب الوكالة الذي بيده، الثابت حكمه بمجلس الحكم العزيز بالمكان الفلاني"؛ ويشرح مقاصد الثبوت، ثم يكتب : جميع الحمام المعروفة بدخول الرجال والنساء، وقصورها الرصاص الأربع، وميازيبها النحاس والرصاص، ومستوقدها، وبنت ناريها، الآتي ذكر جميع ذلك فيه، الجارية جميع ذلك في يد البائع ملكا لموكله المبيع عنه، على ما ذكر الوكيل البائع، وذلك بالبلد الفلاني، بالموضع الفلاني - ويوصف ويحدد - شراء صحيحا شرعيا، بثمان مبلغة

(١) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « الوقف » ؛ وهو تبديل من النسخ ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

(٤) أنت الوصف هنا جريا على لغة من يؤث الحمام ، فقد ذكر في المصباح أن تأنيته أظب ، فيقال : هي الحمام ، ويذكر ، فيقال : هو الحمام ؛ والذي في القاموس أنه مذكر ؛ وذكر شارحه أن الشهاب نقل عن ابن الخياط تأنيته ، وظلوه ، وقالوا : التأنيث غير مسموع .

(٥) في الأصل : « مبارها » ؛ وهو تصحيف ؛ والمراد بالميازيب هنا : المزاريب التي تكون على أحواض الحمامات تصب فيها الماء الحار والبارد ، واحده مزاب ، ويقال فيه أيضا (مزاب) بالهمز، وهو من أرب الماء ووزب ، إذا جرى ؛ وقيل : ان المزاب فارسي معرب .

كذا وكذا، ودفع المشتري الثمن من ماله للبائع المذكور، فتسلمه منه لموكله المذكور وصار بيده وقبضه وحوزه، وسلم البائع المذكور للمشتري ما باعه إياه عن موكله فتسلمه منه، وصار بيده ومليكه وحوزه، وذلك بعد النظر ... ؛ ويكمل على ما تقدم .

- وإذا ابتاع الأعرس الأصم داراً، كتب : اشترى فلان الأعرس اللسان، الأصم الأذنين، الصحيح البصر والعقل والبدن، العارف بما يلزمه شرماً الخبير بالبيع والشراء والأخذ والعطاء، كل ذلك بالإشارة المفهومة عنه، المعلومة عند البائع وعند شهود هذا المكتوب، القائمة مقام النطق، التي لا تُجهل ولا تُنكر من فلان الفلاني جميع الدار الفلانية ... ؛ ويكمل نحو ما تقدم .

١٠. وإذا ابتاع رجل من آخر داراً بثمن معين مقبوض وكتب بينهما مكتوب على ما تقدم، ثم حضر المشتري وأدعى أنه كان ابتاع الدار لموكله كتب على ظهر المكتوب : أقر فلان - وهو المشتري المذكور باطنه - أنه لما ابتاع الدار الموصوفة الحدود في باطنه في التاريخ الفلاني من فلان بالثمن المعين وهو كذا وكذا، كان ويكلا في آلتها عن فلان بإذنه وأمره وتوكيله إياه في ذلك وأق أسمه على سبيل النيابة والوكالة، وأن الثمن المعين باطنه من مال هذا المقر له

(١) في الأصل : « وتسلم » ؛ والناء زيادة من النسخ .

(٢) تقدم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « ثمان » ؛ وهو تبديل من النسخ، صوابه ما أثبتنا، كما يقتضيه السياق .

(٤) في الأصل : « اليانة » ؛ وهو تصحيف .



(١) فيه وصْل حاله ، وصَدَقَه على ذلك تصديقاً شرعياً ، وقِيلَ منه هذا الإقرار لنفسه وسلم له الدار المذكورة ، قَسَمَها منه ، وصارت بيده وقبضه وحوزه ، ملكاً له وأقر المُقرُّ له أنه كان قد أذن له في ذلك ووكله في آتباعها الوكالة الشرعية ، وصَدَقَه المُقرُّ ، وأقرَّ أنهما عارفان بالدار المذكورة المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وبمُحكَم هذا الإقرار صارت هذه الدار المذكورة ملكاً للمقرُّ له دون المقرِّ ، ودون كلِّ أحدٍ بسببه (٢) ولم يبقَ للمقرِّ فيها حقٌ ولا طلب ، وتصادقاً على ذلك تصديقاً شرعياً ، ويُورِّخ .

وإذا أبتاع رجلٌ من آخردارا ، ومات البائع ولم يكن بينهما مكتبة فأراد ورثته مكتبة براءة ذمة مورثهم والإشهاد له بذلك ، كَتَبَ ما مثاله : أقرُّ كل واحد من فلان (٣) وفلان [وفلان] الإخوة الأشقاء ، أو غير الأشقاء ، أولاد فلان عند شهوده طوعاً لإقرارا شرعياً ، أن والدَهم المذكور توفى إلى رحمة الله تعالى في التاريخ الفلاني ، وأنه كان قبل تاريخ وفاته في تاريخ كذا وكذا باع لفلان جميع الدار الفلانية ، الجارية في يده وملكه وتصرُّفه — وتوصَّفَ وتحدَّد — بما مبلَّغه كذا وكذا ، بيعاً صحيحاً شرعياً قاطعاً ماضياً جائزاً نافذاً ، وأن المشتري المذكور

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٢) «بسببه» : صفة « لأحد » أى كل أحد متصل به ؛ وقد سبق هذا التفسير أيضاً في الحاشية

رقم ٢ من صفحة ٢٤ .

(٣) في الأصل : « تصديقاً » ؛ والصواب ما أثبتنا ، كما يقتضيه الفعل الذى قبله .

(٤) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضيا ، فإن الأوصاف الآتية بعدها جموع ، فيقتضى أن يكون الموصوف بها جماعة لأنثين .

(٥) «شهوده» ، أى شهود المكتوب .

(٦) تقدَّم الكلام على حذف باء التعدية من مفعول « أقرَّ » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦

من هذا السفر ، فانظره .

(٨١)

دفع إليه جميع الثمن من ماله ، وصليب حاله ، بتمامه وكماله ، وسلم والدَّهْمُ البائع هذا المشتري المذكور الدار المذكورة ، فتسلمها منه ، وصارت بيده وقبضه وحوزة وذلك بعد النظر والمعرفة ، والمعاقدة الشرعية ، والتفريق بالأبدان عن تراض وصدقهم المشتري المُقَرَّل على ذلك ، وأُعْتَرَفَ كُلُّ من المَقَرَّرين والمشتري أنهم عارفون بالدار المذكورة المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وأُعْتَرَفُوا أَنَّ البائع المذكور كان عارفا بها ، وتصادقوا على ذلك ، وأُعْتَرَفَ المشتري المذكور أَنَّ الدار المذكورة بيده وتصرفه ، وجارية في ملكه ، وأنه سأل الورثة المذكورين الإِشْهَادَ على أنفسهم بذلك ، فأجابوا سؤاله ، وأشهدوا على أنفسهم براءة لذمة أيهم ، ومُراعاةَ لحقه عليهم وأُفْتِيَ المَقَرَّرُونَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ فِي هَذِهِ الدَّارِ مَلَكًا ، وَلَا يَدًا ، وَلَا إِرْثًا ، وَلَا مَوْرَثًا وَلَا حَقًّا من الحقوق الشرعية ، وَأَنَّ الْمَشْتَرِيَ الْمَذْكُورَ الْمُقَرَّلَ مَالِكٌ لِهَذِهِ الدَّارِ دُونِهِمْ ١٠ ودون كُلِّ أَحَدٍ بِسَبَبِهِمْ ، وتصادقوا على ذلك ، وَقِيلَ مِنْهُمْ الْمَشْتَرِيَ هَذَا الْإِقْرَارَ قَبُولًا شرعياً ، ويُؤرَّخ .

أَذَا أَتْبَاعَ رَجُلٍ مِنْ بَائِعٍ قَدْ ثَبِتَ رَشْدُهُ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ كَتَبَ مَا مِثْلُهُ :  
هَذَا مَا أَشْتَرِيَ فَلَانٌ مِنْ فَلَانٍ الْبَالِغِ الرَّشِيدِ ، الثَّابِتِ رَشْدُهُ فِي مَجْلَسِ الْحُكْمِ  
العزیز بالبلد الفلانی ، عند القاضي فلان ... .. (٥)

(١) «أنهم» ، أى «بأنهم» فإن «اعترف» بمعنى «أقر» إنما يتعدى إلى المفعول بالباء ، كما في كتب اللغة ، وحذف الجازف في مثل هذا الموضع للعلم به حذف قياسي ، كما نص على ذلك في كتب القواعد .  
(٢) «أنهم» أى بأنهم ، وقد سبق توضيح ذلك في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من هذا السفر ، فانظرو .

(٣) تقدم تفسير هذه الكلمة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٤٥ من هذا السفر ، فانظرو .  
(٤) حذف وار العطف هنا وفي مواضع أخرى ستأتى للعلم بها .  
(٥) بقية هذا المكتوب ساقطة من الأصل ، ولم تقف عليها فيما راجعنا من كتب الوثائق والشروط التي بين أيدينا .

(١) ... من نفقة ومؤونة وكسوة ولوازم شرعية، ولكونه ليس له موجود غير ما يذكر فيه ، وأن والده لا تلزمه نفقته بحكم ماله من هذا الموجود ، اشترى من نفسه بقضية ذلك وحكمه جميع الحصص التي مبلغها كذا وكذا سهمًا من أربعة وعشرين سهمًا شاعما في جميع الدار الفلانية التي بالمكان الفلاني ، أو الدار الكاملة — وتوصف وتحدد — شراءً صحيحًا شرعيًا ، بثمان مبلغة كذا وكذا ، وقبضه المشتري من نفسه لولده المذكور المبيع عليه ، من مال أخيه فلان الطفل المشتري له فيه ، الذي تحت يده وحوطه ، وصار ذلك في حوزة لولده فلان المبيع عليه وتسلم من نفسه الدار المذكورة لولده المشتري له ، وذلك بعد مشاهدته لها ونظيره إياها ، ومعرفته بها المعرفة الشرعية ، كل ذلك بالمعاقدة الشرعية الجائزة

(١) أول هذا المكتوب ساقط من الأصل كالمكتوب الذي قبله ، وصياق ما بين منه هنا يدل على أن المسألة مفروضة فيما إذا كان لرجل ولدان طفلان ، وكان لأحدهما دار ، فأراد الوالد أن يبيع حصه منها ، أو أن يبيعها كلها لولده الآخر بحكم ولايته عليهما ؛ وقد وقفنا على صورة مكتوب بهذا المعنى في الكوكب المشرق المحفوظة من بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٨٩٢ فقه شافعي ، وترجم صاحبه لهذا المكتوب بقوله : « في بيع الحاجر على محجوره لمحجوره الآخر » ثم أورد المكتوب ، وأوله : « هذا ما اشترى فلان لولده من صلبه الطفل الذي هو تحت حجره وولاية نظره بماله الذي له تحت يده ، لما رأى له في ذلك من الخط والمصلحة والغبطة وحسن النظر ، من نفسه ، ما هو جاري ملك ولده الثاني فلان الفلاني شقيق ولده المذكور فيه الذي هو تحت حجره وولاية نظره القائم في البيع عليه لما رأى له فيه من الخط والمصلحة وحسن النظر ، بحكم أنه يحتاج إلى بيعها فيما يحتاج إليه من نفقة » الخ ، ولم تثبت هذا الكلام في صلب التجارب بين مرعين مكان ما سقط من الأصل لاحتمال أن يكون أحد المكتوبين مخالفا للآخر في الألفاظ والعبارات ، وإن أمحدا في المعاني والأغراض .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « من » ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

(٤) يقال : « باع طينه » ، أي من غير رضاه (المصباح) .

باع على ولده فلان الثمن<sup>(١)</sup> باسمه المذكور، وأشتري لولده فلان المبدأ<sup>(٢)</sup> باسمه فيه من نفسه على ما شرح أعلاه ، وأعترف<sup>(٣)</sup> أن الثمن المذكور هو ثمن المثل يومئذ لا حيف فيه ولا شطط، ولا غيبة<sup>(٤)</sup> ولا قرط ولا بحس ولا وكس، ولا تفاوت<sup>(٥)</sup> فيه بوجه ولا سبب ، وقيل ذلك من نفسه لولده المشتري له فيه قبولاً صحيحاً شرعياً وضمن الدرك<sup>(٦)</sup> حيث يوجبه الشرع الشريف .

إذا ابتاع رجل داراً من نفسه لنفسه — وهو أن يكون له ولد تحت حجره، ولولده دار، فأراد أن يشتريها لنفسه من ولده — كتب ما مثاله : اشتري فلان من مالي لنفسه من نفسه جميع الدار الكاملة، الجارية في يده ملكاً لولده لصلبه فلان الطفل الذي تحت حجره وكفالاته وولاية نظيره، لما رأى له في ذلك من الحظ والمصلحة، والغلبة الزائدة<sup>(٧)</sup> على ثمن المثل، أو لمصلحة أقتضت ذلك، وهذه

(١) المبدأ : من أبدأت، وهي لغة بمعنى بدأت؛ وقد تقدم ذلك أيضاً في الحاشية رقم ١ من صفحة ١٧ من هذا السفر .

(٢) تقدم الكلام على حذف باء التمديد من مفعول « اعترف » في الحاشية رقم ١ من صفحة ٤٦ من هذا السفر، فانظره .

(٣) الضيعة : اسم من العين .

(٤) القرط بفتح فسكون : اسم من الإفراط، وهو مجاوزة الحد، ويمجوز أن يقرأ بضم الفاء وإزاء ومعناه الظلم .

(٥) الظاهر أن معنى عدم التفاوت في الثمن، أنه لا يختلف باختلاف الثمنين — بكسر الميم المشددة — ولا يجاوز هذا القدر بزيادة ولا نقص .

(٦) تقدم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر، فانظره .

(٧) صور الفقهاء هذه الغلبة بأن يرغب في المبيع بأكثر من ثمن مثله، وهو — أي الباقي — حد مثله — أي مثل المبيع — ببعض ذلك الثمن، أو خيراً منه بأكمله انظر (فرح النهج) (باب الجهر) .

الدار بالبلد الفلاني ، بالخط الفلاني - وتوصف وتحدد - شراءً صحيحاً شرعياً بمن مبلّغه كذا وكذا ، قبض الثمن من نفسه لولده عن داره التي أبتاعها منه لنفسه وصار بيده وقبضه وحوزة ، ويصرفه في مصالح ولده المذكور ، وتسلم من نفسه لنفسه الدار المذكورة ، وصارت بيده ملكاً له ، ورفع عنها يد نظره وولايته ، ووضع عليها يد ملكه وحيازته ، وأقر أنه عارف بالدار المذكورة ، وأنه نظرها النظر الشرعي وأحاط بها علماً وخبرة نافية للجهالة ؛ ويؤرخ .

٨٧ إذا أراد أمين الحكم - وهو الناظر على الأيتام من قبل الحاكم - أن يبيع داراً (٢) على يتيم محجور عليه كتب محضراً بالقيمة ، وأثبتته عند الحاكم بشهادة شهود القيمة والمهندسين ، وأشهر الدار بمحضرة عدلين ؛ وصفت المحضري فصل المحاضر ؛ فإذا ثبت المحضر وأراد البيع وكتب كتاب المبيعة ، فسبيل الكاتب أن يكتب : هذا ما اشتري فلان من القاضي فلان أمين الحكم العزيز بالبلد الفلاني ، القائم في بيع ما يذكر فيه على فلان بن فلان المحجور عليه من قبل الحكم العزيز ، لما دعت حاجته إليه : من نفقة ومؤونة وكسوة ولوازم شرعية ، وذلك بإذن سيدنا قاضي القضاة فلان الحاكم المشار إليه في بيع الدار التي تذكر فيه ، بالثمن الذي تعين فيه وقبضه ، وفي تسليم الدار لمبتاعها ، الإذن الشرعي ، يشهد عليه بذلك من بيعته في رسم شهادته آخر هذا المكتوب ؛ اشترى منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الفلانية

(١) تقدم الكلام على حذف باء الصدية من مفعول « أقر » في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .

(٢) يقال : « باع عليه » أي من غير رضاه انظر المصباح ؛ وقد سبق هذا التفسير أيضاً في الحاشية رقم ٤ من صفحة ٤٧ من هذا السفر .

(٣) كذا ورد هذا الفعل في الأصل بالألف في قوله ؛ والذي في (المصباح) « أنا أشهره » بمعنى « هره » غير منقول . وفي (المغرب) أنه غير ثبت .

الجارية في يده ملكا لفلان المحجور عليه — وتُعين فيه — وله بيعها، وقبض ثمنها وتسليمها لمبتاعها بطريق شرعي؛ وإن صدّقه المشتري قال: «وصدّقه المشتري على ذلك تصديقا شرعياً» وهي الدار التي بالبلد الفلاني، بالخط الفلاني — وتوصّف وتحدّد — شراءً صحيحاً شرعياً، بثمن مبلّغه كذا وكذا، دفعه المشتري من ماله لأمين الحكم العزيز، فتسلّمه منه وصار بيده وقبضه لفلان المذكور المحجور عليه، وسلم أمين الحكم العزيز المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياه، فتسلّمه منه، وصار بيده وقبضه وملكه وحوّزه وتصرّفه، وذلك بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية والتفريق بالأبدان عن تراض .

وإن شرط أمين الحكم الخيار كتب: «وأنقضاء مدة الخيار الشرعي الذي أشرطه أمين الحكم البائع لنفسه ثلاثة أيام»، والسبب في هذه المبايعة احتياج المبيع ١٠ عليه إلى نفقة ومؤونة وكسوة ولوازم شرعية، وثبوت ذلك عند الحاكم المذكور وثبتت عنده أيضاً — أيد الله أحكامه — أن قيمة الدار المذكورة كذا وكذا وهو الثمن المعين أعلاه، ثبوتاً صحيحاً شرعياً، بشهادة ذوي عدل: هما فلان وفلان ومهندسين: هما فلان وفلان، فحينئذ تقدّم إذن الحاكم المذكور بالنداء على الدار المذكورة، وإشهارها بصفتها وغيره في مظان الرغبة فيها مدة ثلاثة أيام، آخرها اليوم ١٥ الفلاني، فلم يسمعاً من بئذ زيادة على ذلك، وقد أقام كل من شاهدي القيمة والمهندسين

(١) تقدم في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٩٩ من هذا السفر أن الإشهار غير مقول كما في (المصباح)؛

أرو هو غير ثبت كما في (المغرب) .

(٢) « فلم يسمعاً » أي الشاهدان بالنداء؛ والذي في الأصل: « فلم يسمعان »؛ والنون زيادة

وشاهدَى النداء شهادته بما يشهد به فيه عند الحاكم المذكور، وأَعْلَمَ تحت رسم شهادتهم علامة الأداء على الرسم المعهود حسب ما تضمنته المحضَرُ الشرعى المؤرخ بكذا وكذا، وبأعلاه علامة الثبوت، ومثالها كذا وكذا، فلما تكامل ذلك عند الحاكم المذكور، وسأله من جازت مسألته، وسوَّغت الشريعة المطهرة إجابته الإذن لأمين الحكم المذكور في بيع الدار المذكورة بالثمن المذكور؛ والإشهاد عليه بما ثبت عنده فأجاب الحاكم المذكور سؤاله، وأشهد عليه بثبوت ذلك عنده على الوجه الشرعى وأذن لأمين الحكم في بيع ذلك على ما تُشرَحُ أعلاه، فشَهِدَ على الحاكم المذكور بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره، فأتمت أمين الحكم ذلك، وعاقَدَ المشتري المذكور على ذلك كذلك على ما تُشرَحُ أعلاه، وبمضمونه شَهِدَ على المتعاقدين بتاريخ كذا وكذا.

إذا مات رجلٌ وترك داراً وفي ذمته لزوجه صداقٌ وأثبتته، وأُشترت الدار من أمين الحكم بمبلغ صداقها، فالذى يفعل في ذلك أنَّ الزوجة تُحضر عدلين [يشهدان] بشخصه وهو ميت، ويكتبان لها في ذيل صداقها أنها عايناه ميتاً؛ وإن كانا شاهدَى الصداق كان ذلك أجود، وإن لم يكونا عايناه شَهِدَا بالاستغاضة؛

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر.

(٢) موضع هذه الكلمة في الأصل حروف مطبوسة تنعذر قراءتها؛ وقد أثبتنا هذه الكلمة مكان هذا الطمس أخذاً مما يأتى، فقد عتبرها المؤلف في عدة مواضع من هذا الباب.

(٣) في الأصل: «أحامت» بالحاء والميم؛ وهو تحريف.

(٤) «كذلك»، كما يقال: «هكذا»، وقوله بعد: «على ما شرح» الخ يفيد معناها أيضاً.

(٥) لم ترد هذه الكلمة في الأصل؛ والسياق يقتضى إثباتها أو إثبات ما يفيد معناها، إذ ليس

في الكلام السابق ما يتعلق به قوله بعد: «بشخصه»؛ ومعنى شهادتهما بشخصه: أنها يذكران ما يتعين به

ويشخص؛ وعبارة (الكوكب المشرق): «تشخص الشهود».

(٦) «صداقها»، أى آب صداقها.

ثم يؤدي شهود القعد والتشخيص عند الحاكم، ثم تحلف الزوجة، ويمكن الحلف،  
 وصورة ما يكتب : أخلفت المشهود لها أملاه، أو باطنه، فلانة المرأة الكاملة  
 ابنة فلان بالله الذي لا إله إلا هو، يمينا شرعية، مؤكدة مستوفاة جامعة لمعاني  
 الحلف، إنها مستحقة في تركة المصدق المسمى باطنه فلان مبلغ صدقها عليه  
 وإك الشاهدين بذلك صادقان فيما شهدا لها [ به ] من ذلك ، وإك ذقت لم تبرا  
 من الصداق المذكور ولا من شيء منه ، وإنها ما قبضته ولا شيئا منه  
 ولا تعرضت عنه ولا عن شيء منه، ولا أبرأته منه ولا من شيء منه، ولا أحالت به  
 ولا بشيء منه، ولا آخلت به ولا بشيء منه، ولا برئ إليها منه، ولا من شيء منه  
 بقول ولا فعل ، وإنها تستحق قبض ذلك من تركته حال حلفتها ، وإك من يشهد  
 لها به صادق فيما يشهد لها به من ذلك، فخلفت كما أخلفت بالتماسها لذلك، وحضور  
 من يعتبر حضوره [ على ] الأوضاع الشرعية، بعد تقديم الدعوى المسموعة وما ترتب

٨٣

(١) « يؤدي شهود القعد » الخ أي يؤدون شهادتهم ، فالفعل محذوف العلم به ، وسيأتي حذفه  
 من مثل هذه العبارة أيضا في ص ٥٧ ص ٧

(٢) هذه الكلمة التي بين مربعين ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها ، فإن الضمير في قوله :  
 « به » طائد الموصول السابق في قوله : « فيما شهدا » ؛ على أن هذه الكلمة ستأتي أيضا في مثل هذه العبارة  
 في سطر ١٠ من هذه الصفحة ومواضع أخرى .

(٣) أخطلت المرأة ، أي طلقت من زوجها يبدل منها له ، والاسم الخلع بضم الخاء ، وعلّة هذه التسمية  
 أن الله تعالى جعل النساء لباسا للرجال والرجال لباسا للنساء فقال : (هل لباس لكم وأتم لباس لمن) فإذا  
 انفصلت المرأة بقال تعطيه لزوجها ليبيها ، فأجابها إلى ذلك فقد بانت منه ، وخلع كل واحد منهما لباس  
 صاحبه .

(٤) في الأصل : « يرى » ؛ وهو تصحيف .

(٥) موضع هذه الكلمة في الأصل حروف مطبوعة تتصل بقرائنها ، وما أثبتناه هو المعبر به في عدة  
 مواضع من هذا الباب .



عليها بتاريخ كذا وكذا . وَيَشْهَدُ شَهِودُ الْحَلِيفِ فِي آخِرِهِ بِمَا صَوَّرْتُهُ : ” حَضَرْتُ  
الْحَلِيفَ الْمَذْكُورَ وَشَهِدْتُ بِهِ “ .

وإن كان صدأقها لم يثبت إلا بشهادة عدلٍ واحدٍ أحلفت على ذلك، ويكتب  
حلفها ، وهو : أحلفت الزوجة ، المشهود لها فيه ، فلأنه المشخصُ لمستحلفها  
بالله الذي لا إله إلا هو يمينين شرعيتين مؤكدين مستوفاتين جامعتين لمعانى الحلف<sup>(١)</sup>  
معتبرتين شرعا : إحداهما أنها مُحَقَّةٌ فيما آدعت به على زوجها المصدق المذكور فلان ،  
وهو مبلغ صدأقها عليه ، الشاهد به كتابها ، وهو كذا وكذا ، وأت شأهدا بذلك  
صادقٌ فيما شَهِد لها به من ذلك ، واليمينُ الثانيةُ أنها تستحق قبضَ المبلغ المذكور من  
تركته ، وأنها ما قبضت ذلك ولا شيئا منه ، كما تقدم ذكره في الحلف الأول إلى  
التاريخ . ثم يكتب بعد ذلك إسجال الحاكم ، ومثاله : هذا ما أشَهِد عليه سيدنا  
ومولانا العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى قاضي القضاة ، أو أفضى القضاة فلان ، الحاكم<sup>(٢)</sup>  
بالمكان الفلاني ، من حَضَرَ مجلس حُكْمه وعَمَلَ قضاة وولايتَه ، في اليوم الفلاني  
من الشهر الفلاني ، من السنة الفلانية ... بعد صدور دعوى محررة ، مقابلة الإنكار<sup>(٣)</sup>  
من الشهر الفلاني ، من السنة الفلانية ... بعد صدور دعوى محررة ، مقابلة الإنكار<sup>(٤)</sup>

(١) في الأصل : « شرعين مؤكدين » بالتركيب في هذين الوصفين وما بعدهما من الأوصاف ، والغة

تقتضى ما أثبتنا ، فإن اليمين مؤنثة . (٢) في الأصل : « واليمين » ؛ وهو تحريف .

(٣) « من » مفعول قوله فيما سبق : « أشهد » .

(٤) الظاهر أن في موضع هذه النقط كلاما ساقطاً من الأصل ، فقد ورد بعد ذكر التاريخ في أكثر

الإسجالات التي ذكرها المؤلف في هذا الجزء قوله : « أنه ثبت عنده وصح لديه — أحسن الله إليه —

في المجلس المذكور » الخ وكذلك في الإسجالات الواردة في (جواهر العقود) (والكوكب المشرق) وغيرهما

من كتب الوثائق ؛ وفي إسجالات أخرى قوله : « أنه ثبت عنده في مجلس حُكْمه وعَمَلَ نيابته في اليوم

الفلاني » ؛ وعمل كل حال فإنه لم يحل إسجال من حارة تفيد هذا الفرض ، وأيضا فإنه لا يتم الكلام بدون

ما يفيد هذا المعنى ، وذلك لأمرين : أولها أن قوله فيما سبق في أول الإسجال : « هذا ما أشهد عليه » يقتضى =

- على الوجه المعتبر الشرعي، بشهادة العدول الذين أُعْلِمَ تحت رسم شهادتهم بالأداء في باطنه، ويمين المشهود لها فيه فلانة<sup>(١)</sup> على استحقاقها في ذمة المصدق المسمى باطنه فلان مبلغ صداقها عليه، وهو كذا وكذا، على ما تضمنه الصداق باطنه، أو على ما تضمنه فصل الاسترجاع المسطر باطنه، المؤرخ بكذا، [وقال كل منهم : إنه عارف بالمصدق والزوجة المذكورين، وما علم مغيرا لشهادته إلى أن أقامها عنده]
- بشروط الأداء المعتبرة شرعا، وتخص له الشهود المشهود لها تشخيصا معتبرا، وقيل ذلك منهم القبول الساتع فيه، وسطر ما جرت العادة به من علامة الأداء والتشخيص على الرسم المعمود في مثله، وذلك بعد ثبوت وفاة المصدق المذكور الثبوت الشرعي وأُحْلِفَت الزوجة المشهود لها المذكورة على استحقاقها ذلك بالله العظيم الذي لا إله

- ١٠ = ذكر مشهود عليه بعد ذلك، أي أشهد عليه أنه ثبت عنده الخ وليس في الكلام ما يصلح جعله مشهودا عليه غيره؛ ثانيهما أن قوله بعد : « بشهادة » الخ متعلق بقوله في هذه الجملة : « ثبت » أي ثبت بشهادة الخ، ولم تثبت إحدى هاتين العبارتين في صلب الكتاب بين مربعين لاحتمال أن يكون المؤلف قد عبر عن ذلك في هذا الموضع بالعبارة الثانية التي لم نثبتها، أو بعبارة أخرى غير هاتين العبارتين.

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦ من هذا السفر.

- (٢) في الأصل : « خلاف » ؛ وهو تحريف .
- (٣) الاسترجاع، أي مراجعة الرجل زوجته المطلقة طلاقا غير بائن إلى النكاح من غير استئناف عقد جديد ؛ ولم نجد في ألدنيا من كتب اللغة أنه يقال : استرجع الرجل مطلقة، والذي وجدناه أنه يقال : ارجعها وارجعها .

- (٤) هذه التكلة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها لأمرين : أولهما ورود هذا الكلام بنصه فيما ساقى في صفحة ٥٨ سطر ١١ من هذا السفر ضمن عقد بيع دار هذا الزوج المتوفى نفسه لأجل وفاة الصداق المذكور فقد ذكر في هذا العقد أن هذه الزوجة المذكورة أثبتت صداقها بشهادة العدول المشار إليهم في هذا الإجمال الذي نحن بصدده، ثم ذكر بعد ذلك نص شهادتهم، وهي هذه التكلة التي أثبتناها الأمر الثاني أن قوله بعد : « بشروط » متعلق بقوله في هذه التكلة : « أقامها » اذ ليس في الكلام السابق ما يصلح جعله متعلقا للجار والمجرور غيره .

إلا هو، اليمين الثابتة الشرعية المسطرة في فصل الحلف باطنه على ما نصّ وشُرح فيه، فحلفت كما أحلفت بالتماسها لذلك، وحضور من يُعتبر حضوره على الأوضاع الشرعية في تاريخ الحلف المذكور؛ ولما تكامل ذلك كله عنده وضح لديه — أحسن الله إليه — سأل من جاز سؤاله الإشهاد على نفسه بثبوت ذلك عنده، فأجابه إلى سؤاله، وتقدّم بكافة هذا الإيجال، فكتب عن إذنه الكريم، وأشهد على نفسه بثبوت ذلك لديه، وأبقى كل ذي حجة معتبرة على حجة إن كانت، وهو في ذلك نافذ القضاء والحكم ماضيهما، بعد تقدّم الدعوى الموصوفة وما ترتب عليها، وحضر سماع الدعوى وإقامة البينة القاضي فلان أمين الحكم العزيز، وأعترف بأنه لا مطن له في ذلك، فحينئذ أذن الحاكم في إيصال الحق لمستحقة شرعا، ووقع الإشهاد فيه بتاريخ كذا وكذا .

ثم يكتب آتباعها من أمين الحكم في ذيل الإيجال ... : هذا ما أشرتت فلانة المرأة الكاملة أبنة فلان — وهي المشهود لها باطنه المستحقة فيه —

(١) هذه الكلمة في الأصل مهملة الحروف من النقط؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٢) لعله « المسموعة » كما هو تعبير المؤلف في جميع الإسجلات التي أوردتها في هذا الجزء، ماعدا

إيجال واحد صبر فيه بقوله : « المحزنة » .

(٣) لم نجد فيها راجعنا من كتب اللغة أنه يقال : « أوصل الشيء للشيء » ؛ والذي وجدناه أنه يقال : « أوصله إليه » ، إلا أنه ضمن الإيصال هنا معنى التسليم ، فسوّغ له هذا التضمين ذكر اللام مكان « الى » .

(٤) الظاهر أن موضع هذه النقط كلمة ساقطة من الأصل؛ وهي قوله : « ومثاله » أو « وصورته » أو « وهو » ونحو ذلك ، فقد جرت عادة المؤلف أن يعبر بإحدى هذه الكلمات الثلاث في مثل هذا الموضع من هذا الباب ؛ ولم تثبت إحداها في صلب الكتاب بين مرعين لأحتمل أن يكون المؤلف قد ترك ذلك اختصارا لعلم به من السياق، أو أن يكون قد عبر بكلمة أخرى غير التي أثبتناها .

- لنفسها من القاضي فلان أمين الحكم العزيز بالجهة الفلانية، القائم في بيع ما يُذكر فيه على المصدق المسمى المحل<sup>(١)</sup> باطنه فلان<sup>(٢)</sup>، فيما ثبت عليه من صداق زوجته المشتريّة المذكورة يجلس الحكم العزيز بالجهة الفلانية، وهو كذا وكذا، وفي المقاصة الشرعيّة على الأوضاع الشرعيّة المعتبرة، بإذن صحيح شرعيّ من يد قاضي القضاة فلان الحاكم بالجهة الفلانية لأمين الحكم المذكور في ذلك، اشترت منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الكاملة الجارية في يده وتصرفه منسوبة لملك فلان المتوفّي إلى رحمة الله تعالى، وهي بالمكان الفلاني<sup>(٤)</sup> - وتوصّف وتحدّد - شراءً صحيحاً شرعياً بثمن مبلّغه كذا وكذا حال<sup>(٥)</sup>، وسلّم البائع أمين الحكم المذكور للمشتريّة المذكورة ما أبتاعته منه فيه، فتسلّمته منه، وصار يسيدها وقبضها وملكها وحوزها، ومالاً من جملة أموالها، وذلك بعد النظر والرضا والمعرفة والتفريق بالأبدان عن تراض وأقوت المشتريّة المذكورة أنّ الدار المذكورة جارية في ملك زوجها المذكور، ثمّ بعد تمام ذلك ولزومه قاصّ القاضي فلان أمين الحكم العزيز البائع المذكور المشتريّة بما في ذمتها من الثمن المذكور ما ثبت لها على المبيع عليه من الصداق المذكور، وهو كذا وكذا، وهو قدر الثمن المذكور وصفته وجلسه وحلوله<sup>(٧)</sup>، مقاصة شرعيّة برأت<sup>(٨)</sup>

- ١٥ (١) المحل، أي الموصوف، من «حليته» : إذا ذكرت حليته، وهي صفته وهيئته .  
 (٢) «فما» متعلق بقوله فبإساق : «بيع» أي أن البيع فيما ثبت، أي بسبب ما ثبت، فالقائه هنا سببية .  
 (٣) «في المقاصة» مطوف على قوله : «في بيع» ؛ والمعنى أن أمين الحكم قائم في البيع وفي المقاصة . وقد تقدم تفسير المقاصة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فانظره .  
 (٤) في الأصل : «وهو» ؛ والسياق يقتضي تأنيث الضمير كما أثبتنا .  
 (٥) «حال» بكسر اللام المشدّدة : صفة «ثمن» .  
 ٢٠ (٦) انظر الحاشية رقم ٥ من صفحة ٣٦ من هذا السفر .  
 (٧) «حلوله» ، أي أن حلول الصداق واستحقاق دفعه كحلول الثمن واستحقاق دفعه .  
 (٨) تقدّم تفسير المقاصة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فانظره .

(١)

(١١)

٨٤

ما في ذمة المبيع عليه من الصداق، وبرأت ما في ذمة المشتري من الثمن براءة صحبة شرعية، براءة إسقاط، وذلك بعد أن ثبت عند سيدنا قاضي القضاة فلان بشهادة من يضع خطه آخره، من العدول والمهندسين المندوبين لتقويم الأملاك أهل الخبرة بذلك، أن قيمة الدار المذكورة جميع الثمن المذكور، وأنه قيمة المثل يومئذ، لا حيف فيه ولا شطط، ولا غيبة ولا قوط، وأنت الحظ والمصلحة في البيع بذلك، ويؤرخ. ثم يكتب شهود القيمة والمهندسين خطوطهم أن الثمن المذكور هو ثمن المثل يومئذ، ويؤدون عند الحاكم، ويعلم تحت رسم شهادتهم، ثم يكتب شهود المعاقدة الشهادة عليهما بالابتاع (٥) وأنه [ قد تم ذلك ] .

وإن كانت الزوجة لم تشتري بل اشترى غيرها لنفسه كتب ماثله :  
هذا ما اشترى فلان من القاضي فلان أمين الحكم العزيز، القائم في بيع ما يذكر فيه على فلان المصدق فيما ثبت عليه من صداق زوجته فلانة يجلس الحكم العزيز

(١) الظاهر أن قوله « ما في » زيادة في كلا الموضعين، وأن الصواب : « برأت ذمة المبيع عليه من الصداق، وبرأت ذمة المشتري » الخ فإن التبري إنما يقع على الذمة لا على ما في الذمة ؛ وقد جاء في مستدرك التاج أنه يقال : « أبرأته مالي عليه » ؛ ولا يدل ذلك على أن التبري يقع على ما في الذمة ، فإنه خطأ مطبعي صوابه : « مما لي عليه » ، كما في اللسان مادة ( برأ ) .

(٢) القيمة : اسم من القين .

(٣) القوط بفتح فسكون : اسم من الإفراط، وهو مجاوزة الحد، ويمجوز أن يقرأ بضم الفاء والراء، ومعناه الظلم .

(٤) « يؤدون عند الحاكم » ، أي يؤدون شهادتهم ، فالفعل محذوف من هذه الجملة للعلم به ؛ وقد سبق حذف من مثل هذه العبارة في صفحة ٥٢ سطر ١ من هذا السفر، ونينا عليه هناك في الحاشية

رقم ١

(٥) « عليهما » ، أي على المتعاقدين .

(٦) الظاهر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٥٦ من هذا السفر .

— وهو كذا وكذا — وفي وفاء الصداق المذكور للزوجة المذكورة، وذلك بإذن صحيح شرعي من سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة فلان الحاكم بالجهة الفلانية وشهد عليه بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره؛ اشترى منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الكاملة الجارية في يده وتصرفه ملكا لفلان المتوفى المبيع عليه. وتوصف وتحدد، ويذكر الثمن، ويقال: قبضه أمين الحكم من المشتري المذكور، وصار بيده وحوزة، وسلم البائع للمشتري المذكور ما باعه آياه، فتسلمه منه، وصار بيده وقبضه ومالا من جملة أمواله، بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية، والتفريق بالأبدان عن تراض؛ والسبب في هذه المباينة أن فلانة زوجة فلان المتوفى المذكور أثبتت صداقها في مجلس الحكم العزيز عند الحاكم المذكور على زوجها المذكور، بشهادة العدول المشار إليهم في الإيجال المذكور، الذين أعلم تحت رسم شهادتهم علامة الأداء آخره، وقال كل منهم: إنه عارف بالمصدق والزوجة المذكورين، وما علم مغيرا لشهادته إلى أن أقامها عنده بشروط الأداء. وشخص الزوجة المذكورة، وقبله في ذلك، وأعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء والتعريف بالتشخيص على الرسم المهود في مثله

(١) في الأصل: «في وفاء» بدون واو العطف؛ والسياق يقتضي إثباتها، فان قوله: «في وفاء»

معطوف على قوله: «في بيع»؛ والمعنى أن أمين الحكم قائم في البيع وفي وفاء الصداق.

(٢) في الأصل: «الكائنة» وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق وكما هو المعرب به

في عدة مواضع من هذا الباب.

(٣) «قبله في ذلك»، أي أن القاضي قد قبل الشاهد في شهادته؛ على أن عبارة المؤلف في جميع

المواضع الأخرى: «وقبل منه ذلك»؛ وكل من التعبيرين مفيد للمعنى المقصود مع استقامة التركيب.

وأحلف الزوجة المذكورة بالله الذي لا إله إلا هو اليمينين الشرعيتين ، الجامعتين للمعاني<sup>(١)</sup>  
 أحلف ، المشروحتين في مسطور أحلف بكذا وكذا ، وذلك بحضور من يُعتبر حضوره ؛  
 فلما تكامل ذلك عند الحاكم المذكور سألت الزوجة الحاكم المذكور إيصالها إلى مبلغ<sup>(٢)</sup>  
 صداقها المشهود لها به من موجود زوجها المذكور ، فأذن الحاكم لأمين الحكم العزيز  
 في بيع ذلك ، وقبض ثمنه ، وإيصال الزوجة المذكورة إلى ما ثبت لها في ذمة زوجها<sup>(٣)</sup>  
 من الصداق المذكور ، والإشهاد عليها بقبض ذلك ، إذنا شرعياً ، فتشهد عليه بذلك من  
 يضع خطه آخره ، وذلك بعد أن ثبت عند الحاكم المذكور أن هذه القيمة المبيع  
 بها قيمة المثل يومئذ ، وأن الحظ والمصلحة في البيع بذلك ، يشهد به المحضر المؤرخ  
 بكذا وكذا ، وفيه خط جماعة من العدول والمهندسين أرباب الخبرة بالعقار وتقويمه  
 وذلك بعد أن شهد أمين الحكم المذكور أن الدار المذكورة أقامت بيد الدلائل على<sup>(٤)</sup>  
 العقار ليشهروها في الشوارع والأسواق الحاررية بها العادة أياما متوالية بحضور عدلين :

(١) قوله : «اليمينين» بلفظ المثنى غير ظاهر ، فإنه قد سبق في صفحة ٥٣ من هذا السفر ما يفيد أن الزوجة  
 انما تحلف يمينين إذا لم يثبت صداقها إلا بشهادة عدل واحد فقد ورد في هذه الصفحة ما نصه : وإن كان  
 صداقها لم يثبت إلا بشهادة عدل واحد أحلفت على ذلك ويكتب حلقها . وهو : «أحلفت الزوجة المشهود  
 لها فيه فلاة المشخصة لمستحلقها بالله الذي لا إله الا هو يمينين شرعيتين» الخ والصداق في هذا المکتوب  
 ثابت بشهادة عدول ، لا عدل واحد ، كما يدل عليه ما سبق في السطر التاسع من صفحة ٥٨ وإذن فالظاهر  
 أنه لا مقتضى هنا لأن تحلف الزوجة يمينين .

(٢) كذا ورد في الأصل هاتان العبارتان اللتان تحت هذا الرقم ، وكان الأنسب أن يقول في العبارة  
 الأولى «إيصال مبلغ صداقها إليها» وفي العبارة الثانية «وإيصال ما ثبت للزوجة المذكورة في ذمة زوجها  
 من الصداق المذكور إليها» فان الصداق واصل إلى الزوجة لا موصول إليه كما لا يخفى ، إلا أن الزوجة لما  
 سلكت لاثبات صداقها الطرق السابقة الذكر كان تمكنها من قبضه بعد ذلك كوصولها إليه .

(٣) في الأصل : «أقامته» ؛ والهاء زيادة من النسخ .

هما فلان وفلان، فكان الذى انتهى <sup>(١)</sup> [إليه] البذل فيها من هذا المشتري كذا وكذا، وهو الثمن المذكور؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد على الحاكم المذكور وأمين الحكم والمشتري بما شُيِبَ إلى كل منهم فيه بتاريخ كذا وكذا.

- ثم يكتب خلف الصداق قبض الزوجة، ومثال ذلك: أقرت فلانة المرأة الكاملة عند شهوده طوما أنها قبضت وتسلمت من القاضي فلان أمين الحكم العزيز جميع مبلغ صداقها الذى فى ذمة زوجها فلان المتوفى المذكور، وهو كذا وكذا، وصار يسيدها وقبضها وحوزها، وهو ثمن الدار التى باعها أمين الحكم العزيز على زوجها فلان لأجل وفاء صداقها المذكور، فبحكم ذلك برئت ذمة المصدق من الصداق المذكور براءة صحيحة شرعية، براءة قبض وأستيفاء، ويؤرخ.

(٨٥)

- ١٠ إذا باع الرضى دارا بالغبطة الزائدة على ثمن المثل بغير حاجة لمن هو تحت الحجر فالطريق فى ذلك أن يكتب محضرا بالقيمة يشهد فيه شهود القيمة والمهندسون وينادى عليها بحضور عدلين، ويثبت ذلك عند الحاكم؛ وصورة المحضر فى باب المحاضر؛ ثم يكتب المبايع، وصورة ما يكتب: هذا ما اشترى فلان لنفسه من فلان القائم فى بيع ما يدكر فيه على فلان بن فلان الذى هو تحت ولاية نظره بمقتضى الوصية المفوضة اليه من والده، الثابتة بمجلس الحكم العزيز وعدالته، وتُسَخَّنُ ... وأرخها ... وأسماء شهودها ... والحاكم الذى ثبتت عنده ... وصورة علامته ...

(١) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل؛ والسياق يقتضى إثباتها، فإنه ليس فى هذه الجملة ضمير يصلح جعله عائدا على الموصول، وليس العائد فى هذا الموضع مما يجوز حذفه.

(٢) تقدم تفسير الفقهاء للغة فى الحاشية رقم ٧ من صفحة ٤٨ من هذا السفر، فانظره.

(٣) فى الأصل: «وأرضها»؛ وهو تحريف؛ والأرض: التاريخ، يقال: أرخت الكتاب بتحريف.

الراء أرضا: إذا جعلت له تاريخا.



وإن اختصر ولم يذكر نسختها فذلك كافٍ — لما رأى له في ذلك من الخط والمصلحة، وحسن النظر، والغبطة الزائدة على ثمن المثل، حسب ما يشهد بذلك محضر القيمة والغبطة المشروح آخره، الثابت بمجلس الحكم العزيز الثبوت الشرعي يشهد على الحاكم بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره، اشترى منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد — شراء صحيحا شرعيا بمن مبلغه كذا وكذا، تقابضا وتفريقا بالأبدان عن تراخ، بعد النظر والمعرفة والمعاودة الشرعية، والسبب في هذه المبايعه أن الوصي البالغ المذكور تجز محضرا يتضمن مسير أرباب الخبرة بالعقار وتقويمه والعدول والمهندسين المندوبين من مجلس الحكم العزيز لذلك — وهم فلان وفلان شاهدا القيمة، وفلان وفلان المهندسان — إلى الدار المذكورة، وشاهدوها، وأحاطوا بها علما وخبرة، وذكروا أن القيمة عنها كذا وكذا، وأنها قيمة المثل يومئذ، لا حيف فيها ولا شطط، ولا غيبة ولا قرط، وأن الخط والمصلحة في بيع الدار المذكورة بزيادة كذا وكذا لثمة كذا وكذا، وهو الثمن المعاقده عليه، وأقام كل منهم شهادته عند القاضي فلان بذلك، وأعلم تحت شهادتهم ماجرت العادة به من علامة الأداء والقبول، ثم أشهرت الدار المذكورة بمحضرة عدلين: هما فلان وفلان، في صفعها وغيره من الأصقاع ومظان الرغبة مدة ثلاثة أيام فلم يحضر من بئل زيادة على ذلك، وقد أقام كل من شاهدى النداء شهادته عند الحاكم المذكور بذلك، وأعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء حسب ما تضمنته

(١) تقدم تفسير الفقهاء للبطة في الحاشية رقم ٧ من صفحة ٤٨ من هذا السفر، فانظره .

(٢) « إلى الدار » متعلق بقوله فيما سبق : « مسير » .

(٣) تقدم تفسير النية والقرط في الحاشيتين رقم ٢٣ من صفحة ٥٧ من هذا السفر .

(٤) قد سبق في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٤٩ من هذا السفر التنبيه على أن « أشهره » بمعنى « شهره »

غير مفعول، كما في (المصباح)؛ أو غير ثبت، كما في (المغرب) .

المحضّر المذكور المؤرخ بكذا وكذا، الذى بأعلاه علامة الثبوت، ومثاله كذا وكذا وشهد على الحاكم بثبوت ذلك عنده من يمينه فى رسم شهادته آخر هذا المكتوب ؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد<sup>(١)</sup> على الوصىّ البائع والمشتري بما نسب إلى كل منهما بعاليه بتاريخ كذا وكذا .

- وإن كان الوصىّ باع بإذن الحاكم كتب ذلك كما تقدّم فى حق أمين الحكم ؛ ويجوز أن يبيع الوصىّ بغير محضّر، وإتّما المحضّر أقطع للتنازع، وأدفع للطاعن .<sup>(٢)</sup>

إذا باع الوصىّ دارا على يتيم للحاجة من غير أن يثبت الحاجة ولا القيمة فذلك جائز، وإتّما يخاف من التنازع ؛ فإذا أراد ذلك كتب ما مثاله : هذا ما أشتري فلان بماله لنفسه من فلان وصىّ فلان بن فلان على ولده لصلبه فلان الطفل الذى هو تحت حجره وولاية نظره ، متصرفا فيما له وعليه بمقتضى الوصية التى بيده، الثابتة فى مجلس الحكم العزيز بالجهة الفلانية ، القائم فى بيع ما يؤدّ كره فيه على فلان الطفل الذى تحت حجره وولاية نظره، لما دعت اليه الحاجة من نفقته وكسوته ولوازمه الشرعية، وأنه ليس له موجود غير هذه الدار المذكورة ، وليس منها أجرة تكفيه، ولما رأى له فى ذلك من الحظ والمصلحة وحسن النظر؛ اشترى

- ١٥ (١) عبارة الأصل : « وقع الوصى على اشهاد البائع والمشتري » الخ وفى ألفاظ هذه العبارة تقديم وتأخير لا يستقيم بهما المعنى ، فإنها تعيد أن الوصى غير البائع ، وليس كذلك ، بل الوصى هو البائع ؛ كما يدل على ذلك ما سبق ؛ والسياق يقتضى ما أثبتناه أخذاً من عبارات المؤلف فى مواضع أخرى ، فقد ورد فى ص ٧٠ من ١ ضمن عقد مباحة - والبائع ويكل بيت المال - ما نصه : فلما تكامل ذلك كله وقع الاشهاد على القاضى فلان ويكل بيت المال المعمور والمشتري بما نسب الى كل منهما ؛ وجاء بعد ذلك أيضا فى ص ٧١ من ٤ : « فلما تكامل ذلك كله وقع الاشهاد » . وقوله : « وقع » يجوز أن يضبط بفتح الواو والقاف ، أى حصل الاشهاد الخ وان يضبط بضم الواو وتشديد القاف المكسورة ، من التوقيع .
- (٢) فى الأصل : « يقع » ؛ وهو تصحيف .

منه بقضية ذلك وحكمه جميع الدار الفلانية، الجارية في يده وتصرفه ملكا لفلان المبيع عليه — وتوصف وتحدد — شراء صحيحا شرعيا، بثمن مبلغه كذا وكذا، دفعه المشتري المذكور من ماله للبائع المذكور، فقبضه منه وتسلمه، وصار بيده وقبضه وحوزه لفلان المبيع عليه، وسلم الوصي البائع المذكور للمشتري المذكور ما باعه إياه، فتسلمه وصار بيده وملكه وحوزه، ومالا من أمواله، وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية، والتفريق بالأبدان عن تراض، وضمن الدرك في صحة البيع، وبعد أن أعترف الوصي البائع أن الثمن المذكور هو قيمة المثل يومئذ، لا حيف فيه ولا شطط ولا غينة فيه ولا فرط، وصدق المشتري على ذلك؛ ويؤرخ.

(٨٦)

إذا ابتاع الوصي دارا لیتيم على يده كتب ما مثاله :

هذا ما اشتري فلان فلان بن فلان الطفل الذي في حجره وكفاله وولاية نظره، بماله الذي تحت يده، المنتقل إليه بالإرث عن والده المذكور، الذي كان في حال حياته وصاه عليه، وجعله ناظرا في مصلحته، وذلك بمقتضى الوصية التي بيده، الثابتة بمجلس الحكم الشريف وعدالته، لما رأى له في ذلك من الحظ والمصلحة وحسن النظر؛ اشتري له بقضية ذلك وحكمه من فلان جميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد، ويكمل المباينة على ما تقدم — وذلك بعد أن أعترف الوصي بأن الثمن المذكور هو ثمن المثل، لا حيف فيه ولا شطط، وصدق البائع على ذلك؛ ويؤرخ.

(١) في الأصل : « المبيع » ، وهو محريف صوابه ما أثبتنا ، فان الصحة والنساق إنما يتمان بالمبيع

لا بالمبيع ؛ وقد تقدم التنبيه على مثل ذلك في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٢٦ من هذا السفر .

(٢) تقدم تفسير الغيبة والفرط في الحاشيتين رقم ٢ و ٣ من صفحة ٥٧ من هذا السفر .

إذا عَوَّضَ الرجلُ أبنته الطفلةَ داراً بِدَارٍ لها كتب ما مثاله :

حضر الى شهوده في يوم تاريخه فلان، وأشهد على نفسه طوما أنه عَوَّضَ  
أبنته لصلبه فلانة الطفلة، التي تحت حجره وكفالتيه وولاية نظره - لما رأى لها  
في ذلك من الحظ والمصلحة وحسن النظر - جميع الدار التي بيده ومليكه وتصرفه  
— على ما ذكر — بجميع الدار التي بيده وتصرفه ملكاً لابنته المذكورة - وتوصف  
وتحدد - لما رأى لها في ذلك من الحظ والمصلحة والقبضة، ولعلمه أن الدار التي عَوَّضَ  
ابنته بها - وهي المبتدأ بذكرها - أجود من الدار التي تعَوَّضْتُ منها وأعمر، وأكثر  
أجرة وقيمة، معاوضةً صحيحةً جائزة، قبلها من نفسه لابنته، وسأبها من نفسه لنفسه  
لابنته المذكورة، ورفع عنها يد ملكه، ووضع عليها يد ولايته ونظيره، وأخرج الدار  
العلانية المثنى بذكرها من ملك أبنته المذكورة إلى ملكه، وسأبها من نفسه لنفسه  
وصارت بيده وقبضه وحوزة، ومالا من جملة أمواله، ورفع عنها يد نظيره وولايته  
وضع عليها يد ملكه، كل ذلك بحق هذا التعويض، وبحكم ذلك صارت الدار  
المبتدأ بذكرها ملكاً لابنته المذكورة دونه ودون كل أحد بسببه، وصارت الدار

(١) في اللسان ما يفيد أن الباء « كن » في أنها تدخل على المعوض مه، كما هنا، فقد ورد في الأمثلة  
التي ذكرها : « عاضه مه وبه » أي عوضه .

(٢) قد سبق التنبيه على أنه يستفاد من بعض الأمثلة الواردة في اللسان مادة « عوض » أن الباء  
« كن » في أنها تدخل على المعوض مه كما هنا انظر الحاشية رقم ١ من هذه الصفحة .

(٣) الباء هنا داخلة على المعوض — بتشديد الواو المفتوحة — لا على المعوض منه، كما لا يخفى  
وقد ورد مثل ذلك أيضاً في شعر أبي العلاء المعري، فقد قال :

وقد تعوضت من كل بشبهه \* فما وجدت لأيام الصبا عوضاً

ولم نجد ذلك في كتب اللغة التي بين أيدينا .

(٤) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٤٥ من هذا السفر .

المنفَى بذكرها ملكا له دون أبنته المذكورة ودون كلِّ أحدٍ بسببها ، وأقرَّ بأنه عارفٌ بذلك المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وأنه رآها الرؤية المعتبرة ، وأحاط بها علما وخبرة ؛ فيؤرخ .

[إذا] أعترف رجل بأنه كان من مدّة باع لرجل دارا كتب ما مثاله :  
أقرّ فلانٌ بأنه كان بتاريخ كذا وكذا باع لفلانٍ جميع الدار الكاملة ، التي كانت يوم تعاقدهما عليها في يده وملكه وتصرفه ، على ما ذكر — وتوصّف وتحدّد — يما صحيحا شرعيا ، بمن مبلغه كذا وكذا ، وأنه قبضَ الثمنَ منه لنفسه ، وتسلمه وصار بيده وقبضه وحوزة ، وأنه من التاريخ المذكور اشتراها منه بالثمن المعين أعلاه وتسلمه له ، وتسلم منه الدار المذكورة أعلاه ، وصارت بيده وقبضه وحوزة ، ومالا من جملة أمواله ؛ وأقرّا بأنهما كانا تعاقدا على ذلك كذلك من التاريخ المذكور معاقدّة صحيحة شرعية شفاها بينهما بالإيجاب والقبول ، ثم تفرقا عن تراض ؛ وأقرّا بأنهما عارفاً بها ، وأنهما نظراها قبل ذلك ، وأحاطا بها علما وخبرة نافية للجهالة ، وصنن البائع المذكورُ دركٌ ما باعه فيه وقبضَ ثمنه بسببه ضمانا شرعيا ، ولم تبقَ لكلّ منهما مطالبةٌ قبل الآخر بسبب من الأسباب ، ولا حق من الحقوق الشرعية ، وأن الدار صارت ووجبت بطريق الاتّباع المذكور ملكا لفلان المقرّر له ملكا صحيحا شرعيا دون البائع ودون كلِّ أحدٍ بسببه ؛ ويؤرخ .

(٨٧)

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها .

(٢) «رأه» أى المشتري المقرّر له ، فرجع الضمير هنا غير مرجعه في قوله : «رأه» السابق في سطر ٧ من هذه الصفحة ، فإن المراد به المقرّر ، وهو البائع ، كما لا يخفى .

(٣) تقدّم شرح ضمان الدرك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢ من هذا السفر ، فانظره .

إذا كان البائع هو السلطان كتب ما مثاله : هذا كتاب مبايعة شرعية ، جائزة مرضية ، أمر بكتبه وتسجيله ، وإنشائه وتحريره ، وأستيفاء مقاصده ، وأستكمال معانيه وفوائده ، المولى السيد الأجل السلطان المالك الملك الفلاني أبو فلان — وتذكر ألقابه ونعوته الملوكة وساطته على العادة ، ويدعى له بما يدعى للولك من النصر والاقتدار وغير ذلك — وأشهد على نفسه الشريفة من حضر مقامه الشريف من العدول الواضعي خطوطهم آخره أنه باع فلان جميع كذا ، ويكمل المبايعة .

إذا اشترى للسلطان ويكمله قدم أسم السلطان ، وهو أن يكتب : هذا ما اشترى للمولى السيد الأجل السلطان المالك الملك الفلاني ، ويكمله فلان ، بحاله المبارك التامى ، وتوكله إياه في أبتياح ما يؤذ كره فيه بالثمن الذى تعين فيه ، والتسليم والتسلم اللذين يشرحان فيه ، يشهد عليه — خلد الله ملكه — بذلك من يعينه في رسم شهادته آخره ، من فلان جميع الشئ الفلاني ، ويكمل .

وان كان البائع وكيل بيت المال كُتب مشروح على العادة بالشهادة

على بعض المهندسين ، مثاله : مشروح رَفَعَهُ كُلُّ واحدٍ من فلان وفلان المهندسين على العقار بالبلد الفلاني ، بقضية حال الدار الكاملة ، الجارية في ديوان الموارث الحشرية

(١) فالأصل : « الذى يشرح » ، بصيغة المفرد في كلتا الكلمتين ؛ والسياق يقتضى التثنية كما أثبتنا .

(٢) « من فلان » متعلق بقوله : « اشترى » السابق في نهاية السطر السابع من هذه الصفحة .

(٣) فالأصل : الخيرية ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ؛ والموارث الحشرية : هى مال من يموت وليس له وارث خاص بقرابة أو نكاح أو ولاء ، أو الباقي بعد الفرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يتنفرق جميع المال ، ولا عاصب له انظر صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٦٤ . وقال المقرئ في خطه ج ٢ ص ١١٠ طبع المعهد العلمى الفرنسى : انها هى التى يستحقها بيت المال عند عدم الوارث . وقال قبل ذلك : إنما فى الدولة الفاطمية لم تكن كما هى اليوم ، من أجل أن مذهبهم توريث ذوى الأرحام ، وأن البيت إذا انقرضت استعقت المال بأجمعه ، فلما انقرضت أيامهم واستولت الدولة الأيوبية ثم الدولة التركية صار من جملة أموال السلطان مال الموارث الحشرية الخ .

التي بالمكان الفلاني - وتوصّف وتحدّد - شاهدًا<sup>(١)</sup> الدار المذكورة على الصفة المشروحة أعلاه، وأحاطا بها علما وخبرة، وكُتِبَ هذا المشروح ليثبت علمه بالديوان المعمور؛ ويؤرخ .

ثم يُكْتَبُ مكتوبٌ على المهندسين، ويَشْهَدُ في آخره شهودُ القيمة، مثاله :  
يقول كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار بالبلد الفلاني : إنهما سارا<sup>(٢)</sup>  
صحة فلان ويكل بيت المال المعمور الى حيث الدار الآتي ذكرها ووصفها وتحديدها  
فيه، الجارية في ديوان الموارث الحشرية<sup>(٣)</sup>، وهي بالمكان الفلاني - وتوصّف  
وتحدّد - وأحاطا بها علما وخبرة، وقوماها بما مبلغه كذا وكذا، وقالوا : إن ذلك  
قيمة المثل التي لا حيف فيها ولا شطط، ولا غيبة<sup>(٤)</sup> ولا قرط<sup>(٤)</sup>، وأن الحظ والمصلحة  
في البيع بذلك، ويؤرخ .

وتُكْتَبُ على ظهره حجة<sup>(٥)</sup> على سمسرة العقار، صورتها : يقول كل واحد من فلان  
وفلان المئاديين على العقار : إنهما أشهرًا ما ذكر باطنه في مظان الرغبات ، ومواطن  
الطلبات ، في صُفْعِها وغيره من الأصقاع دَفْعَاتٍ متفرقة، وأوقات متعَددة ، فلم  
(١) في الأصل : « شاهدوا » ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا ، فان الضمير يعود على المهندسين السابق

ذكرهما في أول المشروح .

(٢) في الأصل : « انهم ساروا » ؛ والسياق يقتضى التثنية كما أثبتنا .

(٣) في الأصل . « الخيرية » ؛ وهو تحريف ؛ وقد سبق تفسير الموارث الحشرية في الحاشية

رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر، فانظره .

(٤) تقدم تفسير الغيبة والقرط في الحاشيتين رقم ٤٣ من صفحة ٤٨ من هذا السفر، فانظره .

(٥) في الأصل : « ظهر » بدون هاء الضمير ؛ والسياق يقتضى إثباتها .

(٦) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٤٩ من هذا السفر .

(٧) في الأصل : « على ما ذكر » وقوله : « على » زيادة من النسخ ، فإن « أشهر » يتعدى الى

مفعوله بنفسه ، لا بالحرف .

يَسْمَعَا مَنْ بَدَّلَ زِيَادَةً عَلَى مَا قُومَ بَاطِنُهُ، وَيُؤْزِخَ، وَيُشْهَدَ عَلَيْهِمَا فِيهِ، ثُمَّ تُكْتَبُ قِصَّةُ بَاسْمِ الْمُشْتَرَى لِلْمَقَامِ الشَّرِيفِ السُّلْطَانِيِّ، وَيَكْتَبُ عَلَيْهَا صَاحِبُ الدِّيَّوَانِ وَيُحَابِبُ وَيَكُلُّ بَيْتَ الْمَالِ الْمَعْمُورِ، وَيُخْرِجُ الْحَالَ عَلَى ظَهْرِهَا، ثُمَّ يُوَقِّعُ صَاحِبُ الدِّيَّوَانِ بِجَمَلِ الْمَبْلَغِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ، فَإِذَا حُمِلَ وَقَعَ صَاحِبُ الدِّيَّوَانِ وَتَلَصَّقَ الْجَمْعَةُ عَلَى الْقِصَّةِ، فَإِذَا اكْتُمِلَ ذَلِكَ عَاقِدٌ وَيَكُلُّ بَيْتَ الْمَالِ، وَصُورَةُ الْمَكَاتِبَةِ:

هَذَا مَا أَسْتَرَى فَلَانٌ بِمَالِهِ لِنَفْسِهِ مِنَ الْقَاضِي فَلَانٍ، وَيَكُلُّ بَيْتَ الْمَالِ الْمَعْمُورِ وَالْقَائِمِ فِي بَيْعٍ مَا يُذَكِّرُ فِيهِ بِأَحْكَامِ الْوَكَالَةِ الَّتِي بِيَدِهِ، الْمَفْوضَةِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَقَامِ الشَّرِيفِ السُّلْطَانِيِّ الْمُلْكِيِّ الْفُلَانِيِّ الَّذِي جَعَلَ لَهُ فِيهَا بَيْعٌ مَا هُوَ جَارٍ فِي أَمْلَاكَ بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ عَلَى مَا نُصِّ وَشُرِّحَ فِيهَا، وَمَا لَهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ بِاتْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ، الثَّابِتَةِ وَكَائُنُهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ الْعَزِيزِ الثَّبُوتِ الشَّرْعِيِّ، الْمُنْتَوَجَةِ بِالْعَلَامَةِ الشَّرِيفَةِ، وَمِثْلَهَا كَذَا وَكَذَا؛ اشْتَرَى مِنْهُ بِقَضِيَّةٍ ذَلِكَ وَحَكَمَهُ جَمِيعُ الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ، الْجَارِيَةِ فِي رِبَاعِ الْمَوَارِيثِ الْحَشْرِيَّةِ، الْمُورُوثَةِ عَنْ فَلَانِ الْمَتَوَقِّ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ أَلَّتِي أَظْهَرَهَا الْكُتُفُفُ — وَتَوَصَّفَ وَتَحَدَّدَ — شَرَاءً صَحِيحًا شَرْعِيًّا بِمَنْ مَبْلَغُهُ كَذَا وَكَذَا دِينَارًا أَوْ دَرَاهِمًا حَالَةً، وَذَلِكَ مَحْمُولٌ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ

[ عَلَى مَا شَهِدَ بِهِ وَصُولُ بَيْتِ الْمَالِ الْمَعْمُورِ ] الْمَشْرُوحُ فِي آخِرِهِ؛ وَتَسَلَّمَ الْمُشْتَرَى

(١) فِي الْأَصْلِ: «بَدَعَ»؛ وَهُوَ مَحْرُوفٌ؛ وَالْهِيَاقُ يَقْنِضُ مَا أَتَيْنَا.

(٢) مَفْعُولٌ «عَاقِدٌ» مَحْدُوفٌ لِلْعَمَلِ بِهِ، وَهُوَ الْمُشْتَرَى.

(٣) تَقْدِمُ تَفْسِيرَ الْمَوَارِيثِ الْحَشْرِيَّةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمُ ٣ مِنْ صَفْحَةِ ٦٦ مِنْ هَذَا السَّفَرِ، فَانْظُرْ.

(٤) هَذِهِ التَّكْلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ؛ وَقَدْ قُطِّلَتْهَا عَمَّا بَاقِيَ بِدَفْعٍ فِي ص ٧٠ مِنْ هَذَا السَّفَرِ.

٢٠ إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ بِدُونِ إِتْبَاتِهَا؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ بِدَفْعٍ: «الْمَشْرُوحُ» صِفَةٌ لِلْوَصُولِ لَا لِبَيْتِ الْمَالِ؛ وَالْمُرَادُ بِالْوَصُولِ: الْبَطَاةُ الَّتِي تَمْلِكُ لِلشَّرَى بِأَنَّهُ حُلُّ الثَّمَنِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ؛ قَالَ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ: الْوَصُولُ — بِصِفَةِ الْمَصْدَرِ —: «بَطَاةٌ تَمْلِكُ لِرَبِّ الدِّينِ وَنَحْوِهِ، وَهُوَ تَجَوُّزٌ، لِأَنَّهَا يَتَوَصَّلُ بِهَا، لَكِنَّا مُؤَلَّدَةٌ عَاتِيَةٌ إِلَى».



المذكور ما آتاهه بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ، والتفريق بالأبدان عن تراض ، واقتضاء أمد الخيار الشرعى الذى أشرطه البائع على المشتري المذكور ، وهو ثلاثة أيام ، وأقر المشتري المذكور أن ذلك صائر فى أملاك بيت المال المعمور ، والسبب فى هذه المبايعة أن المشتري المذكور رَفَعَ قِصَّةَ بِاسْمِهِ أَنْتَهَى فِيهَا : ...

• — وَيُنْقَلُ إِلَى آخِرِهَا — فَوُقِّعَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ جِهَةِ مَتَوَلَّى الدِّيَّوَانِ المَعْمُورِ مَا مِثَالُهُ :  
 «لِيُذَكِّرَ مَا بُذِلَ عَلَيْهِ لِلدِّيَّوَانِ المَعْمُورِ» ؛ ... وَمِثَالُهُ : ... — وَيُنْقَلُ إِلَى عِنْدِ<sup>(١)</sup>  
 الصِّفَاتِ المَحْدُودَةِ ، وَيُكْتَبُ تَارِيخُهُ — ثُمَّ تَلَاهَ تَوْقِيعُ كَرِيمٍ ، وَمِثَالُهُ : لِيَتَقَدَّمَ<sup>(٢)</sup>  
 الْمَجْلِسُ ... — وَيُنْقَلُ جَمِيعُ مَا فِيهِ — ثُمَّ تَلَاهَ جَوَابُ مَتَوَلَّى الْوَكَالَةِ الشَّرِيفَةِ بِمَا مِثَالُهُ :  
 «الْمَمْلُوكُ فَلَانُ الْوَكِيلِ» ... — وَيُنْقَلُ — ثُمَّ تَجَزَّ الْمَشْتَرَى الْمَذْكُورُ وَوُصُلًا مِنْ بَيْتِ<sup>(٣)</sup>  
 الْمَالِ المَعْمُورِ شَاهِدًا لَهُ بِحَمْلِ الثَّمَنِ الْمَذْكُورِ ، وَتُسَخَّنَ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ ... — وَيُنْقَلُ  
 مَا فِيهِ — ثُمَّ تَلَاهَ تَوْقِيعُ كَرِيمٍ ، إِذَا كَانَ — وَيُنْقَلُ جَمِيعُ مَا فِيهِ — وَذَلِكَ كُلُّهُ بَعْدَ  
 أَنْ أُخِذَتِ الْحِجَّةُ الْمَلَصَّةُ بِأَعْلَى التَّوْقِيعِ الدِّيَّوَانِي ، الْمُتَضَمِّنَةُ الْإِشْهَادَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنْ فَلَانٍ وَفَلَانِ الْمُهَنْدِسَيْنِ عَلَى الْعَقَارِ أَنَّ الْقِيَمَةَ الْمَعْيَنَةَ فِيهَا — وَهِيَ كَذَا وَكَذَا —  
 قِيَمَةُ الْمِثْلِ يَوْمَئِذٍ — وَتُشْرَحُ إِلَى آخِرِ التَّارِيخِ — بِشَهَادَةِ فَلَانٍ وَفَلَانِ سِمَاسِرَةٍ

١٥ (١) فى الأصل : «ما يدل» ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق الكلام .

(٢) «عليه» ، أى على المبيع .

(٣) الظاهر أن هنا كلاما قد سقط من الأصل ، إذ ليس فى الكلام السابق ما يصح جعله مرجعا للضمير فى قوله بعد : «ومثاله» ، وسياق الكلام يدل على أن المراد بقوله : «ومثاله» ، مثال المكتوب بالقيمة ؛ ويؤيد ذلك أيضا ما يأتى فى صفحة ٧٣ من ١ إذ قال ماضيه : «ويشرح مسطور القيمة نحو ما تقدم» .

٢٠ (٤) كذا فى الأصل ؛ والذى فى كتب القواعد أن «عند» لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجز «بمن» ،

أما جرّها «إلى» كما هنا ، فهو لحن .

(٥) تقدم بيان المراد بالوصول فى الحاشية رقم ٤ من صفحة ٦٨ من هذا السفر ، فانظره .

العقار، بأنهما أشهراً ذلك على ما تضمنته<sup>(١)</sup>، فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد<sup>(٢)</sup> على القاضي فلان وكيل بيت المال المعمور والمشتري بما أنسب إلى كل منهما، ويؤرخ .

وان باع وكيل بيت المال بغير توكيل بيع بل بحجة قيمة كتب: هذا ما اشترى فلان من فلان وكيل بيت المال المعمور— كما تقدم— جميع قطعة الأرض الحاملة لبناء المشتري، الآتى ذكرها وذرعها<sup>(٣)</sup> وتحديداتها فيه، الجارية في أملاك بيت المال المعمور، مضافة إلى ديوان الموارث الحشرية، أو ديوان الأحكار، وهى بالمكان الفلاني— وتُدْرَع وتُحَدَّد— شراءً صحيحاً شرعياً، بثمن مبلغه كذا وكذا الجميع حال محمول إلى بيت المال المعمور، على ما شهد به وصول بيت المال المعمور المشروح في آخره، وتسلم المشتري المذكور ما ابتاعه بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية، والتفريق بالأبدان عن تراض، وأقضاء أمد الخيار الذى اشترطه البائع على المشتري، وهو ثلاثة أيام؛ وأقر المشتري المذكور أن الأرض المذكورة جارية في ديوان الموارث؛ وذلك بعد اكتساب حجة تضمن الإشهاد على كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار— وتُشْرَح كما تقدم— والشهادة على

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٤٩ من هذا السفر .

(٢) « على ما تضمنته »، أى على ما تضمنته اللجنة السابقة الذكر؛ والذى فى الأصل : « تضمنه » بدون تاء التأنيث؛ والسياق يقتضيهما كما أثبتنا .

(٣) قد سبق التنبيه فى آخر الحاشية رقم ١ من صفحة ٦٢ على أن هذا اللفظ يحتمل أن يقرأ بفتح الواو ويخفيف القاف؛ وأن يقرأ بضم الواو وتشديد القاف المكسورة مبنيًا للجهول، من التوقيع؛ وكل من الوجهين يؤدى معنى صحيحاً .

(٤) الذراع : القياس بالذراع .

(٥) تقدم تفسير الموارث الحشرية فى الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر، فانظره .

(٦) تقدم تفسير الوصول فى الحاشية رقم ٤ من صفحة ٦٨ من هذا السفر، فانظره .

السامسة؛ فحينئذ استظهر القاضي فلانُ البائعُ على المشتري بكذا وكذا، فتكون جملةُ ما تقرّر من القيمة والاستظهار ورسم الوكالة جميع الثمن المذكور أعلاه؛ ثم بعد ذلك حضر وصولُ من بيت المال المعمور شاهدُ له بحمل الثمن المذكور، مُسَخَّنَةً كذا وكذا، وعلى ظهره توقيعُ كريم، مثاله كذا وكذا...؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد؛ ويؤرخ.

وان كان المشتري أجريَ باسمه الثمنُ من بيت المال وأنعم عليه به كتب ما مثاله: هذا ما اشتري فلان بن فلان؛ ويذكر الثمن، ويقول: "وهو مجرى من بيت المال المعمور"؛ ويكمل المبايعة نحو ما تقدّم، ويكتب: "ثم أحضر المشتري توقيعاً شريفاً سلطانياً بالإنعام عليه بالثمن"؛ وينقل إلى آخره؛ والله أعلم بالصواب.

إذا اشتريت امرأة من وكيل بيت المال داراً جاريةً في ربيع الموارث الحشرية بما لها في ذمتها، ثم قاصت بما لها

(١) استظهر: من الاستظهار، وهو التحرى والأحطاط، والمراد أن القاضي زاد مبلغاً على الثمن الذي قوم به المبيع للأحطاط والوثوق بأن هذا الثمن هو ثمن المثل، وأن في هذا البيع غبطة ومصلحة.

(٢) في الأصل: «القصة»؛ وهو تحريف.

(٣) تقدم تفسير الوصول في الحاشية رقم ٤ من صفحة ٦٨ من هذا السفر، فأنظره.

(٤) ورد في الأصل موضع هذه النقط كلمة «ويؤرخ»؛ وظاهر أنها زيادة من النسخ لتكررها مع ما يأتي بعد في آخر المكتوب، ولا مقتضى لها في هذا الموضع.

(٥) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ٧٠ من هذا السفر.

(٦) في الأصل: «باسم» بسقوط الهاء؛ والسياق يقتضى إثباتها.

(٧) تقدم تفسير الموارث الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر، فأنظره.

(٨) في الأصل: «في ذمتها» بتأنيث الضمير؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما يدل عليه السياق.

(٩) تقدم تفسير القاصّة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر، فأنظره.

في ربيع ديوان المواريث ، يكتب : [هذا] ما اشترت [فلانة] <sup>(١)</sup> من ويكل بيت المال - كما تقدم - جميع الدار الكاملة الجارية في ديوان المواريث الحشرية - على ما ذكرت المشتري - المقبوضة عن فلان المتوفى إلى رحمة الله تعالى ، وهي بالمكان الفلاني - وتوصف وتحدد - شراءً صحيحاً شرعياً بثلث مبلغه من الدراهم كذا وكذا ، الجميع حال ، وتسلمت المشتري ما ابتاعته بعد النظر والرضا . والمعرفة والمعاهدة - نحو ما تقدم - ثم بعد ذلك قاص القاضى <sup>(٢)</sup> فلان المشتري المذكورة بالذى توجه على الديوان المعمور إيفاءه من تركة زوج المشتري المذكورة فلان وهو مبلغ صداقها عليه ، الثابت لها بمجلس الحكم العزيز ، ومبلغه كذا وكذا ، وهو نظير الثمن المذكور في قدره وجنسه وحلوله ، مقاصةً <sup>(٣)</sup> صحيحةً شرعيةً ، برئت بها ذمة المشتري من الثمن ، وذمة زوجها من نظير ذلك الصداق ، والسبب في هذه المبايعات والمقاصة أن المشتري المذكورة أثبتت صداقها على زوجها فلان في مجلس الحكم العزيز ، ومبلغه كذا وكذا ، المؤرخ الصداق بكذا وكذا ، وأبجل لها الحاكم على نفسه - وهو القاضى فلان - بثبوت ذلك عنده ، والحكم به ، وأشهد لها على نفسه بذلك ، وذلك بعد استحلانها اليمين الشرعية ، المؤرخ الحلف بكذا وكذا ، ثم بعد ذلك رفعت المشتري قصةً مترجمةً بأسماء ، مثالها : الملوكة ... ، ويشرح ما فيها

(١) هاتفت الكلمتان لم تردا في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتهما أخذاً مما ورد

في المكاتب السابقة .

(٢) في الأصل : « وسلمت » ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٣) تقدم تفسير المقاصة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر ، فانظره .

وما تضمنته التوقيع<sup>(١)</sup> كما تقدم، ويشرح مسطور القيمة نحو ما تقدم .  
هذا ما آتفق إيراده في البيوع على اختلاف الوقائع ؛ والله أعلم .

وأما الرد بالعيب والفسخ — فإنه إذا اشترى رجل من آخر دارا أو عبدا أو أمة أو دابة، وأطلع على عيب يوجب الرد بالعيب، وأراد الإشهاد بذلك، كتب ما مثاله : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهد عليه أنه آتساع<sup>(٢)</sup> قبل تاريخه من فلان جميع الشيء الفلاني ، وأنه أطلع في يوم تاريخه على أنه عيبا قديما من منا يوجب الرد، وهو الشيء الفلاني — ويذكر العيب — وأنه حين اطلاعه على العيب حضر إلى شهوده على الفور، وأختار فسخ البيع ورد المبيع على بائعه بالعيب المذكور، وأنه باق على طلب الرد، واستعادة الثمن الذي أقبضه له ، ورفع يده عن التصرف في الشيء الفلاني رفعا تاما؛ ويؤرخ .

في مقابلة<sup>(٣)</sup> تكتب على ظهر المبايعة، ومثالها : أقول كل واحد من فلان — وهو المشتري — وفلان — وهو البائع باطنه — بأنهما تقايلا أحكام

- (١) في الأصل : « التوكيل » ؛ وهو تبديل من النسخ صواب ما أثبتنا ، كما يرشد إليه ما سبق في ص ٦٩ س ٥ من هذا السفر ، فإنه يفيد أن الكاتب بعد أن ينقل القصة المرفوعة من المشتري ينقل ما تضمنته توقيع متولى الديوان ؛ وهذا هو الذي يشير إليه المؤلف هنا بقوله : « كما تقدم » .
- (٢) في الأصل : « ما اختلف » ؛ وهو تبديل من النسخ مفسد للغي .
- (٣) في الأصل : « على خلاف » بسقوط الألف والناء ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .
- (٤) عبارة الأصل : « أنه لما ابتاع » ؛ وقوله : « لما » زيادة من النسخ ، إذ ليس في الكلام الآتي بعدها ما يصلح جعله جوابا لها إلا بإسقاط كلمة « وأنه » الآتية بعد ذلك في قوله : « وأنه اطلع » ؛ وعلى كل حال فإنه لا يستقيم الكلام بدون إسقاط إحدى هاتين الكلمتين .
- (٥) في الأصل : « في ماملة » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق المكتوب الآتي .

المبايعة المشروحة باطنه ، وهى [فى] <sup>(١)</sup> جميع الدار الموصوفة المحدودة ، التى كان فلان  
المبتدأ <sup>(٢)</sup> باسمه آتباعها من فلان المثنى باسمه بالثن المعين فى باطنه ، وهو كذا وكذا  
مقابلة صحيحة شرعية ؛ ودفع البائع المذكور للمشتري المذكور جميع الثمن بتمامه وكما له  
فقبضه منه ، وتسلمه ، وصار بيده وقبضه وحوزة ؛ ورفع المشتري يده عن الدار  
المذكورة ، وسلمها للبائع على صفتها الأولى ، فتسلمها منه ، وذلك بعد النظر والمعرفة  
والتفريق بالأبدان عن تراض .

وأما الشفعة <sup>(٣)</sup> — فالذى يكتب فيها أنه اذا اشترى رجل حصّة من دار  
وحضر مالك بقية الدار فطلب الحصّة بالشفعة ، وصدّقه المشتري على ذلك ، كتب  
ما مثاله : حضر الى شهوده فى يوم تاريخه كل واحد من فلان بن فلان ، وفلان بن  
فلان — وهو المشتري المذكور باطنه — وأعلم فلان المبتدأ بذكره فلانا المشتري  
باطنه — أن فى ملكه من الدار الموصوفة المحدودة باطنه كذا وكذا سهما من أربعة  
وعشرين سهما شائما فى جميع الدار المذكورة ، وأنه يستحق أخذ الحصّة التى آتباعها  
منها بالشفعة الشرعية ، وأنه قام على الفور عند سماعه بأبيع الحصة المذكورة باطنه <sup>(٤)</sup>

(١) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل ؛ والسياق يقتضيا ، إذ أن المبايعة ليست هى الدار .

(٢) انظر الحاشية رقم ١ من صفحة ١٧ من هذا السفر .

(٣) عرّف الفقهاء الشفعة بأنها حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بموضع .

انظر (شرح المنهج) (كتاب الشفعة) . وفى اللسان أنها مشتقة من الشفعة بمعنى الزيادة ، وهو أن يشفع فى  
تطلب حتى يضمنه الى ما عندك فز يده وتشفعه به الخ .

(٤) فى الأصل : « من » ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٥) انما قيد القيام بأنه على الفور وبأنه من غير إهمال لأن طلب الشفعة يجب أن يكون على الفور  
على القول الراجح من مذهب الشافعى ، وكذلك عند أبى حنيفة ؛ فمن أصر المطالبة بالشفعة مع الإمكان سقط حقه  
تخيّر الرد ؛ والشافعى قول آخر ؛ وهو أنه يبقى حقه ثلاثة أيام انظر جواهر المقود الموجود منه جزء مخطوط  
محفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعى .

من غير إهمال، وأَجْتَمَعَ بالمشتري المذكور، وأَعْلَمَهُ بما ذُكِرَ؛ فحِينَئِذٍ صَدَّقَهُ المشتري على حصة ذلك جميعه تصديقا شرعيا، وأَتَمَّسَ منه القيام له بنظر الثمن الذى دفعه المشتري المذكورُ باطنه عن الحصة المذكورة باطنه؛ فأَحْضَرَهُ إليه بكاله، وهو كذا وكذا، وأَقْبَضَهُ له، فقبضه منه، وتَسَلَّمَهُ، وصار بيده وقبضه وحوزَه؛ وسَلَّمَ المشتري المذكورُ باطنه لفلان المبتدئ بذكره المستشفع المذكور الحصة المذكورة، ومبلغها (٩٠) كذا وكذا سهما من أربعة وعشرين سهما شائعا في جميع الدار الموصوفة المحدودة باطنه، وقَسَلَمَهَا منه، وصارت بيده وقبضه وحوزَه عن هذه الشفعة؛ وأَقْرَأَ بأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية، وبحكم ذلك كل لفلان المستشفع بما في ملكه متقدما وبهذه الحصة ملك جميع الدار المذكورة بالشفعة المذكورة، ولم يبق لفلان المشتري المذكور باطنه في الدار المذكورة حق ولا طلب بسبب ملك، ولا يد، ولا أقباع، ولا حق من الحقوق الشرعية؛ وبمضمونه شهد؛ ويؤرخ.

إذا ادعى رجل على رجل أن الحصة التى أبتاعها من شريكه يستحقها بالشفعة ولم يصدق على ذلك، وكلفه إثبات الملك وقبول القسمة (٤) — فالذى يفعل فى ذلك أن يثبت المدعى أقباعه عند الحاكم

- ١٥ (١) فى الأصل: «البائع»؛ وهو تبديل من النسخ لا يستقيم به الكلام؛ والسياق يقتضى ما أئبنا.
- (٢) يريد بالمستشفع هنا: طالب الشفعة؛ والذى وجدناه فيها لدينا من كتب اللغة أن المستشفع هو طالب الشفاعة، لا طالب الشفعة؛ وأما طالب الشفعة فيقال له: شفيع؛ ولعل ما هنا من استعالات الفقهاء.
- (٣) «عن هذه الشفعة»؛ أى أن هذا التسليم والتسليم ناشئان عن هذه الشفعة.
- (٤) وقبول — بكسر اللام — أى وإثبات قبول الخ وإثبات يكلف طالب الشفعة بإثبات قبول القسمة لأن مذهب الشافعى أنه لا شفعة فيما لا ينقسم، كالطاحرة والحمام وبر الماء، وغير ذلك مما لا يقبل القسمة إلا بإبطال منفعه المقصودة منه؛ وعلة ذلك دفع ضرر مؤثرة القسمة والحاجة إلى إفراد الحصة الصائرة للشريك بالمرافق، كما هو مبين فى كتب الفقه.

٥

١٠

١٥

٢٠

ثم بُثِّتَ مَحْضَرًا بِقَبُولِ الْقِسْمَةِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ كِتَابُ آبْتِإِجَ كَتَبَ مَحْضَرًا بِأَنَّهُ  
 مَالِكُ الْحَصَةِ مِنَ الدَّارِ، وَصِبْغَةُ الْمُحَضَّرِ : شَهِدَ الشُّهُودُ الْوَاضِعُونَ خُطُوطَهُمْ أَنْتَ -  
 وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْخَبْرَةِ الْبَاطِنَةِ فِيهَا شَهِدُوا بِهِ فِيهِ - أَنْتُمْ يَعْرِفُونَ فَلَانًا مَعْرِفَةً صَحِيحَةً  
 شَرِيعَةً، وَيَشْهَدُونَ أَنَّهُ مَالِكُ الْجَمِيعِ الْحَصَةِ الَّتِي مَبْلُغُهَا كَذَا وَكَذَا سَهْمًا مِنْ أَرْبَعَةِ  
 وَعَشْرِينَ سَهْمًا شَائِمًا غَيْرَ مَقْسُومٍ مِنْ جَمِيعِ الدَّارِ الْفِلَانِيَّةِ، الَّتِي بِالْمَكَانِ الْفِلَانِيِّ - وَتُوصَفُ  
 وَتُحَدَّدُ - مِلْكًا صَحِيحًا شَرِيعًا، مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ شَرْعِيٍّ، وَأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ فِي الْحَصَةِ  
 الْمَذْكُورَةِ بِالسَّكَنِ وَالْإِسْكَانِ وَالْإِجَارَةِ وَالْعَارَةِ، وَأَنَّهَا بَاقِيَةٌ فِي مِلْكِهِ وَيَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ إِلَى  
 الْآنَ، وَلَمْ تَخْرُجْ عَنْهُ بِتَمْلِيكِ، وَلَا بَيْعٍ، وَلَا هِبَةٍ، وَلَا إِقْرَارٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَا غَيْرِهَا  
 وَلَا بِوَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الْإِنْتِقَالَاتِ كُلِّهَا، وَهُمْ بِالْدَّارِ فِي مَكَانِهَا عَارِفُونَ، وَأَنَّ تِلْكَ  
 الْحَصَةَ الَّتِي مَبْلُغُهَا كَذَا وَكَذَا سَهْمًا مِنْ أَرْبَعَةِ وَعَشْرِينَ سَهْمًا شَائِمًا فِي الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ  
 آبْتَاعَهَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ مِنْ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ شَرِيكَ فَلَانٍ مُتَنَجِّزٍ هَذَا الْمُحَضَّرُ، وَأَنَّ  
 مُتَنَجِّزَهُ قَامَ فِي طَلَبِ الْحَصَةِ الْمَبِيعَةِ وَأَخَذَهَا مِنَ الْمُشْتَرَى الْمَذْكُورِ بِالشُّفْعَةِ الشَّرِيعَةِ  
 بِحُكْمِ أَنَّهُ مَالِكُ الْحَصَةِ الْمَشْهُودِ بِهَا مِلْكًا شَرِيعًا مُتَقَدِّمًا عَلَى آبْتِإِجِ الْمُشْتَرَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

(١) الخبيرة الباطنة، أى الناشئة من معرفة وإطلاع على ما خفى ودق من الأمور ولم يقتصر فيها  
 على الظواهر.

(٢) «فيه»، أى فى المحضر.

(٣) فى الأصل : «بملك» ؛ وما أثبتناه هو المناسب لسياق الكلام، فإن خروج الشيء وإنقاله من  
 يد مالك إلى يد آخر إنما يكون بالتملك، أى بأن يملكه لغيره، لا بالملك، كما يتبين ذلك من معنى الكلمتين؛  
 وقد سبق الكلام على التملك بقسمه فى صفحة ٢٣ من هذا السفر.

(٤) فى الأصل : «ملك» ؛ وهو محريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا.

(٥) فى الأصل : «التي ابتاعها» ؛ وقوله : «التي» زيادة من النسخ، كما يتبين ذلك من سياق الكلام.

(٦) «متنجز هذا المحضر» ، أى الذى طلب إنجازَه ؛ يقال : «تنجز الحاجة» ، إذا سأل إنجازَها.

(٧) فى الأصل : «هذا المحضر» ؛ والباء زيادة من النسخ، كما لا يخفى.



- وأَنَّهُ قام على الفور في طلب الحصة المبيعة من المشتري من غير تأخير ولا عاقبة؛<sup>(٢)</sup>  
يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من جازت مسألته ، وسوَّغت الشريعة المطهرة<sup>(٣)</sup>  
إجابته ؛ ويؤرخ ؛ ثم يشهد فيه الشهود عند الحاكم . ثم يكتب تحته محضراً بأن الدار<sup>(٤)</sup>  
المذكورة قابلةٌ للقسمة ، وصيغته : شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخره — وهم  
من أهل الخبرة بالعقار وتقويمه وقسمته — أَنَّهُم ساروا بإذن صحيح شرعي من القاضي  
فلان الحاكم بالجهة الفلانية إلى حيث الدار الآتي ذكرها فيه ، الجارية منها حصة<sup>(٥)</sup>  
مبلغها كذا وكذا سهم في ملك فلان متنجز المحضّر الأول المستشفيع فيه ، وحصة<sup>(٦)</sup>  
مبلغها كذا وكذا سهم في ملك المشتري المدعى عليه الشفيع المذكور ، منتقلة إليه<sup>(٧)</sup>  
بالإتياع الشرعي [من شريك] المستشفيع المذكور ، لكشف حالها ، ومعرفة حملتها<sup>(٨)</sup>  
وتفصيلها ، وسبب طلب الشفعة من متنجز هذا المحضّر فيها ، بحكم إتياع المشتري<sup>(٩)</sup>  
الشفيع لحصته فيها ودخوله على المستشفيع ، وأنها هل تهيأ فيها قسمة التعديل بالأجزاء<sup>(١٠)</sup>  
(١) تقدم في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٧٤ وجه تقييده القيام بأنه على الفور وبأنه من غير تأخير ، فانظره .  
(٢) إطلاق العاقبة على ما يعوق عن الحاجة كما هنا إطلاق عاقبة شائع الاستعمال بين العامة حتى اليوم ؛  
ولم نجد فيها راجعاً من كتب اللغة التي بين أيدينا ؛ أوله ما هنا تحريف صوابه : « عاقبة » .  
(٣) عبارة بعض كتب الوثائق في مثل هذا المحضّر : « مسئولين بسؤال » الخ انظر جواهر العقود  
المحفوظ منه بدار الكتب المصرية جن مخطوط تحت رقم ١٤٩٣ فقه شافعي . (٤) تقدم في الحاشية  
رقم ٤ من صفحة ٧٥ وجه اشتراط الفقهاء قبول القسمة فيما فيه الشفعة ، فانظره .  
(٥) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر . (٦) « فيه » أي في المحضّر .  
(٧) كذا ورد هذا اللفظ في عدة مواضع من هذا الباب مراداً به الشخص المطلوبة منه الشفعة ؛  
والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة أن الشفيع هو طالب الشفعة ، لا المطلوبة منه .  
(٨) لم ترد هذه النكته في الأصل ؛ ولا يستقيم الكلام بدون إتيانها أخذاً من السياق وبما سبق  
في ص ٧٥ س ١٢ وما يأتي في ص ٧٩ س ٣ و ص ٨٠ س ٤ من هذا السفر .  
(٩) « فيها » متعلق بالشفعة ، أي طلب الشفعة فيها من متنجز الخ .  
(١٠) في الأصل : « بمحض » بإياه ؛ والسياق يقتضي اللام كما أثبتنا .

- (١) المتقضية لخير الشريك ؟ فالفقوها في البلد الفلاني - ونوصف ونحدد - وتاملوها وأحاطوا بها علما وخبرة، فوجدوها قابلة لقسمة التعديل الموجبة لخير الشريك وشهدوا أنها تمكن قسمتها جزأين، أو تمكن قسمتها ثلاثة أجزاء، ومهما كان، على قدر ملك كل واحد من الشركاء، كل جزء مساو للجزء الآخر في القيمة والانتفاع به ؛  
شهدوا بذلك بسؤال من جاز سؤاله، وسوغت الشريعة المطهرة إجابته ؛ ويؤرخ،  
ويشهد فيه عند الحاكم .

- ثم يكتب إجمال الحاكم ، وصورته : هذا ما أشهد على نفسه سيدينا ومولانا قاضي القضاة فلان من حضر مجلس حكمه ومحل ولايته - وهو يومئذ نافذ القضايا والأحكام، ماضى النقص والإبرام - أنه ثبت عنده وصح لديه بمحض من متكلم جائز كلائمه، مسموعة دعواه على الوجه الشرعي، مضمون المحضرين المسطرين ببطنه :  
أحدهما - وهو الأول - مضمونه : أن فلان بن فلان المستشفع المدعى مالك لجميع الحصص التي مبلغها كذا وكذا سهمًا شائعا غير مقسوم في جميع الدار الموصوفة المحدودة ملكا صحيحا شرعيا ، من وجه صحيح شرعي، وأنه متصرف في الحصص المذكورة بالسكن والإسكان والإجارة والعارة ، وأنها باقية على ملكه وفي يده وتصرفه إلى الآن ، لم تخرج عنه بملك ، ولا بيع ، ولا هبة ، ولا إقرار ، ولا صدقة

(١١)

(١) المتقضية بالرفع : صفة لقصة ؛ والذي في الأصل : « المنصة » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ، وكما يرشد إليه أيضا تعبيره بالموجبة فيما يأتي في سطر ٢ من هذه الصفحة .  
وص ٧٩ ص ٩ : فانه بمناء ؛ وإنما اخترنا هنا لفظ المتقضية دون الموجبة ، لقربه في رسم الحروف من اللفظ الوارد في الأصل .

- (٢) في الأصل : « ومستوعبا » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما عبر به في عدة مواضع .  
(٣) « في جميع » متعلق بقوله : « شائعا » .  
(٤) في الأصل : « بملك » ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا ، كما سبق تحليل ذلك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٧٩ من هذا السفر ، فانظره .

ولا يوجه من وجوه الانتقالات كلها، وأن الشهود الواضعي رسم شهادتهم آخر المحضر المذكور بالدار المذكورة عارفون<sup>(١)</sup> في صقعها ومكانها، وأن ملكة للحصة سابق على أبتاع فلان المدعى عليه الشراء المذكور للحصة التي أبتاعها من شريك فلان المستشفع المشروح في المحضر الأول، وأن منتجز<sup>(٢)</sup> المحضر قام في طلب الحصة المبيعة وأخذها من المشتري بالشفعة على الفور، بحكم<sup>(٣)</sup> أنه مالك للحصة المشهود له بها، وأن ملكة متقدم على أبتاع الشفيع المشتري، وقد أقام كل من الشهود شهادته بذلك عند الحاكم المذكور، على ما تضمنه المحضر الأول المؤرخ بكذا وكذا، وقيل ذلك منه القبول السائع، وأعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء والقبول على الرسم المهود، والمحضر الثاني يتضمن أن الدار المذكورة قابلة للقسمة الموجبة لخير الشريك وأن القسمة تهيأ فيها على ما شريح في المحضر الثاني، وأقام كل من الشهود شهادته بذلك عند الحاكم المذكور، على ما تضمنه المحضر الثاني المؤرخ بكذا وكذا، وقيل ذلك منه القبول السائع الشرعي، وسطر ما جرت العادة به تحت رسم شهادته من علامة الأداء والقبول على الرسم المهود في مثله، فلما تكامل ذلك عنده وجمع لديه - أحسن الله إليه - أشهد عليه بثبوت المحضرين المذكورين لديه على الوجه الشرعي، وحينئذ سأل فلان منتجز<sup>(٢)</sup> المحضرين المدعى الحاكم المذكور الحكم بمقتضى ما ثبت

(١) عبارة الأصل : "عارفون بها" ؛ وقوله : « بها » زيادة من الناصح ، إذ لا مقتضى لها فان قوله قيل : « بالدار » يفي عنها .

(٢) تقدم بيان المراد بالمنتجز في الحاشية رقم ٦ من صفحة ٧٦ من هذا السفر .

(٣) في الأصل : « وبحكم » ؛ والواو زيادة من الناصح ، إذ لا مقتضى لها هنا .

(٤) انظر الحاشية رقم ٧ من صفحة ٧٧ من هذا السفر .

(٥) في الأصل : « وفي » ؛ والواو زيادة من الناصح .

عنده ، فأجابه إلى سؤاله ، وأوجب الشفعة المذكورة ، وألزم الحاكم المشار إليه المدعى بالقيام للشترى المدعى عليه بالثمن الذى أتباع به الحصة من شريك المدعى المذكور ، وهو كذا وكذا ، وحكم على فلان المشتري المدعى عليه بتسليم الحصة التى أتباعها من شريك المستشفع — وهى كذا وكذا سهما — لفلان المدعى متعجز المحضرين المذكورين ، بحكم ثبوتها عنده ؛ فحينئذ أشهد فلان المشتري الشفيع عليه أنه قبض من المستشفع نظير الثمن الذى قام به للبائع — وهو كذا وكذا — عن الحصة التى أتباعها ، وصار بيده وقبضه وحوزة ، وسلم للذى المستشفع المذكور الحصة الثابت أخذها منه بالشفعة — وهى كذا وكذا سهما — فتسلمها منه ، وصارت بيده وملكيه وحوزة ، ملكا من جملة أملاكه ، ومالا من جملة أمواله ، وأضافها إلى ما يملكه من الدار المذكورة من الحصة المشهود له بها ، فقد كل له جميع الدار المذكورة ، وأقر بأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية ؛ فلما تكامل ذلك كله سألته من جاز سؤاله الإشهاد على نفسه بذلك ... .. وأبقى كل ذى حجة على حجة ، وهو

(١) عبارة الأصل : « بالقيام لادعى للشترى » ؛ وقوله : « لادعى » زيادة من النسخ ، كما لا يخفى .

(٢) فى الأصل : « للشترى » ؛ وهو تحريف .

(٣) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر .

(٤) انظر الحاشية رقم ٧ من صفحة ٧٧ من هذا السفر .

(٥) فى الأصل : « البائع » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتناه .

(٦) موضع هذه النقط كلام ساقط من الأصل يفيد أن القاضى أجاب السائل الى ذلك ، وأشهد على نفسه بقبول ذلك لديه ؛ ويدل على ذلك أمور : أولها أن عطف قوله بعد : « وأبقى » على ما قبله غير مستقيم ، فإن الإبقاء فعل القاضى ، وما قبله من السؤال فعل المدعى ، كما لا يخفى ؛ ثانيها أن هذا المعنى هو مقتضى السؤال السابق قبله ؛ ثالثا ورود ما يفيد ذلك فى مثل هذا الموضع ضمن الإجمال سابق انظر ص ٥٥ من سطر ٤ وه من هذا السفر ، وكذلك فى غيره من الإجماليات التى أوردها المؤلف فى هذا السفر ؛ ولم يثبت شيئا من ذلك فى صلب الكتاب بين مرابين لاحتمال أن يكون الكلام الذى قد سقط من الأصل مخالفا فى العبارة لما أثبتناه ، وإن أتحدا فى المعنى .

في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما ، بعد تقدّم الدعوى المسموعة وما ترتّب عليها ، وتقدّم<sup>(١)</sup> — أدام الله أيامه — بكتابة هذا الإيجال ، فكتب عن إذنه متضمّنا لذلك ، وذلك بعد قراءة ما تضمّنه باطنا وظاهرا ، وأشهد الشفيع<sup>(٢)</sup> والمستشفع<sup>(٣)</sup> عليهما بما يُنسب الى كلّ منهما فيه ، وذلك بتاريخ كذا وكذا .

• وان كان بعض الثمن عُروضا ، والمشتري يعترف بأنّ المستشفع له حصّة في الدار ، وأنّ الدار قابلة للقسمة ، ولم يعترف بقيمة العروض ، وطلب منه الثمن وتحليفه على ذلك ، فردّ عليه الثمن وأخذ الحصّة بالشفعة بعد الترافع إلى الحاكم — فسيل الكاتب أن يكتب ما مثله : حضر الى شهوده في يوم تاريخه من ذكر أنّه حضر الى مجلس الحكم العزيز بالجهة الفلانية عند سيّدنا القاضي فلان الحاكم بها ، كلّ واحد من فلان ابن فلان ، وفلان بن فلان ، وهو المشتري باطنه ، وذكّر فلان المبتدأ بذكره أنّه يستحقّ أخذ الحصّة المبيّعة بما طلب باطنه — ومبلغها كذا وكذا سهما من أربعة وعشرين سهما شائعا في جميع الدار الموصوفة المحدودة باطنه ، التي آبتاعها المنقّي

(١) يقال : « تقدّم بكذا » ، أى أمر به .

(٢) انظر تفسير هاتين الكلمتين في الحاشيتين رقم ٧ من صفحة ٧٧ ورقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر .

(٣) العروض : الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن ، ولا تكون حيوانا ولا عقارا ، كما في المصباح قلا عن أبي عبيد ، وقالوا : الدراهم والدنانير عين ، وما سواهما عرض ، بفتح فسكون .

(٤) في الأصل : « الهين » ؛ وهو تحريف .

(٥) « كل » بدل من « من » السابقة في قوله : « من ذكر » .

(٦) في الأصل : « من » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

٩٢

بذكره من شريك المبتدئ بذكره فلان البائع باطنه — بحكم ما يحرى في ملكه من الدار المذكورة ؛ وأنه حين علم بآتياع المشتري للخصّة المعينة قام على الفور<sup>(١)</sup> في طلب الشفعة ، وأحضر المشتري المذكور للحاكم المذكور ، وأدعى عليه هذه الدعوى وأن الدار قابلة للقسمة ، وأن قيمة العروض التي أخذها البائع باطنه كذا وكذا درهما وأنه لم يكتم قيمتها إلا تخيلاً منه في إقصاء حقه عن الشفعة ، وسأل سؤاله عن ذلك ؛ فسأله الحاكم عن ذلك ، فصّدق المدعى<sup>(٢)</sup> [في] صحة ما أذاعه ، وفي كلّ العروض التي سلمها للبائع المذكور باطنه ، وأنه ما يعلم قيمتها ؛ فطلّب يمينه على ذلك ، فأبى أن يحلف ، وردّ عليه اليمين ، فأحلف الحاكم المدعى على قيمة العروض ، فخلف أن قيمتها كذا وكذا درهما ، اليمين الشرعية المستوفاة ، بحضر من خصمه المذكور ، وسأل المدعى الحاكم المذكور الحكم له على خصمه بما يوجب الشرع الشريف ، فأجابه الى سؤاله وحكم له بوجوب الشفعة على خصمه حكماً صحيحاً شرعياً ، وأوجب عليه القيام بنظير الثمن ، وهو كذا وكذا ، وقيمة العروض ، وهي كذا وكذا ، وأوجب على المشتري تسليم الخصّة ؛ فحينئذ أشهد المشتري المذكور على نفسه أنه تسلّم نظير الثمن ، وهو كذا

(١) قد سبق وجه تقييده القيام بأنه على الفور في الحاشية رقم ٥ من صفحة ٧٤ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) في الأصل : « يكنى » ؛ وهو تحريف ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٣) في الأصل : « اقضاء » ؛ وهو تصحيف .

(٤) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضيا .

(٥) عبارة الأصل : « قيمة العروض » ؛ وقوله : « قيمة » زيادة من النسخ منافية للبنى المقصود

فان المشتري صدّق طالب الشفعة في كل العروض التي دفعها للبائع ، ولم يصدّقه في قيمتها ، أى ثمنها ،

كما يدل على ذلك سابق الكلام ولاحقه .

(١) وكذا ... وصار بيده وقبضه وحوزه؛ وأشهد المدعى المستشفع أنه تسلم من المشتري الشفيع جميع الحصص الميعة باطنه تسليماً شرعياً، وصارت بيده وقبضه وحوزه وملكه، وذلك بعد النظر والمعرفة؛ فقد كُمل للمدعى المستشفع بما في ملكه مقدماً وبهذه الحصص ملك جميع الدار المذكورة؛ ويؤرخ.

• في استشفاع الأب لابنه المحجور عليه، وكذلك الوصي وأمين الحكم، مع تصديق المشتري له على دعواه، يكتب ما مثاله: أقر كل واحد من فلان — وهو كافل ولده فلان المراهق، أو الطفل الذي تحت حجره وكفالاته وولاية نظره — وفلان — وهو المشتري المذكور باطنه — عند شهوده طوعاً بأن فلانا المبتدأ بذكره كافل ولده المذكور أجمع بفلان المثنى بذكره، وأعلمه بأن في ملك ولده لصلبه فلان المذكور جميع الحصص التي مبلغها كذا وكذا سهماً من أربعة وعشرين سهماً شائعاً في جميع الدار المذكورة ..... بحكم تقدم ملك ولده

(١) يلوح لنا أن موضع هذه النقط كلاهما ساقطاً من الأصل، وهو قوله: «وقيمة العروض»، وهي كذا وكذا؛ فإن هذا هو مقتضى قوله السابق في سطر ١١ و ١٢ من صفحة ٨٢: «وأوجب عليه القيام بنظير الثمن، وهو كذا وكذا، وقيمة العروض، وهي كذا وكذا».

(٢) انظر الحاشية رقم ٢ من صفحة ٧٥ من هذا السفر.

(٣) انظر الحاشية رقم ٧ من صفحة ٧٧ من هذا السفر.

(٤) هذه اللام ساقطة من الأصل؛ والسياق يقتضي إثباتها.

(٥) يلوح لنا أن موضع هذه النقط جملة ساقطة من الأصل تفيد أنه — أي الوالد — طلب من المشتري أخذ الحصص لولده بالشفعة، فإن قوله بعد: «بحكم تقدم ملك ولده» الخ إنما يصلح أن يكون تعليلاً لطلب الحصص بالشفعة كما هو ظاهر، وكما يستفاد من قوله فيما سبق في صفحة ٧٦ سطر ١٢ و ١٣: «وأن منتجزه قام في طلب الحصص الميعة وأخذها من المشتري المذكور بالشفعة الشرعية بحكم أنه مالك للخصص المشهود بها ملكاً شرعياً مقدماً على ابتاع المشتري» الخ وورد أيضاً ما يفيد هذا المعنى في ص ٧٩ س ٤، ٥، ٦ من هذا السفر، فانظره.

للحصة المذكورة التي في يد والده المذكور ، وبحكم أنت الدار قابلةً للقسمه  
 وأن الثمن الذي قام به المشتري المذكور للبائع المذكور هو ثمن المثل يومئذ ، وقيمة  
 العدل ، وأنه قام في طلبها على الفور ، لما رأى لولده في ذلك من الحظ والمصلحة  
 وأن المشتري صدقه على جميع ذلك تصديقا شرعيا ، وأتمس منه القيام بنظير ما كان  
 دفعه ثمنا عن الحصة ، وهو كذا وكذا ، وأنه أجابه الى ذلك ، وسلم له من مال ولده  
 فلان نظير الثمن المذكور ، وهو كذا وكذا ، فقبض ذلك منه ، وتسلمه ، وسلم المشتري  
 المذكور له الحصة المذكورة بحق الاستشفاع ، فتسلمها منه ، وصارت بيده وقبضه  
 وحوزه ، ملكا لولده فلان ، وأضافها الى ما في يده من الحصة الحارية في ملك ولده ؛  
 وبحكم ذلك كُمل لولده المذكور جميع الدار المذكورة باطنه ، وأقرّا بأنهما عارفان  
 بها المعرفة الشرعية ؛ [ويؤرخ] .

وأما السلم والمقايلة فيه — فاذا أسلم رجل لرجل ثمنا في قمع أو حبوب  
 أو غير ذلك كتب ما مثاله : أقر فلان عند شهوده بأنه أسلم الى فلان من الدراهم

(١) الظاهر أن قوله : « المذكور » زيادة من النسخ ، اذ لم يتقدم في هذا المكتوب ذكر البائع  
 وهو شريك طالب الشفعة ، كما لا يخفى .

(٢) لم نجد الاستشفاع بمعنى طلب الشفعة فيما راجعناه من كتب اللغة ؛ والذي وجدناه أن الاستشفاع  
 هو طلب الشفعة ؛ فعمل ما هنا من استعمال بعض الفقهاء .

(٣) عرّف الفقهاء السلم بأنه بيع شيء موصوف في ذمة بلفظ « سلم » . ويقال له : السلف أيضا ،  
 وتسميته بالسلم هي الكثيرة المتعارفة بين الفقهاء ؛ وسمى هذا العقد بالسلم لتسليم رأس المال في المجلس ، وسمى  
 بالسلف لتقدمه .

(٤) في الأصل : « والمعاملة » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه ما يأتي في صفحة ٨٥  
 س ٦ من قوله : « فان تقايلا في السلم » .

(٥) في كتب اللغة ما يفيد أن الحبوب تم القمح وغيره ، فمطفها عليه هنا من عطف العام على الخاص .



كذا وكذا، وسلمها له، فتسلمها منه في مجلس العقد، وصارت بيده وقبضه وحوزه على حكم السلم الشرعي في كذا وكذا — وبعين ذلك ويصفه — يقوم له بذلك في التاريخ الفلاني، محولا الى المكان الفلاني، أو موضوعا بالمكان الفلاني، تعاقدنا أحكام هذا السلم بينهما معاودة صحيحة شرعية بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا من مجلس العقد بالأبدان عن تراض، ويؤرخ.

فإن تقايلا في السلم كتب ما مثاله: أَقْرَأُ واحد من فلان [المسلم]<sup>(١)</sup> وفلان المسلم اليه بأنهما تقايلا أحكام السلم الذي كانا تعاقدنا عليه بينهما باطنه مقابلة صحيحة شرعية، وفسخا أحكامه فسخا شرعيا، وسلم فلان المسلم اليه لفلان المسلم المبلغ المذكور باطنه، وهو كذا وكذا، فتسلمه منه، وصار بيده وقبضه وحوزه، ولم يبق لكل منهما قبل الآخر حق من الحقوق الشرعية بسبب السلم المذكور، ولا بسبب شيء منه، وتصادقا على ذلك؛ ويؤرخ.

٩٢

وأما القسمة والمناصفة<sup>(٢)</sup> — فاذا كان بين شريكين دار، وحصل الاتفاق بينهما على قسمتها، فالذي يكتب في ذلك: أَقْرَأُ واحد من فلان وفلان بأن لهما وفي ملكهما وتصرفهما بالسوية بينهما — لا مزية لأحدهما على الآخر — جميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد — ملكا صحيحا شرعيا، وأن ملكهما لذلك سابق لهذا الإقرار ومتقدم عليه؛ وأنهما عارفان بها المعرفة الشرعية، وأن أيديهما فيها

(١) المسلم: الذي أسلم المال؛ وهذه الكلمة لم ترد في الأصل؛ والسياق يقتضها إذ لا وجه لتخصيص الثاني بالوصف دون الأول.

(٢) في الأصل: «والمواصفة»؛ وهو تحريف، فإن المواصفة عند الفقهاء هي أن يبيع ما ليس عنده ثم يبتاعه فيدفعه الى المشتري؛ وقيل له ذلك لأنه باع بالصفة من غير نظر؛ وهذا المعنى غير مراد هنا؛ وسياق الكلام يقتض ما أمبنا.

متصرفان تصرف المالك في أملاكهم، وذوى الحقوق في حقوقهم، من غير مانع<sup>(١)</sup> ولا معترض، ولا رافع ليد بسبب من الأسباب، وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعيا، وأنهما في يوم تاريخه اتفقا وتراضيا على قسمة ذلك جزين: قبليا، وبحريا، صفة القبلي كذا - ويحدد - وصفة البحري كذا - ويحدد -؛ ثم بعد تمام ذلك أشتري فلان من شريكه فلان جميع النصف الشائع في جميع الجزء القبلي، وكل فلان جميع الجزء البحري؛ وتصادقا على ذلك تصادقا شرعيا، ويؤرخ .

وإن كانا أحضرا رجلين من المهندسين كتب في ذيل المكتبة : وذلك كله بعد أن أحضرا رجلين من أهل الهندسة والخبرة بمساحة الأراضي وذرعها وقسمتها، والأدر<sup>(٢)</sup> وقيمتها - وهما فلان وفلان - الى الموضع المذكور وشاهداه، وأحاطا به علما وخبرة، وقسماه بينهما جزين، لازمية لأحدهما على الآخر، وأنهما اتفقا وتراضيا على ذلك، ورضيا قولهما، وأمضيا فعلهما .

وإن كان بينهما قرعة كتب ما مثاله : وذلك كله بعد قرعة شرعية رضيا بها وحصل الاتفاق على ما ذكر أعلاه .

وإن كان بينهما حوانيت وأقتسماها بالتعديل على القرعة كتب ما مثاله : أقر كل واحد من فلان وفلان بأن لها بالسوية بينهما جميع الحوانيت - ويذكر عددها وصفتها وتحديدها نحو ما تقدم - وأنهما في يوم تاريخه رغبا في قسمتها بينهما بالتعديل والقرعة الشرعية، وأحضرا رجلين من أهل الهندسة والخبرة بالأراضي وذرعها وقيمة العقار وقسمته - وهما فلان وفلان - الى الحوانيت

(١) في الأصل : « تصديقا » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٢) الأدر : جمع دار .

المذكورة، وشأهدها، وأحاطا بها علما وخبرة، وقسمها بينهما قسمة عادلة شرعية بالدرع والقيمة والمنفعة، وأقرعا بينهما في ذلك قُرعة<sup>(١)</sup> شرعية، جائزة مرضيه، فكان الذى حصل لفلان المبتدئ بذكره جميع الحوانيت — وتُعَدُّ وتوصَّف وتُحدَّد — التى قيمتها كذا وكذا، الجميع حقُّه وحصَّته من جملة الحوانيت المذكورة، والذى حصل لفلان المُنْتفى بذكره جميع الحوانيت — ويذكر فيها ما تقدَّم — ؛ وسَلَّم كُلُّ واحد منهما للآخر ما وجب عليه تسليمه، وصار بِيَدِهِ وقِيضِهِ وَحَوِزِهِ ؛ وأقرعا بأنهما عارفان بذلك المعرفة الشرعية ؛ تعاقدًا أحكام هذه القسمة بينهما معاقدة صحيحة شرعية شفاها بالإيجاب والقبول، ثم تفرقا بالأبدان عن تراض ؛ وأقر كل واحد منهما بأنه لا حقَّ له ولا طلب فيما صار لصاحبه مما ذكر أعلاه بوجه من الوجوه الشرعية على اختلافها ؛ وتصادقا على ذلك، ورضى كل منهما بهذه القسمة وأعترا بأن الذى قُومَ به كل موضع قيمة المثل يؤمِّدُ لا حيف فيها ولا شطط .

في صفة ميراث<sup>(٣)</sup> — يكتب ما مثاله : أقر كل واحد من فلان وفلان وفلان الإخوة أولاد فلان بأن والدهم المذكور توفى ولم يُخلَّف من الورثة سواهم، وأنهم مستحقون لميراثه ، مستوعبون لجميعه، بغير شريك لهم فى ميراثه، ولا حاجب

١٥ (١) فى الأصل : « ورقعا » ؛ ولم نجد في لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا ؛ والذى وجدناه أنه يقال : أقرع بينهم ، وقارع بينهم ؛ والأول أعلى ، كما فى مستدرك التاج ؛ وأما « قرع » ، فعناه غلب بالقرعة ؛ وليس ذلك مراداً هنا .

(٢) عادة المؤلف فى مواضع كثيرة من هذا الباب أن يمدى هذا الفعل « بعلى » فىقول : « تعاقدوا على كذا » ؛ وقد ورد فى أساس البلاغة مادة « قبل » ما يفيد صحة تعديته بنفسه أيضاً كما هنا ؛ وعبارته : تقايلاه بعد ما تعاقداه أى أن البائع والمشتري تقايلا البيع بعد ما تعاقداه عليه .

(٣) « فى صفة ميراث » ، أى فى صفة قسمة ميراث .

٩٤

يحبهم عنه [بوجه] <sup>(١)</sup> ولا سبب، وترك لهم موروثا عنه جميع الدار الفلانية -  
وتوصف وتحدد - ؛ فلما كان في يوم تاريخه تداعوا إلى قسمة ذلك، فقيم بينهم  
على الوجه الشرعي، فتميز لكل واحد منهم الثلث شائعا فيها، ووضع كل واحد  
منهم يده على ما تميز له منها بهذا الإرث وضعا تاما، وعرفه وعرف مقداره، وصار  
بيده وتصرفه وملكه وحوزه بالإرث الشرعي المشروح أعلاه، يتصرف كل منهم  
فيما صار إليه تصرف الملاك في أملاكهم، وذوى الحقوق في حقوقهم، من غير  
مانع، ولا دافع، ولا رافع ليد، ولا معترض بوجه ولا سبب؛ وأقروا بأنهم عارفون  
بالدار المذكورة المعرفة الشرعية، ونظروها، وأحاطوا بها علما وخبرة، وتصادقوا  
على ذلك كله، وقيل كل منهم هذا الإقرار لنفسه من الآخر قبولا شرعيا؛ والله  
مع المتقين .

وأما الأجازر - فإذا استأجر رجل من رجل دارا كتب ما مثاله :  
استأجر فلان من فلان جميع الدار الجارية في يده وملكه وتصرفه، على ما ذكر  
وصدقه المستأجر على ذلك، إن صدقه .

وإن كانت الدار وقفا عليه كتب : الجارية في يده وتصرفه وقفا عليه  
تأهت متافها إليه <sup>(٣)</sup> .

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها أخذنا مما سبق في ص ٤٠ من ١٥ من  
هذا السفر وما يأتي بعد في ص ٧ من هذه الصفحة .

(٢) في الأصل : «مع» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق .

(٣) «تأهت» ، أى اتته ؛ وهذه الكلمة في الأصل مهملة الحروف من الققط ؛ والسياق الكلام  
يقتضى إثباتها على هذا الوجه ، وقد ورد في الكوكب المشرق مكان هذه الكلمة «الآلة» ؛ وهى وإن  
كانت مؤنثة لعمى المراد هنا إلا أنها بعيدة في الهم عن الحروف الموجودة في الأصل .

وإن كانت في عقد إجارته نبه على ذلك ، فيكتب : الجارية في يده وتصرفه  
وعقد إجارته بالإيجار الشرعي من فلان .

وإن كان يؤجر عن موكله كتب : الجارية في يده وتصرفه ملكا لموكله  
فلان، وله إيجارها، وقبض أجرها عنه بطريق الوكالة الشرعية التي بيده .

وإن كانت حصّة من دار كتب : جميع الحصّة التي مبلّغها كذا وكذا من جميع الدار  
وهي بالمكان الفلاني — وتوصّف وتحدّد — لينتفع بها في السكن والإسكان، ووقود  
النيران — إن أذن له في ذلك — لمدة كذا وكذا، أوّل ذلك يوم تاريخه، أو اليوم  
الفلاني من الأشهر الماضية <sup>(١)</sup> ، بأجرة مبلّغها في كلّ شهر من شهورها كذا وكذا  
قسط كلّ شهر في سلخه ، أو مستهلّه ، وتسلّم ما استأجره بعد النظر والمعرفة والمعاقدة  
الشرعية ، والتفرّق بالأبدان عن تراض ، ويورّخ .

وإن استأجر مدّة كلّ يوم بعض النّهار بأجرة حالة مقبوضة  
أو أبرأه منها كتب ما مثله : استأجر فلان من فلان جميع الحانوت — ويوصّف  
ويحدّد كما تقدّم — لمدة سنة كاملة ، أو أقلّ أو أكثر ، لينتفع بذلك في السكن  
والإسكان طول المدة في كلّ يوم من أوّل النّهار إلى الوقت الفلاني منه ، خلا بقية

١٥ (١) انما خص الأشهر الماضية ولم يقل بعدها : « أو المستقبلة » ، لأن مذهب الشافعي أنه لا يجوز  
إيراد إجارة العين على المنفعة المستقبلة ، كإجارة الدار للسنة القابلة ، كما في جواهر العقود المحفوظة من ديار  
الكتب المصرية جزء مخطوط تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعي ، وجاء في هذا الكتاب أيضا في موضع آخر ما نصه :  
« واختلفوا فيما إذا استأجر منه شهر رمضان في شهورجب ، فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : يصح العقد ،  
وقال الشافعي : لا يصح . » وذكر شارح المنهج في كتاب الإجارة أيضا أنه لا يصح في إجارة العين  
الأكثراء لمنفعة قابلة ، كإجارة دارسة أولها من الغد ، كيبيع العين على أن يسلمها غدا .

النهار والليل ، فإن منفعته باقية في يد الآجر وتصرفه ، ينتفع بذلك كيف شاء ، بأجرة مبلّغها عن جميع هذه المدة كذا وكذا حالة ، قبضها الآجر من المستأجر ، وتسلمها .

وإن كان أبراه منها كتب : حالة ، أبراه الآجر منها براءة صحيحة شرعية ، براءة إسقاط ، قبلها منه ؛ وتسلم ما استأجره بعد النظر والرضا والمعرفة والمعاقدة الشرعية .

- ان استأجر من رجل بماله في ذمته من الدين كتب : ... ... لمدة سنة كاملة ، أولها يوم تاريخه ، بما للاستأجر في ذمة الآجر من الدين الحال الذي أعترف به عند شهوده ، وهو كذا وكذا ؛ وتسلم ما استأجره ؛ ويكفل .

## فصل

وإن استأجر من رجل دارا لمدة ، ثم استأجر مدة ثانية قبل

- ١٠ أنقضاء المدة الأولى كتب : ... ... لمدة سنة كاملة مستأنفة على مدته الأولى ، أولها اليوم الفلاني من الشهر الفلاني ، بحكم أن الدار مستأجرة معه على [مدة] معلومة آخرها اليوم الفلاني ، وقد استؤنفت هذه المدة الثانية زيادة على تلك المدة الأولى لإجارة صحيحة شرعية ، بأجرة مبلّغها كذا وكذا ؛ [تعاقدا على ذلك] معاقدة شرعية

(١) في الأصل : «مساقعة» ؛ وهو تصحيف .

- ١٥ (٢) «على مدة» ، أى في مدة ، «فعل» هنا بمعنى في ؛ وهذا كما قال أبو كبير الهذلي :

\* ولقد سريت على الظلام بمغتم \*

الخ البيت ، أى في الظلام انظر اللسان .

(٣) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في الأصل ؛ والسياق يقتضى اثباتها إذ بها يستقيم الكلام .

(٤) لم ترد هذه العبارة في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى اثباتها أخذا بما ورد في المكاتب السابقة

- والآية . انظر ص ١٧ س ٩ وص ١٨ س ١٥ وص ١٩ س ١٦ وص ٢٤ س ١ وغير ذلك من

٢٠

المواضع .

شفاها بالإيجاب والقبول ؛ وأعترف المستأجر بأن الدار المذكورة في يده وتصرفه وأنه عارف بها المعرفة الشرعية .

## فصل

(١)

وإن استأجر بأجرة حائلة ثم قاصه المستأجر بماله في ذمته كتب : ..... بأجرة يبلغها عن جميع المدة كذا وكذا حائلة - ويكمل الإجارة - ؛ ثم بعد ذلك قاص المستأجر المذكور الأجر المذكور بماله في ذمته من الدين الذي أعترف به عند شهوده - وهو نظير الأجرة المذكورة في القدر والجنس والصفة والحلول - مقاصة شرعية ، قبل كل منهما ذلك لنفسه قبولاً شرعياً ، ولم يبق لكل منهما مطالبة قبل الآخر بسبب دين ولا أجرة ولا حق من الحقوق الشرعية كلها .

وإن استأجر جماعة من رجل أرضاً لبناء وغيره كتب ما مثاله : استأجر فلان وفلان وفلان من فلان جميع قطعة الأرض الطين السواد ، الحارية في يد المؤجر وملكيه ، وهي بالمكان الفلاني ، ومساحتها كذا وكذا قصبة بالقصبة الحاكمية ، وذرعها كذا وكذا ذراعاً بذراع العمل ، لبنوا عليها ما أرادوا بناءه ، ويحفروا

(١) تقدم تفسير المقاصة في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٣٨ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) في الأصل : « وبناء » بالواو ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه قوله بعد في المكتوب : « لبنوا » .

(٣) المؤجر اسم فاعل من آجرت وزان أفعلت ، وهي لغة نقلها صاحب المصباح عن الزمخشري .

(٤) قال في صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦ عند الكلام على القصبة الحاكمية : كانتا حررت في زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي ، فنسبت إليه ؛ وطولها ستة أذرع بالهاشمي ، ونحسة أذرع بالتجاري وثمانية أذرع بذراع اليد ؛ وقد تقدر القصبة بياعين من رجل معتدل .

(٥) ذراع العمل ، هو ذراع اصطلاح على أن تقاس به أرض البنيان ، وطوله ثلاثة أشبار بشر رجل معتدل ولعله هو الذراع الذي كانت تقاس به أرض السواد بالعراق ، فقد ذكر الزجاجة أنه ذراع وثلاث بذراع اليد انظر صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٦ .

فيها ما أرادوا حفره : من الآبار المِيعِنَةِ <sup>(١)</sup> وآبار السَّرَابِ <sup>(٢)</sup> والفُنيِّ <sup>(٣)</sup> والمجَارَى ، ويعَلُّوا ما أرادوا تعليته ، ويزرعوا ويغرسوا ما أحبوا زراعته وغرسه ، وينتفعوا بها كيف شاءوا على الوجه الشرعى ، لمدة ثلاثين سنة كوامل ، أولها يوم تاريخه ؛ ويكمل .  
وإن كان كل منهم يقوم بما عليه برهن على ذلك ، وكذلك إن تضامنوا .

- وإن استأجر وكيل دارا لموكله [من جماعة] <sup>(٤)</sup> كتب : استأجر فلانٌ لموكله فلانٍ بإذنه وتوكيله إياه فى استئجار ما يُذكر فيه بالأجرة التى تُعين فيه للمدة التى تُذكر فيه ، وفى تسلّم ما استأجره له ، التوكيل الشرعى ، على ما ذكر ، أو على ما تشهد به الوكالة التى بيده ؛ من فلانٍ وفلانٍ وفلانٍ جميع الدار الكاملة ، الجارية فى ملكهم ويدهم وتصرفهم بالسوية ، أو بقدر حصصهم — وتوصّف وتحدّد وتذكر المدة والأجرة — ما هو لفلانٍ عن أجرة حصته كذا ، وما هو لفلانٍ كذا ، [وما هو لفلانٍ كذا] <sup>(٥)</sup> ؛ وتسلّم ما استأجره لموكله بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية .

(١) يريد بالمعينة هنا : الآبار التى لها مادة من الماء ؛ والذى وجدناه فى لدينا من كتب اللغة بهذا المعنى « مِيعونة » ؛ وأما المعين فهو وصف للاء ، أى الجارى الظاهر على الأرض ؛ غير أن القواعد الصرفية لا تمنع أن يقال : « مِيعنة » بالمعنى السابق المراد هنا ، بل هو الأصل .

- (٢) السراب : كلمة شاع استعمالها عند العامة فى مصر كناية عن البراز ؛ ولم نجد فى لدينا من كتب اللغة بهذا المعنى ، كما أننا لم نجد فى بين أيدينا من الكتب المؤلفة فى الألفاظ المعربة والدخيلة ؛ ولعل غريبته (سارِب) اسم قاعل من سرب سروباً ، وذلك لانسراجه فى جوف الأرض .

(٣) فى الأصل : « عن » ؛ وهو تحريف .

(٤) لم ترد هذه التكلة فى الأصل ؛ وقد أثبتناها أخذاً مما يأتى بعد فى السطر الثامن من هذه الصفحة

- وهو قوله : « من فلان وفلان وفلان » الخ .

(٥) لم ترد هذه التكلة فى الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها فإن المؤجر منهم ثلاثة كما سبق فى المكتوب فيقتضى ذلك ذكر نصيب الثالث من الأجرة .



وإن آجر رجل دارا عن موكله كتب : استأجر [فلان] من فلان<sup>(١)</sup>  
القائم في إيجار ما يذكر فيه عن موكله فلان ، بالأجرة التي تُعين فيه ، للذة التي تُذكر  
فيه ؛ وفي تسليم ما يؤجر لمستأجره ، حسب ما تشهد به الوكالة التي بيده ؛ استأجر  
منه بقضية ذلك وحكمه جميع ... ويكفل ؛ والله أعلم بالصواب .

### فصل في معاودة حاملة<sup>(٢)</sup>

عاقده فلان بن فلان السيروان<sup>(٣)</sup> فلانا على حملِه وحملِ عماره وزاده<sup>(٤)</sup> — وهو  
كذا وكذا رطلا — من البلد الفلاني إلى البلد الفلاني ، على ظهر جماله التي بيده  
وتصرفه ، بما مبلغه كذا وكذا ، قبضه منه ؛ تعاقد معاودة شرعية بعد النظر والمعرفة  
والإحاطة بذلك علما وخبرة ، وعليه الشروع في ذلك من يوم كذا وكذا .

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها فان قواعد العقود توجب ذكر المستأجر ،  
كما نص على ذلك في جواهر العقود ورقة ١٢٩

(٢) معاودة حولة ، أى معاودة صاحب حولة ، وهى بفتح الحاء ، ما يحمل عليه ؛ وتطلق الحولة  
على الواحد فافوه . ويحتمل أن يراد بالحولة هنا : الأحوال نفسها ، وإذن فعنى قوله : « معاودة  
حولة » : معاودة على حولة ، أى على حمل أحوال ؛ وضبطه الصاغاني والجوهري بهذا المعنى بضم الحاء ،  
وظاهر ما في القاموس أنه بفتحها .

(٣) في الأصل : « السيران » بالفاء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في كتاب العرب والذخيل  
المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٤ لفة وقد ورد في هذا الكتاب أن السيران  
كلمة أعجمية معناها الجبال — بتشديد الميم — ؛ وقد جاء هذا اللفظ في شعر ابن مكناس ، قال :

وسيران قاذ قلبى وقد \* قطر دمعى هجره كالجمان

وكلب وأصل قالت له \* حواسدى قاطعه ياسيران

وقد ضبطناه بفتح أوله وسكون ثانيه قللا عن ضبطه في هذا الكتاب ضبطا بالقلم ؛ على أن الذى وجدناه  
فما لدينا من معجمات اللغة الفارسية بالمعنى السابق : « ساروان » و « ساربان » و « شربان » بضم  
الشين والثاء وسكون الزاء .

(٤) في الأصل : « وداره » ؛ وهو تحريف .

## فصل

وإن استأجر دارا بدار كَتَب : استأجر فلان من فلان جميع الدار  
الفلائية الجارية في يد الآجر، لمدة كذا وكذا، بجميع الدار الجارية في يد المستأجر  
— ويحدد كلا منهما — وتسلم كل منهما ما وجب له تسلمه من الآخر تسالما شرعيا<sup>(١)</sup>  
وصار بيده، وذلك بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية؛ ويؤرخ .

## فصل

وإن استأجر مزرعا كتب طولها ومجملها وعُدتها<sup>(٢)</sup> ... ليتفيع بها في حمل  
الغلال والربكان، في البحر الفلاني؛  
وإن كان في بحر النيل قال : «مُصِعِدًا وَمُنَحْدِرًا»؛ ويكمل كما تقدم .

## فصل

وإن استأجر بغلا أو حمارا كتب : ... جميع الحمار، ليتفيع به في حمله  
وحمل قماشه من المكان الفلاني إلى المكان الفلاني، أو في حمل ما يختاره من القماش<sup>(٣)</sup>  
والأثاث، ونقل الحواصل على ظهره على قدر طاقته، لمدة كذا وكذا؛ ويكمل .

(١) في الأصل : «الآجر» بالميم؛ وهو تصحيف .

(٢) يحتمل أن يكون موضع هذه النقط عبارة ساقطة من الأصل، وهي : «ثم يقول»  
أو «ثم يكتب» أو نحو ذلك ما يفيد هذا المعنى؛ كما أنه يحتمل أيضا أن يكون المؤلف قد ترك التعبير بذلك  
اختصارا للعلم به من السياق؛ ويرجح الاحتمال الثاني ورود مثل هذا الحذف في مواضع أخرى من هذا  
الباب؛ ولهذا لم نثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربيين .

(٣) في الأصل : «مقلعا»؛ وهو تبديل من النسخ صوابه ما أثبتنا بقتضيه قوله بعد : «ومنحدرا»؛  
ولم نجد في كتب اللغة التي بين أيدينا من معاني الإقلاع ما يضاف إلى الانحدار .

(٤) موضع هذه النقط محذوف للعلم به من المكاتب السابقة، وهو قوله في أول العقد : «استأجر  
فلان من فلان» .

(٥) ضبط هذا اللفظ بالفتح لأنه مفعول لقوله : «استأجر» المحذوف للعلم به من العقود السابقة؛  
وقد مر التنبيه على هذا الحذف في الحاشية السابقة .

(٦) إطلاق القماش على الثياب كما هنا إطلاق ماعى، كما يستفاد من مستدرك التاج وكتاب العرب  
والدخيل المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٤ لغة .

## فصل

إذا أجر رجل عبده أو ولده كتب : أجر فلانٌ ولده لصلبه فلانا المراهق الذى تحت حجره وولاية نظره ، لفلان ، ليعمل عنده فى صناعة كذا فى حانوته بالمكان الفلانى ، لمدة كذا ، بأجرة مبلغها فى كل يوم كذا من استقبال تاريخه ، تعاقدًا [على] ذلك معاقدَةً شرعيةً بالإيجاب والقبول والتسليم الشرعى .  
 •  
 وإن أجر نفسه كتب : أجر فلانٌ نفسه لفلان ، ليعمل عنده فى صناعة كذا ؛ ويُكَلِّ .

## فصل

وإن أجزت امرأةً نفسها لمطلقها كتب : أجزت فلانةً نفسها لمطلقها الطلقة الأولى — أو مهما كان من عدد الطلاق — فلان ، فى رضاع <sup>(١)</sup> ابنها منه وحضائته وغسلِ خرقه ، وتسريحِ رأسه ، والقيام بمصالحه فى منزلها بالمكان الفلانى لمدة كذا ؛ ويُكَلِّ ، والله أعلم بالصواب .  
 وإذا أجز رجل دارا على ولده الطفل أو أجز الوصى أو أمين الحكم كتب : استأجر فلان من فلان القائم فى إيجار ما يُدْكَر فيه على ولده لصلبه فلان الطفل الذى هو تحت حجره وكفاليته ، لما رأى له فى ذلك من الحظ والمصلحة .

(١) « فى رضاع » ، أى "رضاع" فالفاء هنا بمعنى اللام ؛ على أنه من المحتمل أيضا أن يكون قد سقط من الأصل جملة أخرى قبل قوله : « فى رضاع » ، وهى قوله : "لينتفع بها" الخ ، كما يرشد الى ذلك ورودها ضمن المكاتب السابقة فى الإجارة فى مثل هذا الموضع انظر ص ٨٩ من ٦ و ص ١٣ و ص ٩٤

وإن كان الآجر الوصي كتب : القائم في إيجار ذلك على فلان المحجور عليه <sup>(١)</sup>  
 بطريق الوصية الشرعية آتى بيده ، وقَبِضَ الأجرة ، وتسليم ما يأجره لمستأجره .  
 وإن كان أمين الحكم هو الآجر كتب : القائم في إيجار ما يُذكر فيه على فلان  
 المحجور عليه من قِبَل الحكم العزيز؛

- فإن كان الحاكم أَذِنَ كتب : "وذلك بإذن من سيّدنا القاضي فلان الدين له  
 في ذلك" ؛ <sup>(٢)</sup> جميع الدار؛ ويُكَمَّلُ .  
 وإن شَهِد بقيمة الأجرة شرحه في ذيل الإجارة <sup>(٣)</sup> .

## فصل

- وإن استأجر رجل لولده دارا أو الوصي أو أمين الحكم  
 كتب ما مثله : استأجر فلان لولده الذي تحت شجره وولاية نظره ، لما رأى له  
 ١٠ في ذلك من الحظ والمصلحة .  
 وإن كان الوصي فكما تقدّم ؛ أو أمين الحكم فنحوه ؛ ويذكر إذن الحاكم ؛  
 والله أعلم .

- إذا استأجر الوصي من يَحْجُجُ عن الميت كتب ما مثله : أقتر فلان  
 ابن فلان بأنه أجرة نفسه لفلان وصي فلان المتوفى الى رحمة الله تعالى ، القائم  
 ١٥

(١) في الأصل : « المجر » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا ؛ وأيضا فقد مر به فيما يأت  
 بعد في ص ٤ من هذه الصفحة .

(٢) "جميع" : مفعول لقوله "استأجر" السابق في ص ٩٥ س ١٤

(٣) "شرح" ، أى شرح المشهود به .

في معاهدته بالوصية الشرعية التي بيده، الثابتة يجلس الحكم العزيز، لأن يحج بنفسه  
عن فلان الموصى المذكور حجة الإسلام الواجبة عليه ؛

وإن كانت غير واجبة كتب: "لأن يحج عنه حجة تطوع" على أن يتوجه من  
المكان الفلاني في عام تاريخه قاصدا لأداء حجة الإسلام وعمرة في البحرين<sup>(١)</sup>  
العذب والملح، أو في البحر الملح، أو في البر،<sup>(١)</sup> ويُحرّم من الميقات الذي يجب<sup>(٢)</sup>  
على مثله، فينوي حجة مفردة كاملة، أو يدخل إلى الحرم الشريف بمكة — شرفها  
الله تعالى — فينوي عنه الحجة المذكورة كاملة بأركانها وواجباتها وشروطها وسننها  
ثم يعتصر عنه عمرة من ميقاتها مكّلة فروضها على الأوضاع الشرعية ؛ وهو بالخيار

(١) في الأصل : "من" في المواضع الثلاثة ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أتينا .

(٢) ميقات الإحرام بالحج نوعان : ميقات زماني ، وميقات مكاني ؛ فالميقات الزماني من أول شهر  
شوال إلى يوم النحر ؛ والميقات المكاني يختلف باختلاف المواطن . فمن كان بمكة ، فيقاته مكة  
فقسما ؛ ومن توجه من المدينة فيقاته "ذوالخليفة" ، وهو مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة  
أميال من المدينة ؛ قال ياقوت في المعجم : وهو من مياه جشم ؛ ومن توجه من الشام ومصر والمغرب  
فيقاته الجحفة ، بضم فسكون ، وكانت قرية كبيرة ، وهي على طريق المدينة ؛ قال شارح المنهج قلا عن  
الرافعي : أن المعروف المشاهد أنها على خمسين فرسخا من مكة ؛ وفي معجم البلدان لياقوت أنها على أربع  
مراحل منها ؛ وكان اسمها "مهيعة" وإنما سميت الجحفة بعد ذلك لأن السيل اجتفها وحل أهلها  
في بعض الأعوام ؛ ومن توجه من تهامة اليمن ، فيقاته "يللم" ؛ ويقال فيه أيضا : "الملم" وهو  
جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة ؛ ومن توجه من نجد اليمن والحجاز فيقاته "قرن" ، ففتح  
أوله وسكون ثانيه ، وهو مكان بينه وبين مكة مرحلتان ؛ وفي معجم البلدان لياقوت أنه هو الذي يقال  
له : قرن المنازل ؛ وذكر أنه من مكة على يوم وليلة ؛ ومن توجه من العراق فيقاته ذات عرق ،  
وهي على مرحلتين من مكة ، وهي الحد الفاصل بين نجد وتهامة . انظر شرح المنهج كتاب الحج ومعجم  
البلدان لياقوت .

- ١٠ إن شاء أقرّد، وإن شاء أقرّن<sup>(١)</sup>؛ وينبى في جميع أفعاله وقوعَ ذلك عن المتوقّي الموصى المذكور، وأجر ثوابه له ؛ ومتى وقع منه إخلال يلزمه فيه فداء، أو وجب عليه دم كان ذلك متعلّقاً به وبماله، دون مال الموصى المتوقّي؛ المشروحُ جميعُ ذلك في كتاب الوصية المذكورة؛ عاقده على ذلك معاهدةٌ صحيحةٌ شرعيةٌ بالأجرة المعينة أعلاه<sup>(٢)</sup> وهي كذا وكذا، قبضها منه وتسلّمها، وصارت بيده وقبضه وحوزة، من مال الموصى المذكور الذي فرضه في ذلك، وأذن في تسليمه؛ وذلك بعد أن تبيّن أنّ الأجر المذكور حجّ عن نفسه الحجّة الواجبة عليه؛ ويؤرخ .

إذا استأجر رجل من وكيل بيت المال أرضاً لينبئ عليها أو جُدراً يعمد<sup>(٤)</sup> عليها أو سطّحاً أو غير ذلك، كتب مشروحاً، وأخذ فيه خطّ شهود القيمة والمهندسين، ثم يكتب الإجارة، ويشرح في ذيلها المشروح؛ وإن كانت بتوقيع مثل توقيع المبايعة كتب في آخر الإجارة مثل ما يكتب في المبايعة وهو أن يقول : والسبب في هذه الإجارة أنّ المستأجر المذكور رفع قصّة... وتُشرح .

(١) "أقرن" — بالألف في أوله — لغة قليلة أنكرها القاضى عياض، وأثبتها غيره ؛ والكثير فيه : قرن ، وهو أن يجمع بين الحج والعمره بنية واحدة ، وتلبية واحدة ، وإحرام واحد ، وطواف واحد ، وسعى واحد انظر شرح القاموس .

(٢) إضافة الأجر إلى الثواب من إضافة الشيء إلى نفسه ، وهي جائزة على مذهب القراء ، فانه يجوز إضافة الشيء إلى ما هو بمنزلة اختلاف اللفظين ؛ ونقل هذا المذهب في كتاب النهاية عن الكوفيين أيضاً وجعلوا منه « ولدار الآخرة » ، و « حقّ اليقين » ؛ وظاهر التسهيل وشرحه موافقة شرح الأشموني ج ٢ ص ٢١٦ طبع بولاق . وقال الرضى في شرحه على الكافية بعد أن أورد هذا المذهب ما نصه : والإنصاف أن مثله كثيراً لا يمكن دفعه ؛ ثم قال بعد ذلك : ولو قلنا إن بين الأئمة في كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تمسّفات كثيرة .

(٣) لعل صوابه : «فيه» مكان قوله : «أعلاه» ؛ لأن الأجرة لم تعين في أعلى المكتوب ، أى في أوائله ، كما يتبين ذلك من مراجعته .

(٤) في الأصل : «يصل» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق .

وصيغةُ المشروح : مشروح رَقَمَهُ كُلُّ واحدٍ من فلان وفلان المهندسين على  
 العقار بقضية حال قطعة الأرض الآتي ذكرها وذَرَعُها وتحديدُها فيه ، الجارية  
 في ديوان الموارِيث الحشرية — وتُدْرَع وتُحَدَّد — تأملاها بالنظر، وأحاطا بها علما  
 وخبرة ، وقالوا : إن الأجرة عنها لمن يَرغب في استئجارها لِيَتَفَعَّعَ بها كيف شاء  
 وأحب وأختار على الوجه الشرعي ، وبَنَى عليها ما أحبَّ بناءً ، ويعلى ما أراد تعليته  
 ويحفِر الآبار المَعِينَةَ وآبار السراب والْقِنَى ، وَيَشُقُّ الأساسات ، ويُخْرِجُ التِوَاشِنَ .  
 وإن كان المؤجر سطوحاً أو جُدراً أو عقوداً كَتَبَ زِنَةً ما يبينه ، وهو أن  
 يقول : " فتكون زِنَةُ ما يبينه ويعليه عليها كذا وكذا قنطاراً " لمدة ثلاثين سنة كَوَامِلَ  
 ما مبلغه كذا وكذا ، الحال من ذلك كذا ، وباقي ذلك — وهو كذا — يقوم به متجراً  
 في سلخ كُلِّ سنة يَمَضِي من تاريخه كذا ، وقالوا : إن ذلك أجرة المثل يومئذ ، لا حيف  
 فيها ولا شطط ، ولا غيبة ولا قَرَط ، وإن الحظ والمصلحة في إيجار ذلك بهذه الأجرة ،  
 ويؤتخ .

ومن الكتاب من يَكْتُبُ أَوَّلَ المشروح ما صورته : لما رُسِمَ بعمل مشروح  
 بقضية حال الموضوع الآتي ذكره فيه ، الجارية في ديوان الموارِيث الحشرية ، امتثل

- (١) تقدّم تفسير الموارِيث الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر ، فانظرو .
- (٢) في الأصل : « تأملوها » بضمير الجمع في هذا الفعل وما بعده من الأفعال ؛ وهو خطأ من الناسخ واللفظ والسياق يقتضيان ما أثبتنا .
- (٣) تقدّم بيان المراد بالمعينة في الحاشية رقم ١ من صفحة ٩٢ من هذا السفر ، فانظرو .
- (٤) قد سبق بيان المراد بكلمة « السراب » في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٩٢ من هذا السفر ، فانظرو .
- (٥) « ويشق الأساسات » ، أى يشق مواضعها من الأرض .
- (٦) الرواشن : الرغوف ، وهى توضع عليها طرائف البيت .
- (٧) العقود في الأبنية معروفة ، واحداها عقد بفتح أوله .
- (٨) هذه الجملة خبر « إن » السابقة في قوله في السطر الرابع من هذه الصفحة : « إن الأجرة » .
- (٩) تقدم تفسير الغيبة والقَرَط في الحاشيتين رقم ٣ ، ٤ من صفحة ٤٨ من هذا السفر ، فانظرو .

المرسوم كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار ، وسارا الى الموضع المذكور ، فألقيا بالمكان الفلاني ؛ ويوصف ويحدد ؛ ويكمل المشروح نحو ما تقدم .

- ثم يكتب الإجارة ، وصيغتها : استأجر فلان من القاضي فلان وكيل بيت المال المعمور ، القائم في إيجار ما يذكر فيه بأحكام الوكالة التي بيده ، المفوضة اليه من المقام الشريف ، التي جعل له فيها إيجار ما هو جارٍ في أملاك بيت المال المعمور وغير ذلك ، على ما نصّ وشرح فيها ، وما ماله الى بيت المال المعمور بالقضايا الشرعية ، الثابتة وكالته يجلس الحكم ، المتوجة وكالته بالعلامة الشريفة ، ومثالها كذا وكذا ؛ استأجر منه بقضية ذلك وحكمه جميع قطعة الأرض التي لا بناء بها ، أو الحاملة لبناء المستأجر ، الآتي ذكرها وذرعها وتحديدها فيه ، الجارية في ديوان الموارث الحشرية ؛ أو جميع السطح ، أو الجدر ، لبنى على ذلك ما أحب وأراد بالطوب والطين والجير والجبس وآلة العمار ما زنته كذا وكذا قطارا — هذا يكون في السطح أو في الجدار ؛ وأما الأرض فلا — لمدة كذا وكذا سنة ، أو لها يوم تاريخه ، بأجرة مبلغها عن جميع هذه المدة كذا وكذا ، الحال من ذلك كذا وكذا بما فيه من المستظهر<sup>(١)</sup> [به] وبقى ذلك — وهو كذا وكذا — يقوم به منجأ ، في سلخ كل سنة من استقبالي تاريخه . ١٥ كذا وكذا ؛ وتسلم ما استأجره بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية ؛ وأقر المستأجر

(١) تقدم بيان المراد بالموارث الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر ، فانظره .

(٢) « المستظهر به » ، أى الحتاط به ؛ والاستظهار : الاحتياط والتحزى ؛ والمراد به المبلغ الذى زاده القاضي على الأجرة الأصلية للاحتياط فى أن يكون ذلك أجرة المثل ، وأن يكون فى الإيجار بهذه الأجرة غبطة ومصلحة لبيت المال .

(٣) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها .



بأن الأرض جارية في ديوان الموارث الحشرية ؛ وذلك بعد أن تَجَزَّ المستأجر المذكور<sup>(٢)</sup> مشروحا يتضمن الإشهاد على كل واحد من فلان وفلان المهندسين على العقار بأنهما سارا إلى ما ذكر أعلاه، وذكرنا من الدرع والتحديد ما وافق أعلاه، وقالوا: "إن الأجرة في ذلك عن كل سنة كذا وكذا"؛ ويذكر ما تضمنه المشروع، ورسم شهادة العدل<sup>(٣)</sup> فلان والعدل فلان بأن الأجرة المبينة فيه أجرة المثل يومئذ ؛ ثم بعد تمام ذلك أحضر المستأجر من يده ووصلات بيت المال شاهدة له بحمل المال المذكور<sup>(٤)</sup> ونسخها كذا وكذا ؛ فلما تكامل ذلك كله وقع الإشهاد على القاضي فلان الآخر<sup>(٥)</sup> والمستأجر بما تُسبب إلى كل واحد منهما فيه ؛ ويؤرخ .

وإن أجرة نائب وكيل بيت المال المعمور أرضا في ديوان الأحماس ١٠ كتب ما مثاله : استأجر فلان من القاضي فلان النائب عن القاضي فلان وكيل بيت المال المعمور، القائم في إيجار ما يذكر فيه عن مستنيبه المذكور بأحكام الوكالة التي يبد مستنيبه، المفوضة اليه من المقام الشريف ، التي لمستنيبه فيها إيجار ما هو جار في أملاك بيت المال المعمور وأوقاف الأحماس المعمورة، وغير ذلك، على ما نص<sup>(١)</sup> وشرح فيها، وما ماله إلى بيت المال المعمور بالقضايا الشرعية، وأن يستنيب عنه

(١) تقدم تفسير الموارث الحشرية في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٦٦ من هذا السفر .

(٢) «تجز مشروحا» ، أى طلب إيجازه ؛ يقال : تجز الحاجة ، إذا سأل إيجازها .

(٣) «الوصلات» : جمع وصل ، وهو البطاقة المعروفة اليوم بالإيصال ؛ وذكر في شفاء الغليل أن الوصول بصيغة المصدر : بطاقة تعطى لرب الدين ونحوه ؛ وهو مجاز ، لأنها توصل بها ، لكنها مولدة عامة .

(٤) يجوز أن يضبط هذا اللفظ بفتح الواو والقاف ، من الوقوع بمعنى الحصول ، كما يجوز أن يضبط

بضم الواو وتشديد القاف المكسورة ، من التوقيع .

(٥) وردت هذه الكلمة في الأصل مطبوعة بالحروف تنعذر قراءتها ؛ وقد أثبتناها على هذا الوجه

أخذا مما ورد في المكاتب السابقة والآتية .

- في ذلك من يراه ، الثابتة وكأنته في مجلس الحكم العزيز الثبوت الصحيح الشرعي ؛  
ويشهد على وكيل بيت المال المعمور بالإذن لثأبه المذكور في ذلك من يعينه في رسم  
شهادته آخره ؛ استأجر منه بقضية ذلك وحكمه جميع قطعة الأرض الآتي ذكرها  
وذرعها وتحديثها فيه ، الحارية في ديوان الأعباس المعمور ، الذي صاحب الديوان<sup>(١)</sup>  
به يومئذ فلان ، ومشارف الأحكار به فلان ، الاذن كل منهما للأجر في الإيجار<sup>(٢)</sup>  
المذكور ، يشهد عليهما بذلك شهوده ، وهي بالمكان الفلاني ؛ وتوصف وتحدد  
ويكمل الإجارة كما تقدم .

إذا كان بستانا فأجر الأرض وساقى على الأنشأب<sup>(٣)</sup> كتب ما مثله :  
استأجر فلان من فلان جميع قطعة الأرض السواد ، المتخللة بالأنشأب<sup>(٤)</sup> الآتي

- ١٠ (١) صاحب الديوان : كانوا في الزمن الأول يعبرون عنه بتولى الديوان ، وهو ثاني رتبة الناظر  
في المراجعة ، وله أمور تخصه ، كترتيب الدرج ونحو ذلك انظر صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٦٦ وقال في نهاية  
الأرب ج ٨ ص ٣٠٠ عند الكلام على صاحب الديوان : إنه يكتب على ما يكتب عليه الناظر «وله  
زيادة على ذلك ، وهي الترجمة على التذاكر والاستدعاءات ، والتجابة على توابع المباشرين بأخذ خطوطهم  
عند استغداهم» ؛ الى آخر ما أورده في هذا الجواب مما يلزم صاحب الديوان ، فانظره .
- ١٥ (٢) قال في قوانين الدواوين ص ٩ طبع مطبعة الوطن عند الكلام على المشارف ما نصه : من  
لوازمه أن يكتب على الوصولات وعلى الحساب ، ويكون له تعليق يخدمه ، ويقابل به المستخدمين معه  
ولا يلزمه عمل حساب كما لم يلزم الناظر ، وينفرد عن الناظر بأنه مطلوب بالحاصل مخاطب عليه اهـ وقد  
استوفى صاحب نهاية الأرب أيضا ج ٨ ص ٣٠٤ الكلام على المشارف وما يلزمه من الأعمال ، فانظره .
- (٣) عرف الفقهاء المساقاة بأنها معاملة الشخص غيره على شجر ليعتده بسقي وغيه والثمرة لها .
- ٢٠ واشتقت من السقي مع أنها تحتاج الى أعمال كثيرة غيره لأن السقي أوقع أعمالها ، كما في كتب الفقه ؛ وأهل  
العراق يسمونها المعاملة ، كما في مستدرک التاج وغيره من كتب اللغة .
- (٤) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل في عدة مواضع من هذا الباب مرادا به الأشجار ، ولم نجد بهذا  
المعنى فيما راجعنا من كتب اللغة ؛ والذي يلوح لنا أن ذلك استعمال عام وان كنا لم نجد في أيدينا من  
الكتب المؤلفة في الألفاظ العامة والدخيلة ؛ ويعد تخريج ذلك على أن الأنشأب جمع نسب بمعنى المال  
شجرا كان أو غيره فيكون إطلاقه على الأشجار خاصة من إطلاق العام على الخاص .

ذكرها فيه، ومساحتها كذا وكذا فدانا بالقصبة الحاكية<sup>(١)</sup>؛ الجارية الأرض المذكورة في يده وعقد إجاريته، أو في ملكه، وجميع بناء البئر الميمنة والساقية المركبة على قوتها، المكملة العدة والآلة، الذي ذلك بالموضع الفلاني؛ وصفة الأنساب<sup>(٢)</sup> أنها النخل والكرم والتين والزيتون والرمان، وغير ذلك، بحدود ذلك وحقوقه، خلا الأنساب<sup>(٣)</sup> ومواضع مغارسها، فإنها خارجة عن عقد هذه الإجارة، لمدة...؛ ويكمل كما تقدم.

وأما المساقاة — فإنه إن كتبها في ذيل الإجارة كتب ما مثاله: ثم بعد ذلك ساقى الأجر المستأجر... ويكمل.

وإن لم يكتبها في ذيلها كتب ما مثاله: ساقى فلان مالك الأنساب الآتى ذكرها فيه فلان بن فلان على الأنساب القائمة في الأرض الآتى ذكرها فيه، الجارية ذلك في يد فلان المبتدأ بذكره، وهى الأرض التى بالموضع الفلاني، ومساحتها كذا وكذا فدانا بالقصبة الحاكية<sup>(١)</sup>؛ وصفة الأنساب<sup>(٢)</sup> المساقى عليها أنها النخل والكرم وكذا وكذا، بحسب ما يكون؛ ويحيط بذلك حدود أربعة — وتذكر — مساقاة صحيحة شرعية جائزة نافذة، لمدة سنة كاملة، أولها يوم تاريخه، على أن يتولى سقى

(١) تقدم تفسير القصبة الحاكية في الحاشية رقم ٤ من صفحة ٩١ من هذا السفر، فانظرو.

(٢) تقدم بيان المراد بقوله «الميمنة» في الحاشية رقم ١ من صفحة ٩٢ من هذا السفر، فانظرو.

(٣) تقدم بيان المراد «بالأنساب» في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٠٢ من هذا السفر، فانظرو.

(٤) جواز المساقاة في غير النخل والكرم من الأشجار، كالتين والزيتون والرمان وغير ذلك، مذهب مالك وأحمد، وهو القديم من مذهب الشافعي، واختاره المتأخرون من أصحابه؛ والجديد الصحيح من مذهب الشافعي أنها لا تجوز إلا في النخل والنب؛ وقال داود: إنها لا تجوز إلا في النخل خاصة بجواهر العقود ورقة ١٢٢ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٣٩ فقه شافعي.

- ذلك وتنظيفه وتأثيره وغرسه وإصلاحه بنفسه ، وبمن يستعين به ، ومهما أطلعه  
 الله تعالى من ثمر كان مقسوما بينهما على ألف جزء ، جزء واحد لفلان المبتدئ بذكره<sup>(٢)</sup>  
 مالك الأنساب ، وباقي "الأجزاء"<sup>(٣)</sup> لفلان المثنى بذكره المساق ؛ وذلك بعد إخراج المؤن  
 والكلف وحق الله تعالى إن وجب ؛ تعاقدا على ذلك معاقدة شرعية ، وسلم فلان  
 المالك لفلان المساق جميع الأنساب المذكورة ، فقسأها منه للعمل عليها ، وصارت  
 بيده وحوزة ، وذلك بعد النظر والمعرفة ، والإحاطة بجميع ذلك علما وخبرة .  
 وفي المساقاة على الليف والسعف والكرناف<sup>(٤)</sup> خلاف : فإن كان يُعَدُّ من الثمرة  
 جاز ، وإن لم يُعَدَّ منها لم يجز .<sup>(٥)</sup>

وأما الوصايا والشهادة على الكوافل بالقبوض<sup>(٦)</sup> وما يلتحق بذلك<sup>(٧)</sup> —

- ١٠ فاذا أوصى رجل رجلا كتب ما مثاله : هذا كتاب وصية آ كتبه فلان ، حذرا من  
 (١) التأثير : الإصلاح .

(٢) لم يظهر لنا وجه لأن يجعل لـالك جزء واحد من ألف جزء للعامل بقية الأجزاء ، إلا أنه يحتمل أن  
 يريد أن المالك والعامل مهما اتفقا على شيء في قسمة الثأر فاتفقا عليها جائز نافذ ، حتى لو اتفقا على أن  
 لـالك جزء واحد من ألف جزء للعامل بقية الأجزاء ؛ وقد ورد ذلك أيضا في جواهر العقود ورقة ١٢٤  
 ضمن عقد بـإجارة ومساقاة ؛ وعبارته : «ومهما فتح الله في ذلك عند إدراك غلاتها فالـمساق المالك سهم  
 واحد من جملة ألف سهم بحق ملكه ، ولـلتأجير المساق تسعة وتسعون جزءا بحق عمله» .

(٣) في الأصل : «الهامة» ؛ وهو خطأ من النسخ ؛ إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ، كما أننا  
 لم نجد من الألفاظ المؤدية للـغنى المقصود ما هو قريب في رسمه من الحروف الموجودة في الأصل .

(٤) الكرناف بكسر الكاف وضمة : أصول السعف الغلاظ العراض التي إذا يست صارت أمثال  
 الأسحاف ؛ أو هي أصول الكرب التي تبقى في الجذع بعد قطع السعف .

(٥) "جاز" ، أى جاز عقد المساقاة عليه .

(٦) القبض : جمع قبض ؛ وجمع المصدر هنا باعتبار تعدد مراتبه .

(٧) يلتحق بمعنى يلحق كلمة مولدة ؛ قال الصاغاني : لم أجده في أدون من كتب اللغة فليجنب ذلك

انظر تاج العروس مادة «لحق» .

هجوم الموت عليه ؛ وعَمَلًا بالسَّنة النبوية ؛ وأَمْتَالًا لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 في النَّدْبِ إِلَى الوَصِيَّةِ ؛ وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ فِي حَالِ عَقْلِهِ ، وَتَوَعُّكِ جَسَمِهِ ، وَحُضُورِ  
 حَسِّهِ ، وَشُبُوتِ فَهْمِهِ ، وَجَوَازِ أَمْرِهِ ؛ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، عَارِفٌ بِالْحَلَالِ  
 وَالْحَرَامِ ؛ مَتَمَسِّكٌ بِكُتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ عَالِمٌ بِالْمَوْتِ وَحَقِيقَتِهِ  
 وَالْقَبْرِ وَمَسَائِلِهِ ؛ مُتَيَقِّنٌ بِالْبَعْثِ وَالنَّشُورِ ، وَالصَّرَاطِ وَالْعُبُورِ ؛ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَالْخُلُودِ  
 وَالْإِسْتِقْرَارِ ، غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى تَعْلِيمٍ وَلَا تَكَرُّارٍ ؛ أَنْتَ الَّذِينَ لَهُ مِنَ الْوَرِثَةِ الْمُسْتَحَقِّينَ  
 لِمِيرَاثِهِ الْمُسْتَوْعِينَ لِجَمِيعِهِ : زَوْجَتُهُ فَلَانَةُ بِنْتُ فَلَانٍ ، الَّتِي لَمْ تَزَلْ فِي عَصَمَتِهِ وَعَقْدِ  
 نِكَاحِهِ إِلَى الْآنِ ؛ وَأَوْلَادُهُ مِنْهَا ، وَهُمْ فَلَانٌ وَفَلَانٌ [وَفَلَانٌ] ، بِغَيْرِ شَرِيكِ لَهِمْ فِي مِيرَاثِهِ  
 وَلَا حَاجِبٍ يَحْجُبُهُمْ عَنْ أَسْتِكْمَالِهِ ؛ وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ الَّذِي عَلَيْهِ لِرُوحَتِهِ كَذَا وَكَذَا  
 وَفَلَانٌ كَذَا وَكَذَا ، وَأَنْ ذَلِكَ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى الْآنِ ؛ وَأَنْ الَّذِي لَهُ مِنَ الدِّينِ عَلَى فَلَانٍ  
 كَذَا وَكَذَا ، وَعَلَى فَلَانٍ كَذَا وَكَذَا ، وَأَنْ ذَلِكَ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِمَا إِلَى الْآنِ ، وَأَنْ الْجَارِي فِي مَلِكِهِ  
 كَذَا وَكَذَا — وَبَعِيْنٌ مَا لَهُ إِنْ كَانَ — ؛ وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْهُ دَبَّرَ مَمْلُوكَهُ فَلَانًا تَدِيرًا صَحِيحًا  
 شَرْعِيًّا ، وَقَالَ لَهُ : ” أَنْتَ حَرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، تَخْرُجُ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَى الْمَفْسُوحِ لِي فِي إِخْرَاجِهِ “ ؛  
 وَأَشْهَدُ عَلَى نَفْسِهِ أَنْهُ أَوْصَى فَلَانَ بَنَ فَلَانٍ ، وَجَعَلَ لَهُ أَنْهُ إِذَا نَزَلَ بِهِ حَادِثُ الْمَوْتِ  
 الَّذِي كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ ، وَسَاوَى فِيهِ بَيْنَ بَرِيَّتِهِ ، يَحْتَاطُ عَلَى جَمِيعِ مَوْجُودِهِ ، وَيَقْبِضُهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : ” يَه “ ؛ وَاللَّفْظُ وَالسِّيَاقُ يَقْتَضِيَانِ مَا أَثْبَتْنَا .

(٢) يَرِيدُ بِهَذَا قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ” مَا حَقَّ أَمْرِي سَلَّمَ لَهُ شَيْءٌ . يَوْمِي فِيهِ بَيْتٌ لِيْلَتَيْنِ إِلَّا وَرُصِيَّتِهِ  
 مَكْتُوبَةٌ عَنْده “ أَظْهَرَ شَرْحَ الْمَنْهَجِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ ( كِتَابُ الْوَصِيَّةِ ) .

(٣) لَمْ يُجَدِ التَّوَعُّكُ بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ هُنَا فَيُراجِعُهُ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ غَيْرِ كِتَابِ أَقْرَبِ الْمَوَارِدِ ؛ وَالَّذِي  
 وَجَدْنَاهُ «الْوَعُّكُ» بِالْفَتْحِ ثُمَّ السُّكُونِ ، وَهُوَ أَذَى الْحُمَى وَرُجْعُهَا .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « لَهُ وَلِيْرَاثِهِ » ؛ وَقَوْلُهُ ” لَهُ “ وَالرَّوَاةُ الَّتِي بَعْدَهَا زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِ .

(٥) التَّدْبِيرُ : عَقْدُ الْعَبْدِ عَنْ دَبْرٍ ، أَيْ تَعْلِيْقُ عَقْدِهِ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ .

ويُحرّزه تحت يده، ثم يبدأ من ثلث ماله بجهيزه وتغسيله وتكفينه ومواراته في قبره<sup>(١)</sup> بمن يراه أهلاً لذلك على الأوضاع الشرعية، والسنة النبوية؛ ثم يسارع إلى قضاء ديونه الواجبة عليه، وإبراء ذمته؛ ثم يُفرّز من ثلث ماله كذا وكذا، لِيَسْتَأْجِرَ به رجلاً مشهوراً بالخير والصلاح، عارفاً بأداء الحج، ممن حجّ عن نفسه، لِيُحجّ عنه، على أن ينشئ السفر من البلد الفلاني في البر والبحر على ما يراه، بنية الحجّ عن هذا الموصي المذكور، فيُحرّم من الميقات الواجب عليه في طريقه، ويؤدّي عنه حجة الإسلام وعمرته الواجبتين عليه شرطاً، مكّلتين بأركانها وشروطها وواجباتها وسننهما على الأوضاع الشرعية، والسُنن المرضية، وينوي في جميع أفعاله وقوَع ذلك عن الموصي المذكور؛ وللوصي الناظر أن يسلم إليه المبلغ المذكور في ابتداء سفره، ليكون عوناً له على هذه العبادة؛ وعلى المؤجّر أن يشهد على نفسه بأداء ذلك عن الموصي ليثبت عليه عند الوصي المذكور؛ كلّ ذلك من رأس ماله؛ ثم يبيع ما يرى بيعه، وبقيض ثمنه، ويستخلص ماله من دين على أربابه، ويحرّر جميع ذلك؛ ثم يعود فيفرّق من ثلث ماله المفسوج له في إخراجهم، فيقوم العبد المذكور ويُخرج قيمته من ثلث ماله ويثبت عتقه؛

وإن تصلّق بشيء يذكره في هذا الموضع، وهو أن يقول: "ثم يُخرج لفلان كذا، ولفلان كذا، ويقف عنه الموضع الفلاني" — كلّ ذلك على ما يعينه — ؛

(١) في الأصل: "لن" باللام؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا، أي مباشرة من يراه الخ.

(٢) تقدم ذكر موافقت الاحرام الزمانية والمكانية في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٩٧ من هذا

السفر، فانظرها.

(٣) «على ما يعينه»، أي على الجهات التي يعينها.

ثم يقسم ثلثي المال وما يفضل من الثلث المفسوج له في إخراجها على ورثته  
بالفرصة الشرعية، فيسلم البالغ الرشيد حصته، ويبقى تحت يده للحجور عليهم  
ما يتعين لهم من نقد وعروض وعقار وغير ذلك، فيصرف لهم وعليهم على النظر  
والاحتياط إلى حين بلوغهم وإيناس رشدهم، ويُنفق عليهم بالمعروف، ويصرف  
عليهم ما تدعو الحاجة إلى صرفه؛ فمن بلغ منهم أشده، وأنس الناظر عليه منه صلاحه  
ورشده، سلم إليه ما عساه يبقى له تحت يده من ذلك، ويشهد عليه بقبضه؛  
أوصى بجمع ذلك وصية صحيحة شرعية ثابتة في حياته، معمولاً بها بعد وفاته، أقامه  
فيها مقام نفسه، لعلمه يدينه وعدائه وأمانته، وله أن يستنيب عنه في ذلك من  
يراه؛ فإن تعذر تصرف فلان الوصي كان الوصي في ذلك فلاناً، فإن تعذر كان  
الحاكم المسلمين بالمكان الفلاني.

إذا عزل الموصي وصيه بغيره كتب: هذا ما أشهد عليه فلان أنه  
عزل وصيه فلاناً عن وصيته التي كان وصاه بها عزلاً شرعياً، ورجع عنها؛ وأشهد  
عليه أنه أسند وصيته إلى فلان، وجعله وصياً، وأقامه مقام نفسه؛ ويؤرخ.

## فصل

إذا كلف الحاكم الوصي بإثبات أهليته كتب على ظهر الوصية  
ما مثاله: شهد الشهود الواضعو خطوطهم آخر هذا المحضر — وهم من أهل الخبرة  
الباطنة بما شهدوا به — أنهم يعرفون فلاناً الوصي المذكور باطنه معرفة صحيحة

(١) العروض: الأمتعة التي لا يدخلها كيل ولا وزن، ولا تكون حيواناً ولا عقاراً، كافي المصباح  
تقلا عن أبي عبيد.

(٢) «كان لحاكم»، أي كان التصرف لحاكم الخ.

(٣) يريد بالخبرة الباطنة: العلم بما خفي ودق من الأمور ولم يقتصر فيه على الظواهر.

شرعية؛ ويشهدون أنه أهل لما فوضه إليه فلان الموصي باطنه المتوفى الى رحمة الله تعالى من الوصية المشروحة باطنه، وأنه كافٍ للتصرف، عدلٌ لهم وعليهم؛ يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من جاز سؤاله .

## فصل

### في إيجال الوصية ومحضر الوصي

يكتب على ظهر الوصية: هذا ما أشهد عليه سيدنا القاضي فلان الحاكم بالعمل (٢) الفلاني على نفسه الكريمة من حضر مجلس حكمه وقضائه [أنه ثبت عنده وصح لديه] (٣) بعد صدور دعوى محررة، مقابلة بالإنكار على الوضع الشرعي، بشهادة من أعلم تحت رسم شهادته علامة الأداء، مضمون الوصية - ويذكر تاريخها - وبآخرها رسم شهادته العديلين المذكورين؛ وقال كل واحد من هذين العدلين: إنه شهد على الموصي والوصي بما نُسب الى كل منهما فيه، وهو بهما عارف، وإن الموصي توفى الى رحمة الله تعالى في اليوم الفلاني، وما علم مغيراً لشهادته الى أن أقامها عند الحاكم بشرط الأداء المعتبرة؛ وأعلم تحت رسم شهادة كل منهما علامة الأداء والتعريف (٤)

(١) في الأصل: «كان»؛ وهو تحريف .

(٢) يريد بالعمل: الجهة والناحية .

(٣) هذه التكلفة لم ترد في الأصل؛ والسياق يقتضي اثباتها لأمر: أولها ان قوله فيما سبق في أول الإيجال: «هذا ما أشهد عليه» يقتضي ذكر المشهود عليه بعد ذلك، وهو قوله في هذه التكلفة: «أنه ثبت عنده» الخ أي أشهد عليه أنه ثبت؛ ثانياً أن قوله الآتي في السطر الثامن من هذه الصفحة: «بشهادة» متعلق بقوله في هذه التكلفة: «ثبت» أي ثبت عنده بشهادة الخ؛ ثالثاً أن قوله: «مضنون» الآتي بعد في قوله: «مضمون الوصية» فاعل لقوله في هذه التكلفة: «ثبت»، أي ثبت عنده مضمون الخ ويرجح أن هذه العبارة بنصها هي التي سقطت من الأصل دون غيرها مما يفيد معناها وورودها بعد بنصها في هذا الإيجال نفسه في السطر الأول والثاني من صفحة ١٠٩

(٤) في الأصل: «شهادته»؛ والملاء زيادة من النسخ .



على الرسم المجهود بما رأى معه قبولَ شهادتهما ؛ وأشهد عليه أيضا أنه ثبت عنده  
وصحّ لديه ، بعد صدور دعوى محررة ، مقابلةً بالإنكار على الوضع المعتبر الشرعي  
بشهادة عدلين ، هما فلان وفلان — عرّفهما فقبل شهادتهما بما رأى معه قبولها —  
جميع ما تضمنه المحضر المكتتب في ذيل هذه الوصية — وذكروا مضمونه وتاريخه —  
وبآخيه رسمُ شهادة الشاهدين المذكورين ؛ وقال كلُّ منهما : إنه بما شهد عالم  
وبفلان الوصيُّ المذكور عارف ، وما علم مغيرا لشهادته إلى أن أقامها بشروط  
الأداء ؛ وأعلم تحت رسم شهادة كلِّ منهما علامة الأداء والتعريف على الرسم المجهود  
في مثله ؛ فلما تكامل ذلك كله سأله من جازت مسألته ، وسوّغت الشريعة إجابته  
الإشهاد على نفسه الكريمة بثبوت ذلك لديه ، والحكم به ، فأجابه إلى سؤاله ، وأشهد  
عليه بثبوت ذلك عنده على الوجه الشرعي ، وأطلق يد الوصي في تنفيذ الوصية  
المذكورة باطنه على الوجه المشروح فيها ، وحكم بذلك وأمضاه ، ونفّذه وأرتضاه  
وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما ، وأبقى كلَّ ذي حجة معتبرة فيه على  
حجته ، وذلك بعد تقدّم الدعوى المسموعة وما ترتب عليها بتاريخ كذا وكذا .

## فصل

إذا قبضت الكافلة نفقة ولدها كتب : أقرت فلانة المرأة الكاملة  
ابنة فلان ، كافلة ولدها فلان بن فلان الطفل ، عند شهوده ، بأنها قبضت وتسلمت  
من فلان وصي زوجها فلان المذكور والد ولدها كذا وكذا ، وذلك عوضا عن نفقة  
ولدها لبطنها المذكور ، لمدة كذا وكذا شهرا ، آخرها يوم تاريخه ؛ وصار ذلك بيدها  
وقبضها وخوزها ، من مال الوصي المذكور ؛ ويؤرخ .

## فصل

إذا خلف الموصي زوجة مشتملة على حمل ، فوضعت وأراد الوصي إثبات ذلك كتب : شهد من أثبت اسمه آخره من الرجال الأحرار المسلمين ، شهدوا شهادة لا يشكون فيها ولا يرتابون ، أن فلانة وضعت الحمل الذي كانت مشتملة عليه من زوجها فلان المتوفى الى رحمة الله تعالى ولدا ذكرا — واسمه . فلان — في اليوم الفلاني ، وهو في قيد الحياة الى الآن ، وهم بها وبولدها عارفون ؛ ولما سألهم من جاز سؤاله أجابوا سؤاله .

وأما العتق والتدبير وتعليق العتق — فإذا أعتق السيد عبده كتب : هذا ما أشهد عليه فلان أنه أعتق في يوم تاريخه أو قبل تاريخه مملوكه فلانا المقر له بالرق والعبودية ، المدعو فلانا ، الفلاني الجنس ، المسلم ؛

وإن كان دون البلوغ كتب : "مملوكه المراهق ، الماسك بيده عند شهوده المدعو فلانا" — ويذكر حلاه — عتقا صحيحا شرعيا متجزا ، لوجه الله الكريم وطلب ثوابه العقيم ، يوم يحزى الله المتصدقين ، ولا يضيع أجر المحسنين ، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم : "من أعتق رقبة مؤمنة<sup>(١)</sup> أعتق الله بكل عضو منها عضوا

١٥ (١) قد يتوهم أنه لا فائدة من قوله : «المدعو فلانا» بعد قوله فيما سبق «مملوكه فلانا» وإن ذلك تكرار ؛ والذي يظهر لنا أنه لا تكرار في ذلك ، إذ قد يكون العبد مسمى باسم ، ويدعى باسم آخر مشهور به ، فقد كانت العادة جارية بأن يسموا بما ليكنهم بأسماء غير أسمائهم للتفاؤل ونحوه .

(٢) في شرح القاموس واللسان مادة «نسم» : «سمة» مكان قوله : «رقبة» ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا . والنسمة بالتحريك في العتق : المملوك ذكرا كان أو أنثى .

(١١) منه حتى الفرج بالفرج" صار [به] <sup>(٢)</sup> فلان حراً من أحرار المسلمين، لا سبيل لاحد عليه إلا سبيل الولاء الشرعى، فإنه لمعتقه، ولمن يستحقه من بعده .

فإن أعتق نصف عبد وهو موسرٌ كتب : أعتق بجميع النصف من جميع العبد المقتل بالزرق والعبودية ؛ ويكمل العتق ، ثم يكتب : "وأقر المعتق بأنه في يوم تاريخه موسرٌ بقيمة النصف الثانى" ؛ ويؤرخ .

ثم يكتب خلف العتق تفوييم حصّة الشريك وتكملة العتق، ومثال ما يكتب : أقر فلان بأن شريكه فلانا أعتق ما يملكه من العبد المذكور باطنه، وهو النصف وهو موسر، وأنهما أحضرا رجلين خبيرين بقيمة الرقيق، وهما فلان وفلان، وقوما النصف من العبد المذكور يوم العتق بكنا وكذا، وأنهما رضا قولها، وعلمنا أنها قيمة المثل يوم ذاك، وأن فلانا المعتق دفع ذلك لشريكه، فقبضه منه وتسلمه ؛ ويحكم ذلك عتق النصف الثانى من العبد على فلان عتقا شرعياً، وصار العبد بكامله حراً من أحرار المسلمين، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء الشرعى .

(١) زاد فى جواهر العقود بعد قوله «عضوا منه» قوله «من النار» ورواية اللسان وشرح القاموس مادة «نم» : وفى الله عز وجل بكل عضو منه عضوا من النار . ورواية هذا الحديث فى صحيح البخارى باب كفارات الأيمان : من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضوا من النار حتى فرجه بفرجه . وفى رواية أخرى : أيا رجل أعتق امرأ مسلما الخ الحديث انظر لإرشاد السارى ج ٩ ص ١٥ طبع بولاق .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن جواهر العقود، فان سياق الكلام يقتضى إثباتها وقوله : «به» ، أى بالعتق السابق فى ص ١٢ من صفحة ١١٠ . وفى موضع آخر من جواهر المفيد : «بذلك» . وفى الكوكب المشرق : «بهذا العتق» .

## فصل

إذا علق رجل عتق عبده على موته ليخرج من رأس ماله  
 كتب : أقر فلان بأنه علق عتق عبده فلان على موته في آخر يوم من أيام حياته<sup>(١)</sup>  
 المتقدم على وفاته ، لاستكمال عتق عبده المذكور من رأس ماله ؛ تلفظ بذلك  
 بتاريخ كذا .

## فصل

إذا دبر رجل عبده كتب ما مثاله : دبر فلان مملوكه فلانا ، الفلاني<sup>(٢)</sup>  
 الجنس ، المقر له بالزق والعبودية ، تديرا صحيحا شرعيا ، وقال له : "متى ميت فأنت  
 حر بعد موتي ، تخرج من ثلث مالي المفسوج لي في إخراجي" ؛ فبحكم ذلك صار  
 حكمه حكم المدبر ؛ ويؤرخ .

فإن أقر الورثة بخروج المدبر من ثلث المال الموروث ، أو أقر الوصي بذلك  
 كتب ما مثاله : أقر فلان وفلان [ وفلان ]<sup>(٣)</sup> أولاد فلان بأن العبد المسمى باطنه  
 الذي كان والدهم دبره تديرا شرعيا ، قومه أهل الخبرة والمعرفة بقيمة الرقيق ، فكانت  
 قيمته كذا وكذا ، وأنها قيمة عادلة يكمل خروجها من ثلث مال متوفاهم ؛ وبحكم  
 ذلك صار العبد حرا من أحرار المسلمين ، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء  
 الشرعي ؛ ويؤرخ .

(١) في الكوكب المشرق وجواهر العقود : « صحت » .

(٢) التدبير : تعليق العتق من المالك بموته .

(٣) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضيها ، إذ هو مقتضى قوله بعد ذلك : « أولاد »

وأما الكتابة<sup>(١)</sup> — فإذا كاتب رجل عبده كتب ما مثاله : كاتب فلان

مملوكه الذى بيده وملكه ، المقر له بالرق ، المدعو فلانا ، الفلانى الجنس ، المسلم لما علم فيه من الخير والديانة ، والعفة والأمانة ؛ ولقوله تعالى : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ ، على مالٍ جملته كذا وكذا ، يقوم به منجبا ، فى سلخ كل شهر كذا وكذا من استقبال تاريخه ، وأسقط عنه السيد من ذلك قسط النجم الأخير ، وهو كذا وكذا وأبراه منه ، لقول الله عز وجل : ﴿ وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِى آتَاكُمْ ﴾ ؛ مكتوبة صحيحة شرعية ؛ وأذن له سيده فى التكتب والبيع والشراء ؛ ففى أوفى ذلك كان حرا من أحرار المسلمين ، له ما لهم ، وعليه ما عليهم ، لا سبيل لأحد عليه إلا سبيل الولاء الشرعى ؛ ومتى ما تجزى ولو عن الدرهم الفرد كان باقيا على حكم العبودية ، لقوله صلى الله عليه وسلم : "المكاتبُ قِنْ ما بَقِيَ عليه درهم" ؛ وبمضمونه شهد بتاريخ كذا وكذا .

فإن وفى العبد مال الكتابة كتب ما مثاله : أقر فلان بأنه قبض وتسلم من مملوكه فلان المسسمى باطنه جميع المبلغ المعين باطنه ، وهو كذا وكذا ، على حكم التجنيم باطنه ، وصار ذلك بيده وقبضه وحوزة ، فبحكم ذلك صار فلان حرا من أحرار المسلمين ، على ما تقدم ؛ ويؤرخ .

(١) إطلاق الكتابة على مكتوبة السيد لعيده كما هنا ، إطلاق مجازى ، فيه تسامح واتساع ؛ قال فى المصباح مانصه : « قيل للكتابة كتابة تسمية باسم المكتوب مجازا واتساعا ، لأنه يكتب فى الغالب للعبد على مولاه كتاب بالعتق عند أداء النجوم ، ثم كثر الاستعمال حتى قال الفقهاء للكتابة كتابة وإن لم يكتب شئ . » ثم قال : « وشذذ الزمخشري فجعل المكتوبة والكتابة بمعنى واحد ؛ ولا يكاد يوجد لغيره ذلك » الخ .

(٢) النجم : الوقت الذى يحل فيه الأداء ، وهو مجاز . ويطلق النجم أيضا على القسط الذى يؤدى فى الوقت المضروب للأداء ، وهو مجاز أيضا ؛ والمراد هنا المعنى الأول ، فان إرادة الثانى تقتضى إضافة الشئ الى نفسه .

(٣) القن : العبد .

## فصل

- وإن عجز المكاتب عن أداء ما كُتِبَ عليه كتب ما مثاله : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه فلان ، وأشهدهم على نفسه أنه كان كاتب عبده المذكور باطنه [المكاتب<sup>(١)</sup>] المشروحة باطنه إلى المدة المعينة [باطنه<sup>(١)</sup>] ، وزادت مدة ثانية ، وأستحق عليه كذا وكذا عن قسط كذا وكذا شهرا ، ولم يَقم له بها ، وصدقه العبدُ على ذلك وأَعترف بأنه عاجز عن القيام بما حصل عليه ، وأنه سألَه بعد الاستحقاق الصبرَ عليه إلى يوم تاريخه ليسعى في تحصيل ما بقى عليه ... لقوله صلى الله عليه وسلم : "المكاتبُ قِنْ ما بقى عليه درهم" ، وتصادقا على ذلك ؛ ويؤرخ .

- وان كانا نَحَاكِمَا عند حاكم كتب ما مثاله : حضر إلى شهوده في يوم تاريخه مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ حضر إلى مجلس الحكم عند سيدنا الفقير إلى الله تعالى فلان الحاكم بالعمل الفلاني<sup>(٣)</sup> ، كل واحد من فلان بن فلان ومملوكه ، وأدعى فلان المبتدأ بأسمه على مملوكه عند الحاكم المذكور أنه كاتبه على مالٍ جملته كذا وكذا ؛ فتي أوفى ذلك كان حرا من أحرار المسلمين ؛ ومتى عجز عن أدائه ووفائه ولو عن درهم

(١) هاتان الكلمتان اللتان بين مربعين لم تردا في الأصل ؛ والسياق يقتضى اثباتهما نقلا عن جواهر

العقود والكوكب المشرق .

١٥

(٢) موضع هذه النقطة كلام ساقط من الأصل يفيد أن السيد صبر على العبد وأمهله إلى الآن

فلم يقدر على تحصيل ما بقى عليه وعجز عن ذلك ، فيحكم ما بقى عليه فسخ السيد لمكاتبه فسغا شرعا ؛ فان هذا الكلام هو مقتضى الاستدلال بالحديث الآتي بعد ، كما لا يخفى ؛ وهذه العبارات بنصها هي الواردة في هذا الموضع من جواهر العقود ؛ ولم نثبتها في صلب الكتاب بين مربعين لاحتمال أن يكون ما سقط من الأصل مخالفا لما في جواهر العقود في الألفاظ ، وإن اتحدا في المعاني .

٢٠

(٣) « كل » بدل من « من » السابقة في قوله : « من ذكر » .

واحد كان قنا باقيا على العبودية ، وأن المدة المذكورة آنقضت ، فاستحق عليه كذا  
وكذا درهما ، ولم يَقم له بها ، وأنه صَبَر عليه مدة ثانية ، آخرها يومُ تاريخه ، ولم يَقم له  
بشيء منها ؛ فسأل الحاكمُ المملوكَ عن ذلك ، فصَدَّق سيِّده في دعواه ، وأَعْرَفَ بأنه  
عاجز عن الوفاء ، وأنه لم يقدر على تحصيل ما بَقِيَ ؛ فحِينَئِذٍ سَأَلَ الحاكمُ المذكورَ  
الحكمَ لها بما يوجبُه الشرعُ الشريفُ ، فَأَذِنَ له الحاكمُ المذكورُ في فسخِ المكاتبَةِ  
المذكورة ، لقولِ النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ : " المَكَاتِبُ قِنْ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ " ؛  
فحِينَئِذٍ فسخَ السيدُ المكاتبَةَ المذكورةَ فسَخًا شرعيًّا ، وأَبْطَلَ حكمها ، وأَشْهَدَ عليهما  
بذلك بتاريخ كذا وكذا .

وأما النكاح وما يتعلَّق به — فاذا زوج الوالد ابنتَه بإذنها  
أو زوجها وهي غير بالغ كتب ما مثاله : هذا ما أَصَدَّق فلانُ فلانةَ البكرَ البالغَ ابنةَ  
فلان ، صداقا تزويجها به ، على بركة الله تعالى وعونه ، وحسنِ توفيقه ومنَّه  
مَلِكٌ به عِصْمَتِها ، وأَسْتَدَامُ به — إن شاء الله — صحبَتَها ؛ مَبَاهُغَ كَذَا وكَذَا ، الحالُ  
من ذلك كذا وكذا ، قبضته الزوجة وتسلمته ، أو قبَضَه والدُ الزوجة لها بإذنها —  
وإن كانت تحت سَجْمَرَةٍ كَتَبَ : « قَبَضَهُ للزوجة والدُها ، ليصرفه في مصالحها » —  
وباقى ذلك — وهو كذا وكذا — يقوم به منجًّا ، في سلخ كلِّ سنةٍ من آسْتَقْبَالِ  
تاريخه كذا وكذا — وإن كان الصداق بكاله على حُكْمِ الحلول كَتَبَ : « مَجَّلَ لها  
الزوجُ من ذلك كذا وكذا ، وباقى ذلك في ذمته على حُكْمِ الحلول » — وَوَلَّى تزويجها  
إِيَّاهُ بذلك والدُها المذكور — ويَحِلُّ في هذا الموضع إن كان ممن لا يُعْرَفُ —

(١) لم تذكر المدة قبل ذلك في هذا المکتوب ؛ فلعلَّه يريد أنها مذكورة في عقد المكاتبَةِ ؛ وأرسل في هذا  
المکتوب عبارة قد سقطت من الأصل بعد قوله في السطر الثاني عشر من صفحة ١١٤ : « كذا وكذا » ،  
وهي قوله : « لمدة كذا وكذا » . (٢) « له » ، أى للسيد .  
(٣) يحل ، أى يوصف ؛ والحلية : الصفة والهيئة .

- بحقّ ولايته عليها شرعا ، وبإذنها له في ذلك ورضاها ، بشهادة من يعينه في رسم شهادته ، أو على ما ذكر — وإن كانت دون البلوغ كتب : « بحقّ ولايته عليها شرعا ، لما رأى لها في ذلك من الحفظ والمصلحة وحسن النظر » — بعد أن وصّح للقاضي فلان عاقد الأُنكحة بالمكان الفلاني بالتولية الشرعية عن القاضي فلان أن الزوجة المذكورة بكرٌ بالغ ، خالية من موانع النكاح الشرعية ، وأنها تَمَنِّ يجوز العقدُ عليها شرعا ، وأن أباه المذكور مستحقّ الولاية عليها شرعا بشهادة جماعة من المسلمين وهم فلان وفلان ؛ فتقدّم حينئذ بكاتبه ، وزوجها والدها المذكور من الزوج المذكور على الصداق المعين ، وقبّله الزوج لنفسه ورضيّه ؛ والله تعالى مع المتقين ؛ ويؤرخ .

- ١٠ وان اعترف الأب برشدها كتب : واعترف والد الزوجة المذكورة بأن أبنته رشيدة ، جائزة التصرف ، لا تجبر عليها .

وان كان العقد لم يحضره كاشف حاكم كتب إلى عند (٤) « وبإذنها له في ذلك ورضاها » وبأشروالدها المذكور عقد النكاح بنفسه ، وزوجها من خاطبها المصدق على الصداق المذكور ، وقبّله الزوج لنفسه ؛ ويؤرخ .

- ١٥ (١) يريد بالجماعة هنا ما فوق الواحد ، اذ لم يذكر بعد غير اثنين .  
(٢) يقال : « تقدّم بكذا » ، أى أمر به .  
(٣) سياق الكلام يدل على أن المراد بكاشف الحاكم هنا : متولى عقد الأُنكحة من قبل الحاكم ، وهو المعروف في مصر الآن بالمأذون ؛ ولم يذكره صاحب صبيح الأعشى ضمن أرباب الوظائف الذين ذكرهم في الجزء الرابع ، كما أننا لم نجد هذا المعنى في الكتب الأخرى التي بين أيدينا ؛ ولعل هذه التسمية مأخوذة من من الكشف بمعنى الاظهار ، لأنه بمباشرة عقود الأُنكحة يظهر صحتها أو فسادها من جهة الشرع .  
٢٠ (٤) في كتب القواعد أن جرّ « عند » « بال » — كما هنا — لحن ، فان « عند » من الظروف التي لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجرّ « بمن » .  
(٥) لم ترد هذه الواو في الأصل ؛ والسياق يقتضيها لورودها فيما سبق في هذه العبارة التي يشير إليها أنظر السطر الأول من هذه الصفحة .



وان زَوْجها العاقد بإذنها وإذن أبيها، أو بإذنها خاصة إذا لم يكن لها وليّ كَتَبَ : وَوَلَّى تَرْوِيحَهَا إِيَّاهُ بِذَلِكَ الْقَاضِي فَلَانٌ عَاقِدُ الْأَنْكَحَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِالتَّوْلِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْ فَلَانٍ ، بِإِذْنِهَا وَإِذْنِ وَالِدِهَا لَهُ فِي ذَلِكَ وَرِضَاهُمَا ، بَعْدَ أَنْ وَصَّحَ عِنْدَ فَلَانٍ الْعَاقِدِ أَنَّهَا بِكَرِّ بَالِغٍ ، كَمَا تَقْدَمُ .

• وإن كان الزوج ممن مَسَّه الرِّقُ وَعَتَقَ كَتَبَ : وَعَلِمَتِ الزَّوْجَةُ الْمَذْكُورَةُ وَوَالِدُهَا أَنَّ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ مَسَّه الرِّقُ وَعَتَقَ ، وَرِضَا بِذَلِكَ .

وإن كانت الزوجة بِكراً وزَوْجها من له الْوَلَايَةُ عَلَيْهَا شَرْعاً ، كَالْأَبِ أَوِ الْحَدِّ الْأَعْلَى ، أَوِ الْأَخِ ، أَوِ ابْنِ الْأَخِ ، أَوِ الْعَمِّ ، أَوِ ابْنِ الْعَمِّ ، أَوِ الْمُعْتَقِ ، أَوِ ابْنِهِ أَوْ وَلِيِّهِ ، كَتَبَ : وَوَلَّى تَرْوِيحَهَا بِذَلِكَ فَلَانٌ — وَيَذْكُرُ سَبَبَهُ مِنْهَا — بِحَقِّ وَلَايَتِهِ [عَلَيْهَا] شَرْعاً ، وَبِإِذْنِهَا لَهُ فِي ذَلِكَ وَرِضَاهَا .

• وإن كانوا جماعةً لِاخْوَةِ كَتَبَ أَسْمَ امْتِلَهُمْ ، بِإِذْنِهَا لَهُ ، وَإِذْنِ بَقِيَّةِ إِخْوَتِهَا الْأَشْقَاءِ — وَهُمْ فَلَانٌ وَفَلَانٌ — لَهُ ، وَإِذْنِهَا لِإِخْوَتِهَا فِي هَذَا الْإِذْنِ .  
وإن زَوْجها الْحَاكِمُ بِإِذْنِهَا وَإِذْنِ أَوْلِيَائِهَا أَوْ أَحَدِهِمْ ذَكَرَ ، بِشَهَادَةِ مَنْ يَعْينُهُ فِي رِسْمِ شَهَادَتِهِ آخَرَهُ .

• وإن كانت الزوجة ثَيِّبًا كَتَبَ كَمَا تَقْدَمُ ، وَيَكْتَبُ : بَعْدَ أَنْ حَضَرَ إِلَى الْعَاقِدِ الْمَذْكُورِ مِنْ عَرَفِهَا عِنْدَهُ ، وَهِيَ فَلَانٌ وَفَلَانٌ ، شَهِدَا أَنَّهُمَا يَعْرِفَانِ هَذِهِ الزَّوْجَةَ مَعْرِفَةً

(١) « عن فلان » ، أى عن القاضى فلان ؛ فحذف هذا الوصف للعلم به من السياق ، ومما سبق فى ص ١١٦ م ٤ .

(٢) « نسبته منها » ، أى قرابته منها ؛ وهذا المعنى هو الذى سترج له ذكر « من » فى هذا الموضع .

(٣) الأمثل : الأفضل .

(٤) « ذكر » بالبناء للجهول ، أى ذكر هذا الإذن .

(٥) عبارة الأصل : « شهدوا أنهم يعرفون » بصيغة الجمع ؛ والسياق يقتضى التثنية ، كما أثبتنا .

شرعية، وأنها خاليةٌ من جميع موانع النكاح الشرعية ، ومنذ طَلَّقَهَا زوجها فلانٌ الذى دخل بها وأصابها ، الطَّلَقَةُ الأولى الخلع ، أو الثانية ، أو الثالثة ، أو الرجعية التى أَقْضَتْ عَدَّتُهَا ولم يراجعها ، المسطرة على ظهر صداقها أو حاشيته ، المؤرخة بكذا وكذا ، لم تتصل بزواج غيره الى يوم تاريخه .

٥. وإن طَلَّقَهَا قبل الدخول والاصابة كُتِبَ ونُبِّه عليه .

وإن كان زوجها تَوَفَّى عَنْهَا كُتِبَ : ومنذ تَوَفَّى عَنْهَا زوجها فلانٌ من مدة تزيد على أربعة أشهر وعشرة أيام لم تتصل بعده بزواج إلى الآن .

وإن طَلَّقَهَا ومات عنها وهى حامل ووضعت كُتِبَ : وإن زوجها [ طَلَّقَهَا ، و ] تَوَفَّى عَنْهَا ، وهى مشتملةٌ منه على حمل ، ووضعت ، وأقضت عَدَّتُهَا بِحُكْمٍ وَضَعَهَا .

١٠. وإن كان عن فسخ كُتِبَ : ومنذ فَسَخَ الحاكمُ فلانٌ نكاحها من زوجها فلانٍ فى التاريخ الفلانى [ و ] أَقْضَتْ عَدَّتُهَا ، لم تتصل بزواج إلى يوم تاريخه .

(١) « الطَّلَقَةُ الأولى الخلع » ، أى الحاصلة بالخلع ؛ والخلع طلاق بائن عند أبى حنيفة ومالك وعند أحمد فى إحدى الروايتين ، وهو الصحيح الجديد أيضا عند الشافعى ؛ وقال أحمد فى أظهر الروايتين : هو فسخ لا ينقص عددا ، وليس بطلاق ، وهو القديم من قول الشافعى ؛ واختاره جماعة من متأثرى أصحابه ، انظر جواهر العقود المحفوظة بدار الكتب المصرية جزء مخطوط تحت رقم ١٤٩٣ فقه شافعى . والقول بأن الخلع طلاق بائن مذهب عمرو عثمان وعلى — رضى الله تعالى عنهم — كما فى كتاب الوجيز للغزالي جزء ٢ ص ٤١ طبع مطبعة المؤيد .

(٢) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها أخذًا من قوله السابق « وإن طَلَّقَهَا » الخ .

٢٠. (٣) « وإن كان عن فسخ » ، أى وإن كان الفراق عن فسخ .

(٤) فى الأصل : « أَقْضَتْ » بغير واو العطف ؛ والسياق يقتضى إثباتها .

وإن راجع رجل أمرأته من طلقة أو طلقين كتب : هذا ما أصدق  
فلان مطلقته الطلقة الأولى الخلع، أو الثانية، المؤرخة قرينته<sup>(١)</sup> أو باطنه، أو المكتوبة  
في براءة محررة تاريخها كذا وكذا .

وان زوجها الحاكم عند غيبة وليها<sup>(٢)</sup> نبه عليها بأن يكتب : وولي  
ترويجهما إياه فلان، بعد أن وصح عنده بشهادة فلان وفلان خلوها من الموانع الشرعية؛  
وأنه لا ولي لها حاضر سوى الحاكم العزيز، بحكم غيبة وليها فلان — ويعين<sup>(٣)</sup>  
نسبته منها — في مسافة تقصر فيها الصلاة، وأن هذا الزوج كفء لها الكفاءة<sup>(٤)</sup>  
الشرعية في الدين والنسب والحزبة؛ فحينئذ زوجها الحاكم المذكور من الزوج  
المذكور على الصداق المعين، وقبله الزوج لنفسه ورضيه؛ ويؤرخ .

وان زوج الحاكم امرأة عضلها<sup>(٥)</sup> وليها وقد دُعيت الى كفء  
كتب : وولي ترويجهما إياه بذلك القاضي فلان، بإذنه له في ذلك ورضاها  
وبحكم أن والدها المذكور حضر إلى القاضي فلان، وسألته آبنته المذكورة أن يزوجهما  
من الزوج المذكور لما ثبتت كفاءته عند الحاكم، فامتنع، فوعظه القاضي فلان  
وأعلمه بماله من الأجر في ترويجهما، وما عليه من الإثم في المنع، فلم يرجع إلى عظته  
وأصر على الامتناع، وعضلها<sup>(٥)</sup> العضل الشرعي؛ وقال بمحضر من شهوده : «عضلتها<sup>(٥)</sup>  
فلا أزوجهما» ؛ وبعد أن حضر إلى الحاكم المذكور كل واحد من فلان وفلان

(١) «قرينته» ، أى مقارنة لكاتب الصداق .

(٢) «عليها» ، أى على الغيبة .

(٣) «فلان» ، أى القاضي فلان؛ ولخذف الوصف للعلم به مما سبق في ص ١١٦ سطر ٤ وما يأتي

بعد في ص ١١ من هذه الصفحة .

(٤) «نسبته منها» ، أى قرابته منها؛ وهذا المعنى هو الذى سقغ له ذكر «من» في هذا الموضع .

(٥) «عضلها» ، أى منها من الترويج ظلها .

وشهدا عنده أنَّ الزوجة المذكورة خالية من جميع موانع النكاح الشرعية، وأنَّ أباهما المذكور عَظَلَهَا الْعُضْلُ الشرعى، وأنَّ هذا كَفٌّ لها الكفافة الشرعية في النسب والدِّين والصناعة والحُرِّيَّة؛ فلَمَّا وَصَّح له ذلك من أمرها أَذِنَ بِكَتْبِهِ فَكُتِبَ وزوجها من الزوج المذكور على الصداق المعين، وقبِلَ الزوج لنفسه ورَضِيَهُ .

## فصل

(٢) (٣)

إذا زُوجَ الصَّغِيرُ أو المَراهِقُ للصَّغِيرَةِ [أو] المَعْصِرَةِ كُتِبَ ما مثاله : هذا ما أَصْلَقُ فلانَ عن ولده لصلبه فلان — وَيَذْكُرُ سَنَّهُ — الذى تحت حَجَرِهِ وَكَفَّالَتِهِ وَوَلَايَةِ نَظَرِهِ، لِمَا رَأَى له فى ذلك من الحِظِّ والمصلحة فى دينه ودنياه فلانة الْبِكْرَ — وَبَعِينَ سَنَهَا — ابنة فلانِ التى تحت حَجَرِ والدِها المذكورِ وَكَفَّالَتِهِ وَوَلَايَةِ نَظَرِهِ، لِمَا رَأَى لها فى ذلك من الحِظِّ والمصلحة ، صداقا مَبْلُغُهُ كذا وكذا نَحْلَ لها من ذلك من مالِهِ عن ولده المذكورِ كذا وكذا، قَبَضَهُ مِنْهُ والدُها لِابْنَتِهِ المذكورة ليصرفه فى مصالحها — وإن كان من مالِ ولده [كتب : « من مالِ ولده المذكورِ ] الذى تحت يده وَحَوِّطَهُ » — وبقى ذلك — وهو كذا وكذا — يقوم به

(١) فى الأصل : « والصنعة » ؛ والسياق واللغة يقتضيان ما أثبتنا ، فان المراد هنا الحرفة ، وهى

الصناعة ؛ وأما الصنعة فهى عمل الصانع .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها .

(٣) المعصرة بالناء فى آخره — كما قاله ابن دريد — والمعصر بدونها : هى التى قاربت الحيض

لأن الإحصار فى الجارية كالمرافقة فى الغلام ؛ وقد اختلف اللغويون فى معنى هذا اللفظ ؛ والذى احترناه هو المناسب لسياق ما هنا .

(٤) لم ترد هذه العبارة فى الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى اثباتها اذ لا يستقيم الكلام بدونها كما لا يخفى

ويؤيد ذلك أيضا قوله بعد فى صفحة ١٢١ من ٢ : « أو من مال ولده المذكور » الخ .

(٥) الحوط : الحفظ .

الوليُّ من ماله عن ولده ، في سلخ كلِّ سنةٍ من استقبال العقد بينهما كذا وكذا ؛  
 أو من مالٍ ولده المذكور الذي تحت يده وحوزته ؛ ووليُّ تزويجها إياه بذلك والدها  
 المذكور ، بحق ولايته عليها شرعا ، بعد أن وصَّح للقاضي فلان أنها بكرٌ مُعَصَّرٌ<sup>(١١)</sup>  
 لم يُعَقَّد عليها عقدٌ إلى يوم تاريخه ؛ أو يكتب : « خالصةٌ من جميع موانع النكاح  
 الشرعية » ؛ وأتأبها مستحقُّ الولاية عليها شرعا ، بشهادة فلان وفلان ؛ فلما وصَّح  
 ذلك عنده أذن بكتبتها فكتب ، وزوجها والدها من الزوج المذكور على الصداق  
 المعين ، وقيله والد الزوج لولده قبولاً شرعياً .

وإن كان من مالٍ الصغير كتب في آخر الكتاب : « وشهدتُ البينة أن المهر  
 المذكور مهرٌ مثلها على مثله ، لا حيف في ذلك ولا شطط » ويؤرخ .<sup>(١٢)</sup>

### فصل في صداق المحجور عليه من قبل الحاكم

يكتب ما مثاله : هذا ما أصدق فلان المحجور عليه من قبل الحكم العزيز  
 عند ما دعت حاجته إلى النكاح ، وتاقت نفسه إليه ، وذكر ذلك للقاضي فلان أمين  
 الحكم بمحضير من شهوده ، وسأله الإذن له في ذلك ، فأذن له فيه بالصداق الآتي  
 ذكره الإذن الصحيح الشرعي ، فلانة بنت فلان ، وتزوجها به ؛ أصدقها على بركة<sup>(١٣)</sup>  
 الله تعالى صداقا مبلغه كذا وكذا ، الحال من ذلك كذا وكذا ، قبضته الزوجة المذكورة

(١) في الأصل : « ومن مال » ؛ والسياق يقتضى العطف « بأر » كما أثبتنا .

(٢) تقدم تفسير المعصر في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢٠ ، فانظره .

(٣) عبارة الأصل : « مثله على مثلها » بتذكير الضمير في الأول وتأنيبه في الثاني ؛ والسياق يقتضى

العكس كما أثبتنا .

(٤) « فلانة » بالنصب : مفعول لقوله : « أصدق » السابق في السطر ١١ من هذه الصفحة .

(٥) « به » ، أى بالصداق .

من القاضي فلان أمين الحكم العزيز ، من مال هذا الزوج الذي له تحت يده وصار بيدها وقبضها وحوّزها ، وباقي الصداق — وهو كذا وكذا — مقسّط في سلخ كلّ سنة كذا وكذا ، ووليّ تزويجها لآياه بذلك .... ويكّمل ؛ ويكتب في آخره : وشهدت البيّنة أن الصداق المذكور مهرٌ مثلها على مثله .

- وإن تزوّج رجل امرأة محجورا عليها كتب في القبض : « بيد الوصي أو أمين الحكم ، ليصرفه في مصالحها » . ويكتب في آخره : « وشهدت البيّنة أن هذا المهر مهرُ المثل » .

### فصل

إذا أصدق رجل عن موكله كتب ما مثاله : هذا ما أصدق فلان عن موكله فلان بإذنه له في ذلك وتوكيله — ويشرح الوكالة إن كانت مفوضة أو مقيدة على الزوجة بعينها — يشهد بذلك على الموكل من يعينه في رسم شهادته من شهود هذا العقد ، فلانة البكر البالغ ، أو المرأة الكاملة ؛ ويكّمل . ويكتب في القبول : « وقيل هذا الوكيل المذكور عقد هذا النكاح لموكله فلان على الصداق المعين قبولاً شرعياً » ويؤرخ .

### فصل

إذا تزوّج الحرّ أمة كتب : هذا ما أصدق فلان<sup>(١)</sup> فلانة مملوكة فلان المقرّة لسيدها بالرق والعبودية ، عند ما خشي على نفسه العنت ، وخاف الوقوع في المحذور لعدم الطول ، وأنه ليس في عصمته زوجة ، ولا يقدر على صداق حرة على ما شهد له به من يعينه في رسم شهادته ، صدّاقاً تزوّجها به ، مبلّغه كذا وكذا

- ١٠ (١) في الأصل : « مثله على مثلها » بتذكير الضمير في الأول وتأنينه في الثاني ؛ والسياق يقتضي العكس كما أثبتنا . وقد سبق التنبيه على مثل هذا التبديل في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٢١ من هذا السفر .
- (٢) العنت : الفجور والزنا .

وَوَلِيَّ تَرْوِيحِهَا إِيَّاهُ بِذَلِكَ سَيِّدُهَا الْمَذْكُورُ بِحَقِّ وَلَايَتِهِ عَلَيْهَا شَرْعًا — وَلَا يُفْتَقَرُ إِلَى إِذْنِهَا — وَيُكْتَلَبُ الصَّدَاقُ . وَيَكْتَبُ : « وَشَهِدَتِ الْبَيْتَةُ أَنَّ الزَّوْجَ الْمَذْكُورَ فَقِيرٌ لَيْسَ لَهُ مَوْجُودٌ ظَاهِرٌ ، وَلَا مَالٌ بَاطِنٌ ، وَلَا لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ ، وَلَا فِي عَصَمَتِهِ زَوْجَةٌ ، وَأَنَّهُ عَادِمٌ لِلطَّلْوِلِ » .

• **وَأَنْ تَزَوَّجَ الْعَبْدَ حُرَّةً كَتَبَ :** هَذَا مَا أَصَدَّقُ فَلَانٌ مَمْلُوكٌ فَلَانٌ ، الْمُقِرُّ لِسَيِّدِهِ بِالرَّقِّ وَالْعَبْدِيَّةِ ، بِسُؤَالٍ مِنْهُ لِسَيِّدِهِ ، وَإِذْنِ سَيِّدِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ الْإِذْنَ الصَّحِيحَ الشَّرْعِيَّ ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ شَهَادَةُ هَذَا الْكَتَّابِ ، فَلَانَةُ بَنَةُ فَلَانٍ ، صَدَاقًا تَزَوَّجَهَا بِهِ ، جَمَلْتُهُ كَذَا وَكَذَا ، الْحَالُ مِنْ ذَلِكَ كَذَا وَكَذَا ، قَبَضْتُهُ الزَّوْجَةَ مِنْ مَالِ سَيِّدِهِ الَّذِي بِيَدِهِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَبَاقِي ذَلِكَ — وَهُوَ كَذَا وَكَذَا — يَقُومُ بِهِ سَيِّدُهُ لَهَا عَنْ عَبْدِهِ مِنْ مَالِهِ ، فِي سَائِجِ كُلِّ سَنَةٍ تَمُضِي مِنْ تَارِيخِ الْعَقْدِ كَذَا وَكَذَا — ١٠  
وَأَنْ كَانَ مِنْ مَالِ الْعَبْدِ مَنْ كَسَبَهُ ذَكَرَهُ — وَأِذْنُ لَهُ سَيِّدُهُ فِي السَّعْيِ وَالتَّكْسِبِ وَالْبَيْعِ وَالْإِشْرَاءِ ، وَالْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ ، وَوَلِيَّ تَرْوِيحِهَا ... .. وَيُكْتَلَبُ .

وَيَكْتَبُ فِي آخِرِهِ : « وَعَلِمَتِ الزَّوْجَةُ الْمَذْكُورَةُ أَنَّ الزَّوْجَ مَمْلُوكٌ ، وَرَضِيَتْ بِذَلِكَ » . وَأَنْ كَانَ لَهَا أَوْلِيَاءُ كُتِبَ رِضَاهُمْ .

## فصل

١٥

وَأَنْ زَوَّجَ السَّيِّدُ جَارِيَتَهُ لِعَبْدِهِ كَتَبَ مَا مِثْلُهُ : هَذَا كِتَابُ تَرْوِيحِ أَكْتَبْتُهُ فَلَانٌ لِعَبْدِهِ فَلَانٍ مِنْ أُمَّتِهِ فَلَانَةٍ <sup>(١)</sup> ، الْمُقِرُّ لَهُ كُلُّ مِنْهُمَا بِالرَّقِّ وَالْعَبْدِيَّةِ ، وَهُوَ أَنَّهُ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ زَوَّجَ عَبْدَهُ الْمَذْكُورَ لِأُمَّتِهِ الْمَذْكُورَةِ تَرْوِيحًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا بِسُؤَالِ كُلِّ مِنْهُمَا لِسَيِّدِهِ الْمَذْكُورِ فِي ذَلِكَ ، وَقَبْلَ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ مِنْ سَيِّدِهِ عَقْدَ

(١) « مِنْ أُمَّتِهِ » مُتَعَلِّقٌ بِ« تَرْوِيحٍ » .

هذا النكاح لنفسه قبولاً شرعياً . ولا يعين الصداق ؛ ولا اعتبار بإذنها ؛ وإن كشفه عاقد كتب كما تقدم .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

## فصل

وان تزوج رجلٌ أحرُسُ بامرأةٍ ناطقةٍ كتب : هذا ما أصدق فلانٌ  
الأحرُسُ اللسان، الأصمُّ الأذان، العاقل، الذي يفهم ما يجب عليه شرعاً ، كلُّ<sup>(٣)</sup>  
ذلك بالإشارة المفهومة عنه ، يعلمها منه شهوده ، ولا ينكرها منه من يعلمها عنه  
فلانة بنت فلان ، ويُكمل على ما تقدم .

ويكتب عند القبول : « وقيل الزوج لنفسه هذا العقد بالإشارة المفهومة عنه » .

وان كانا أحرسين كتب : هذا ما أصدق فلانٌ فلانة ، وكلُّ منهما أحرس  
لا ينطق بلسانه ، أصم لا يسمع بأذنه ،<sup>(٣)</sup> صحيح العقل والبصر ، عالم بما يجب عليه  
شرعاً ، كلُّ ذلك بالإشارة المفهومة عنه ، يفهمها من كلِّ منهما شهود هذا العقد  
صداقاً تزوجها به ؛ ويُكمل كما تقدم .

(١٥)

وان كان الزوج مجبوا كتب في آخر الكتاب : « وعلمت الزوجة أن الزوج  
محبوب ، لا قدرة له على النكاح ، ورضيت به » .

وأما إقرار الزوجين بالزوجية واعتراف الزوج بمبلغ الصداق  
وما يتصل بذلك من فرض الزوجة والإشهاد عليها بقبض الكسوة

(١) « كشفه عاقد » ، أى حضره متولى عقد الأنكحة من قبل الحاكم ليكشف عن صحة العقد  
أوفاده من جهة الشرع ، كما هو الظاهر لنا من معنى هذه العبارة ؛ وقد سبق هذا المعنى أيضاً في الحاشية  
رقم ٣ من صفحة ١١٦ في بيان المراد بكاشف الحاكم ، فانظره .

(٢) يشير بقوله : « كما تقدم » الى ما سبق في صفحة ١١٦ من هذا السفر من قوله في السطر  
الثالث : « بعد أن وضع » الخ مع تبديل بعض العبارات ، فيضع مكان قوله هناك : « وأن أباه المذكور »  
قوله في هذا المكتوب : « وأن سيدها المذكور » الخ .

(٣) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ؛ وهو كثير في كلام العرب .



فيحتاج في إقرار الزوجين بالزوجة الى تسطير محضر بأنهما زوجان متنا كان ويشهد فيه جماعة من المسلمين الذين يعلمون ذلك ، ثم يكتب كتاب الإقرار وصورته : أَقْرَفُلَانُ وَفُلَانَةُ بِأَنَّهُمَا زَوْجَانِ مَتْنَا كَانِ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ شَرْعِيٍّ ، وَأَنَّ الزَّوْجَ مِنْهُمَا دَخَلَ بِالزَّوْجَةِ وَأَصَابَهَا ، وَأَوْلَدَهَا عَلَى فِرَاشِهِ وَلَدًا ذَكَرًا يَسْمَى فُلَانًا — إِنْ كَانَ — وَأَنَّ الزَّوْجَةَ الْمَذْكُورَةَ لَمْ تَيِّنْ مِنَ الزَّوْجِ الْمَذْكُورِ بَطْلَاقٍ بَائِنٍ وَلَا رَجْعِيٍّ وَلَا فِسْخٍ وَلَا غَيْرِهِ ؛ وَمِنْذُ تَزَوَّجَهَا إِلَى الْآنَ أَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ قَائِمَةٌ بَيْنَهُمَا ، وَتَصَادَقَا عَلَى ذَلِكَ ، وَاعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِأَنَّ فِي ذِمَّتِهِ مَبْلَغَ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ الَّذِي عَدِمَ ، وَهُوَ كَذَا وَكَذَا . وَإِنْ كُشِفَ عَاقِدُ كِتَابٍ : وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ وَضَعَ لِلْعَاقِدِ فُلَانٍ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ مَضْمُونُ مَا أَقْرَأَ بِهِ فِيهِ ؛ فَيُحْيِثُ أَذْنَ فِي كِتَابِهِ ؛ وَيُؤَرِّخُ .

### فصل في فرض زوجة

١٠

إِنْ فَرَضَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ كِتَابَ : فَرَضْتُ قَرْنِي عَلَى نَفْسِي فُلَانٌ لَزَوْجَتِهِ فُلَانَةُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا وَأَصَابَهَا ، وَاسْتَوْلَدَهَا عَلَى فِرَاشِهِ — إِنْ كَانَ ذَلِكَ — لِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ طَعَامٍ وَإِدَامٍ وَمَاءٍ وَزَيْتٍ وَصَابُونٍ حَمَامٍ ، فِي غَرَّةِ كُلِّ يَوْمٍ كَذَا وَكَذَا حَسَبَ مَا اتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ وَتَرَاضِيَا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ خَارِجٌ عَمَّا يُوْجِبُهُ الشَّرْعُ الشَّرِيفَ لَهَا .

- (١) فِي الْمَصْبَاحِ الْمُنِيرِ أَنَّ «أَوْلَدَهَا» بِالْأَلْفِ بِمَعْنَى اسْتَوْلَدَهَا ، غَيْرُ ثَبَتَ ، وَصَرَحَ بَعْضُهُمْ بِمَعْنَاهُ ١٥
- وَفِي كِتَابِ الْمَغْرِبِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَقَالُ : «أَوْلَدَ الْخَارِيَّةَ» بِمَعْنَى اسْتَوْلَدَهَا .
- (٢) فِي الْأَصْلِ : «خَفَى» ؛ وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مَا أَثْبَتْنَا ، كَمَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ .
- (٣) «عَدِمَ» ، أَيْ عَدَمَ كِتَابِهِ الشَّاهِدُ بِهِ ، كَمَا يَفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ ، وَكَأَيْدِلَ عَلَى ذَلِكَ مَا سَبَقَ فِي ص ٢

س ٢ مِنْ هَذَا السَّفَرِ .

- (٤) تَقَدَّمَ بَيَانُ الْمُرَادِ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ١ مِنْ صَفْحَةِ ١٢٤ مِنْ هَذَا السَّفَرِ ، فَانْظُرْهُ ، ٢٠
- وَانْظُرِ الْحَاشِيَةَ رَقْمَ ٣ مِنْ صَفْحَةِ ١١٦

(٥) فِي الْأَصْلِ : «وَحَامَ» ؛ وَالْوَاوُزُ يَأْدِيهِ مِنَ النَّاسِخِ .

وإن قرّره حاكم كتب : هذا ما أشهد على نفسه القاضي فلان أنه قرّض على فلان لزوجته فلانة لما تحتاج إليه من نفقة ومؤونة وماء وزيت وصابون حمام في كلّ يوم كذا وكذا ، وذلك خارج عما يلزمه لها من اللوازم الشرعية غير ذلك ؛ فقرر ذلك الحاكم عليه ، وأوجه في ماله ، ورضيت الزوجة به .

## فصل

وإن قبضت المرأة كسوتها كتب : أقرت فلانة بأنها قبضت وتسلمت من زوجها فلان كسوتها الواجبة عليه شرعا ، وهى ثوب وسراويل ومقنعة ، وذلك عن فصل واحد ، أوله يوم تاريخه ، وصار ذلك بيدها وقبضها وحوزها . وكذلك إن قبضت كسوة ولدها الطفل .

١٠ وأما الطلاق وما يتصل به من الفروض الواجبة — فإذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول كتب : طلق الزوج المسمى باطنه فلان زوجته المسماة باطنه فلانة قبل الدخول بها والإصابة ، طلقاً واحدة بانت منه بذلك ، بحكم أنه لم يدخل بها ولم يصبها ، وبحكم ذلك تشطر الصداق المعقود عليه باطنه نصفين سقط عنه النصف ، وبقي النصف الثانى .

١٥ فإن طلق الزوج الزوجة قبل الدخول بها على ما يشطر لها من الصداق كتب ما مثاله : سألت الزوجة المسماة باطنه فلانة زوجها فلانا

(١) المقنعة بكسر الميم : ما تقنع به المرأة رأسها ومحاسنها .

(٢) فى الأصل : « المسئلة » ، وهو محريف ، والسياق يقتضى ما أثبتنا .

الذى لم يدخل بها ولم يصحبها — وتصادقا على ذلك — أن يخلعها من عصمته وعقده نكاحه على ما يشتر من الصداق باطنه ، أو على ما يتفقان عليه ، فأجابها إلى سؤالها وقيل منها العوض المذكور ، وطلقها عليه الطلقة المسئولة ، بانت منه بذلك وملكت نفسها عليه ، وبمحكم ذلك تشطر<sup>(١)</sup> الصداق المعقود عليه باطنه نصفين سقط عنه النصف ، وبثرت ذمته من النصف الثانى بمحكم هذا .

وإن سأل الأب<sup>(٢)</sup> أو غيره الزوج أن يطلق زوجته على نظير ما بذله له فى ذمته ، ثم أحال المطلق مطلقته بذلك كتب : سأل فلان فلانا — وهو الزوج المسمى باطنه — أن يخلع زوجته فلانة المسماة باطنه التى لم يدخل بها ولم يصحبها ، أو التى دخل بها وأصابها ، بطلقة واحدة : أولى أو ثانية ، أو ثالثة ، على ما بذله فى ذمته ، وهو كذا وكذا ، من ذلك ما هو حال كذا وكذا ، وما هو مؤجل كذا وكذا ، فأجابها إلى سؤاله ، وقيل منه العوض المذكور وطلق زوجته طلقة واحدة أولى خلعا بانت بها منه ، وملكت نفسها عليه ، وبمحكم هذا الطلاق تشطر<sup>(١)</sup> الصداق المذكور نصفين ، سقط عنه النصف ، وبقي فى ذمته النصف الثانى ، وأقر المطلق بأنه قبض من السائل مبلغ الحال الذى آخلى له به

(١) لم نجد فيما راجعنا من كتب اللغة أنه يقال : « تشطر » مطاوع « شطره » بتشديد الطاء ، والذى وجدناه أنه يقال : « شطر » بضم أوله وتشديد ثانيه ، مبنيا الجهول ، أى صار شطرين .

(٢) « الأب » ، أى أبو الزوجة ، أخذا عما يأتى بعد .

(٣) « ما بذله له فى ذمته » ، أى ما سماه الزوج من الصداق لأبى الزوجة ولم يدفعه ، بل لا يزال فى ذمة الزوج ، فالمراد بالذيل هنا : التسمية ، بدليل قوله : « فى ذمته » ؛ والضمير فى قوله « ذمته » يعود على الزوج ، كما يفهم ذلك من سياق المكتوب الآتى .

(٤) « على ما بذله » ، أى على نظير ما بذله ، وحذف المضاف للعلم به عما سبق فى هذه الصفحة .

(٥) تقدم فى الحاشية رقم ١ من صفحة ١١٨ من هذا السفر بيان الخلاف فى أن الخلع طلاق أو فسخ فانظره .

واعترف أيضا بأنه قبض نصف المجل باطنه، وصار بيده وقبضه وخوزه، ثم بعد تمام ذلك ولزومه أحال المطلق المذكور مطلقته المذكورة على أيها المبلغ المؤجل وهو نظير نصيف مؤخر الصداق المعين باطنه في قدره وجنسه وصفته وأستحقاقه حواله شرعية، قبلها منه لها والدعا، بحكم أنها تحت تجره وولاية نظره، قبولاً سريعاً، وبحكم ذلك وجبت لها مطالبة أيها .

فإن طلق طليقة رجعية بعد الدخول كتب : طلق الزوج المسمى باطنه فلان زوجته المسماة باطنه فلانة ، التي دخل بها وأصابها ، طليقة واحدة أو ثمانية رجعية ، يملك بها رجعتها ما لم تنقض عدتها ، فإذا انقضت فلا سبيل له عليها ولا رجعة إلا بأمرها ورضاها وعقد جديد لها عليه ، على ما يوجب الشرع الشريف .

١٠ وإن أسترجهما منها<sup>(١)</sup> كتب : ثم بعد ذلك أسترجع المطلق المذكور<sup>(١)</sup> مطلقته ، أو أقر بأنه أسترجع مطلقته من الطليقة الأولى ، أو الثانية ، أسترجها سريعاً ، وردّها ، وأمسكها ، وصار حكمها حكم الزوجات ؛ ويؤرخ .

(١٠٦)

فإن طلقها ثلاثاً كتب : طلق فلان زوجته فلانة التي دخل بها وأصابها طلاقاً ثلاثاً ، حرمت عليه بذلك ، ( فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) .

١٥

فإن أختلعت المرأة من زوجها على أن يطلقها كتب : سألت فلانة زوجها فلانا الذي دخل بها وأصابها أن يخافها من عصمته وعقد نكاحه على

(١) لم نجد في لدينا من كتب اللغة أنه يقال : « أسترجع الرجل مطلقته » ؛ والذي وجدناه أنه يقال : « أرتجعهما وراجعهما » ؛ فدل ما هنا من استعمالات كتاب الوثائق .

(٢) « منها » ، أى من الطليقة . (٣) فى الأصل : « لزوجها » باللام مكان « من » ؛ وما أثبتناه هو مقتضى السياق ، وهو المعبر به فى كتب اللغة والفقه .

٢٠

مؤخر صداقها عليه ، الشاهد به كتابه المتعذر حضوره ، وهو كذا وكذا ، فأجابها الى سؤالها ، وقيل منها العوض المذكور ، وطلقها عليه طلاقاً واحدة أولى خلعا ، أو ثانياً خلعا ، أو ثالثاً ، بانت منه بذلك ، وملكت نفسها عليه ، وأقرت بأنها لا تستحق عليه صداقا ، ولا بقية من صداق ، ولا نفقة ولا كسوة ولا حقا من حقوق الزوجية كلها .

والعبد لا يملك إلا طلقتين . وإذا طلق المجبوبة لا يكتب في طلاقه إصابة .

وإن وكل رجلا أن يطلق عنه كتب : سألت فلانة فلان بن فلان الوكيل عن زوجها فلان ، القائم عنه في طلاقها بالوكالة التي جعل له فيها أن يطلق عنه زوجته المذكورة طلاقاً واحدة أولى خلعا على مؤخر صداقها عليه ، وهو كذا وكذا ، المشروح ذلك في الوكالة المؤرخة بكذا وكذا ، أن يطلقها عن موكله فلان المذكور بطلاق واحدة أولى خلعا على جميع مؤخر صداقها ، وهو كذا وكذا ؛ فأجابها الى سؤالها ، وقيل منها العوض المذكور ، وطلقها عن موكله طلاقاً واحدة أولى خلعا ، بانت منه بها ، وملكت نفسها عليه ، فلا تحل له إلا بعد عقد جديد وأقرت بأنها لا تستحق عليه صداقا ، كما تقدم .

### فصل في فرض امرأة مطلقة ظهرت حاملا

يكتب ما مشأله : فرض قرره على نفسه فلان لمطلقته [الطقة<sup>(٢)</sup>] الأولى أو الثانية ، أو الثلاث ، فلانة المرأة الكاملة ، المشتعلة منه على حمل ، ونصداقا على

(١) « آبه » ، أى كتاب الصداق .

(٢) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها .

ذلك، عوضاً عما تحتاج إليه من طعام وإدام وماء، في كلِّ يوم من الأيام كذا وكذا قسطاً كلِّ يوم في أوله من استقبال تاريخه، حسب ما اتَّفقا على ذلك وتراضياً عليه وذلك خارج عما يوجبهُ الشرع الشريف لها، وأذِنَ لها أن تقتريَ على ذمته بقدر ما قرَّر لها عند تعذُّر وصول ذلك إليها، وتتفقَ عليها، وترجعَ به عليه، إذاً شرعياً قبلته منه .

فإن قرَّر على نفسه لولده كتب : فرضُ قزره على نفسه فلانٌ لولده الطفل، الذي في كفالة والدته مطلقته فلانة، لما يحتاج إليه من طعام وإدام وماء وزيتٍ وصابونٍ حمام، في كلِّ يوم من الأيام كذا وكذا من استقبال تاريخه، حسب ما اتَّفقا وتراضياً عليه، وذلك خارج عما يوجبهُ الشرع الشريف، وأذِنَ لها أن تقتريَ على ذمته، وتتفقَ على ولدها، وترجعَ به عليه، إذاً شرعياً .

فإن قرَّر لوالده أو والدته كتب ما مثله : فرضُ قزره على نفسه فلانٌ لوالدته فلانة، بحكم عجزها وفقرها وحاجتها، لما تحتاج إليه من طعام وإدام وزيتٍ وصابون، في كلِّ يوم كذا وكذا، ويُكَمَّل .

## فصل

إذا قرَّر القاضي للمحجور عليه من ماله له ولزوجته كتب : هذا ما أشهد على نفسه القاضي فلانٌ الفارضُ أنه قرَّر لفلان المحجور عليه بيد الحكم العزيز ولزوجته فيما له من أجرة العقار المنسوب إليه، الذي تحت نظر الحكم العزيز، لما يحتاجان إليه من طعام وإدام وماء وزيت، في كلِّ يوم كذا وكذا من استقبال تاريخه، قسطاً كلِّ

(١) انقصر في هذا المکتوب على ذکر الوالدة دون الوالد العلم بما يكتب في نفقه مما ذكره

وأما تعليق الطلاق وفسخ النكاح — فإذا علق الزوج طلاق زوجته على سفره، أو أنه يسافر<sup>(١١)</sup> بها، كتب على ظهر كتابه ما مثله: قال الزوج المسعى بطلنه فلانٌ لزوجته فلانة، التي دخل بها وأصابها : «متى سافرتُ عنكِ من البلد الفلاني، واستمرت غيبتي عنكِ شهرا واحداً ابتداءً من حين سفري، أو متى سقرتِكِ إلى بلد من البلاد بنفسى أو وكيلي، أو متى تسرّيتُ عليكِ بأمّةٍ فأنت طالقٌ ثلاثاً» ؛ تلفظ بذلك عند شهوده ؛ ويؤرخ .

١٠ إذا سافر الزوج عن زوجته وتركها بغير نفقة ولا كسوة، وأرادت فسخّ نكاحها منه، كُتِبَ محضراً بالغيبه، مثاله: شَهِدَ الشَّهَدُ الْوَاضِعُونَ خَطْوَهُمْ آخِرَ هَذَا الْمُحَضَّرِ — وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْخُبْرَةِ الْبَاطِنَةِ فِيمَا شَهِدُوا بِهِ فِيهِ — أَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ فَلَانٍ وَفُلَانَةٍ مَعْرِفَةً صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً، وَيَشْهَدُونَ أَنَّهُمَا زَوْجَانِ مُتَنَاحِكَانِ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ شَرْعِيٍّ دَخَلَ الزَّوْجُ مِنْهُمَا بِالزَّوْجَةِ، وَأَوْلَدَهَا عَلَى فِرَاشِهِ وَلَدًا ذَكَرًا، أَوْ أَوْلَدَا — إِنْ كَانَ ذَلِكَ؛ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا كُتِبَ: «وَأَنَّ الزَّوْجَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَمْ يَصْنَعْهَا، وَأَنَّهَا

(٢) تقدم بيان المراد بالخبرة الباطنة في الحاشية رقم ١ من صفحة ٧٦ من هذا السفر، فانظره .

٢٠ (٣) «فيه» ، أى فى المحضر .

(٤) ذكر الطبري في المغرب أنه لا يقال : أولد الجارية بمعنى استولدها . وفي المصباح أيضا أن أولدها بمعنى استولدها غير ثبت ، وصرح بعضهم بتمتته .

(١٧)

عرضت نفسها عليه ليدخل بها فامتنع من ذلك، وأخره الى وقت آخر» — وأنه سافر عنها بعد ذلك من البلد الفلاني، وتوجه الى البلاد الفلانية، من مدة تريد على أشهر سنة تتقدم على تاريخه، وهي مطاوعة له؛ وأنه تركها معوزة عاجزة عن الوصول الى ما يجب لها عليه، من النفقة والكسوة واللوازم الشرعية، بحكم أنه ليس له موجود حاضر، ولا مال متعين، وقد تضررت بسبب غيبته عنها، وتعدّر وصول ما يجب لها عليه شرعا من جهته ومن جهة أحد بسببه، وأنها لم تجد من يقرضها على ذمته، ولا من يتبرع بالإنفاق عليها عنه، وأنه مستمر الغيبة عنها الى الآن، وأنها مستمرة على الطاعة له؛ يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من جازت مسأله، وسوغت الشريعة المطهرة إجابته؛ ويؤرخ .

١٠. فاذا وضع الشهود رسم شهادتهم، وأدوا عند الحاكم، كتب على ظهره الحلف<sup>(٣)</sup> بعد حلفها، وصورته: «أحلفت المشهود لها باطنه فلانة بالله العظيم الذي لا إله إلا هو، اللين الشرعية المستوفاة، الجامعة لمعانى الحلف، المعتبرة شرعا، أن الزوج المذكور معها باطنه فلانا سافر عنها من البلد الفلاني، متوجها الى البلد الفلاني من مدة تريد على سنة كاملة تتقدم على تاريخه، وهي مطاوعة له، وأنه تركها معوزة عاجزة عن الوصول الى ما يجب لها عليه، من النفقة والكسوة واللوازم الشرعية، بحكم أنه ليس له موجود — ويصف كل ما في المحضر الى عند<sup>(٥)</sup> » وأنها

(١) لم نجد فيا لدينا من كتب اللغة أنه يقال: «تضرر» غير كتاب (أقرب الموارد).

(٢) بسببه: صفة لأحد، أي أحد متصل به.

(٣) «وأدوا عند الحاكم»، أي أدوا شهادتهم، فالمفعول محذوف للعلم به؛ وقد تقدم مثل هذا الحذف في هذا الكتاب ونهنا عليه في مواضعه، انظر ص ٥٢ س ١ و ص ٥٧ س ٧

٢٠

(٤) «بعد حلفها»، أي بعد أن تحلف.

(٥) في كتب القواعد أن جر «عند» بـ «إلى» كما هنا، لكن، فان «عند» من الظروف

التي لا تخرج عن الظرفية ألا الى الجزية «حن» .



مستمرة على الطاعة له « — وأت من شَهِد لها باطنه صادقاً فيما شَهِد لها به ؛  
فخلفت كما أحلفت ، بالتماسها لذلك على الأوضاع الشرعية ، وبحضور من يُعتبر  
حضوره شرعاً ، بعد تقدّم الدّعى وما ترتّب عليها ؛ ويُؤرخ .

ثم يكتب الإسمال قرين الحلف أو تحنه ، وهو : هذا ما أشهد على نفسه  
الكرامة سيّدنا العبدُ الفقيرُ الى الله تعالى فلان الحاكم ، من حضر مجلسه من العدول  
الواضحي خطوطهم آخره ، أنه ثبت عنده وصحّ لديه في اليوم الفلاني ، بعد دعوى  
محرمية مقابلة بالإنكار على الوجه الشرعي ، بشهادة من أعلم تحت رسم شهادته باطنه  
وزنّي لديه التركة الشرعية على الوجه المعتبر الشرعي ، مضمون المحضر المسطر باطنه  
« على ما نصّ وشرح فيه بكذا وكذا » ثبوتاً صحيحاً شرعياً ؛ وقد أقام كلٌّ من  
الشهود به شهادته عنده بذلك ، وأعلم تحت رسم شهادة كلّ منهم ما جرت به  
العادة ، وأحلفت الزوجة المذكورة الحلف المشروح فيه ؛ فلمّا تكامل ذلك عنده  
وصحّ لديه وعظّمها ، وأعلمها بما لها من الأجر في الصبر على البقاء في عصمة زوجها  
المذكور ، فأبت الصبر ، وذكرت أنّ ضرورتها تمنعها من ذلك ، وسألت الحاكم  
المذكور الإذن لها في فسخ نكاحها من زوجها المذكور ؛ فحين زالت الأعذار من  
إجابتها <sup>(٥)</sup> إذن لها الحاكم المذكور في فسخ نكاحها من زوجها المذكور ؛ وأشهدت

(١) « شهادة » متعلق بقوله : « ثبت » السابق في السطر السادس من هذه الصفحة .

(٢) « مضمون » فاعل لقوله : « ثبت » السابق في السطر السادس من هذه الصفحة .

(٣) الظاهر أن في هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين تقديماً وتأخيراً وقعاً من التامع  
ولعل صوابه « المسطر باطنه بكذا وكذا على ما نصّ وشرح فيه » .

(٤) « به » ، أى بمضمون المحضر .

(٥) « زالت الأعذار من إجابتها » ، أى لم يبق لدى القاضي من الأعذار ما يمنعه من أن يجيبها الى

- على نفسها شهودَ هذا الإيجال أنها فسخت نكاحها من زوجها المذكور، واختارت فراقه — وإن كان الحاكم هو الفاسخ كتب: «لحينئذ سألت بر الحاكم فسوخ نكاحها من زوجها المذكور، وأصرت على ذلك؛ لحين زالت الأعذار من إجابتها قدم خيرة الله تعالى، وأجابها الى ما التمسته، وفسخ نكاحها من زوجها المذكور الفسخ الصحيح الشرعي، وفترق بينهما» — فلما تكامل ذلك كله سألته من جازت مسائلته وسوغت الشريعة المطهرة إجابته، التقدم بكتابة هذا الإيجال، والإشهاد عليه بذلك، فأجابته الى سؤاله، وتقدم بكتابته، فكُتِبَ عن إذنه، وأشهد على نفسه بذلك في مجلس حكمه وقضائه — وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما — وأبقى كل ذي حجة معتبرة فيه على حجته ان كانت، وذلك بعد تقدم الدعوى الموصوفة وما ترتب عليها. ويُشهد على الزوجة أيضا بما تُسبب اليها .
- ١٠

وأما نفى ولد الجارية والإقرار باستيلاء الأمة — فإنه اذا أراد السيد نفى ولد جاريته بعد الوطء والاستبراء على قول من قال به كتب ماثله: أقر فلان بأنه كان قبل تاريخه وطئ مملوكته فلانة — ويذكر جنسها — المسلمة المقررة له بالرق والعبودية، ثم استبرأها بعد الوطء استبراء صحيحا شرعيا، وأنه لم يطأها بعد

- (١) عبارة الأصل: «سأل رب» الخ؛ وهو تحريف لا يستقيم به معنى الكلام؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٢) «تقدم بكتابته»، أى أمر بها .

(٣) «من قال به» أى من قال بأن نسب ملك اليمين ينتهى بدعوى الاستبراء؛ فان في ذلك خلافا بين الفقهاء؛ قال صاحب جواهر العقود في كتاب الاستبراء مانعه: «اذا وطئ أمته ثم استبرأها بقرو،

- ثم أنت بولد تسعة أشهر من حين الوطء، فانه لا يلحق عند الشافعي، وهذا مشكل من جهة أن الأمة فراش حقيق وهذه مدة غالبية، فكيف لا يلحق الولد بفراش حقيق مع غلبة المدة، ويلحق بإمكان الوطء من المزوجة مع قلة المدة وندره الولادة في مثلها؟! وقد قاله بعض الأصحاب؛ وهو منتهى .
- ٢٠

الاستبراء ، وأنها بعد ذلك أتت بولد ، وسمته فلانا ، وأنه الآن في قيد الحياة ، وأن هذا الولد ليس منه ولا من صلبه ، ولا نسب بينه وبينه ، وحلف على ذلك بالله العظيم اليمين الشرعية ، وأشهد عليه بحضورها بتاريخ كذا وكذا .

وان أقرّ بأنه أستولد جاريته كتب : أقرّ فلانُ بأنه كان قبل تاريخه وطئ مملوكته التي بيده ومملكه ، المقترة له بالرق والعبودية ، المدعوة فلانة ، الفلانية الجنس ، الوطاء الصحيح الشرعى ، في حال مملكتها لها على فراشه ، وأستولدها عليه ولدا ذكرا يسمى فلانا ، الطفل يومئذ ، وهو الآن في قيد الحياة ، وأنه من صلبه ونسله ، ونسبه [لاحق<sup>(٢)</sup>] بنسبه ، وصدقته على ذلك .

وأما الوكالات — فاذا وكل رجل رجلا وكالة مطلقة كتب : وكل فلانُ فلانا في المطالبة بحقوقه كلها ، وديونه بأسرها ، من غرمانه وخصومه قبل من كانت وحيث تكون ، والمحكمة بسببها عند القضاة والحكام وخلفائهم وولاية أمور الإسلام ، والدعوى على غرمانه وخصومه ، وأستماع الدعوى عليه وردّ الأجوبة عنها بما يسوغ شرعا ، والحبس والإطلاق والترسيم والملازمة

(١) المملكة بضم اللام وفتحها : بمعنى الملك ؛ وكسر اللام نادر .

(٢) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (الكوكب المشرق) إذ السياق يقتضيا .

(٣) يريد بالحبس والإطلاق : حبس من امتنع عن الأداء ، وإطلاقه منه .

(٤) يريد بالترسيم : اعتقال العسirim ؛ وقد ورد هذا اللفظ كثيرا في كتب التاريخ مرادا به هذا المعنى ، فقد جاء في تاريخ ابن إياس ج ٢ ص ٣٥٣ في الكلام على سلطة الملك الظاهر أبي سعيد قانصوه بن قانصوه الأشرف ما نصه « وفيه قبض السلطان على الناصر بن خاص بك أخى خوند زوجة الأشرف قايتباي ، فأقام في الترسيم مدة » الخ وانظر صفحة ٣٦١ ، ٣٦٢ من هذا الجزء أيضا ؛ ولم يرد هذا اللفظ فيما راجعناه من كتب اللغة بهذا المعنى ؛ والظاهر أنه استعمال محدث .

والإنفراج، وأخذ الكفلاء والضّماء بالوجه والمال، وقبول الحوالات على الأملاء<sup>(١)</sup> وإثبات حججه ومسايطره، وإقامة بيناته، وقبض كل حق متوجّه له قبضه بكلّ طريق شرعي، والإشهاد على الحكّام والقضاة بما يثبت له شرعاً، وطلب الحكم من الحكماء، وفي إيجار ما يجري في ملكه من العقار الكامل والمُشاع<sup>(٢)</sup> لمن يرغب في استنجاهه بما يراه من الأجر: حالها ومنجمها ومؤجلها ومعجلها، لما يراه من الممدد: قليلها وكثيرها، وقبض الأجرة، وأكتتاب ما يجب أكتتابه في ذلك، وتسليم ما يؤجره — ومهما وكله فيه كتبه وعينه بما يليق تعيينه — ؛ وكله في ذلك كله وكالة شرعية قبلها منه قبولاً شرعياً، وأذن له أن يوكل عنه في ذلك كله وفيما شاء منه من شاء، ويعزله متى شاء، ويعيده متى أراد.

١٠. فإن وكله وأراد ألا يعزله كتب في ذيل الوكالة: ثم بعد تمام ذلك ولزومه قال الموكل لوكيله: «متى عزلتك فأنت وكيل متصرف لا متصرف».

فاذا أراد عزله كتب على ظهر الوكالة: قال الموكل لوكيله: «متى عدت وكيل فأنت معزول» ؛ وبحكم ذلك الغزل بطل تصرفه في الوكالة المشروحة باطنه؛ ويترخ.

١٥ (١) تقدّم ما يستفاد منه معنى ضمان الوجه في صفحة ١٣ من هذا السفر، فانظرو.

(٢) «الأملاء»: الأغنياء القادرون، واحده ملي.

(٣) يريد بالعقار الكامل: المملوك له بأكله، وليس مشاعاً في ملك غيره.

(٤) كذا في كتاب الكوكب المشرق؛ والذي في الأصل: «والمحتاج» ؛ وهو وإن صح معناه عطفاً

على العقار، إلا أن مقابله بالكامل — أي المملوك بأكله — تنفضي ما أثبتنا.

٢٠ (٥) «بما يليق تعيينه» ؛ أي بما يليق تعيينه به، فالعائد هنا محذوف ؛ وهذا من المواضع التي

يجوز فيها حذف العائد.

وإذا وكل ذمّي مسلماً قدم أسم الوكيل، فيكتب : هذا كتاب وكالة  
أكتبه لفلان فلان الذمّي، وأشهد على نفسه أنه وكله في كيت وكيت ؛ ويكمل كما  
تقدم .

وأما المحاضر على اختلافها فسنذكرها، إذا أراد أمين الحكم أن يبيع  
على يتم للحاجة كتب محضراً بالقيمة ، مثاله : شهد الشهود الواضعون خطوطهم  
آخره — وهم من أهل الخبرة بالعقار وتقويمه — أنهم ساروا بإذن شرعي إلى حيث  
الدار الكاملة الآتي ذكرها ووصفها وتحديدها فيه، المقومة بكالها، أو المقوم منها  
حصّةً مبلغها كذا وكذا سهماً، ملك فلان المحجور عليه، لتباع عليه في نفقته ومؤنته  
ولوازمه الشرعية، وهي بالمكان الفلاني — وتوصف وتحدد — وتأملوا ذلك  
بالنظر، وأحاطوا به علماً وخبرة، وقوموا الحصّة المذكورة بما مبلغه كذا وكذا  
وقالوا : « إن ذلك قيمة المثل يومئذ، لا حيف فيها ولا شطط ، ولا غبنة ولا فرط<sup>(١)</sup>  
وإن الحظ والمصلحة في البيع بذلك » .

فإن كان بالغبطة على القيمة كتب كما تقدم إلى قوله : « لتباع عليه »  
لما له في ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة الزائدة على قيمة المثل ، وهي الدار<sup>(٢)</sup>  
[التي] بالموضع الفلاني<sup>(٣)</sup> — وتوصف وتحدد — وتأملوا ذلك بالنظر ، وأحاطوا به  
علمهم<sup>(٤)</sup> .

(١) تقدم تفسير الغبنة والفرط في الحاشيتين رقم ٣ و ٤ من صفحة ٤٨ فانظروهما .

(٢) « بالغبطة على القيمة » أي الزائدة على القيمة ؛ لحذف متعلق الجاز والمجرور للعلم به من السياق .

(٣) صور الفقهاء الغبطة بأن يرغب في شراء العقار بأكثر من ثمن مثله ، والبائع يجد مثله ببعض ذلك  
الثنى أو خيراً منه بأكمله . انظر شرح المنهج (كتاب الحجر) .

(٤) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضيها .

علما وخبرة، وقوموا الحصّة بكذا وكذا درهما، وقالوا : « إن ذلك قيمة المثل — نحو ما تقدم — وإن الحظ والمصلحة والغبطة في بيع الحصّة المذكورة بزيادة كذا وكذا » ؛ وبذلك وضعوا خطوطهم ؛ ويؤرخ .

فان قُومت لثبّاع فيما ثبت على المتوفّي من صداق زوجته ، أو من دين ، كُتب أول المحضر كما تقدم ، وقيل : المنسوبة لفلان المتوفّي الى رحمة الله تعالى ، لثبّاع عليه فيما ثبت في ذمته من صداق زوجته فلانة ، الثبوت الصحيح الشرعي ؛ أو فيما ثبت عليه من دين شرعي لفلان ، حسب ما يشهد بذلك مسطوره الذي بيده، الذي ثبت بمجلس الحكم العزيز ؛ ويكمل كما تقدم .

### فصل في محضر وفاة وحصر ورثة

يكتب : شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخر هذا المحضر — وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به — أنهم يعرفون فلان بن فلان ، وورثته الآتي ذكرهم فيه ، معرفة صحيحة شرعية ؛ ويشهدون أنه توفّي الى رحمة الله تعالى بالبلد الفلاني من مدة كذا وكذا، وخلف من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين لجميعه زوجته فلانة التي لم تزل في عصمته وعقد نكاحه الى حين وفاته ، وأولاده منها أو من غيرها — ويذكر أبويه إن كانا أو أحدهما — بغير شريك لهم في ميراثه ، ولا حاجب يحجبهم عنه بوجه ولا سبب ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به بسؤال من <sup>(١)</sup> جازت مسألته وسوغت الشريعة المطهرة إجابته ؛ ويؤرخ .

(١) في الأصل : « ولا يشهدون » ؛ وقوله « لا » زيادة من النسخ مفسدة للنفى .

## فصل

إذا مات رجل وخلف أبوين وأخوين كتب ما مثاله : شهد الشهود أنهم يعرفون فلانا ووالديه الآتي ذكرهما فيه ، ويشهدون بالخبرة الباطنة أنه خلف واريته : والدّه فلانا ، ووالدته فلانة ، بغير شريك لها في ميراثه ، ولا حاجبٍ يجهبهما حجب حرمانٍ عن استكمالهما ، ويشهدون أنّ المتوفّى له أخوان ، وهما فلانٌ وفلانٌ ، وبحكم ذلك يكون للأب من ميراثه النصف والثلث ، وللأُم السدس ، بحكم أنّ الأخوين حجاها عن الثلث الى السدس حجب تنقيص<sup>(١)</sup> للفريضة الشرعية<sup>(٢)</sup> ، لا حجب حرمانٍ ، يعلمون ذلك ويشهدون به .

وان مات رجل في بلد بعيدة وأستفاض موته وشهد به بالاستفاضة كتب كما تقدم<sup>(٣)</sup> ، [و]<sup>(٤)</sup> أنهم يعرفون فلانا ، ويشهدون بالاستفاضة الشرعية بالشائع الدائع ، والنقل الصحيح المتواتر ، أنّه مات الى رحمة الله تعالى من مدّة كذا وكذا بالمدينة الفلانية ؛ ويشهدون أنّه خلف من الورثة ... .. ويكفل .

(١) في كتب اللغة أن نقصت — بشديد القاف — تنقيصا ، لغة ضعيفة ، ولم تأت في كلام فصيح (المصباح) .

(٢) في الأصل : « بالفريضة » ؛ وهو تحريف ، إذ لا مقنضى للباء في هذا الموضع ؛ والسياق يقتضى اللام كما أثبتنا ، أى تنقيص ما فرضه الشرع للأُم .

(٣) يشير بقوله « كما تقدم » إلى ما سبق في ص ١٣٨ س ١٠ ، وهو قوله : « شهد الشهود الواضعون خطوطهم آخر هذا المحضر » الخ .

(٤) لم ترد هذه الوارد في الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها ، أى وكتب أنهم الخ . وسياق مثل ذلك أيضا في ص ١٤١ س ٤ فلينبّه إليه .

## فصل

(١)

إذا مات قوم بعد قوم يكتب : ... أنهم يعرفون فلان بن فلان وورثته الآتي ذكرهم ، ومن توفى منهم على الترتيب الآتي ذكره فيه ، معرفة صحيحة شرعية ؛ ويشهدون أن فلانا المبتدأ بذكره توفى إلى رحمة الله تعالى بالبلد الفلاني ، وخلف من الورثة المستحقين لميراثه المستوعبين لجميعه زوجته فلانة التي لم تزل في عصمته وعقيد نكاحه إلى حين وفاته ، وأولاده منها ، وهم فلان وفلان ، ثم توفيت الزوجة بعده في تاريخ كذا وكذا ، وخلفت من الورثة المستحقين لميراثه أولاده لصلبه ، وهم - ويسمى بهم - يعلمون ذلك ويشهدون به ، ويكمل ، ويؤرخ . وهذا مثال فقيس عليه .

## فصل

(٣)

(٤)

إذا مات العبد وخلف سيده كتب : شهد من أثبتوا أسماءهم آخره - وهم من أهل الخبرة الباطنة فيما شهدوا به - أنهم يعرفون كل واحد من فلان ومملوكه [فلان] ، الفلاني الجنس ، المسلم ، ويشهدون أن فلانا المثنى بأسمه توفى إلى رحمة

١٤١

(١) حذف المؤلف صدر هذا المحضر كما حذف صدر بعض المحاضر الآتية ، وهو قوله : « شهد الشهود الواضعون خطوطهم » الخ العلم بذلك مما سبق ؛ وقد وضعنا هذه النقط مكان المحذوف هنا وفيما يأتي بعد تنبيها على ذلك .

(٢) أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ، إذ لم يذكر بعد غير اثنين .

(٣) عبارة الأصل : « من أشهد » ؛ وفيها زيادة من النسخ لا يستقيم بها الكلام ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .

(٤) في الأصل : « اسمه » بصيغة المفرد ؛ والسياق يقتضي الجمع ، كما أثبتنا .

(٥) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ والسياق يقتضي إثباتها أخذاً مما ورد في كتب الوثائق من التصريح باسم المملوك في صورة هذا المحضر انظر (جواهر العقود) و(الكوكب المشرق) ؛ وكما يقتضيه أيضاً قوله بعد : « المثنى باسمه » .



الله تعالى، وخلف سيده المذكور، الذي لم يزل في ملكه إلى حين موته؛ وأنه مستحق لجميع ما يخلفه بغير شريك له في ميراثه، ولا حاجب يحجبه عنه.

وإن كان قد أعتقه ومات كتب كما تقدم<sup>(١)</sup>، [و]: أنهم يعرفون فلان ابن فلان، وعتيقه فلان بن فلان، معرفة صحيحة شرعية، ويشهدون أنه مات إلى رحمة الله تعالى، وأنه كان مملوكا لفلان، وأنه أعتقه عتقا منجزا قبل موته، ولم يخلف من الورثة سواه، بغير شريك له في ميراثه؛ ويكمل.

### فصل

إذا أراد إثبات ملكه لدار كتب ما مثله: ...<sup>(٢)</sup> ... أنهم يعرفون فلان بن فلان، ويشهدون أنه مالك لجميع الدار الفلانية — وتوصف وتحدد — ملكا صحيحا شرعيا، وأنه متصرف فيها بالسكن والإسكان والإجارة والعارة وقبض الأجرة، وأنها باقية في يده وملكه وتصرفه إلى الآن، لم تخرج عنه بتملك ولا بيع ولا إقرار ولا صدقة، ولا بوجه من الوجوه الشرعية كلها على اختلافها، وأنها باقية على ملكه وتصرفه وحيازته إلى يوم تاريخه؛ وهم بالدار المذكورة في مكانها عارفون؛ يعلمون ذلك ويشهدون به.

١٥ (١) يشير بقوله: «كما تقدم» إلى ما سبق في ص ١٤٠ س ١١ من قوله: «شهد من أثبتوا أسماءهم آخره وهم من أهل الخبرة الباطنة فيها شهدوا به».

(٢) انظر الحاشية رقم ١ من صفحة ١٤٠ من هذا السفر.

(٣) في الأصل: «بملك»؛ وما أثبتناه هو المناسب لسياق الكلام، فإن خروج الشيء وانتقاله من يد مالكة إلى يد آخر إما يكون بالتملك — أي بأن يملكه لغيره — لا بالملك، كما يتبين ذلك من معنى الكلمتين؛ وقد سبق الكلام على التملك بقسميه في صفحة ٢٣ من هذا السفر.

## فصل

إذا أثبت رجل أنه باع بالإجبار والإكراه كتب : ... .. أنهم يعرفون كل واحد من فلان وفلان ، ويشهدون أن فلانا المبتدأ باسمه جبر فلانا المثنى باسمه وخوفه واعتقله وضربه وأوجعه ، وطلب منه بيع داره التي بالموضع الفلاني - وتوصف وتحدد - بغير ثمن ، وأن يشهد عليه بالبيع وقبض الثمن ، وأنه امتنع من ذلك ، فأعاد عليه الضرب ، وهدده بالقتل ، وسجنه ، ولم يزل على ذلك حتى جبره وأكرهه ، وأبتاعها منه بكذا وكذا ، وأعترف بقبضها ، وأنه وضع يده عليها ، وتسلمها من مدة كذا وكذا ، وهم بالدار عارفون ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

وان كان جبره حتى باعه بدون القيمة كتب صدر المحضر كما تقدم ؛ وطلب منه بيع الدار بكذا وكذا ، وأن قيمتها أزيد من ذلك ، وأنه امتنع من ذلك ، فضربه وسجنه ، وأعاد عليه العقوبة ، وأكرهه وجبره إلى أن باعه الدار المذكورة بالثمن المذكور ، وقبضه منه ، وأنه دون قيمتها ، وأن قيمتها أضعاف ذلك ، وأنه وضع يده عليها ، وتسلمها من مدة كذا وكذا ؛ يعلمون ذلك ... .

## فصل فيما يكتب بعيب في جارية

شهد الشهود المسمون آخرة - وهم من أهل الخبرة الباطنة بالرقيق وعيبه - أنهم نظروا الجارية المدعوة فلانة ، الفلانية الجنس ، التي بيد فلان متعجز هذا

(١) يريد بالخبرة الباطنة : المعرفة بما خفى ودق من الأمور ولم يقتصر فيها على الظواهر .

(٢) في الأصل : « وغيره » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا إذ لا مقتضى لأن تذكر الخبرة بغير الرقيق في هذا الموضع .

(٣) « متعجز هذا المحضر » ، أى الذى طلب لإنجازه ؛ يقال : « تنجز الحاجة » ، إذا سأل إنجازها .

المحضر، الذى ذكر أنه آتباعها من فلان، نظر مثلهم مثلها، بمحضر من الخصمين المذكورين، فوجدوا بها من العيوب المرض الفلاني، وأن ذلك مرض مزمن متقدم على تاريخ العهدة<sup>(١)</sup> التى أظهرها المشتري من يده، المؤرخة بكذا وكذا؛ وأن ذلك عيب متقص<sup>(٢)</sup> للثمن؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

## فصل

إذا شهد لإنسان أنه من أهل الخير كتب : ... .. ويشهدون أنه من أهل الخير والصلاح، والعفة والفلاح؛ والصيانة والأمانة، والثقة والديانة؛ محافظ على صلاته، أهل لأن يجلس بين أظهر المسلمين، وأنه [محق]<sup>(٣)</sup> فى جميع أفعاله، صادق فى جميع أقواله؛ يعلمون ذلك ... .

## فصل

إذا شهد برشد إنسان كتب : ... .. ويشهدون أنه رشيد، صالح<sup>(٤)</sup> فى دينه، مصلح<sup>(٥)</sup> لماله، مستحق<sup>(٦)</sup> لك<sup>(٧)</sup> الحجر عنه، غير مبذر ولا مفرط، حسن التصرف؛ يعلمون ذلك ... .

(١) المهددة : وثيقة البيع؛ وأصله من قولهم : «فى الأمر عهدة» أى مرجع للإصلاح؛ وبمعنى وثيقة البيع بذلك لأنه يرجع إليها عند الألتباس انظر المصباح .

(٢) فى كتب اللغة أن «أنقصه» «ونقصه» — بنشد يد القاف — : لتنان ضعيفتان؛ ولم يأتيا فى كلام فصيح المصباح .

(٣) لم ترد هذه الكلمة فى الأصل؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها قللا عن جواهر المقود وما سياتى بعد فى ص ١٤٤ من هذا السفر .

(٤) كذا فى الكوكب المشرق وجواهر المقود؛ والذى فى الأصل مكان هذه الكلمة : «مطلق»؛ وهو تبدل من الناسخ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا؛ فإن شهادة الشهود برشد المحجور عليه إنما تكون بأحسن الصرف لا بأنه مطلقه .

## فصل في نسب رجل شريف

... .. ويشهدون بالاستفاضة الشرعية ، بالشائع الذائع ، والنقل الصحيح المتواتر، <sup>(١)</sup> [أنه] شريف النسب ، صحيح الحسب ، من ذرية الحسين بن عليّ — رضى الله عنهما — من أولاد الصلب ، أبا عن أب ، إلى أن يرجع نسبه إليه ، ويدلى بأصله إلى أصل الحسين ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

## فصل في عدالة رجل

... .. ويشهدون شهادة علموا صحتها ، وتيقنوا معرفتها ، لا يشكون فيها ولا يرتابون ، أنه من أهل الصدق والوفاء ، والعفة والصفاء ؛ صادق في أقواله ، مُحقق في أفعاله ؛ حسنُ السيرة ، طاهرُ السريه ؛ متيقظ في أموره ، سالكُ شروط العدالة وأفعالها ، صالحٌ لأن يكون من العدول المبررين ، والأعيانِ المعترين ، مستحقٌ أن يضع خطه في مساطير المسلمين ، عدلٌ رضى لهم وعليهم ؛ يعلمون ذلك ويشهدون به .

## فصل في إعسار رجل

... .. ويشهدون أنه فقيرٌ لا مالَ له ، معسرٌ لا حالَ له ، عاجزٌ عن وفاء ما عليه من الديون ، أو عن شيء منها ؛ يعلمون ذلك ... .

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضيها .

(٢) في الأصل : « ويدل » ؛ واللغة والسياق يقتضيان ما أثبتنا .

(٣) المبرّرون : اسم مفعول من برّه ، أى زكاه ، كما في أقرب الموارد ؛ ولم نجد هذه الصيغة في غيره من كتب اللغة التي بين أيدينا .

## فصل في إسلام ذئب

١١٠

يكتب : حضر الى شهوده في يوم تاريخه من ذكر أنه حضر الى مجلس فلان — أدام الله أيامه — فلان بن فلان الفلاني، وأشهدهم على نفسه أنه تلقظ بالشهادتين المعظمتين، وهما شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وأن عيسى عبد الله ونبيّه، وسريّة أمة الله، وأن محمدا صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين، وأفضل المرسلين، وأن شريعته أفضل الشرائع وملة أفضل الملل، وأن ما جاء به عن الله حق، وقال : « أنا برئت من كل دين يخالف دين الإسلام »، ودخل في ذلك طالبا مختارا، وأشهد عليه بذلك، وتلقظ به بتاريخ كذا وكذا .

فإن أسلم يهودى كتب موضع عيسى : وأن موسى عبد الله ونبيّه، وأن محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء، وشريعته أفضل الشرائع، وأن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم نسخت شريعة موسى وجميع الشرائع، وقال : « أنا مسلم برئت من كل دين يخالف دين الإسلام، ومن كل ملة تخالف ملة محمد صلى الله عليه وسلم »، وأشهد على نفسه بتاريخ ... .

وأما الإسمالات — فهي بحسب الوقائع، وقد ذكرنا منها في أثناء ما قدمناه ماهو وارد في مواضعه، فلنذكر ما لم نوردّه هناك، فمن ذلك إسمالات بثبوت العدالة .

(١) فلان بالرفع بدل من « من » السابق في قوله : « من ذكر » .

(٢) في بعض كتب الوثائق : « طائفا » مكان قوله « طالبا » ؛ والمعنى يستقيم على كلا اللفظين فإنه إذا كان طالبا للدخول في دين الإسلام كان طائفا .

(٣) عبارة المؤلف في مثل هذا الموضع من المكاتب السابقة قوله : « بتاريخ كذا وكذا »، لحذف هنا قوله « كذا وكذا » للعلم به بما سبق ؛ وقد وضعنا هذه النقط مكان المحذوف تنبيها عليه .

قد استقرت القاعدة بين الناس في إجمالات العدالة أن يتدنى الكاتب بخطبة يذكر فيها شرف العدالة وعلوها، وارتفاع رتبها وسموها؛ ويصف المعدل بأوصاف تليق به بحسب حاله ورتبته، وأصالته وأبوتيه؛ ولا يحجر على الكاتب فيما يأتي به من القرائن والفقر والكلام المسجوع ما لم يتعد به حق المنعوت، أو يخرج به عن طوره ورتبته، ويراعى مع ذلك قيود الشرع وضوابطه؛ والكاتب فيها بحسب قدرته وتصرفه في أساليب الكلام وبراعة الاستهلال واختيار المعاني؛ فإذا انتهى إلى آخر الخطبة وذكر أوصاف المعدل قال: فلذلك أستخار الله تعالى سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة، حاكم الحكام؛ وينعته بنعوته، ويذكر مذهبه وولايته للدولة القاهرة السلطانية الملكية الفلانية، بالولاية الصحيحة الشرعية، المتصلة بالمواقف الشريفة النبوية، الإمامية العباسية، (المستكني) أمير المؤمنين - أعز الله به الدين، وأمتع ببقائه الإسلام والمسلمين - وأشهد على نفسه من حضر مجلس حكمه وقضائه، وهو يومئذ نافذ القضايا والأحكام ماضى النقص والإبرام، وذلك في اليوم المبارك؛ ويكتب الحاكم التاريخ بخطه؛ ثم يكتب الكاتب: أنه ثبت عنده وصح لديه بالبيئة العادلة المرضية، التي ثبتت بمثلها الحقوق الشرعية، عدالة فلان - وينعته بما يستحقه - ثبوتاً ماضياً شرعياً معتبراً تاماً مرضياً؛ وحكم بعدالته، وقبول قوله في شهادته؛ وأجاز ذلك وأمضاه واختاره وارتضاه، وألزم ما اقتضاه مقتضاه؛ وأذن سيدنا قاضي القضاة فلان لفلان المحكوم بعدالته في تحمل الشهادات وأدائها، لتحفظ الحقوق على أربابها وأوليائها؛

(١) «بحسب»، أى يكتب بحسب؛ فالمتعلق محذوف للعلم به من السياق؛ وميقات التصريح بهذا

المتعلق في مثل هذه الجملة انظر ص ١٥٢ من ٩ من هذا السفر.

وسمع شهادته فقبلها وأجازها، وأمره أن يرقم على حُلل الطروس طرازها؛ وبَسَطَ قلبه بسطا كلياً، ونصبه بين الناس عدلاً مبرراً مَرْضِيّاً<sup>(٢)</sup>، وأجراه مجرى أمثاله من العدول المبررين، وسلك به مسلك الشهداء المتميزين؛ وتقدم — أدام الله تعالى أيامه — بكتابة هذا الإيجال، فكتب عن إذنه الكريم في التاريخ المقدم ذكره أعلاه المكتتب بخطه الكريم، شرفه الله تعالى . والكتاب في ذلك بحسب ما توصله إليه عباراته .

### فصل في ثبوت إقرار متبايعين

يكتب : هذا ما أشهد على نفسه الكريمة سيدنا ومولانا العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى قاضي القضاة، حاكم الحُكَم فلان — وتُسَوِّقُ ألقابه ونعوته وولايته، ويدعى له — مَنْ حضر مجلس حكمه وقضائه، وهو نافذُ القضاء والحكم ماضيهما، أنه ثبت عنده وصح لديه — أحسن الله اليه — في المجلس المذكور، بمحض من متكلم جائز كلامه، مسموعة دعواه على الوجه المعتبر الشرعي، بشهادة العدول الثلاثة — أو بحسب ما يكونون — الذين أعلم تحت رسم شهادتهم بالأداء في باطنه، إقراراً<sup>(٣)</sup> فلان وفلان بما تُسبب إلى كل منهما في كتاب الإقرار باطنه على ما شُرح فيه، وهو مؤرخٌ بكذا وكذا، وبآخره رسمُ شهادتهم، وقد أَرخ شاهدان منهم شهادتهما بتاريخ الكتاب، والثالث أَرخ شهادته بكذا وكذا [و] جميع ما تضمنته كتاب الابتياح المشروح باطنه — ويذكر جميع ما فيه —

(١) في الأصل : «خل» ؛ وهو تصحيف .

(٢) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٤٤ من هذا السفر .

(٣) «إقرار» بالرفع، فاعل لقوله : «ثبت» السابق في السطر الحادي عشر من هذه الصفحة .

(٤) هذه الوار ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها، فإن ما بعدها معطوف على قوله فما

سبق : «إقرار»، أى وثبت عنده أيضاً جميع الخ .

وقد أقاموها بذلك عند سيدنا قاضي القضاة فلان الحاكم المذكور بشروط الأداء  
المعتبرة فيما عتبه كل منهم في خطه باطنه في التاريخ [ المذكور ] ، وقيل ذلك منهم<sup>(٢)</sup>  
القبول السائع فيه ، وأعلم تحت رسم شهادتهم في باطنه علامة الأداء والقبول على  
الرسم المهود في مثله ، وثبت ذلك عنده ثبوتا شرعيا ؛ فلما تكامل ذلك عند سيدنا  
قاضي القضاة فلان الحاكم المذكور سأل من جازت مسألته ، وسوغت الشريعة  
المطهرة إجابته ، الإشهاد على نفسه بثبوت ذلك عنده ، والحكم بموجبه على الوجه<sup>(٣)</sup>  
المشروح فيه ، ... وأبقى كل ذي حجة على حجته ، وهو في ذلك كله نافذ القضاء<sup>(٤)</sup>  
والحكم ماضيهما ، بعد تقدم الدعوى المسموعة وما ترتب عليها ، وتقدم — أدام الله  
أيامه ، وأعز أحكامه — بكتابة هذا الإيجال ، فكتب عن إذنه متضمنا لذلك  
وذلك بعد قراءة ما يحتاج الى قراءته في كتاب الإقرار ، ووقع الإشهاد بذلك بتاريخ  
كذا وكذا .

(١) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وسياق الكلام يقتضى إثباتها .

(٢) في الأصل : « كل » ؛ وهو محريف صوابه ما أثبتنا أخذا مما سبق في ص ٥٤ س ٧ وص ٧٩  
س ٧ و ١٢ وما سياتى أيضا في ص ١٥٠ س ١٧ وص ١٥٢ س ١٩ وص ١٥٣ س ٥ وغير  
ذلك من المواضع .

(٣) في الأصل : « الحكم » ؛ وهو تبديل من النسخ ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا أخذا مما  
ورد في الفتاوى الهندية وغيرها من كتب الوثائق .

(٤) موضع هذه النقط عبارات ساقطة من الأصل تفيد أن القاضي أجاب السائل الى سؤاله وأشهد  
على نفسه بثبوت ذلك عنده ؛ وحكم بموجبه على الوجه المشروح فيه ؛ وبدل على ذلك أمور : أولها ان  
عطف قوله بعد : « وأبقى » على ما قبله غير مستقيم ، فإن الإبقاء فعل القاضي ، وما قبله من السؤال فعل  
المدعى ، كما لا يخفى ؛ ثانيها ان هذه العبارات هي مقتضى السؤال السابق قبله ؛ ثالثها ورود ما يفيد هذه  
المعاني في مثل هذا الموضع من الإيجالات الواردة في هذا السفر انظر صفحة ٥٥ و ١٠٩ و ١٥١ و ١٥٢  
وكذلك في الإيجالات المذكورة في الفتاوى الهندية وغيرها من كتب الوثائق ؛ ولم نثبت هذه العبارات  
في صلب الكتاب بين مرعين لاحتمال أن يكون ما سقط من الأصل مخالفا في الألفاظ والبارات  
لما نثبه ، وإن اتحدنا في المعاني .



## مثال إسجال بثبوت مبايعة بشهود الأصل<sup>(١)</sup> وشهود الفرع<sup>(١)</sup> على نائب الحكم

هذا ما أشهد على نفسه العبد الفقير إلى الله تعالى أفضى القضاة فلان، خليفة<sup>(٢)</sup>  
الحكم العزيز بالمكان الفلاني عن سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة<sup>(٢)</sup>  
فلان، من حضره من العدول، أنه ثبت عنده في مجلس حكمه ومحل نيابته  
في اليوم الفلاني، بعد صدور دعوى محررة مقابلة بالإنكار على الوضع الشرعي  
بشهادة عدول الأصل الثلاثة، وهم — ويسمهم — وشاهدى الفرع، وهما فلان<sup>(٣)</sup>  
وفلان، وهم الذين أعلم الحاکم المذكور تحت رسم شهادتهم بالأداء آخر الأبتاع<sup>(٣)</sup>  
المذكور باطنه، لإقرار المتبايعين المسمين باطنه بما نُسب إليهما فيه، على ما نص<sup>(٤)</sup>  
وشرح فيه، المؤرخ بكذا وكذا، وبآخره رسم شهادة العدول الثلاثة المشار إليهم؛  
[وقد أقام شهود الأصل<sup>(٥)</sup> شهادتهم بذلك عند الحاکم المذكور بشروط الأداء

(١) يريد بشهود الأصل : الشهود الأصليين، أى الذين حضروا مجلس العقد وشهدوا به عن رؤية  
لاعن سماع من غيرهم . وبشهود الفرع : الذين يشهدون بما سمعوا من شهود الأصل ولم يحضروا مجلس  
العقد؛ كما يدل على ذلك سياق ما يأتي بعد في هذا الإسجال؛ ووجه التسمية في كليهما ظاهر .  
(٢) كان المناسب أن تكون صيغة التفضيل للثاني دون الأول، فيقول عن خليفة الحكم : «قاضي  
القضاة» وعن الثاني : «أفضى القضاة» إلا أننا وجدنا مثل ذلك أيضا في كتاب جواهر العقود؛ فقلعه  
اصطلاح لكتاب الوثائق تفاولا لخيفة الحكم بأن تلور رتبته ويصير أفضى القضاة .

(٣) في الأصل : «أو آخر» ؛ وقله : «أو» زيادة من النسخ، إذ لا مقتضى لها في هذا الموضع .  
(٤) في الأصل : «بإقرار» ؛ والباء زيادة من النسخ، فان قوله : «إقرار» فاعل لقوله :  
«ثبت» السابق في السطر الخامس من هذه الصفحة، إذ ليس في الكلام ما يصلح جعله فاعلا غيره .

(٥) هذه العبارة ساقطة من الأصل ؛ والسياق يقتضى إثباتها إذ لا يستقيم الكلام بدونها، ويؤيد  
إثباتها أيضا قوله بعد في السطر الأول من صفحة ١٥٠ في شاهدى الفرع : «وقد أقام شاهدا الفرع» .

وقَبِلَ ذلك منهم القبولَ السائغَ فيه ؛ وقد أقام شاهدا الفرع المذكوران شهادتهما على أصلهما العدلِ فلانٍ بما تحمله عنه ، وهو أنه شَهِدَ على المتعاقدين المذكورين باطنه بما نُسِبَ الى كُلِّ منهما فيه ، وأنه ذَكَرَ لها ذلك ، وأشهدهما على شهادته به ، على ما تَضَمَّنَتْهُ رَسْمُ شهادتهما آخرَ الأَبْياعِ باطنه ، في حال سَوُغِ سماعِ شهادة الفرع على أصله ، عند سيدنا القاضي فلان الحاكم المذكور ، وقَبِلَها منهما القبولَ السائغَ فيه وسَطَّرَ تحت رسم شهادة كُلِّ منهما ما جرت العادةُ به من علامة الأداء والقبول على الرسم المعمود في مثله ؛ وأنه ثبتَ عنده — أعزَّ الله أحكامه — في المجلس المذكور على الوضع الشرعي ، بشهادة عدلين من العدول الثلاثة الأصول ، وهما فلانٌ وفلان أن البائع المذكور لم تزل يده متصرفة فيما باعه الى حين آتقاله من يده الى يد هذا المشتري المسمى باطنه ؛ وقد أقام كُلُّ منهما شهادته بذلك عنده ، وقبِلَها منه القبولُ

السائغَ فيه ، وسَطَّرَ ما جرت العادة به من علامة الأداء والقبول على الرسم المذكور في مثله — وان كانت المبايعة ثبتت بعدلين وشُهِدَ أن البائع مالِكٌ لما باعه كتب :

«أنه ثبتَ عنده في المجلس المذكور بحضور من متكلم جائزُ كلامه ، مسموعة دعواه على الوضع الشرعي المعتبر ، بشهادة عدلين ، هما فلانٌ وفلان ، إقرارُ المتبايعين باطنه ، وهو أن فلانا اشترى من فلان جميع كذا وكذا — ويشرح ما في المبايعة — وبآخرها رسمُ شهادتهما ، وقد أقامها عند الحاكم على المشتري والبائع بما نُسِبَ الى كُلِّ منهما باطنه وأن البائع المذكور مالِكٌ لما باعه فيه ، ومختصاه له ، وقَبِلَ ذلك منهما القبولَ السائغَ فيه ، وسَطَّرَ ما جرت العادة به من علامة الأداء والتشخيص على الرسم المعمود» —

فلما تكامل ذلك عنده وصحَّ لديه سألَه من جاز سؤالُه التقدّمَ بكتابة هذا الفصل وتضمينه الإشهاد عليه بثبوت ذلك لديه ، والحكم على المتبايعين المذكورين بما

نُسِبَ إليهما بأعليه، وتضمنته ملك البائع المذكور لِمَا باعه فيه؛ فَأَعْدَرَ<sup>(١)</sup> - أَعَزَّ الله أحكامه - إلى البائع المذكور: هل له مطعنٌ فيما شَهِدَ<sup>(٢)</sup> [به] عليه فيه، أو في من شَهِد؟ فأقر في المجلس المذكور بأنه لا مطعن له في ذلك ولا في شيء منه؛ فعند ذلك أجاب السائل إلى سؤاله، فكَتِبَ عن إذنه، وَحَكَمَ على المتبايعين المذكورين بما نُسِبَ إليهما بأعليه، وبصحة ملك البائع المذكور لِمَا باعه بعد قراءة ما تَضَمَّنَه<sup>(٣)</sup> باطنه على شهود هذا الإجمال، وَأَبْقَى كُلَّ ذِي حِجَّةٍ مَعْتَبَرَةٍ فيه على حُجَّتِهِ، وهو في ذلك كُلِّهِ نافذ القضاء والحكم ماضيهما، وذلك بعد تقدم الدعوى المحررة وما ترتب عليها؛ ووقع الإشهاد بذلك بتاريخ كذا وكذا.

### فصل في ثبوت إجمال حاكم على حاكم

هذا ما أشهد عليه سيّدنا العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى قاضي القضاة فلانٌ من حضره من العدول، أَنَّهُ ثَبَتَ عنده وَصَحَّ لديه في مجلس حكمه ومحل ولايته، بعد صدور دعوى محررة مقابلةً بالإنكار على الوضع الشرعي، بشهادة العدول الذين أعلم تحت رسم شهادة كُلِّ منهم بالأداء في باطنه، إشهاد قاضي القضاة فلان الحاكم بالعمل الفلاني بما نُسِبَ إليه في إجماله المسطر أعلاه، على ما نُصَّ وشُرح فيه، وهو مؤرخ بكذا وكذا؛ وقد أقام كُلٌّ من الشهود شهادته بذلك عند القاضي فلان الحاكم

(١) «فيه»، أي في المكتوب.

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل؛ والسياق يقتضها؛ فإن الضمير هو عائد الموصول السابق في قوله: «فيما شهد» وليس في الجملة ما يصلح جعله عائدا غيره؛ وليس هذا الموضع مما يسوغ فيه حذف العائد.

(٣) قوله: «باطنه» يحتل ضبطين: الرفع على أنه فاعل لقوله: «تضمنه» أي ما تضمنه باطن الإجمال؛ والنصب على الظرفية، أي ما تضمنه الإجمال في باطنه؛ وكلا الضبطين صحيح لا رجحان لأحدهما على الآخر، كما هو الظاهر لنا.

المبتدئ باسمه بشروط الأداء على الرسم المهود عنده في مثله ؛ فلما تكامل ذلك عنده وضح لديه — أحسن الله اليه — سأل من جاز سؤاله الإشهاد على نفسه بثبوت ذلك لديه ، وتنفيذه وإمضاءه والحكم به ، فأجابه الى سؤاله ، وتقدم بكتابته فكتب عن إذنه الكريم ، وأشهد على نفسه بثبوت ذلك لديه ، وتنفيذه وإمضاءه وأنه حكم به وارضاه ، وأبقى كل ذي حجة معتبرة فيه على حجته ، وهو في ذلك نافذ الحكم والقضاء ماضيهما ، بعد تقدم الدعوى المسموعة وما ترتب عليها — وإن حضر من أشهد عليه أنه لا مطعن له في ذلك كتب : « وحضر إقامة البينة فلان ، وأعترف بأنه لا مطعن له في ذلك ولا في من شهد به » — ووقع الإشهاد به بتاريخ ...<sup>(١)</sup>

١١٢

فهذه أمثلة ذكرناها ، والكاتب المجيد المتصرف يكتب بقدر الوقائع ، ويتصرف في الألفاظ ، ما لم يخجل بالمقاصد ، ولا يدخل عليها من الألفاظ ما يفسدها . ١٠

وأما الكتب الحكيمة — فاذا ثبت عند حاكم من الحكام أمر وسأله المحكوم له كتاباً حكماً لجميع القضاة كتب ما مثاله بعد البسملة : هذه المكتبة الحكيمة الى كل من تصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم — ويدعو لهم — من مجلس الحكم العزيز بالعمل الفلاني عن سيدنا قاضي القضاة فلان ، الحاكم بالعمل الفلاني — ويدعي له — أنه ثبت عنده وضح لديه في مجلس حكمه وقضائه بمحضر من متكلم جاز كلامه ، مسموعة دعواه على الوضع الشرعي ، بشهادة عدلين ، وهما فلان وفلان ، جميع ما تضمنه مسطور الدين المتصل أوله بآخر كتابي هذا ، الذي مضمونه — وينقل الى آخره — وبآخره رسم شهادة العدلين المشار اليهما ؛ وقد أقام كل منهما شهادته عنده أنه بالمقر المذكور عارف ؛ وقيل ذلك منهما القبول

(١) انظر الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٤٥ من هذا السفر .

(٢) « جميع » بالرفع ، فاعل لقوله : « ثبت » السابق في السطر الخامس عشر من هذه الصفحة .

السائق، وسَطَّر تحت رسم شهادتهما ما جرت العادة به من علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله، وذلك بعد أن ثبتت عنده على الوضع الشرعي بشهادة عدلين — هما فلانٌ وفلان الواضعا رسم شهادتهما في مسطور الدين المذكور — الغيبة الشرعية<sup>(١)</sup> وأقام كل منهما شهادته عنده بغيبة المُقَرَّر المذكور، وقالوا: «إمهما به عارفان»، وقبل ذلك منهما القبول الشرعي، وسَطَّر تحت رسم شهادتهما ما جرت العادة به من علامة الأداء والقبول على الرسم المعهود في مثله، وأحلف المُقَرَّر له بالله العظيم، اليمين الشرعية المتوجهة عليه، المؤرخة في مسطور الحلف المكتتب على ظهر المسطور أو المصق بذييل مسطور الدين، بالتماسه لذلك على الأوضاع الشرعية، ثبوتا شرعياً معتبراً؛ وأنه حكم بذلك وأمضاه، وألزم بمقتضاه، على الوجه الشرعي، مع إبقاء كل ذي حجة معتبرة على حجته، وهو في ذلك كله نافذ القضاء والحكم ماضيهما ١٠ بعد تقدم الدعوى المسموعة وما ترتب عليها؛ ولما تكامل ذلك كله عنده وصحّ لديه — أحسن الله إليه — سألته من جازت مسألته، وسوّغت الشريعة المطهرة أجابته، المكاتبة عنه بذلك، فأجابته إلى سؤاله، وتقدم بكتابة هذا الكتاب الحكمي فكتب عن إذنه؛ فمن وقف عليه من قضاة المسلمين وحكامهم وأعتد تنفيذه وإمضاه حاز الأجر والثواب، والرضا وحسن المآب<sup>(٣)</sup>؛ ووقعه الله وإيانا لما يحبه ١٥ ورضاه؛ وكتب عن مجلس الحكم العزيز بالعمل الفلاني في اليوم الفلاني — ويؤرخ — مثال العلامة بعد البسملة كذا وكذا، وعدد أوصاله كذا وكذا؛ وينجم الكتاب .

(١) في الأصل : «الواضعي» ؛ وهو تحريف ؛ وقواعد اللغة تقتضي ما أثبتنا .

(٢) «ثبوتا» مفعول لقوله : «ثبتت» السابق في السطر الثاني من هذه الصفحة .

(٣) في الأصل : «والراي» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق .

(٤) في الأصل : «لمن» ؛ وهو تحريف .

ثم يكتب عنوانه ، ومثال ما يكتب : « من فلان بن فلان الحاكم بالعمل الفلاني » ويُشهد عليه بثبوت ذلك عنده .

ويكتب أيضا في مثل ذلك — وهو أبلغ — ما صورته : هذا كتاب حُكْمٍ محرَّرٍ مرضى ؛ تقدم بكتابه وتسطيره ، ونجيزه وتحريره ، العبدُ الفقيرُ الى الله تعالى قاضي القضاة فلان — ويدعى له — الحاكمُ بالديار المصرية ، أو غيرها ، للدولة الفلانية ، بالولاية المتصلة بالمواقف الشريفة — نحو ما تقدم في إسجال العدالة — الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وتوابعهم وخلفائهم — ويدعو لهم — متضمنا أنه ثبت عنده وصح لديه ؛ ويُكَلِّ كما تقدم .

## فصل

اذا ورد مثل هذا الكتاب من قاض الى قاض — مثاله من قاضي القضاة يدْمَشْقَ الى قاضي القضاة بمصر — كتب على ظهره ما مثاله : هذا ما أشهد على نفسه سيدنا ومولانا قاضي القضاة فلان ، الحاكمُ بالقاهرة ومصر المحروستين وسائر الديار المصرية — ويدعى له — أنه ورد عليه الكتاب الحُكْمِيُّ الصادرُ عن مُصدره قاضي القضاة فلان الحاكم يدْمَشْقَ — وهو الكتاب المشروحُ باطنه — ورودا صحيحا شرعيا ، موثوقا به ، مسكونا اليه ؛ وشهد بوروده عن مُصدره قاضي القضاة فلان الحاكم يدْمَشْقَ المحروسة كل واحد من العدول المستورين ، أو المُرَكِّين <sup>(٢)</sup> وهم — ويسمّهم — عند سيدنا قاضي القضاة فلان ، وقالوا : « إن الحاكم المذكور

(١) « متضمنا » بالنصب ، حال من الضمير في قوله : « بكتابه » السابق في السطر الرابع من هذه

الصفحة .

(٢) في الأصل : « المركبين » ؛ وهو تصحيف .

أشهدهما على نفسه بما تضمنته الكتاب الحكيم المسطر باطنه، بعد قراءته على مُصدره  
بمحضرتهما وحضور من يُمتنر حضوره « وإن قاضى القضاة فلانا سمع شهادتهما  
فقبلها القبول السائع ؛ ولما تكامل ذلك كله سأل من جازت مسألتُه، وسوّغت  
الشريعة المطهرة إجابته، الإشهاد على نفسه بنبوت ذلك لديه، وأنه قبله قبول أمثاله  
من الكتب الحكيمه قبولاً شرعياً، وحكم به وأمضاه، وألزم بمقتضاه ؛ فأجاب  
السائل الى سؤاله، وأشهد على نفسه بذلك، وذلك كله بعد تقدم الدعوى المسموعة  
في ذلك وما ترتب عليها، وأبقى كل ذي حجة معتبرة فيه على حجته، وهو في ذلك كله  
نافذ القضاء والحكم ماضيهما ؛ وذلك بتاريخ ... .

وأما التقاليد الحكيمه — فيبتدئ الكاتب في صدرها بعد البسملة بخطبة

١١٢

يورد فيها ما تؤيده إليه عبارته، وتُبلغه إياه فصاحته وبلاغته؛ ثم يكتب : ولما  
كنت أيتها القاضي فلان — وينعته بما يستحقه — ممن آتصف بكذا وكذا  
واشتغل بكذا وكذا، وأستحق كذا وكذا، استخرت الله تعالى، واستنبتك عني  
في القضاء والحكم في العمل الفلاني، في جميع أعماله وبلاده وسائر أقطاره ؛ فتول  
ما وليتُك، وباشر ما عذفته بك، وصُن أموال الناس عن الضياع، وزوّج من  
لاولى له عند الشروط المعتبرة الأوضاع؛ وأضبط الأحكام بشهادة الثقة العدول  
وميز بين المردود منهم والمقبول؛ وراعى أحوال الثواب في البلاد، وأرهم بقظة تردع

(١) في الأصل : « كيت » ؛ وهو تحريف .

(٢) « عذفته بك » ، أى علفته وجعلت أمره منوطاً بك كما يباط العنق — بكسر العين ، وهو

القنو — بالنخلة ؛ وقد ورد هذا اللفظ في الجزء الثامن من هذا الكتاب في عدة مواضع ، كما ورد في مؤلفات

أخرى كثيرة ؛ ولم نجد فيها راجعاً من كتب اللغة بهذا المعنى .

(٣) « عند الشروط » ، أى عند تحقيق الشروط .

بها المفسد عن الفساد — ويذكر غير ذلك من الوصايا ، ويوصيه في آخرها بتقوى الله تعالى — وكتب عن مجلس الحكم العزيز بالعمل الفلاني ؛ ويؤرخ .

وأما تقاليد قضاة القضاة فتتعلق بكتاب الإنشاء ؛ وهذا مثال ، والكتاب يتصرف بحسب نباهته ومعرفته وعلمه .

(١) وأما الأوقاف والتحسسات — فهي بحسب آراء أربابها فيما يوقفونه ويحبسونه على أبواب القربات ، وأنواع الأجر والمثوبات ؛ وسندكر منها قواعد يقاس عليها — إن شاء الله تعالى —

فن ذلك ما إذا كان لرجل دارٌ وأراد أن يوقفها عليه (١) وعلى أولاده من بعده ونسلهم وعقبهم ، فسيبيله في ذلك أن يملك الدار لنفسه (٢) ، ويكتب التملك على ما تقدم (٣) ، ثم يقول : وبعد تمام ذلك ولزومه أشهد عليه فلان المقر له فيه شهود هذا المكتوب طوعا منه واختيارا ، أنه وقف وحبس وسبل وحرّم وأبد ، وتصدق (٤)

(١) في المصباح أن قولهم «أوقفت الدار» بالألف لغة تميم ، وأنكرها الأصمعي ، وقال : الكلام «وقفت» بدون ألف .

(٢) في الأصل : «يوقف عليها» ؛ وهو خطأ من الناسخ ؛ والسياق يقتضي ما أثبتنا .  
(٣) هذه الطريقة التي ذكرها — وهي أن يملك الواقف ما يريد وقفه لشخص آخر ، ثم يقفه هذا الشخص المالك بتشديد اللام المفتوحة على المالك بالكسر — مبنية على قول من يقول بعدم جواز وقف الإنسان على نفسه ؛ قال الغزالي في الوجيز ج ١ ص ٢٤٥ طبع مطبعة المؤيد ما نصه : «ولا يجوز الوقف على نفسه ، إلا لا يجتهد به إلا منع التصرف ؛ وفيه وجه آخر أنه يجوز» اهـ . وفي فتح العزيز أن القول بجوازه هو قول أحمد وأبي عبد الله الزهري — رضى الله تعالى عنهما — وينسب إلى ابن سريج أيضا .

(٤) يشير بقوله : «على ما تقدم» إلى ما سبق في ص ٢٣ من هذا السفر .

(٥) «حرّم» ، أى منع من التصرف في الموقوف وجعله حراما .



بما هو له وفي يده ومليكه وتصرفه ، وراه وعرفه ، وأحاط به علما وخبرة ؛ وهو  
 جميع الدار الموصوفة المحدودة أعلاه ، على فلان بن فلان المير المملك المذكور  
 أعلاه أيام حياته ، ثم من بعده على أولاده ، وأولاد أولاده ، وأولاد أولاده  
 أبدا ما تناسلوا دائما ، وما تعاقبوا ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، يتناقلونه بينهم كذلك  
 الى حين انقراضهم ، يحجب الآباء منهم والأمهات أولادهم وأولاد أولادهم وإن  
 سفلوا ؛ فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل<sup>(١)</sup> من ذلك ، كان نصيبه لإخوته  
 الموجودين حين موته ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، يحجب الآباء منهم والأمهات  
 أولادهم وأولاد أولادهم ؛ فإن لم يوجد من أولاد الموقوف عليه وأولاد أولاده أحد  
 كان ذلك وقفا مصروفا ريعه على مصالح المسجد الذى بالموضع الفلاني — ويوصف  
 ويحدد — برسم عمارته ومزقته وفرشه ووقود مصابيحہ وشراء ما يحتاج اليه من  
 الزجاج والتحاس والحديد ، ومن يقوم بخدمته والأذان فيه ، ومن يؤم فيه بالمسلمين  
 في الصلوات الخمس المكتوبة المفروضة على سائر المسلمين ، على ما يراه الناظر  
 في ذلك ؛ فإن تعذر الصرف عليه بوجه من الوجوه كان ذلك وقفا على الفقراء  
 والمساكين أينما كانوا وحيثما وجدوا من الديار المصرية أو الشام ، أو عمل من  
 الأعمال ، أو بلد من البلاد ، على ما يراه الناظر في ذلك من مساواة وتفضيل ،  
 وإعطاء وحرمان ؛ ومتى أمكن الصرف الى ما ذكر من مصالح المسجد كان الوقف  
 عليها والصرف إليها ، يجرى الحال في ذلك كذلك الى أن يرث الله الأرض ومن  
 عليها وهو خير الوارثين ؛ على أن للناظر في هذا الوقف والمتولى عليه أن يؤخره لمن شاء

(١) « له » ، أى لأحد المستحقين من الأولاد وأولاد الأولاد الخ كما يدل على ذلك سياق ما يأتى

بعده من الكلام ، فرجع الضمير المذكور ضمنا وان لم يتقدم ذكره تصريحاً ، وكان الأول فإي يظهر لنا أن  
 بقول : « فن لم يكن له » لأنه أوضح في المعنى ، والوضوح أول بالوثاق .

- ما شاء من المَدَد: طَوَّلَهَا وقصَّارَهَا، بما يراه من الأَجَر: المعجَلَة أو المؤجَلَة أو المنجَمَة ؛  
 أو يكتب: « وعلى الناظر في هذا الوقف أن يُؤجره لسنة كاملة لما دونها، بأجرة المثل  
 فما فوقها » ولا يتعجل أجرة ، ولا يُدخل عقدا على عقد إلا أن يجد في مخالفة ذلك  
 مصلحة ظاهرة ، أو غبطة ظاهرة<sup>(١)</sup> ، فيؤجره لمدة كذا وكذا ولمن شاء ، ويستغل أجره  
 بوجوه الاستغلال الشرعية ، فما حصل من ريعه بدأ منه بعمارته وصرمته وإصلاحه  
 وما فيه بقاء عينه ودوام منفعتيه ، ثم ما فضل بعد صرفه لمستحقه على ما شِرح أعلاه ؛  
 وجعل الواقف النظر في هذا الوقف والولاية عليه لفلان الموقوف عليه أولا ، ثم  
 من بعده لأولاده وأولاد أولاده ، يُنظر كلُّ منهم على حصته في حال استحقاقه وعلى  
 حصته من تعذر نظره من المستحقين لصغير أو سفه أو غيبة أو عدم أهلية ، أو سبب  
 من الأسباب ، الى حين تمكنه من النظر ، فيعود حكمه حكم باقي المستحقين في النظر  
 على حصته وحصته غيره ؛ فإن تعذر النظر من أحدهم أو من جميعهم بسبب من  
 الأسباب ، أو أنقضوا ولم يوجد منهم أحد ، كان النظر في ذلك لحاكم المسلمين ؛  
 وإن عاد إمكان النظر الى مستحق الوقف أو الى أحد منهم قُدم في النظر على غيره ؛  
 ومن عُدِمَتْ منهم أهليته وكان له وليٌ ينظر في ماله كان النظر له على حصته  
 في هذا الوقف دون غيره من المستحقين ومن الحاكم ؛ يجرى الحال في ذلك كذلك  
 وجودا وعدما ، الى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ؛ ولكل ناظر  
 في هذا الوقف أن يستنيب عنه في ذلك من هو أهل له ؛ وعلى كل ناظر في هذا

(١) قد يتوهم أن هذه الكلمة مكررة مع ما سبق قبلها ؛ وليس كذلك ، فإن المراد أن الكاتب يخبر بين أن  
 يقول : « مصلحة ظاهرة » ، أو يقول : « غبطة ظاهرة » ، وليس المراد أن يجمع بينهما في مكتوب واحد ،  
 وإذن فلا تكرار ، ويرشد الى ذلك المطف « بأر » في قوله : « أو غبطة » ، اذ لو كان المراد الجمع بين  
 المبارتين لمطف بالواو ؛ على أنَّ مثل هذا التكرار إن وجد لا يلزم منه محذور .

الوقف أن يتعهد إثباته عند الحاكم بحفظه بتواتر الشهادات وأتصال الأحكام، وله أن يصرف في كُفَّة إثباته ما جرت العادة به من ريع هذا الوقف؛ وقَف فلانُ المبتدأ باسمه جميع ذلك على الجهات المعينة، بالشروط الميَّنة، على ما شُرح أعلاه؛ وقفا صحيحا شرعيا مؤبدا، وحبسا دائما سرمدا، وصدقة موقوفة، لا تباع ولا تُوهب، ولا تملك، ولا ترهن، ولا تُتلف بوجه تلف، قائمة على أصولها محفوظة على شروطها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين؛ وقيل هذا الموقوف عليه ذلك لنفسه قبولاً شرعياً، وتسلم الموقوف عليه الدار المذكورة وصارت بيده وقبضه وحوزة؛ وذلك بعد النظر والمعرفة، والإحاطة به علماً وخبرة؛ فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر إخراجهُ عن أهله، وحرامٌ على من غيره أو بدله ﴿فَن بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَمَّا إِمُّهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

## فصل

إذا وقف رجل داراً على أولاده وعلى من يُحدثه الله من الأولاد، ثم على المسجونين ثم على فلك الأسرى، ثم على الفقراء والمساكين، كتب ما مثاله: هذا كتابُ وقف صحيح شرعي، وحبس صحيح مرضي<sup>(١)</sup>، تقرب به واقفه إلى الله تعالى رغبة فيما لديه وذخيرة له يوم العرض عليه؛ يوم يحزى الله المتصدقين، ولا يضيع أجر المحسنين؛ اكتبه فلان، وأشهد على نفسه أنه وقف وحبس وسبّل وحرّم وأبد وتصدق

(١) هكذا ورد هذا اللفظ في الأصل؛ وهو مكرّم ما سبق في الجملة التي قبل هذه؛ فقلّ صوابه:

« صريح » على أن مثل هذا التكرار لا يلزم منه فساد في اللفظ ولا في المعنى، إلا أن الأولى في الكتابة

(۲)

000 000 000 000 000 000 000 000 000 000 000 000 000 000 000 000 000 000 000

[illegible]

المؤلف والمختلف  
من أسماء نقلة  
الحدث

(٢) هنا عدة صفحات ساقطة من الأصل تشمل على بقية كتاب الوقف الذي نحن بصددده وما عسى

(وعيسى) (وعنيس)

عيسى، هو ابن ميمون أبو عبيدة، وأم عيسى، امرأة كانت تعدب في الله  
(١) أعقها أبو بكر الصديق — رضى الله عنه — ؛ وعنيس، هو ابن عتبة، وعنيس  
ابن إسماعيل القزاز، وغيرهما .

(وعباد) (وعباد) (وعباد)

فأما عباد، فكثير؛ وعباد بضم العين، هو قيس بن عباد، تابعي كبير؛ وعباد  
بكسر العين وياء مثناة وذال معجمة، هو عباد بن عمرو، له صحبة، وأهبان بن عباد مكرم  
(٢)

(١) قال الزبير بن بكار في قصة أم عيسى هذه : «لأنها كانت أمة لبنى تميم بن مرة ، فأسلمت أول  
الإسلام ، وكانت من أضعفه المشركون يعذبونها ، فاشتراها أبو بكر فأعتقها ؛ وكنت بأبنا عيسى بن كرز .  
وذكر البلاذري : «أنها كانت أمة لبنى زهرة ، وكان الأسود بن عبد يغوث يعذبها » اهـ (الإصابة في تمييز  
الصحابه) ج ٨ ص ٢٥٨ طبع المطبعة الشرفية بمصر .

(٢) ذكر ابن حجر في التبصير أنه قيل فيه : انه ابن عبد عمرو .

(٣) ذكر ابن سعد خلافا في مكلم الذئب ، فروى عن هشام بن محمد أن مكلم الذئب هو أهبان بن  
الأكوع ، وعن محمد بن الأشعث أن مكلم الذئب هو أهبان بن عباد — في الطبقات «ابن عباد» وهو  
تصحيف — ؛ وقال محمد بن عمر : «مكلم الذئب هو أهبان بن أوس الأسلمي ، وذلك أنه كان يسكن (بين)»

وهي بلاد أسلم ، فبينما هو يرمى غنما له بحجرة الوبرة عدا الذئب على شاة منها ، فأخذها أهبان منه ، ففتح  
الذئب فاقى على ذنبه ، وقال لأهبان : ويحك ، «لم تمنع مني رزقا رزقنيه الله» ؟ فجعل أهبان الأسلمي يصفق  
بيديه ويقول : «تالله ما رأيت أعجب من هذا» فقال الذئب : «ان أعجب من هذا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بين هذه التخلات» وأوما إلى المدينة ؛ فغدر أهبان غنمه الى المدينة ، وأتى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فحدثه ؛ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك ، وأمره إذا صلى العصر أن يتحدث به أصحابه ، ففعل ،  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صدق في آيات تكون قبل الساعة» اهـ (انظر كتاب الطبقات الكبرى)

جزء ٢ قسم ٢ صفحة ١٤ طبع ليدن . (ويين) يفتح أوله وثانيه ، وقيل : يفتح فسكون : ناحية من  
أراض المدينة على بريد منها ، وهي منازل أسلم بن نزاعة ، كما قاله نصر ؛ وذكر صاحب تاج العروس  
في تمييز هذا المكان أقوالا أخرى غير ذلك ، فانظره .

الذئب، وعيَّاذُ بنُ أبي العَيْدِ ، وعيَّاذُ بنُ مَقْرَاءٍ، وعِبَادُ بكسر العين وباء موحدة :  
ربعةُ بنُ عباد، له صحبة، وعِبَادُ العَبْدِيِّ .

(وعِمارة) (وعِمارة)

عِمارة بالضم، كثير؛ وبكسر العين : واحد، هو أُبَيُّ بنُ عِمارة، له صحبة .

(وعابس) (وعائش)

عابس، كثير؛ وعائش، هو ابنُ أَنَسٍ، وعبدُ الرحمن بنُ عائش الحَضْرَمِيُّ .

(وعَدْنان) (وعَدْنان)

أما عُدْنان، فهو في نسب عَافِقِ بْنِ العَتِيكَ بْنِ عَكِّ بْنِ عُدْنَانَ؛ وَعَدْنَانَ<sup>(٤)</sup>،  
هو عَدْنَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ طُولُونَ .

١٠ (١) كان الأنسب تقديم الكلام على « عباد » بكسر العين على « عيَّاذ » السابق قبله ، أى جعله بعد الكلام على « عباد » يضم العين ، وذلك لاتفاقهما في المادّة ؛ وكما هو صنيع الذهبي في المشته وابن حجر في التبصير المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣ مصطلح ش .

(٢) في الأصل : « عافق » بالعين المهملة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في مستدرک التاج وغيره .

(٣) الذى وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة وغيرها أن عافقا ليس ابن العتيك كما هنا ، وإنما هو ابن الشاهد ؛

١٥ وفيل : ابن الحارث بن عك بن عدنان ، كما في مستدرک التاج مادة « عقق » . وجاء فيه أيضا مادة « عك » ضمن كلام نقله عن ابن حبيب ما نصه : « ثم إن عكا هذا عقبه في تخذين : الشاهد والصحار بن عك ، ومن بنى الشاهد عافق » الخ والذى في كتاب المؤلف والمختلف المنقولة عنه هذه الأسماء : « في العتيك » مكان « ابن العتيك » أى أن نسب عافق في هذه القبيلة ، وليس الأمر كما ذكره ، فإن عافقا من بنى الشاهد ابن عك ، أو من بنى الحارث بن عك ، وليس من بنى العتيك ، كما يتبين ذلك مما نقلناه عن مستدرک التاج .

٢٠ (٤) الذى وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة والأنساب أن العتيك ليس ابن عك بن عدنان كما هنا وكما في المؤلف والمختلف أيضا ، وإنما هو ابن الأسد بن عمران بن عمرو بن زريق بن ماء الماء ، كما في شرح القاموس مادة « عتك » ووفيات الأعيان ج ٢ ص ١٤٥ طبع المطبعة الميمنية في نسب المهلب بن أبي صفرة ، وتخاب نسب عدنان وخطان المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ١٨٣٩ تاريخ . والذى في أنساب السمعاني ورقة ٣٨٣ أن العتيك هذا هو ابن النضر بن الأزرد بن العوث .

٢٥ والذى في الأصل : « على » مكان « عك » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في خُذَابِ المؤلف والمختلف وغيره .

(وَعَلَى) (وَعَلَى)

... (١) عَلَى بضم العين وتشديد الياء ، هو عَلَى بْنُ رَاحٍ ، والأَصْبَغُ بْنُ قَلْقَمَةَ بْنِ عَلَى .

(وَعَيْشُونَ) (وَعَيْسُونَ) (وَعَيْسُونَ)

٥ أَمَّا عَيْشُونَ ، فهو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْشُونَ الْحِزَانِيُّ ، ومُحَمَّدُ بْنُ عَيْشُونَ ، وأَمَّا عَيْسُونَ ، فهو عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسَى ، هَذَا يُعْرَفُ بِعَيْسُونَ ، ومُحَمَّدُ بْنُ عَيْسُونَ الْأَنْطَاطِيُّ ، وأَمَّا عَيْسُونَ ، فهو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَيْسُونَ الْبَغْدَادِيُّ .

(وَعَتِيق) (وَعَتِيق)

الأوَّلُ بِالْفَتْحِ ، كَثِيرٌ ؛ وَعَتِيقٌ بِالضَمِّ ، هو عَتِيقُ بْنُ مُحَمَّدٍ .

(وَعُتْبَةَ) (وَعُتْبَةَ) (وَعُتْبَةَ) (٤)

١٠ أَمَّا عُتْبَةُ بضم العين ، فكثيرٌ ؛ وأما عُنْبَةُ بكسر العين وبعدها نون ، فهو أَبُو عُنْبَةَ الْخَوْلَانِيُّ ، أدرك الجاهلية والإسلام ، والحَارِثُ بْنُ عُنْبَةَ الْكُوفِيُّ ، وأما غُنْبَةُ بالغين

(١) لم يرد في الأصل كلام عن « على » بفتح العين ، ففعل المؤلف تركه لشهرته وكثرة من سمى به دون ما بعده لندرته واحتياجه الى التوضيح ؛ وقد تكرر مثل هذا الحذف في مواضع كثيرة من هذا الباب ونهنا عليه في مواضعه . وعبارة عبد الغنى في المؤلف والمختلف ص ٨٨ : « على بفتح العين وكسر اللام وتسكين الياء ، كثير » .

(٢) عيشون هذا هو جد عبد الله ، وأما أبوه فهو محمد بن عيشون انظر المؤلف والمختلف ص ٨٩ والإكمال لأبن ما كولا ج ٢ ورقة ١٥٤ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٨٨ م مطبوع .

(٣) « هذا » ، أى عيسى جد عبد الحميد ، كما تدل على ذلك عبارة الذهبي في المشتبه ص ٣٨١ طبع ليدن .

٢٠ (٤) لم يرد هذا الاسم في كتاب المؤلف والمختلف المتقولة عنه هذه الأسماء ؛ والذي في مستدرك التاج مادة « عتي » أنه يقال فيه : « عتية » بالاء و « عية » بالياء . وذكره الذهبي في المشتبه ص ٣٤٦ وابن جرير في التبصير بالثناء المشاة .

المعجمة ونون وياء، فعبْدُ الملك بنُ حَمِيد بنِ أَبِي غَنِيَّةٍ والدُ يَحْيَى ؛ وَأَمَّا عُيَّيَّةُ ،  
(١)  
فاسمٌ مشهور .

(وعَبَّاسُ) (وعِيَّاشُ) (وعِيَّاسُ) (وعَنَّاسُ)

- فَأَمَّا عَبَّاسُ ، فكَثِيرٌ ؛ وَأَمَّا عِيَّاشُ ، فِجَاعَةٌ ، مِنْهُمْ عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَيْبَعَةَ ؛ وَأَمَّا  
عِيَّاسُ بِأَلْيَاءِ الْمُثَنَّةِ مِنْ تَحْتِ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ ، فَهُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ ، يَرَوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
الْمُسَيَّبِ ؛ وَأَمَّا عَنَّاسُ بِالنُّونِ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ ، فَهُوَ عَنَّاسُ بْنُ خَلِيفَةَ .  
(٢)

(وَعَبْدَانُ) (وَعِيدَانُ) (وَعِيدَانُ)

فَعَبْدَانُ ، اسْمٌ مشهورٌ ؛ وَعِيدَانُ بفتح العين ، هُوَ رَيْبَعَةُ بْنُ عِيدَانَ ؛ وَأَمَّا عِيدَانُ  
بِكسر العين ، فَهُوَ وَاحِدٌ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ .

- ١٠ (وَعَقِيلُ) (وَعُقَيْلُ) اسْمَانِ مشهوران .  
(وَعَتَّابُ) (وَعِيَّاثُ) كَذَلِكَ .

(١) قول المؤلف عن هذا الاسم إنه مشهور يوم أن المسمين به كثيرون ، ولم نجد فينا لدينا من  
الكتب من سمى بعبية غير مصيبة بنت هلال البديعة ، وقيل : بنت إبراهيم بن علي بن سُلَيْمَةَ بن عامر بن  
هرمة ، كما في شرح القاموس مادة « عبي » . فلعله يريد بقوله : « مشهور » أنه معروف وإن لم تكن  
التسمية به ، إذ لا يلزم من معرفة الاسم كثرة التسمية .

- ١٥ (٢) كذا في الأصل والمشتبه ص ٣٣٥ والمؤلف والمختلف ص ٩٠ ، والإكمال جز ٢ ورقة ١١٢ ؛  
والدى وجدناه في مستدرک التاج مادة « عنس » : « أبو خليفة » وكذلك في التبصير في كلنا نسختيه  
المخطوطتين المحفوظتين بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣ ٤٦ مصطلح ش ؛ ولم نجد ما يرجح إحدى  
الروايتين على الأخرى .

- ٢٠ (٣) قيل فيه أيضا : إنه ابن عبدان بكسر العين وبعدها باء موحدة ، كما في المؤلف والمختلف  
ص ٩١ وغيره .

(٤) كذا ورد هذا الاسم في الأصل بألياء المثناة ، ونص على ذلك أيضا الحافظ عبد الغنى في المؤلف  
والمختلف ص ٩٠ والذي في مشبه الذهبي ص ٣٣٧ والتبصير ومستدرک التاج مادة « عبد » : « عبدان »  
بألياء الموحدة ، وهو جدّ عطاء بن نفاذة ، حدّث عنه يعقوب بن محمد الزهرى .



(وَعَلَمٌ) (وَعَلَمٌ)

أَمَّا عَلَمٌ ، فهو الذي يَرَوَى عن سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ ؛ وَأَمَّا عَلَمٌ ، فهو والدُ عَمَارِ بْنِ عَلَمٍ .

(وَعَبْسِي) (وَعَبْسِي)

أَمَّا الْأَوَّلُ ، فَاسْمٌ مشهورٌ معروفٌ ؛ والثاني بفتح العين وتسكين الباء الموحدة وكسر السين ، فهو عَبْسِي بْنُ قَاشِيٍّ<sup>(١)</sup> ، اجتمع بِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ .

(وَعُثِمٌ) (وَعُثِمٌ)

الْأَوَّلُ : اسمُ جماعة ، منهم عُثِمُ بْنُ نِسْطَاسٍ ، رَوَى عن سعيدِ المَقْبُرِيِّ ؛ وَعُثِمٌ بِالغَيْنِ المعجمة والنون : عُثِمُ بْنُ قَيْسٍ ، أَبُو الْعَبَرِ ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَاهُ .

(وَعُثْبَةُ) (وَعُثْبَةُ)

الْأَوَّلُ : الْحَكَمُ بْنُ عُثْبَةَ ، وَعُثْبَةُ عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَصْرَمَ عَنْ عَلِيٍّ ؛ وَأَمَّا عُثْبَةُ ، فَكَثِيرٌ .

(١) «عَبْسِي» : لقب له ، أَمَّا اسْمُهُ فهو عَبْسِيٌّ ، أَو الْعَبَّاسُ ، كما في كُتَابِ الْمُتَوَلِّفِ وَالْمُخْتَلَفِ ص ٩٥ طبع الهند .

(٢) في المَشْتَبِهِ ص ٣٩٣ في الكلام على الفرق بين (العاسي) (والقاشي) : «ابن القاشي» بزيادة ألف ولام .

(٣) في الْأَصْلِ والمَشْتَبِهِ ص ٣٤٩ «ابن» مكان «عن» ؛ وهو تحريف في كليهما ، صوابه ما أثبتنا كما في الْمُتَوَلِّفِ وَالْمُخْتَلَفِ ص ٩٥ وتبصير المَشْتَبِهِ ؛ ونص عبارة التبصير : «عُثْبَةُ بالتصغير رَوَى عن بَرِيدٍ» .

(٤) في الْأَصْلِ ومَشْتَبِهِ الذَّهَبِيِّ الْمُتَوَلِّفِ وَالْمُخْتَلَفِ «يزيد» مكان «بريد» عند الكلام على الفرق بين «عُثْبَةُ» و«عُثْبَةُ» ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا نقلاً عن المَشْتَبِهِ أيضاً ص ٥٥٥ والتبصير عند الكلام على الفرق بين «يزيد» و«بريد» ومستدرك التاج مادة «برد» ؛ بل ذكر في التبصير : «أن بعضهم قال فيه : «يزيد» ؛ وهو تصحيف .

(وَعَدَيْسُ) (وَعَدَبْسُ)

عبد الرحمن بن عُدَيْسٍ<sup>(١)</sup> له صحبة؛ وعَدَبْسُ بالباء الموحدة، هو جدُّ عبد الله ابن أحمد بن وهيب بن عَدَبْسٍ، وأبو العَدَبْسِ مَيْبَعُ بن سليمان.

(وَعُفَيْرُ) (وَعُفَيْرُ)

الأوَّلُ بالعين المهملة: جماعة؛ والثاني بالإعجام، هو الحسن بن عُفَيْرٍ.

(وَعُدَى) (وَعُدَى)

الأوَّلُ بالفتح، كثير؛ والثاني بالضم، هو زياد بن عُدَى.

١١٥

(وَعَائِدُ) (وَعَائِدُ)

الأوَّلُ بالياء المثناة من تحت والذال المعجمة، كثير؛ والثاني بالياء الموحدة والذال المعجمة: حَيْسُ بن عَائِدٍ، وعَائِدُ بن عمر بن مخزوم.

(١) مقتضى صنيعه في الأسماء السابقة والآتية بعد أن يقول: «الأوَّل: عبد الرحمن» الخ أو يقول: «أما عُدَيْسُ فهو عبد الرحمن»، فله خالف طريقته هنا للعلم بالمحذوف من السياق ويرجح أن عبارته هذه هي الواردة في كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٥

(٢) كذا في المؤلف والمختلف ص ٩٧ وغيره من الكتب التي بين أيدينا؛ والذي في الأصل: «بسر»؛ ولم نجد فيما لدينا من الكتب من اسمه «بسر بن عابد» إلا أنه قد ورد في تقريب التهذيب ص ٢٣ طبع الهند: «بسر بن عائد» بالياء المثناة والذال المعجمة؛ فقل هذا الاسم هو الذي تصف على المؤلف هنا فأورده في الكلام على «عابد» بالياء الموحدة والذال؛ وهو خلاف الصواب.

(٣) كذا في كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٧ وشرح القاموس مادة «عبد» وتبصير المنتبه المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٣ مصطلح ش؛ وزاد في شرح القاموس والتبصير قبل قوله: «ابن عمر» قوله: «ابن عبد الله». والذي في الأصل: «ابن عمران»؛ وهو محريف؛ فإن ابن عمران هو عائد بالياء المثناة والذال المعجمة؛ وأما «عابد» بالياء والذال فهو ابن عمر كما أثبتنا انظر مشبه الذهبي ص ٣٣١ في الكلام على الفرق بين المايدى والمائدى؛ وكذلك نص عليه في التبصير فقال: «ومن كان من ولد عمران بن مخزوم فهو «عائد» يعني بيا وذال معجمة» ١٠١.

(وَعَزَّوَان) (وَعَزَّوَان)

الأوَّل بالإعجام، كثير؛ والثاني بالعين المهملة، هو عَزَّوَانُ بن زيد الرقاشي<sup>(١)</sup> رَوَى عن الحسن البصري<sup>(٢)</sup>.

(وَعَنَام) (وَعَنَام)

الأوَّل: عَنَام، بَدْرِي، وتَسْمَى به غيره؛ والثاني: عَنَامُ بنُ علي.

(وُعَزَّيْر) (وُعَزَّيْر) (وُعَزَّيْر)

الأوَّل بالعين معجمة وراء مهملة مكررة، هو عُزَيْر بن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف؛ والثاني عُزَيْرُ بالعين المهملة مضمومة وزاي مكررة معجمة، هو محمد ابن عُزَيْرِ الأيلي، ومحمد بن عُزَيْرِ السَّجِسْتَانِي صاحبُ غريب القرآن؛ والثالث عَزَيْرُ بفتح العين المهملة وكسر الزاي الأولى المعجمة، هو والدُ حَيْثَمَةَ؛ قال حَيْثَمَةُ بن عبد الرحمن: «كان أسم أبي في الجاهلية عَزِيرًا، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في الأصل وتخاب المؤلفات والمختلف ومستدرك التاج مادة «عزأ»؛ والذي في المتن والتبصير: «يزيد».

(٢) كذا في المتن ص ٣٨٦ ومستدرك التاج مادة (عزأ) والتبصير؛ والذي في الأصل وتخاب المؤلفات والمختلف ص ٩٧ والإكمال: «عنه» بزيادة هاء الضمير؛ ولم نجد فيمن روى عنهم الحسن البصري من اسمه (عزوان) انظر طبقات ابن سعد جزء ٧ قسم أول صفحة ١١٤، ١١٥ وتهذيب الكمال المحفوظة، بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٢٥ مصطلح.

(٣) زاد في التبصير والمشتبه ص ٣٦٢ قبل قوله: «ابن حميد» قوله: «ابن المغيرة».

(٤) في الأصل: «بفتح العين»؛ وقوله: «بفتح» زيادة مخالفة للصواب، ومنافية لقوله بعد: «مضمومة».

(٥) أورد الذهبي هذا الاسم في المتن ص ٣٦١ بالراء المهذلة في آخره مكان الزاي المعجمة، ونقل عن بعضهم أن من قاله بزاين معجمتين فقد صحف. وقد ذكر ابن حجر في (التبصير) هذا الخلاف، وبسط القول فيه، ومال في آخر كلامه إلى أنه بزاين معجمتين كما هنا.

عبد الرحمن . والرابع عزير بالزاي والياء المثناة تحت : <sup>(١)</sup>أحمد بن عبيد الله حمار العزير .

(وغرون) <sup>(٢)</sup>(وعزون)

الأوّل : من شيوخ المؤصل ؛ والثاني : بالعين المهملة ، هو جد علي بن الحسين ابن عزون <sup>(٣)</sup> .

(وغني) (وغني)

الأوّل : عطية بن غني ؛ والثاني : عتي بن ضمرة ، عن أبي بن كعب .

(وفصيل) (وفصيل)

الأوّل ، كثير ؛ والثاني بالفاء والصاد المهملة مكسورة : الحكم بن فصيل

يروي عن خالد الحذاء ، عن نافع ، عن ابن عمر .

(وفريس) (وفريس)

الأوّل بقاء مفتوحة وسين مهملة ، هو فريس بن صعبعة ؛ والثاني ، كثير .

(وفرخ) (وفرخ)

الأوّل بالجيم : جماعة ؛ والثاني بالخاء المهملة : قليل ، منهم فرخ بن راحة ؛

والثالث بالخاء المعجمة والراء الساكنة ، هو جد عبد الله بن محمد بن فرخ الواسطي .

(١) كان الأنسب أن يزيد بعد ذكر الياء المثناة الراء المهملة أيضا كما ذكرها صاحب كتاب المؤلف والمختلف ص ٩٨ فإن ذكر الراء المهملة في تعيين هذا الاسم ألزم من ذكر الحرفين اللذين قبلها ، لأنه إنما يتميز عما سبقه بالراء المهملة في آخره لا بالزاي والياء .

(٢) في الأصل : « غزوان » و « عزوان » ؛ وهو تحريف في كليهما صوابه ما أثبتنا ، كما في كتاب

(المؤلف والمختلف) ص ٩٩ وأيضا قد تقدم الكلام على غزوان وعزوان في ص ١٦٧ من هذا السفر

(٣) في الأصل : « ابن غزوان » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في المؤلف والمختلف .

(٤) في المؤلف والمختلف « ابن الفرخ » بزيادة « ال » .

(وَفَّح) (وَفَّج)

الأوَّلُ أَسْمٌ مشهور ؛ والثاني بالفاء والنون والجيم : واحد ، روى [ عبد الله <sup>(١)</sup> ابن ] وهب بن منبه عن أبيه ، قال : « حَدَّثَنِي فَفَّج » ... .. <sup>(٢)</sup>

(وَقَهَم) (وَقَهَم)

الأوَّلُ بالقاف ، هو النَّهْأَسُ بِنُ الْقَهْم ؛ والثاني بالفاء ، هو قَهْمُ بِنُ عبد الرحمن ، وغيره .

(وَكَثِير) (وَكَيْز) (وَكْثِير) (وَكَيْر) (وَكْنِز) <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وقد نقلناها عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٠٣ إذ بدونها يفيد الكلام معنى غالها للصواب ، فإن الذي روى عن أبيه الحديث المشار إليه إنما هو عبد الله بن وهب لا وهب .

(٢) لم يرد في الأصل الحديث الذي حدَّته فنج لوهب بن منبه ، فعمل المؤلف قد تركه اختصارا واكتفى بالمقصود في هذا الموضع ، وهو تعيين الأسم الذي هو بصدد تعيينه دون ما عداه ، كما هو دأبه في جميع أبواب هذا الكتاب ؛ وقد أورده الحافظ عبد الغني في كتاب المؤلف والمختلف ص ١٠٣ ، ونصه : قال — أى فنج — : « كنت أعمل في الدينباذ أعالج فيها ، فلما قدم يعلى — وهو ابن أمية — أميرا على اليمن ، جاء معه رجال ، بغادني رجل من قدم معه وأنا في الزرع أصرف الماء فيه ، معه في كه جوز بفلس على ساقية ، وهو يكسر من ذلك الجوز ويأكل ؛ قال : ثم أشار إلى فقال : « يا فارسي هلم فدنوت منه ، فقال لي : يا فنج : أتأذن لي أن أعرض من هذا الجوز على هذا الماء ؟ فقال له فنج : ما ينفعني ذلك ؟ قال الرجل : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " من نصب شجرة فصصر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر ، كان له بكل شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله " الخ . والدينباذ المذكور في كلامه ورد في القاموس وشرحه بأسم « نَبَذَ الدِّينْبَاذ » بكسر الدال المهملة ، وهو موضع باليمن كثير الجوز .

(٣) في المؤلف والمختلف وغيره من الكتب التي بين أيدينا « ابن قهم » بغير « ال » .

(٤) كان الأنسب أن يذكر هذا الاسم تاليا « لكثير » بفتح الكاف ، وذلك لانفاهما في المادة ، وأيضا فذلك هو ترتيب الذهبي في المشتبه ص ٣٩٤ وابن حجر في التبصير .

(٥) كان الأنسب أن يذكر هذا الاسم تاليا « لكثير » بفتح الكاف ، وذلك لانفاهما في المادة ، وكما أورده الذهبي في المشتبه وابن حجر في التبصير .

الأوّل بالفتح والثاء المثلثة: اسمٌ مشهور؛ والثاني بالفتح والنون والزاي معجمة، هو بحرٌ بنٌ كَيْز السقاء؛ والثالث كثير بضم الكاف وتشديد الياء، هو كثير بن عبد الرحمن؛ والرابع كبير بالفتح والباء الموحدة والياء الساكنة، هو أبو أمية كبير والد جنادة الأزدي؛ والخامس كثير بضم الكاف وفتح النون، هو كثير الخادم كان يحدث بمصر.

(وَكَبْشَة) (وَكَيْسَة)

الأوّل، كثير؛ والثاني بالياء والسين، هو أبو كَيْسَة البراء بن قيس، وكَيْسَة بنت أبي بكر التقي.

(وَمُسْلِم) (وَمُسْلَم) ... (٣)

١٠ (١) قال أبو مسلم والدارقطني في هذا الاسم: إنه أبو كبشة بالياء الموحدة والسين المعجمة (المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٧)

(٢) كذا في القاموس مادة «كيس» والمصباح مادة «بكر» والمشتبه ص ٣٧ وتبصر المنتبه؛ والذي في الأصل: «بكر» بلاتاء في آخره؛ وهو خطأ من النسخ؛ «وأبو بكر»؛ هو قبيص بن مسروح وكنى أبا بكر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حاصر أهل الطائف قال: «أيا من نزل إلينا فهو آمن، وأيا من نزل إلينا فهو حر»؛ فنزل إليه عدة من عبيد أهل الطائف وفهم أبو بكر هذا؛ وكان قد تدلى إليهم في بكره، فكنى بذلك (الطبقات الكبرى) لابن سعد ج ٧ قسم أول صفحة ٨ و ٩ طبع ليدن.

١٥ (٣) لم يرد في الأصل تفصيل لهذين الاسمين؛ وقد تكرر مثل هذا الحذف في مواضع كثيرة من هذا الباب، منها ما سبق في ص ١٦٣ من ٢، وما يأتي بعد في ص ١٧٤ من ١ و ٢ و ص ١٨٠ من ٥

وغير ذلك من المواضع الكثيرة الآتية في الكلام على مشتبه النسب؛ وقد نهينا على كل ذلك في مواضع وتكرر مثل هذا الحذف يشرب أنه مقصود من المؤلف اختصاراً، لأن هذا التفصيل قد سقط من النسخ؛ ولهذا لم نثبت هذا التفصيل في صلب الكتاب بين مربعين، واكتفينا بإثبات ذلك في الحاشية قليلاً عن كتاب المؤلف والمختلف في ص ١٠٩ فقد جاء فيه ما نصه: «فسلم ساكنة السين مكسورة اللام، كثير واسع استغنى عن ذكره؛ ومسلم بفتح السين واللام وتشديدها، منهم مسلم بن محمد بن عوجر صنعاني، ويوسف بن سعيد بن مسلم روى عنه أبو عبد الرحمن النسائي، والحمين بن أحمد بن مسلم، روى عن محمد بن عبد الرحمن بن شروس» إلى آخر ما ورد في هذا الكتاب من الأسماء، فأنظره.

٢٠

(وَمُحَمَّدٌ) (وَمُحَمَّدٌ)

الأوّل بتسكين الخاء، كثير؛ والثاني بضم الميم وفتح الخاء وتشديد اللام: مسلمة<sup>(١)</sup> ابنُ مُحَمَّدٍ، له صحبة، والحارث بنُ مُحَمَّدٍ، عن أبي هريرة رضى الله عنه .

(وَمُعَاوِيَةُ) (وَمُعَاوِيَةُ)

الأوّل، معروف؛ والثاني بالغين المعجمة، هو أبو راشد الأزدي، وقدّ على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له: "ما أسمك؟" فقال: «عبدُ العزى»، قال: "أبو من؟" قال: «أبو مُعَاوِيَةَ»، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كَلَّا، وَلَكِنَّكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَبُو رَاشِدٍ" .

(وَمُبَشَّرٌ) (وَمُبَشَّرٌ)

الأوّل، أسمٌ مشهور؛ والثاني، هو مُبَشَّرُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ عُمَيْرٍ، مولى عبد الله بن مسعود، وعلى بن مُبَشَّرٍ، كوفي .

(وَمُعَمَّرٌ) (وَمُعَمَّرٌ) اسمان مشهوران .

(وَمُعَبَّدٌ) (وَمُعَبَّدٌ)

الأوّل، كثير؛ والثاني، هو أبو مُعَبَّدٍ حَفْصُ بْنُ غِيْلَانَ .

(وَمُسَوَّرٌ) (وَمُسَوَّرٌ)

الأوّل بكسر الميم وتسكين السين المهملة، كثير؛ والثاني، هو بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو، وهو مُسَوَّرُ بْنُ يَزِيدَ الْمَالِكِيُّ الْكَاهِلِيُّ، له صحبة .

(١) في الأصل: «مسلم» بسقوط التاء، والصواب إثباتها، كما في كتاب المؤلف والمختلف ص ١٠٩: ومشتبه الذهبي ص ٤٧٠ وغيرهما .

(٢) في الإكمال ج ٢ ورقة ٢٥٦ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح «المسور» بزيادة «ال» .

(وَمَرْيَدُ) (وَمَرْيَدُ) (وَمَرْيَدُ) (وَمَرْيَدُ)

- الأول بفتح الميم وسكون الراء المهملة والثاء المثناة، كثير؛ والثاني مَرْيَدُ بالزاي والياء، هو الوليدُ بْنُ مَرْيَدٍ [صاحب] الأوزاعي، ومَرْيَدُ بْنُ هلال، «ووالدُ يزيد<sup>(١٣)</sup> ابن مَرْيَدٍ» [ومَرْيَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ]؛ والثالث مَرْيَدُ بضم الميم والراء المهملة والياء المثناة من تحت، هو مَرْيَدُ، روى عن أيوب السَّخَّيْنِيّ؛ والرابع مَرْيَدُ، هو [صاحب] النوادر، بالزاي والياء المعجمة بواحدة].

- (١) في الأصل: «مريد» بالياء المثناة؛ وهو تصحيف صوابهما أثبتنا، كما يتبين ذلك من التكملة التي أثبتناها بعد في السطر السادس من هذه الصفحة عن كتاب (المؤتلف والمختلف) المنقولة عنه هذه الأسماء وغيره من الكتب التي بين أيدينا. وقد اختلف العلماء في ضبط هذا الاسم، فقال ابن حجر (التبصير): «إن المحفوظ أنه بفتح الزاي وتشديد الموحدة وفتحها»، كما أثبتنا. وقال قبل ذلك: «لأنه رآه بخط الذهبي ساكن الزاي مكسور الموحدة». والذي وجدناه في الإكمال لأن ما كولا ج ٢ ورقة ٢٥١ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح أنه بتشديد الباء المكسورة.
- (٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل؛ وقد أثبتناها عن المؤلف والمختلف ص ١١٦ والمشتبه ص ٧٥٥ وغيرهما من الكتب؛ إذ بدرنها تفيد العبارة أنَّ الوليد بن مريد هو الأوزاعي، وليس كذلك.
- (٣) وردت هذه العبارة التي بين هاتين العلامتين في الأصل مؤنوعة عن موضعها، فقد ذكرت في شرح «مريد»، وهو الاسم الأخير من هذه الأسماء الأربعة؛ وهو خطأ من الناسخ، والصواب وضعها هنا في الكلام على «مريد» بالياء المثناة كما أثبتنا، نقلا عن المؤلف والمختلف ص ١١٦ وغيره من الكتب التي بين أيدينا.
- (٤) هذه الكلمة التي بين مربعين ساقطة من الأصل؛ وقد أثبتناها عن كتاب (المؤتلف والمختلف) ص ١١٧ والمشتبه ص ٧٤ وغيرهما.
- (٥) في الأصل: «مريد» بالياء المثناة، وضبط بضم أوله وفتح ثانيه ضبطا بالقلم؛ وهو تحريف صوابهما أثبتنا، نقلا عن كتاب المؤلف والمختلف؛ وقد سبق أن نهنا على مثل هذا الخطأ في الحاشية رقم ١ من هذه الصفحة، فأنظره.
- (٦) هذه التكملة ساقطة من الأصل؛ وقد أثبتناها عن كتاب المؤلف والمختلف المنقولة عنه هذه الأسماء؛ وقد ورد مكانها في الأصل قوله: «والد يزيد بن مريد بن عبد الله»؛ وهو خطأ من الناسخ؛ والصواب تقديم هذه العبارة الأخيرة ووضعها في ص ٣، من هذه الصفحة، كما أثبتنا، ونهنا عليه هناك في الحاشية رقم ٣.



(وَمُحَرِّزٌ) (وَمُحَرَّرٌ) (وَمُجَرِّزٌ)

الأوّل: مُحَرِّزُ بْنُ زُهَيْرٍ، له صحبة؛ والثاني مُحَرَّرٌ بِالْحَاءِ والرَّاءِينِ المهمَلَيْنِ هو مُحَرَّرُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُحَرَّرُ بْنُ قَعْنَبٍ؛ والثالثُ مُجَرِّزٌ بِالْجِيمِ وزاينِ معجمَتَيْنِ هو مُجَرِّزُ الْمَذَلِجِيِّ الْقَائِفُ، وهو في الصحابة .

(وَمُعِثٌ) (وَمُعْتَبٌ) (وَمُعْتَبٌ)

الأوّل: مُعِثُ بْنُ بَدِيلٍ، وَمُعِثُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ، وَمُعِثُ زَوْجُ بَرِيرَةَ، له صحبة وغيرهم؛ والثاني مُعْتَبٌ، هو ابْنُ قُشَيْرٍ، وَمُعْتَبُ بْنُ أَبِي مُعْتَبٍ، وغيرُهما؛ والثالثُ مُعْتَبٌ، تَسَمَّى بِهِ جَمَاعَةٌ .

(وَمُرَاجِمٌ) (وَمُرَاجِمٌ)

الأوّل، مشهور؛ والثاني مُرَاجِمٌ بِالرَّاءِ المَهْمَلَةِ والجِيمِ: عَوَّامُ بْنُ مُرَاجِمٍ .

(وَمُسْهِرٌ) (وَمُسْهِرٌ)

الأوّل، فيه جماعة؛ والثاني [وَبَرْنٌ] مُسْهِرٌ، له صحبة .

(١) في المشبه والتبصير: «المحرز» بزيادة «ال» .

(٢) قيل في زوج بريرة: «معتب» بالتاء المشددة المكسورة انظر شرح القاموس مادة (عاث) .

(٣) المسمون «معتبا» بخفيف التاء، هم المسمون «معتبا» بتشديدها؛ فقد جاء في كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢٠ بعد أن ذكر المسمين «معتبا» بالتشديد ما نصه: «ورأيت في هذه كلها: «معتب ومعتب» مرة بفتح العين، ومرة بتسكينها» اهـ . وورد في المشبه أيضا ص ٩٨ ما يفيد هذا المعنى .  
(٤) لم ترد هذه التكلفة في الأصل؛ وقد أثبتناها عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢١ ومشتبه الذهبى صفحة ٤٨٦ إذ بها يستقيم الكلام .

(٥) اختلف في ضبط هذا الاسم، فضبطه الذهبى في المشبه بسكون الشين المعجمة وفتح الهاء . اسم مفعول، ثم ذكر أن بعضهم ينقل الهاء . وذكر ابن حجر في التبصير أن التشديد هو المعتمد، وبه جزم الجمهور .

(١) (وَمُسْكَان) (وَمُسْكَان) ...

(٢) (وَمُسْكَان) (وَمُسْكَان) ...

(وَمُسْكَان) (وَمُسْكَان) (وَمُسْكَان)

الأول، هو مُسْكَانُ بْنُ حَاتِمِ الْعُكْلِيِّ، وغيره؛ والثاني مُسْكَانُ بْنُ فَتْحِ السَّيْنِ المَهْمَلَةِ  
وسكون الياء، هو تَمِيمُ بْنُ مُسْكَانٍ، وبكسر السين المَهْمَلَةِ، هو عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ مُسْكَانٍ؛

١١٦

(١) لم يرد في الأصل تفصيل لهذين الأسمين؛ وقد تكرر مثل هذا الخلاف في مواضع كثيرة من هذا  
الباب، منها ما سبق في ص ١٦٣ و ٢ ص ١٧٠ و ٩ وما يأتي بعد في ص ٢ من هذه الصفحة و ص ١٨٠  
س ٥ وغير ذلك من المواضع الكثيرة الآتية في الكلام على مشتبهِ النسبة؛ وقد نبهنا على ذلك في مواطنه،  
كما سبق التنبيه أيضا في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ على أن تكرر مثل هذا الخلاف يشعر بأنه مقصود من  
المؤلف اختصارا، لأن هذا التفصيل قد سقط من النسخ، ولهذا لم نثبت شيئا من ذلك في صلب الكتاب  
بين مرعين، واكتفينا بإثباته في الحاشية، نقلا عن كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢١، فقد جاء فيه  
ما نصه: «مسكان» بالثين معجمة، هو معروف بن مسكان، ومحمد بن مسكان المرخسي؛ روى عنه  
الدغولي محمد بن عبد الرحمن. مسكان بالسین غیر معجمة: عطوان بن مسكان، صاحب حديث حمزة،  
حديثه عند الحماني» ١٥.

(٢) لم يرد في الأصل تفصيل لهذين الأسمين كما سبقهما، وقد أورد ذلك الحافظ عبد الغني في كتابه  
(المؤلف والمختلف) صفحة ١٢١ فقال: «شرح» بالثين معجمة وكسر الميم: مشرح، له صحبة،  
روت عنه ابنته، واسمها «ميل» ... وأحف بن مشرح والد فرات بن أحنف، ومشرح بن طاهان  
أبو مصعب البصري، وسودة بنت مشرح، لها صحبة. مشرح بالسین المَهْمَلَةِ وضم الميم: أبو وهب الوليد  
ابن عبد الملك بن مشرح، حراني، حدث عنه جعفر القرياني، وغيره» ١٥ ولم نثبت شيئا من ذلك في صلب  
الكتاب بين مرعين لما سبق ذكره في الحاشية التي قبل هذه، فانظرها.

(٣) أورد ابن حجر في التبصير هذا الاسم في مسيح بضم الميم وفتح السين، وهي رواية فيه، كما أن  
ما هنا رواية أخرى فيه أيضا انظر الإكمال جزء ٢ ورقة ٢٥٧ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب  
المصرية تحت رقم ٨ مصطلح.

والرابع مُشَنِّج بالشين المعجمة والنون والهمزة، هو سَمْعَانُ بْنُ مُشَنِّجٍ<sup>(١)</sup>، روى عن سَمُرَةَ ابْنِ جُنْدَبٍ .

(وَمُثَنَّى) (وَمِثَاء)

الأوّل، مشهور كثير؛ والثاني مِثَاء بالياء المثناة من تحت والشاء المثناة، هو أبو المِثَاءِ الْمُسْتَظِلُّ بْنُ حُصَيْنٍ، وأبو المِثَاءِ أَيُّوبُ بْنُ قُسْطَنْطِينَ، مصري وأبو المِثَاءِ، عن أبي ذَرٍّ .

(وَمُنْبَه) (وَمُنِيَّة)

الأوّل، كثير؛ والثاني، قليل، منهم يَعْلَى بْنُ مُنْبَهٍ، وهو ابنُ أُمَيَّةَ، ومُنْبَهٌ بِنْتُ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ .

(وَنَافِع) (وَيَافِع)

الأوّل بالنون، كثير؛ والثاني بالياء، هو يَافِعُ بْنُ عَامِرٍ .

(وَنَضْر) (وَنَضْر) اسمان معروفان .

(وَنُمَيْل) (وَنُمَيْل)

الأوّل بالنون : اسماعيلُ بْنُ نُمَيْلٍ، والثاني بالياء المثناة : نُمَيْلُ الْأَشْعَرِيِّ، عن

أبي الدرداء .

(وَنُعَيْم) (وَنُعَيْم)

(١) كذا ضبط هذا الاسم بفتح النون المشددة في خلاصة التهذيب ص ١٥٦ طبع بولاق ضبطا بالهارة ، فقد ورد فيه أنه كعظم . وضبط بكسر النون المشددة ضبطا بالقلم في مشبه الذهبي ص ٢٨٢ طبع ليدن .

(٢) في الأصل : «المستظيل» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في المؤلف والمختلف ص ١٢٣

وغیره . والذي في المشبه والتبصير : «مستظل» بدون «ال» .

الأوّل بالنون، كثير ؛ والثاني بالياء وغين معجمة، هو يَسْمُ بْنُ سَالِمِ بْنِ قَسْبَرٍ ضَعِيفٌ جدًا .

(وزار) (وبراز)

الأوّل بالنون، جماعة ؛ والثاني بالباء، هو أَشْعَثُ بْنُ بَرَّازٍ، من أهل البصرة ، له مناكير .

(نُضَيْرٌ) (وَنُضَيْرٌ) (وَنُضِيرٌ) (وَبَصِيرٌ) <sup>(٣)</sup>

الأوّل : نُضِيرُ بْنُ الْقَرَجِ، وغيره ؛ والثاني : نُضِيرُ بْنُ مَضْمُومَةٍ وضاد معجمة هو نُضِيرُ بْنُ زِيَادٍ ؛ والثالث نُضِيرُ بْنُ مَفْتُوحَةٍ وضاد معجمة مكسورة، هو نُضِيرُ ابْنُ قَيْسٍ ؛ والرابع : [ أَبُو ] بَصِيرٍ ، روى عنه أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ ، وَأَبُو بَصِيرٍ عُتْبَةُ بْنُ أُسَيْدٍ .

(والتَّجَار) (والتَّحَاز)

(١) في الأصل : « أشعب » بالباء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في المؤلف والمختلف ص ١٢٦ والمشتبه ص ٥٢٥ وغيرهما .

(٢) في الأصل : « نُضِير » بالضاد والزاي المعجمتين ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه ما يأتي بعد عند الكلام على هذا الاسم ، وكما في كتاب المؤلف والمختلف ص ١٢٧ وغيره .

(٣) في الأصل : « نصير » بالنون ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يدل عليه ما يأتي بعد في السطر السابع من هذه الصفحة عند الكلام على هذا الاسم ، وكما في كتاب المؤلف والمختلف وغيره .

(٤) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب ( المؤلف والمختلف ) ( والإكمال لابن ماكولا ) وغيرهما .

(٥) تفيد عبارة الأصل هنا أن أبا بصير شيخ لأبي إسحاق السبيعي ؛ ويفيد ذلك أيضا كلام ابن ماكولا في الإكمال جزءا وروفا ٧١ ؛ والذي يستفاد من عبارة الذهبي في المشتبه ص ٣٠٥ أن شيخ أبي إسحاق السبيعي هو عبد الله بن أبي بصير ؛ فلعن السبيعي روى عن عبد الله بن أبي بصير وعن أبيه .

الأوّل بالجم والراء : أيّوبُ بنُ التّجار، والتّجارُ جدُّ الأنصار ؛ والثّاني النّحاز بالحاء والزّاي ، هو النّحاز بن جدى .

( وَنَجْمَة ) ( وَنَحْمَة )

الأوّل بالنون والجم والباء، هو نَجْمَة بنُ صَايغ، عن أبي هريرة، والمُسَيَّبُ ابنُ نَجْمَة ؛ والثّاني نَحْمَة بالناء والحاء والياء، هو الحَكَمُ بنُ أبي تَحْمَة .

( وَنَائِل ) ( وَنَائِل ) ( وَنَائِل )

الأوّل بالياء : نائلُ بنُ نَجِيج، ونائلُ بنُ مُطَرِّف؛ والثّاني بالباء الموحدة هو نَائِلُ صاحبُ العباء، عن ابن عمر، وآيَمَنُ بنُ نَائِل؛ والثّالث نَائِلُ بالناء المنشأة هو نَائِلُ الشامي، وهو نَائِلُ بنُ قيس، عن أبي هريرة .

( وَنَجِيب ) ( وَنَجِيب )

الأوّل بالنون والجم، هو أبو النّجيب، عن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - وأسمه ظَلِيم، والنّجيبُ بنُ الدّريّ ؛ والثّاني بُجَيْت، هو أبو بكر بنُ بُجَيْت البغداديّ الدّقاق .

(١) في الأصل : « ضد » بالضاد؛ وهو تحريف .

(٢) كذا ضبط هذا الاسم في الكتب التي بين أيدينا؛ وقيل فيه أيضا « نحاز » بكسر النون وتخفيف الحاء، كما في المشتبه ص ٥١٩ .

(٣) قيل فيه أيضا « ابن حوى » بالحاء والواو وتشديد الباء، كما في المشتبه .

(٤) في الأصل : « ضبيع » بالضاد والعين؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، كما في (المؤتلف والمختلف) ص ١٢٩ (والمشتبه) ص ٧٢ وغيرهما .

(٥) ضبط هذا الاسم بالعبارة الحافظ عبد الغنى في (المؤتلف والمختلف) ص ١٢٩ فقال : « بالناء المكسورة معجمة من فوقها بائتين، والحاء الساكنة » الخ .

(٦) لعله لقب بصاحب العباء ليعه إياها، ويدل على ذلك ما ورد في التقریب ص ٢١٩ وعبارته : « صاحب العباء والأكسية والشمال » .

(٧) زاد في المشتبه ص ٢٨ قبل قوله : « ابن بجيت » قوله : « ابن عبد الله » ؛ وكذلك في التبصير؛ وإذن فبجيت هذا هو جدُّ أبي بكر؛ لا أبوه .

(وواقد) (ووافد)

الأوّل بالقاف، كثير؛ والثاني وافد بالفاء، قليل، منهم وافدٌ بنُ سلامة، ووافدٌ

ابنُ موسى .

(١١)  
(ووفاء) (ووفاء)

فأما وِفَاءٌ بالقاف ، فهو وِفَاءٌ بنُ إياس ؛ وأما وفاء بالفاء ، فهو ابنُ شُرَيْح ،  
ووفاء بنُ سُهَيْل .

(وهُدبة) (وهديّة)

هُدْبَةٌ بالباء الموحدة، هو ابنُ المِهَال ، وهُدْبَةُ بنُ خالد أخو أمية ؛ وأما هَدِيَّةٌ  
بالباء المثناة ، فهو هَدِيَّةٌ بنُ عبد الوهّاب ، ومحمد بنُ هَدِيَّة الصّدْفِي ، ويقال :  
« ابن هُدِيّة » ، ويزيد بنُ هَدِيّة .

(وبُسرة) (وبُسرة)

الأوّل : بُسْرَةٌ بنُ صفوان ؛ والثاني بُسْرَةٌ بالباء الموحدة ، هو أبو بُسْرَة ، عن  
البراء<sup>(٢)</sup> ، وبُسْرَةٌ بنتُ صفوان ، لها صحبة .

(وياسر) (وياشر) (وناشر)

الأوّل يَاسِرٌ ، كثير؛ وبَاشِرٌ ، هو أبو حازمٍ بَاشِرٌ ؛ وناشِرٌ بالنون ، هو والدُ  
أبي ثعلبة الخُشَنِي جُرثوم ، وقيل فيه : « ناشِب » .

(١) في الأصل : « رقا » باراء في الكلمات الثلاث ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في المؤلف  
والمختلف ص ١٣٢ وغيره .

(٢) في الأصل : « الزار » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما في المؤلف والمختلف ص ١٣٤  
والمشتبه ص ٥٥٧ .

(٣) قيل في هذا الأسم أيضا « بشر بن حازم » (المؤلف والمختلف ص ١٣٥) .

هذا ما أتفق إirاده من مؤلف الأسماء ومختلفها على سبيل الاختصار مما ألفه الشيخ عبد الغنى بن سعيد بن علي بن سعيد بن بشر بن مروان الأزدي<sup>(١)</sup>، الحافظ المصري - رحمه الله تعالى - ؛ وقد ألف أيضا كتابا آخر في المنسوب من رجال الحديث إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة، مما يأتلف في صورة الخط ويختلف في المعنى، لا بأس أن نورد منه نبذة .

فمن ذلك الأبلّي: نسبة إلى الأبلّة؛ واليها يُنسب نهر الأبلّة الذي هو أحد متّزّهات الدنيا الأربعة . والأبليّ<sup>(٢)</sup> : نسبة إلى أبلّة، وأبلّة على شاطئ البحر، يمر عليها الحاج المصري في مسيره إلى مكّة وعودِهِ، واليها تُنسب العبّة، وهي على عشر مراحل من القاهرة . ولهم أيضا (الأبليّ) : نسبة إلى (أبلّة) بالأندلس .

المؤلف والمختلف  
من نسب رجال  
الحديث

(١) يقال فيه : « الأسدى » أيضا بسكون السين ؛ وهو أنصح ، وبإزاي أكثر؛ وهو نسبة إلى الأزدي بن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان .

(٢) الاختلاف في هذه النسب الآتية لا يخص المعنى وحده، ولكن يشمل اللفظ والمعنى، وعبارة الحافظ عبد الغنى في مقدّمة كتابه (مشبه النسب) : « وافترق في اللفظ والمعنى » .

(٣) الأبلّة : بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى، في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة (ياقوت) .

(٤) هذه المتزّهات الأربعة هي غوطة دمشق، وصغد سمرقند، ونهر الأبلّة، وشعب بؤان (معجم البلدان) في الكلام على الصغد ج ٣ ص ٣٩٤ طبع أوروبا .

(٥) يريد شاطئ بحر القلزم . (٦) « لهم »، أي لرجال الحديث من النسب .

(٧) لم نجد هذه النسبة فيما راجعنا من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء، (كأنساب السمعاني) (ومشبه في أسماء الرجال) (ومشبه النسبة) (والتبصير) (ولب الباب) وغيرها من الكتب، ولذلك لم نضبطها كما أننا لم نجد اسم هذا البلد الذي ذكره ضمن بلاد الأندلس فيما راجعنا من الكتب، (كمعجم البلدان) (وتقويم البلدان) (وتاج العروس) (والملكنة الجغرافية)، وغيرها من الكتب، ولذلك لم نضبطه أيضا؛ والذي وجدناه في بلاد الأندلس : « لبلة » بالفتح ثم السكون، وقد ذكر ياقوت أن لبلة هذه ينسب إليها جماعة، ثم عدّهم؛ إلا أن النسبة إليها لا تشبه في الكتابة بالنسبتين اللتين قبلها، وذلك لبعدهما بين ألف في أولها واللام في أول هذه .

١٠

١٥

٢٠

٢٥

(١١) ومنه (الأسيدى) والأسيدي

فالأولى بالفتح : نسبة إلى آل أسيد بن أبي العيص ، والأسيدي بالضم  
(٢) وتشديد الباء : نسبة إلى بطن من تميم ، منهم حنظلة بن الربيع ، وأخوه رياح ، لهما  
صحبة .

(١١) ومنه (البصري) (والنصري) ...

(والبكري) (والنكري)

فالبكري : نسبة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وإلى بكر ، والنكري  
بالنون ، يقال : إنهم من عبد القيس ، منهم عمرو بن مالك .

(١) « منه » ، أى من المنسوب من رجال الحديث ، مما تألف في صورة الخط ويخفف في اللفظ والمعنى .

(٢) ذكر ابن خنبل الدهشة في (تحفة ذوى الأرب) ص ١٣٦ طبع ليد أن المحدثين يشددون  
بائه — كما هنا — والنحاة يسكنونها تخفيفاً .

(٣) هذا الأسم يختلف فيه ، فقبل فيه بالياء المثناة ، كما هنا ، وقبل فيه : « رياح » بالباء الموحدة  
(الإكمال جزء ١ ورقة ١٩) (ومشبه الذهبي ص ٢١٢) .

(٤) لم يرد في الأصل تفصيل لاهتين النسبتين ؛ وقد تكرر حذف هذا التفصيل في مواضع كثيرة من  
هذا الباب ، منها ما سبق في ص ١٦٣ ص ٢ ، وص ١٧٠ ص ٩ ، وص ١٧٤ ص ١ ، وما يأتي بعد  
في ص ١٨١ ص ١ ، وغير ذلك من المواضع الكثيرة ؛ وقد نهنا على كل ذلك في مواضعه ؛ ويظهر لنا  
من تكرر هذا الحذف أن ذلك مقصود من المؤلف اختصاراً لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ ؛  
ولهذا لم يثبت في صلب الكتاب بين مربعين ، واكتفينا بذكر ذلك في الحاشية ، فقلنا عن كتاب مشبه  
النسبة المتقولة عنه هذه النسب ، فقد جاء في صفحة ٥ من هذا الكتاب ما نصه : « فأما البصري بالباء

المعجمة بواحدة والصاد التي لا تعجم ، فبائه أوسع ، واللسان إليه أسرع ؛ وأما النصري بالنون والصاد  
غير معجمة ، فهم طلحة بن عمرو النصري من أصحاب الصفة ، ومالك بن أوس بن الحداد النصري ،  
وهو من رباط مالك بن عوف النصري ، من نصر سليم ، إلى آخر ما ورد في هذا الكتاب عن تطلق عليهم  
هذه النسبة ، ولا نرى مقتضياً لإيراد جميعهم هنا . وقد زاد مؤلف هذا الكتاب بعدد هاتين النسبتين  
نسبتين أخريين ، وهما النصري بسكون الصاد المعجمة ، والنصري بفتحها . والنصري بالصاد المهملة :

نسبة إلى نصر ، وهي قبيلة من هوازن ، وقبيلة أخرى من بني أسد بن نزيمة ، وقد تكون هذه النسبة إلى  
النصرية ، وهي محلة ببغداد انظر لب الباب صفحة ٢٦٣ .

(٥) « إنهم » ، أى من تطلق عليهم هذه النسبة .



(١)  
... (والبَحْرَانِيّ) (والبَحْرَانِيّ) ...

(٢)  
... (والبَشِيرِيّ) (والبَشِيرِيّ) ...

(والبَشْتِيّ) (والبَشْتِيّ)

الأقول : نسبة الى بُسْت، من سِيحِسْتَان ؛ والثاني : الى بُسْت، قرية من قرى

تَيْسَابور .

(والبَلْخِيّ) (والبَلْخِيّ)

(١) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين ؛ وقد جاء في كتاب (مشبه النسبة) الذي نقل عنه

المؤلف هذه النسب في تفصيلهما ما نصه : «فأما الذي بالخاء التي لا تعجم بعد الباء المعجمة بواحدة» فهم

محمد بن معمر البحرانيّ، بصريّ ثقة، له حديث كثير حسن، حدث عنه محمد بن إسماعيل البخاريّ في الصحيح ؛

وأما الذي بالجيم بعد النون، فهو النجرانيّ الذي يروي عنه أبو إسحاق السبيعيّ، ومنهم جميل النجرانيّ،

وبشر بن رافع النجرانيّ أبو الأسباط اليمانيّ، روى عنه حاتم بن إسماعيل وعبد الرزاق . اهـ . ولم ثبت

شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لتكرر حذف هذا التفصيل في هذا الباب تكررا يشعر بأن

المؤلف قد قصد ذلك للاختصار، لأنه سقط من النسخ ؛ وقد سبق التنبيه على ذلك في الحاشية رقم ٤

من صفحة ١٨٠ وغيرها من الحواشي، فانظره . والبحرانيّ : نسبة الى البحرين، وهو إقليم بين البصرة

وعمان، كما في لب الباب ص ٣١ طبع ليدن . والنجرانيّ : نسبة الى نجران، وهي ناحية بين اليمن وحجـر

كما في لب الباب أيضا ص ٢٦٠ .

(٢) لم يرد في الأصل تفصيل لهاتين النسبتين كالتين قبلهما ؛ وقد جاء في كتاب مشبه النسبة ص ٦

في تفصيلهما ما نصه : فأما البشيريّ بالباء المعجمة بواحدة، والشين المعجمة، والياء بعدها معجمة بنقطتين

من تحتها، فهو أحمد بن محمد بن عبد الله البشيريّ ... .. ؛ وأما التستريّ بئاء مكررة معجمة من فوقها

بنقطتين، فواسع . ولم ثبت هذا الكلام في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية

رقم ٤ من صفحة ١٨٠ والحاشية رقم ١ من هذه الصفحة وغيرها من الحواشي . وقال السيوطي في (لب الباب)

ص ٣٩ طبع ليدن في الكلام على البشيريّ : «كأن هذه النسبة الى قلعة بشير بن واصل الزوزان من بلاد

الأكراد، وإلى جد أيضا» اهـ وقد اعتمدنا على هذا الكتاب في بيان المنسوب اليه في أكثر النسخ

الواردة في هذا الباب، فليتنبه اليه إذا لم نذكره اختصارا في كثير من الحواشي الآتية بعد واكتفيـنا بذكر

غيره من المصادر . والتستريّ : نسبة الى تستر، وهي بلدة من كور الأهواز من بلاد خوزستان

كما في (أنساب السمعاني) ورقة ١٠٦

الْبَلْخَى : نسبة الى بَلْخُ ؛ وَالْبَلْخَى <sup>(١)</sup> : مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعِ الْبَلْخَى .

(وَالْبَرَّازُ) (وَالْبَرَّازُ) ... <sup>(٢)</sup>

(وَالْتَيْمَى) (وَالْتَيْمَى)

فَالْتَيْمَى بِتَسْكِينِ الْيَاءِ : نسبة الى تَيْمِ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ ، وَتَيْمُ الرَّبَابِ ، وَأَمَّا

التَّيْمَى بِتَحْرِيكِ الْيَاءِ ، فَهَمُّ بَطْنٌ مِنْ بَنِي غَافِقٍ <sup>(٤)</sup> .

(وَالثَّقَاتِي) (وَالْبَابِي) (وَالْبَابِي)

أَمَّا الثَّقَاتِي ، فَهُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُزَيْدَ أَبُو خُزَيْمَةَ الثَّقَاتِي قَاضِي مِصْرَ ، وَثَاتُ قَبِيلَةٍ

مِنْ حَمِيرٍ ، وَأَمَّا الْبَابِي ، فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَأَمَّا الْبَابِي ، فَهُمْ زُهَيْرُ بْنُ نَعِيمِ الْبَابِي

وغيره ، وَلَعَلَّهَا نِسْبَةٌ إِلَى الْبَابِ : قَرْيَةٌ مِنْ قَرْيِ حَلَبٍ <sup>(٦)</sup> .

(١) « بَلْخُ » : مَدِينَةٌ بِخِرَاسَانَ مَشْهُورَةٌ .

(٢) لَمْ يَرِدْ فِي الْأَصْلِ تَفْصِيلُ لِهَاتَيْنِ النِّسْبَتَيْنِ ؛ وَقَدْ أوردَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ فِي مَشْهُبِهِ النِّسْبَةَ الْمُنْقُولَةَ

عَنْ هَذِهِ النِّسْبَةِ تَفْصِيلُ ذَلِكَ ، فَقَالَ فِي النِّسْبَةِ الْأُولَى مَا نَصَّهُ : « فَأَمَّا الْبَرَّازُ بِالزَّايَيْنِ ، فَهَمُّ كَثِيرٌ ؛

وَالْتَصْغِيفُ فِيهِ أَقْلٌ مِنَ التَّصْغِيفِ فِي الْبَرَّازِ . وَذَكَرَ فِي النِّسْبَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ دِينَارًا أَبَا عَمْرٍو الْبَرَّازِ —

وَفِي مَشْهُبِهِ الْهَذِي أَبُو عَمْرٍو — ، وَبَشَّرَ بِنِ تَابِ الْبَرَّازِ ؛ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا نَرَى مُقْتَضِيًا لِاسْتِعْمَالِهَا

هَنا ؛ وَلَمْ تَنْبَغْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فِي صُلْبِ الْكِتَابِ بَيْنَ مَرْبَعَيْنِ لِمَا سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي الْحَاشِيَةِ رَقْمَ ٤ مِنْ

صَفْحَةِ ١٨٠ مِنْ هَذَا السَّفَرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحَوَاشِي ، فَانْظُرْهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « تَيْمِ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَتَيْمِ بْنِ مُرَّةَ : رَهْطُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ .

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي كِتَابِ (مَشْهُبِ النِّسْبَةِ) تَيْمِ بْنِ مُرَّةَ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَيْمُ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ ؛ وَكِلَاهُمَا قَبِيلَةٌ مَشْهُورَةٌ .

(٤) « فَهَمُّ » ، أَيْ مِنْ يَنْسَبُونَ إِلَى تَيْمِ بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « أَخُو » ؛ وَهُوَ تَبْدِيلٌ مِنَ النَّاسِخِ ، صَوَابُهُ مَا أَتَيْنَا قَلْبًا عَنْ (مَشْهُبِ النِّسْبَةِ ص ١١)

وَالْقَامُوسُ وَشَرَحَهُ مَادَّةَ (ثَاتُ) .

(٦) كَذَا وَرَدَ فِي الْأَصْلِ هَذَا الْكَلَامُ ؛ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا وَجَدْنَاهُ فِي لَدِينَا مِنَ الْكُتُبِ ، فَفِي (أَنَسَابِ

السَّمْعَانِيِّ) وَرَقَّةُ ٥٦ أَنَّ هَذِهِ النِّسْبَةَ إِلَى بَابِ الْأَبْوَابِ ، وَهِيَ مَدِينَةٌ دَرَبَنْدُ . وَفِي مَعْجَمِ يَاقُوتَ أَنَّ هَذِهِ

الْمَدِينَةُ عَلَى بَحْرِ طَبْرِسْتَانَ ، وَهُوَ بَحْرُ الْخَزَرِ ، وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّ مَنْ يَنْسَبُونَ إِلَيْهَا زُهَيْرُ بْنُ نَعِيمٍ الْمَذْكَورُ هَنا ؛

وَكَذَلِكَ فِي أَنَسَابِ السَّمْعَانِيِّ .

(والتورى) (والتوزى) (والبورى) (والتورى)

فالتورى : نسبة إلى نور بن عبيد مناة بن أذ بن طابخة ؛ وأما التوزى <sup>(١)</sup> [بالزاي] بعد تاء معجمة من فوقها بنقطتين ، فأبو يعلى محمد بن الصلت التوزى ؛ وأما البورى بالباء المعجمة بواحدة ، فمحمد بن عمر بن حفص البورى البصرى العزى ، كان بمصر ... ؛ وأما التورى <sup>(٢)</sup> ] ، فأبو الحسن التورى الصوفى البغدادى .

١٧

(والجرىرى) (والجرىرى) (والجرىرى) <sup>(٣)</sup>

أما الجرىرى <sup>(٤)</sup> بالجم مضمومة ، فجاعة ، منهم سعيد بن إياس ، وأبان بن تغلب <sup>(٥)</sup> وعباس بن قزوخ ؛ وأما الحىرى <sup>(٦)</sup> بالحاء المهملة ، فكثير ؛ وأما الجرىرى <sup>(٧)</sup> بالجم المفتوحة ، فجاعة ينسبون إلى جرير بن عبد الله البجلي ؛ وأما الحزىرى <sup>(٨)</sup> بالحاء المهملة وزاين ، فنسبة إلى قرية أسمها حزيز .

١٠

(والجندى) (والجندى)

(١) هذه الكلمة التى بين مربعين ساقطة من الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب (مشبه النسبة) الذى نقل عنه المؤلف هذه النسب إذ لا يستقيم الكلام بدون إثباتها ، كما لا يخفى . والتوزى : نسبة إلى توز وهو موضع عند بحر الهند مما إلى فارس ؛ وأما البورى ، فنسبة إلى بورة ، وهى مدينة قرب دمايط وإلى « بورى » أيضا بفتح الزاء ، وهى قرية قرب عكبراء ؛ وأما « النورى » بالنون ، فهى نسبة إلى « نور » : بلد بين بخارى وسمرقند .

١٥

(٢) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ؛ والتفصيل الآتى بعد يقتضى إثباتها انظر السطر الثامن من هذه الصفحة .

(٣) الجرىرى بضم الجيم : نسبة إلى جرير بن عباد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة .

(٤) زاد فى مشبه النسبة ص ١٢ بعد كل أسم من هذه الأسماء الثلاثة قوله : « الجرىرى » ؛

ولم المؤلف قد ترك ذلك هنا للعلم به من السياق .

٢٠

(٥) فى الأصل : « فروح » بالحاء المهملة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا . انظر مشبه النسبة

ص ١٢ والمشتبه فى أسماء الرجال ص ١٠٦

(٦) هذه القرية من قرى اليمن ، بينها وبين صنعاء نصف يوم .

فالجندعي: نسبة إلى جندع، من لث، وليث من مضر بن نزار، وأما الجندعي فهم بطن من همدان .

(والجُبَيْرِي) (والْحَبْتَرِي) (والْحَبِيرِي)

فالجُبَيْرِي جماعة، منهم سعيد بن عبد الله بن زياد بن جبير، وغيره؛ وأما الحَبْتَرِي، فنسبة إلى حَبْتَر، وحَبْتَر من كعب، ثم من ثُرَاعَة؛ وأما الحَبِيرِي، فإظنها نسبة إلى خير .

(والْحَنَاط) (والْحَلِيط) (والْحَبَاط) جماعة من المحدثين .

(٢) (والْحَبْرِي) (والْحِيرِي) (والْحِيزِي) (والْحَبْرِي) (والْحُتْرِي)

فأما الحَبْرِي، فهو الحسين بن الحَكَم الحَبْرِي؛ وأما الحِيرِي، فنسبة إلى الحيرة محلة ببيتسبور؛ وأما الحِيزِي، فنسبة إلى حِيزَة فُسطَاط مصر؛ وأما الحَبْرِي، فنسبة إلى قرية من قرى شيراز، منها الفضل بن حماد الحَبْرِي؛ وأما الحُتْرِي، فهو أبو عبد الله الحُتْرِي .

(والْحَرَّانِي) (والْحِرَابِي)

فالْحَرَّانِي: نسبة إلى حَرَّان، من مُدُن الجزيرة؛ والْحِرَابِي، هو أحمد بن محمد شيخ البغداديين .

١٥

(١) «خبير»، ناحية على ثمانية برد من المدينة لمن يريد الشام؛ والبريد فرسخان؛ وقيل: أربع فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال (شرح القاموس) .

(٢) في الأصل: «الجبري» بالجم في المواضع الثلاثة؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، كما في مشتبته النسبة ص ١٨ وغيره . «والحبري» بكسر أوله وفتح ثانيه: نسبة إلى الحبرة، بفتح الباء، وهي ثياب من اللين .

(٣) يريد بالجزيرة: الجزيرة التي بين دجلة والفرات، وتشتمل على ديار مضر وديار بكر، وحران هذه في ديار مضر، وهي قصبتها .

٢٠

(والْحَنَائِي) (وَالْحَبَائِي) (وَالْحَبَائِي) (١)

أما الْحَنَائِي بالخاء المعجمة والنون، فإبراهيم بن علي الْحَنَائِي؛ وأما الْحَبَائِي بالميم والباء، فهو شعيب الْحَبَائِي، منسوب إلى جبل باليمن؛ وأما الْجُبَائِي بالميم المضمومة والباء الموحدة، فهو أبو علي الْجُبَائِي المتكلم؛ وأما الْجَنَائِي بالميم والنون والباء الموحدة، فهو محمد بن علي بن عمران الْجَنَائِي .

(وَالْخَزَّاز) (وَالْخَزَّاز) (وَالْخَزَّاز) (٢)

أما الْخَزَّاز بالخاء والزايين المعجمات، فعدد كثير، منهم النَّضْرُ بن عبد الرحمن وأحمد بن علي، وغيرهما؛ وأما الْخَزَّاز بالخاء والراء والزاي، فجماعة، منهم عبد الله ابن عون الْخَزَّاز، وغيره؛ وأما الْخَزَّاز بالميم والراء المكسرة المعجمة، فعبد الأعلى بن أبي المساور الْخَزَّاز، وعيسى بن يونس الرَّمْلِي الْخَزَّاز، وهو الفاخوري؛ وأما الْخَزَّاز فنسبة إلى صنعة الخزارة .

(١) في الأصل : «والحنائي» وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، كما يدل عليه ما يأتي بعد في الكلام على هذه النسبة .

(٢) هذا الجبل يقال له : «جبا» بالتحريك والهمز في آخره ؛ وقيل : إنه اسم بلدة باليمن قريبة من الجند ، وصحح ذلك الصاغاني (تاج العروس) .

(٣) «الجباي» نسبة إلى «جباء» وزان رثان ، وهي كورة بخوزستان من نواحي الأهواز بين فارس وواسط والبصرة (تاج العروس) مادة «جبا» .

(٤) ضبط الأمير هذه النسبة بتثنية النون ، كما في شرح القاموس ؛ وذكر الذهبي في المشته ص ٨٥ أنه بالتخفيف ؛ وعلى الضبط الأول فهو نسبة إلى جنابة بالتشديد ، وهي بلدة صغيرة بساحل بحر فارس منها أبو سعيد الحسن الجنائي القرمطي الذي أظهر مذهب القرامطة ، انظر (معجم البلدان) .

(٥) زاد في مشته النسبة ص ٢٢ بعد كل اسم من هذين الأسمين قوله : «الخزاز» ؛ ولعل المؤلف قد ترك ذلك هنا للعلم به من السياق ؛ وقد سبق التنبيه على مثل ذلك أيضا في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٣ من هذا السفر .

(والخضري) (والخضري)

فأما الخضري بالخاء المعجمة المجرورة ، فهم عدة يسكنون بأرض الجزيرة<sup>(١)</sup> ؛  
وأما الخضري بالخاء المهملة ، فخلق كثير ، يرجعون إلى حضرموت<sup>(٢)</sup> .

(والحمصي) (والحمصي)

فالحمصي : منسوب إلى حمص<sup>(٣)</sup> ، والحمصي قليل ، وهو إبراهيم بن الحجاج بن منير  
الحمصي ، كان يقلي الحمص .

(والخضري) (والخضري) (والخضري)<sup>(٤)</sup>

فأما الخضري بالخاء والضاد ، [فأبو]<sup>(٥)</sup> شَيْبَةَ الخُضْرِي<sup>(٦)</sup> ، وأما الخُضْرِي<sup>(٧)</sup>  
فسميد بن محمد الخُضْرِي ، وغيره ؛ وأما الخُضْرِي ، فهو فقيه أهل مرو أبو عبد الله  
محمد بن أحمد .

١٠

(١) يستفاد من تاج العروس مادة «خضرم» أن المقيمين بأرض الجزيرة إنما هم قوم من الحضارمة  
يقال لهم : الجراجمة ، لاجتماع طوائفهم ؛ وعبارته : «الحضارمة قوم من العجم خرجوا في بدء الإسلام فنزلوا  
في بلاد العرب ، فن أقام منهم بالبصرة فهم الأساودة ، ومن أقام منهم بالكوفة فهم الأحامرة ، ومن أقام  
منهم بالشام فهم الحضارمة ، ومن أقام منهم بالجزيرة فهم الجراجمة ، ومن أقام منهم باليمن فهم الأبناء  
ومن أقام منهم بالموصل فهم الجرامقة » .

١٥

(١) حضرموت : ناحية واسعة في شرق عدن ، بقرب البحر ، وحولها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف .

(٣) «حمص» : بلد مشهور بين دمشق و حلب ، في وسط الطريق .

(٤) كان الأنسب تقديم الخضري بالكسر على الذي قبله ، أي جعله تاليا للخضري بالضم ، للاتفاق

بينهما في جميع الحروف ؛ وقد جمع بينهما الذهبي وابن حجر في كتابيهما .

(٥) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ولا في كتاب مشبه النسبة ؛ وقد اثبتناها عن المشته في أسماء الرجال

٢٠

ص ١٦٥ طبع ليدن وتبصير المتن والفاموس وشرحه مادة «خضر» .

(٦) الخضري . نسبة الى الخضر بضم اثناء ، وهي قبيلة من قيس عيلان .

(١) (والخوزي) (والجوزي) (والجوزي) ...  
 (٢) (والحسني) (والحسني) (والحسني) (والحسني) ...  
 (والحسني) (والحسني) (والحسني) (والحسني) (والحسني)  
 فأما الخُتليّ بضم الخاء وتشديد التاء المثناة ، فنسبة الى خُتَلٍ " من بلاد الديلم (٣)

- ٥ (١) لم يرد في الأصل تفصيل لهذه النسب الثلاث ؛ وقد أورد ذلك صاحب مشته النسبة ، فذكر في الخوزي — وهي النسبة الأولى — ابراهيم بن يزيد الخوزي ، وغيره ؛ وفي الثانية — وهي الجوزي — محمد بن يزيداد شيخ أبي بكر أحمد بن عبدان الشيرازي ، وغيره ؛ وفي الثالثة — وهي الجوزي — ابراهيم ابن موسى الجوزي ، وغيره . ولم ثبت ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ من أنه قد تكرر حذف هذا التفصيل في مواضع كثيرة من هذا الباب فن هذه المواضع ماسبق في ص ١٧٠ و ٩٤ و ١٧٤ و ٢٤١ و ١٨٠ و ١٨١ و ٢٤١ وغير ذلك من المواضع الكثيرة الآتية بعد ؛ وقد نهينا على كل ذلك في مواضع ، كما نهينا أيضا على أن تكرر مثل هذا الحذف يشعر بأنه مقصود من المؤلف اختصارا ، لأن هذا التفصيل قد سقط من النسخ . والخوزي بضم الخاء : نسبة الى شعب الخوز بمكة . والجوزي بضم الجيم : نسبة الى جور ، وهي مدينة بفارس ، وإليها ينسب الورد الجوزي . والجوزي : نسبة الى الجوز ويحذف اسم السمعاني وغيره .
- ١٥ (٢) لم يرد في الأصل تفصيل لهذه النسب الأربع كالنسب الثلاث التي قبلها ؛ وقد أورد صاحب مشته النسبة ذلك التفصيل وزاد عليها نسبة خامسة ، وهي الخشي ، فذكر في الحسني — وهي النسبة الأولى — جعفر بن محمد بن جعفر بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسني ، وغيره ؛ وفي الخشي — وهي الثانية — أبا تلبة الخشي جرثوم بن ناشب ، وغيره ؛ ثم تكلم بعد ذلك عن الخشي ، وهي النسبة التي لم يوردها المؤلف هنا ؛ وذكر في الخشي — وهي الثالثة — بلال بن رباح الخشي مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغيره ؛ وفي الخشي — وهي الأخيرة — أحمد بن محمد بن دلال الخشي . ولم ثبت ذلك في صلب الكتاب بين مربعين لما نهينا عليه في الحاشية التي قبل هذه والحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرهما من الحواشي ، من أن تكرر مثل هذا الحذف في هذا الباب يشعر بأن ذلك مقصود من المؤلف اختصارا لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ . ووجه النسبة في الحسني والخصي ظاهر . أما الخشي بضم الخاء — وهي النسبة الثانية — فهي نسبة الى خشين بضم الخاء ، وهو بطن من قضاة ، كما في أنساب السمعاني ورقة ٢٠٠ ؛ وأما الخشي — وهي الأخيرة — فهي الى الخيش ، وهو ضرب من الكنان الغليظ .
- ٢٥ (٣) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين في تفسير ختل ؛ وهو خلاف الصواب ، فإن ختل ليست من بلاد الديلم ، ولا تنسب اليها الدولة الديلية كما قال ، وإنما هي كورة واسعة =

- والإله تُنسب الدولة الديلمية الخُتَيْة»؛ وأما الجبَلُ بالجم المفتوحة والباء الموحدة (١)  
المشددة، فنسبة إلى جَبَل : قرية بين بغداد وواسط؛ وأما الحُبَلُ بالحاء المهملة (٢)  
والباء الموحدة، فهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد الحُمَلِي، صاحب عبد الله (٣)  
ابن عمرو، رضى الله عنهما؛ وأما الخُتَيْ (٤) «بضم الخاء وضم التاء المثناة وتشديد  
اللام» فنسبة إلى خُتَيْ (٥)؛ وأما الجبَلِي، فنسبة إلى جبلة الشام. ٥

== خلف نهر جيحون، أى أنها من بلاد ما وراء النهر، وهى على تخوم السند، كما فى معجم البلدان  
وغیره. ٥. والذى من بلاد الديلم إنما هو الجبل بكسر الجيم، وإليه تنسب الدولة الديلمية الجبلية لاختلطت، وهى  
دولة بنى بويه التى ابتداء ملكها فى سنة ٣٢١ هجرية. ٥. والجبل بالجم المكسورة — ويقال : « جيلان »  
« وكلان » أيضا — : صقع واسع مجاور لبلاد الديلم فيه قرى كثيرة. قال ابن حوقل : بلاد الديلم  
سهل وجبل، فالسهل يسمى « الجبل »، وهو ساحل على بحر الخزر تحت جبال الديلم انظر تقويم البلدان ١٠  
لأبى الفداء صفحة ٤٢٦ طبع باريس. والنسبة إلى الجبل مما يشتبه فى صورة الخط بالنسب التى أوردها  
هنا أيضا.

(١) فى الأصل : « المصمومة » ؛ وهو خطأ صوابه ما أثبتنا نقلًا عن أنساب السمعاني ورقة ١٢٢  
ومشتبه الذهبى صفحة ٨٩ ومعجم البلدان فى الكلام على (جبل) بتشديد الباء المضمومة.

- (٢) فى الأصل : « الساكنة » ؛ وهو خطأ صوابه ما أثبتنا نقلًا عن لب الباب ص ٦٠ وأنساب السمعاني ١٥  
ورقة ١٢٢ ومشتبه الذهبى ص ٨٩ ومعجم البلدان. (٣) فى الأصل : « من » ؛ وهو تحريف.  
(٤) عبارة ياقوت : « بين النعمانية وواسط » ؛ وهذه العبارة لا تنافى ماها.

(٥) « الجبلى » بضمين، أو بضم أوله وسكون ثانية : نسبة إلى بنى الحبل، وهم حى من الأنصار ثم  
من الخزر (انظر (تاج العروس) مادة « حبل »).

- (٦) يريد عبد الله بن عمرو بن العاص، كما فى : اب السمعاني. ٢٥  
(٧) عبارة الأصل : « بفتح الخاء المعجمة وضم التاء المثناة وتشديدها » ؛ ولم نجد نسبة بهذا الضبط  
الذى ذكره فيما لدينا من الكتب، كأنساب السمعاني ولب الباب والمشتبه فى أسماء الرجال وتبصير المنتبه  
ومشتبه النسبة والقاوس وشرحه، كما أننا لم نجد فى معجم البلدان اسم بلد بهذا الضبط أيضا، وما أثبتناه  
عن لب الباب ص ٨٨ طبع ليدن ومستدرك التاج مادة « ختل ».

- (٨) « ختل » بضم أوله وثانيه وتشديد اللام : قرية على طريق خراسان لب الباب ص ٨٨ ٢٥  
(٩) « جبلة » : قلعة مشهورة بساحل الشام من أعمال حلب قرب اللاذقية.



(١) (والْحَصِينِيّ) وَالْحَصِينِيّ ... ..

(وَالْحَرْقِيّ) (وَالْحَرْقِيّ)

(٢) ... .. الثَّانِي : نسبة الى الْحَرْقَةِ بِنْتِ النُّعْمَانِ . (٣)

(وَالذَّهْنِيّ) (وَالذَّهْنِيّ)

(٤) (٥) الذَّهْنِيّ بضم الدال المهملة وكسر النون : نسبة إلى حَيٍّ مِنْ بَيْلَةٍ ... ..

(وَالرَّهَاقِيّ) (وَالرَّهَاقِيّ)

(٦) (٧) بِالْفَتْح : مَنْسُوبٌ إِلَى قَبِيلَةٍ ، مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ مُرَّادَةَ الرَّهَاقِيّ ، لَهُ صَحْبَةٌ ؛

وَبِالضَّم : نِسْبَةٌ إِلَى بَلَدِ الرَّهَاءِ ، مِنْ أَرْضِ الْجَزِيرَةِ .

(١) لم يرد في الأصل تفصيل لهما تين النسبتين ؛ وقد أورد ذلك صاحب مشبه النسبة ص ٢٨ فذكر في الخصبين عبد الله بن محمد بن الخصب الخصبين قاضي مصر . وذكر في الحصين بالخاء المضمومة على بن محمد الحصين الحزاني . ولم ثبت ذلك في صلب الكتاب بين مرعين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ والحاشية رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرها من الحواشي ، فارجع اليها .

(٢) لعله لم يذكر وجه النسبة في الأول لشبهة أنه الى يسع الحرق والثياب ؛ والذي ورد في (مشبه النسبة) في الكلام على الحرق بالخاء قوله : « فأما الحرق بالخاء المعجمة ، فجاعة ، منهم يحيى بن الفصل الحرق » الخ .

(٣) الذي وجدناه فيما لدينا من الكتب أن من تطلق عليهم هذه النسبة إنما ينسبون الى الحرقات وهم بطن من جهينة ، وإلى الحرقه ، وهم بطن من غافق ، وإلى ناحية بغان أيضا ، لا إلى بنت النعمان كما ها وان كانت النسبة اليها حرق أيضا بضم ففتح انظار ( لب اللباب ) ص ٧٨ طبع ليدن .

(٤) يريد بالحي : بنى دهن بن معاوية (مشبه الذهبي صفحة ٢٠٢)

(٥) لعله لم يذكر في هذا الموضع وجه النسبة في الذهبي لشبهة أن هذه النسبة الى الذهب وسبكه ، أدريجه .

(٦) ضبطه جماعة بضم الراء (تاج العروس) مادة (رها) .

(٧) يريد بالقبيلة : بنى الرها بن يزيد ، وهم بطن من مذحج ، كما في لب اللباب ص ١٢٠ وقيل :

الرهاء بن منه (تاج العروس) .

(والرَّيَاحِي) (والرَّيَاحِي)

فالرَّيَاحِي بكسر الراء المهملة وفتح الياء المثناة من تحت : إلى بطن من تميم بن مرة؛ والرَّيَاحِي بفتح الراء والباء الموحدة : منسوب إلى قلعة رباح بالأندلس .

(والرَّبْدِي) (والزَّيْدِي)

فالرَّبْدِي بالراء المهملة والباء الموحدة المفتوحة والذال المعجمة : نسبة إلى الربدة؛ والزَّيْدِي بالزاي المعجمة : نسبة إلى زيد العلوي، وإلى مذهبه .

(والرَّقَاعِي) (والرَّقَاعِي) ... (٣)

(والزَّمَانِي) (والزَّمَانِي) (٤) (٥)

فالزَّمَانِي بكسر الزاي المعجمة : عبد الله بن مَعْبَد؛ والزَّمَانِي بالراء المهملة : جماعة، منهم علي بن عيسى النحوي المتكلم، وغيره .

(والزَّيْنِي) (والزَّيْنِي) ... (٦)

(١) يريد بهذا البطن : بني رباح بن يربوع بن حنظلة (تاج العروس) .

(٢) الربة : من قرى المدينة على ثلاثة أميال ، قرية من ذات عرق .

(٣) لم يرد في الأصل تفصيل هاتين النسبتين ، وقد أورد صاحب مشبه النسبة ص ٣٢ ذلك التفصيل

فذكر في الرقاعي — وهي النسبة الأولى — عقبه بن عبد الله الرقاعي ، وغيرهما ؛ وفي الرقاعي —

وهي الثانية — على بن سليمان الرقاعي ، ويعرف بأبن الرقاع ، من أهل إتحيم . ولم ثبت شيئا من ذلك في صلب

الكتاب بين مربعين لتكرر مثل هذا الحذف في مواضع كثيرة من هذا الباب تكررا يشعر بأنه مقصود من

المؤلف اختصارا ، لا أن هذا التفصيل قد سقط من النسخ ؛ وقد نهنا على ذلك في عدة من الحواشي السابقة .

والرقاعي : نسبة إلى جد اسمه رقاعة ، وإلى بطن من جهينة أيضا ؛ والرقاعي : نسبة إلى الرقاع ، وهو بطن

من جشم وإلى كتابة الرقاع ، وإلى جد أيضا اسمه الرقاع .

(٤) الزماني : نسبة إلى زمان بن مالك بن صعب ، ينتهي نسبه إلى بكر بن وائل انظر (القاموس وشرحه) .

(٥) الرماني : نسبة إلى قصر الزمان بواسطة .

(٦) لم يرد في الأصل تفصيل هاتين النسبتين ؛ وقد أورد صاحب كتاب مشبه النسبة ص ٣٣ تفصيل

ذلك ، فذكر في النسبة الأولى على بن هارون الزينبي وغيره ، وفي الثانية إبراهيم بن عبد الله الزينبي العسكري .

(والزبيدي) (والزبيدي)

بالضم : نسبة إلى قبيلة، منهم عمرو بن معديكرب، وبالفتح : نسبة إلى زبيد؛  
من أرض اليمن .

(والزبادي) (والزبادي)

٥ فالزبادي بفتح الزاي المعجمة، جماعة، منهم خالد بن عامر الزبادي<sup>(٢)</sup>؛ والزبادي<sup>(٣)</sup>  
بكسر الزاي المعجمة : نسبة إلى زياد .

(٤) (والسلي) (والسلي) بضم السين المهملة وفتحها ...

(٥) (والسذابي) (والسذابي)

١٠ (١) يريد بالقبيلة : بنو زيد بضم أوله، من مذحج، واسم زيد هذا منه الأكبر بن صعب بن سعد  
العشيرة، واليه ترجع قبائل زيد (أنساب السمعاني) (وتاج العروس) .  
(٢) كذا في الأصل وأنساب السمعاني ورقة ٢٦٨ ؛ والذي في مشبه النسبة ص ٣٤ : « ابن  
عمران » .

(٣) « الزبادي » : نسبة إلى زياد، وهم بطن من ولد كعب بن حجر بن الأسود بن الكلاع  
كما في (مشبه النسبة) ص ٣٥ .

١٥ (٤) لم يرد في الأصل تفصيل لما بين النسبتين ؛ وقد أورد صاحب مشبه النسبة ص ٣٥ كثيرا من الأسماء  
في كل منهما، فذكر في السلي بضم السين : مجاشع بن مسعود، وأخاه معبد بن مسعود وغيرهما ؛ وفي السلي  
بفتح السين : أبا قتادة الحارث بن ربي، وعبد الله بن عمرو بن حزام، وغيرهما . ولم ثبت شيئا من ذلك  
في صلب الكتاب بين مربيين لما سبق أن نهينا عليه في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ والحاشية رقم ٤  
من صفحة ١٨٠ وغيرهما من أن حذف هذا التفصيل قد تكرر في واضح كثيرة من هذا الباب تكررنا  
٢٥ بأن المؤلف قد قصد ذلك اختصارا، لأنه سقط من النسخ . والسلي بضم السين : نسبة إلى سليم، وهي  
قبيلة من قيس عيلان . والسلي بفتح السين : نسبة إلى سلمة بفتح السين وكسر اللام، وهم بطن من الأنصار  
والمحدثون بكسرون اللام في النسبة أيضا .

(٥) السذابي : نسبة إلى السذاب، وهو نوع من البقول معروف .

(٦) السذابي : نسبة إلى سذا، وهي قرية بالبصرة ؛ وهذه النسبة المذكورة هنا على غير القياس، إذ  
مقتضى القواعد أن تكون النسبة إليها « شذوي » بقلب الألف واوا .

فالسَّذَابِيّ بالسّين المهملة ، هو عمرُ بنُ مُحَمَّد السَّذَابِيّ ؛ وبالشّين المعجمة والياء المثناة من تحت ، هو أبو الطيّب السَّذَابِيُّ الكاتب ، وأسمه مُحَمَّد بنُ أحمد .

(١) (وَالسَّبَّيْ) (وَالسَّنَّيْ) (وَالسَّنَّيْ)

فأما السَّبَّيْ بالسّين المهملة والباء الموحدة ، فنسبة ترجع إلى سَبَّابٍ يَسْبِبُ ابنَ يَرْبُ بنِ قَحْطَانَ ؛ وأما السَّنَّيْ بالشّين المعجمة والنون ، فنسبة إلى أَزْدِ شَوْه ؛ وأما السَّنَّيْ ، فرجلٌ نعرفه ، كان يلقبُ عَزَّ الدّين السَّنَّيْ ؛ وقد أورد في هذا الموضع (٢) (وَالسَّنَّيْ) بتقديم النون على السّين ، نسبة إلى نَسَا من خُرَاسَانَ ؛ والأفصح فيها النَّسَوِيّ .

(وَالسَّامِرِيُّ) (وَالسَّامِرِيُّ)

الأقول : نسبة إلى سَامِرَاءَ ؛ والثاني : نسبة معروفة إلى السَّامِرِيِّ وفي المحدثين إبراهيمُ بنُ [أبي] العباس السَّامِرِيُّ .

(١) في مشبه النسبة ومشتهبه الذهبي : « السَّابِي » بزيادة ألف بعد الباء ، وهي نسبة صحيحة أيضا فقد ورد في شرح القاموس مادة « سَبَا » أن « سَبَا » يمد ولا يمد .

(٢) في الأصل « بيعث » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق الكلام .

(٣) أورد ، أي الحافظ عبد الغني صاحب مشتهبه النسبة .

(٤) كذا ورد هذا الاسم بقصر الألف في الأصل ومعجم البلدان وشرح انقاموس ، والذي في وفيات الأعيان ج ١ ص ٢١ أن اسم هذا البلد نَسَا بالهمز بعد السّين ، فقد قال في النسائي : ان هذه النسبة الى نَسَا بالهمز بعد السّين .

(٥) سامرا : مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرق دجلة ؛ وفيها لغات ، وهي سامراء ، وسامرا وسمر من راء ، وسمر من را (ياقوت) .

(٦) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (مشتهبه النسبة) ص ٣٧ والمشتهبه في أسماء الرجال ص ٢٤٨ وتبصير المتن المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣ مصطلح ش .

(<sup>(١)</sup>والسَّيِّي) (والشَّيِّي) (والسَّيِّي) (والسَّيِّي) (والسَّيِّي)

أما السَّيِّي بالسَّيْنِ المهملة والباء الموحدة والياء بآنتين من تحتها ، فهو أبو طالب السَّيِّي<sup>(١)</sup> ، يُنسَب إلى قرية من قرى الزملة ، تسمى سَيَّة ؛ وأما الشَّيِّي ، فنسبة إلى شَيْبَةَ بْنِ عَثَانَ ، من بني عبد الدَّارِ بْنِ قُصَيٍّ ، من سَدَةِ الكعبة<sup>(٢)</sup> ؛ وأما السَّيِّي بالسَّيْنِ مهملة ، تليها ياء مثناة من تحتها ، بعدها باء موحدة ، فهو صَبَّاحُ ابْنِ هَارُونَ أَبُو مروان ؛ وأما السَّيِّي ، بالسَّيْنِ المهملة والنون بعد الباء الموحدة فهو أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلِ السَّيِّي<sup>(٣)</sup> ؛ وأما السَّيِّي ، فقبيلٌ من الأكراد يُعرفون بالسَّيَّة ؛ وأما السَّيِّي<sup>(٤)</sup> ، فشيخٌ صالحٌ متأخرٌ مدفونٌ بقرافة مصر ؛ والسَّيِّي والسَّيِّي لم يذكرهما عبد الغني .

(والشَّامِي) (والسَّامِي)

فالشَّامِي بالشَّيْنِ المعجمة : نسبة إلى الشَّام ؛ والسَّامِي بالسَّيْنِ المهملة : قوم يُنسَبون إلى سامةَ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ ، منهم إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحِجَّاجِ [صاحبُ الحَمَّادِينَ : <sup>(٦)</sup>

(١) ضبطنا هذا اللفظ بفتح السين وكسرها في جميع مواضعه فقلنا عن معجم البلدان في الكلام على (سبية) ؛ ولم يرد الفتح في لب الباب ص ١٣٣ ولا في مشنبه الذهبي ص ٢٥١

(٢) السدنة محركة : جمع سادن ، وهو من يخدم الكعبة ويتولى أمرها ويفتح بابها ويقلعه .

(٣) «السَّيِّي» نسبة إلى بلد «السيب» ، وهو على الفرات بقرب الحلة ، كما قاله الذهبي في (المنشبه) ص ٢٥١ . وذكر ياقوت أن السيب كورة من سواد الكوفة ، وهما سيان : الأعلى والأمفل .

(٤) السَّيِّي : نسبة إلى سبن ، وهو موضع ذكره ياقوت ولم يعينه ؛ وقال فقلنا عن الحازمي : إنه الذي تنسب إليه الثياب السبينة ، وهي ضرب من ثياب الكنان أغلظ ما يكون .

(٥) السَّيِّي : نسبة إلى سبتة ، وهي بلدة من قواعد بلاد المغرب على البربر تقابل جزيرة الأندلس .

(٦) لم ترد هذه التكلة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (منشبه النسبة) ص ٣٨ إذ بدونها يفيد الكلام عطف حماد بن زيد الآتي بعد علي إبراهيم بن الحجاج ، وليس كذلك .

حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ [وَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ؛ وَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ السَّامِيُّ، وَعَمْرُ بْنُ مُوسَى السَّامِيُّ  
وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّامِيُّ الْهَرَوِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ حَجْرٍ، وَيُسْرُ بْنُ حَجْرٍ.

(وَالسَّجَزِيُّ) (وَالسَّحْرِيُّ) (وَالشَّجَرِيُّ) (٢)

فَأَمَّا السَّجَزِيُّ بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَبِالْجِيمِ وَالزَّيِّ الْمَعْجَمَةِ، فَعَدَدُ كَبِيرٍ  
يُسَبَّوْنَ إِلَى سَجِسْتَانَ؛ وَأَمَّا السَّحْرِيُّ بِكَسْرِ السَّيْنِ، وَبِالْحَاءِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَاتِ، فَهُوَ  
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّحْرِيُّ؛ وَأَمَّا الشَّجَرِيُّ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْجِيمِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ  
فَأَبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى الشَّجَرِيُّ. (٥)

(وَالشَّيْبَانِيُّ) (وَالسَّيْبَانِيُّ) (وَالسَّيْنَانِيُّ) (٦)

أَمَّا الشَّيْبَانِيُّ، فَانْسَبُ مُعْرُوفٌ؛ وَأَمَّا السَّيْبَانِيُّ بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، تَلِيهَا يَاءُ مَثْنَاءَ  
مِنْ تَحْتِهَا وَبَاءُ مُوَحَّدَةٌ، فَهُوَ يَحْيَى بْنُ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ، وَأَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدِ الرَّمْلِيِّ؛ (٧)

(١) فِي الْأَصْلِ : «ابن علي» وقوله : «ابن» زيادة من التامخ، والصواب حذفها، راجع (مشتبه  
النسبة) ص ٣٨ (وأنساب السمعاني) ورقة ٢٨٧

(٢) كذا في الأصل؛ وشرح القاموس مادة «سوم» وأنساب السمعاني؛ والذي في مشتبه النسبة :  
«ابن الحسين»؛ وهو تحريف.

(٣) فِي الْأَصْلِ : «وبشير» زيادة الياء؛ وما أثبتناه عن مشتبه النسبة والإكمال المحفوظة منه  
نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح.

(٤) فِي الْقَامُوسِ مَادَّةُ «سَجَز» أَنَّهُ بَفَتْحِ السَّيْنِ وَكسرها.

(٥) سَجِسْتَان : إِقَامٌ بَيْنَ خِرَاسَانَ وَالسَّنْدِ وَكِرْمَانَ؛ وَاسْمُ قَصْبَتِهِ «زَرْج» الْمَشْتَبِهُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ  
ص ٢٥٨ طبع ليدن. وفي معجم البلدان أنه جنوبي هراة بين هراة عشرة أيام.

(٦) قَالَ صَاحِبُ التَّاجِ مَادَّةُ «سَحْر» : «لَا أَدْرِي هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ، وَلَمْ يَبَيِّنْهُ».

(٧) الشَّجَرِيُّ : نِسْبَةٌ إِلَى الشَّجَرَةِ، وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالْمَدِينَةِ، كَمَا فِي لِبِ الْبَابِ ص ١٥٠. وَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ  
أَنَّهُ هِيَ الشَّجَرَةُ الَّتِي وَلَدَتْ عِنْدَهَا أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ بَذَى الْخَلِيفَةِ؛ وَذَكَرَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَحْيَى الْمَذْكُورَ هَا  
يُنْسَبُ إِلَيْهَا.

(٨) السَّيْبَانِيُّ : نِسْبَةٌ إِلَى سَيْبَانَ، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ حَمِيرٍ، كَمَا فِي أَنْسَابِ السَّمْعَانِيِّ ورقة ٣٢١

وأما السَّيْنَانِيّ بكسر السين المهملة ، تليها ياء مثناة من تحتها ونون ، فهو الفضل بن موسى السَّيْنَانِيّ ، يُنسَب إلى قرية من قرى مرو .

(والسَّبَخِيّ) (والسَّنَجِيّ) (والسَّبَحِيّ) (والشَّيْخِيّ)<sup>(١١)</sup>

أما السَّبَخِيّ بالباء الموحدة والحاء المعجمة ، فهو فرقد بن يعقوب السَّبَخِيّ<sup>(١٢)</sup> العابد ، وأما السَّنَجِيّ بالنون والجر ، فهو أبو داود سليمان بن معبد السَّنَجِيّ<sup>(١٣)</sup> ، نُرَاسَانِيّ ؛ وأما السَّبَحِيّ بضم السين المهملة ، و بالحاء المهملة ، قبلها باء موحدة ، فهو أبو بكر السَّبَحِيّ<sup>(١٤)</sup> ؛ وأما الشَّيْخِيّ ، فجماعة نعرفهم من الأمراء يقال لهم : الشَّيْخِيَّة ؛ ويصلح أن يضاف إلى هذه الترجمة السَّيْحِيّ<sup>(١٥)</sup> والشَّيْخِيّ<sup>(١٦)</sup> .

(والشَّعْبِيّ) (والشُّعْبِيّ) [والشَّغْبِيّ]<sup>(١٧)</sup>

١٠ فالشَّغْبِيّ بفتح الشين المعجمة ، هو عامر بن شَرَّاحِيل الشَّغْبِيّ<sup>(١٨)</sup> ؛ وأما الشُّعْبِيّ بضمها ، فهو معاوية بن حفص الشُّعْبِيّ<sup>(١٩)</sup> ؛ وأما الشَّغْبِيّ بالشين والغين المعجمة

(١) لم ترد هذه النسبة في كتاب مشبه النسبة الذي نقل عنه المؤلف هذه النسب .

(٢) السَّبَخِيّ : نسبة إلى السبخة : موضع بالبصرة .

(٣) السَّنَجِيّ بكسر السين : نسبة إلى سنج ، وهي قرية بمرو .

(٤) «السَّبَحِيّ» : نسبة إلى السبح الذي يسبح بها .

(٥) السَّيْحِيّ بفتح السين : نسبة إلى سيح ، وهو ماء بأقصى اليمامة ، ونسبة إلى سيح النمر ، وهو باليمامة أيضا (مشبه الذهبي) ص ٢٥٥ .

(٦) الشَّيْخِيّ بكسر الشين : نسبة إلى شيجة ، وهي قرية من قرى حاب (مشبه الذهبي ص ٢٥٤) .

(٧) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ، والتفصيل الآتي بعد يقتضى إثباتها انظر السطر الحادي عشر من هذه الصفحة .

(٨) الشَّعْبِيّ : نسبة إلى شعب ، وهو بطن من همدان ؛ وقال ابن الأثير : « من حمير » انظر (لب

اللباب) . وقال ابن سعد في (الطبقات ج ٦ ص ١٧١) في الكلام على عامر الشعبي : « هو من حمير ، وعداده في همدان » .

(٩) الشَّعْبِيّ : نسبة إلى شعب بضم الشين ، وهو اسم لأحد أجداده ، كما يستفاد من (مشبه الذهبي) .

فهو زكريّا بن عيسى الشَّعْبِيّ، منسوب إلى شَعْب : منهل <sup>(١)</sup> بين طريق مصر والشَّام .

(والشَّعْبِيّ) (والشَّعْبِيّ)

فالشَّعْبِيّ : نسبة إلى شُعَيْثٍ بَلْعَنَرٍ من بني تميم ، وأمّا الشَّعْبِيّ ، فنسبة إلى من أسمه شعيب .

(والشَّيْ) (والشَّيْ) (والشَّيْ) (والشَّيْ)

[ فأمّا الشَّيْ بالشين المعجمة والنون ، فَعِدَّةٌ ، منهم عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ الشَّيْ البَصْرِيّ ، عن الحسن البَصْرِيّ ، رَوَى عنه مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ ، والعبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ ابْنِ زَيْدٍ بنِ طَلْقٍ العَبْدِيُّ الشَّيْ ، وأمّا الشَّيْ ] ، فهو مُحَمَّدُ بْنُ هَلَالٍ بنِ بِلَالٍ الشَّيْ ، وأمّا الشَّيْ بالنون ، فهو الحافظُ ابْنُ الشَّيْ الدِّينَوْرِيّ ، وأمّا البَّسِّيّ ، فهو أَبُو مُحَمَّدٍ تَوْبَةُ بْنُ تَمْرٍ قَاضِي مِصْرَ ، بَطْنٌ مِنْ حَمِيرٍ يُقَالُ لَهُمْ : «البَّسِّيُونَ» .

(١) في (لب الباب) ص ١٥٣ أنه واد خلف وادى القرى . وفي معجم البلدان « أنه ضيعة خلف وادى القرى كانت للزهرى ، وبها قبره » .

(٢) الإضافة في هذه العبارة بمعنى « من » ، أى شعيث من بلعنر ، بمعنى أنه بطن من هذه القبيلة .

(٣) لم ترد هذه التكلة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن كتاب مشته النسبة ص ٤٢ اذ السياق يقتضى إثباتها لأمرين : أولها أن ما بعدها من الكلام لا يستقيم مع ما قبلها بدون إثباتها ، كما لا يخفى ؛ ثانيها أننا لا نرى وجها لأن يفضل المؤلف الكلام عن هذه النسبة دون ما بعدها من النسب الثلاث . والشئ بالنون : نسبة إلى شَرٍّ ، وهو بطن من عبد القيس .

(٤) لم يرد قوله : « ابن بلال » في كتاب مشته النسبة ، وإنما ورد في الأصل هنا وفي المشته

في أسماء الرجال ص ٢٨٠ وأنساب السمعاني .

(٥) الشئ : نسبة إلى الشب المعروف الذى يذبح به الجلود .

(٦) يريد بآبِن السنى : أبا بكر أحمد بن محمد بن إسحاق . (مشته الذهبي ص ٢٧٨)

(٧) « بطن » بالرفع ، خبر لمبتدأ محذوف معلوم من السياق ، أى المنسوب إليهم بطن الخ .



(والضَّيِّ) (والضَّيِّ)

فالضَّيِّ : نسبة إلى «ضَبَّة»<sup>(١)</sup> ؛ وأما الضَّيِّ بالنون وكسر الصاد ، فهو أبو يزيد الضَّيِّ<sup>(٢)</sup> ، يروى عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم .

(والضَّرَّارِي) (والضَّرَّارِي)<sup>(٣)</sup>

فأما الضَّرَّارِي ، فهو محمد بن عبد الله الضَّرَّارِي<sup>(٤)</sup> ، يروى عن عطاء بن أبي رباح ؛ وأما الضَّرَّارِي بكسر الصاد المعجمة ، فهو محمد بن إسماعيل الضَّرَّارِي<sup>(٥)</sup> ؛ وأما الضَّرَّارِي بفتح الصاد المهملة والراء المهملة المشددة ، فأبو القاسم بكر بن الفضل بن موسى النعالي الضَّرَّارِي : نسبة إلى صنعة النعال الضَّرَّارَة<sup>(٦)</sup> .

(والضَّائِع) (والضَّائِع)

فالضَّائِع : نسبة إلى صنعة الصَّياغة ؛ والضَّائِع ، هو عثمان بن بلج الضَّائِع<sup>(٧)</sup> .

(١) ضبة ، هو ابن أذ بن طابحة بن إلياس بن مضر (مشتبه الذهبي) ص ٣١٢ .

(٢) الضَّيِّ : نسبة إلى بني ضبة ، وهم خمس قبائل : ففي قضاة ضبة بن سعد هذيم ، وفي عذرة ضبة ابن عبد ، وفي هذيل ضبة بن عمرو ، وفي أسد ضبة بن الحلاف ، وفي الأزد ضبة بن فلان (مشتبه الذهبي ص ٣١٢) .

(٣) كان الأنسب فيما يظهر لنا تقديم «الضَّرَّارِي» بالصاد المهملة وتشديد الراء على «الضَّرَّارِي» بالضاد المعجمة ، أي جعل هذه النسبة تالية «للضَّرَّارِي» بكسر الصاد ، وهي النسبة الأولى ، وذلك لأتقافهما في جميع الحروف .

(٤) الضَّرَّارِي : نسبة إلى صرار بكسر الصاد ، وهو موضع بالمدينة .

(٥) الضَّرَّارِي : نسبة إلى جد من أجداده يسمى ضرارا .

(٦) الضَّرَّارَة ، أي التي لها صرير وصوت عند المشي .

(٧) في الاصل : « بلج » بالخاء المهملة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا (انظر مشتبه الذهبي)

(والصُّغْدَى) (والصُّغْدَى)

فَالصُّغْدَى، هو مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ الصُّغْدَى<sup>(١)</sup>؛ وَأَمَّا الصُّغْدَى بِضَمِّ الصَّادِ  
المَهْمَلَةِ وَتَسْكِينِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، فَهُوَ أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ الصُّغْدَى<sup>(٢)</sup>، وَإِسْحَاقُ بْنُ  
إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَنْصُورِ الصُّغْدَى؛ أَرَاهَا نِسْبَةً إِلَى الصُّغْدِ بِسَمَرْقَنْدَ، وَهُوَ أَحَدُ مَنَزَلَاتِ  
الدُّنْيَا الْأَرْبَعَةِ<sup>(٣)</sup>.

(وَالصَّبَّاحَى) (وَالصَّبَّاحَى)

فَالصَّبَّاحَى بِضَمِّ الصَّادِ، هُوَ أَبُو خَيْرَةَ الصَّبَّاحَى<sup>(٤)</sup>، لَهُ صَحْبَةٌ؛ وَأَمَّا الصَّبَّاحَى  
بِفَتْحِ الصَّادِ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، فَهُوَ يُزَيْدُ بْنُ سَعِيدِ الصَّبَّاحَى<sup>(٥)</sup>، يَرُوى عَنْ مَالِكِ  
ابْنِ أَنَسٍ حَدِيثَيْنِ.

(وَالطَّبَّيْ) (وَالطَّبَّيْ) (وَالطَّبَّيْ)

(١) الصَّعْدَى : نِسْبَةٌ إِلَى صَعْدَةَ، وَهِيَ بَلَدَةٌ بِالْمِنِ، كَمَا قَالَهُ الدَّهْلِيُّ فِي الْمَشْتَبِهِ ص ٣١٤ .

(٢) وَرَدَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْأَصْلِ هُنَا فِي تَبْصِيرِ الْمُتَبِّهِ ؛ وَلَمْ يَرَدْ فِي مُشْتَبِهِ النِّسْبَةِ الْمَقُولَةِ عَنْهُ  
هَذِهِ النِّسْبَ وَلَا فِي الْمَشْتَبِهِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ لِلدَّهْلِيِّ ؛ وَالَّذِي وَرَدَ فِي هَذَيْنِ الْكُتَابَيْنِ هُوَ وَالِدُهُ إِبْرَاهِيمُ  
ابْنِ مَنْصُورٍ .

(٣) الصُّغْدَى : كَوْرَةٌ قَصَبَتُهَا سَمَرْقَنْدَ ، وَهِيَ قَرَى مُتَّصِلَةٌ خِلَالَ الْأَشْجَارِ وَالْبَسَاتِينِ مِنْ سَمَرْقَنْدَ إِلَى  
قَرِيبٍ مِنْ بَخَارَى ؛ وَمَسَاحَتُهَا سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ فَرَسَاقًا فِي سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ (يَاقُوت) .

(٤) هَذِهِ الْمَنَزَلَاتُ الْأَرْبَعَةُ هِيَ غُوطَةُ دِمَشْقَ ، وَنَهْرُ الْأَبْلَةِ ، وَصَفَدِ سَمَرْقَنْدَ ، وَشُعْبُ بَوَّانٍ (يَاقُوت) .  
(٥) ضَبَطَ هَذَا الْأَسْمَ فِي الْقَامُوسِ مَادَّةَ «خَيْرٍ» بِكَسْرِ الْخَاءِ ضَبْطًا بِالْقَلَمِ ؛ وَنَصَّ شَارِحُهُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا  
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ فِي التَّبْصِيرِ بَفَتْحِهَا ؛ وَلِهَذَا ضَبَطْنَاهُ بِالْوَجْهِينِ .

(٦) الصَّبَّاحَى : نِسْبَةٌ إِلَى بَنِي صَبَّاحَ بْنِ لَكَيْزَ ، وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ «مُسْتَدْرَكُ التَّاجِ مَادَّةُ صَبَّاحٍ»  
وَتَبْصِيرِ الْمُتَبِّهِ .

(٧) الصَّبَّاحَى : نِسْبَةٌ إِلَى الصَّبَّاحِ ، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ سَهْمٍ .

فالطَّبِيّ بالطاء والياء المعجمة باثنتين من تحتها وباء موحدة ، هو أحمد بن  
إسحاق بن نِجَاح الطَّبِيّ ؛ وأما الطَّبِيّ بالياء المثناة من أسفل والنون ، فهو عبد الله  
ابن الهيثم الطَّبِيّ ؛ وأما الطَّبِيّ بالباء الموحدة والنون ، فنسبة إلى مدينة بالمغرب  
منها على بن منصور الطَّبِيّ ، وغيره ، وأما الطَّبِيّ ، فنسبة إلى الطَّيْبة : بلد بإقليم  
الغربية بمصر ، وبلد بالشرقية ، وقرية بالسوداء من الشام تُسمّى «طَيِّبة الأسم»  
وهذه النسبة إلى الطَّيْبة لم يذكرها عبد الغنى .

(والعابديّ) (والعائديّ) (٨) (والعائديّ)

فالعابديّ بالباء الموحدة والذال المهملة : نسبة إلى عابد بن عمر بن مخزوم  
منهم عبد الله بن المسيّب القرشيّ العابديّ ، وعبد الله بن عمران العابديّ صاحب  
سفيان بن عيينة ؛ « وأما العائديّ ، فهم من ولد عائذ بن عمرو بن مخزوم ، فقد

(١) لم نجد في راجعنا من الكتب نصا على ضبط هذا الاسم ، وإنما ضبطاه بكسر النون تبعا  
لضبطه في الإكمال بالقلم لا بالعبارة .

(٢) الطَّبِيّ : نسبة إلى طيب ، وهي بلدة بين واسط وكور الأهواز (أنساب السمعاني ورقة ٢٧٥)

(٣) الطَّبِيّ : نسبة إلى بيع الطين المسالخ الذي يؤكل ، وإلى بلدة بين القروا وتيس من أرض مصر

يقال لها : « طيبة » .

(٤) هذه المدينة هي طيبة ؛ قال ياقوت : هي بلدة في طرف إفريقية بما يلي المغرب على ضفة الزاب .

(٥) هذا البلد هو المعروف الآن (بأتم رماد) تاج العروس مادة (طيب) .

(٦) السوداء : من كور حمص (ياقوت) .

(٧) لم يذكر ياقوت ولا البكري في كتابيهما اسم هذه القرية ، كما أنه لم يرد في تاج العروس أيضا .

(٨) لم نجد في لدينا من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء من ذكر « العائدي » بالذال المهملة ؛

والذي يظهر لنا أن العواب إسقاطها ، وسنوضح وجه ذلك في الحاشية الآتية بعد هذه ، فانظرها .

(٩) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين ؛ وهو مختلف لما وجدناه فيما

لدينا من الكتب الكثيرة المؤلفة في النسب والأسماء ؛ والذي ورد في هذه الكتب هو عابد بالياء الموحدة

ابن عمر بن مخزوم المتقدم ذكره ، وعائذ بالذال المعجمة ابن عمران بن مخزوم المذكور بعد ؛ ولم نجد عائذا =

أجتمع في مخزوم عابد وعائد» ؛ وأما العائذون بالذال المعجمة ، فهم من ولد عمران ابن مخزوم أيضا .

### (والقنني) (والقنبي)

فأما القنني بالياء المثناة من تحتها والنون ، فجماعة ، منهم عبد الله بن نعيم القنني<sup>(١)</sup> وغيره ؛ وأما القنبي بضم القاف وفتح التاء المثناة من فوقها والياء الموحدة ، فهلال<sup>(٢)</sup> ابن العلاء ، وعبد الله بن مسلم بن قنينة ؛ وأضاف عبد الغني إلى هذه الترجمة العنبي<sup>(٣)</sup> ، وهو محمد بن عبيد الله العنبي<sup>(٤)</sup> الأخباري .

### (والعوق) (والعوفي)

أما بالقاف ، فهو أبو نصر منذر بن مالك العوق<sup>(٥)</sup> صاحب أبي سعيد الخدري ، ومحمد بن سنان العوق ؛ وأما العوفي<sup>(٥)</sup> بالفاء ، فهو عطية العوفي ، وأحمد ابن إبراهيم العوفي .

== بالذال المعجمة ابن عمرو بن مخزوم الذي ذكره المؤلف هنا ؛ وإذن فالصواب حذف هذه النسبة ، ووضع قوله : « فقد أجمع في مخزوم عابد وعائد » — بالذال المعجمة لا بالمهملة كما في الأصل — في الكلام على العائذ الآتي بعد انظر مشتبه النسبة ص ٥٥ والمشتبه في أسماء الرجال ص ٣٣١ ولب الباب ص ١٧٣ وأنساب السمعاني والإكمال ، وغيرها من الكتب .

١٥

(١) القنني : نسبة إلى قين ، وهي قبيلة من قضاة .

(٢) في أنساب السمعاني ورقة ٣ ٤ « العلاء بن هلال » عكس ما هنا وعكس ما في كتاب مشتبه النسبة ؛ وهذا منسوب إلى قنينة ، وهو بطن من باهلة (أنساب السمعاني) ؛ وأما الذي بعده فالنسبة فيه إلى جد قنينة .

(٣) في الأصل : « العيني » . بالياء المثناة التحتية والنون في كلا الموضعين ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتناه ، انظر مشتبه النسبة ص ٦٤

٢٠

(٤) العوق : نسبة إلى العوقة بالتحريك ، وهو بطن من عبد القيس .

(٥) هذه النسبة في بعض الأسماء إلى عبد الرحمن بن عوف ؛ وفي أسماء أخرى إلى عوف بن سعد

وهو بطن من قيس عيلان .

(وَالْعَتَقُ) (وَالْعَيْتُ)

فَالْعَتَقُ يضم العين المهملة وفتح التاء المثناة من فوقها وبالقفاء، هو الحارثُ  
ابن سعيد العتقى<sup>(١)</sup>، وأبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتقى<sup>(٢)</sup> المقرئ، له تاريخ  
في المغاربة؛ وأما الغَيْتُ بالعين المعجمة والياء المثناة من تحتها والفاء، فالنسبة فيها  
إلى (غَيْفَة) : قرية من قرى مصر بقرب بُلَيْسَ مدينة الشرقية، منها الحسين بن<sup>(٣)</sup>  
إدريس بن عبد الكبير الغَيْفِي .

(وَالْعَوْدِي) (وَالْعَوْدِي) ... (٤)

(وَالْعُمَرَى) (وَالْعُمَرَى) ... (٥)

(١) العتقى : نسبة إلى العتقاء، وهم جماع فيهم من حجر حمير ومن سعد العشيرة ومن نخاعة مضر  
ومن غيرهم (القاموس) .

(٢) كذا في مشته النسبة ص ٤٨ والمشته في أسماء الرجال ص ٣٤٨ وأنساب السمعاني ورقة  
٣٨٣ ؛ والذي في الأصل : «ابن سعيد» ؛ وهو خلاف الصواب إذ لم نجد فيه لدينا من المظان .

(٣) الذي في مشته النسبة «عمرو بن إدريس» ، ولم يرد فيه الحسين بن إدريس ؛ والحسين وعمرو  
أخوان ، وقد أوردهما الذهبي في المشته ص ٣٤٨

(٤) لم يرد في الأصل تفصيل لاهتين النسبتين ؛ وقد أورد ذلك صاحب مشته النسبة ص ٤٨ فذكر  
في «العوذي» بالدهال المهملة محمد بن أحمد بن هارون العوذي ، ومحمد بن عمر العوذي . وذكر في العوذي بالدهال  
المعجمة أبا إدريس العوذي ، وعبد الصمد بن حبيب العوذي ، وحسين بن ذكوان العوذي ١٠ . ولم نثبت  
شيئا من ذلك في صلب الكتاب بين مرابين لما سبق التنبيه عليه في الحاشية رقم ٣ من صفحة ١٧٠ والحاشية  
رقم ٤ من صفحة ١٨٠ وغيرهما من الحواشي من أن حذف هذا التفصيل قد تكرر في مواضع كثيرة من هذا  
الباب تكررنا يشعريانه مقصود من المؤلف اختصارا ، لأنه سقط من النسخ . ولم يرد في لب الباب  
ولا في أنساب السمعاني وجه النسبة في العوذي بالعين المضمومة والدهال المهملة ؛ وأما العوذي بالعين المفتوحة  
والدهال المعجمة ، فنسبة إلى عوذ بن سود ، وهو بطن من الأزد .

(٥) لم يرد في الأصل تفصيل لهذه النسب الثلاث كالنسبتين اللتين قبلها والنسب التي بعدها ؛ وقد زاد  
صاحب مشته النسبة ص ٥٠ على ذلك : (القمري) بالقفاء ، وذكر في النسبة الأولى — وهي «العمري»  
بضم أوله — أنهم كثير ، منهم ولد عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، إلى آخر ما قال ، وذكر في العمري =

١٠

١٥

٢٠

٢٥

(١) (والعبادى) (والعبادى) (والعبادى) ...

(٢) (والعبدى) (والعبدى) ...

(٣) (والعبسى) (والعبسى) (والعبسى)

فأما العبسى، فنسبة إلى عبس، منهم جماعة من الصحابة؛ وأما العبسى بالنون

- بجماعة، منهم عمار بن ياسر؛ وأما العبشى<sup>(٤)</sup>، بجماعة كثيرة، منهم أمية بن بسطام وحماد بن عيسى.

== بفتح أوله وسكون ثانيه — وهى النسبة الثانية — جعفر بن عون بن عمرو بن حريث، نسب إلى عمرو بن حريث، وغيره من الأسماء. وذكر فى الغمرى بفتح الغين المعجمة وسكون الميم — وهى الثالثة — اسماعيل ابن فليح الغمرى، وغيره. وذكر أيضا أن الغمرى : نسبة إلى بطن من غافق.

- ١٠ (١) لم يرد فى الأصل تفصيل لهذه السبب الثلاث كالنسب التى قبلها؛ وقد أورد صاحب مشتهب النسبة ص ٥١ السببتين الأولين، ولم يورد النسبة الأخيرة، وذكر فى النسبة الأولى — وهى العبادى بكسر العين — سليمان بن أبى صالح مولى الحصين بن عبد الرحمن التجيبى، ثم العبادى؛ وذكر أن العباد بكسر العين : بطن من نجيب. وذكر فى العبادى بضم العين عبد الله بن محمد العبادى ١ هـ والنسبة فى العبادى بضم أوله قد تكون إلى عباد بن ضبيعة، وتكون إلى عبادة بن الصامت رضى الله تعالى عنه، كما فى (لب الباب)؛ وأما العبادى بفتح أوله وتشديد ثانيه — وهى النسبة الثالثة التى لم يذكرها عبد الغنى — فقد أوردنا الذهبى فى المشتهب ص ٣٣٣، وقال : العبادى من فقهاء الشافعية أبو عاصم محمد بن أحمد الحرورى، والمظفر بن أردشير العبادى الواعظ ١ هـ والنسبة فى هذه الأخيرة إلى سنج عباد، وهى قرية بمر، وإلى جد يسمى عبادا.

- (٢) لم يرد فى الأصل تفصيل لهمايتين النسبتين كالنسب السابقة؛ وقد زاد فى مشتهب النسبة عليهما نسبة ثالثة وهى «القيدى» بالقاء الموحدة، وذكر فى النسبة الأولى — وهى «العبدى» بالباء الموحدة والدال المهملة — معبد بن قيس العبدى، له صحبة، وعبد الله بن جابر العبدى، وغيرهما؛ وذكر فى العبدى ٢٠ بالياء المثناة والدال المعجمة محمد بن سليمان العبدى، وبكار بن الأسود العبدى ١ هـ والنسبة فى «العبدى» إلى عبد القيس، وهو بطن من ربيعة بن نزار؛ وفى «العبدى» إلى عبد الله بن سعد العشيرة من مذحج (لب الباب) ص ١٧٥ فى النسبة الأولى و ١٨٤ فى النسبة الثانية.

(٣) العنسى : نسبة إلى عنس، وهو حى من مذحج.

- ٢٥ (٤) العيشى : نسبة إلى عاش بن مالك، وهو بطن من تميم الله بن ثعلبة؛ ويقال فيه «العاشى»

المشتبه فى أسماء الرجال للذهبي ص ٣٤٠

(١) (والقيسي) (والقيشي)

فالقيسي : نسبة إلى قيس ؛ والقيشي بالفاء والشين : نسبة إلى قرية من قرى

مصر يقال لها : فيشة .

(٢) (والعرقى) (والعرقى)

٥ فالعرقى ، هو أبو عبد الله العرقى الحجازى ؛ والعرقى ، هو عروة بن مروان الرقى  
العرقى « والعرقى : نسبة إلى (عرقه) ، من عمل طرابلس الشام ، لم يذكرها  
عبد الغنى » .

(١) كذا ورد في الأصل هاتان النسبتان ضمن النسب التى أولها عين . هـلة أو غين معجمة ، وكان  
الأنسب ذكرهما ضمن النسب الآتية التى أولها فاء أو قاف ، كما يقتضيه ترتيب النسب بحسب ترتيب الحروف .

(٢) يريد بقيس : قيس عيلان ؛ أو قيس : بطن من بكر بن وائل ، أو بطن من النخع . ١٠

(٣) فى الأصل : « والعوق » بالواو والقاف ؛ وهو تحريف صوابه ما أبتنا ، كما يقتضيه التفصيل  
الآتى بعد ، وأيضاً فقد تقدّم الكلام على العوق فى ص ٢٠٠ من هذا السفر .

(٤) كذا وردت هذه النسبة فى الأصل مضبوطة بفتح العين وسكون الراء مضبواً بالقلم ؛ ويظهر لنا أن  
الصواب إسقاطها لأمرين : أولهما أننا لم نجد لها فيما بين أيدينا من الكتب المؤلفة فى النسب والأسماء .  
١٥ كُتِبَتِ النسبة وأنساب السمعاني ولب الباب والمشتبه فى أسماء الرجال وتبصير المشتبه ، وغيرها من الكتب ؛  
ثانيهما أن البيان الذى سيذكره المؤلف بعد هذه النسبة يخالف للصواب ، إذ الصواب جعله بياناً للنسبة التى  
قبلها وهى « العرقى » بكسر أوله وسكون ثانيه ، كما يتبين ذلك مما سنوضحه بعد فى الحاشية رقم ٧ من هذه الصفحة .  
ولا يتوهم أن فى هذه النسبة تصحيحاً من الراجح ، إذ البيان الآتى بعد فى السطر السادس من هذه الصفحة  
يمنع من توهم التصحيح .

(٥) « العرقى » : نسبة إلى عرقه بالتحريك ، لأن أبا عبد الله المذكور — واسمه زنفل — كان  
٢٠ ينزلها . (المشتبه فى أسماء الرجال ص ٣٥٧) .

(٦) كذا وردت هذه الكلمة فى الأصل ومشتبه النسبة ص ٥٦ ولم نجد فى غير هذين الكتابين من  
قال فى عروة بن مروان هذا : « الرقى » انظر مشتبه الذهبى ص ٣٥٨ وأنساب السمعاني ورقة ٣٨٨  
ومعجم البلدان فى الكلام على (عرقه) بكسر العين .

(٧) كذا ورد فى الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين فى بيان النسبة الثالثة التى لم يذكرها  
٢٥ عبد الغنى فى كتابه ؛ وهو خلاف الصواب ، إذ العرقه التى من أعمال طرابلس إنما هى بكسر العين وسكون الراء =

(وَالْعَبْرَى) (وَالْعَتْرَى) (وَالْعَتْرَى) <sup>(١)</sup>

- فأما الْعَبْرَى بالعين المعجمة المضمومة والباء المفتوحة بواحدة والراء المهملة فهم كثير، من بنى عَبْرَ، منهم عَبَادُ بْنُ شُرْحِيل، وَعَبَادُ بْنُ قَيْصَةَ؛ وَأَمَّا الْعَتْرَى بالعين المهملة والنون والزاي، فنسبة الى عَتَرَة : حَيٌّ مِنْ رَبِيعَةَ؛ وَأَمَّا الْعَتْرَى بِفخاعة، منهم بَكَارُ بْنُ سَلَامِ الْعَتْرَى؛ وَأَمَّا الْعَتْرَى بفتح العين وسكون النون وكسر الزاي، فمنهم عامرُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَتْرَى؛ وَعَتْرُ مِنْ رَبِيعَةَ بْنِ نَزَار.

(وَالْقَزَارَى) (وَالْقَرَارَى)

فَالْقَزَارَى : نسبة الى بنى قَزَارَة؛ والقَرَارَى بالقاف والراء المهملة المكسرة، قليل منهم أَبُو الْأَسَدِ سَهْلُ الْقَرَارَى؛ وَقَرَار : قَبِيلَةٌ <sup>(٢)</sup>.

- ١٠ = واليا ينسب عروة بن مروان السابق ذكره في النسبة الثانية : وهى العرق بكسر فسكون انظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٥٨ والقاموس وشرحه مادة «عرق» وأنساب السمعاني ورقة ٣٨٨ ومعجم البلدان في الكلام على (عرق) بكسر العين، وغير ذلك من الكتب؛ واذن فالصواب جعل هذه العبارة من تمة الكلام على النسبة السابقة، لا أن تجعل بياناً للنسبة الثالثة التى لم يذكرها عبد الغنى . وأما النسبة الثالثة التى زادها المؤلف على عبد الغنى، وهى (العرق) بفتح فسكون كما هو مضبوط فى الأصل ضبطاً بالقلم، فاننا لم نجد فيها لديناً من الكتب المؤلفة فى النسب والأسماء من أوردناها، كما سبق التنبيه على ذلك فى الحاشية رقم ٤ من صفحة ٢٠٣ ١٥ من هذا السفر؛ وقد أورد ياقوت فى معجمه «العرق» بفتح فسكون، اسم بلدة من نواحي الروم؛ غير أننا لم نجد فيها راجعاً من الكتب من أنسب إليها .

(١) كان الأنسب تقديم (العترى) بفتح فسكون على (العترى)، أى جعله تالياً (للعترى) بفتح أوله وثانية، وذلك لاتفاقهما فى جميع الحروف، وكما هو صنيع الذهبي أيضاً فى المشتبه ص ٣٧٧

- (٢) بنو غير، هم بطن من يشكر . ٢٠

(٣) العترى فى بعض الأسماء : نسبة الى عتر بن جشم، وفى بعضها الى عترة بن الحارث من هذيل وفى أسماء أخرى الى عتر بن معاذ من هوازن انظر المشتبه فى أسماء الرجال ص ٣٧٨ .

(٤) فى لب الباب أن هذه القبيلة من بكر .



(والْقَلَّاسُ) (والْقَلَّاسُ)<sup>(١١)</sup>

فَالْقَلَّاسُ بالفاء، هو أبو حفص عمرو بن علي الصيرفي الْقَلَّاسُ؛ وَالْقَلَّاسُ بالقاف والسين المهملة، هو أبو بكر محمد بن هارون الْقَلَّاسُ.<sup>(٢)</sup>

## (وَالْقِتْبَانِيُّ) (وَالْقِتْبَانِيُّ)

فَالْقِتْبَانِيُّ بالقاف : جماعة، منهم عيَّاش بن عَبَّاسِ الْقِتْبَانِيُّ<sup>(٣)</sup>، وأبو معاوية الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ بْنِ عُيَيْدٍ الْقِتْبَانِيُّ قاضي مصر؛ وأما الْفِتْيَانِيُّ بالفاء، فبطن من بَجِيلَةَ الْكُوفَةِ، منهم رِفَاعَةُ بْنُ عَاصِمٍ.<sup>(٤)</sup>

(وَالْقُبَّانِيُّ) (وَالْقُبَّانِيُّ) (وَالْقُبَّانِيُّ) (وَالْقُبَّانِيُّ)<sup>(٦)</sup>

- (١) في الأصل : « والقلاش » بالشين المعجمة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما في مشتهبه النسبة ص ٦٠ والمشتبه في أسماء الرجال ص ١١٤ وتبصير المتن .
- (٢) عبارة الأصل : « والشين المعجمة » ؛ وهو خطأ صوابه ما أثبتنا انظر مشتهبه النسبة ص ٦٠ والمشتبه في أسماء الرجال ص ١١٤ وتبصير المتن ومستدرک التاج مادة « قلس » وغير ذلك من الكتب المؤلفة في النسب والأسماء .
- (٣) القتباني : نسبة إلى قتبان بكسر القاف ابن ردمان ، وهو بطن من ذى رعين (المشتبه في أسماء الرجال ص ٣٩٨) .
- (٤) « فبطن » ، أى فالمنسوب اليهم بطن الخ لحذف المبتدأ العلم به من سياق الكلام ؛ واسم هذا البطن « فتيان » ، كما في مشتهبه النسبة ؛ وفي القاموس وشرحه مادة (فتى) : « الفتيان » بزيادة « ال » وهم بنو فتيان بن معاوية بن زيد بن الغوث .
- (٥) كذا في الأصل ومشتبه النسبة ص ٦٠ وأنساب السمعاني ورقة ١٩٤ ؛ والذي في تاج العروس مادة « فتى » : « أبو عاصم » .
- (٦) الصواب إسقاط هذه النسبة لتكررها مع النسبة الرابعة ، كما هو ظاهر ، وقد مرى ذلك إلى المؤلف من توهمه أنَّ النسبة الرابعة إنما هي بكسر القاف ، وهذه بفتحها ؛ وهو خلاف الصواب ، كما سننبه على ذلك في الحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ من هذا السفر ، فانظرها .

فالقُبَّانِي بضم القاف : نسبة لمن سكن قُبَاءَ ؛ وَأَمَّا الْقُنَّانِي بضم القاف أيضا  
وبالنون، فهو [أبو] إسحاق [إبراهيم بن أحمد] بن علي القُنَّانِي الكاتب ؛ وَأَمَّا الْقِيَانِي  
بكسر القاف وبالياء المثناة من تحتها والنون ، فهو عَبْدُوسُ بْنُ الْمُعَلَّى الْقِيَانِي  
والْقِيَانَةُ ، بطنٌ من غافق ؛ وَأَمَّا الْقَبَّانِي بفتح القاف وبالياء الموحدة والنون، فهو علٌّ<sup>(٨)</sup>

- ٥ (١) في الأصل : « الى من سكن » ؛ وهو غير مستقيم ، اذ ليس القبانى نسبة الى من سكن قباء .  
وانما هى نسبة الى قباء نفسها ، كما لا يخفى ؛ واذن فالصواب وضع اللام كما أثبتنا مكان « الى » ، ومعنى  
أنها نسبة لمن سكن الخ أن هذه النسبة يقال له ، وتخص به ، فعنى اللام هنا الاختصاص ، وسيأتى التنبية  
على مثل ذلك أيضا في موضعين آخرين أثبتنا فيهما اللام مكان « الى » . وعبرة مشتبه النسبة :  
« الى سكنى قباء » ؛ وهى أظهر .

- ١٠ (٢) قباء بالمد والقصر : قرية على ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة .  
(٣) هاتان التكتنان اللتان بين مربعين لم تردا في الأصل ، وقد أثبتناهما عن مشتبه النسبة ص ٥٧  
إذ لا يستقيم الكلام بدون إثباتهما .

- (٤) قال الذهبي في المشتبه ص ١٦ ٤ : كأنه من قرية «قنا» بالسواد . وقال في لب اللباب : إنه  
موضع بالهروان .

- ١٥ (٥) ورد في الأصل بعد هذه الكلمة قوله : « على بن الحسين القناني » ؛ وهو خطأ من الناسخ  
فإن على بن الحسين هذا سيأتى ذكره في القبانى بالقاف والباء المشددة والنون ، وهى النسبة الرابعة ؛ وانظر  
مشتبه النسبة ص ٥٧ ومشتبه الذهبي ص ١٥ ٤

- (٦) في مستدرك التاج مادة « قين » أنه بكسر القاف وفتحها .

- (٧) كذا في الأصل ومشتبه النسبة ص ٥٧ والذي في مستدرك التاج مادة « قين » أن أئمة النسب

- ٢٠ ذكروه بالنون ، والصواب فيه بالفاء . وأورده صاحب لب اللباب بالفاء أيضا مكان النون .

- (٨) في الأصل : بكسر القاف ، وهو خلاف الصواب ، فقد نص الحافظ ابن حجر في التبصير على  
أنه بفتح القاف وتشديد الباء ، وانظر المشتبه في أسماء الرجال ص ١٥ ٤ ؛ ولم نجد القبانى بكسر القاف  
فيها لدينا من الكتب الكثيرة المؤلفة في النسب والأسماء ؛ واذن فهذه النسبة مكررة مع النسبة  
السادسة .

ابن الحسين القَبَّاني ؛ وأما القِنَّاني <sup>(١)</sup> ، فنسبة لمن يكون من قتي من أعمال الديار المصرية ، على مرحلة من مدينة قُوص <sup>(٢)</sup> ؛ وأما القَبَّاني <sup>(٣)</sup> ، فنسبة لمن يزن بالقَبَّان <sup>(٤)</sup> والقِنَّاني <sup>(٥)</sup> والقَبَّاني لم يذكرهما عبد الغني رحمه الله .  
(والقِرَّاني) (والقُرَّاني) <sup>(٦)</sup>

فأما القِرَّاني ، فنسبة إلى قرياب من خراسان ؛ وأما القُرَّاني بالقاف والنون فهو شريك بن سويد التَّجِيبِيُّ ثم القُرَّاني ، من بني القُرَّان <sup>(٧)</sup> .

(١) في الأصل : « إلى من يكون » ؛ وهو غير مستقيم ، إذ ليست هذه النسبة إلى من يكون قتي ، وإنما هي إلى قتي نفسها ، كما هو ظاهر ، وإذن فالصواب وضع اللام كما أثبتنا مكان « إلى » ، ومعنى قوله : « نسبة لمن يكون » الخ أنها نسبة يقال له وتخص به ، فعلى اللام هنا الاختصاص .

(٢) قد سبق التنبيه في الحاشية رقم ٦ من صفحة ٢٠٥ والحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ على أن هذه النسبة الأخيرة مكررة مع النسبة الرابعة ، كما نبهنا أيضاً على أن هذا الخطأ سرى إلى المؤلف من توهمه أن النسبة الرابعة إنما هي بكسر القاف وهذه بفتحها ؛ فعلمنا نسبتين ؛ وقد نبهنا في الحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ على أن ذلك خلاف الصواب ، إذ النسبة الرابعة إنما هي بفتح القاف وتشديد الباء أيضاً نقلاً عن التبصير ومثبه الذهبي .

(٣) في الأصل : « إلى من يزن » ؛ وهو غير مستقيم ، إذ ليس القَبَّاني نسبة إلى من يزن بالقَبَّان وإنما هي نسبة إلى صناعة القَبَّان ، كما لا يخفى ؛ وإذن فالصواب وضع اللام كما أثبتنا مكان « إلى » ، ومعنى اللام ها الاختصاص ، أي أن هذه النسبة يقال لمن يزن بالقَبَّان وتخص به ؛ وقد سبق التنبيه على مثل ذلك في موضعين آخرين أثبتنا فيهما اللام مكان « إلى » .

(٤) في الأصل : « والقِنَّاني » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما يرشد إليه ما سبق في السطر الأول من هذه الصفحة .

(٥) قد ذكر عبد الغني « القَبَّاني » ، وهي النسبة الرابعة من هذه النسب الست ، غير أن المؤلف توهم أن القَبَّاني الوارد في كتاب عبد الغني مكسور القاف ؛ فذكر هنا أن عبد الغني لم يذكر القَبَّاني بالفتح والتشديد ، وقد سبق التنبيه على خطأ هذا الوهم في الحاشية رقم ٨ من صفحة ٢٠٦ من هذا السفر ؛ وإذن فهذه النسبة السادسة مكررة مع الرابعة .

(٦) يقال فيه : قرياب ، كما هنا ، وقارياب ، وقرياب (القاموس) .

(٧) في الأصل : « القرنا » بسقوط النون الأخيرة ؛ وهو خطأ من النسخ صوابه ما أثبتنا ، كما في مستدرک التاج مادة (قرن) ولب الباب ص ٢٠٦ وغيرهما من الكتب . وبنو قرنان : بطن من نجيب .

(والقَرْنِيّ) (والقَرْنِيّ)

فأما القَرْنِيّ، فنسبة إلى بطن من مراد، منهم أُويس القَرْنِيّ؛ وأما القَرْنِيّ  
فالحَكَمُ بنُ سنان .

(٢)

(والغَزْيّ) (والغَزْيّ)

فَالْغَزْيّ: نسبة إلى مدينة غَزَرَ بالشَّام؛ «والغَزْيّ»: طائفة من الأكراد يسمون  
الغَرِيّة، لم يذكرهم عبد الغنيّ .

(والقَرَوِيّ) (والقَرَوِيّ)

فَالْقَرَوِيّ بالقاف: نسبة إلى القَيروان من المغرب؛ والقَرَوِيّ بالفاء: هم رَهْطُ  
أبي طَلَمَةَ عبيد الله بن محمد القَرَوِيّ .

١٠ (١) كذا ورد في الأصل هاتان النسبتان ضمن النسب المتبدئة بفاء أوقاف، وكان الأنسب ذكرهما  
ضمن النسب السابقة المتبدئة بفين معجمة، كما يقتضى ذلك ترتيب النسب على الحروف .

(٢) كذا وردت هذه النسبة باراء المهملّة؛ ولعل صوابها «الغزى» بالعين المضمومة والزاى  
المعجمة المشدّدة، كما سنين وجه ذلك في الحاشية رقم ٣ من هذه الصفحة عند بيان هذه النسبة، فانظرها .

(٣) كذا ورد في الأصل هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين؛ ولعل صوابه «والغزى: طائفة

من الأتراك يسمون الغزيرة» بالعين المضمومة والزاى المعجمة المشدّدة مكان الراء في كلا الموضعين ووضع  
لفظ «الأتراك»، مكان قوله «الأكراد»، ويرجح ذلك أننا لم نجد فيما راجعناه من الكتب من طوائف

الأكراد من يسمون الغرية باراء المهملّة ولا ما يقرب في رسم الحروف من هذا اللفظ حتى يكون التصحيح

محملاً انظر الكلام على طوائف الكرد وقبائلهم في تاج العروس مادة (كرد)، والتنبيه والإشراف للسعودى

وتحباب شرفنامه في تاريخ الأكراد للأمرير شرف خان البديلى، وغيرها من الكتب المؤلفة في تاريخ الكرد

وأيضاً فقد سألنا عن هذه الطائفة بعض من لم علم بذلك من الأكراد الموجودين بمصر، فذكروا أنهم لم

يعرفوا هذا الاسم في طوائفهم . أما الغزى بالعين المضمومة والزاى المعجمة المشدّدة فقد ورد في الكتب التى

بين أيدينا أنهم جنس من الترك، انظر تاج العروس مادة «غرز» وصبح الأعشى ج ١ ص ٣٦٦، وهم

الذين كان منهم ملوك السلاجقة .

(٤) ذكر السمعاني في الأنساب أن هذه النسبة إلى الجذ الأعلى .

(وَالْقَبَابُ) (وَالْقَتَاتُ)

فَالْقَبَابُ بِيَاءٍ مَوْحِدَتَيْنِ ، هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فُورِكَ الْقَبَابِ<sup>(١)</sup> الْأَصْبَهَانِيّ ، وَقِيلَ فِيهِ : « الْقَتَات » ؛ وَالْقَتَاتُ بَتَاءٍ مَثْنَتَيْنِ مِنْ فَوْقَهُمَا ، هُوَ أَبُو يَحْيَى زَادَانُ ، رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَأَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْقَتَاتِ .

(وَالْفِطْرَى) (وَالْفِطْرَى)<sup>(٢)</sup>

فَالْفِطْرَى بِالْقَافِ ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ [عَبْدِ] الْحَكَمِ ؛ وَالْفِطْرَى بِالْفَاءِ ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى ، رَوَى عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ .

(وَالْقَوَصَى) (وَالْقَوَصَى)

فَالْقَوَصَى بضم القاف وتسكين الواو : نسبة لمن يكون من أهل مدينة (قَوْصَ) من الديار المصرية ؛ وَالْقَوَصَى بفتح القاف والواو : نسبة لمن يكون من قرية (القَوَصَة) من إقليم مصر ، من مَرْج بنِ هُمَيْمٍ ، لم يذكرهما عبد الغنى رحمه الله .

(وَالْكُشَانِيّ) (وَالْكُشَانِيّ)

(١) يستفاد من مستدرک التاج « مادة فرك » أن هذا الاسم يضم الفاء وفتحها ، إذ قال : « كفوفل » ؛ والفوفل تضم فاؤه وتفتح ، كما في القاموس (مادة فوفل) ، وضبط هذا الاسم في مشتبّه الذهبي ص ١٤٤ بضم الفاء ضبطاً بالقلم لا بالنص .

(٢) هذه النسبة إما أن تكون إلى القطر بمعنى النحاس ، أو إلى القطر بمعنى نوع من البرود ؛ ولم يذكر السمعاني في الأنساب واحداً من هذين المعنيين ، كما أن الفطرى بكسر القاف لم يرد في لب الباب .  
(٣) الفطرى : نسبة إلى الفطرين ، وهم موالى بنى نخزوم ، كما في لب الباب ؛ والذي في أنساب السمعاني : « من بنى نخزوم » .

(٤) في الأصل : « ابن الحكم » بسقوط كلمة « عبد » وقد أثبتناها عن مشتبّه النسبة ص ٦٦ وأنساب السمعاني ورقة ٥٧٧ وغيرهما .

١٢٥

الأوّل بكسر الكاف وفتح السين المهملة، هو عليّ بن حمزة الكشائي النحويّ  
أحد القراء السبعة ؛ وأما الكشائي<sup>(١)</sup> بضم الكاف والشين المعجمة والنون، فهو  
محمد بن حاتم الكشائي النحويّ<sup>(٢)</sup> .

(والكُليّ) (والكُليّ)

• الأوّل : نسبة معروفة إلى كُليب ؛ والكُليّ بالنون ، هو محمد بن يعقوب  
الكُليّ<sup>(٣)</sup> ؛ من الشيعة .

(والكّاني) (والكّاني)

فالأوّل : نسبة إلى كانة ؛ والثاني بالياء المشددة، هو محمد بن الحسين الكّاني<sup>(٤)</sup>  
وأحمد بن عبد الواحد الكّاني ، وغيرهما .

(والكرّجي) (والكرّخي) (والكرّجي)

١٠

(١) يستفاد من (معجم البلدان) في الكلام على (كشائية) أن فتح الكاف أظهر من ضمها .

(٢) الكشائي : نسبة إلى (كشائية) بضم الكاف ، وهي قلعة بصند سميرقد ، على يومين من بخارى  
انظر (المشبه في أسماء الرجال ص ٤٤٧) .

(٣) الكليّ : نسبة إلى (كلين) ، وهي قرية من قرى العراق ، كما في (المشبه في أسماء الرجال ص ٤٤٨)

• وضبط أسم هذه القرية في هذا الكتاب بكسر اللام وفتحها ضبطاً بالقلم لا بالعبارة ؛ وأختصر في لب الباب  
على ذكر الكسر ؛ ولم ينص يا قوت على ضبطه ، وذكر أن (كلين) هذه هي المرحلة الأولى من الرى لمن يريد  
(خوار) على طريق الحاج .

(٤) هو كخانه بن خزيمه بن مدركة ، وكخانه أيضاً بطن من كلب (مشبه الذهبي ص ٤٣٩) .

فالكُرْجِيُّ : نسبة إلى الكُرْجِ<sup>(١)</sup> ؛ [والكُرْجِيُّ<sup>(٢)</sup> : نسبة إلى الكُرْجِ] محلة ببغداد ؛  
والكُرْجِيُّ : إلى الكُرْجِ ، طائفة من الأكراد أترك .

(واللهي) (واللهي)

فاللهي بفتح اللام : نسبة إلى أبي لهب ؛ وأما اللهبي بكسر اللام وسكون الهاء  
فنسبة إلى قبيلة من الأزد .

(والمأزني) (والمأزبي)

فالمأزني : نسبة إلى مازن أخى سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس  
عيلان بن مضر، وغيره؛ وأما المأزبي بالراء المهملة والباء الموحدة، فهم جماعة من  
مأرب باليمن، إليها ينسب سد مأرب الذي كان بني بسبب سيل العرم، وسيأتي  
ذكره إن شاء الله تعالى .

(١) (الكرج) بفتحين : مدينة بالجليل بين أصحان ومهزان ، و بلدة بالدينور أيضا ( تاج العروس ) .

(٢) لم ترد هذه التكلة في الأصل ؛ واستقامة الكلام تقتضى إثباتها ، إذ بدونها تفيد عبارة الأصل  
أن (الكرج) بالجمع محلة ببغداد ، وليس كذلك ، كما نبهنا عليه في الحاشية التي قبل هذه ؛ والمحلة التي ببغداد  
إنما هي (الكرخ) بالخاء ، وكانت سوقا لبغداد ، وموضعها بين الصراة ونهر عيسى ( ياقوت ) .

(٣) عبارة الذهبي في المشتبه ص ٤٤٢ « من الموالى الأجناد » وذكر ياقوت أن الكرج بضم  
الكاف : جبل من الناس نصارى كانوا يسكنون في جبال القبق و بلد السريه ، فزويت شوكتهم حتى ملكوا  
مدينة نفليس ، ولهم ولاية تنسب إليهم وملك ولغة برأسها وشوكة وقوة وكثرة وعدد ؛ ثم ذكر بعد ذلك عنهم  
أنهم صاروا في زمانه ملوكا لهم شوكة وعدة تملكوا بها البلاد حتى أخرجهم منها خوارزم شاه جلال الدين الخ .  
وهذه النسبة لم يذكرها عبد الغنى في (مشتبه النسبة) .

(٤) في الأصل : « حفصة » وفي حروفه قلب وتصحيف ، والصواب ما أثبتنا ، كما في (القاموس)  
(ومشتبه النسبة) ، وغيرهما .

(والتَّجَارِيّ) (والبخاريّ)

فالتجاريّ : نسبة إلى بنى التّجار من الأنصار ؛ والبخاريّ : نسبة إلى مدينة بخاريّ بما وراء النهر .

(والتَّاجِيّ) (والباجيّ) (والتَّاجِيّ)

٥. فالتَّاجِيّ بالنون : نسبة إلى بنى ناجية من سامة بن لؤي<sup>(١)</sup> ؛ وأمّا الباجيّ بالباء الموحّدة ، فنسبة إلى (باجة) من مدن المغرب ؛ وأمّا التَّاجِيّ ، فجماعة من الأتراك يُنسَبون إلى مواليتهم ممن لقبه تاجُ الدين .

(والتَّحَاس) (والتَّحَاس)

فالتَّحَاس بالحاء : الذى يصنع أوانيَّ التَّحَاس ؛ والتَّحَاس بالخاء ، هو دَلَال<sup>(٢)</sup>

الريقق .

(والبَجَلِيّ) (والبَجَلِيّ) (والتَّجَلِيّ)<sup>(٣)</sup>

فالبَجَلِيّ بالجيم المفتوحة : من يَجِلُّ ؛ وأمّا البَجَلِيّ بسكون الجيم ، فهم رهط من سُليم بن منصور ، يقال لهم : بنو بَجَلَة ، تُسَبَّوْا إلى أمهم بَجَلَة بنتُ هُناةَ بنِ مالك

(١) ذكر في لب الباب باجات ثلاث : مدينة بالأندلس ، وقرية بافريقية ، وبأصهان .

(٢) في القاموس : «بجاء الدواب والريقق» .

(٣) كان المناسب تقديم هذه النسبة الأخيرة على النسبتين اللتين قبلها ، فإن المؤلف بصدد تمييز النسب التي أولها نون من النسب المبندة بحروف مشبهة لها في الرسم ، كالباء ونحوها ؛ وهذا الترتيب الذى ذكرناه هو ما صنعه عبد الفتى في (مشتهب النسبة) المنقولة عنه هذه النسب ؛ وأمّا الذهبيّ وابن حجر فقد قدّما الكلام على البَجَلِيّ بالباء ، كما هنا ، إلا أنّهما ذكرا هذه النسب كلها في حرف الباء ، وهو ترتيب حسن أيضا . انظر المشتبه في أسماء الرجال ص ٢٤ وتبصير المنتبه .

(٤) كذا في أنساب السمعانيّ ورقة ٦٦ ومشتهب النسبة ص ٧٦ ؛ والذى في الأصل : «أبيهم» ؛ وهو خلاف الصواب ، كما أنه مناف لقوله بعد «بنت هُناة» ؛ وأرسله يريد بقوله : «أبيهم» ، الأصل الذى تنسب القبيلة اليه سواء أكان أباً أم أمّا .



ابن قهّم الأزدى ؛ وأما النخلى - بالخاء المعجمة والنون قبلها ، فعمران النخلى<sup>(١)</sup> روى عنه شريك بن عبد الله القاضي ، وإبراهيم بن محمد أبو عبد الله النخلى<sup>(٢)</sup> صاحب التاريخ .  
(والهمداني) (والهمداني)

فالأول : منسوب إلى همدان ، قبيلة مشهورة من اليمن ؛ والثاني : نسبة إلى مدينة همدان<sup>(٣)</sup> .

(واليزني) (والبرقي)

فأما اليزني ، فنسبة إلى سيف بن ذي يزن الحميري ؛ وأما البرقي بالباء الموحدة والراء المهملة والتاء المثناة من فوقها ، فمنهم أحمد بن محمد بن عيسى البرقي . وذكر عبد الغني في هذا الموضع (البرقي) (والبرقي) فقال : أما البرقي بالباء المعجمة بواحدة والزاي المعجمة ، فهو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبي بزة ، صاحب القراءة ، يروي عن ابن كثير ؛ وأما البرقي بالباء المضمومة الموحدة والراء المهملة ، فمنهم عثمان بن يقسم البرقي أبو سلمة ؛ وأما البرقي بباء مفتوحة موحدة فهو علي بن بجلي<sup>(٤)</sup> بن برقي .

(١) النخلى بفتح النون : نسبة إلى النخلة ، وهي قرية عند مكة (لب اللباب) وذكر السمعاني في الأنساب ورقة ٥٥٧ أنها بضم النون ، وقال : إن هذه القرية على حنة فرائخ من مكة .

(٢) في الأصل : « ابن » ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا (مشبه النسبة) ص ٧٦ وأنساب السمعاني ورقة ٥٥٧ .

(٣) همدان : بلد من كور الجبل ، بينه وبين الدينور أربع مراحل ، كما قاله شارح القاموس ، وقد نقل عن شيخه أن المعروف بين العمم أنه بالذال المهملة ، فكان الذي بالذال المعجمة تعريب له .  
(٤) البرقي بكسر الباء : نسبة إلى (برق) ، وهي قرية بنواحي بغداد (أنساب السمعاني) .  
(٥) البرقي : نسبة إلى بيع البر .

(٦) كذا ورد هذا اللفظ في الأصل ومشبه النسبة ؛ والذي في تاج العروس مادة « سلم » : « أبو مسلمة » بزيادة ميم ؛ ولم تقف فيما بين أيدينا من الكتب على نص يرجح إحدى الروايتين .  
(٧) لم ترد هذه الكلمة في الأصل ؛ وقد أثبتناها عن (مشبه النسبة) .

هذا مختصراً ما ألفه عبد الغنى — رحمه الله تعالى — وفيه زيادة في مواضع تبينها عليها؛ ولم يكن الغرض بإيراد ما أوردناه من المؤلف والمختلف استيعابه وحصره وإنما كان الغرض التنبيه على ذلك، وأن الناسخ يحتاج إلى ضبط ما يرد عليه من هذه الأسماء وأمثالها، وتقييدها والإشارة عليها؛ وقد أخذ هذا الفصل حقّه، فلنذكر غير ذلك من شروط الناسخ وما يحتاج إلى معرفته .

وأما من ينسخ العلوم، كالفقه واللغة العربية والأصول وغير ذلك، فالأولى له والأشبه به ألا يتقدم إلى كتابة شيء منها إلا بعد اطلاعه على ذلك الفن وقراءته وتكراره، ليسلم من الغلط والتحريف، والتبديل والتصحيح؛ ويعلم مكان الانتقال من باب إلى باب، ومن سؤال إلى جواب؛ ومن فصل إلى فصل، وأصل إلى فرع أو فرع إلى أصل؛ ومن تنبيه إلى فائده، وأستطرد لم يتجر الأمر فيه على قاعده؛ ومن قول قائل، وسؤال سائل؛ ومعارضة معارض، ومناقضة مناقض؛ فيعلم آخر كلامه، ومنتهى مرامه؛ فيفصل بين كل كلام وكلام بفاصلة تدل على إنجازه، ويبرز قول الآخر بإشارة يستدل بها على إبرازه؛ وإلا فهو حاطب ليل لا يدري أين يفجأه الصباح، وراكب سبيل لا يعرف الغدو من الرواح .

وأما من ينسخ التاريخ — فإنه يحتاج إلى معرفة أسماء الملوك وألقابهم ونعوتهم ونكاحهم، خصوصاً ملوك العجم والترك والخوارزمية والتتار فإن غالب أسمائهم أعجمية لا تفهم إلا بالنقل، ويحتاج الناسخ إذا كتبها إلى تقييدها بضوابط وإشارات وتبهييات تدل عليها؛ وكذلك أسماء المدن والبلاد والقرى والقلاع والرساتيق والكور<sup>(١)</sup>

(١) الرساتيق : جمع رستاق بضم الراء؛ وهو السواد، أى الريف؛ وفي المصباح أنه يستعمل بمعنى

الناحية التى هى طرف الإقليم؛ ومؤدّى العبارتين واحد؛ وهو فارسيّ معرب، ويقال فيه أيضاً «رزداق»

والأقاليم، فينبه على ما تشابه منها خطأ وأختلف لفظاً، وما تشابه خطأ ولفظاً وأختلف نسبة، نحو (مرو)، (ومرو)؛ إحداهما (مرو الروذ)<sup>(١)</sup>، والأخرى (مرو الشاهجان)<sup>(٢)</sup>؛ (والقاهرة)، (والقاهرة)؛ إحداهما (القاهرة المعزية)<sup>(٣)</sup>، والأخرى (القلعة القاهرة)<sup>(٤)</sup> التي هي (بروزن)<sup>(٥)</sup> التي أنشأها مؤيد الملك صاحب (كرمان)<sup>(٦)</sup>، فإن النسخ متى أطلق اسم القاهرة ولم يميز هذه بمكانها ونسبتها تبادر ذهن السامع إلى القاهرة المعزية لشهرتها دون غيرها؛

وأما في أسماء الرجال، فمثل عبيد الله بن زياد، وعبيد الله بن زياد، فالأول عبيد الله بن زياد بن أبيه، وزياد هذا، هو ابن سمية الذي ألحقه معاوية بن أبي

(١٢١)

(١) (مرو الروذ) : مدينة بخراسان، بينها وبين (مرو الشاهجان) مسيرة خمسة أيام؛ وسميت بهذا الاسم لأن الروذ بالفارسية معناه النهر، وهذه المدينة على نهر عظيم (ياقوت).  
(٢) (مرو الشاهجان)، هي أشهر مدن خراسان، وبينها وبين نيسابور سبعون فرسخاً، ومنها إلى سرخس ثلاثون فرسخاً، وإلى بلخ مائة وأثنان وعشرون فرسخاً؛ والنسبة إليها مروزي على غير قياس (ياقوت).  
(٣) المعزية : نسبة إلى المعز لدين الله أبي تميم معز — بتشديد الدال — ابن اسماعيل بن محمد بن عبيد الله المهدي العبيدي، لأنه هو الذي أنشأ القاهرة وعمرها، وكان تمام ذلك في سنة ٣٦٢  
(٤) تاج العروس).

١٠

١٥

(٤) لم يذكر ياقوت هذه القلعة ضمن القلاع التي ذكرها في كتابه : «المعجم» و«المشترك»، كما أننا لم نجد لها في غيرهما من الكتب التي بين أيدينا، كمعجم البكري وتاج العروس والمكتبة الجغرافية المطبوعة في لندن وغيرها.

(٥) «روزن» بفتح أوله، كما ضبطه بالعبارة صاحب التاج، فقال : «بكوهه»؛ وذكر ياقوت أنه بضم الأول، وقد يفتح، ثم قال بعد ذلك : «إن أكثر أهل الأثر والنقل على الفتح» وهي كورة واسعة بين نيسابور وهراة.

٢٠

(٦) (كرمان)، ذكر ياقوت أنها بفتح الكاف، وربما كسرت، والفتح أشهر بالصحة، وهي ولاية كبيرة، بين فارس ومكران وسمستان وخراسان، فشرقها مكران، وغربها أرض فارس، وشمالها مفازة خراسان؛ وجنوبها بحر فارس.

- سفيان بآبيه ، وأعتَرَفَ بأخوته ، وكان عبيدُ الله هذا يتولى أمرَ العراق بعد أبيه إلى أيام مروان بن الحَكَم ، والثاني عبيدُ الله بنُ زياد بنَ ظبيان ؛ وخبرُهما يشبه مسائلَ الدور ، فإنَّ عبيدَ الله بنَ زياد بنَ أبيه قتلَه المختارُ <sup>(١)</sup> [بنُ] أبي عبيدِ الثَّقَفِيّ والمختار بنَ أبي عبيدٍ قتلَه مُصعبُ بنُ الزُّبَيْرِ ، ومُصعبُ بنُ الزُّبَيْرِ قتلَه عبيدُ الله بنُ زياد بنَ ظبيان ؛ فإذا لم يُمَيِّزْ كُلُّ واحدٍ منهما يَحِدَّهُ ونَسِبِهِ أَشْكَلُ ذلك على السامع وأنكرَه .
- ما لم تكن له معرفةٌ بالوقائع ، وأُتْلِغَ على الأخبار ؛ فأمثالُ ذلك وما شاكله يتعيَّن

- (١) « قتلَه المختار » ، أى شيعة المختار وأصحابه ، لأن المختار لم يقتل ابن زياد بنفسه ، وإنما قتلَه إبراهيم ابن الأشر النخعي ، وقيل : إن قاتله هو شريك بن جدير النخعي ، وكلاهما من أصحاب المختار ؛ وكان قتل ابن زياد في سنة سبع وستين على شاطئ نهر الخازر ( كما في تاريخ ابن الأثير في الكلام على حوادث سنة سبع وستين ) . وفي معجم البلدان أن ( الخازر ) نهر بين أربل والموصل ، ثم بين الزاب الأعلى والموصل ، وعليه كورة يقال لها : ( نخلا ) .

- (٢) « قتلَه مصعب » ، أى شيعة مصعب وأصحابه ، لأن مصعبا لم يقتل المختار بنفسه ، وإنما قتلَه رجلان أخوان من أصحابه ، هما طرفة وطراف بن عبد الله بن دجاجة ، من بني حنيفة ، وكان ذلك في سنة سبع وستين كما في تاريخ ابن الأثير في الكلام على حوادث سنة سبع وستين . وجاء في كتاب ( الكامل للبرد ) ص ٩٦ هـ طبع لبسك أنَّ المختارين أبي عبيد لم يكن يوقف له على مذهب ، كان خارجيا ، ثم صار زيريا ، ثم صار رافضيا في ظاهره .

- (٣) قيل أيضا : إن الذي قتل مصعبا هو زائدة بن قدامة الثَّقَفِيّ ، وقال حين قتلَه : يا لثارات المختار ؛ ويريد بالمختار : المختار بنَ أبي عبيدِ الثَّقَفِيّ الذي قتلَه مصعب بنَ الزُّبَيْرِ ، وكان قتل مصعب في سنة إحدى وسبعين بدير الجاثليق عند نهر دجل ( تاريخ ابن الأثير في الكلام على حوادث سنة إحدى وسبعين ) .

- (٤) في الأصل : « وإلا أشكل » ؛ وقوله : « وإلا » زيادة من النسخ يجب إسقاطها ، إذ هو تكرار في المعنى مع النفي السابق في جملة الشرط ، كما هو ظاهر .

على النامخ تبيينه ؛ وكذلك أسماء أيام العرب ، نحو أيام الكلاب <sup>(١)</sup> بضم الكاف ، وأيام  
الفجار بكسر الفاء وبالجم ، وغير ذلك ، فينبئ على ذلك كله ، ويشير إليه بما يدل  
عليه .

وأما من ينسخ الشعر — فإنه لا يستغنى عن معرفة أوزانه ، فإن ذلك  
يُعينه على وضعه على أصله الذى وُضع عليه ؛ ويحتاج إلى معرفة العربية والعروض  
ليقيم وزن البيت إذا أشكل عليه بالفعيل ، فيعلم هل هو على أصله وصفته

(١) فى الأصل : « الكلام » بالميم ؛ وهو تحريف ؛ والكلاب : ماء بين الكوفة والبصرة ، وقيل :  
هو ماء بين جبلة وشام ، على سبع ليال من الإمامة ، وفيه كان الكلاب الأول والكلاب الثانى من أيام العرب  
المشهورة . واسم الماء (قده) بخفيف الدال وتشديدها ؛ فأما الكلاب الأول فقد كان بين شرحبيل بن الحارث  
آكل المرار ، وأخيه سلمة ، ومع شرحبيل بكر بن وائل وبنو حنظلة بن مالك بن زيد مائة بن تميم ، ومع  
أخيه سلمة بنوقيس ؛ وأما الكلاب الثانى فكان بين بنى سعد والرباب ، وبين بنى الحارث بن كعب .  
وفى التاج واللسان مادة « كلب » : « كلاب الأول وكلاب الثانى : يومان كانا بين ملوك كندة وبنى تميم » .

(٢) الفجار : أربعة أبخرة ، وكلها بسوق عكاظ ، فأما الفجار الأول فقد كان بين ثمانية وهوازن  
ولم يقع بين الحيين قتال فى هذا اليوم ؛ وأما الفجار الثانى فقد كان بين قريش وهوازن ، ووقع بين القوم فيه  
قتال ودماء يسيرة ، لحملها حرب بن أمية وأصلح بينهم ؛ وأما الفجار الثالث فقد كان بين ثمانية وهوازن ، ولم  
يقع بين القبيلتين قتال فى هذا اليوم ؛ وأما الفجار الرابع فقد كان بين قريش وكنانة كلها وهوازن ، وهذا  
الأخير هو الذى كانت فيه الوقعة العظمى ، وهو خمسة أيام : يوم نخلة ، ويوم شقطة ، ويوم العبلات .  
ويوم شرب ، ويوم الحرية ، وسميت هذه كلها بأيام الفجار لأنها كانت فى الأشهر الحرم ، وهى الشهور التى  
يحرمونها ، فقجروا فيها ، فذلك سبب بخارا . انظر تفصيل هذه الوقائع وأسبابها فى العقد الفريد ج ٣ ص ٨٦  
طبع المطبعة الشرقية بمصر . وعبارة التاج « مادة بخر » « الفجار يوم من أيام العرب ، وهى أربعة أبخرة :  
بغار الرجل ، وبغار المرأة ، وبغار القرد ، وبغار البراض » إلى أن قال : « وكانت بين قريش ومن معها  
من ثمة ، وبين قيس عيلان فى الجاهلية ، وكانت الدبرة — أى الحزيمة — على قيس ، وقد حضرها النبي  
صل الله تعالى عليه وسلم وهو ابن عشرين سنة » الخ .

(٣) فى الأصل : « بفتح » ؛ وما أثبتناه عن القاموس وشرحه ، وغيرهما من كتب اللغة .

أو حصل فيه زحافٌ من نقصٍ به أو زيادة، فيثبت بعد تحريره، ويضع الضبط <sup>(١)</sup>  
 في مواضعه، إنَّ تغييره يُخلُّ بالمعنى ويفسده، ويحيله عن صفته المقصودة؛ فإذا  
 عرّف الناسخ هذه الفوائد وأتقنها، وحرّر هذه القواعد وفنّنها، وأوضح هذه الأسماء <sup>(٢)</sup>  
 وبيّنها، وسأسل هذه الأنساب وعتنها؛ ... والمرغوب في علمه وكتابته، فليسط <sup>(٣)</sup>  
 قلمه عند ذلك في العلوم، ويضع به المَشُورَ والمنظوم؛ ولنذكر كتابة التعليم .

ذكر كتابة التعليم وما يحتاج من تصدّي لها إلى معرفته

وكتابة التعليم تنقسم إلى قسمين : تعليم ابتداء، وتعليم انتهاء

فأما تعليم الابتداء — فهو ما يعلمه الصبيان في ابتداء أمرهم؛ وأوّل  
 ما يبدأ به المؤدّب من تعليم الصبي أن يُكتبه حروف المعجم المفردات؛ فإذا علمها

- ١٠ (١) الزحاف : تغير مختص بثواب الأسباب الثقيلة والخفيفة بلا لزوم، كما نص على ذلك في كتب  
 العروض، وعبارة القاموس وشرحه : « الزحاف ككتاب في الشعر، هو أن يسقط بين الحرفين حرف  
 فيزحف أحدهما إلى الآخر، تختص به الأسباب دون الأوتاد . »

- (٢) « زيادة » : مطوف على قوله : « زحاف »، لا على قوله : « نقص »، إذ لو عطف عليه  
 لأقتضى ذلك أن يكون الزحاف نقصاً أو زيادة، وليس كذلك، فإن الزحاف لا يكون إلا نقصاً في الحروف  
 أو الحركات؛ وأما التغير بالزيادة أو النقص، فذلك هو العلة، كما نص على ذلك في كتب العروض .

- (٣) « فنّها »، أى أخذ في جميع فنونها وأنواعها وأحاط بها، يقال : « فنّ الكلام »، إذا أشتق  
 في فنّ بصدق منه؛ ويحتمل أن يكون المراد بقوله : « فنّها »، أن يجعلها فنواً وأنواعاً، نيراعى الناسخ  
 في نسخ كل شيء ما يختص به من القواعد ولا يخلط بينها؛ أخذاً من قول اللغويين : « فنّ الناس »، أى  
 جعلهم فنونا .

- (٤) في الأصل : « الأسباب »، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا، كما يقتضيه السياق .

- (٥) موضع هذه النقط كلام ساقط من الأصل، كما هو واضح؛ ولم نجد في أيدينا من المطاوعة .

الصبي<sup>(١)</sup> وعرف كيف يضعها ، وميز بين المعجم والمهمل منها امتحنه المؤدب<sup>(٢)</sup> بتقطيعها وسؤاله عنها على غير وضعها ، مثل أن يسأله عن النون ، ثم الجيم ، والضاد ونحو ذلك ؛ فإذا أجابه عما فزقه وعكسه عليه علم من ذلك أنه أتقن هذه الحروف فيهبجيه الحروف بعد ذلك حرفا حرفا ، كل حرف وهجاء في المنصوب والمجور والمرفوع والمجزوم ، فإذا عرف هجاء هذه الحروف وأتقنه ، وأمتحنه نحو ما تقدم جمع له بعد ذلك كل حرف إلى آخر كتابة ، من الباء والجيم والداد والراء والسين والصاد والطاء والعين والفاء والكاف واللام والميم ، يبدأ بالباء مع الألف وما بعدها ثم يكتبه البسمله ، ويأخذ في تدريجه في الكتابة ، وتدرجه في استخراج الحروف بالهجاء وما يتولد منها إذا اجتمعت ، إلى أن يقوى فيها لسانه ويده ، ويقسراً<sup>(٣)</sup> ما يكتب له ، ويكتب ما يقترح عليه من غير منبه له ولا مساعد ؛ فهذه كتابة الابتداء ؛ ولا ينبغي أن يتصدى لها إلا من آشتت ديانته وحسن اعتقاده وألزامه طريق السنه ، ومن كان بخلاف ذلك ، أو ممن طعن فيه بوجه من وجوه المطاعن وجب على ناظر الحسبه<sup>(٤)</sup> منعه .

(١) في الأصل : « وامتحنه » ؛ والوارد زيادة من النسخ لا مقتضى لها في هذا الموضع ، إذ قوله : « امتحنه » هو جواب الشرط ، كما هو واضح .

(٢) « على غير وضعها » ، أى على غير ترتيبها المعروف .

(٣) في الأصل : « فإذا » ؛ والفاء زيادة من النسخ .

(٤) في الأصل : « ز يده » بالزاي ؛ وهو تعريف .

(٥) ذكر في صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٧ في الكلام على وظيفة الحسبه « أن موضوعها التحدث في الأمر والنهي ، والتحدث على المعاش والصنائع ، والأخذ على يد الخارج من طريق الصلاح في معيشته وصناعته » الخ وقال في نهاية الأرب ج ٦ ص ٢٩١ نقلا عن الماوردي ما نصه : « الحسبه ، هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله » الخ .

وأما تعليم الآتباء — فهو كتابة التجويد ، وهى أصل جميع ما قدمناه من الكتابات ، ويحتاج من تصدى لها إلى إتقان أقلام الكتابة ، ومعرفة أوضاعها على ما وضعه الوزير أبو علي بن مقلّة<sup>(١)</sup> حين عرّب الخطّ ونقله من الكوفية<sup>(٢)</sup> إلى التوليد ، ثم عمدته على طريق علي بن هلال الكاتب المعروف بأبن البوّاب<sup>(٣)</sup> وما وضعه من أقلام الكتابة ، ومعرفة الأقلام الأصول الخمسة ، وهى قلم المحقق ، وقلم النسخ وقلم الرّقاع ، وقلم التّواقيع ، وقلم الثّلاث ؛ فهذه الأقلام الخمسة هى الأصول ؛ ثم تنفّرع عنها أقلام أخر نذكرها بعد إن شاء الله تعالى ؛ وقد ذكر لهذه التسمية أسباب وأشتقاقات ، فقالوا : إن قلم المحقق إمّا سُمّي بذلك لأنه أصل الكتابة ، وهو يحتاج

(١) ابن مقلّة ، هو الوزير محمد بن علي بن الحسين بن مقلّة الكاتب المشهور ، كان في آل أمره يتولى أعمال فارس ، ثم استوزره لمقتدر بالله الخليفة العباسي ، ثم نفاه بعد ذلك إلى بلاد فارس ، ثم استوزره القاهرة بالله ، وأتمه بعد ذلك بمعاونة من يريد الفنك به ، وبلغ ابن مقلّة الخبر فاستتر منه ، ثم استوزره الراضى بالله ، ثم جرى عليه بعد ذلك كثير من المكاره والنكبات حتى قطعت يده ثم قطع لسانه ، وكانت ولادته في سنة ثمان وستين ومائتين ، وتوفى في سنة ثمان وثلاثين وثلثمائة هـ ملخصا من وفيات الأعيان ج ٢ ص ٦١ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٢) «من الكوفية» ، أى من الصورة الكوفية ؛ على أنه قد ورد في صبح الأعشى ج ٣ ص ١٥ نقلا عن صاحب كتاب (إعانة المنشئ) أن أول ما نقل الخط العربي من الكوفي إلى ابتداء هذه الأقلام المستعملة الآن ، في أواخر خلافة بنى أمية وأوائل خلافة بنى العباس ؛ ثم ذكر أن الكثير من الكتاب يزعمون أن الوزير ابن مقلّة رحمه الله تعالى هو أول من أبدع ذلك ؛ وهو غلط ، فإننا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المسائين ما ليس على صورة الكوفية ، بل يتغير عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستقرّة ، وإن كان هو إلى الكوفية أميل ، لقربه من نقله عنه .

(٣) قيل له «ابن البوّاب» لأن أباه كان بوابا ؛ ويقال له : «ابن السّرى» أيضا ، لأن البوّاب يلازم ستر الباب ؛ قال ابن خلكان في ترجمته : إنه لم يوجد في المتّقدين ولا المتأخرين من كتب مثله ولا قاريه ، وإن كان أبو علي بن مقلّة أول من نقل هذه الطريقة من خط الكوفيين وأبرزها في هذه الصورة لكن ابن البوّاب هذب طريقته ونقحها ، وكساها طلاوة وبهجة ؛ وكان شجّعا في الكتابة ابن أسد الكاتب ؛ وتوفى ابن البوّاب في سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة ، وقيل سنة ثلاث عشرة وأربعمائة ببغداد .



إلى التحقيق في وضع الحروف وتركيبها ؛ وقلم النسخ ، لأنه تُنسخ به الكتب ولذلك وُضِعَ بحيث أن الكتب لا تحسن كتابتها بغيره ، لأعتدال أسطره ، ودقة حروفه وأنتظام أجزائه ؛ وقلم الرقاع لأنه وُضِعَ لكتابة الرقاع المرفوعة في الحوائج ؛ ألا ترى ما على الرقاع به من البهجة ؟ ولو كُتِبَ بغيره ما حسن موقعها من النفوس ؛ وقلم التوقيع لأنه وُضِعَ لتكتب به التواقيع الصادرة عن الخلفاء والملوك ؛ وقلم الثلث لكتابة المناشير التي تكتب في قطع الثلث ؛ هذا ما قيل في سبب تسمية هذه الأقلام بهذه الأسماء .

وأما ما يتفرع عن هذه الأقلام الخمسة التي ذكرناها -  
فلكل قلم منها غليظ وخفيف ومتوسط ، فكل المحقق يتفرع عنه خفيفه ، ويتفرع

(١) « به » ، أى بسببه .

١٠

(٢) في صبح الأعشى ج ٣ ص ١٦ ، ص ١٠٤ أن الذى اخترع هذا القلم هو يوسف أخو إبراهيم الشجرى ، وأن ذا الرياستين الفضل بن سهل وزير المأمون أعجب بهذا القلم ، وأمر أن تحزّر الكتب السلطانية به ، ولا تكتب بغيره ، وسماه القلم الريامى .

(٣) جمع « توقيع » على « تواقع » كما هنا شائع في كتب المؤلفين ؛ ولم نجد فيها لدينا من كتب اللغة غير كتاب « أقرب الموارد » ؛ والذى وجدناه في هذه الكتب : « توقيعات » .

١٥

(٤) الذى وجدناه في لدينا من الكتب أن قلم الثلث يكتب به في قطع الثلث ، لاف قطع الثلث ، كما هنا والذى يكتب به في قطع الثلث إما هو قلم التوقيع ؛ وأما تسمية قلم الثلث بهذا الاسم فقد اختلف الكتاب في وجه ذلك على مذهبين ؛ أحدهما أن لفظ الكوفي أصل من أربع عشرة طريقة مما لها كالحاشيتين ، وهما قلم الطومار ، وهو قلم مبسوط كله ، ليس فيه شئ مستدير ؛ وقلم غبار الحلبة — بفتح فسكون وباء موحدة — وهو قلم مستدير كله ، ليس فيه شئ مستقيم ، فالأقلام كلها تأخذ من المستقيمة والمستديرة نسباً مختلفة ؛ فإن كان فيه من المخطوط المستقيمة الثلث سمي قلم الثلث ، وإن كان فيه من المخطوط المستقيمة الثلثان سمي قلم الثلثين . المذهب الثانى أن هذه الأقلام منسوبة من نسبة قلم الطومار في المساحة ، وذلك أن قلم الطومار مساحة عرضه أربع وعشرون شرة من شعر البرذون ، وقلم الثلث منه بمقدار ثلثه ، وهو ثمان شعرات (صبح الأعشى ج ٣ ص ٥١ و ٥٢ و ٦٢) .

٢٠

عنه أيضا قلمُ الرِّيحانِ ؛ وقلمُ النَّسخِ يتفرع عنه قلمُ المَتْنِ ، وهو غليظُه ، وقلمُ الحواشي وهو خفيفُه ، وقلمُ المنشور ، وهو الذي يفصل بين كلِّ كلمةٍ وكلمةٍ بياض ؛ وقلمُ الرَّقاعِ يتفرع عنه قلمُ الغبارِ ، وهو خفيفُه ، وينزل منه بمنزلة الحواشي من النَّسخ ، وهو الذي تكتب به اللَّطَفَاتُ والبَطَائِقُ ، ويتفرع عنه أيضا قلمُ المَقْتَرِنِ ، وهو ما يُكتب سطرين مزدوجين ، وقد يُكتب بغير قلمِ الرَّقاعِ ، لكن لم تجرِ عليه هذه التسمية ، وفي الرَّقاعِ مسلسلٌ ؛ وقلمُ التَّوَاقيعِ منه ما هو مسلسلٌ ، وهو ما يتصل بعضُ حروفه ببعضِ تَشْعِيرَاتٍ رقيقةٍ تاتف على الحروف ؛ وقلمُ التُّلُثِ يتفرع عنه وعن المحقق جميعا قلمٌ يسمى قلمُ الأشعار ؛ ولهم أيضا قلمُ الذَّهَبِ ، وهو قد يكون تارةً ثُلثًا وتارةً تَوَاقيع إلا أنه يكون خاليا من التَّشْعِيرِ بسبب ترميكه باللون المغاير للون الذَّهَبِ ، والتزميك هو أن يُجَبَسَ الحرفُ بلون غيرِ لونه بقلمٍ رقيقٍ جدًّا ؛ ولهم أيضا قلمُ الطُّومارِ

(١٢٢)

(١) قال ابن الوحيد : قطة قلمِ الرِّيحانِ أشدُّ القِطَاطِ تحريفًا ، وقطة الرَّقاعِ أقلُّها تحريفًا انظر تاريخ الأدب لمرحوم حفي بك : ص ٢ ج ٢ ص ١٢٧

(٢) سمي هذا القلمُ قلمَ الغبارِ ، لدقته ، كأن النّظر يضعف عنه لضآلة حروفه كما يضعف عن رؤية الشيء . عند نوران الغبار وتغطيته له ، وهو الذي يكتب به في القِطْعِ الصغير من ورق الطير وغيره ؛ وهو قلمٌ ضئيل مولد من الرَّقاعِ والنسخ (صبح الأعشى ج ٣ ص ١٣٢) .

(٣) اللَّطَفَاتُ : جمع مطقة بتشديد الطاء المكسورة ، وهي مكتوب صغير ، مناب أو شفاع (شفاء العليل) . (٤) يد بالبطائق : بطائق الحمام التي تحمل هذه البطائق على أجنحتها ؛ وبمعهم يسمى هذا القلمُ قلم الجراح لذلك (صبح الأعشى ج ٣ ص ١٣٢) .

(٥) لعل قلمُ الأشعار هذا هو المعروف بالمدّور الصغير ، وهو قلمٌ جامع يكتب به في الدفاتر ، ويكتب به الحديث والأشعار (أطراف فهرست ابن النديم ص ١٢ طبع المطبعة الرحمانية بمصر) . (٦) سمي قلمُ الذَّهَبِ لأنَّ كانه بهاء الذهب .

(٧) المراد بالطومار : الكامل من مفادير قطع الورق ، أي الورقة الكاملة التي يعبر عنها الكتاب الآن (بالعريخ) ؛ وأضيف هذا القلمُ إلى الطومار لأنه يكتب به فيه . كما في صبح الأعشى ج ٣ ص ٥٣ . وفي كتب اللغة أن الطومار والطامور : الصحيفة مطلقًا ، ولم يقيدوها بالكبيرة أو الصغيرة .

ومنه كاملٌ وغيرُ كاملٍ ، فالكاملُ : الذى إذا جُمِعت الأفلامُ كُلُّها كانت فى غلظه وهو الذى يُكْتَب به على رؤوس الدُّروج ؛ وغيرُ الكامل ، هو الطُّومار المعتاد ؛ فهذه هى الأصول وما يتفرع عنها . ولهم أيضا أسماءٌ أُخر ، منها قلمُ الطور<sup>(١)</sup> وقلمُ المنهج ، وقلمُ الطمغاوات<sup>(٢)</sup> ، وأسماءٌ غيرُ هذه أصطلح عليها الكتّاب ؛ فإذا أنقن الكتّاب ما ذكرناه من هذه الأفلام وحرّرها ، وعَرَف أوضاعها وقواعدها ، وكيفيةَ وضع الحروف ، وموضعَ ترفيقها وتعليلها ، والمكان الذى تُكْتَب فيه بسنن القلم وبصدره ، وأين يضع الحرف الآخر منه ، إلى غير ذلك من شروطها وقواعدها ، وأنصف بما قدمناه فى المؤدّب من الديانة والخير والعفة وحسن الطريقة وصحّة الاعتقاد والتزام السنّة ، فقد آسَنَحَق أن يتصدّى للتعليم والإفادة ، ويتعيّن على الطالب الرجوعُ إليه ، والاقتداءُ بطريقته ، والكتابةُ على خطّه والتزامُ توقيفه .

(١) لم نجد هذا اللفظ فيما راجعناه من الكتب التى بين أيدينا ؛ ولعل صوابه : (الأسطور) ، وهو المعبر عنه بقلم أسطورمار الكبير ، كما فى كشف الظنون ج ١ ص ٣٥٧ طبع بولاق .

(٢) فى الأصل : « الطمغاوات » بالراء مكان الواو ؛ وهو تحريف ، اذ لم نجده فيما بين أيدينا من المظان ؛ ولعل صوابه ما أثبتناه والطمغاوات : جمع طمغا ، وهو لفظ فارسيّ يطلق على ما يعرف عندنا الآن (بالتمغة) (والدمغة) ، كما يستفاد من المعجم الفارسيّ الإنجليزي تأليف (ستاین جاس) .

رَأْسِكَ ؟ مَا هَذَا الشُّعْبَا الْمُعْتَرِضُ فِي مَدَارِجِ أَنْفَاسِكَ ؟ مَا هَذِهِ الْقَذَاةُ الَّتِي تَنْفُثُ نَظْرَكَ ؟ وَمَا هَذِهِ الْوَحْرَةُ الَّتِي أَكَلَتْ شَرًّا سَيْفَكَ ؟ وَمَا هَذَا الَّذِي لَيْسَتْ بِسَبَبِهِ جِلْدُ الثَّمَرِ ، وَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ بِالْشُحْنَاءِ وَالنُّكْرِ ، وَلَسْنَا فِي كِسْرِيَّةٍ كَسْرَى ، وَلَا فِي قَيْصَرِيَّةٍ قَيْصَرَ ، تَأْمَلُ لِإِخْوَانِ فَارَسٍ وَأَبْنَاءِ الْأَصْفَرِ ، قَدْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ جَزْرًا لِسَيُوفِنَا ، وَدَرِيثَةً لِرِمَاحِنَا ، وَمَرْعَى لِطُعْمَانِنَا ، وَتَبَعًا لِسُلْطَانِنَا ؛ بَلْ نَحْنُ نُورُ نَبْوَةٍ ، وَضِيَاءُ رِسَالَةٍ ، وَثَمَرَةُ حِكْمَةٍ ، وَأَثَرَةُ رَحْمَةٍ ، وَعِنَاؤُ نِعْمَةٍ ، وَظُلُّ عِصْمَةٍ ؛ بَيْنَ أُمَّةٍ مَهْدِيَّةٍ بِالْحَقِّ وَالصِّدْقِ ، مَأْمُونَةٍ عَلَى الرِّقِّ وَالْفِتْقِ ، لَهَا مِنَ اللَّهِ إِبَاءٌ آتِيٌّ ، وَسَاعِدٌ قَوِيٌّ ؛ وَيَدٌ نَاصِرَةٌ ، وَعَيْنٌ نَازِلَةٌ ؛ أَنْظِنِ ظُنًّا يَا عَلِيُّ أَنْ أَبَا بَكْرٍ وَثَبَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ مُقْتَنَاتًا عَلَى الْأُمَّةِ ، خَادِعًا لَهَا ، أَوْ مُتَسَلِّطًا [عَلَيْهَا] ؟ أَتَرَاهُ حَلَّ عُقُودِهَا [وَأَحَالَ عَقُوقَهَا] ؟ أَتَرَاهُ جَعَلَ نَهَارَهَا لَيْلًا ، وَوَزْنَهَا كَيْلًا ، وَيَقْطَعُهَا رُقَادًا ، وَصَلَاحَهَا فُسَادًا ؟ لَا وَاللَّهِ ، سَلَا عَنْهَا فَوَلَّيْتُ لَهَا ، وَتَطَامَنَ لَهَا فَاصْصَقْتُ بِهِ ، وَمَالَ عَنْهَا فَالْتَمَسْتُ إِلَيْهِ ، وَاشْتَمَزْتُ دُونَهَا فَاشْتَمَلَتْ عَلَيَّ ، حَبَوَّةٌ حَبَاهُ اللَّهُ بِهَا ، وَعَاقِبَةٌ بَلَّغَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا ، وَنِعْمَةٌ سَرَّ بَلَّهَ بِجَاهِلِهَا ، وَيَدَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ شُكْرَهَا وَأُمَّةٌ نَظَرَ اللَّهُ بِهَا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِخَلْقِهِ ، وَأَرَأُفُ بِعِبَادِهِ ، يَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمْ الْخَيْرَ ، وَإِنَّكَ بِحَيْثُ لَا يُجْهَلُ مَوْضِعُكَ مِنْ بَيْتِ النَّبْوَةِ ، وَمَعْدِنِ الرِّسَالَةِ ، وَلَا يُجْحَدُ حَقُّكَ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ لَكَ مِنْ يَزَاحِمُكَ بِمَنْكِبِ أَضْخَمٍ مِنْ مَنْكِبِكَ ، وَقُرْبِ أَمَسٍّ مِنْ قَرَابَتِكَ . وَسِنَّ أَعْلَى مِنْ سِنِّكَ ، وَشَيْئَةٍ أَرْوَعَ مِنْ شَيْئَتِكَ ، وَسَيَادَةٍ لَهَا أَصْلٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَفِرْعٌ فِي الْإِسْلَامِ ، وَمَوَاقِفُ لَيْسَ لَكَ فِيهَا جَمْلٌ وَلَا نَاقَةٌ ، وَلَا تُدَكَّرُ فِيهَا

(٨٥)

(١) الْوَحْرَةُ : ضَرْبٌ مِنَ الْعَفَاءِ ، وَهِيَ صَغِيرَةٌ حَمْرَاءُ تَعْدُو فِي الْجَبَابِينِ لَهَا ذَنْبٌ دَقِيقٌ تَمْصَعُ بِهِ إِذَا عَدَتْ ، وَهِيَ أَخْبَثُ الْعَفَاءِ لَا تَقْطَأُ طَعْمًا وَلَا شَرَابًا إِلَّا شَبَنَتْهُ وَلَا يَأْكُلُهُ أَحَدٌ إِلَّا دَقَّ بَطْنُهَا ، وَرَبْمَا هَلْكَ ، شَبَهُ الْعِدَاوَةَ وَالغُلَّ بِهَا . قَالَ فِي اللِّسَانِ مَادَّةُ « وَحَر » : الْوَحْرُ : غَشَى الصَّدْرَ وَبَلَغَهُ ، وَيُقَالُ : إِنْ أَصْلَ هَذَا مِنَ الدَّوْبِيَّةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا الْوَحْرَةُ ، ثُمَّ قَالَ : شَبَّهُوا الْعِدَاوَةَ وَلَوْ رَفَعُوا بِالْصَّدْرِ بِالتَّرَاقِ الْوَحْرَةَ بِالْأَرْضِ .  
(٢) التَّكَلُّمَةُ عَنْ صَبْحِ الْأَعْيُنِ .

(١) في مقدِّمة ولا ساقه ، ولا تضرب فيها بذراع ولا إصبع ، ولا تخرج منها بيازي  
 ولا هبع (١) ، ولم يزل أبو بكر حبة قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلاقة نفسه  
 وعينة سره ، ومفرغ رأيه ، وراحة كفه ، ومرمق طرفه ، وذلك كله بمحض الصادق  
 والوارد من المهاجرين والأنصار شهرة مغنية عن الدليل عليه ، ولعمري إنك أقرب  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قرابة ، ولكنه أقرب منك قرابة (٢) ، والقرابة الحميم  
 ودم ، والقربة نفس وروح ، وهذا فرق عرفه المؤمنون ، ولذلك صاروا إليه  
 أجمعون ، ومهما شككت في ذلك فلا تشك أن يد الله مع الجماعة ، ورضوانه لأهل  
 الطاعة ، فادخل فيما هو خير لك اليوم وأنفع غدا ، وألفظ من فيك ما يعلق  
 بلهاتك ، وأنفت سخيمة صدرك عن ثقاتك ، فإن يك في الأمل طول ، وفي الأجل  
 فسحة ، فستأكله مريثا أو غير مريء ، وستشر به هنيئا أو غير هنيء ، حين لا راد  
 لقولك إلا من كان منك ، ولا تابع لك إلا من كان طامعا فيك ، يمتص إهابك ،  
 ويعرك أديمك ، ويزري على هدبك ، هنالك تفرع آلسن من ندم ، وتجرع الماء  
 ممزوجا بدم ، وحينئذ تأسى على ما مضى من عمرك ، ودارج قوتك ، فتود أن  
 لو سقيت بالكأس التي آبتها ، ورُدِّدت إلى حالتك آلتى استغويتها ، والله تعالى فينا  
 وفيك أمر هو بالغه ، وغيب هو شاهده ، وعاقبه هو المرجو لسرائها وضرائها ، وهو  
 الولي الحميد ، الغفور الودود .

(١) البازل والبرول : الجمل أو الناقة في التاسع من سنه ، وليس بعده من تسمى . والهبج بضم الهاء

وفتح الباء : الفصل في آخر التاج .

(٢) القرية : الوسيلة .

(٣) في الأصل : « هنيئا مريئا » وقوله : « هنيئا » زيادة من الناح كما يدل على ذلك سياق ما بعده ،

وانظر صبح الأعشى ج ١ ص ٢٤٣ .

أما أسماء الأسد — فقد بسط الناس فيها القول وزادوا، فمنهم من عد له ألف اسم فما دون ذلك، وقد اقتصرنا منها على أشهرها .

- فمن أسمائه: الأسد، والأثني أسدة ولبؤة؛ والشبل والحفص: حروء؛ والشبلة<sup>(١)</sup> والحفصة: الأثني؛ وكناه: أبو الأشبال، وأبو الحارث؛ ومن أسمائه الأعلام: يهنس، وأسامه، وهرمته، وكهمس؛ ومن صفاته: الصم، والصمة، والمصدر<sup>(٢)</sup> والصمصامة<sup>(٣)</sup>، والحيزر، والقنسورة، والدلمس، والضغيم، والفصنفر، والهام والدوكس<sup>(٤)</sup>، والدوسك، والعندس<sup>(٥)</sup>، والعنابس<sup>(٦)</sup>، والسيد، والدرباس، والفرافر

(١) كذا ورد هذان اللفظان في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة للخطيب الإسكافي ص ١٤٧ طبع مطبعة السعادة، وقد بحثنا عنها فيما لدينا من كتب اللغة الأخرى فوجدنا الشبلة بهذا المعنى أيضا ضمن قطعة من كتاب (ما خالف فيه الإنسان البهيمة لقطرب) صفحة ٣٤ من النسخة المطبوعة في فينا مع كتاب (أسماء الوحوش) لا صحتي ولم نجدها في غير ذلك من كتب اللغة الجامعة التي بين أيدينا، كاللسان والتاج والصحاح والمخصص، وأما الحفصة فقد وردت في هذه الكتب بعدة معان ليس منها هذا المعنى المذكور هنا .

(٢) كذا في (ب)؛ والذي في (أ): « يهنس » وكلا اللفظين اسم للأسد، كما في كتب اللغة .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومبادئ اللغة ص ١٤٧ طبع مطبعة السعادة؛ وقد راجعنا اللسان والقاموس وشرحه والصحاح والمخصص، وغيرها من الكتب، فلم نقف فيها على أن الصمصامة من صفات الأسد ولا من أسمائه، وإنما يقال هذا اللفظ للرجل والفرس والسيف، والذي وجدناه من صفات الأسد في هذه المادة « الصمصم » بضم أوله وفتح ثانيه « والصمام » بضم أوله أيضا .

(٤) في كلا الأصلين: « والروكس » بالراء؛ وهو تحريف .

(٥) في كلا الأصلين: « العنكس »؛ وهو تحريف . والذي في نسخ القاموس: « عكنس »

بالكاف، وقال شارحه: « إنه غلط، والصواب باللام » كما أثبتنا انظر تاج العروس (مادة عكنس) .

(٦) في كلا الأصلين: « والعنابس » بالعين المعجمة؛ وهو تصحيف .

[والْقَصَاقِصُ] <sup>(١)</sup>، والقَضَاقِصُ، والرُّبَالُ، والضَّبْمُ، والخُنَاسُ، وعَمَمٌ، والخُنَاسُ <sup>(٢)</sup> :  
الْبُؤْءُ إِذَا اسْتَبَانَ حَمَلُهَا، وَكَذَلِكَ الْآفِلُ؛ وَالْهَرَسُ <sup>(٣)</sup> : الشَّدِيدُ الْمَرَّاسُ <sup>(٤)</sup> .

(٤)

وَأَمَّا أَصْنَافُ الْأَسَادِ وَأَجْنَاسُهَا — فالَّذِي يَعْرِفُهَا النَّاسُ مِنْهَا صِنْفَانِ :  
أَحَدُهُمَا مُسْتَدِيرُ الْجُنَّةِ، وَالْآخَرُ طَوِيلُهَا، كَثِيرُ الشَّعْرِ؛ وَعَدَّ أَرِسْطُو مِنْ هَذَا النُّوعِ  
ضَرْبًا كَثِيرَةً، حَتَّى عَنْ بَعْضٍ مِنْ تَكَلُّمٍ فِي طِبَاعِ الْحَيَوَانِ قَبْلَهُ أَنَّ فِي أَرْضِ الْهِنْدِ  
سَبْعًا — سَمَاءً بَالِيُونَايَةً — فِي عِظَمِ الْأَسَدِ وَخَلْقَتِهِ، مَا خَلَا وَجْهَهُ فَإِنَّهُ شَيْبَةٌ بِوَجْهِ الْإِنْسَانِ  
وَلَوْنُهُ شَدِيدُ الْحُمْرَةِ، وَذَنْبُهُ شَيْبَةٌ بِذَنْبِ الْعَقُوبِ، وَفِي طَرَفِهِ حِمَّةٌ <sup>(٥)</sup>، وَلَهُ صَوْتُ يُشَبِّهُ  
صَوْتَ الزَّمَرَةِ [وَهُوَ قَوِيٌّ] <sup>(٦)</sup>، وَيَأْكُلُ النَّاسَ؛ وَذَكَرَ أَنَّ مِنَ السَّبَاعِ مَا يَكُونُ  
فِي عِظَمِ الثَّوْرِ وَفِي خَلْقَتِهِ، لَهُ قُرُونٌ سَوْدٌ، طَوِيلُهَا، فِي قَدْرِ الشَّيْبِ، إِلَّا أَنَّهُ [لَا] يَحْرُكُ <sup>(٧)</sup>

١٠ (١) وردت هذه الكلمة في (١)؛ ولم ترد في (ب) .

(٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة للخطيب الإسكافي، ونص على أنه بالشين المعجمة؛ ولم نجد الخنابس بهذا المعنى ولا بغيره في لدينا من كتب اللغة الجامعة الأخرى، كاللسان والتاج والصاحح والمختص وغيرها من الكتب؛ والذي وجدناه بالمعنى المذكور هنا: «خناسة» بالخاء المضمومة والشين المهملة والتاء .

١٥ (٢) في كلتا النسختين: «الهرس» بالشين المعجمة؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا نقلا عن المختص

ج ٨ ص ٦٢

(٤) كذا في (ب) والذي في (أ) : «الراس» بسقوط الميم؛ وهو تحريف .

(٥) قال الديرى في (حياة الحيوان) ج ١ ص ٣ طبع المطبعة الخيرية عند الكلام على هذا النوع :  
«لعل هذا هو الذى يقال له : «الورد» .

٢٠ (٦) في كلا الأصلين : «طوفيه» ؛ والياء زيادة من الناسخ .

(٧) الحمة : الإبرة التى تضرب بها العقوب؛ والذي في (أ) «خمة» بالخاء المعجمة؛ وهو تصحيف .

(٨) لم ترد هذه العبارة في (ب) .

(٩) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين؛ وسياق العبارة يقتضى إثباتها نقلا عن مباحث الفكر المأخوذة  
منه نسخة بالتصوير الشمسى محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥٩ علوم طبيعية .

الفك الأعلى كما يحركه الثور ، ولرجليه أظلاف مشقوقة ، وهو قصير الذنب بالنسبة إلى نوعه ، ويحفّر الأرض بحرطومه ، ويستفّ التراب ، وإذا جرح هرب ، فإن طُلب رُح رجليه ، ورُمى برجليه على بعد .

وأما عاداتها في حملها ووضعها وحضائتها <sup>(٣)</sup> - فقد قال صاحب

- كتاب مباحج الفكر ومناهج العبر : إن أصحاب الكلام في طبائع الحيوان يقولون : إن اللبؤة لا تضع إلاّ حروا واحدا ، وتضعه بضعة لحم ليس فيها حس ولا حركة ، فتحرسه من غير حضانة ثلاثة أيام ، ثم يأتي أبوه بعد ذلك فينفخ في تلك البضعة المزة بعد المزة حتى تتحرك وتتفس وتفرج الأعضاء وتشكل الصورة ، ثم تأتيه أمه فترضعه ولا يفتح عينيه إلاّ بعد سبعة أيام من تخليقه ، واللبؤة مادامت ترضع لا يقربها الذكر البتة ؛ فإذا مضى على الجرو ستة أشهر كُفّ الأكتساب لنفسه بالتعليم والتدريج . وطارد الذكر الأنثى ، فإن كانت صارفا أمكنته من نفسها ، وإن لم تكن كذلك منعته

(١) كذا ورد هذا الكلام في كلا الأصلين ومباحج الفكر ؛ وهو خلاف الصواب ، إذ الثور لا يحرك فكه الأعلى ، كما هو مشاهد معروف ؛ وقد راجعنا الكلام على الثور والبقر فيا لدينا من الكتب المؤلفة في الحيوان فلم نجد نصا على أن الثور يحرك فكه الأعلى ، بل إن المؤلف نفسه لم يذكر ذلك في الكلام على البقر في السفر العاشر من هذا الكتاب ؛ وقد ذكر غيره أنه ليس لجنس البقر ثنايا عليا ؛ وإنما يقطع الحشيش بالثنائيا السفلى انظر حياة الحيوان ح ١ ص ١٢٩ طبع المطبعة الميمنية بمصر ، وهذا الكلام يقتضى أنه لا يحرك الفك الأعلى ؛ وأيضا من المشهور أنه لا يحرك فكه الأعلى من الحيوانات غير التماسيح .

(٢) روح ، أى نفس .

(٣) كذا ضبط هذا اللفظ بفتح الحاء وكسرها في المصباح والأساس .

(٤) البضعة : القطعة ؛ وفي مباحج الفكر : « مضغة » ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا .

(٥) إضافة التحليق إلى الحاء : من إضافة المصدر إلى مفعوله ، كما هو واضح .

(٦) الصارف : التي أشبهت الفعل .



ودفعته عن نفسها ، وبقيت مع حروها بقية الحول وستة أشهر من الثاني ، وحينئذ تألف الذكر وعظمته من نفسها ؛ والله أعلم .

وأما عادتها [في] وثباتها ووثباتها وأفعالها وصبرها وسرعة مشيها وأكلها — فإن للأسد [من] بعد الوثبة ، واللصوق بالأرض ، والإسراع في الحضر إذا هرب ، والصبر على الجوع ، وقلة الحاجة إلى الماء ، ما ليس لغيره من السباع ؛ قالوا : وربما سار في طلب القوت ثلاثين فرسخا ، وهو لا يأكل فريسة غيره من السباع ، وإذا شبع من فريسته تركها ، ولم يعد إليها ولو جهده الجوع ، وإذا أكل أكله يقيم يومين وليتين بلا طعام لكثرة أمتلأته ، ويلقيه بعد ذلك شيئا يابساً مثل جعر الكلب ، وإذا بال رفع إحدى رجليه كالكلب ، وإذا فقد أكله صعب خلقه ، وإذا أمتلأ بالطعام فهو وادع ، وأكل الحيف أحب إليه من أكل اللحم [الغريض] (٢) الغض ، وهو لا يفترس الإنسان للعداوة ولكن للطعم ، فإنه لو مر به وهو شعبان لم يتعرض له ، وهو ينهس ولا يعض ، ويوصف بالبخر ، ولحم الكلب أحب (٤) اللبان إليه ، ويقال : إن ذلك لحقه عليه ، فإنه إذا أراد التطواف في جنبات القرى ألح الكلب في النباج عليه والإنذار به ، فينهض الناس ويتحززون منه ، فيرجع (٥)

١٥ (١) في (١) : « جعفر » ؛ والفاء زيادة من النسخ ؛ والجعر : ما يس من العذرة في الجعر أى الدبر .

(٢) لم ترد هذه التكلة في كلتا النسخين ؛ وقد أثبتناها عن (مباهج الفكر) إذ لا تتم المقابلة بدونها كما لا يخفى . والغريض من اللحم : الطرى .

(٣) النهس بسكون الهاء وقبحها : الأخذ بمقدم الأسنان .

(٤) البخر : تن اللحم .

(٥) في (ب) : (إلى آخره) ؛ وهو تحريف .

بالخبيّة، فهو إذا أراد ذلك بدأ بالكلب ليأمن إنذاره؛ ومن شأنه أنّه إذا أكثر من أكل اللحم وحسب الدّم وحلّت نفسه منهما، طلب الملح ولو كان بينه وبين عرسه (١) نمسون ميلا . (٢)

وأما [ما] (٣) في الاساد من الجراءة والحبس — بفراءته معروفة مشهورة،

- غير منكورة ، فمنها أنّه يُقبِل على الجمع الكثير من غير فزع ولا أكتراث بأحد ولا مهابة له ، وقد شاهدتُ أنا ذلك عيانا ، وهو أتى ركبته ليلة في شوال سنة اثنتين وسبعائة من (٤) (بيسان الغور) إلى (قراوى) (٥) في نحو خمسة عشر فارسا وجماعة من الرجال بالقسيّ والترّاكيش — وكانت ليلة مقمرة — فعارضا أسدا، ثم بارانا وسأيرنا على يمنية طريقنا عن غير بعد، بل أقرب من رشفة حجر، لا أقول : من كف قوى فكان كذلك مقدار ربع ليلة، فلما أيس من الظفر بأحد منا ليقظنا قصرنا، ثم تركنا إلى جهة أخرى . قالوا : والأسد الأسود أكثر جراءة وجهالة وكأبا على الناس ، قالوا : وإن أبلج الأسد إلى الحرب أو أحسّ بالصيادين تولّى وهو يمشى

(١) « بيه » ، أى بين الملح ، كما هو واضح ، وتذكير الملح كما هالعة قليلة ، والأكثر فيه التأنيت

كما نقله صاحب المصباح عن الصاغاني .

١٥

(٢) العريسة : ماوى الأسد .

(٣) لم ترد هذه الكلمة في (ب) ؛ ولا يستقيم الكلام بدون إثباتها .

(٤) بيسان : مدينة بالأردن بالغور الشامى ، وهى بين حوران وفلسطين .

(٥) قراوى : قرية بالغور من أرض الأردن .

(٦) التراكيش : جمع تركش بهتج التاء والكاف ويكون الراء ، وهو مقول السهام ؛ وقد عربه المولدون

٢٠

وتصرفوا فيه ، وهو عامى ، وقد ورد في الشعر ، قال الشاعر :

ظبي من البرك أغتته لواخذه \* عما حوته من النبل التراكيش

انفار شفاء الغليل .

مشيا رفيقا ، وهو مع ذلك مُتَلَفٌ يُظْهِرُ عَدَمَ الْإِكْتِرَافِ ، فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْهُ الْخَوْفُ  
هَرَبَ عَجَلًا حَتَّى يَبْلُغَ مَكَانًا يَأْمَنُ فِيهِ ، فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ أَمِنَ مَشَى مَتْنَدًا ، وَإِنْ كَانَ  
فِي سَهْلٍ وَأُلْحَى إِلَى الْهَرَبِ جَرَى جَرِيًا شَدِيدًا كَالْكَلْبِ ، وَإِنْ رَمَاهُ أَحَدٌ وَلَمْ يَصْبِهِ  
شَدَّ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَخَذَهُ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَإِنَّمَا يَخْدِشُهُ ثُمَّ يَخْلِيهِ ، كَأَنَّهُ مَنَّ عَلَيْهِ بِعَسَدِ الطَّعْرِ بِهِ  
وَهُوَ إِذَا سَمَّ أَثَرَ الصَّيَّادِينَ عَفَا أَثَرَهُ بِدَنَانِهِ .

وَأَمَّا جَبْنُهُ — فَتَنَسَّ أَنَّهُ يُدْعَرُ مِنْ صَوْتِ الدِّيكِ ، وَمِنْ نَفْرِ الطُّسْتِ  
وَحِسِّ الطُّنْبُورِ ، وَيَفْزَعُ مِنْ رُؤْيَا الْحَبْلِ الْأَسْوَدِ وَالِدِيكِ الْأَبْيَضِ وَالسَّنُورِ  
وَالْقَارَةِ ، وَيَذْهَبُ لَضَوْءِ النَّارِ ، وَيَعْتَرِيهِ مَا يَعْتَرِي الطَّبَّاءَ وَالْوَحُوشَ مِنَ الْحَيْرَةِ عِنْدَ  
رُؤْيَيْهَا وَإِدْمَانِ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَالتَّعَجُّبِ مِنْهَا ، حَتَّى تَشْغَلَهُ ذَلِكَ عَنِ التَّحْفِظِ وَالتَّقِيطِ .  
قَالُوا : وَالْأَسَدُ لَا يَأْلَفُ شَيْئًا مِنَ السَّبَاعِ ، لِأَنَّهُ لَا يَرَى لَهُ فِيهَا كِفَاؤًا فَيَصْحَبُهُ ، وَلَا يَطَا  
شَيْءَ مِنْهَا عَلَى أَثَرِ مَشْيِهِ ، وَمَتَى وُضِعَ جِلْدُ الْأَسَدِ مَعَ سَائِرِ جُلُودِهَا تَسَاقَطَتْ شَعُورُهَا ؛  
وَالْأَسَدُ لَا يَدْنُو مِنَ الْمَرْأَةِ الطَّامِثِ ، وَهُوَ إِذَا مَسَّ بِقَوَائِمِ شَجَرِ الْبَلُوطِ خَدِرَ وَلَمْ يَتَحَوَّكْ  
مِنْ مَكَانِهِ ، وَإِذَا غَمَرَهُ الْمَاءُ ضَعُفَ وَبَطَلَتْ قُوَاهُ ، فَرُبَّمَا رَكِبَ الصَّبِيُّ عَلَى  
ظَهْرِهِ وَقَبَضَ عَلَى أُذُنَيْهِ وَلَا يَسْتَطِيعُ عَنْ نَفْسِهِ دَفَاعًا ؛ وَأَخْبَرَنِي بَعْضُ مَنْ سَكَنَ

(١) عبارة مباهج الفكر : « وهو مع ذلك بضمير الخوف » الخ .

(٢) « الطنبور » بضم الطاء : من آلات الطرب ، ذوق طويل وسنة أوتار من نحاس ، وهو فارسي

معزب .

(٣) الطامث : الخائض .

(٤) شجر البلوط : شجر كبير يدبغ بقشره ، وكانوا يقتنون بثمره قديمًا .

(٥) الخدر بفتح الخاء : استرخاء الأعضاء ، وثقلها فلا يمكنها أن تتحرك .

غور الشام<sup>(١)</sup> أت بعض الفوارنة<sup>(٢)</sup> رأى أسدا في بعض الأيام وهو رابض على حافة نهر الأردن<sup>(٣)</sup> ، وظهره إلى الماء ، وذنبه فيه ، وهو يرش على ظهره وجنبه بذنبه وكان الغوري<sup>(٤)</sup> من جانب الشريعة<sup>(٥)</sup> [ الآخر ] فبادر بعبور الماء ، وعدى الى جهة الأسد برفق وسكون حتى صار وراءه ، ثم قبض الغوري<sup>(٦)</sup> على مرقى نخدى الأسد وجذبه إلى الماء ، فهم الأسد بالوثوب وضرب الأرض بيديه ، فالتسلح الرمل من

(١) غور الشام : بين البيت المقدس ودمشق ، وهو منخفض عن أرض دمشق وأرض البيت المقدس ، ولذلك سمي الغور ، وفيه نهر الأردن ، وبلاد وقرى كثيرة ، وعلى طرفه طبرية وبحيرتها ، وأشهر بلاده بيسان بعد طبرية .

(٢) الفوارنة : جمع غوراني ، نسبة إلى الغور ، ولم نجد هذه النسبة فيما لدينا من كتب الفقه ؛ فلعلمها كانت مستعملة بين أهل تلك البلاد .

(٣) ذكر صاحب (صبح الأعشى ج ٤ ص ٨١) : أن أصل نهر الأردن من أنهار نصب من جبل الثلج إلى بحيرة بايناس ، ثم يخرج من البحيرة المذكورة ويصب في بحيرة طبرية ، ويمتد جنوبا ، وهناك يصب في نهر اليرموك بين بحيرة طبرية المذكورة وبين (القصير) ، ويمتد في وسط الغور جنوبا حتى يجاوز (بيسان) ، ويمتد في الجنوب كذلك إلى (أريحا) ، ولا يزال يمتد في الجنوب حتى يصب في بحيرة زغر ، وهي البحيرة المنتنة المعروفة ببحيرة لوطاه وفي معجم البلدان لياقوت نقلنا عن أحمد بن الطيب السرخسي أنهما أردنان : الأردن الكبير ، والأردن الصغير ، فأما الكبير ، فهو نهر يصب إلى بحيرة طبرية ، بينه وبين طبرية لمن عبر البحيرة في زورق اثنا عشر ميلا ، تجتمع فيه المياه من جبال وعيون ، فتجري في هذا النهر ، فتسقى أكثر ضياع جند الأردن مما يلي ساحل الشام وطريق صور ، ثم تنصب تلك المياه إلى البحيرة التي عند طبرية ، وأما الأردن الصغير فهو نهر يأخذ من بحيرة طبرية ويمر نحو الجنوب في وسط الغور ، فيسقى ضياع الغور ، وعليه قرى كثيرة ، منها (بيسان) ، و (قراوى) وغير ذلك الخ والظاهر من سياق الكلام أن المراد هنا الثاني دون الأول .

(٤) الشريعة : اسم لنهر الأردن ، كما في صبح الأعشى ج ٤ ص ٨١ ، وهي أيضا . ورد الشريعة من الماء .

(٥) لم ترد هذه الكلمة في (ب) .

(٦) في كلا الأصلين : « فامسحل » بالميم مكان النون ، وهو تحريف ، إذ لم نجد في مراجعنا من كتب اللغة ؛ (وامسحل الرمل) ، أى انجرف ، وهو من قولهم : « سمحت الرياح الأرض » ، أى كشطت =

تحتهما ، ولم يستطع إثباتهما عليه ، فأنحدر إلى الماء ، وركبه الغوري ، وقبض على أذنيه ، وضربه بسكين معه فقتله ؛ والغوارنة<sup>(١)</sup> تتحيل على قتل السباع بأمور كثيرة مواجهة ، والذي وقع لهذا الرجل نادر الوقوع لم أسمع أنه وقع لغيره ، وهو أمر مستفاض<sup>(٢)</sup> عند الغوارنة<sup>(١)</sup> .

قالوا : والأسد لا تفارقه الحمى ، ولذلك الأطباء يسمونها داء الأسد ، وعظامه عاسية<sup>(٣)</sup> جدا ، وإن ذلك بعضها ببعض خرجت منها النار كما تخرج من الحجارة وكذلك في جلده من القوة والصلابة ما لا يعمل فيه السلاح إلا من مراق<sup>(٤)</sup> بطنه ؛ والأسد طويل العمر ؛ وقال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا : إن شحم الأسد يحلل الأورام الصلبة .

١ . = ما عليها ونزعت عنها أدمتها ، ومنه سمي ريف البحر ساحلا ، لأن الماء يسحله ، أى يجرفه ؛ أو لعله : « فانسحب » بالياء مكان اللام .

(١) تقدم الكلام على هذا اللفظ في الحاشية رقم ٢ من صفحة ٢٣٢ من هذا السمر فاظروها .

(٢) في كتب اللغة أنه يقال : « حديث مستفاض فيه » و« مستفيض » ولا يقال : « مستفاض » كما هنا ، فانه لحن ، وقيل : إن « مستفاض » لنية ، من « استفاضوه فهو مستفاض » ، أى مأخوذه ، ونقل صاحب النجاشي عن شيعه أن القياس لا ينافيه ؛ وقد استعمله أبو تمام ، كما في موازنة الأمدى ؛ وفي المصباح أن منهم من يقول : « استفاض الناس الحديث » ؛ وأنكره الخذاق . وقال في اللسان : « حديث مستفاض : ذائع ، ومستفاض ، قد استفاضوه » ، أى أخذوا فيه ، وأباها أكثرهم .

(٣) العاسية : الصلبة اليابسة .

٢٠ (٤) مراق البطن : أسفله وما حوله مما أسترق منه ، ولا واحد لها .

## ذكر شيء مما وُصف به الأسد نثرا ونظما

قال أبو زَيْد الطائي يصفه لَعْمَانُ بْنُ عَقَّانٍ — رضى الله عنه — وكان قد  
 لقيه : أَقْبَلَ يَتَضَالَعُ مِنْ بَيْتِهِ ، وَلِصَدْرِهِ نَحِيطٌ ، وَلِبَلاَعِيهِ غَطِيطٌ ، وَلِطَرْفِهِ وَمِيزُ  
 وَلِأَرْسَائِهِ نَقِيزٌ ، كَأَنَّمَا يَنْحِيطُ هَشِيمًا ، أَوْ يَطَأُ صَرِيمًا ، وَإِذَا هَامَةٌ كَالْحِجْنِ ، وَخَدُّ  
 كَالْمِسْنِ ، وَعَيْنَانِ سَجَرَاوَانِ ، كَأَنَّهُمَا سَرَاجَانِ ، وَقَصْرَةٌ رِيْلُهُ ، وَلِخِزْمَةٍ رِيْلُهُ ، وَسَاعِدُ

(١) يتضالع بالصاد المعجمة ، أى يتقابل ؛ وهو من ضلع فلان ، إذا مال وحنف . والذى فى الأنانى  
 ج ١١ ص ٢٥ طبع بولاق . « يتضالع » : وفى كتب اللغة ما يفيد أن ذلك مما يروى الضاد والظاء ؛  
 قال فى التاج : (مادة ظلع بالفاء) : « والتضالع : المائل ، وهذا يروى بالضاد أيضا » ١ هـ .

(٢) النحيط : الزفير . وفى (ب) : « نحيط » ؛ وهو تحريف .

(٣) الغطيط : تردد النفس صاعدا إلى الخلق حتى يسمعه من حوله (المصباح) . وفى اللسان : الغطيط :  
 النخير ، وهو الصوت الذى يخرج مع نفس التام ، وهو ترديده حيث لا يجد مساعا .

(٤) فى كلا الأصلين : « نقيص » بالفاء ؛ وهو تصحيف . والنقيض بالقاف : صوت  
 المفاصل .

(٥) يريد بالصرير : ما جذ وقطع من الشجر ، فعيل بمعنى مفعول .

(٦) كذا فى الأنانى ج ١١ ص ٢٥ طبع بولاق . والذى فى كلا الأصلين وبما به الفكر :  
 « ذا هامة » ؛ وهو تحريف ، إذ لا يستقيم معه الإعراب بالرفع فى قوله بعد : « وعينان سجران » .

(٧) الحجن : الترس .

(٨) فى كلا الأصلين : « سجران » : الشين المعجمة ؛ وهو تصحيف ؛ والسجران : ثنية سجران ،  
 وهى العين التى يتخالط بياضها حمرة ، والأسم السجرة بضم فسكون .

(٩) القصرة بفتح التاء والصاد : أصل العنق .

(١٠) فى كلتا النسختين : « زيله » ؛ وهو تصحيف ؛ والريلة بفتح فكسر : الغائظة السمينة ، وهو  
 من الريلة بفتح الراء ، وهى كثرة اللحم .

(١١) الذى فى كلا الأصلين : « وهزيمة دهلة » ؛ وهو تحريف فى كلتا النسختين ؛ واللهزمة :  
 واحدة الهمزتين ، وهما مضبقتان فى أصل الحنك ؛ وقبل عد منحنى الحين أسفل من الأذنين ، وهما معظم

الحين . والريلة : المسترخية ، وهو من « رهل الهم » وزان « فرح » : إذا اضطرب وأسترنى .

مجدول، وعضدٌ مقتولٌ ؛ وكُفُّ شُئْنَةُ البرائن ، ومُخَالِبٌ كالمُحَاجِن ؛ وقمُّ أَشْدَقْ<sup>(١)</sup>  
كالغار الأخرق ؛ يَفْرَزُ عن معاولٍ مصقولة ، غيرٍ مفلولة ؛ فهَجَّهْجَنَا به فمرفر<sup>(٢)</sup> وبربر<sup>(٣)</sup> ،  
ثم زار فجر بحر ؛ ثم لَحَظَ نَخْلَتُ البرقِ يتطاير من جفونه ، عن شماله ويمينه ؛ فَأَرَعَشَتْ<sup>(٤)</sup>  
الأيدي ، وَأَصْطَكَّتْ الأرجل ؛ وَجَحَّظَتِ العيوبُ<sup>(٥)</sup> ، وساءت الظنون ، وَلَحِقَتْ<sup>(٦)</sup>  
الظهورُ بالبطون .

ووصَفَه بعضُ الأعراب فقال : له عينان حراوان مثل وَهَجِ الشَّرَرِ ، كَأَنَّمَا<sup>(٧)</sup>  
تُقَرَّتَا بالمناكير في عُرْضِ سَجَرٍ ؛ لَوْنُهُ وَدِدٌ ، وزَيْئُهُ رعدٌ ؛ هَامُتُهُ عَظِيمَةٌ ، وَجَبْهَتُهُ

(١) في كلا الأصلين : « تشبه » ؛ وهو نصيف . والشئنة : الخشنة الغليظة .

(٢) المحاجن : جمع محجن بكسر الميم ، وهي العصا الملقفة الرأس كالصولجان .

(٣) الأشدق : الواسع الشديدين .

(٤) كذا ورد لفظ الأخرق بالراء في كلا الأصلين وما هج الفكر والأمان ج ١١ ص ٢٥ طبع بولاق ؛  
والمراد به : الواسع ، أخذنا من سياق الكلام ، ولم نجد هذا المعنى فيما راجعناه من المطان ، غير أنه ورد  
في كتب اللغة أن الخرقاء هي الأرض الواسعة التي تتفرق فيها الرياح ؛ والذي يستفاد من المخصص ح ١٦  
ص ٥٧ أن الخرقاء بهذا المعنى لا أفعل له ، فقد وردت هذه الكلمة في باب (فعل) لا أول لها من جهة  
السباع ؛ واذن فلا يقال : « أخرق » بالمعنى السابق ، فلعل ما هنا تحريف صوابه : « أخوق »  
بالواو مكان الراء ، أي واسع ، وهو من « الخوق » بالتحريك ، أي السعة .

(٥) يقال : « هجج بالبع » ، إذا صاح به وزجره ليكف .

(٦) « فرفر » : من الفرفة بمعنى الصباح ، يقال : « فرفره » ، أي صاح به .

(٧) بربر ، أي صوت وصاح مع غضب ، ومنه سمي الأسد مبررا بكسر الباء لجلبه ونوره وغضبه .

(٨) « جحظت العيون » ، أي شخصت ، وهو تفسير مجازي ؛ قال في اللسان في تفسير قول عائشة —  
رضي الله تعالى عنها — نصف أباه : « وأنت يومئذ يحيط تنظرون الندوة » ما نصه : « يحوظ العين :  
نوهها وانزاعها » تريد : وأنت شاخصو الأبصار تترقبون أن ينشق ناعق » اهـ ويجوز أن يقرأ بضم الجيم  
وتشديد الحاء مع الكسر مبنيا للجھول ، وهو من التجحيط بمعنى تحديد النظر ، كما في القاموس وشرحه .

(٩) هو أبو زيد الطائي ، كما في محاضرات الأدباء ج ٢ ص ٣٩١ طبع جمعية المعارف .

(١) شَيْمِهْ ؛ نَابُهُ شَدِيدٌ ، وَشَرُّهُ عَتِيدٌ ؛ إِذَا أَسْتَقْبَلْتَهُ قُلْتَ : أَقْرَعٌ ، وَإِذَا أَسْتَدْبَرْتَهُ قُلْتَ :  
(٢) أَقْرَعٌ ؛ لَا يَهَابُ إِذَا اللَّيْلُ عَسَسَ ، وَلَا يَجْبُنُ إِذَا الصَّبْحُ تَنَفَّسَ ؛ ثُمَّ أَنْشَدَ :  
(٣) عَبَّوسٌ شَمَّوسٌ مُصْلِحٌ مُكَارٌ \* جَرَى عَلَى الْأَقْرَانِ لِلْقَرْنِ قَاهِرٌ  
(٤) بَرَاثُهُ شُشْنٌ وَعَيْنَاهُ فِي الدُّجَى \* بِحُكْمِ الْغَضَى فِي وَجْهِهِ الشَّرْطَائِرُ  
(٥) يُدِلُّ بِأَنْيَابٍ حِدَادٍ كَأَنَّهَا \* إِذَا قَلَّصَ الْأَشْدَاقَ عَنْهَا خَنَاجِرُ

ومن التهويلات في وصف الأسد قول الشاعر :

(٦) إِيَّاكَ لَا تَسْتَوْشِ لَيْثًا مُخْدَرًا \* لِلْهَوْلِ فِي غَسَقِ الدُّجَى دَوَاسَا  
(٧) مَرِيسًا كَأَمْرَاسِ الْقَلِيبِ جُدُولُهُ \* لَا يَسْتَطِيعُ لَهُ الْأَنَامُ مِرَاسَا

(١) الشئمة : الكريمة المنظر .

(٢) العتيد : الحاضر المهيأ ؛ والمراد أن شره لا تأخر فيه ولا أنتظار .

(٣) في كلا الأصلين : « أقرع » بالقاف ؛ وهو تصحيف كما لا يخفى ؛ والأقرع : الكثير الشعر ، يريد لبدة الأسد ، وهي الشعر المجتمع على كاهله .

(٤) عسس الليل : أقبل بظلامه .

(٥) المصلحة : المنتصب قائماً ؛ والمراد أنه متهيئ للشر مستعد له .

(٦) كذا في مباحج الفكر والدى في كلا الأصلين : « مكائر » بالناء المثلثة ؛ وهو تصحيف ، إذ المكائرة هي المعالبة في الكثرة ، ولا تصح إزادتها ها .

(٧) الشئن : الغليظة الخشنة .

(٨) « لا تستوش لينا » ، أي لا تستخرج ما عنده من البأس والقوة ، وهو من الاستيشاء بمعنى الاستخراج ؛ يقال « استوشى فلان فرسه » ، إذا استخرج ما عنده من الجري .

(٩) المخدر : من أهدر الأسد ، إذا لزم الأجمة وأخذها خدرا ، ويجوز أن يقرأ بفتح الدال على صيغة اسم المفعول ، وهو من « أهدر العين الأسد » ، أي ستره وواراه ؛ ولهذا ضبطاه بالوجهين .

(١٠) المرس بفتح فكسر : الشديد المراس .

(١١) الأمراس : الخيال ، وهو جمع جمع ، فإن الواحد « مرسة » بفتح أوله وثانيه ، وجمعها « مرس » بفتح أوله وثانيه أيضا ، وجمع الجمع « أمراس » .

(١٢) الجسدول : نصب اليدين والرجلين ؛ وأهوى الأعصاء ، واحده جدل بفتح الجيم ؛ يريد أن أعضاء محكمة الفتل وثيقة كالخيال التي تجذب بها الدلاء .



شَنَ البرائين كالحاجين عَطَفَتْ \* أظْفَارُهُ فَنَخَلَهَا أَفْوَاسًا  
لَانَ الحديدُ لِخَلْدِهِ فِإِهَا بِهِ \* يَكْفِيهِ مِنْ دُونَ الْحَدِيدِ لِبَاسًا  
مِصْطَكَةً أَرْسَاغُهُ بَعْظَامِهِ \* فَكَأَنَّ بَيْنَ فُصُولِهَا أَجْرَاسًا <sup>(١)</sup>  
وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى وَمِيزِ جَفْوَنِهِ \* أَبْصَرْتَ بَيْنَ شُفُورِهَا مَقْبَاسًا <sup>(٢)</sup>  
وَقَالَ آخَرُ :

تَوَقَّ - وَقَالَ رَبُّ النَّاسِ - لَيْثًا \* حَدِيدَ النَّابِ وَالْأَظْفَارِ وَرَدَا  
كَأَنَّ يُمَلِّقِي اللَّحْيَيْنِ مِنْهُ \* مَذْرَبَةَ الْأَسْنَةِ أَوْ أَحَدًا <sup>(٣)</sup>  
وَتَحَسَّبَ لَمَحَ عَيْنَيْهِ هُدُوءًا \* وَرَجَعَ زُنَيْرُهُ بَرْقًا وَرَعْدًا <sup>(٤)</sup>  
تَهَابَ الْأَسَدُ حِينَ تَرَاهُ مِنْهُ \* إِذَا لَاقَيْنَهُ فِي الْغَابِ فَرَدَا <sup>(٥)</sup>  
تَصَدَّتْ عَنِ الْفَرَائِسِ حِينَ يَبْدُو \* وَكَانَتْ قَبْلُ تَأَنَّفُ أَنْ تُصَدَّا <sup>(٦)</sup>

١٠

(١) الفصول : المعامل .

(٢) كذا ورد هذا الجمع في هذا الشعر ، والذي في كتب اللغة أن شفر العين يجمع على أشفار ولا يجمع على غير ذلك ، كما قاله سيبويه .

(٣) في كلا الأصلين : « وقال » باللام ، وهو تحريف .

(٤) المذربة : المحدثه .

١٥

(٥) هدوء ، أى في وقت هدوء الليل وسكونه ، وذلك لأن هذا الوقت أشد لظهور البرق والامعان .  
(٦) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أنه يقال : « هاب منه » وإنما يقال « هابه » إلا أنه قد ورد تعدي هذا الفعل بـ « من » في بعض عبارات اللغويين في تفسير بعض الألفاظ ، لأنه منقول عن العرب فقد جاء في اللسان والتاج مادة « هب » : « رجل هوب » : جبان يهاب من كل شيء ، فعمل هذا الفعل ضمن معنى الفرع ، فساغت تعديته بـ « من » .

٢٠

(٧) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « لافيته » بالنساء ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما

هو ظاهر .

وقال أبو الطيّب المتنبي - رحمه الله - :

وَرَدُّ إِذَا وَرَدَ الْبُحَيْرَةُ <sup>(١)</sup> وَارْدًا <sup>(٢)</sup> \* وَرَدَ الْفِرَاتَ زَيْئُهُ وَالنِّيلَ  
مَتَخَضَّبَ بِدَمِ الْفَوَارِسِ لَابَسٌ <sup>(٣)</sup> \* فِي غِيْلِهِ <sup>(٤)</sup> مِنْ لِبْدَتِهِ غِيْلًا  
فِي وَحْدَةِ الرُّهْبَانِ إِلَّا أَنَّهُ <sup>(٥)</sup> \* لَا يَعْرِفُ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ  
وَقَعَتْ عَلَى الْأُرْدُنِّ مِنْهُ بَلِيَّةٌ <sup>(٦)</sup> \* نِظْمَتْ بِهَا هَامُ الرِّفَاقِ تُلَوَّلًا  
يَطَا الْبَرَى مَتَرَفًا <sup>(٧)</sup> مِنْ تَيْبِهِ <sup>(٨)</sup> \* فَكَأَنَّهُ آسٍ يَحْسُ عَلِيلًا  
وَيُرْدُ غُفْرَتَهُ إِلَى يَافُوخِهِ \* حَتَّى تَصِيرَ لِرَأْسِهِ إِكْلِيلًا

(١) يريد بالبحيرة : بحيرة طبرية ، كما في شرح العكبري على ديوان المتنبي ج ٢ ص ١٩١ طبع بولاق ؛ وهذه البحيرة كالبركة ، تحيط بها الجبال ، وتصب فيها فصلات أنهر كثيرة تجي من جهة بانياس والساحل والأردن الأكبر ، وماء هذه البحيرة عذب شروب ليس بصادق الخلاوة انظر معجم البلدان (٢) كذا في كلا الأصلين ؛ والذي في شرح العكبري على ديوان المتنبي ج ٢ ص ١٩١ طبع بولاق « شارباً » ؛ وهو أنسب ، فإنه يقل مجي الحال المؤكدة ، وواقعة لعاملها في اللفظ والمعنى كما ها ؛ ومنه قول الشاعر : « أصح مصيحا لمن أبدى نصيحته » ، والكثير مجيها موافقة لعاملها في المعنى دون اللفظ ، كما نص على ذلك في كتب القواعد .

- (٣) الغيل : الأجمة ، وهي الشجر الكثير المتن الذي يستتر فيه الأسد .  
(٤) الأردن : كورة بالشأم واسعة ، منها العور وطبرية وصور وعكا وما بين ذلك .  
(٥) في شرح العكبري : « بعدت » ؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا .  
(٦) البرى : التراب .

(٧) في (١) : « مترفا » ، وفي (ب) : « رقعا » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين .

- (٨) في شرح العكبري على ديوان أبي الطيب ج ٢ ص ١٩٢ طبع بولاق أن « الغفرة » هي الشعر أجمع على قدهاء . والذي وجدناه فيما لدينا من كتب اللغة أنه يقال لشعر القفا « غفر » بالتحريك ، و « غفار » بالصم ، و « عمير » ، وأما « الغفرة » ، فهي ما يغطي به الشيء : فلعله سمى هذا الشعر « غفرة » ، لأنه يغطي القفا ؛ والمراد بهذا البيت وصف شعر منكبيه بالعظم والطول حتى أنه يرد ذلك الشعر فيجتمع على هامته ويصير كالإكليل .

قَصَرْتُ عَافَتَهُ الْخُطَا فَكَأْتَا \* رَكَبَ الْكَيِّ جَوَادَهُ مَشْكُولَا

وقال عبد الجبار بن حمديس :

وليث مقسم في غياض منيعية \* أمير على الوحش المقيمة في القفص  
يوسد شبليه لحوم فواريس \* ويقطع كاللص السيل على السفير  
هزبرله في فيه نار وشفرة \* فإيتوى لحم القتل على الجبر  
سراجاه عيناه إذا أظلم الدجى \* فإن بات تسرى بات الوحش لا تسرى  
له جبهة مثل الجن ومعطس \* كأن على أرجائه صبغة الخبر<sup>(١)</sup>  
يصلصل رعد من عظيم زئيره \* ويلع برق من حاليقه الحمر<sup>(٢)</sup>  
له ذنب مستنبط منه سوطه \* ترى الأرض منه وهي مضروبة الظهر  
ويضرب جنبه به فكأتما \* له فيهما طبل يحض على الكر<sup>(٣)</sup>  
ويضحك في التعيس فكته عن مدى \* نيوب صلاب ليس تهم بالفهر<sup>(٤)</sup>  
يصول بكف عرض شبرين عرضها \* خابرها أمضى من القضب البتر  
يجرد منها كل ظفر كآته \* هلال بدا للعين في أول الشهر<sup>(٥)</sup>

وقال بشر بن عوانة الفقعسي يصف ملاقاته الأسد وما كان بينهما :

أفاطم لو شهدت بطن خبت \* وقد لاقى الهزبر أخاك بشرا

(١) و (١) : « الخمر » ؛ وفي (ب) : « الخبر » ؛ وهو تحريف في كنا السخنين ؛ والتصويب

عن ديوان ابن حمديس ص ٤٨٦ .

(٢) الصلصلة : ترجيع الصوت .

(٣) الخاليق : جمع حلاق و نلق ، وهو باطن الحفن الأحمر الذي اذا قلب للكحل رأيت حرته .

(٤) في كنا السخنين : « ينوب » ؛ وهو تصحيف .

(٥) الفهر : الحجر ، وهو مؤنث .

(٦) كذا ورد هذا اللفظ في كنا السخنين ؛ وفي رواية : « العبدى » كما في شرح مقامات بديع الزمان

الهمداني للشيخ محمد عبده ص ٢٤٧ طبع بيروت ؛ ولم تقف على ما يرجح لإحدى الروايتين ؛ وقد أورد =

إِذَا لَرَأَيْتَ لَيْسَا رَامَ لَيْسَا \* هِنَرَبْرَا أَغْلِبَا لَاقَى هِنَرَبْرَا  
 تَبْهِنَسْ إِذْ تَقَاعَسَ عَنْهُ مُهْرَى \* مُحَاذَرَةً فَقُلْتُ : عُقِرَتْ مُهْرَا  
 أَيْلُ قَدِمَى ظَهَرَ الْأَرْضِ إِنِّي \* وَجَدْتُ الْأَرْضَ أَثْبَتَ مِنْكَ ظَهْرَا  
 وَقُلْتُ لَهُ وَقَدْ أَبْدَى نِصَالَا \* مَذْرَبَةً<sup>(٣)</sup> وَوَجْهًا مَكْفِهَرَا  
 يُدِلُّ بِمِخْلَبٍ وَبِحَدِّ نَابٍ \* وَبِالْمَحَظَّاتِ تَحَسَّبَنَّ جَمْرَا  
 وَفِي بَيْنَايَ مَاضَى الْحَدِّ أَبْقَى \* بِمَضْرَبِهِ قِرَاعُ الْمَوْتِ أَثْرَا<sup>(٤)</sup>  
 أَلَمْ يُيْلِفْكَ مَا فَعَلْتُ ظُبَاهُ \* بِكَاطِمَةٍ غَدَاةٍ لَقِيتُ عَمْرَا<sup>(٥)</sup>  
 وَقَلْبِي مِثْلُ قَلْبِكَ لَسْتُ أَخْشَى \* مِصَاوَلَةً<sup>(٦)</sup> وَلَسْتُ أَخَافُ دُغْرَا<sup>(٦)</sup>

== الحمداني قصيدة بشر هذه وقصته مع آمنة عمه في إحدى مقاماته ، وهي المقامة البشيرية ؛ ولم تقف على ترجمة لبشر هذا فيا لدينا من كتب الأدب على كثرتها ، كما أننا لم نجد اسمه في معجمات الأسماء التي بين أيدينا ؛ وقال الشيخ محمد عبده في شرحه على هذه المقامات ص ٢٥٠ طبع بيروت : « إن بعض الرواة قد نسب هذه الأبيات لعمر بن معد يكرب ، كتب بها إلى أخته كبشة ، ومطلع قصيدة عمرو :

أكبشة لو شهدت بطن جب \* وقد لاقى الهزبر أخاك عمرا »

ثم قال : « والصحيح أن الواقعتين مختلفتان » . ولم يورد أبو الفرج في الأغاني هذه الأبيات

في أخبار عمرو بن معد يكرب .

(١) تبهنس الأسد ، أى يتجتر .

(٢) قاعس ، أى تأخر ورجع إلى الحلف .

(٣) المذربة : المحدة .

(٤) الأثر بضم الهمزة : أثر الجرح ، وقد استعاره هنا للدوب والتلوم التي تكون في السيف

من مقارعة الأبطال .

(٥) كاظمة : جق — أى منخفض من الأرض — على سيف البحر في طريق البحرين من البصرة بينها وبين البصرة مرحلتان ، وفيها ركابا كثيرة ؛ وقد أكثر الشعراء من ذكرها .

(٦) في رواية أخرى لهذا البيت : « ليس يخشى مصالة فكيف يخاف » الخ كما في شرح مقامات

بديع الزمان للشيخ محمد عبده ص ٢٥١ ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين .

٥

١٠

١٥

٢٠

وأنت تروم للأشبال قوتا \* وأطلب لأبنة الأعمام مهرا<sup>(١)</sup>  
 فقيم تروم مثلى أن يوتى \* ويترك في يدك النفس قسرا<sup>(٢)</sup>!  
 نصحتك فآلتس ياليت غيري \* طعاما إن لمي كان مورا  
 ولما ظن أن الغش نصحي \* وخالفني كأني قلت مجبرا<sup>(٣)</sup>  
 دنا ودنوت من أسدين راما \* مراما كان إذ طلباه وعرا<sup>(٤)</sup>  
 يكفكف غيلةً إحدى يديه \* وينسط للوثوب على أخرى<sup>(٥)</sup>  
 هرزت له الحسام نفلت أنى \* شقت به من الظلماء بجرا  
 حساما لو رميت به المنايا \* بلحات نحوه تعطيه عذرا  
 وجدت له بجائفة رآها \* بمن كذبت له ما متته غدرا<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>

- ١٠ (١) كذا ورد هذا الشطر في مقامات الهمداني ؛ والذي في كلا الأصلين : « ومطلبي لبنت العم » ؛ وهو خطأ إذ لا يستقيم به الإعراب بالنصب في قوله آخر البيت : « مهرا » ، كما لا يحى .  
 (٢) القسر : القهر .  
 (٣) في رواية : « مشى ومشيت » . انظر شرح الشيخ محمد عبده على مقامات البديع الهمداني ص ٢٥٢ .  
 (٤) « من أسدين » ، أى فيا لهما من أسدين .  
 (٥) في رواية : « سلت به لدى الظلماء » ؛ شرح الشيخ محمد عبده على مقامات الهمداني ص ٢٥٢ .  
 (٦) الجائفة : الطعة التى تحالط الجوف .  
 (٧) « غدرا » : مفعول لقوله : « رآها » ؛ وقوله : « بمن كذبت » متعلق بقوله : « غدرا » ، و « ما » في قوله : « ما متته » مفعول ثان لـ « كذبت » ؛ والمعنى أن هذا الأسد رأى إصابة الطعنة غدرا بالذى كذبت تلك الطعنة ما كانت قد متته من خيبتها وعدم إصابتها لأضطرابها في كف ضاربها ، فكان الأسد قد ظن أنها ستخطئه وتمنى ذلك فكذبت الطعنة أمنيته وغدرت به . وروى هذا البيت في مقامات الهمداني : « وجدت له بجائفة أرتة \* بأن كذبت » الخ ؛ وقال الشيخ محمد عبده في تفسيره ما نصه : « الجائفة : النفس ، يتهكم على الأسد ويقول : اننى تكلمت عليه بنفس قد أرتته وأظهرت له أنها قد غدرت به فبما متته وأطعمته فيها بئابها بين يديه ، إذ كذبت تلك الأمانة وفكت به ، وقد يراد من الجائفة هنا المعنى الوصفى ، أى بضربة هاتجة وقد كانت تلك الصربة منه خيبتها لأضطرابها بهيجان ضاربها » اه .

بضربةٍ فَيَصِلُ تركته شَفْعًا \* وكان كأنَّه الجُلُودُ وَتَرًا  
نَحَرَ مَضْرَجًا بِدِمٍ كَأَنِّي \* هدمت به بناءً مَشْمِخَرًا  
وقلت له : يَعْزِ عَلَيَّ أَنِّي \* قتلت مناسبٍ جَلَدًا وقَهْرًا  
ولكن رَمَتْ شَيْئًا لم يَرْمِهِ \* سواك فلم أُطِقْ يا لَيْثُ صَبْرًا  
تَحاول أَن تَعْلَمَنِي فِرَارًا \* لعمر أَيْبِكَ قد حاولت نُكْرًا  
فلا تَبْعُدْ لَقَدْ لافاك حر \* يحاذر أَن يعابَ فِتْ حُرًا

وأما البَر [وما قيل فيه] <sup>(١)</sup> — فهو سَبْعُ هِنْدِيَّةٍ ، ويقال : حبشِيَّةٌ ؛  
وهو في صورة أسدٍ كبيرٍ ، أَرْبُ مَلَمَعٍ يَصْفَرُهُ وسوادٌ ، ويقال : إنَّه متولِّدٌ بين  
الزَّبْرَقَانِ واللَّبْوَةِ ؛ وفي طَبْعِهِ أَنَّهُ يَسْلَمُ الثَّيْمَرَ وغيره من السَّبَاعِ ما لم يَسْتَكِلَبْ ، فإذا  
أَسْتَكَلَبَ خافه كُلُّ شَيْءٍ كان يسالِمُهُ ، وهو والأَسَدُ متواذنان أَبَدًا ، ومودَّتُهُ معه  
كمودَّةِ الخفافسِ والمقاربِ والحَيَّاتِ والوَزَغِ ؛ ويقال : إنَّ الأَثْنِيَّ مِنْهُ تَلَقَّحَ  
بالرَّيْحِ ، ولهذا يقال : إنَّ عَدُوَّهُ يَشْبُهُ الرِّيحَ سرعةً ، ولا يَقْدِرُ أَحَدٌ على صيده ؛  
وإنَّما تُسَرِّقُ جِراؤُهُ فُتُحَمَلُ في مثل القواريرِ من زجاجٍ ، ويُرَكِّضُ بها على الخيولِ  
السَّوابِقِ ، فإن أدركهم أبوها رُمِيَ إليه بقارورةٍ منها ، فيشتغل بالنظر إليها والفكرة <sup>(٢)</sup>

(١) لم ترد هذه العبارة في (ب) .

(٢) الأُزْبُ : من الزَّبِ بالتحرريك ، وهو كثرة الشعر وطوله .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين وبما هج الفكر للكنبيّ وحياة الحيوان للدميريّ ج ١  
ص ١٠٣ طبع المطبعة الخيرية وديوان الحيوان للسيوطي ؛ وهو سبع هنديّ أصفر من الفهد أحر ذو زغب  
وعينين براقين ، سريع الوثبة انظر مروج الذهب للسعودي ج ١ ص ١٨٤ طبع بولاق ؛ ولم نجد فيما لدينا  
من كتب اللغة ما يسمي بهذا الاسم من السَّبَاعِ وغيرها من بقية الحيوانات ؛ ولهذا لم نضبطه .

(٤) في كلا الأصلين : « والنكرة » بالنون ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ؛  
والذي في مباح الفكر وحياة الحيوان ج ١ ص ١٠٣ طبع المطبعة الخيرية : « والحيلة » ؛ والمعنى  
يستقيم عليه أيضا .

في إخراج جَروهِ منها ، فيَقُوْهُ الآخِذُ لها ؛ وزعم قومٌ أنه إذا اسْتَكَلَبَ وراه الأسد  
رقد له حتى يسوّل في أذنه خوفاً منه ورهبةً له ؛ هكذا نقل صاحبُ مباحِ الفكر  
ومناهِجِ العبر ، ولم أقف على شعري وصف البَبر ولا رسالة فأوردها .

### ذكر ما قيل في النمر

والنمر له أسماء ، منها السَّيْنَدَى والسَّيْتَى ، والطرح<sup>(١)</sup> : [ولده<sup>(٢)</sup>] ، وجمعه طُروح ؛  
والتلوة والختعة<sup>(٣)</sup> : [الأثني<sup>(٢)</sup>] .

وزعم أهل البحث عن طبائع الحيوان والأطلاع على أسرارِهِ أن الثَّمرَةَ لا تضع  
ولدها إلّا وهو مطوّقٌ بأفئ ، وهي تُعيث وتَنشِئ إلّا أنها لا تقتل ؛ وفي طبع النمر<sup>(٤)</sup>  
وعادته أنه يشبع لثلاثة أيام ، ويقطعها بالنوم ، ثم يخرج في اليوم الرابع ، ومتى  
لم يصدّ لم يأكل ، ولا يأكل من صيد غيره كالأسد ، ويتره نفسه عن أكل الخيف  
ولو مات جوعاً ، وهو لا يأكل لحوم الناس إلّا للتداوى من داءٍ يصيبه ؛ وفيه

(٨)

(١) كذا ورد لفظ « الطرح » و « التلوة » في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة ص ١٤٨ طبع  
مطبعة السعادة بمصر ؛ ولم نجد هذا المعنى المذكور هنا فيما لدينا من كتب اللغة الجامعة ، كاللسان  
والتاج والصاح والتكلم والمختص وغيرها ؛ ولهذا لم نضبطهما .

(٢) لم يرد في الأصل هاتان الكلمتان اللتان تحت هذا الزم ؛ وقد أثبتناهما عن كتاب مبادئ اللغة ،  
وهو الذي نقل عنه المؤلف هذه الأسماء ؛ فيما يظهر لنا وإن لم يصرح بهذا النقل .

(٣) في كلا الأصلين ومباحِ الفكر وحياة الحيوان وديوان الحيوان : « تعيش » بالسين ؛ وهو  
تحريف في جميع هذه الكتب ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ؛ ولعل صواب ما أثبتنا ؛  
و « تعيث » بتشديد الياء ، أى تؤثر ؛ يقال : « عيث في السنام بالسكين » ، أى أثره .

(٤) « تنشئ » من النش ، وهو تناول الشيء ، بالفم ليعضه فيؤثر فيه ولا يجرحه .

زَعَاذُهُ خُلِقَ ، وَحِدَّةُ نَفْسٍ ، وَتَجَهُمُ وَجْهَ ، وَشِدَّةُ غَيْظٍ ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي الرَّجُلِ إِذَا أَشْتَدَّ غَضَبُهُ وَكَثُرَ غَيْظُهُ عَلَى عَدُوِّهِ : "لَيْسَ لَهُ جِلْدُ الثَّوْرِ" ، أَيْ تَخْلُقُ<sup>(٢)</sup> بِأَخْلَاقِهِ ، وَالثَّوْرُ بَعِيدُ الْوُثْبَةِ ، وَرَبَّمَا وَثَبَ أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا صُعُودًا إِلَى تَجَنُّمِهِ الَّذِي يَأْوِي إِلَيْهِ ، وَقَدْ شُوهِدَ وَهُوَ يَثْبُثُ فِي اللَّيْلِ فَيَصِيرُ فِي دَاخِلِ زَرْيَةِ الْغَمِّ فَيَأْخُذُ الشَّاةَ فَيَحْدُفُهَا إِلَى خَارِجِ الزَّرِّيَةِ ، ثُمَّ يَثْبُثُ فَيَسْقِيهَا إِلَى الْأَرْضِ ، وَيَتَنَاوَلُهَا مِنَ الْهَوَاءِ قَبْلَ أَنْ تَسْقُطَ عَلَى الْأَرْضِ ؛ وَمِنْ خَصَائِصِهِ الْغَرِيبَةِ أَنَّ الْمَعْضُوضَ مِنْهُ يَطْلُبُهُ الْفَارُّ حَيْثُ كَانَ ، وَيَقْصِدُهُ لِيَبُولَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ ظَفِرَ بِهِ وَبَالَ عَلَيْهِ مَاتَ ؛ وَالنَّاسُ يَحْتَرِزُونَ عَلَى مَنْ يَمْرَحُهُ الثَّوْرُ غَايَةَ الْإِحْتِرَازِ ، وَالْفَارُّ يَطْلُبُ الْمَجْرُوحَ كُلَّ الطَّلَبِ ، وَمَنْ أَعْجَبَ مَا سَمِعْتُ أَنَّ إِنْسَانًا جَرَحَهُ الثَّوْرُ فَأَحْتَرَزَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْفَارِّ ، فَرَكَبَ فِي مَرَكَبٍ ، وَوَقَفَ بِهِ فِي الْمَاءِ وَقَدْ وَثِقَ بِذَلِكَ ، وَظَنَّ أَنَّ الْفَارَّ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ ، فَأَتَّفَقَ لِنَفُوذِ الْقَضَاءِ الْمَقْدَّرِ الَّذِي لَا حِيلَةَ فِي دَفْعِهِ أَنَّ حِدَّةً أَخْطَفَتْ فَارًّا مِنَ الْأَرْضِ ، وَطَارَتْ لَخَازَتِ الْمَجْرُوحَ فَلَمَّا سَامَتْهُ الْفَارُّ بِالْأَلْيَةِ عَلَيْهِ فَمَاتَ . وَقَدْ وَجِدَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ : أَنَّ الثَّوْرَ إِذَا عَضَّ إِنْسَانًا أَخَذَ زَهْرَ السَّمَاقِ<sup>(٣)</sup> وَدَلَّكَ بِهِ الْجُرْحَ ، فَإِنَّ الْفَارَّ لَا يَقَارِبُهُ ، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ شِفَاؤُهُ ؛ وَأَخْبَرَنِي مَنْ عَايَنَ ذَلِكَ عِنْدَ التَّجَرِبَةِ ؛ وَالثَّوْرُ يَحِبُّ شَرْبَ الْخَمْرِ ، وَبِهَا يَصَادُ ، فَإِنَّهُ إِذَا سَكِرَ نَامَ ؛ وَزَعَمُوا أَنَّهُ يَتَوَلَّدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّبْؤَةِ سَبْعٌ يُسَمَّى<sup>(٤)</sup> الذَّرَاعُ عَلَى قَدْرِ الذَّنْبِ الْعَظِيمِ ، كَثِيرِ الْجِرَاعَةِ ، لَا يَأْوِي مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّبَاعِ وَالْوَحُوشِ .

(١) الزَعَاذَةُ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا : الشَّرَاسَةُ وَسُوءُ الْخُلُقِ .

(٢) فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « وَتَخْلُقُ » ؛ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تَفْسِيرٌ لِلَّذِي سَابَقَ ، لَا مِنْ تَمَتُّهِ .

(٣) السَّمَاقُ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ : مِنْ شَجَرِ الْقَفَافِ وَالْجِبَالِ ، وَلَهُ ثَمَرٌ حَامِضٌ عَنَاقِيدُ فِيهَا حَبٌّ صَفَارٌ يَطْبِخُ ؛

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا أَعْلَهُ يَنْبَتُ شَيْءٌ مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ إِلَّا مَا كَانَ بِالشَّامِ ؛ قَالَ : وَهُوَ شَدِيدُ الْحَرَةِ .

(٤) كَذَا رَدَّدَ هَذَا اللَّفْظَ فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ وَمَبَاهِجِ الْفِكْرِ ؛ وَلَمْ نَجِدْ سِوَا هَذَا الْأَمْرِ فَيُراجِعُنَاهُ

مَنْ كَتَبَ اللُّغَةَ ، كَاللَّسَانِ وَالنَّجَاحِ وَالْحَصَصِ وَغَيْرِهَا ، كَمَا أَنَّا لَمْ نَجِدْ كَلَامًا عَنْ هَذَا السَّبْعِ فِي أَدْبَانَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْحَيَوَانَ ؛ وَلِهَذَا لَمْ نَضْبُطْهُ .



ما قاله الشعراء  
في وصف النمر

(١) وَوَصَفَ كُشَايِمَ النَّمْرِ مِنْ طَرْدِيَّةٍ فَقَالَ :

وَكَالِحٍ كَالْمَغْضَبِ الْمَيْسِجِ \* جَهْمُ الْحَيَا ظَاهِرُ النَّشِيجِ (٢)

يَكْثُرُ عَنْ مِثْلِ مَدَى الْعُلُوجِ \* أَوْ كَشَبَا أَسِنَّةِ الْوَشِيجِ (٣)

مَدْيِجُ الْجَلْدِ بِلَا تَدْيِيسِجِ \* كَأَنَّهُ مِنْ تَمِيطِ مَنَسُوجِ (٤)

تَرِيكَ فِيهِ لَمْعُ التَّدْيِيسِجِ \* كَوَاكِبَا لَمْ تَكُ فِي بَرُوجِ

وَلَمْ أَقِفْ فِي وَصْفِ النَّمْرِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَأَذْكُرُهُ .

(١) «طردية» ، أى أرجوزة طردية ، نسبة الى الطرد بالتحريك ، وهو مزاولة الصيد .

(٢) النشيج ، هو ترديد الصوت فى الصدر دون إخراجِهِ .

(٣) لعل الوجه فى إضافة المدى إلى العلوج — وهم كفار العجم — اختصاصهم بصناعتها ، أو بصنع

الجلد منها .

(٤) التَمِيط : ضرب من البسط .

## الباب الثاني من القسم الأول من الفن الثالث فيما قيل في الفهد والكلب والذئب والضبع والنمس

### ذكر ما قيل في الفهد

يقال للذئب : القَهْد ، وللأنثى : فَهْدَة « وهما البَنَّة ، ولذلك يُكْنَى أَبَانَةً <sup>(١)</sup> » ،  
وَحَرْوُهِ المَوْبَر ، والأنثى هَبِيرَة <sup>(٢)</sup> ؛ قال أَرِسْطُو : إِنَّ الفَهْدَ متولِّدٌ بين أسدٍ ونَمْرَةٍ ، أو لبؤةٍ  
ونَمِرٍ ؛ ويقال : إِنَّ الفَهْدَةَ إذا حَمَلَتْ وتَقَلَّ حَمْلُهَا حَنَا عليها كُلُّ ذَكَرٍ يراها من  
الفهود ، ويواسيها من صبيده ، فإذا أرادت الولادة هَرَبَتْ إلى موضعٍ قد أعدته  
لنفسِها ، حتى إذا عُلِمَتْ أولادها الصيْدَ تركتها ؛ وبالفهد يُضْرَبُ المثلُ في شدة  
النوم ؛ قال بعضُ الشعراء :

رَقَدْتُ مَقْلَى وَقَلْبِي يَقْطَا \* نُحِيسُ الْأُمُورِ حَسًّا شَدِيدًا  
يُحَمَّدُ النَّوْمُ فِي الْجَوَادِ كَمَا لَا \* يَمْنَعُ الْفَهْدُ نَوْمُهُ أَنْ يَصِيدَا

(١) كذا ورد في كلا الأصلين وكتاب مبادئ اللغة هذا الكلام الموضوع بين هاتين العلامتين ؛  
والمراد أن الذكر والأنثى من الفهود يطلق على كل منهما لفظ « البنة » ؛ ولم نجد « البنة » ولا « أبانة »  
بهذا المعنى فيما لدينا من كتب اللغة الجامعة ، كاللسان والتاج والصحاح والمختص وغيرها ، كما أن ابن الأثير  
لم يذكر « أبانة » في كتابه (المرصع في الآباء والأمهات) طبع أوربا ؛ ولم يورده المحبِّي أيضا ضمن الكنى  
التي ذكرها في كتابه (ما يتول عليه في المضاف والمضاف إليه) المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب  
المصرية تحت رقم ٧٥٤ ؛ أدب ؛ وقد ضبطناه بفتح الباء وتشديد النون تبعاً لضبطه في مبادئ اللغة ضبطاً  
بالقلم لا بالعبارة .

(٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومبادئ اللغة ؛ ولم نجد الهبيرة بهذا المعنى المذكور هنا  
في غير ذلك من كتب اللغة الأخرى التي بين أيدينا ؛ والذى وجدناه أن الهبيرة : الضبع مطلقاً ، وقيل :  
الضبع الصغيرة ؛ ويقال لأنثى الضفادع : أم هبيرة ، وللذكر : أبو هبيرة ؛ كما في تاج العروس .

(٣) في (١) : « يمنع النوم فهده » بتقديم النوم على الفهد ؛ والسياق يقتضى العكس كما أثبتنا  
نقلاً عن (ب) ومباحث الفكر .

وقال الجاحظ : قال صاحب المنطق <sup>(١)</sup> : والفهد إذا أعتراه الداء الذي يقال له :  
 خائفة الفهود) أَكَلَ الْعِدْرَةَ فَبَرَأَ مِنْهُ ؛ قال : والسباعُ تَسْتَهِي رَائِحَةَ الْفُهُودِ ، والفهد  
 يَتَغَيَّبُ عَنْهَا ، وَرَبَّمَا قَرُبَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ فَيُطْمِعُ الْفَهْدُ فِي نَفْسِهِ ، فإذا أَرَادَهُ  
 الْفَهْدُ وَثَبَ عَلَيْهِ السَّيْعُ فَأَكَلَهُ ؛ قالوا : وليس شيء في الحيوان في حَرَمِ الْفَهْدِ إِلَّا وَالْفَهْدُ  
 أَنْفَلَ مِنْهُ وَأَحْطَمَ لَظْهَرِ الدَّابَّةِ ؛ والإناثُ أَصْعَبُ خُلُقًا وَأَكْثَرُ جَرَاءً وإقداما من  
 الذكور ؛ ومن خُلِقَ الْفَهْدُ الْحَيَاءُ ، وذلك أَنَّ التَّجْلَ يَمُرُّ بِيَدِهِ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ فَيَسْكُنُ  
 لذلك ، فإذا وَصَلَتْ يَدُهُ إِلَى مَكَانِ الثُّفْرِ قَلِقَ حِينَئِذٍ وَغَضِبَ ؛ ويقال : أَوَّلُ مَنْ  
 صَادَ بِالْفَهْدِ كُتَيْبٌ وَائِلٌ ، وقيل : هَمَامٌ بْنُ مَرَّةٍ ، وكان صاحبَ لَهْوٍ وطرب ؛  
 وَأَوَّلُ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْخَيْلِ يَزِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ، وأكثرُ مَنْ أَشْتَهَرَ بِالْقَلْبِ  
 بِهَا أَبُو مُسْلِمٍ الْخُرَاسَانِيُّ صاحبُ الدَّعْوَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ، وَأَوَّلُ مَنْ آسَتْ سَنَى خَلْقَةَ الصَّيْدِ  
 الْمُعْتَصِدُ بِاللَّهِ ؛ والمواضعُ الَّتِي تَوْجَدُ فِيهَا الْفُهُودُ مَا يَلِي بِلَادَ الْحِجَازِ إِلَى آيُنٍ ، وما يَلِي

(١) يريد بصاحب المنطق : أرسطوطاليس .

(٢) ورد هذا الكلام في مباحج الفكر مع زيادات أخرى موضحة له ، فقد جاء فيه ما يصح : « والسباع  
 تستهوي رائحة الفهد وتستدل بها على مكانه ، وتعجب بلحمه أشدَّ العجب » فهو يتغيب عنها لذلك .  
 (٣) ورد في كلا الأصلين كل من هاتين الكلمتين اللتين تحت هذا الرقم مكان الأخرى ؛ وهو خطأ  
 من النسخة مغير للمعنى المقصود ، والصواب ما أثبتنا ، كما يقتضيه قوله قبل : « يقطع الفهد في نفسه » ؛  
 ويؤيده أيضا ما ورد في مباحج الفكر ، وعبارته : « فإذا أحسن السبع منه ذلك وثب عليه ما ظن » .

(٤) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « النفر » بالنون ؛ وهو تصحيف ؛ والثفر بفتح الشاء وضما  
 للسباع ولدوات الخناب ؛ كالحيا. النافقة .

(٥) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « خلقة » ؛ وهو تصحيف .

الحجازَ إلى العراق، وما إلى بلاد الهند إلى تبت، وتوجد أيضا في بَرِيَّة عَيْذاب من أعمال قَوْص من الديار المصرية .

ما قيل في وصف  
الفهود من الظم  
والنسر

- وقد وَلِع الشعراء والفضلاء بوصف الفهود نظما ونثرا؛ فمن ذلك قول أبي إسحاق الصابي في رسالة طَرْدِيَّة<sup>(٢)</sup> جاء منها : ومعنا فهودٌ أَخْطَفُ من البروق ، وأسرع من السهم حين المروق؛ وأتقف من اللبوث، وأجرى من الغيوث؛ وأمكر من الثعالب .
- وأدب من العقارب؛ وخَصُ الخصور قُبُ البطون، رُقش المتسون؛ حمرُ الآماق نُحْزُ<sup>(٦)</sup> الأشداق، هُرْتُ<sup>(٧)</sup> الأشداق؛ عِراضُ الجباه غُلِبَ<sup>(٨)</sup> الرقاب، كاشرة عن أنياب كالحراب؛ تَلَحَّظَ<sup>(٩)</sup> الظباء من أبعد غاياتها، وتعرف حِسْمًا من أقصى نهاياتها؛ تَتَبَّعَ مَرابِضَها وآثارَها، وتَسْمُ رِواحِها وأبشارَها .



- (١) كذا ضبط هذا اللفظ في القاموس ومعجم البلدان؛ وذكر ياقوت أيضا أن الرخشي كان يقوله بكسر ثانيه، و بعضهم يقوله بفتح ثانيه، ورواه أبو بكر محمد بن موسى بفتح أوله وضم ثانيه، وهو بتشديد الباء في جميع هذه الروايات، وهو بلد بأرض الترك؛ ثم ذكر بعد ذلك : «أنه قرأ في بعض الكتب أن تبت مملكة متاخمة لمملكة الصين، ومتاخمة من إحدى جهاتها لأرض الهند، ومن جهة المشرق لبلاد الهياطلة، ومن جهة المغرب لبلاد الترك» الخ .

- (٢) طردية، أى صيدية، نسبة إلى الطرد بالتحريك، وهو مزاوله الصيد .

- (٣) أتقف : من «تقف»، إذا أدركه وأخذه، يريد أنها أشد إدراكا وأخذًا للصيد من اللبوث .

- (٤) «قُب البطون» : أى ضوامرها، الواحد أقب .

- (٥) رُقش المتون، أى أن في متونها نقط سواد وبياض، واحده أرقش .

- (٦) في كلا الأصلين : «جرد»، وهو تحريف؛ والخزربضم فسكون : جمع أنخر، من أنخر

- بالتحريك، وقد اختلف القويون في معناه، فقيل : هو النظر الذي كأنه في أحد الشقين؛ وقيل : هو إقبال الحديقين إلى الأنف؛ وقيل : هو النظر كأنه يكون بمؤخر العين؛ والمعنى يستقيم على كل من هذه التفسيرات .

- (٧) «هرت الأشداق»، أى واستها، الواحد أهرت .

- (٨) غلب الرقاب، أى غلبتها، من الغلب بالتحريك، وهو غلظ العنق وعظمه .

ومن رسالة طَرْدِيَّة لضياء الدين نصير الله بن الأثير الجزري يصف فهذا بعد  
 أن ذَكَرَ ظلياً، قال : فأرسلنا عليه فهذا سَلَسَ الضَّرِيه <sup>(١)</sup>، ميمون النقيبه، منتسبا إلى  
 نجيب من الفهود ونجيبه ؛ كأنما ينظر من جمرة، ويسمع من صخرة، ويطا من  
 كلِّ بُرْنٍ على شَفَرَه؛ وله إهابٌ قد جُيِلَ من ضدين <sup>(٢)</sup> : بياض وسواد، وصُورٌ على  
 أشكال العيون فتطلعت إلى أتراج الأرواح من الأجساد؛ وهو يبلغ المدى الأقصى  
 في أدنى وثباته، ويسبق الفريسة ولا يقبضها إلا عند التفاته .

وقال أحمد بن زِيَاد بن أبي كَرِيمَة يصفها بعد أن وصف الكلب من  
 أبيات :

بذلك أبغى الصيدَ طورا وتارة \* بِمُخْطَفَةِ الْأَكْفَالِ رُحْبَ التَّرَائِبِ <sup>(٣)</sup>  
 مَرَقَّةِ الْأَذْنَابِ تُنْمِرُ ظَهْرُهَا <sup>(٤)</sup> \* مَخْطَطَةِ الْأَذَانِ غَلْبَ الْغَوَارِبِ <sup>(٥)</sup>

(١) الضرية : الطيعة والسجية .

(٢) جبيل، أى خلق .

(٣) كذا في (١) والحيوان ج ٢ ص ١٣٤ طبع مطبعة السعادة ، والمراد أنها ضامرة الأعجاز  
 صغيرتها ؛ وفي رواية أخرى «الأحشاء» انظر الحيوان أيضا ج ٦ ص ١٦٢ والمعنى يستقيم على هذه الرواية  
 أيضا كما لا يخفى . وفي مباحج الفكر : « الأكفان » ، وهو مقلوب الأكفاف ، أى الجوانب ، كما  
 هو ظاهر .

(٤) «نمر ظهورها» أى أن في ظهورها نمر بضم ففتح ، أى نكت بضاء وسوداء ، الواحد أنمر .

(٥) في (١) : « صلب » وفي (ب) : « خلب » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين ؛ « غلب »

الغوارب ، أى غليظة الأعناق عظيما .

مَدْنِيَّةٌ وَرَقٌ كَأَنَّ عَيْنَهَا \* حَوَاجِلُ تَسْتَوِي مَتُونِ الرُّوَاقِبِ <sup>(٤)</sup> <sup>(٣)</sup>  
 إِذَا قَلْبُهَا فِي الْحِجَاجِ حَسِبَتْهَا \* سَنَّا ضَرَمَ فِي ظِلْمَةِ اللَّيْلِ نَاقِبِ <sup>(٥)</sup>  
 مَوْلَعَةٌ فُطُسُ الْأَنْوَفِ عَوَابِسُ \* تَخَالُ عَلَى أَشْدَاقِهَا خَطَّ كَاتِبِ <sup>(٦)</sup> <sup>(٧)</sup>

(١) في كلا الأصلين والحيوان « مدربة » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما في مباح الفكر ، وكما يقتضيه قوله بعد : « ورق » ؛ والمدبرة : التي في لونها سواد تخالطه شبهة ؛ وقال أبو عبيدة : المدنز : الذي فيه نكت فوق البرش .

(٢) في كلا الأصلين ومباح الفكر « زرق » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما في الحيوان للباحظ ج ٢ ص ١٣٤ وكما هو المعروف المشاهد من ألوان الفهود ؛ والورق : جمع أ ورق وهو الذي في لونه سواد و بياض كدخان الرمث .

(٣) الحواجل : القوارير الواسعة الرءوس ، واحدة حوجلة ، يريد بهذا التشبيه وصف عيونها بالغور ، كما قال المحاح :

كَأَنَّ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُورِ \* قَلَّتَانِ أَوْ حَوَّلْنَا قَارُورِ

(٤) في كلا الأصلين : « تستدعي » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه قوله قبل : « حواجل » بالمعنى السابق في الحاشية التي قبل هذه . « وتستوي » ، أى تستوعب ، يريد أن هذه الحواجل ، أى القوارير تستوعب فيها متون الرواكب ، وهى الشحوم المتراكب بعضها على بعض في مقدم السنام ؛ هذا ما يظهر لنا من معنى هذا الشطر ؛ وفي الحيوان للباحظ « تستدى » ؛ ولم نجد من معانى الاستدعاء ما يناسب السياق .

(٥) الحجاج بكسر الحاء وفتحها : العظم المستدير حول العين .

(٦) كذا في (ب) وغيرها من الكتب الأخرى ؛ والذي في (أ) « براقة » ؛ وهو خطأ من النسخ لا يستقيم به البيت ؛ والمولعة : من التوليع ، وهو التلييع من البرص وغيره ، ويقال : « فرس مولع » أى أن تليعه مستطيل ، وهو الذى في بياض يلقه استطالة وتفرق .

(٧) الفطس : جمع أفطس ، من الفطس بفتحين ، وهو تظان قصبة الأنف وانتشارها ؛ وقيل : هو أنفراش الأنف في الوجه .

نواصب للأذان حتى كأنها <sup>(١)</sup> \* مداهن، للإجراس من كل جانب <sup>(٢)</sup>  
ذوات أشاف ركبت في أكفها <sup>(٣)</sup> \* نوافذ في صم الصخور نواشب <sup>(٤)</sup>  
ذراب بلا ترهيف قين كأنها <sup>(٥)</sup> \* تعقرب اصداغ الملاج الكواعب <sup>(٦)</sup>  
فوارس ما لم تلق حربا، ورجلة <sup>(٧)</sup> \* إذا آنست بالييد شهب الكنائس <sup>(٨)</sup>

(١) في رواية أخرى لهذا الشطر : « نواصب أذان لطاف كأنها » انظر الحيوان للحافظ ج ٢

ص ١٣٤ .

(٢) « للإجراس » متعلق بقوله في أول البيت : « نواصب » أي أن هذه الفهود ناصة أذانها لأجل الإجراس ، أي استماع الصوت ، تقول : « أجرسني السمع » إذا سمع صوتك ؛ وليس وصفا لقوله : « مداهن » إذ لا يخفى فساد ؛ والدى في كلا الأصلين : « الأجر » بسقوط السين ، وفي مباحج الفكر والحيوان : « الأحراس » بالحاء المهمله ؛ ولم نجد له معنى يناسب السياق ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا .

(٣) ورد هذا البيت في كلا الأصلين بين البيت الحادى عشر والثانى عشر من هذه القصيدة ، والسياق يقتضى وضعه في هذا الموضع اذ لا يستقيم البيت الآتى بعد بدونه ، وكما هو ترتيب الحافظ في الحيوان ج ٢ ص ١٣٤

(٤) الأشافي : جمع إشني بكسر الهمزة وفتح الفاء ، وهى مثقب الإسكاف ومخيطه ، استعارها

لبرائن الفهود .

(٥) في كلا الأصلين : « دواب » بالذال المهمله والواو ؛ وهو تحريف ؛ والذراب : الحداد .

(٦) القين : الحداد .

(٧) الرحلة بفتح الراء وكسرها : المشاة ؛ وفي كلا الأصلين ومباحج الفكر والحيوان : « ورجله » بالحاء ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما تقتضيه المقابلة بقوله : « فوارس » وقد سبق في ص ٢٤٧ س ٩ من هذا السفر ما يستفاد منه أن الفهود تركب الخيل كالفوارس من الناس ، فقد ذكر المؤلف كما ذكر غيره أن أول من حمله على الخيل يزيد بن معاوية ؛ ومعنى البيت أن هذه الفهود فوارس في غير أوقات الصيد ؛ ومشاة على الأقدام حين تصيد ، لأنها تعدر خلف الوحش .

(٨) يريد بشهب الكنائس : أسراب الوحش التى تصيدها الفهود من البهائم ، لأن في لونها لبهة .

تَرَوُ وتَسْكِينٌ يَكُونُ دَرِيثَةً \* لَهَنَ <sup>(١١)</sup> «بذى الأسراب» في كُلِّ لَاحِبٍ <sup>(٢)</sup>  
تَضَامُلُ حَتَّى مَا تَكَادُ تُثْنِيهَا \* عِيُونٌ <sup>(٣)</sup> لَدَى الضَّبَرَاتِ <sup>(٤)</sup> غَيْرُ كَوَازِيْبِ <sup>(٥)</sup>  
حِرَاصٍ يَفُوتُ الْبَرْقَ أَمَكْتُ جَرِيهَا \* ضِرَاءُ <sup>(٦)</sup> مُبِلَاتٍ <sup>(٧)</sup> بِطُولِ التَّجَارِبِ <sup>(٨)</sup>  
تُوسِّدُ أَجَادَ الْفَرَائِسِ أَذْرَعَا \* مَرْمَلَةٌ <sup>(٩)</sup> تَحْكِي عَاقَ الْحَبَائِبِ <sup>(١٠)</sup>  
وقال ابن المعتز:

ولا صَيْدٌ إِلَّا بَوَثَابَةٌ \* تطير على أربع كالْعَذَبِ <sup>(١١)</sup>  
ملْمعةٌ <sup>(١٢)</sup> من نِتَاجِ الرِّيحِ \* تريك على الأرض شيئاً عَجَبِ

(١) كذا وردت هذه العارة التي بين هاتين العلامتين في (١) والذي في (ب) «بذى الأتراب» ؛  
وفي الحيوان : « بذى الأسوار » ولم يتصح لنا المعنى المراد من هذه العبارات الثلاث ؛ والذي ترجمه أن  
في جميعها تحريفا لم تقف على صوابه .

(٢) الاحب : الطريق الواضح .

(٣) كذا في كلتا النسختين ، ولعل المراد بالضبرات : الوثبات ، يقال : « ضبر الفرس ضبرا » إذا جمع  
قوائمه ووثب ، والمعنى أن عيون هذه الفهود لا تكذبها عند ما تريد الوثوب على فرائسها فلا يخطئها الصيد .

(٤) كذا في (ب) والحيوان ؛ والذي في ( أ ) ومباهج الفكر : « أنكث » بالنون ، وهو تحريف .

(٥) الضراء : المعتادة الصيد ، والواحد ضرو بكسر الضاد .

(٦) كذا في الحيوان ج ٢ ص ١٣٥ ، والمراد بالمبلات : الغالبات ، يقال : « أبل عليه » أى

غلبه ، والذي في كلا الأصلين : « مثلات » بالثاء ؛ وهو تحريف إذا لم نجد له معنى يتناسب السياق .

(٧) في كلا الأصلين والحيوان : « الفوارس » ، وهو تحريف ، إذ الفهود لا توسد الفوارس  
أذرعها ، كما هو ظاهر ، وإنما تفعل ذلك بفرائسها ، أى تمسكها بين أذرعها وتضمها إليها فلا تفلتها  
كما قال ابن المعتز في أبياته الآتية بعد يصف فهدة : « تصم الطريد إلى نحرها » الخ البيت .

(٨) المرتلة : المملطة بالدم .

(٩) العذب : الخيوط التي ترفع بها الموازين ، واحدا عذبة ، شبه بها أرجل الفهدة في الدقة

والنحول .

(١٠) ملعمة : أى ذات لمع من ألوان مختلفة ؛ والذي في مباهج الفكر : « معلقة » ؛ أى أنها مدروبة

على الصيد .



تضم الطريد إلى نحرها \* كضم الحبة من لا يجب  
إذا ما رأى عدوها خلفه \* تناجت ضمائرُه بالعطب  
لها مجلس في مكان الرديف \* كتركية قد سبها العرب  
ومقلتها سائل كحلها \* وقد حليت سبها من ذهب  
متى أطلقت من قلاذاتها \* وطار الغبار وجد الطلب  
غدث وهي واثقة أنها \* تقوم بزاد الخميس اللب

وقال محمد بن أحمد السراج يصفه :

وأهرت الشدق في فيه وفي يده \* ما في الصوارم والخطية الذبل  
تساهم الليل فيه والنهار معا \* فقمصاه <sup>(٢)</sup> يجلبب من المقل  
والشمس مذ لقبوها بالغزالة لم \* تطلع لناظره إلا على وجل

وقال آخر :

وأهرت الشدق بادی السخط مطرج الـ \* حياء جهنم المحيا سي الخلق  
والشمس مذ لقبوها بالغزالة أع \* طنته الرشاء جدًا من ثوبها البقي

(١) الأهرت : الواسع .

(٢) في (١) « فقمصاه » ؛ وهو تصحيف .

(٣) سياق البيت يدل على أنه يريد بالرشاء : جمع رشوة ؛ ولم نجد الرشاء بهذا المعنى فيما راجعناه من كتب اللغة التي بين أيدينا ؛ والذي وجدناه أن جمع الرشوة رشا بالألف مقصورا ، وزان سدر ، جمع سدره ؛ فلعل المد هنا لضرورة الوزن ؛ وقد أجاز الكوفيون مد المقصور ومحتجين بقول الشاعر :

\* فلا قمر يدرم ولا غناء \* .

(٤) في (ب) ومباح الفكر : « جسدا » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه سياق البيت .

(٥) البيق بفتح القاف وكسرهما : الشديد البياض .

ونقطته جاء كي يسالمها \* على المنايا نجاج الرمل بالحق (١)  
وقال آخر :

تغايّر الليل فيه والنهار معا \* فلياه يجلباب من الحدق  
والشمس مذ لقبوها بالغزالة لم \* تطلع على وجهه من شدة الحنق (٢)

### ذكر ما قيل في الكلاب

يقال : إن بين الكلب والضبع عداوة شديدة ، وذلك أنه إذا كان في مكان مرتفع ووطئت الضبعة ظله في القمر رمى نفسه إليها مخذولا فأكلته ؛ ويقال : إن الإنسان متى حمل لسان ضبع لم ينبع عليه كلب ؛ ومتى دهن كلب بشحمها جئ ؛ وفي طبع الكلب أنه يحبي ربه ، ويحبي حريمه شاهدا وغائبا ، وأنما ويقظان ؛ والكلب أيقظ الحيوان عينا في وقت حاجته الى النوم ، وأنومها نهارا عند استغنائهم عن حراسته ؛ ومن عجيب أمره أنه يكرم الحلة من الناس وأهل الوجاهة ؛ فلا ينبع على أحد منهم ، وربما حاد عن طريقهم [ وينبع ] على الأسود والورع الثوب والزرى الحال والصغير .

(١) في كلا الأصلين ومباهج الفكر « حياء » بآلاء المتناة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ؛ والحياء : العطاء .

(٢) « يسالمها على المنايا » ، أى على ألا يقع بها المنايا .

(٣) في ( أ ) : « نجاج » ، وفى ( ب ) : ( بجاج ) ، وهو تحريف فى كلتا النسختين .

(٤) فى كلا الأصلين : « الحق » بالميم ، وهو تحريف ، إذ لا يناسب معناه سياق البيت ، كما هو ظاهر ، ولعل صوابه ما أثبتنا ، وكان الأنسب منه : « الفرق » فنحنين ، أى الفرع والخوف من أن يصيدها ؛ ولم تثبت فى صلب الكتاب لبعده فى رسم الحروف مما فى كلتا النسختين .

(٥) الضمة بالباء : لغة حكاها ابن عباد فى المحيط ، وأنكرها الجوهريّ أنظر تاج العروس .

(٦) حاجته ، أى حاجة ربه ، كما يتضح ذلك من السياق .

(٧) لم ترد هذه الكلمة فى ( ب ) .

وأما ما في الكلب من المنافع الطيبة — فقد قال الشيخ الرئيس  
 أبو علي بن سينا : إن بول الكلب يُستعمل على التآليل <sup>(١)</sup> ، ودم الكلب لنهوشه <sup>(٢)</sup> ولمس  
 السهام الأرمينية <sup>(٣)</sup> ، وقال إبراهيم بن هرمة — رحمه الله تعالى عليه — :  
 أوصيك خيرا به فإن له \* سجيّة لا أزال أحدها  
 يدلّ ضيفي على في غسق الليل \* إذا النار نام موقدها  
 وقال أيضا :

يكاد إذا ما أبصر الضيف مقبلا \* يكلمه من جبه وهو أعجم

### فصل

قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ في كتاب الحيوان : وزعموا أن ولد الذئب  
 [من الكلبة] <sup>(٥)</sup> يقال له : الدئسم ، ورؤى لبشار بن برد في دئسم العتري أنه قال :  
 أدئسم يا ابن الذئب من نسل زارع \* أتروى هجائي سادرا غير مقصير  
 قال : وزارع ، اسم الكلب ، يقال للكلاب : أولاد زارع ، قال : وزعم صاحب  
 المنطق أن أصنافا آخر من السباع المتراوجات المتلاحقات مع اختلاف الجنس والصورة

- (١) التآليل : جمع ثؤلول . وهو يثر — أى خراج — صغير صلب مستدير على صورتي ، منه  
 ١٥ متكوس ومتشق ذو شظايا ، ومتعلق ومساوي عظم الرأس مستدق الأصل وطويل معقف ومنفتح .  
 (٢) «لنوشه» ، أى لعصاته ، وإنما ساغ جمع المصدر هنا لإرادة أنواع النesh أو وحداته .  
 (٣) في (ب) «النهار» ؛ وهو تحريف .  
 (٤) «الأرمينية» : نسبة إلى أرمينية ، وهى بلاد معروفة ، وهذه النسبة على خلاف القياس ، وكان  
 القياس «الأرمينية» إلا أنه لما وافق ما بعد الرأ منها ما بعد الحاء في حنيقة ؛ حذفت الياء منها كما حذفت  
 ٢٠ من حنيقة في النسب ؛ وأجريت ياء النسبة في أرمينية مجرى تاء التأنيث في حنيقة .  
 (٥) لم ترد هذه العبارة في (أ) .  
 (٦) يريد بصاحب المنطق : أرسطوطاليس

معروفة النَّاج مثل الذئب التي تَسْفِد الكلاب في أرض رُومِيَّة<sup>(١)</sup> ؛ قال : وتؤلِّد أيضا كلابٌ سَلُوقِيَّةٌ بين ثعالب و كلاب ؛ قال : وبين الحيوان الذي يسمَّى باليونانية «طاغريس»<sup>(٢)</sup> والكلب تحدث هذه الكلاب الهندية ؛ قال : وليس يكون ذلك من الولادة الأولى ؛ هذا ما حكاه الجاحظ عن صاحب المنطق . وحكى الجاحظ عن بعض البصريين عن بعض أصحابه ، قال : وزعموا أنَّ النَّاج الأول يخرج صعبا وحشيًا لا يلقن ولا يؤلف ؛ وزعم لى بعضهم عن رجل من أهل الكوفة من بني تميم أنَّ الكلبة تعرض لهذا السبع حتى تلقح ، ثم تعرض لمشله مرارا حتى يكون حرو البطن الثالث قليل الصعوبة يقبل التلقين ، وأنهم يأخذون إناث الكلاب ويربطونها في تلك البرارى ، فتجىء هذه السباع فتسفيدها ، قال : وليس في الأرض أنى يجتمع على حب سفادها ، ولا ذكرٌ يجتمع له من النزاع إلى سفاد الأجناس المختلفة أكثر في ذلك من الكلب والكلبة ؛ وقال : إذا ربطوا هذه الكلاب الإناث في تلك البرارى ، فإن كانت هذه السباع هائجة سفدتها ، وإن لم تكن السباع هائجة فالكلبة مأكولة ؛ قال الجاحظ : ولو تم للكلب معنى السبع وطباعه ما ألف الإنسان وأستوحش من السبع<sup>(٤)</sup> ، وكره الغياض ، وألف الدُّور ، وأستوحش من البرارى

١٥ (١) ذكر ياقوت أن هذا الاسم بلخفيف الباء ، وقال : « كذا قيده النقات » .

(٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين والجزء الأول من كتاب الحيوان ورقة ٢١٦ من النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسى المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٨٥ ؛ أدب ، وهى أرقق النسخ التى بين أيدينا من هذا الكتاب ؛ وفى النسخة المطبوعة بمطبعة السعادة بمصر ج ١ ص ٨٥ « طاغريس » ؛ والظاهر أنه تحريف ؛ ولم نجد الكلام على هذا الحيوان فيما بين أيدينا من الكتب المؤلفة في هذا الفن .

(٣) النزاع : الاشتياق ، كالنزوع .

(٤) « واستوحش » الخ أى وما استوحش ، فالنفي السابق مسلط على هذا الفعل وما بعده من الأفعال أيضا ، كما لا يخفى ؛ وبهذا التفسير يستقيم الكلام .

وجانبَ القفار، وألفَ المجالسَ والديار؛ ولو تمَّ له معنى البهيمة في الطبع والخلق والغذاء ما أكل الحيوانُ، وكتبَ على الناسَ، نَعَمْ حَتَّى رُبَّمَا وَثَبَ على صاحبه؛ وَذَكَرَ من معائب الكلبِ وذمِّه، فقال: إِنَّهُ حَارِسٌ مُحَرِّسٌ مِنْهُ، وَمُؤَنِّسٌ شَدِيدُ الإِيحَاشِ مِنْ نَفْسِهِ، وَأُلِفَّ كَثِيرُ الْجَنَاحِ عَلَى إِلْفِهِ، وَأَعْمَا قَبْلُوهُ حِينَ قَبْلُوهُ عَلَى أَنْ يَنْذِرَهُمْ بِمَوْضِعِ السَّارِقِ، وَتَرَكُوا طَرْدَهُ لِيَنْبَهُهُمْ عَلَى مَكَانِ الْمَبِيتِ، وَهُوَ أَسْرَقٌ مِنْ كُلِّ سَارِقٍ، وَأَدْوَمُ جَنَاحِيَّةٍ مِنْ ذَلِكَ الْمَبِيتِ، فَهُوَ سَرَّاقٌ وَصَاحِبُ بَيَّاتٍ، وَأَكَّالٌ لِلْعُومِ النَّاسِ إِلَّا أَنَّهُ يَجْمَعُ سَرَقَةَ اللَّيْلِ مَعَ سَرَقَةِ النَّهَارِ، ثُمَّ لَا تَجِدُهُ أَبَدًا يَمْشِي فِي خَزَانَةِ أَوْ مَطْبِخِ أَوْ فِي عَرَصَةِ دَارٍ أَوْ فِي طَرِيقِ أَوْ بَرَارِيٍّ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ جَبَلٍ أَوْ فِي بَطْنِ وَادٍ إِلَّا وَخَطْمُهُ أَبَدًا فِي الْأَرْضِ يَنْشَتَمُ وَيَسْتَرْحُحُ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ بَيْضَاءَ حَصَاءٍ، أَوْ دَوِّيَّةً مَلْسَاءَ، أَوْ صَخْرَةً خَلْقَاءَ، حِرْصًا وَجَشَعًا، وَشَرَهًا وَطَمَعًا، نَعَمْ حَتَّى

(١) «وكتب» ، أى وما كلب ، فالنفي السابق مسلط على هذا الفعل أيضا ، كما لا يخفى .

(٢) في كلا الأصلين والحيوان ج ١ ص ٨٨ «الخيانة» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما تقتضيه التعلية بـ «على» وأيضاً فإن الكلب يوصف بالوفاء لصاحبه ، ويضرب به المثل في ذلك ، وهو ينافي وصفه بالخيانة .

(٣) في إحدى نسخ الحيوان مكان هذه العبارة : «وإنما آقنتوه» ؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا .

(٤) المبيت : المفتر على القوم الموقع بهم ليلا .

(٥) يريد بهذه العبارة أنه لص بالليل والنهار معا ، فلا تختص سرقة بأحدهما ، وذكره أداة الاستثناء

في أول الجملة تأكيد للزم بما يشبه المدح ، وهو من مقاصد البلاء ، كما هو معروف .

(٦) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين والنسخ التي بين أيدينا من كتاب الحيوان ، ولعله يريد

بالخزاة : حجرة في البيت يحزن فيها الطعام ونحوه ، ويرجح هذا التفسير قوله بعد : «أو مطبخ» .

(٧) الخطم بالفتح : مقدّم الأنف والفم .

(٨) الحصاء : الجرداء التي لا نبات فيها .

(٩) الدورية : الفلاة المستوية الواسعة البعيدة الأطراف .

(١٠) الخلقاء من الصخور : المصمتة المساء التي لا يؤثر فيها شيء .

تجده أيضا لا يرى كلبا إلا شتم آسته، ولا يشتم غيرها منه، ولا تراه يُرمى بحجر أبدا  
إلا رجع إليه فعَضَّ عليه، لأنه لما كان لا يكاد يأكل إلا شيئا رَمَوْا به إليه صار  
يَنسَى لِفَرْطِ شَرِّهِه وغلبَةِ الجَشَعِ على طبعِهِ أن الرامِيَ إنما أراد عقْرَه أو قَتْلَه، فيَطْلُقُ<sup>(١)</sup>  
لذلك أنه إنما أراد إطعامه والإحسان إليه، كذلك يَخِيلُ إليه فرطُ النَّهَمِ، وتُوْهِمُهُ غلبَةُ  
الشَّرِّه، ولكنَّه رمى بنفسه على الناس عجزا ولؤما، وفُسُولَةً ونقصا، وخاف السباع  
وَأَسْتَوْحَشَ من الصَّحَارَى؛ وسمعوا بعضُ المفسرين يقول في قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ  
فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مِّمَّا لِلنَّاسِ مِنَ الْغَنِيِّمْ﴾: إن المحروم هو الكلب؛ وسمعوا في المثل:  
”اصنع المعروف ولو إلى كلب“، فلذلك عطفوا عليه، وأتخذوه في الدور، على أن  
ذلك لا يكون إلا من سَفَلَتِهِمْ وأغبيائِهِمْ، ومن قَلَّ تَقَرُّزُهُ، وكثر جهْلُهُ، ورَدَّ الآثار<sup>(٢)</sup>  
إما جهلا وإما معاندة؛ ووصف في ذمه ومعاييه ما ذكره صاحبُ الذِّيك من ذم<sup>(٣)</sup>  
الكلاب، وتعدادِ أَصْنَافِ معاييها ومثاليها، من لؤمِها وخبثِها وضعفِها وشَرِّها  
وغَدْرِها وبذائِها وجهلِها وتسرعِها ونَتْنِها وقَدْرِها، وما جاء في الآثار من النَّهي

(١) في كلا الأصلين: «الذي»؛ وهو تحريف لا يستقيم به الكلام؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا

نقلا عن كتاب الحيوان ح ١ ص ٨٩.

(٢) في كلا الأصلين: «لما رمى» وقوله «لما» زيادة من النسخ لا يستقيم بها الكلام، كما هو

ظاهر.

(٣) الفسولة: الذالة والخسة، والفعل ككرم وعلم.

(٤) التقزز: التباعد من الدنس؛ وفي الحيوان: «تقدزه»؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا؛ وهو من قولهم:

«تقدزت الشيء»، إذا كرهته لوسخته.

(٥) «ووصف»، أى الجاحظ انظر (باب ما ذكر صاحب الذيك من ذم الكلاب) في كتاب الحيوان

ح ١ ص ١٠٤ طبع مطبعة السعادة.

(٦) في نسخة الحيوان المأخوذة بالتصوير الشمسي المحفوظة بدار الكتب المصرية: «وجبنا»

والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين؛ ويرجح الرواية الثانية مناسبة الجنب للضعف المذكور بعده.

عن آتخاذها وإمساكها، ومن الأمر بقتلها وإطرادها، ومن كثرة جنائياتها وقلة ودعها، وضرب المثل بلؤمها ونذاليتها وقبحها وسماجة ثنائها وكثرة أذاها (٢) وتقدر المسلمين من دنوئها، وأنها تأكل لحوم الناس، وأنها مطايا الجن، ونوع من المسخ، وأنها تنبش القبور، وتأكل الموتى، وأنها يعترها الكلب من أكل لحوم الناس، إلى غير ذلك من مساوئها، ثم ذكر قول من عدد محاسنها وصنف مناقبها وأخذ في ذكر أسمائها وأنسابها وأعرافها وتفدية الرجال لها، وذكر كسبها وحراستها ووفائها وإفها بجميع منافعها، والمرافق التي فيها، وما أودعت من المعرفة الصحيحة والفطنة العجيبة، والحس الطيف، والأدب المحمود، وصدق الاسترواح، وجودة الشم، وذكر حفظها وإتقانها وأهتدائها، وإنباتها لصور أربابها وجيرانها، ومعرفتها بحقوق الكرام، وإهانتها اللئام، وصبرها على الجفاء، وأحتمالها للجوع، وشدة متيتها (٥) وكثرة يقظتها، وعدم غفلتها، وبعد أصواتها، وكثرة نسلها، وسرعة قبولها ولقائها مع اختلاف طبائع ذكورتها والذكورة من غير جسيها، وكثرة أعمامها وأخوالها (٧) (٨)

٥

١٠

(١) «اطرادها»، أى جعلها طريدة، يقال: «أطرده» بالالف، إذا جعله طريدا وفاء.

(٢) في كلا الأصلين: «ردها» بالراء، وهو تحريف.

(٣) في إحدى نسخ الحيوان: «وتفزز»؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا انظر الجزء الأول ورقة ٢٦٥

١٥

من النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسى المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٨٥؛ أدب.

(٤) في إحدى نسخ الحيوان: «من درتها»؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا انظر الجزء الأول

صفحة ١٠٥ من النسخة المطبوعة في مطبعة السعادة.

(٥) المنة بالضم: القوة.

(٦) في الحيوان ج ١ ص ١٠٥: «وقلة»؛ والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا.

٢٠

(٧) زاد في الحيوان قبل هذه العبارة قوله: «وتصرف أرحامها في ذلك مع اختلاف» الخ؛ ولم

نثبتها في صلب الكتاب بين مربعين لاستقامة الكلام بدون إثباتها.

(٨) الذكورة بالناء: جمع ذكر بالتحريك، كالذكور.

وَتَرَدِّدَهَا فِي أَصْنَافِ السَّبَاعِ، وَسَلَامَتِهَا مِنْ أَعْرَاقِ الْبَهَائِمِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مُحَاسِنِهَا؛  
وَأُورِدَ ذَلِكَ بِأَلْفَاظٍ طَوِيلَةٍ، وَأَدَلَّةٍ كَثِيرَةٍ، وَاسْتِطْرَادَاتٍ يَطُولُ الشَّرْحُ فِي ذِكْرِهَا  
فَاضْرِبْنَا عَنْ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي الْإِخْتِصَارِ؛ فَلْنَذْكُرْ مَا يَحْتَاجُ الْكَاتِبُ إِلَى الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ  
وَيَذْهَبُ فِي أَلْفَاظِ الْكُتَّابِ مِنْ وَصْفِ كِلَابِ الصَّيْدِ، الَّتِي لَا بَدَّ لِلْكَاتِبِ مِنْ مَعْرِفَةِ  
جَيِّدِهَا وَأَفْعَالِهَا، لِيَضْمَنَهُ مَا يَصْدُرُّ عَنْهُ مِنَ الرِّسَالِ الطَّرْدِيَّةِ، فَقَوْلُ : دَلَالُ  
النَّجَابَةِ وَالْفَرَاهَةِ فِيهَا تُعَرِّفُ مِنْ خِلْقَتِهَا وَأَلْوَانِهَا وَمَوْلَدِهَا .

ذكر دلائل النجابة  
والفراهة في كلاب  
الصيد

أَمَّا فِي الْخِلْقَةِ — فَقَدْ قَالُوا : طَوْلُ مَا بَيْنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ، وَقِصْرُ الظَّهْرِ  
وَصِغَرُ الرَّاسِ، وَطَوْلُ الْعُنُقِ، وَغَضَفُ الْأُذُنَيْنِ، وَبَعْدُ مَا بَيْنَهُمَا، وَزُرْقَةُ الْعَيْنَيْنِ  
وَتَوَهُُّ الْجَبْهَةِ وَعِرْضُهَا، وَقِصْرُ الْيَدَيْنِ .

وَأَمَّا فِي الْأَلْوَانِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : السُّودُ أَقْلُ صَبْرًا عَلَى الْحَزَنِ وَالْبَرْدِ، وَالْبَيْضُ  
أَفْرَهُ إِذَا كُنَّ سُدَّ الْعَيْنُونَ؛ وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : إِنَّ السُّودَ أَصْبَرُ عَلَى الْبَرْدِ وَأَقْوَى .

وَأَمَّا فِي وَلَادَتِهَا — فَإِنَّهُ يُقَالُ : إِذَا وَلَدَتْ الْكَلْبَةُ حَرًّا وَاحِدًا كَانَ أَفْرَهُ<sup>(١)</sup>  
مِنْ أَبِيهِ، وَإِنْ وَلَدَتْ ذَكَرًا وَأُنْثَى كَانَ الذَّكَرُ أَفْرَهُ<sup>(٢)</sup>، وَإِنْ وَلَدَتْ ثَلَاثَةً فِيهَا أَنْثَى  
شَبَّهَ الْإِثْمَ كَانَتْ أَفْرَهُ الثَّلَاثَةِ<sup>(٣)</sup>، وَإِنْ كَانَ فِي الثَّلَاثَةِ ذَكَرٌ وَاحِدٌ فَهُوَ أَفْرَهُ<sup>(٤)</sup> .

(١) الفراهة : النشاط والخفة والحذق .

(٢) في كلا الأصلين ومباح الفكر : «وعصف» ؛ وهو تصحيف ، إذ لم نجد من معانيه ما يناسب  
السياق ؛ والغرض بفتح أوله وثانيه : استرحاه في الأذن على محاربتها من سمتها وطولها .

(٣) في (١) : «ورقة» وفي (ب) : «وزنه» ؛ وهو تحريف في كلتا النسخين .

(٤) أفره ، أي : أنشطه . أحفه ، أي : أحقه .



ذكر شيء مما وصفت به كلاب الصيد نثرا ونظما

قال أبو إسحاق الصَّابِي يصفها من رسالة طَرْدِيَّة : ومعنا كلُّ كَلْبٍ عَرِيقِ  
 المناسب ، نَجِيجِ الْمَكَّاسِبِ ؛ حُلُو الشَّائِلِ ، نَجِيبِ الْمَخَائِلِ ؛ حَدِيدِ النَّاطِرِينَ ، أَغْضَفِ<sup>(١)</sup>  
 الْأُذْنِينَ ، أَسِيلِ الْخَلْدِينَ ، مُحْطَفِ الْجَنْبِينَ ؛ عَرِيضِ الزُّورِ ، مَتِينِ الظُّهْرِ ؛ أَبِي النَّفْسِ ،  
 مُلْهِبِ الشَّدِّ ؛ لَا يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا تَحْلِيلًا وَإِعْمَاءً ، وَلَا يَطُوهَا إِلَّا إِشَارَةً وَإِجَاءً .

وقال بعض الشعراء :

أَبْعَثْ كَلْبًا يَكْسِرُ الْيَحْمُورَ \* مَجْرَبًا مَدْرَبًا صَبُورًا<sup>(٥)</sup>  
 يَأْتِفُ أَنْ يَشَا كُلَّ الصُّقُورِ \* مَنْفَرْدًا بِصَيْدِهِ مُغِيرًا  
 ذَا شَيْءٍ تَحْسَبُهَا حَرِيرًا \* قَدْ حَبَرَتْ نَقُوشُهَا تَحِيرًا  
 إِذَا جَرَى حَسْبَتَهُ الْمَقْدُورَا \* يَكَادُ لِلسَّرْعَةِ أَنْ يَطِيرَا  
 حَقًّا لِمَا عَنَ لَهُ مُبِيرَا<sup>(٦)</sup> \* أَعْجَزُ أَنْ أَرَى لَهُ نَظِيرَا<sup>(٧)</sup>

١٠

- (١) الْأَعْصَفُ : من الغصص بالتحريك ، وهو استرخاء أعلى الأذن على الحجارة من اتساعها وطولها .  
 (٢) مُحْطَفِ الْجَنْبِينَ ، أى ضاحرها .  
 (٣) الزُّورُ بفتح الزاى وسكون الواو : الصدر ، أو هو : وسطه .  
 (٤) « إِلَّا تَحْلِيلًا » ، أى إلّا مما حقيقا لا مباينة فيه ، وذلك لمرعته وخفته ، ومنه قول كعب  
 ابن زهير فى هذا المعنى يصف سير ناقة :

١٥

تَحْدَى عَلَى يَسْرَاتٍ وَهَى لَاحِقَةً \* ذَوَابِلَ مَسْنَنِ الْأَرْضِ تَحْلِيلَ

قال ابن هشام فى شرح قوله : « مَسْنَنِ الْأَرْضِ تَحْلِيلَ » إنه إشارة الى سرعة رفعها قوائمها ، وذلك أن  
 التحليل من تحلة العين ، فالمنى أرب مَسْنَنِ الْأَرْضِ تَحْلِيلَ كما يخاف الإنسان على الشيء ليفعله فيفعل منه  
 اليسير ليتحلل به من قسمه ، هذا أصله ، ثم كثر حتى قيل لكل شئ لم يبلغ فيه الخ وفى تاج العروس مادة  
 "حل" ما يفيد معنى هذا الكلام ، فانظره .

٢٠

(٥) الْيَحْمُورُ : حمار الوحش .

(٦) فى كلنا النسخين : « حيفا » بالياء المشاءة وفى مباحث الفكر : « حنقا » بالنون والفاء ؛  
 وهو تصحيح فى هذه المصادر الثلاثة ؛ وسياق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٧) الْمُبِيرُ : المهلك .

٢٥

وقال أبو نواس :

هَجَّنَا بِكَلْبٍ طَالَمَا هَجَّنَا بِهِ \* يَتَسِفُ الْمَقُودَ مِنْ جِذَائِهِ <sup>(٢)</sup>  
كَأَنَّ مَنِيَهُ لَدَى أَنْسِلَابِهِ \* مَتَنَّا مُجْجَاعٌ بَلَّحَ فِي أَنْسِيَابِهِ <sup>(٣)</sup>  
كَأَنَّمَا الْأُظْفُورُ فِي قَنَابِهِ \* مُوسَى صَنَاعَ رَدٍّ فِي نِصَابِهِ <sup>(٤)</sup>  
تَرَاهُ فِي الْحَضَرِ إِذَا هَاهُوَ بِهِ \* يَكَادُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ إِهَابِهِ <sup>(٥)</sup>  
تَرَى سَوَامَ الْوَحْشِ إِذْ تُخَوِّى بِهِ \* يَرْحَنُ أَسْرَى طُفْهِهِ وَنَابِهِ <sup>(٦)</sup>

وقال أيضا :

كَأَنَّ لَحْيَيْهِ لَدَى أَقْتَرَارِهِ \* شَكُّ مَسَامِيرٍ عَلَى طَوَارِهِ <sup>(٧)</sup>  
<sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup> <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup>

(١) في كلا الأملين ومباهج الفكر ومحاضرات الأدباء « ينشف » بالشين ؛ وهو تحريف اذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق ، وما أشتبهه عن ديوان أبي نواس ص ٢١٠ ، « ويتسف » ، أى يتزع .  
(٢) من جذابه ، أى سبب مجاذبته المقود ، فـ « من » في هذا الموضع : تعليلة ، كما لا يخفى ،  
والذى في ديوان أبي نواس : « من كلابه » والمعنى يستقيم على هذه الرواية أيضا ، والكلاب بفتح أوله  
وتشديد ثانيه : صاحب الكلب .

(٣) الانسلاب : الاسراع في السير جدا .

(٤) الشجاع بضم الشين وكسر ها : الحية ، وقيل : الذكر منها .

(٥) القناب بكسر القاف : الغطاء الذى يستر به محله من كفه ، كالقناب انظر تاج العروس .

(٦) نصاب الموصى : مقبضه الذى نصب فيه .

(٧) الحضر : شدة الجرى .

(٨) « هاهو به » ، أى زجره ؛ ومرجع الضمير في قوله : « هاهو » معلوم من السياق وان لم

يصرح به ، أى هاهو به صاحبه .

(٩) اللحيان : حافظ الفم ، وهما العظمان اللذان فيهما الأسنان من داخل الفم .

(١٠) الاقترار : انكشاف الأسنان ، يقال : « اقترعن أسنانه » اذا كثر عنها وأبدأها .

(١١) الشك : النظم .

(١٢) على طواره ، أى على طول فمه ، يقال : رأيت حبلًا بطوار هذا الحائط ، أى بطوله ؛ ويحتمل أيضا

أن يفسر الطوار بالخذ والجانب ، أى أن هذه المسامير منتظمة على حذفه ، وهو العظم الذى تنبت عليه الأسنان .

سَمِعَ إِذَا اسْتَرَوَحَ لَمْ تُمَارِهِ \* إِلَّا بَانَ يُطْلَقَ مِنْ عِذَارِهِ <sup>(١)</sup>  
فَأَنْصَاعَ كَالْكُوكَبِ فِي أَنْحِدَارِهِ \* لَقَّتِ الْمُشِيرُ مُوهِنًا بِنَارِهِ <sup>(٢)</sup>  
شَدًّا إِذَا أَخْصَفَ فِي إِحْضَارِهِ \* نَحَرَ أَذْنِيهِ شَبَابًا أَطْفَارِهِ <sup>(٣)</sup>

وقال بعض الأندلسيين <sup>(٤)</sup>:

[وَأَغْصَفَ تَلَقَّى أَنْفَهُ فَكَأْتَمَا \* يَقُودُ بِهِ نُورٌ مِنَ الصَّبَحِ أَنْوَرُ] <sup>(٥)</sup>  
إِذَا أَلْهَبَتْهُ شَهْوَةُ الصَّيْدِ طَامَعًا \* رَأَيْتَ عَقِيمَ الرِّيحِ عَنْهُ تَقْصُرُ <sup>(٦)</sup>

٥

(١) السمع بكسر السين : ولد الذئب من الضبع ، وفي المثل : "سمع من سمع" وهذا الحيوان أحبب الحيوانات وأسرعها ، يقال : إن وبته تزيد على ثلاثين ذراعا ، والمراد تشبيه الكلب به .  
(٢) استروح ، أى تشم رائحة الصيد .

(٣) ما صاع ، أى ذهب مسرعا ، وهو معطوف على قوله قبل هذه الأبيات الواردة هنا : «عارضته في سنن أمتي» الخ انظر ديوان أبي نواس ص ٢١١

١٠

(٤) كذا في ديوان أبي نواس ص ٢١٢ وغيره ؛ وضبط صاحب التاج هذا اللفظ بصم الميم وكسر الهاء ضبطا بالعبارة ، فقال : «والموهن كحمن» ، وهو نحو نصف الليل ، وضبط بفتح الميم ضبطا بالقلم لا بالنص ونسخ القاموس واللسان وأساس السلاعة ؛ والدى و (أ) «مرهبا» وفي «ب» «مرهبا» ؛ وهو تحريف في كلتا السحتين .

١٥

(٥) كذا في كلا الأصلين وديوان المعاني المحفوظة منه بدار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٢٢٦٤ أدب ؛ والذي في ديوان أبي نواس : «حتى اذا» ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين كما هو ظاهر .

(٦) «أخصف» أى اشتد في عدوه وأسرع ، وتقل صاحب التاج عن بعض اللغويين أنه يجوز فيه : «أحصف» بالحاء أيضا ، وقال الأزهري : إن صوابه بالحاء المهملة لا غير .  
(٧) هو ابن هذيل الأندلسي ، كما في مباحج الفكر .

٢٠

(٨) لم يرد هذا البيت في (أ) وقد أثبتناه عن (ب) ومباحج الفكر . والأخصف من الغضب بالتحريك ، وهو استرخاء أهل الأذن على المحارة من آساعها وعظلمها ، وهو محمود في كلاب الصيد .

وقال أبو إسحاق إبراهيم بن خفاجة :

وَمُورِسُ السَّرْبَالِ يُخْلَعُ قِيدُهُ <sup>(٢)</sup> \* عَنْ نَجْمِ رَجِيمٍ فِي سَمَاءِ غَبَارٍ

يَسْتَقِ فِي سَنَنِ الطَّرِيقِ وَقَدْ عَفَا \* قَدَمَا فَيَقْرَأُ أَحْرَفَ الْآثَارِ <sup>(٤)</sup>

عَطَفَ الضُّمُورُ سَرَانَهُ فَكَأَنَّهُ <sup>(٣)</sup> \* وَالنَّعْفُ يَجْجِبُهُ هَلَالُ سَرَارٍ

يَقْتَرِ عَنْ مِثْلِ النَّصَالِ وَإِنَّمَا \* يَمِشِي عَلَى مِثْلِ الْقَنَا الْخَطَارِ

وقال آخر :

وَمُؤَدَّبُ الْآسَادِ يُمَسِّكُ صَيْدَهُ <sup>(٥)</sup> \* مُتَوَقِّفًا عَنْ أَكْلِهِ كَالصَّائِمِ

صَبَّ إِذَا مَا صَادَ عَاتَقَ صَيْدَهُ <sup>(٦)</sup> \* طَرَبَ الْمَقِيمِ إِلَى لِقَاءِ الْقَادِمِ

(١) المورس : المصبوغ بالورس ، وهو صبغ أصفر مثل اللطخ . يخرج على الرمث بين آخر الصيف

وأول الشتاء ، إذا أصاب الثوب لونه ، قال أبو حنيفة : الورس ليس ببرئ ، يزرع ستة فيجلس عشرين ،  
أى يقيم فى الأرض ولا يتعطل ، قال : ونباته مثل نبات السمسم ، فإذا جف عند إدراكه تفتتت خرائطه  
فتنفض فينتفض منها الورس .

(٢) القيد بالكسر : سير بقيد من حله ، يريد أن هذا الكلب إذا أنطلق من رباطه مضى مضى

النجم ، وفقد نفوذ الشهاب .

(٣) سرانه ، أى ظهره ، والسرارة من كل شئ . : أعلاه .

(٤) السرار : الليلة التى يستمر فيها القمر آخر الشهر ، وربما كان ليلة ، وربما كان ليلتين ، وهو

فتح السين وكسرهما ، إلا أن الكسر لغة ليست بمجيدة عند اللغويين ، كما قاله الأزهري .

(٥) متوقفا : نصب على الحال .

(٦) كذا فى مباحج الفكر ، والذى فى كلا الأصلين : «طب» وهو يفتح الطاء : الماهر

الحاذق بعلمه ، وهذا اللفظ وإن استقام به المعنى إلا أن ما أثبتناه أولى بسياق البيت ، لذكره العناق

وقال آخر :

وما الطَّبِيُّ منه في حُشاشة <sup>(١)</sup> نفسه \* ولكنه كالطفل في حجر أمه  
يلازمه دون احترام <sup>(٢)</sup> كأنما \* تعلق خصم عند قاضٍ بخصمه

وقال ابن المرغريّ النصرانيّ الأندلسيّ منشداً <sup>(٣)</sup> :

لم أرَ ملهى لذي آقنصاص \* ومكسبا مقنع الحريص  
كئيل خطلاء ذات جيد <sup>(٤)</sup> \* أتلع <sup>(٥)</sup> مصفرة القميص  
كالقوس في شكلها ولكن \* تنفذ كالسهم للقنيس  
لو أنها تستثير برقاً \* لم يجحد البرق من محيص  
مجبولة <sup>(٦)</sup> الظهر لم يخنّه \* لحوق بطين به خميص  
اتخذت أفعها دليلاً \* قاد إلى الكانس العويص

(١) الحشاشة بالضم : بقية الروح في الجريح والمريض ؛ يريد أن هذا الطَّبِيُّ ليس في آخر رمق من حياته من هذا الكلب حينما يتصيد ، فلا يودى بجذاته ، بل يبق عليه ويرق به ، كما ترق الأم بطفلها ، ويوضح هذا المعنى قوله في البيت الثاني : « يلازمه دون احترام » .

(٢) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « احترام » بالحاء ؛ وهو تصحيف ؛ والاحترام : الإهلاك .

(٣) كذا في نسخ الطيب ج ٢ ص ٣٥٠ طبع أوروبا والدى في (أ) « ابن المزعز » وفي (ب) : « ابن المزعز » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين ، وقد ذكر صاحب نسخ الطيب أن هذه القصيدة في كلبه أهداها ابن المرغريّ إلى المعتمد بن عباد .

(٤) الخطلاء من الكلاب : المسترخية الأذن لسمتها وطولها ، وهو محمود في كلاب الصيد ، قال في اللسان : « وكلاب الصيد خطل لأسترخاء أذنانها » .

(٥) الأطلع : الطويل .

(٦) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ؛ ولم نجد في كتب اللغة التي بين أيدينا من معانيه ما يصح أن توصف به ظهور الكلاب ؛ فلعل صوابه : « مجبولة » بالميم ، يريد وصف ظهرها بالقوة والأجتماع يقال : « رجل مجبول » أى مجتمع الخلق ، كما في اللسان ؛ أو لعله « مجبوكة » ؛ والمعنى في كلا اللفظين واحد .



(١) وكلبة تاهت على الكلاب \* بجلدة صفراء كالزرياب<sup>(٢)</sup>  
تنساب مثل الحية المنساب \* كأنها تنظر من شهاب<sup>(٣)</sup>  
(٤)

وقال أحمد بن زياد بن أبي كريمة يصف كلب صيد من قصيدة طويلة، أولها :

وغب غمام مرقن عن سنامه \* شامية حصاء جون السحاب<sup>(٥)</sup>  
مواجه طلق لم يردد جهامه \* تداوب أرواح الصبا والجناب<sup>(٦)</sup>  
بعثت وأثواب الدجى قد تقلصت \* بغزة مشهور من الصبح ثاقب<sup>(٧)</sup>  
(٨)

(١) لم يرد في كلتا النسختين نسبة هذا الشعر الى قائله ، فلعل قائله ابن المرغري البصري السابق ذكره ولم يذكره المؤلف هنا اكتفاء بما سبق ، ولم تقف على هذه الأبيات فيما بين أيدينا من الكتب الأخرى .

(٢) الزرياب : الذهب أو ماؤه ، وهو معزب .

(٣) تذكير الوصف هنا لأن الحية لا تختص بالأثني ، وإنما تطلق على الذكر أيضا . وإنما دخلته التاء لأنه واحد من جنس ، فهي فيه للوحدة لا للتأنيث ، كبطء ودجاجة .

(٤) في كلا الأصلين : «تهاب» بالتاء ، وهو تحريف .

(٥) «شامية حصاء» صفتان للريح ، والمراد بها ريح الشمال ؛ وترجم العرب أنها هي التي تمزق السحاب قال في (شرح القاموس مادة صبا) : تزعج العرب أن الدبور تزعج السحاب وتشخصه في الهواء ثم تسوقه ، فإذا علا كشفت عنه ، وأستقبلته الصبا فوزعت بعضه على بعض حتى يصير كسفا واحدا ، والجنوب تلحق وادفنه به وتمده ، والشمال تمزق السحاب اه والحصاء من الرياح : الصافية بلا غبار .

(٦) في (١) «جوز» وفي (ب) «جور» وهو تحريف ؛ والجون جمع جون بفتح الجيم ، وهو الأسود المشرب حرة .

(٧) مواجه طلق : صفة للغمام السابق ذكره في البيت الأول ، أي أن هذا الغمام يواجه في سيره جوا طلقا أي سهلا لينا لا حرقه ولا يرد ولا ريح ولا شيء يعوقه عن السير ، وفي بقية البيت ما يوضح هذا المعنى .

(٨) في كلا الأصلين : «تداب» بدالين مهملتين ؛ وفي الحيوان ج ٢ ص ١٣٣ : «تداب بأرواح» وهو تحريف في هذه المصادر الثلاثة ؛ والتداوب : اختلاف الرياح واضطرابها ومحبتها من هنا وهنا ، وأصله من الذب ، لأنه إذا حذر من وجه جاء من آخر .

وقد لاح ناعى الليل حتى كأنه \* لِسارى الدجى فى الفجر قنديلُ راهبٍ <sup>(١)</sup>  
 بها ليلٌ لا يَتَنبَهُمُ عن عزيمة \* وإن كان جَمَّ الرُّشْدِ لومُ الأقاربِ <sup>(٢)</sup> (١٣)  
 لتجنب غُضْفٍ كالقِداح لطيفة \* مشرطة آذانها بالتحالِبِ <sup>(٣)</sup>  
 تحال سباطا فى صَلاها منوطَةٌ \* طوال الهوادى كالقِداح الشواذبِ <sup>(٤)</sup>  
 إذا أَفْتَرَشَتْ خَبْتًا أَثارت بمتنه \* عَجَاجا وبالكَدانِ نارَ الحُباحِ <sup>(٥)</sup>

(١) بهاليل بالنصب : مفعول لقوله فى البيت الثالث : « بعثت » والباليل : الأعزاء الكراء،  
 واحده بهلول ، والمراد بهم هنا أصحاب الكلاب المتصيدون بها والقائمون عليها .

(٢) « لوم » بالرفع ، فاعل لقوله : « يتنبههم » .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ فى كلا الأصلين والحيوان لم يحفظ ؛ ولعل صوابه : « لتحريب » ؛  
 والتحريب : التحريش ، كما فى اللسان ؛ يقول : بعث هؤلاء البهاليل لتحريب هذه الكلاب الغضف ؛  
 أى لإغرائها بالصيد . والغضف من الكلاب : المستريحة الآذان من طولها وسعتها ، واحده أغضف .  
 (٤) « مشرطة آذانها » الخ يريد وصف هذه الكلاب بالسرعة وشدة العدو حتى أنها تقطع آذانها  
 بمخالها حين ترفع قوائمها فى العدو .

(٥) الصلا : مغرز الذنب (المصباح) .

(٦) الهوادى : الأعناق ، واحده هاد ، وأصل معناه : المتقدم من كل شئ . وسمى الفتق هاديا  
 لتقدمه على سائر البدن .

(٧) الشواذب : الضوازم ، والذى فى كلا الأصلين « الشوارب » بالراء ؛ وهو تصحيف .

(٨) الخبت : المطنن من الأرض فيه رمل ، وقيل : هو سهل فى الحرة ؛ وفى كلا الأصلين  
 « جنباً » وفى الحيوان ج ٢ ص ١٣٣ « جتا » ؛ وهو تصحيف فى هذه المصادر الثلاثة ؛ وسياق البيت  
 يقتضى ما أثبتنا .

(٩) فى كلا الأصلين والحيوان : « وبالكدان » بالذال المهملة ؛ وهو تصحيف ، وسياق الكلام  
 يقتضى ما أثبتنا ؛ والكدان بالذال المعجمة : حجارة كأنها المدر ليست بصلبة ، واحده كدانة .

(١٠) نار الحباحب : ما أقتدح من شرر النار فى الهواء من تصادم الحجارة ؛ وقيل : الحباحب بضم  
 الحاء ، هو ذباب يطير بالليل كأنه نار ، له شعاع كالسراج .

تفوت خُطَاها الطَّرَفَ سبِقًا كَأَنَّهَا \* سَهَامٌ مُفَالٍ<sup>(١)</sup> أَوْ رَجُومُ الْكَوَاكِبِ  
 طَرَادُ الْهُوَادِي لَاحِهَا<sup>(٢)</sup> كُلَّ شَتْوَةٍ \* بِطَامَسَةِ الْأَرْجَاءِ مَرَّتِ<sup>(٤)</sup> الْمَسَارِبِ  
 تَكَادُ مِنَ الْأَخْرَاجِ تَنْسَلُ<sup>(٣)</sup> كَلْبًا \* رَأَتْ شَبَحًا لَوْلَا أَعْتَاضُ الْمَنَاقِبِ<sup>(٥)</sup>  
 تَسُوفُ<sup>(٦)</sup> وَتُوفِي<sup>(٧)</sup> كُلَّ تَنْشِيرٍ وَفَدْفِدٍ \* مَرَابِضُ<sup>(٨)</sup> أَبْنَاءِ النَّفَاقِ الْأَرَانِبِ<sup>(٩)</sup>  
 كَأَنَّهَا دُعُرًا يُطِيرُ قُلُوبَهَا \* أَتَيْنُ<sup>(١٠)</sup> الْمَكَائِكِي أَوْ صَرِيرُ الْجَنَادِبِ<sup>(١١)</sup> .

(١) المعالي بالسهم : الراجع به يده بر يده به أقصى الغاية .

(٢) هوادى الوحش وهادياتها : أرائلها .

(٣) لاحها ، أى غيرها وأضرها .

(٤) الرب : الفقر الذى لا نبات فيه .

(٥) فى كلا الأصلين والحيوان : « الانحراج » بانحاء المعجمة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ، والأخراج : قلائد الكلاب ، واحده حرج بكسر فسكون ، و يقال : « كلاب محزجة » ، أى مقلدة (اللسان) .

(٦) تسوف ، أى تنهم .

(٧) « توفى كل نشر » أى تأتية وتشرف عليه ، يقال : « أوفيت المكان » ، إذا أتيت به والنشر :

المكان المرتفع ؛ وفى (١) « نشر » وفى (ب) « نسر » ؛ وهو تحريف فى كلتا النسختين .

(٨) القدد : القلاة التى لا شيء بها .

(٩) مرابض بالنصب : مفعول لقوله : « تسوف » .

(١٠) قيل للأرانب : أباء النفاق ، لأنها تنافق ، أى تدخل النافقاء ، أى الجحر الذى تستتر فيه ،

يقال : « نافع اليربوع نفاقا » ، اذا دخل نافقاه ، ومنه سمي المنافق منافقا ، لأنه ينافق كاليربوع .

(١١) المكائى : جمع مكاء بضم الميم وتشديد الكاف ، وهو طائر فى ضرب القنبرة ، إلا أن فى جناحيه بلقا ، سمي بذلك لأنه يجمع يديه ثم يصفر فيهما صغيرا حسنا ، وجمعه مكائى بتشديد الياء وإنما خففت ها لضرورة الوزن .



تُدِير عِيُونَا رُكْبَتْ فِي بَرَاطِيلٍ \* بِكُمْرِ النُّغْضِي نُحْرًا، ذِرَابُ الْأَنْيَابِ <sup>(٣)</sup>  
 إِذَا مَا أَسْتَحْشَتْ لَمْ يُجِبْ طَرِيدَهَا \* هَلَنْ ضَرَاءُ أَوْ جَارِي الْمَذَانِبِ <sup>(٤)</sup>  
 وَإِنْ بَاصَهَا صَلَّتَا مَدَى الطَّرْفِ أَمْسَكْتُ \* عَلَيْهِ بَدُونِ الْجُهْدِ سُبُلَ الْمَذَاهِبِ <sup>(٥)</sup>  
 تَكَادُ تُفَرِّى الْأُهْبَ عَنْهَا إِذَا آتَتْكَ \* لِنَبَاةٍ تَنْخَفِ الْحَرَمُ عَارِي الرُّوَاجِبِ <sup>(٦)</sup>

(١) البراطل : حجارة مستطيلة صلبة تقربها الأرواح ، واحده برطيل بكسر الباء ، شبه العظم المستدير حول العين الذى ينبت عليه الحاجب بهذه الحجارة فى الصلابة ؛ كما قال بعض الأعراب يصف عيني الأسد : « كأنما تقرنا بالمناقر فى عرض حجر » انظر ص ٢٣٥ س ٦ من هذا السفر ؛ وكان قياس جمعه براطيل ، وإنما حذفت الياء منه هنا جريا على لغة من يجوز ذلك ، ومنه قوله تعالى : (وعنده مفاتيح الغيب) ، وهو مذهب الكوفيين .

(٢) الخزر : من الخزر البحر يك ، وهو النظر كأنه فى أحد الشقين . وقيل : هو صيق العين وصغرهما ، وقيل غير ذلك .

(٣) ذراب الأناب ، أى حداد الأناب ، وقد نقل صاحب اللسان عن سيبويه أن الأناب جمع أنياب ، فهو جمع جمع كآيات وآيات أو ما حذفت الياء الثانية ها جريا على لغة من يجوز ذلك ، وهو مذهب الكوفيين ، ومنه قوله تعالى : «وعنده مفاتيح الغيب» .

(٤) فى كلا الأصلين والحيوان ج ٢ ص ١٣٣ «لم يحن» بالحاء ؛ وهو تصحيف ؛ «ولم يحن» ، أى لم يستر ، يقال : «أجنه» (وجنه) من باب «نصر» ، أى ستره .

(٥) الصراء بفتح الصاد : الشجر المثلث فى الوادى الذى يستتر فيه الصيد . يقال : يوارى الصيد منه فى ضراء .

(٦) المذانب : مسايل الماء ، واحده مذنب وزان مدبر .

(٧) باصها ، أى فاتها وسبقها ؛ وفى كلا الأصلين : « ناصها » بالون ؛ وهو تصحيف .

(٨) صلتا ، أى ركضا ، يقال : « صلت الفرس » ، اذا ركضته .

(٩) تفرى الأهب ، أى تشقق الجلود .

(١٠) النبأة : الصوت الخفى .

(١١) الشخت : الضامر الدقيق لا من هزال ، ويريد به صاحب الكلاب المتصيد بها .

(١٢) الرواجب : مفاصل أصول الأصابع ؛ وقيل : هى قصب الأصابع ؛ وقيل غير ذلك ؛ واحدها

راجبة ووجه بضم الراء .

كَأَنَّ غَصُونَ الْخَيْزُرَانِ مَتَوْنَهَا \* إِذَا هِيَ جَالَتْ فِي طَرَادِ النَّعَالِ  
 كَوَاشِرٍ عَنْ أَنْيَابِ مَنْ كَوَالِحُ \* مَذْلُقَةُ الْأَذَانِ شُوسُ الْحَوَاجِبِ  
 كَأَنَّ بَنَاتِ الْقَفْرِ حِينَ تَفَرَّقَتْ \* غَدَوْنَ عَلَيْهَا بِالْمَنَايَا الشَّوَابِ

### ذكر ما قيل في الذئب

- والذئب له أسماء نطقت بها العرب، ذكره ذئب، والأثنى ذئبة وسليقة وسيدانة،  
 ويكنى أبا جعدة، ومن أسمائه: نَهْشَل، وأوَيْس، وذُوَالَّة، وأُشْبَة، ونُشْبَة،  
 وكَسَاب، وكُسيب، والعَسَماس، والعَسَّاس، والخَيْل، والعَمَّاس، والطَّمِل،  
 والشَّيْذَمَان، والشَّيْذَمَان، والخَيْتَمُور، والقَائِب، والعَلُوش، وربَّال، والسَّرْحَان

(١) مدلقة الآذان • أى محدتها •

- (٢) الشوس: جمع أشوس، مشتق من الشوس بالتحريك، وهو أن ينظر بإحدى عينيه ويميل وجهه  
 في شق العين التي ينظر بها، يكون ذلك خلقة، ويكون من الكبر والتيه والغضب؛ وإسناد الشوس إلى  
 الحواجب في هذا البيت إسناد مجازي •

(٣) يريد بنات القفر: الوحوش •

- (٤) في كتب اللغة ما يعيد أن بعض اللغويين يطلق السيادة على الذكر والأثنى من الذئب، وهو  
 ما تسميه عبارة القاموس، ومنهم من جعل السيادة أثنى السيد، كما هنا، وهو ظاهر سياق الصاغاني  
 انظر تاج العروس مادة سود •

(٥) هذا الأسم ربما جاء في الشعر، كما نص على ذلك في اللسان والتاج •

(٦) يقال فيه أيضا: «الطمل» بسكون الميم وتخفيف اللام، كما في المخصص ج ٨ ص ٦٧ •

(٧) كذا ضبط هذا اللفظ بضم الهمزة وفتحها في المخصص ج ٨ ص ٦٧ ضبطا بالقلم

لا بالعبارة •

ومصدّر ، والعسول ، والنسول ، والخالطف ، والأزل ، والأرّج : القليل لحم  
الوركين ، والعمرّد . ويقال لولد الذئب : جرْموز ، والأثى : جعدة .

ويقال : إن الذئب إذا لم يجد ما يأكله آستعان بإدخال النسيم في فيه ، فيقتات  
به ؛ وجوفه يذيب العظم ، ولا يذيب نوى التمر ؛ وقال بعض من آعتنى بسرّ طبائع  
الحيوان : إنه لا يلتحم عند السّفاد إلا الذئب والكلب ، وهو يسفد مضطجعا  
على الأرض ، وذكّره عظم ، والذئب موصوف بالأنفراد والوحدة وشدة التوحش ؛  
وإذا خفي عليه موضع الغنم عوى ليؤذنه بمكانه ، ويعلمهم بقربه ، فإذا حضرت  
الكلاب إلى الناحية التي هو فيها راغ عنها إلى جهة الغنم التي ليس فيها كلب ؛  
وهو لا يعود إلى فريسة بعد أن يشبع منها ؛ وهو ينام بإحدى عينيه ويفتح  
الأخرى ، فإذا آكتفت النائمة وأخذت حقاها من النوم فتحها ونام بالأخرى ؛ فهذا  
أبدا دأبه في نومه ؛ وهو قوي حاسة الشم ، قيل : إنه يسم من فرسخ ؛ وأكثر  
ما يعترض الغنم وقت الصبح عند توقّعه فترة الكلاب ونومها ؛ ومن عادة  
الذئاب أنه إذا آفترس ذئبان شاة قسمها على شطرين بينهما بالسوية ؛ والذئب  
إذا وطئ ورق العنصل مات لوقته ؛ وينه وبين الغنم معاداة عظيمة ، فمنها أنه  
إذا جُمع بين وتر عجل من أمعاء ذئب وبين أوتار عجل من أمعاء الغنم وضرب بها

١٠

١٥

(١) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومبادئ اللغة للإسكافي ص ١٤٨ ؛ والذي في (اللسان  
والتاج مادة جعد) أنه ليس للذئب بنت تسمى (جعدة) ، فقد جاء فيما أن الذئب يكنى (أبا جعدة)  
و (أبا جعادة) وليس له بنت تسمى بذلك ، قال الكمي يصفه :

ومستطعم يكتفى بغير بناته \* جعلت له حظا من الزاد أوفر

وزاد في التاج أن الذئب إنما يكنى (أبا جعدة) لبعله ، من قولهم : فلان جعد الدين ، إذا كان بخيلا ؛  
وفي المختص : للزئمة ، لأن الجعد اللثيم .

٢٠

(٢) العنصل : البصل البري ؛ وقال أبو حنيفة : العنصل ورق مثل الكراث يظهر ببسطا سبطا ،  
وقيل أيضا في نفسه : إنه شجرة سهلة تنبت في مواضع الماء والندى نبات الموزة ، ولها نور كنور  
السوسن الأبيض .

لَا يُسْمَعُ لَهَا صَوْتُ ؛ وَإِذَا اجْتَمَعَ جِلْدُ شَاةٍ مَعَ جِلْدِ ذَنْبٍ <sup>(١)</sup> تَمْعَطُ جِلْدُ الشَّاةِ ؛  
وَالذَّنْبُ إِذَا كَدَّهَ الْجَوْعُ عَوَى ، فَتَجْتَمِعُ لَهُ الذَّنَابُ ، وَيَقِفُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ،  
فَنَ وَلَّى مِنْهَا وَثَبَ الْبَاقُونَ عَلَيْهِ فَأَكَلُوهُ ، وَهُوَ إِذَا تَعَرَّضَ لِلْإِنْسَانِ وَخَافَ الْعَجَزَ  
عَنْ عَوَى ، فَيَسْمَعُهُ غَيْرُهُ مِنَ الذَّنَابِ ، فَتُقْبِلُ عَلَى الْإِنْسَانِ ، فَإِذَا أَدْمَى الْإِنْسَانُ  
مِنْهَا وَاحِدًا وَثَبَ الْبَاقُونَ عَلَى الْمُدْمَى فَزَقَوْهُ وَتَرَكَوا الْإِنْسَانَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ  
الشُّعْرَاءِ يَعَاتِبُ صَدِيقًا لَهُ أَعَانَ عَلَيْهِ فِي مَصِيبَةٍ نَزَلَتْ بِهِ :

وَكُنْتُ كَذَنْبِ السُّوءِ لَمَّا رَأَيْتُ دَمًا \* بِصَاحِبِهِ يَوْمًا أَعَانَ عَلَى الدَّمِ  
وَالذَّنْبُ لَا يُوَاجِهُ الْإِنْسَانَ ، وَإِنَّمَا يَأْتِيهِ مِنْ وَرَائِهِ ، فَإِنْ وَجَدَ الْإِنْسَانُ مَا يُسْنِدُ  
ظَهْرَهُ إِلَيْهِ عَجَزَ الذَّنْبُ عَنْ اقْتِرَاسِهِ .

(١٤)

ذكر ما وصف به  
الذنب

١٠ وقد وصف الشعراء الذنب بما ذكرناه من عادته وطبعه ، فقال حميد بن ثور :  
وَمَتُّ كُنُومِ الذَّنْبِ عَنْ ذِي حَفِظَةٍ \* أَكَلْتُ طَعَامًا دُونَهُ وَهُوَ جَائِعٌ  
تَرَى طَرْفَيْهِ يَسِيلَانِ كَلَيْمًا \* كَمَا أَهْتَرَّ عَوْدُ النَّبْعَةِ الْمُتَبَايِعُ  
يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي \* بَأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ  
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَفَاجَةَ :

١٥ وَلَرَبَّ رَوَاجٍ هُنَاكَ أَنْبِطُ \* ذَلِيقُ الْمَسَامِعِ أَطْلِسُ الْأَطَارِ <sup>(٧)</sup>

(١) تمعط الجلد ، أى تساقط الشعر عنه . (٢) هو الفرزدق ، كما في الحيوان ج ٦ ص ٩٧  
(٣) يسيلان ، أى يضطربان ويهتزبان ، يقال : عمل الذنب عسلا وعسلانا ، أى مضى مصرا  
واضطرب في عذوه وهز رأسه . (٤) كليما بالنصب : تأكيد لقوله « طرفه » ؛ ويجوز أن يقرأ  
كلهما بالألف على أنه تأكيد للعامل في قوله : « يسيلان » . (٥) الأنبط : من النبط  
بالتحريك ، وهو البياض الذى يكون تحت الإبط والبطن ، وربما عرض حتى يشفى البطن والمصدر ،  
وقيل : الأنبط ، هو الذى في بطنه بياض ما كان وأين كان منه ، وقيل غير ذلك . (٦) الذلق :  
من الذلافة ، وهى الحذرة . (٧) الأطلس ، هو الذى في لونه غبرة إلى السواد ، وفعله ككرم  
وفرغ ، قاله أبن القطاع .

٢٠

يجرى على حذرٍ فيجمع <sup>(١)</sup> بسطه \* يهوى فينعطف أنعطافٍ سوارٍ  
والعربُ تقول في أمثالها : «أحقُّ من جهيزة» قالوا : وجهيزة عِرسُ الذئب ،  
لأنها تدع ولدها وترضع ولدَ الضبع <sup>(٢)</sup> ، وهو معنى قولِ ابنِ جِذل <sup>(٣)</sup> الطعان :  
كمرِضةٍ أولادٍ أخرى وضيت \* بنينا ولم ترَقعْ بذلك مرقعا  
وقول الآخر :

كانوا كخاركةٍ بنينا جانباً \* سفها وغيرهمُ تربُّ وترضعُ  
ويقولون : إن الضبع إذا قُتِلَتْ أو صيدتْ فإنَّ الذئب يأتى أولادها بالقم  
وأنشدوا قولَ الكُتَيْبِ :

كما خامرتُ في حضنِها أمَّ عامرٍ \* لدى الحبلِ حتى عال أوسُ عيالها  
وأوس ، هو الذئب كما تقدّم في أسمائه .

(١) يجمع بسطه ، أى أنه يتقبض ويجمع ما أنبسط منه لحذره .  
(٢) هذا التعليل الذى ذكره لهذا المثل هو قول الجاحظ ؛ وقيل في تعليقه غير ذلك ، وهو أن جهيزة أَسَم  
امرأة رعاء بحق ، وهى أم شبيب الخارجى ، وكان أبوه من مهاجرة الكوفة ، واشترى جهيزة هذه من  
السي ، وكانت حراما مولىة جميلة ، فأدارها على الإسلام فأبَتْ ، فواقمها فحملت ، فتحرّك الولد في بطنها  
فقالَتْ : «فى بطنى شىء ينقز» فقيل : «أحق من جهيزة» قال ابن برى : هذا هو المشهور من هذا المثل .  
(٣) فى كلا الأصلين : «ابن جذل» بهمزتين ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا ، كما فى (اللسان مادة  
جهـز) .

(٤) الحُضْن : وجار الضبع .  
(٥) لدى الحبل ، أى عند الحبل الذى تصاد به ، ويرى «لدى الحبل» ، أى لصاحب الحبل  
وقد أورد صاحب اللسان هاتين الروایتين مع التفسير الذى ذكرناه فى مادة «حُضْن» .  
(٦) فى رواية «غال» بالعين المبعجمة ، كما فى اللسان مادة «حُضْن» وإذن فلا شاهد فيه لما ذكره  
المؤلف .

(٧) الذى تقدّم فى أسماء الذئب «أويس» لا «أوس» انظر ص ٢٧٠ من فن المحتمل أن يكون  
المؤلف قد أوردّه ضمن أسماء الذئب وسقط من النسخ .

ذكر ما قيل في الضبع<sup>(١)</sup>

يقال : إنَّ الضَّبْعَ كالْأَرْبَ، تكون مرَّةً ذكرًا ومرَّةً أنثى ، وهم يسمون الذكر والأنثى : الضَّبْعُ وَالذَّبِيجُ ، ومن أسمائها : حَضَائِرُ ، وَجَبَالُ ، وَجَعَارُ ، وَقَتَامُ ، وَنَقَاتِ ، وَالْعَرَفَاءُ ، لطول عُرْفِهَا ، وَالْعَثْوَاءُ لِنُفُولِ شَعْرِهَا ، وَالْعَرَجَاءُ ، وَالْخَامِصَةُ ، وَأُمُّ عَامِرٍ وَأُمُّ هَنْبَرٍ ، وَأُمُّ خَنْزُورٍ ، وولدها الْفُرْعَلُ ، وَجُحْرُهَا الْوِجَارُ . وَالضَّبْعَةُ مَوْلَعَةٌ بِنَبَشِ الْقُبُورِ ، ولَمَّا ذَكَرْتُ لَشَهْوَتِهَا فِي لَحُومِ النَّاسِ ، ومن عاداتها إِذَا كَانَ الْقَتِيلُ بِالْعَرَاءِ وَوَرِمٍ وَانْتَفَخَ ذَكَرُهُ تَأْتِيهِ فَتَرْكِبُهُ وَتَقْضِي حَاجَتَهَا مِنْهُ ، ثم تأكله ، وهى متى رأت إنسانًا نائمًا حَفَرَتْ تَحْتَ رَأْسِهِ ، فَإِذَا مَالَ رَأْسُهُ وَظَهَرَ حَاقِلُهُ ذَبَحَتْهُ بِأَسْنَانِهَا ، وَشَرِبَتْ دَمَهُ ، وهى فاسقة ، لا يَمُرُّ بِهَا حَيَوَانٌ مِنْ نَوْعِهَا إِلَّا تَعَرَّضَتْ لَهُ حَتَّى يَعْلُوهَا ؛

- ١٠ (١) فى صبح الأعشى ج ٢ ص ٤٧ « ستة » مكان قوله « مرّة » فى المرضعين .  
 (٢) إطلاق الضبع على الذكر والأنثى كما نفيسده عبارة قول لبعض اللغويين نقله صاحب المصباح ونقله أيضا صاحب اللسان من الأزهرى ، فارجع اليهما .  
 (٣) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أن الذبيح يطلق على الذكر والأنثى من الضباع كما تفيد به عبارة والذى وجدناه أن الذبيح إنما هو الذكر منها ، ولا يطلق على الأنثى انظر اللسان والتاج والمخصص وغيرها ،  
 ١٥ عبارة مبادئ اللغة ص ١٤٩ : « والضبع : الأنثى ، والذكر : الضبعان والذبيح » وفى كلا الأصلين : « والريح » ؛ وهو تحريف .  
 (٤) كذا ورد هذا اللفظ فى (ب) ؛ ولم نجده فيما لدينا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا ، وهو الزيادة والكثرة ، والذى ورد بهذا المعنى إنما هو النفل لا الفول ، وفى (أ) « لتترك » ؛ وهو تحريف .  
 (٥) فى اللسان مادة هنبر والمخصص ج ٨ ص ٧٠ : وغيرهما « أم الهنبر » بزيادة « ال » والهنبر : ولدها .  
 ٢٠ (٦) كذا ورد هذا اللفظ بالتاء فى كلا الأصلين ، وقد أجاز به بعض اللغويين ، قال فى المصباح : « وربما قيل فى الأنثى ضبعة بالهاء ، كما قيل سبع وسبعة بسكون الهاء للتخفيف » . وأنكره بعضهم ، قال فى اللسان : « ولا تقل ضبعة » .

والعربُ تضرب المثلَ بها في الفساد ، فإنَّها إذا وقعت في الغم عانت ، ولم تكنِف بما يكنِف به الذئب ؛ وإذا اجتمع الذئبُ والضَّبعُ في الغم سَلِمَت ، فإن كلَّ واحدٍ منهما يمنع صاحبه ، ولذلك تقول العرب في دعائها للغم : « اللَّهُمَّ ضبعا وذئبا » ؛ والضَّبعُ إذا وطئت ظلَّ الكلب في القمر وهو على سَطَح وقع فتأكله ؛ وإذا دخل الرجلُ وجارها ولم يُسدِّ منافذَ الضوء ، ثم صار إليها من الضياء ولو بقدر سمِّ الحياض ، وثبتَّ إليه فقتلته ؛ وإن أخذ معه حَظْلاً <sup>(١)</sup> مَن سَطَوَتْها وتوصف بالحقِّ والموقِّ ، وذلك لأن من يريدون صيدها يقفون على باب وجارها ويقولون : « أطرق أم طريق <sup>(٢)</sup> ، خامري أم عامر » فإذا سمعت كلامهم أنقبضت ، فيقولون : « أبشري بكمير <sup>(٣)</sup> الرجال ، أبشري بشيء هزلي وجراي عظمي <sup>(٤)</sup> » وهم مع ذلك يشدون يديها ورجليها وهي ساكنة لا تتحرك ، ولو شاءت لأجهزت عليهم وقتلتهم وخلعت نفسها ؛ وهذا

١٥

(١) في (١) « والموت » ؛ وهو تحريف ؛ ولم يرد هذا اللفظ في (ب) . والمون : الحنى في غباوة ، يقال : « أحق ماتق » .

(٢) أم طريق : من كنى الضبع .

(٣) خامري ، أى أسئري ، وأم عامر : من كنى الضبع ، كما سبق ذلك في هذا السفر ضمن اسمائها ؛ وهذا المثل يضرب لمن عرف الدنيا في نقضها عقود الأمور بإيراد البلاء عقب الرخاء ثم يسكن إليها مع ما علم من عاداتها ، كما تعثر الضبع بقول القائل : خامري أم عامر .

(٤) الكر : جمع كرة ، وهي رأس الذكر ، يرعون أن الصع إذا وجدت قتيلًا قد انتفع جردانه ، — أى فصبه — ألفته على ففاه ثم ركبته وقصت حاجبها منه ، قال العباس بن مرداس :

ولويات منهم من جرحنا لأصبحت \* ضباع بأعل الرقن عرائسا

انظر مجمع الأمثال ج ١ ص ٢١٠ طبع المطبعة الأميرية . وفي (١) : « بكم » بسقوط الراء ؛ وفي ب : « بكر » بسقوط الميم ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين .

(٥) الجراد العظمي ، هي التي ركب بعضها بعضا كثرة ، وأصل معناه لزوم بعضها بعضا في السفاد ، ورواه الميداني : « عقال » انظر مجمع الأمثال ح ١ ص ٢١٠ طبع المطبعة الأميرية ، والذي في كلا الأصلين : « وجرادة » ؛ والنساء زيادة من النسخ .

القول فيما أُظنَّ من تُخافات العرب ؛ والضُّعْبُ تَلِدُ من الذُّئْبِ حَرَوًا يَسْمَى الْعِسْبَارُ ،  
ويكون منفردا بنفسه ، لا يَأْلَفُ السَّبَاع ، ويثب على الناس والدواب ؛ وهي  
توصف بالعرج ، وفيها يقول بعض الأعراب<sup>(٢)</sup> :  
من العُثُولَا يُدْرَى أَرْجُلُ شِمَالِهَا \* بِهَا الْقَطْلُ لَمَّا هَرَوْتُ أُمَ يَمِينِهَا<sup>(٣)</sup>  
<sup>(٤)</sup>

### ذكر ما قيل في التمس

والعربُ تسمى التمسَ الظَّربان ، وسماء أبو عُيَيْدٍ الظَّرباء ؛ وهو على قدر الهز ،  
وفي قدر الكلب القِلْطَى ؛ وهو متنُّ الرِّيحِ ظاهرا وباطنا ، ولونه إلى الشَّهْبَةِ ، طويلُ  
الخطمِ جدًّا ، وليس له أذنان إلا صماخان ، قصيرُ اليدين ، وفيهما برائُن حِداد ،  
طويلُ الذَّنْبِ ، ليس لظهره فقار ، ولا فيه مَفْصِل ، بل عَظْمٌ واحدٌ من مَفْصِل

- ١٠ (١) في كلا الأصلين : «خروفا» ؛ وهو تحريف ، إذ الخروف إنما هو للذكر من الضأن خاصة .
- (٢) هو مدرك بن حصن ، كما في (الناج مادة ظلم) .
- (٣) في كلا الأصلين : «من العثر» بالراء ، وهو تحريف ؛ والعثر : جمع عثاء ، وهي الضبع ،  
سميت بذلك لكثرة شعرها . وفي رواية : «من الملح» ، كما في اللسان والناج مادة ظلع ؛ والمَّلْح بضم  
ميسكون : جمع ملحاء ، وهي التي في لونها بياض إلى حمرة ، وقال أبو عبيدة : هي بياض ليس بمخالص فيه  
غفرة . ولم تثبت هذه الرواية في صلب الكتاب مع استقامة المعنى بها لبعد حروفها في الرسم عما ورد  
١٥ في الأصول .

(٤) الظلع : العرج والغمز في المتن ؛ وفي كلا الأصلين : «من الصلع» ؛ وهو تحريف .

(٥) في كلا الأصلين : «أبو عبيدة» والهاء زيادة من النسخ ، وما أُثبتناه عن المخصص ج ٨ ص ٨٤ ،  
وأبو عبيد هذا ، هو القاسم بن سلام صاحب كتاب الغريب المصنف .

- (٦) كذا قال أبو عبيد الطرباء بالمد ، ونقل صاحب اللسان عن أبي الهيثم أنه الظرباء بالقصر ،  
٢٠ والظرباء بالمد لحن .

(٧) القلطي : القصير جدًّا ، المجتمع .

(٨) الخطم : مقدم الأنف والهم .



الرأس إلى مفصل الذنب، وربما ضربه من ظفره من الناس بالسيف فلا يعمل فيه حتى يصيب طرف أفه، لأن جلده في قوته كالقذبة، ولفسوه ریح كرية حتى إنه يصيب الثوب فلا تذهب رائحته منه حتى يبلى، وهو يفسو في الهجمة من الإبل فتفترق ولا تجتمع لأعياها إلا بعد تعب؛ والعرب تضرب المثل في تفريق الجماعات به، فيقولون: "فسا بينهم الظربان"؛ وهو لأهل مصر كالقنافذ لأهل بحستان في قتله الثعابين؛ قالوا: ولولاه لأكلتهم؛ ومن عادته أنه إذا رأى الثعبان دنا منه ووثب عليه، فاذا أخذه تضاءل في الطول حتى يبقى شبيها بقطعة حبس، فينطوى الثعبان عليه، فاذا أنطوى نفخ الظربان بطنه ثم زفر زفرة فيتقطع الثعبان قطعاً؛ قال الجاحظ: وفسو الظربان أحد أسلحته، لأنه يدخل على الضب في حجره وفيه حسوله وبيضه، فيأقضي أضيق موضع في الحجر فيسده ببيده، ويحول دبره فلا يفسو ثلاث فسوات حتى يحجر الضب سكران مغشياً عليه، فيأكله؛ وله جراءة على تسلق الحيطان في طلب الطير، فان هو سقط نفخ بطنه حتى يتملى جلده، فلا يضره السقوط؛ قالوا: وهو يشبه السمور<sup>(٣)</sup>، وذهب بعضهم إلى أنه هو، وإنما البقعة التي هو فيها غيرت وبره.

(١) الهجمة من الإبل: الجماعة منها، أو لها أربعون إلى مازاد، وقيل: هي ما بين السبعين إلى

المائة.

(٢) الحصول: أولاد الضب حين تخرج من البيض، واحده حسل بكسر أوله وسكون ثانيه.

(٣) السمور: دابة بلاد الروس، تشبه النمس، منها أسود لامع وأشق، يتخذ من جلدها فراء غالية

الأثمان.

## الباب الثالث من القسم الأول من الفن الثالث

مما قيل في السنجاب والنعلب والدب والهز والخنزير

فأما السنجاب — فهو حيوانٌ معروفٌ، حسنُ الوبر، ظهره أزرق اللون، وبطنه

أبيض، ومنه ما يكون ظهره أحمر، وهو ردى الجنس، مبخوس الثمن، وهذا الحيوان

سريع الحركة، فإذا أبصر الإنسان صعد الشجرة العالية، وهي مأواه، وهو كثير ببلاد  
الصقالة والخزر، «ومزاجه بارد رطب»، وقيل: «حار رطب لسرعة حركته»<sup>(١)</sup>

قال أبو الفرج البغاء :

ذكر ما وصف به  
السنجاب

قد بلونا الذكاء في كل ناب<sup>(٢)</sup> \* فوجدناه صنعة السنجاب

حركات تأبى السكون والحا \* ظ حداد كالنار في آلهاب

١٠ خف جدا على النفوس فلو شا \* ترائى مجاورا للتصابي<sup>(٣)</sup>

وأشتمت قربه العيون إلى أن \* خلته عندها أخوا للشباب

لا بئس جلدة إذا لاح خاننا \* ه بها في مزرة من سحاب<sup>(٤)</sup>

لو غدا كل ذى ذكاء نطوقا \* رد في ساعة الخطاب جوابي

(١) عبارة مباحج الفكر : «مزاجه بارد رطب بالإضافة إلى مزاج السباع، وبالإضافة إلى مزاج

١٥ الإنسان حار رطب، لسرعة حركته على حركة الإنسان» .

(٢) «في كل باب»، أى فى كل ذى ناب، وفى كلا الأصلين «باب» بباءين، وهو تصحيف .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ فى كلا الأصلين ومباحج الفكر، وهو وإن صح معناه إلا أننا نلج فيه

شيئا من الضعف، ولعل صوابه «ترأى» كما لا يخفى، ولم نجد هذه الأبيات ضمن ما اختاره الثعالبي من

شعر أبى الفرج البغاء فى قيمة الدهر .

٢٠ (٤) المزرة : اسم مفعول من أزره، أى جعل له أزرارا، يريد جبة ذات أزرار .

## ذكر ما قيل في الثعلب

هو ذو مكرٍ وخديعةٍ وتحيلٍ في طلب الرزق، فمن تحيله أنه يتأوت وينفخ بطنه ويرفع قوائمه، حتى يُظَنَّ به أنه قد مات، فإذا قرب منه حيوانٌ وثب عليه فصاده؛ ومنه أنه إذا دخل بُرْج الحمام وكان شعبانَ قتلها ورمى بها، فإذا جاع عاد إليها <sup>(١)</sup> فأكلها، وكذلك يفعل مع الدجاج؛ وهو أيضا من الحيوان الذي سلاحه سُلَاحُه، وهو أثنان من سلاح الحباري <sup>(٢)</sup>، فإذا تعرض للقتل لقيه القنفذ بشوكه وأستدار كالكرة، فيسَلَح الثعلب عليه، فلا يَمَالِكُ القنفذ أن يَنسُدَّخ <sup>(٣)</sup>، فيقيض الثعلب على مراق <sup>(٤)</sup> بطنه؛ ومن ظريف ما يُحكى عنه أن البراغيث إذا كثرت في فروته تناول صوفة بغمه، ثم يدخل النهرَ برفقٍ وتدرج، والبراغيث تصعد إذا قاربها الماء حتى تجتمع في تلك الصوفة التي في فيه، فعند ذلك يلقها في الماء ويخرج منه؛ والذئب يطلب أولاد الثعلب، فإذا وُلِد له وَضَعَ ورق العنصل <sup>(٥)</sup> على باب وجاره فلا يصل الذئب إليه، لأنه متى وطئ العنصل مات لوقته؛ ويقال: إن قضيب الثعلب في خلقه الأنبوب، وأحد شطريه عظم، والآخر عصبٌ ولحم؛ وربما

(١) في (١) «وعاد» والواو زيادة من الناصح، كما هو ظاهر.

(٢) الحبارى: طائر طويل العنق، رمادي اللون، في منقاره طول، وهو على شكل الإوزة، ومن شأنها أنها تصاد ولا تصيد؛ ويضرب بها المثل في الملح فيقال: «أسلح من حبارى» و«أزرق من الحبارى» قال الشاعر:

وهم تركوه أسلح من حبارى \* رأى صقرا وأشرد من تمام

(٣) في كلا الأصلين ومباهج الفكر «ينشدخ» بالشين المعجمة؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق؛ والانسداخ: الانبساط على وجه الأرض، كالانسداد بالحاء المهملة أيضا.

(٤) مراق البطن: أسفله وما حوله مما استرق منه، ولا واحد له.

(٥) العنصل: البصل البرى، وقال أبو حنيفة: العنصل هو ورق مثل الكراث يظهر منبسطا سبطا.

- يَسْقِدُ الثعلبُ الكلبة فتأتي منه بوليد في خلقه السلوقي الذي لا يقدر على مثله ؛  
وفرو الثعلب من أجود الأوبار وأفضلها ، ومنه الأسود والأبيض والخلنجي<sup>(١)</sup> ،  
وأدونه الأعرابي لقلّة وِبره ، وما كان منه ببلاد الترك يسمى البرطاسي<sup>(٢)</sup> لكثافة  
وِبره وحسن لونه ، ووِبره أنواع ، منها السارسينا<sup>(٣)</sup> والبرطاسي<sup>(٢)</sup> والغيب<sup>(٣)</sup> والنيفق<sup>(٣)</sup> ؛  
قال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا<sup>(٤)</sup> : والثعلب فيه تحليل ، وفراؤه أسخنُ الفراء ، تنفع  
المرطوبين لتحليلها [آلاتِ المفاصل] ؛ قال : وإذا طُبِخَ الثعلب في الماء وطليت به  
المفاصل الوجعة نفع نفعا جيدا ، وكذلك الزيت الذي يطبخ فيه حيا أو مذبوحا  
فإنه يحلّل ما في المفاصل ، وشحمه يسكن وجع الأذن إذا قُطر فيها ؛ ورثته المحققة<sup>(٥)</sup>  
نافعة لصاحب الربو جدّا ، والشربة منها وزن درهمين<sup>(٦)</sup> [والله أعلم بالصواب] ، وإليه  
المرجع [والمآب] .

١٠

(١) الخلنجي : نسبة الى الخلنج ، وهو خشب ذوطرائق وأساريع موشاة ، وهذا الخشب يتخذ منه  
الأواني ؛ وهو فارسيّ معرب .

(٢) البرطاسي : نسبة الى برطاس يضم الباء ، وهو اسم لأمة ذات ولاية واسعة تعرف بهم ، تنسب اليها  
الفراء البرطاسية ، وهم متاخجون للجزر ، ولأهل برطاس لسان مفرد ليس بتركي ولا خزري ولا لغاري ، وهم  
مسلمون ؛ وبين (إتزل) مدينة الخزر وبين برطاس مسيرة عشرين يوما (ياقوت) .

١٥

(٣) كذا ورد في إحدى النسخين هذه الألفاظ الثلاثة التي تحت هذا الرقم ؛ ولم تقف عليها فيما راجعناه  
من كتب اللغة ولا فيما بين أيدينا من الكتب الكثيرة المؤلفة في الحيوان ، كما أننا قلنا حروفها على  
وجوه كثيرة مما يحتمله الرسم الموجود في الأصل فلم تقف على وجه منها في هذه الكتب .

(٤) لم يرد هذا الكلام الموضوع بين مربعين في (١) .

(٥) لم ترد هذه التكملة في كلا الأصلين ، وقد أثبتناها عن القانون لابن سينا ج ١ ص ٤٥١ .

٢٠

طبع بولاق .

(٦) في القانون ج ١ ص ٤٥١ طبع مطبعة بولاق : « درهم » .

(٧) لم يرد هذا الكلام الموضوع بين مربعين في (ب) .

ذكر ما وصف

به الثعلب

قال أبو الفرج البيهقي يصفه :

وأعفر المسك تلقاه فتحسبه \* من أدكن الحز مخبوء بحيفان<sup>(١)</sup>  
 كأن أذنيه في حسن انتصاهما \* إذا هما انتصبا للحس زجان<sup>(٢)</sup>  
 يسرى ويتبعه من خلفه ذنب \* كأنه حين يبدو ثعلب ثانی<sup>(٣)</sup>  
 فلا يشك الذي بالبعد يبصره \* فردا بأنهما في انخلقة أثنان<sup>(٤)</sup>

وقال آخر :

جاؤا بصيد عج من العجب \* أزرق العينين طوال الذنب<sup>(٥)</sup>  
 \* تبرق عيناه إلى ضوء الشهب \*

(١) الادكن من الحز وغيره ، هو الذي يضرب لونه الى الغبرة بين الحمرة والسواد ؛ والفعل

كفصر .

١٠

(٢) في كلتا النسختين : «مخوب بحيفان» ؛ وفي مباحج الفكر : «لخفتان» ؛ وفي كلتا العبارتين تحريف لا يتضح به المعنى ، ولعل صوابه ما أثبتنا ؛ والخيفان : حشيش ينبت في الجبل ، وليس له ورق ، وهو يطول حتى يكون أطول من ذراع صعدا ؛ يريد أن الثعلب مخبئ في هذا الحشيش ؛ ولم يورد الثعلبي هذه الأبيات ضمن ما اختاره من شعر أبي الفرج البيهقي في يتيمة الدهر .

(٣) في كلا الاصلين ومباحج الفكر : «للحسن» ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما هو ظاهر ، والحسن : الصوت الخفي ، أو هو الاحساس ، يقال : حسن بالشيء حسا بفتح الحاء وكسرها بمعنى أحسن به ؛ والأسم من ذلك الحسن بالكسر .

١٥

(٤) في كلتا النسختين : «رجان» وفي مباحج الفكر : «دخان» ؛ وفي كلتا الكلتيين تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما يقتضيه السياق ؛ والرجان : تننية زج ، وهو الحديدية التي ترك في أسفل الرمح يركبها في الأرض .

٢٠

(٥) الطوال بضم الطاء وتشديد الواو : الزائد في الطول .

## ذكر ما قيل في الدب

- والدب مختلف الطبائع ، يأكل ما تأكله السباع ، ويرعى ما ترعاه الدواب ، ويتناول ما يأكله الناس ، وفي طبعه أنه إذا كان أوان السَّفَاد خلا كلُّ ذكْرٍ بأنثاه ، والذكر يسفد أنثاه مضطجعةً على الأرض ، وهي تضع جِروها فِدرةً لحيم غير مميرٍ الجوارح ، فتهربُ به من موضعٍ إلى آخر خوفاً عليه من التل ، وهي مع ذلك تلحسه حتى تنفرج أعضاؤه ويتنفس ، وفي ولادتها صموبة ، فيزعج بعض من لحص عن طبائع الحيوان أن الدبَّة تلد من فيها ، وأنها إنما تلده ناقص الخلق شوقاً إلى الذكر وحرصاً على السَّفَاد ، وهي أشدَّة شهورها تدعو الآدمي إلى وطئها ، وفيها حكي لى أن إنساناً كان سائراً في بعض الغياض لمقصده ، فصادف دُبَّة ، فأخذته وأومات إليه بالإشارة أن يواقعها ، ففهم عنها وفعل ، فلما فرغ عمدت إلى أقدامه فلحست مواطئها حتى نِعمت ، ولم تزل تكثر لحسها وتمز بلسانها عليها حتى بقي الرجل يعجز عن الوطء بها على الأرض ، فعند ذلك أمنت هربه وتركته ، فكانت تغدو وتكسب وترجع إليه بما يأكله وهو يواقعها ، وهي تتعاهد لحس رجله ، فلم يزل كذلك حتى مر عليه جماعة من السَّفر ، فآذاهم ، فأتوه وحملوه على دوابهم وساروا به . قالوا :
- والأشئ إذا هربت من الصيادين جعلت حراءها بين يديها ، فإذا أشئتد خوفها عليهم بأن أدركها من يطأها صعدت بأولادها إلى الأشجار ، وفي الدب من القوة والشدة ما يقطع العود الضخم من الشجرة العادية التي لا تقطعها الفأس إلا بعد تعب ،

(١٧)

(١) كذا ضبط هذا الفعل في اللسان ضبطاً بالعبارة .

(٢) في كتب اللغة أن قولهم : « يتعاهد » بدون ألف أفصح من « يتعاهد » بل إن بعض اللغويين قد

أنكر قولهم « يتعاهد » ، وأجازوه بعضهم .

(٣) العادية ، أى القديمة .

ثم يأخذه بيديه، ويقف على قدميه كالإنسان، ويُسَدُّ به على الفارس، فلا يصيب شيئا إلا أهلكه؛ وفي طبع هذا الحيوان من الفطنة العجيبة لقبول التأديب والتعليم ما هو مشاهد لا يحتاج إلى إقامة دليل عليه، هذا مع عظم جثته، وثقل جسمه، لكن لا يطيع معلمه إلا بعنف وضرب شديد وتعمية لذكوره؛ وقال الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا : إن دم الدب يُضجج الأورام الحارة سريعا؛ والله أعلم بالصواب .

### ذكر ما قيل في الهر

والهر ضربان : وحشي وأهلي، وهو يشبه الأسد في الصورة والأعضاء والوثوب والافتراس والعدو، إلا أنه أقل جراءة من الأسد وأكثرها من سائر الحيوان؛ وهو يناسب الإنسان في أحوال، منها : أنه يعطس ويتأهب ويمطى، ويتناول الشيء بيده، ويغسل وجهه وعينه بلعابه؛ وفيه أن الأثني تحدث لها قوة وشجاعة عند السِّفاد، ولهذا فإن الذكور يهرب منها عند فراغها، وتكون هذه الشجاعة في الذكور قبل السِّفاد، فإذا سَفِدَ انتقلت إلى الأثني، والذكور إذا هاج صرخ صراخا منكرا يؤدي به من يسمعه لبشاعته؛ والأثني تحمل في السنة مرتين، ومدة حملها خمسون يوما، وفي أخلاق بعضها أنها إذا ولدت تأكل أولادها، ويقال : إنها إنما تأكلهم لفرط حبها لهم؛ وقيل : بل من جنون يعرض لها عند الولادة وجوع؛ والله أعلم؛ وفي هذا الحيوان من الأخلاق الحميدة أنه يرعى حق

(١) في كلا الأصاين وبهاج العكر «هتك»؛ وهو تحريف إذا هتك إنما يكون للستر؛ وما أثبتناه

هو ما يستفاد من عبارة صبح الأعشى ج ٢ ص ٤٨ .

(٢) وفيه، أى في طبعه، أو عادته، أو نحو ذلك من يفيد هذا المعنى .

- التربية والإحسان إليه ، وَيَقْبَلُ التَّائِبِينَ ، وَرَبِّمَا رُبِّي فِي حَانُوتِ السَّمَانِ وَالْجَزَارِ  
 وَفِي الدُّورَيْنِ الدَّجَاجِ وَالْحَمَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَطَاعِمِ الَّتِي يُحِبُّهَا الْهَرُ وَيَأْكُلُهَا فَلَا  
 يَتَعَرَّضُ لَهَا بِفَسَادٍ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا مَا لَمْ يُطْعَمَ ، وَرَبِّمَا حَفَظَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَقَاتَلَ  
 دُونَهَا ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِقْتِرَاسِ وَالْإِخْتِلَاسِ ؛ وَفِي طَبْعِ الْهَرِ وَعَادَتِهِ أَنَّهُ إِذَا أُطْعِمَ شَيْئًا  
 أَكَلَهُ فِي مَوْضِعِهِ وَلَمْ يَهْرُبْ ، وَإِذَا خَافَهُ أَوْ سَرَقَهُ هَرَبَ بِهِ ، وَلَا يَقِفُ إِلَّا أَنْ يَأْمَنَ  
 عَلَى نَفْسِهِ ؛ وَفِي بَعْضِهَا مِنَ الْجَرَاعَةِ مَا يَقْتُلُ النَّعْبَانَ وَالْعُقُوبَ ؛ وَإِذَا أَرَادَتِ الْهَرَةُ مَا يَرِيدُ  
 صَاحِبُ الْغَائِطِ أَنْتَ مَوْضِعَ تَرَابٍ فِي زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَا الدَّارِ ، فَتَبْحَثُ حَتَّى تَجْعَلَ لَهَا  
 حَفْرَةً ، ثُمَّ تَدْفِنُ فِيهَا مَا تَلْقِيهِ ، وَتَغْطِيهِ مِنْ ذَلِكَ التَّرَابِ ، ثُمَّ تَسْمُ أَعْلَى التَّرَابِ ، فَإِنْ  
 وَجَدَتْ رَائِحَةً زَادَتْ عَلَيْهِ تَرَابًا حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهَا أَخْفَتِ الْمُرْتِيَّ وَالْمَشْمُومَ ، فَإِذَا لَمْ تَجِدْ  
 تَرَابًا نَحْمَشَتْ وَجَهَ الْأَرْضِ ، وَزَعَمَ بَعْضُ الْأَطْبَاءِ أَنَّ سَرَاتِ الْهَرَةِ لَذَلِكَ لِحَدِّهِ الرَّائِحَةِ ،  
 فَإِنَّ الْفَأْرَةَ إِذَا شَمَّتْهُ نَفَرَتْ مِنْهُ إِلَى مَنْقَطَعِ تِلْكَ الرَّائِحَةِ ؛ وَهُوَ يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ وَيُؤَدِّبُ  
 حَتَّى يَأْلَفَ الْفَأْرَ مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ شِدَّةِ الْعِدَاوَةِ ، فَيَحْصِلُ بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُؤَالَفَةِ الظَّاهِرَةِ  
 وَالْمُلَامَةِ مَا إِنَّ الْفَأْرَ يَصْعَدُ عَلَى ظَهْرِ الْهَرِ ، وَرَبِّمَا عَضَّ أُذُنَهُ ، فَيَصْرُخُ الْهَرُ  
 وَلَا يَأْكُلُهُ ، وَلَا يَخْدِشُهُ لَخَوْفِهِ مِنْ مُؤَدِّبِهِ ، فَإِذَا أَشَارَ إِلَيْهِ مُؤَدِّبُهُ بِأَكْلِهِ وَثَبَّ عَلَيْهِ عَلَى  
 عَادَتِهِ وَأَكَلَهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهَدٌ غَيْرُ مَنْكُورٍ يَفْعَلُهُ الطُّرْقِيُّ وَيَفْرَجُونَ النَّاسَ عَلَيْهِ ؛  
 (١) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كِلَا الْأَصْلَيْنِ ، وَالْمَعْنَى يَسْتَقِمُّ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْمَحْتَمَلِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ  
 مُحَرَّفًا عَنْ لَفْظِ « السَّالِكِ » فَإِنَّ حُبَّ الْهَرِ لِلسَّمَكِ وَحِرْصَهُ عَلَى طَلَبِهِ مَعْرُوفَانِ .

(٢) الطَّرِيقَةُ : نِسْبَةٌ إِلَى الطَّرِيقِ ، يَرِيدُ الَّذِينَ يَأْبَهُونَ فِي الطَّرِيقِ وَيَأْتُونَ بِأُمُورٍ غَرِيبَةٍ تَجِبُ النَّاسَ  
 فَيَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِمْ .

- (٣) اسْتِعْمَالُ التَّفْرِيجِ بِمَعْنَى اجْتِمَاعِ النَّاسِ عَلَى الْأَلْعَابِ وَمُشَاهَدَةِ مَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الْعَجِيبَةِ كَمَا هُنَا  
 اسْتِعْمَالُ شَائِعٍ فِي كَلَامِ الْعَامَةِ ؛ وَلَمْ نَجِدْهُ فِي أَلْدِينَا مِنْ كِتَابِ اللَّغَةِ عَلَى كَثَرَتِهَا ، كَمَا أَنَّا لَمْ نَجِدْهُ فِي أَيِّ دِينَا مِنْ  
 الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي الْأَلْفَاظِ الدَّخِيلَةِ ؛ وَلَعَلَّهُ أَخَذَ مِنْ تَفْرِيجِ الْهَرِ ، فَإِنَّ فِي مُشَاهَدَةِ ذَلِكَ تَفْرِيجًا لِلْهَرِ وَتَسْلِيَةً لِلنَّفْسِ .

(٤) ضَمِنَ « يَفْرَجُونَ » مَعْنَى « يَجْمَعُونَ » فَسَوَّغَ لَهُ هَذَا التَّضَمُّنُ تَعْدِيَةً بِهِ « حَلَى » .



وفي طبع المسترأته لا يأكل السُخْن ولا الحامض، ومتى دُهن أنفه بدهن الورد مات سريعا؛ وهو إذا قاتل الثعبان يضع يده على أنفه، ويقاقل يسيده الأخرى، وإنما يفعل ذلك حذرا على نفسه، فإن الثعبان متى ضربه في أنفه مات، ويضربه في سائر جسده فلا يضره ذلك، بل يلجس مكان نهش الثعبان بلسانه وهو يقاقله. وقد وصفه الشعراء والأدباء برسائل وأبيات.

ذكر ما وصف به الهر

فمن ذلك رسالة أنشأها أبو [جعفر] <sup>(١)</sup> عمر الأوسى الأندلسي المعروف بآب صاحب الصلاة -- ونُسبت هذه الرسالة لأبي [نصر] <sup>(٢)</sup> الفتح بن خاقان صاحب قلائت العقيان -- يخاطب بها بعض أخوانه ويوصيه على كُتبه، وهي: وفي علمك -- أعزك الله -- ما استودعته دياتك، واستحفظته أمانتك، من كُتبي التي هي أنفُس ذخائري وأسراها، وأحقها بالصيانة وأحراها، وما كنت أرتضى فيها بالتغريب،

(١) كذا في فتح الطيب ج ٢ ص ٣١٦ طبع ليدن؛ والذي في كلا الأصلين: «أبو عمر» ولم نجد أباهم هذا فيما راجعنا من الكتب التي بين أيدينا، كقلائد العقيان والمعجب ومطمح الأنفس والمكتبة الأندلسية المطبوعة في إسبانيا والذخيرة.

(٢) كذا في فتح الطيب ج ٢ ص ٣١٦ طبع ليدن؛ والذي في كلا الأصلين: «الصلات» وهو تحريف.

(٣) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في كلا الأصلين، وقد أثبتناها من وفيات الأعيان ج ١ ص ٤٠٧ طبع المطبعة الميمنية بمصر.

(٤) لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أنه يقال: «أوصى على كذا»؛ والذي وجدناه أنه يقال: «أوصى بكذا» ولم تثبت الاء مكان «على» جريا على مقتضى اللغة لأمرين: أولها عدم توهم التحريف، لبعدها بين الكلمتين في الرسم؛ ثانيها أنها تعدي «أوصى» «بعل» مما يستعمله المؤلف كثيرا في هذا الكتاب جريا على استعمال العامة فن ذلك ما ورد في ج ٨ ص ٧٥ و ١١ وغير ذلك من المواضع.

(٥) أسراها، أي أشرفها والفعل منه (ككرم) (ودنا) (ورضى) ثلاث لغات.

لولا التَّجَمُّعُ لمعاودة الطَّابِ عن قريب ؛ ولا شَكَّ أنها منك بِيالٍ ، وبمَكَانٍ تَهْمِمْ<sup>(١)</sup>  
وأهْتَبالٍ ؛ لكن ربَّما طَرَفُها من مَرَدَّةِ الْفِئْرَةِ طارقٌ ، وعاثَ فيها كما يَعِثُ الفاسق  
المارق ؛ فيَنْزِلُ فيها قَرْضًا ، ويفسدها طولًا وعَرْضًا ؛ إلَّا أن يطوِّفَ عليها هَرٌّ<sup>(٢)</sup>  
نَبِيلٌ ، يَنْتَمِي من القِطَاطِ إلى أَنْجَبِ قَبِيلٍ ؛ له رَأْسٌ بَكْمَعٌ<sup>(٣)</sup> الكَفِّ ، وأُذنان قد قامتا<sup>(٤)</sup>  
على صَفٍّ ؛ ذواتا لُطَافٍ ودَقِيقٍ ، وسَبَاطَةٍ ورِقَّةٍ ، يقيمهما عند التشوُّفِ ، ويُضْجِعُهما  
عند التَّخَوُّفِ ؛ ومَقْلَةٌ مُقْتَطَعَةٌ من الزَّحَاجِ المَجْزَعِ ، وكَأَنَّ ناظِرَها من العيون البَابِلِيَّةِ  
مَنْزَعٌ ؛ قد آسَ طال الشَّعْرُ حَوْلَ أَشْدَاقِهِ ، وفَوْقَ أَمَاقِهِ ؛ كَأَنَّ مَغْرُوزَةً على العيونِ ،  
كما أَحْكَمَتْ بَرْدَ أَطْرَافِها الْقَيُونُ ؛ له نَابٌ كَحَدِّ الْمَطْرَدِ ، ولسانٌ كظَهْرِ الْمِبْرَدِ ؛ وَأَنْفٌ<sup>(٥)</sup>  
أَخْسَنُ وَعَقٌّ أَوْقَصُ ، وَخَلْقٌ سَسَوَى غَيْرُ مُنْقَصٍ ، أَهْرَتِ الشَّدَقَيْنِ ، مَوْشَى<sup>(٦)</sup>  
أَخْسَنُ وَعَقٌّ أَوْقَصُ ، وَخَلْقٌ سَسَوَى غَيْرُ مُنْقَصٍ ، أَهْرَتِ الشَّدَقَيْنِ ، مَوْشَى<sup>(٧)</sup>

- ١٠ (١) التَّهَمُّمُ : التَّطَلُّعُ والتَّحَسُّسُ . وَاِهْتَبَالٌ : الْإِعْتِنَامُ .  
(٢) كَذَا فِي (ب) ؛ وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُ « قَرْضًا » حَالٌ مِنَ الصَّهْرِ فِي قَوْلِهِ : « يَنْزِلُ ، أَيْ فِيَنْزِلُ فِيهَا قَارِضًا ، وَالَّذِي فِي (أ) : « فَيَتَرَكُ » وَالْمَعْنَى يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ أَيْضًا .  
(٣) جَمْعُ الْكَفِّ بِصَمِّ الْجِيمِ ؛ هُوَ حِينَ يَقْبِضُهَا .  
(٤) كَذَا فِي مَبَاهِجِ الْفِكَرِ ؛ وَالَّذِي فِي كَلَامِ الْأَصْلَيْنِ : « قَلْبِنَا » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .  
(٥) يَرِيدُ بِالْمَجْزَعِ : الْمُخْتَلَفِ الْأَلْوَانِ ؛ وَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ التَّاجِ مَادَّةَ جَزَعٍ أَنَّهُ يَقْرَأُ بِفَتْحٍ إِزَايَ الْمُشْتَدَّةِ  
وَكُسْرَها .  
(٦) عِبَارَةٌ بِمَبَاهِجِ الْفِكَرِ : « قَدْ حَدَّدَتْ أَطْرَافُها » الْخ .  
(٧) الْقَيُونُ : الْحَدَّادُونَ ، وَاحِدُهُ قَيْنٌ بِفَتْحٍ فَسْكَوْنٍ .  
(٨) الْمَطْرَدُ : رَمَحٌ قَصِيرٌ تَطْلُعُ بِهِ حِمَارُ الْوَحْشِ .  
٢٠ (٩) الْأَخْسَنُ : مِنَ الْخُدْسِ بِالْحَرَكِ ، وَهُوَ تَأَخَّرُ الْأَنْفِ عَنِ الْوَجْهِ مَعَ ارْتِفَاعِ قَائِلٍ فِي الْأَرْنَبَةِ ، وَقِيلَ :  
هُوَ لَمُصِوقُ قَصْبَةِ الْأَنْفِ بِالْوَجْهِ مَعَ ضَيْغِ الْأَرْنَبَةِ ؛ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ وَزَانٌ « فَرَحٌ » .  
(١٠) الْأَوْقَصُ : مِنَ الْوَقْصِ بِالتَّحْرِيكِ ، وَهُوَ قَصْرُ الْعُنُقِ .  
(١١) أَهْرَتِ الشَّدَقَيْنِ ، أَيْ وَاسِعَهُمَا .

الساعدين والساقين <sup>(١)</sup> [أتململ اليدين] والرجلين ؛ يرجل بها وبره ترجيل ذوى الهمم ،  
لما شعث <sup>(٤)</sup> من اللّم ، فينفض ما لصق به من الغبار ، وعلق من الأوبار ، ثم يجلوه  
بلسانه جلاء الصّيقل للحسام ، والحمام للأجسام ؛ فينقى قذاه ، ويوارى أذاه ؛ ويقبى  
إقعاء الأسد إذا جلس ، ويثب وثبة النّمر إذا اختلس <sup>(٥)</sup> ؛ له ظهر شديد ، وذنب مديد ؛  
يهره هنّ السّمهرى المثقف ، وتارة يلويه لى الصّولج المقف ؛ تجول يده فى الخشب  
والأرائك ، كما تجول فى الكسبا يد حاك <sup>(٦)</sup> ؛ يكبّ على الماء حين يلقه <sup>(٧)</sup> ، ويذنى منه فاه  
ولا يلقه ؛ ويتخذ من لسانه رشاء ودلوا ، ويعلم به إن كان الماء ملحا أو حلوا ؛  
فتسمع للماء خضخضة من قرعه ، وترى للسان نضضة <sup>(٨)</sup> من جريعه ؛ يجي داره حامية  
النّقيب ، ويحرسها حراسة الرقيب ؛ فإن رأى فيها كلبا ، صار عليه إلّبا <sup>(٩)</sup> ؛ وصعّر خذه

- ١٠ (١) لم ترد هذه العبارة فى (ب) وقد أثبتناها عن (أ) ومباهج الفكر ، والململ : المجتمع ؛ أو لعله  
«منم» ، أى مقشوش ، كما يقتضيه الوصف قبله .  
(٢) «بها» أى يديه ورجليه .  
(٣) فى كلا الأصلين «دبره» بالدال ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .  
(٤) فى مباهج الفكر : «شعث» ؛ والمعنى يستقيم على كلنا الروايتين .  
١٥ (٥) فى مباهج الفكر : «الدّيب» وهو أنسب لقوله بعد : إذا اختلس ، وإن الاختلاس إنما ياسب  
الدّيب لا الثور .  
(٦) فى كلنا النسختين : «شايك» ، وهو تحريف ، ولعل صوابه ما أثبتنا إذ هو مقتضى السياق ،  
ولم ترد هذه العبارة فى مباهج الفكر .  
(٧) لم نجد فى لدينا من كتب اللغة تعدية هذا العمل بنفسه ، وإنما يمتدّى بالحرف ، فيقال : «ولع فيه»  
وبه ومنه .  
٢٠ (٨) النضضة : تحريك اللسان .  
(٩) الإلب بالفتح والكسر : العدو ، والفتح أعرف .

وَعَظَّمَ قَدَّهُ، حَتَّى يَصِيرَ نَدَهُ؛ أَنْفَةً <sup>(١)</sup> مِنْ جَنَابِهِ أَنْ يُطَرِّقَ، وَغَيْرَةً عَلَى حِجَابِهِ أَنْ يُحَرِّقَ؛ وَإِنْ رَأَى فِيهَا هَرًّا، وَجَّفَ إِلَيْهِ مَكْفِهَرًا؛ فَدَافَعَهُ بِالسَّاعِدِ الْأَشَدِّ، وَنَازَعَهُ مَنَازَعَةَ الْخَصْمِ الْأَلَدِّ؛ فَإِذَا أَطَالَ مَفَاوِضَتَهُ، وَأَدَامَ مَرَاوِضَتَهُ؛ أَبْرَزَ بُرْشَتَهُ لِمَبَادِرَتِهِ، وَجَوَّشَتَهُ لِمَصَادِرَتِهِ؛ <sup>(٢)</sup> ثُمَّ تَسَلَّلَ إِلَيْهِ لَوَاذًا، وَاسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ اسْتِحْوَاذًا؛ وَشَدَّ عَلَيْهِ شَدَّهُ، وَضَمَّهُ مِنْ غَيْرِ مَوَدَّةٍ؛ فَانْسَلَّ وَبَرَهُ إِنْسَالًا، وَأَرْسَلَ دَمَهُ إِرْسَالًا؛ بِأَنْيَابِ عُصْلٍ، أَمْضَى مِنْ نَصْلِ؛ وَخِطَّابٍ <sup>(٣)</sup> كِبْتَقَارِ الصَّخْرِ، دَرَبٍ بِالْاِقْتِنَاصِ وَالْعَقْرِ؛ فَيُصَصِّرُ قِرْنَهُ مَمْرُوقَ الْإِهَابِ، مُسْتَبِيرًا <sup>(٤)</sup> فِي الدَّهَابِ، قَدْ أَفَلَّتْ مِنْ بَيْنِ أَظْفَارِ وَأَنْيَابِ، وَرَضَى مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ؛ هَذَا وَهُوَ يَخْتَالُهُ دُونَ جُنَّتِهِ، وَيَقَاتِلُهُ بِلَا سِيُوفٍ وَلَا أَسْنَةٍ؛ وَإِنَّمَا جُنَّتُهُ، مَتَبُهُ؛ وَشِفَارُهُ، <sup>(٥)</sup>

(١) في كلا الأصابع : «قده» بالقياف، وهو تحريف .

(٢) في مباحج الفكر : «من حماه» ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضا .

(٣) وجف، أى أسرع .

(٤) الجوش : الصدر .

(٥) في كلا الأصلين : «فنسل وبره نسالا» يسقوط الألف في الفعل والمصدر؛ والصواب إثباتها

فيهما إذ لم نجد فيما لدينا من كتب اللغة أن «النسال» مصدر لـ «نسل» المتعدى، والذي وجدناه أن مصدره النسل .

(٦) العصل : جمع أعصل، وهو الموج في صلابه، والفعل منه وزان «فرح» .

(٧) يريد بمقار الصخر : الحديد التي يتقربها، وهى حديد كالفأس مستديرة لها خاف يقطع به الحجارة والأرض الصلبة؛ يريد تشبيه غلب المزبها في الحدة والصلابة، والذي في مباحج الفكر «مقر» مكان قوله : «مخفر» .

(٨) في مباحج الفكر : «مفر» .

(٩) مستبيرا في الدهاب ، أى مستوضعا أى طريق يمر منها ؛ أوله «مسيطرا» بتشديد الزاء، أى مسرعا .

(١٠) في (١) ومباحج الفكر : «منه» بالناء والنون ؛ وفي (ب) «منه» بالطاء والياء ؛ وهو

تحريف في جميع هذه المصادر؛ والصواب ما أثبتنا كما يقتضيه السجع الذى التزمه الكاتب في جميع هذه الرسالة ؛ والمئة بصم الميم وتشديد النون : القوة .

أظفاره ؛ وسنانه ، أسنانه ؛ إذا سمعت الفِترَةَ منه مُغاء ، لم تستطع له إصغاء ؛  
وتصدعت قلوبها من الحذر ، وتفترقت جموعها شذرَ مذر ؛ تمَّجَّع العيونُ<sup>(٢)</sup>  
وهو ساهر ، وتستتر الشخوصُ وهو ظاهر ؛ يسرى من عيذه بنيرين وضاحين ،  
تخالها في الظلام مصباحين ؛ يسوف الأركان ، ويطوف بكلِّ مكان ؛ ويحكي<sup>(٣)</sup>  
في صنجته السوار تحنيا ، وقضيب الخيزران تنيا ؛ ثم يعط إذا نام ، ويتمطى إذا قام ؛  
ولا يكون بالنار مستدفئا ، ولا للقدر مكفئا ؛ ولا في الرماد مضطجعا ، ولا للجار  
متجعا ؛ بل يدبر بكيدة ، ويتنصر على صيده ؛ قد تزن على قتل الحشاش ،<sup>(٥)</sup>  
وأفترس الطير في المسارح والأعشاش ؛ يستقبل الرياح بشمه ، ويجعل الاستدلال<sup>(٤)</sup>  
أكبرهم ؛ ثم يكن للفأر حيث يسمع لها خبيبا ، أو يلمح من شيطانها ديبا ؛ فيلصق<sup>(٦)</sup>  
بالأرض ، وينطوى بعضه في بعض ، حتى يستوى منه الطول والعرض ؛ فإذا<sup>(٧)</sup>  
تسوّفت الفأرة من حجرها ، وأشرفت بصدرها ونحرها ؛ دب إليها ديب الصل

(١) المغاء : صياح الهر ، كالغور .

(٢) في كلا الأصلين : «وتصدعت» بتقديم العين على الدال ؛ وهو تحريف .

(٣) يسوف ، أى يشم .

(٤) في كلا الأصلين ؛ « تروق » بالقاف ؛ وهو تحريف ؛ ولم ترد هذه العبارة في مباحج الفكر .

(٥) الحشاش بالكسر ، وقد يفتح : الحوام والحشرات وما أشبهها .

(٦) في مباحج الفكر زيادة على ما هنا ، فقد جاء فيه : « حيث يجذ لها عينا ، أو يعلم لها لبنا

أو يسمع » إلى آخر ما هنا .

(٧) الخبيب : المشى السريع ، والذي في كلا الأصلين «صيبا» ؛ ولم نجد له معنى يناسب السياق .

(٨) في مباحج الفكر : «من شياطينها» بصيغة الجمع .

(٩) في كلا الأصلين : «يستوفى» ؛ والفاء زيادة من النسخ .

وَأَمْتَدَّ إِلَيْهَا أَمْتَدَادَ الظِّلِّ ؛ ثُمَّ وَثَبَ فِي الْحَيْنِ عَلَيْهَا <sup>(١)</sup> [وَجَلَبَ الْحَيْنَ إِلَيْهَا] ؛ فَانْخَبَأَ  
 جَرَّاحًا ، وَلَمْ يُعْطِهَا بَرَّاحًا ؛ فَصَاحَتْ مِنْ شِدَّةِ أُسْرِهِ ، وَقَوَّةِ كِسْرِهِ ؛ وَكَلَّمَا كَانَتْ  
 صَبِيحَتَهَا أُمْدًا ، كَانَتْ قَبْضَتُهُ عَلَيْهَا أَشَدَّ ، حَتَّى يَسْتَأْصِلَ أَوْدَاجَهَا قَرْبًا ، وَعِظَامَهَا  
 بَرًّا ، ثُمَّ يَدْعُهَا تُخْرِجَةَ الدِّمَاءِ <sup>(٢)</sup> ، مُضْرَجَةً بِالدِّمَاءِ ؛ وَإِنْ كَانَ جُرْدًا مُسِنًا ، لَمْ يَضَعْ عَلَيْهِ  
 سِنًّا ؛ وَإِنْ كَانَ دِرْصًا صَغِيرًا فَفَرَّ عَلَيْهِ فَاهُ ، وَقَبِضَ مَرْتَفَقًا عَلَى قَفَاهُ ؛ لِيَزِدَّادَ مِنْهُ تَشْبِيهَا <sup>(٣)</sup> .  
 وَبِهِ تَلْهِيًا ؛ ثُمَّ تَلَاعَبَ بِهِ تَلَاعَبَ الْفَرَسَانِ بِالْأَعْنَةِ ، وَالْأَبْطَالِ بِالْأَسْنَةِ ؛ فَإِذَا أَوْجَعَهُ عَضًا ،  
 وَأَوْعَبَهُ رَضًا ؛ أَجْهَزَ فِي الْفَوْرِ عَلَيْهِ ، وَعَمِدَ بِالْأَكْلِ إِلَيْهِ ؛ فَازْدَرَدَ مِنْهُ أَطْيَبَ طُعْمِهِ ،  
 وَأَعْتَدَهُ أَهْنَأَ نَعْمَةٍ ؛ ثُمَّ أَظْهَرَ بِالْإِتِّعَاقِ شُكْرَهُ ، وَأَعْمَلَ فِي غَيْرِهِ فِكْرَهُ ؛ فَرَجَعَ إِلَى حَيْثُ  
 أَثَارَهُ ، وَيَتَّبِعُ فِيهِ أَثَارَهُ ؛ رَاجِعًا أَنْ يَجِدَ فِي رِبَاعِهِ ، ثَانِيًا مِنْ أَتْبَاعِهِ ، فَيُلْحِقَهُ بِصَاحِبِهِ <sup>(٤)</sup>  
 فِي الرَّدَى ، حَتَّى يَفْنِيَ جَمِيعَ الْعُدَى ؛ وَرَبْمَا أَنْخَرَفَ عَنْ هَذِهِ الْعَوَائِدِ <sup>(٥)</sup> ، وَأَلْتَقَطَ <sup>(٦)</sup>  
 قُتَاتَ الْمَوَائِدِ <sup>(٧)</sup> ، يَلَاغَا فِي الْإِحْتِمَاءِ ، وَرِبًّا بِالنَّعْمَاءِ ، فَسَالَهُ عَلَى خِصَالِهِ ثَمَنٌ ، وَلَا جَاءَ <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup> <sup>(١٠)</sup>

(١) لم ترد هذه العبارة في (١) .

(٢) الدماء بالفتح : بقية الروح ، وفي كلتا النسختين « الدما » بالذال ؛ وهو تصحيف ؛ ولم ترد هذه

العبارة في مباحج الفكر . (٣) الدرص بالكسر — وهي اللغة الفصحى — : ولد الفأر .

(٤) أوعبه ، أى عمه وأستقصاه .

(٥) لم نجد فيها لدينا من كتب اللغة : « التثقة التعاقا » ؛ والذي وجدناه : « لعهقه لعقا » .

(٦) كذا في مباحج الفكر ؛ والذي في كلا الأصلين : « وسمع » ؛ وهو تحريف ، إذ الآثار لاتسمع وإنما تتبع .

(٧) أورد صاحب المصباح هذا الجمع ضمن الجمل التي تجمع عليها « عادة » ؛ ولم نجد له في غيره من

كتب اللغة التي بين أيدينا .

(٨) في كلا الأصلين : « الوائد » بسقوط الميم ؛ وهو تحريف .

(٩) البلاغ بكسر الباء : مصدر « بالغ في الأمر » ، إذا اجتهد فيه ولم يقصر .

(١٠) يريد بهذه العبارة أن انخصال المحمود التي فيه إنما يدعوه إليها البر والوفاء لمن هو عندهم ،

لا يأخذ عليها جزاء .

بمثاله زمن؛ وقد أوردتُ — أعزك الله — من وصفه فصلا مغربا ، وهزلا  
مطربا ؛ إخلاصا من الطوية وأسترسالا ، وتسريحا للسجية وإرسالا ، على أني  
لو أستعرت في وصفه لسان أبي عبيد<sup>(١)</sup> ، وأظهرت في نعته بيان أبي زبيد<sup>(٢)</sup> ؛ ما أنهيت  
في النطق إلى خطائك ، ولا أحتويت في السبق على أقصائك ؛ والله يتيقك ثمر النبل  
جانيا ، ولدرج الفضل بانيا .

وقال ابن طباطبا يصف هرة بلقاء :

فتنتني بظلمية وضياء \* إذ تبنت بالعاج والايوس  
تتلقى الظلام من مقلتها \* بشعاع يحكي شعاع الشموس  
ذات دل قصيرة كلما \* متتهادت ، طويلة في الجلوس  
لم تزل تسبخ الضوء وتثقي \* كل عضيوها من التنجيس  
دأبها ساعة الطهارة دفن ال \* عبر الرطب في الحنوط اليبس<sup>(٣)</sup>

(١) لعل المراد بأبي عبيد هنا : القاسم بن سلام اللغوي المعروف ، وقد اشتغل أبو عبيد هذا بالحديث  
والأدب ، وكان متفنا في أصناف علوم الاسلام من الفراءات والعربية والأخبار وحسن الرواية صحيح  
النقل ، وله كتاب (الغريب المصنف) (والأمثال) (ومعاني الشعر) ، وغير ذلك من الكتب النافعة ؛ و يقال : إنه  
أول من صنف في غريب الحديث ؛ وكانت ولادته في سنة خمسين ومائة ؛ وقيل في سنة أربع وخمسين ومائة ،  
وكانت وفاته في المحرم سنة اثنين وعشرين أو ثلاث وعشرين ومائتين ، اه ملخصا من وفيات الأعيان ج ١  
ص ١٩ ؛ طبع المطبعة الميمنية . أول لعل صوابه « ابن عبيد » والمراد به عمرو بن عبيد بن وهب ، ويعرف  
بالخرين من بني « انه » ، وهو شاعر مجازي مطبوع من شعراء الدولة الأموية ، وكان ذرب اللسان يتكسب  
بالشر وهجاء الناس ، وليس من فحول طبقته ، وكان خيئا ساقطا ، يرضيه البسير انظر ترجمته في الأغاني ج ١٤  
ص ٧٦ طبع بولاق والوافي بالوفيات جزء ٥ قسم ٣ ورقة ٥٢٦

(٢) يريد أبا زبيد الطائي ، وهو حملة بن المنذر بن معد يكرب بن حنظلة ، وهو شاعر معروف من  
مخضرمي الجاهلية والاسلام ، وكان نصرانيا ، ومات على دينه ، وهو معروف بوصف الآساد ونعتها في شعره .  
(٣) يريد بهذا البيت : أنها تدفن رجبها في التراب إخفاء لرائحته ؛ وقد تقدم في ص ٢٨٤ من هذا  
السفر أن ذلك من عادات الهرة وطباعها .

وقال أبو بكر الصنوبري من أبيات - وذَكَرَ الجُرْدَانُ <sup>(١)</sup> - :

ذاد هَمِّي بَهْنٌ <sup>(٢)</sup> أَوْرُقٌ <sup>(٣)</sup> تُسْرِكُ <sup>(٤)</sup> السَّبَالِينَ <sup>(٥)</sup> أُنْمُرُ <sup>(٦)</sup> الْجُلْبَابِ

لَيْثٌ غَابَ خَلْقًا وَخُلُقًا فَنَ عَا \* يَنَّهُ قَالَ : إِنَّهُ لَيْثٌ غَابِ

قَنْفُذٌ فِي أَزْبَارِهِ وَهُوَ ذُبُّ <sup>(٧)</sup> \* فِي أَغْتَارٍ وَجِيَّةٌ فِي أَنْسِيَابِ <sup>(٨)</sup>

نَاصِبٍ طَرَفُهُ إِزَاءَ الزَّوَايَا \* وَإِزَاءَ السَّقُوفِ وَالْأَبْوَابِ

يَنْتَضِي الظُّفَرُ حِينَ يَطْفَرُ فِي الْحَرِّ \* بَ وَإِلَّا فَظْفَرُهُ فِي قِرَابِ

يَسْحَبُ الصَّيْدَ فِي أَقْلٍ مِنَ اللَّحْمِ \* حَ وَلَوْ كَانَ صَيْدُهُ فِي السَّحَابِ

ومنها <sup>(٩)</sup> :

قَرَطُوهَ وَقَلْدُوهَ وَعَالُو <sup>(١٠)</sup> \* هَ أَخِيرًا وَأَوَّلًا بِالْخَضَابِ

- ١٠ (١) ضبط صاحب التاج هذا اللفظ بضم الجيم ضبطا بالعبارة ، ثم نقل عن الرُّمَحْشَرِيِّ أَنَّهُ بِالْكَسْرِ ؛ وضبطه صاحب المصباح بالكسر أيضا ؛ ولهذا ضبطناه بالوجهين .

(٢) بَهْنٌ ، أَي بِالْجُرْدَانِ .

(٣) الْأَوْرُقُ ، هُوَ الَّذِي فِي لَوْنِهِ سَوَادٌ فِي غُبْرَةٍ كَلَوْنِ الرَّمَادِ ؛ وَفِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ « أَزْرَقُ » ؛

وهُوَ تَحْرِيفٌ .

- ١٥ (٤) تَرَكَ السَّبَالِينَ ، أَي أَبْيَضَهُمَا ، وَالسَّبَالَانِ : ثَنِيَّةُ سَبَالٍ ، وَالسَّبَالُ : جَمْعُ سَبْلَةٍ بِالتَّحْرِيكِ ،

وَهِيَ مَا عَلَى الشَّارِبِ مِنَ الشَّعْرِ ، أَوْ هِيَ طَرَفُهُ .

(٥) الْأُنْمُرُ ، هُوَ الَّذِي فِي لَوْنِهِ نَمْرٌ ، أَي نَكَتَ مِنْ أَلْوَانٍ مُخْتَلِفَةٍ .

(٦) كَذَا فِي مَبَاهِجِ الْفِكَرِ ؛ وَالَّذِي فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « فِي أَزْبَارِهِ » بِالْوَاوِ ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ ،

وَالْمُرَادُ بِالْأَزْبَارِ : الْأَزْبَارُ وَإِنَّمَا حُذِفَ الْهَمْزَةُ هُنَا لِضَرُورَةِ الْوِزْنِ ، إِذْ لَمْ يُجِدْ فَيَا لَدِينَا مِنْ كُتُبِ اللَّغَةِ

- ٢٠ أَنَّهُ يُقَالُ : « أَزْبَرْتُ أَزْبَارًا » ، وَالَّذِي وَجَدْنَاهُ : الْأَزْبَارُ ، وَهُوَ انْتِفَاشُ الشَّعْرِ حَتَّى يَظْهَرَ أَصُولُهُ .

(٧) فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ وَمَبَاهِجِ الْفِكَرِ : « فِي أَفْتَارٍ » بِأَلِفٍ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، إِذْ لَمْ يُجِدْ مِنْ مَعَانِيهِ

مَا يَنَابِسُ السِّبَاقَ ؛ وَالْأَفْتَارُ : الْإِثْنَانُ عَلَى غُرَّةٍ ، أَي غَفْلَةٌ .

(٨) لَمْ تَرِدْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي (١) .

(٩) قَرَطُوهَ ، أَي أَلْسُوهُ الْقَرَطُ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ ؛ وَالَّذِي فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « قَرَطُوهَ » ؛ وَالْقَافُ

الْأَحْمَرُ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ .

- ٢٥ (١٠) فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « وَغَالُوهُ » بِالنَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ ، إِذْ لَمْ يُجِدْ مِنْ مَعَانِيهِ

مَا يَنَابِسُ السِّبَاقَ .



فهو طوراً يسدو بخعر عروس \* وهو طوراً يمشى على عُنَابِ  
حبذا ذاك صاحباً فهو في الصبح \* سمة أوفى من سائر الأحبابِ  
وقال أبو بكر بن العلاف يرثى هراً - ، وقد قيل : إنما رثى بها أبنته ، لأنه تعرّض  
إلى حريم بعض الأكابر فأغتالوه وقتلوه ؛ وقيل : بل رثى بها عبد الله بن المعتز ،  
وورى بهر خوفاً من المقتدر بالله ، فقال :<sup>(١)</sup>

يا هراً فارقتنا ولم تعد \* وكنت مناً بمنزل الولدِ  
وكيف ننفك عن هواك وقد \* كنت لنا عُدَّةً من العُدَدِ  
تمنع عنا الأذى وتحرسنا \* بالغيب من خنفس ومن جردِ<sup>(٢)</sup>  
وتخرج الفأر من مكانها \* ما بين مفتوحها إلى السدِّ<sup>(٣)</sup>  
يلفك في البيت منهم عددٌ \* وأنت تلقاهم بلا عددِ<sup>(٤)</sup>  
وكان يجري - ولا سداد لهم - \* أمرك في بيتنا على سدِّ  
حتى اعتقدت الأذى لجيرتنا \* ولم تكن للأذى بمعتدِ  
وُحِّتَ حول الردى بظلمهم \* ومن يحم حول حوضه يردِ<sup>(٥)</sup>  
وكان قلبي عليك مرتعداً \* وأنت تنساب غير مرتعدِ

(١) ذكر الصفي في « نكت الهيان » ص ١٤٢ بعد أن أورد هذه القصيدة أنه شديد التحب  
من يزعم أن هذه القصيدة رثى بها غيره .  
(٢) في رواية « من حية » انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٠ طبع المطبعة الميمنية بمصر ورويات  
الأعيان ج ١ ص ١٣٨ طبع المطبعة الميمنية أيضاً .  
(٣) سياق البيت يدل على أنه يريد بالجرذ : الجرذ بالذال المعجمة ، وهو الذكر من الفئران ، فأبدل  
أحد الحرفين من الآخر لضرورة القافية ؛ ولم نجد فيأراً جعناه من كتب اللغة نصاً على هذا الإبدال في هذه الكلمة .  
(٤) « إلى السد » ، أى إلى المكان ذوات السد ، والسد بضمين : جمع سداد بكسر السين  
ككتب وكتاب ، وهو ما يسد به الشيء .

(٥) في رواية « مدد » بالميم في كلنا الكلمتين ؛ والمعنى يستقيم عليها أيضاً انظر حياة الحيوان  
ج ٢ ص ٣٢٠ طبع المطبعة الميمنية بمصر ورويات الأعيان ج ١ ص ١٣٨ طبع المطبعة الميمنية أيضاً .

تَدْخُلُ بُرْجَ الْحَمَامِ مَتَّسِدًا \* وَتُخْرِجُ الْفَرْخَ غَيْرَ مَتَّسِدٍ  
وَتَطْرَحُ الرِّيشَ فِي الطَّرِيقِ لَهُمْ \* وَتَبْلَعُ اللَّحْمَ بِلَعٍّ مُزْدَرِدٍ  
أَطْعَمَكَ النَّيُّ لِحْمَهَا فَرَأَى \* قَتْلَكَ أَرْبَابَهَا مِنَ الرَّشَدِ  
كَأَدُّكَ دَهْرًا فَمَا وَقَعَتْ وَكَمْ \* أَقَلَّتْ مِنْ كَيْدِهِمْ وَلَمْ تُكْدِ<sup>(١)</sup>  
حَتَّى إِذَا خَانَلُوكَ وَاجْتَهَدُوا \* وَسَاعَدَ النَّفْسَ كَيْدُ مَجْتَهِدِ<sup>(٢)</sup>  
صَادُوكَ غِيظًا عَلَيْكَ وَأَنْتَقِمُوا \* مِنْكَ وَزَادُوا وَمَنْ يَصِدُّ يُصَدِّ<sup>(٣)</sup>  
ثُمَّ شَفَوْا بِالْحَدِيدِ أَنْفُسَهُمْ \* مِنْكَ وَلَمْ يَرْبِعُوا عَلَى أَحَدِ<sup>(٤)</sup>  
لَمْ يَرْحَمُوا صَوْتَكَ الضَّعِيفَ كَمَا \* لَمْ تَرِثْ مِنْهَا لَصَوْتَهَا الْغَرْدِ<sup>(٥)</sup>  
فَخِينٌ كَاشَفَتْ وَأَتَهَمَتْ وَجَا \* هَرَّتْ وَأَسْرَفَتْ غَيْرَ مَقْتَصِدِ<sup>(٦)</sup>  
أَذَاكَ الْمَوْتَ مِنْ أَذَاكَ كَمَا \* أَذَقْتَ أَطْيَارَهُ يَدًا بِيَدِ<sup>(٧)</sup>  
كَأَنَّهُمْ يَقْتُلُونَ طَاغِيَةً \* كَانَ لَطَاغُوتِهِ مِنَ الْعَبْدِ<sup>(٨)</sup>

(١) هذا اللفظ يحتمل أن يقرأ بفتح التاء، أى ولم تكذب قتلتي؛ والمعنى أنه كان يوشك أن يقع في مكائدهم؛ وبضم التاء، أى ولم يكيدوك.

(٢) في رواية «النمر» مكان قوله: «النفس»، وهى أظهر أنظر حياة الحيوان ووفيات الأعيان.

(٣) لم يربعوا، أى لم ينظروا ولم يتأملوا.

(٤) كاشفت، أى كاشفتهم بالعداوة؛ وقد ورد هذا البيت في وفيات الأعيان قبل قوله: «صادوك» وهو البيت الخامس عشر من هذه القصيدة، وهو مستقيم الوضع في كلا المكانين؛ ورواية وفيات الأعيان: «فخين أخفرت وأنهمكت وكاشفت» الخ وأخفرت، أى تقضت العهد.

(٥) في رواية «ربين»؛ والمعنى يستقيم عليها أيضا وفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٥ طبع بولاق.

(٦) في كلا الأصلين «كانت لطاغوتها» بصيغة المؤنث؛ والصواب ما أثبتنا، إذ التاء في الطاغية ليست للتأنيث، وإنما هى للبالغة في الوصف بالطغيان.

(٧) العبد بضمينين: جمع عبد.

فلو أكبوا على القراميط أو \* مالوا على زكرويه لم يَزِدْ<sup>(٢)</sup>  
يا من لذيذ الفراخ أوقعه \* ويمك هلا قنعت بالقد<sup>(٣)</sup>  
ما كان أغناك عن تسورك الـ \* بُرج ولو كان جنة الخلد  
لا بارك الله في الطعام إذا \* كان هلاك النفوس في المعد  
كم أكلة داخل حشا شريه \* فأخرجت روحه من الجسد  
أردت أن تأكل الفراخ ولا \* يا كلك الدهر أكل مضطهد  
هذا بعيد من القياس وما \* أعزّه في الدنو والبعد<sup>(٤)</sup>

(١) القرامط والقراطة : طائفة مشهورة من الزنادقة أتباع الفلاسفة من الفرس الذين يعتقدون نبوة زرادشت ومزدك وماني ؛ وكانوا يبيعون المحرمات ، وكان ابتداء أمرهم في سنة مائتين وثمان وسبعين راجع عقد الجمان للميني في حوادث هذه السنة ، ومن هذه الطائفة أبو سعيد الحسن بن بهرام الجاني ، وهو الذي أظهر مذهبه ؛ وكان دقيقا فني عن بلده (جنابة) ، فخرج إلى البحرين وأقام بها تاجرا ، وجعل يستميل العرب بها ويدعوهم إلى محله حتى استجاب له أهل البحرين وما والاها ، وقتل سنة إحدى وثلاثمائة ؛ ثم ولى الأمر بعده ابنه أبو طاهر سليمان ، فكان من قتله حجاج بيت الله الحرام وأقطع طريق مكة في أيامه بسببه والتعدى في الحرم وأتاهب الكعبة وقتله الحجر الأسود إلى القطيف والأحساء من أرض البحرين ما قد أشهر ذكره ، وقد بقى الحجر الأسود عندهم إحدى وعشرين سنة ، ثم ردّ بذيول بذلت لهم . وقد استوفى الطبري وابن الأثير وغيرهما أخبار هذه الطائفة في كتبهم فارجع إليها وانظر معجم البلدان في الكلام على «جنابة» . تشديد النون ، وتاج العروس (مادة جنب) .

(٢) كذا في تاريخ الطبري قسم ٣ ص ٢١٢٧ ، ٢١٣٠ ، ٢٢١٧ وغيرها من المواضع ، والذي في كلا الأساين : «ذكرويه» بالذال ؛ وهو تحريف ؛ وذكرويه هذا ، هو ابن مهرويه ، كان من دعاة قرمط .

(٣) يريد بالقد : القطع اليسيرة التي تلى إليه من فضول الطعام من اللحم وغيره ، واحدا فقة بكسر أوله وتشديد ثانيه ؛ والذي في كلا الأصلين ووفيات الأعيان : «القد» بالغين ؛ وهو تحريف إذ لم نجد من معانيه ما يناسب السياق .

(٤) كذا في وفيات الأعيان ؛ والمعنى ما أقل حصوله ؛ والذي في كلا الأصلين «أقر به» ؛ وهو تحريف إذ لا يناسب معناه سياق البيت .

ولم تكن لى بمن دهاك يد \* تقوى على دفعه يد الأبد<sup>(١)</sup>  
 ولا تبين حشو جلدك عند \* الذبح من طاقة ومن جلد<sup>(٢)</sup>  
 كأن حبلا حوى - بحوزته - \* جيدك للذبح<sup>(٣)</sup> كان من مسد<sup>(٤)</sup>  
 كأن عيني تراك مضطربا \* فيه وفي فيك رغو الزبد  
 وقد طلبت الخلاص منه فلم \* تقدز على حيلة ولم تحجد  
 بحدت بالنفس والبخيل بها \* كنت ومن لم يحجد بها يحجد<sup>(٥)</sup>  
 عشت حريصا يقوده طمع \* وميت ذا قاتل بلا قود  
 فما سمعنا بمثل موتك إذ \* ميت ولا مثل عيشك النكد  
 عشنا بخير وكنت تكلونا \* ومات جيراننا من الحسد  
 ثم تقبأت في فراخهم \* وأنقلب الحاسدون بالكمد<sup>(٦)</sup>  
 قد أنفردنا بماتم ولهم \* بعدك بالعرس أى منفرد  
 قد كنت في نعمة وفي سعة \* من المليك المهيم الصمد

(١) يد الأبد، أى الدهر كله .

(٢) فى كلا الأصلين « بعد » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق ، إذ الطاقة والجلد

إنما يتبيان عد المصيبة لا بعدها .

(٣) فى كلا الأصلين : « بجذته » وفى وفيات الأعيان وحياة الحيوان وغيرها : « بحجذته » ؛ وهو تحريف فى جميع هذه المصادر ؛ ولعل صوابه ما أثبتنا ، أولهله : « بحجذته » بالذال ، أى بضمته ، يقال : « أمر محوذ » ، أى مضوم ، كمحوز ؛ ويقال : « أحوذ ثوبه » ، أى ضمه إليه ، انظر اللسان مادة « حوذ » .

(٤) فى رواية : « للحق » ، وهى المناسبة للجل انظروفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٥ طبع المطبعة الأميرية .

(٥) يريد بهذه العبارة أن من لم يحجد بنفسه طائعا جاد بها كارها .

(٦) فى كلا الأصلين « وانقلت » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا ، ولم يرد هذا البيت

فى وفيات الأعيان .

تأكل من فاريثنا رغدا \* وأين بالشاكرين للرغيد<sup>(١)</sup>  
قد كنت بدت شملهم زمتا \* فأجتمعوا بعد ذلك البدي  
وفتقوا الخبز في السلال<sup>(٢)</sup> فكم \* نفتنت للعيال من كيد  
فلم يبقوا لنا على سبيد \* في جوف أبياتنا ولا لبدي  
وفزعوا قعرها وما تركوا \* ما علقته يد على وتردي  
ومزقوا من ثيابنا جودا \* فكلنا في مصائب جددي  
فأذهب من البيت خير مفتقد \* وأذهب من البرج شر مفتقد  
ألم تحف وثبة الزمان وقد \* وثبت في البرج وثبة الأسد؟  
أخني على الدار فيه بالأمس<sup>(٤)</sup> \* ومن قبلها على لبدي<sup>(٥)</sup>

(٢١)

١٠ (١) كذا في وفيات الأعيان وغيره، وقوله: «أين بالشاكرين»، أي أين نغتر بالشاكرين، فالجاء  
والمحجور متعلق بمحذوف كما هو ظاهر؛ ولا يجوز أن تكون الباء هنا زائدة، إذ لم نجد فيها راجعاً من الكتب  
أن هذا الموضع مما يحذف زائدة الباء، بل إنه يستفاد من معنى اللبيب ج ١ ص ١٠٢ أن زيادة الباء  
في الخبر الموحب كما هنا موقوفة على السباع، والذي في كلا الأصلين «وكن بالشاكرين بالرغدا»، وهو تحريف  
إذ لا يظهر له معنى.

١٥ (٢) كذا في وفيات الأعيان ج ١ ص ١٩٦ وحياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢١ والذي في كلا الأصلين:  
«في اللال» بالفاء؛ وهو تحريف.

(٣) في كلا الأصلين: «أبوأنا»؛ وهو تحريف.

(٤) كذا ورد هذا البيت في كلا الأصلين؛ وهو غير مستقيم الوزن، كما لا يخفى؛ ولم نجده في المصادر  
التي وردت فيها هذه القصيدة، (كوفيات الأعيان) (ونكت الحميان) في ترجمة أبي بكر بن العلاف (وحياة  
الحيوان) في الكلام على الهرم (وعقد الجمان) (وشذرات الذهب) في الكلام على وفيات سنة ثمان عشرة  
وثلاثة، وغير ذلك من المصادر الكثيرة؛ ولم نوفق إلى إصلاحه إصلاحاً يقرب من رسم ألفاظه من هذا الرسم  
الوارد في كلا الأصلين على أن الشعر من الأمور التي يجب الاعتماد فيها على الرواية المتقولة، لا على الظن.  
(٥) لبدي: اسم نسرين من نسور لقمان، وهي سبعة، ولبد هذا آخرها، وكان كل نسرين منها يعيش ثمانين  
سنة، وعاش لقمان مقداراً أعما هذه النسور جميعها.

ولم يدغ في عِراضِها أحدا \* ما بينَ عليائها إلى السِّندِ<sup>(١)</sup>  
عاقبةُ البغي لا تنام وإن \* تأثرتْ مدَّةٌ من المَدَدِ  
من لم يمت يومه يمت غده \* أو لا يمت في غد فبعد غد  
والحمد لله لا شريك له \* فكلُّ شيءٍ يُرى إلى أمَدِ<sup>(٢)</sup>

وفيه أيضا :

ياهرُّ بعثَ الحقَّ بالباطل \* وصرتَ لا تُصنِعي إلى عاذِلِ  
إذا أنيتَ السَّبرَ من خارج \* طارت قلوبُ الطير من داخلِ  
علما بما تصنع في بُرجها \* فهمى على خوفٍ من الفاعِلِ  
قد كنت لا تفعل عن أكلها \* ولم يكن ربك بالغافلِ  
فانظر إلى ما صنعتَ بعد ذا \* عقوبةُ المأكول بالآكلِ  
مازلت يا مسكين مستقتلا \* حتى لقد مُنيتَ للقاتِلِ<sup>(٣)</sup>  
قد كنت للرحمة مستأهلا \* إذ لم أكن منك بمستأهلِ

وقال أيضا :

يا رَبِّ يَبِّ رَبِّهِ \* فيه تضايِقٌ مستقرُّه  
لما تكاثَّرَ فأرُّه \* وجفاه بعد الوصل هِرُّه

(١) العليا والسند : موضعان ورد ذكرهما في شعر النابغة الذبياني ، قال :

يا دار ميةً بالعليا فالسند \* أقوت وطال عليها سالف الأمد

والسند بالتحريك : ماء ابنى سعد ، كما في معجم البلدان ؛ ولم يرد فيه تعيين لموقع العليا .

(٢) كذا في ( أ ) والذي في ( ب ) : « وقال » ؛ ولعل صواب العبارة « وقال فيه أيضا » ،

جمعا بين ما ورد في كلتا النسختين .

(٣) منيت للقاتل : أى جعل قتلك أمنيّة له ، يقال : « مناه الشيء ومناه به » : إذا جعله أمنيّة له

والذى في الأصول : « عينت » ؛ وهو تحريف .

وسعى إلى بُرجِ امرئٍ \* فيه الفراخُ كما يسرُّه  
ظَنَ المنافعَ أكَلها \* فإذا منافعُها تضرُّه

### ذكر ما قيل في الخنزير

والخنزيرُ مشتركٌ بين السَّبْعِيَّةِ والبهيمِيَّةِ، فالذى فيه من السَّبْعِيَّةِ النَّابُ، وأكُلُ  
الجَيْفِ؛ والذي فيه من البهيمِيَّةِ الطَّلَفُ، وأكَلُه العشبُ والعلَفُ؛ والخنزيرُ  
موصوفٌ بالشَّبَقِ وكثرةِ السَّفَادِ، حتى إن الأثني يركبها الذَّكَرُ وهي تُرْجَعُ، فربَّما قُطِعَتْ  
أميالا وهو على ظهرها، ويرى الرائي أثرَ سِتَّةِ أرجلٍ مَن لا يَعْرِفُ ذلك، فيظُنُّ أن  
في الدَّوَابِّ ماله سِتَّةُ أرجلٍ؛ والخنزيرةُ تُضَعُ عشرين خِنْصًا، وتَحْمِلُ من ماء واحد،  
وتضع لمضى سِتَّةَ [أشهرٍ] من حَمَلها؛ وقال الجاحظ: إنها تضع في أربعة أشهر؛  
والخنزيرُ يَبْزُو إذا تَمَّتْ له ثمانيةُ أشهرٍ، والخنزيرةُ إذا تَمَّتْ لها سِتَّةُ أشهرٍ أَشْتَهَتْ  
السَّفَادَ، ولكن لا تَجِيءُ أولادُها كما يريدون؛ وأجودُ الزَّوْءِ أن يكون ذلك منه وهو  
أَبْنُ عشرة أشهرٍ إلى ثلاثِ سنين؛ وإذا كانت الخنزيرةُ بِكراً وَلَدَتْ جِراءَ ضِعَافًا

(١) ترجع، أى تروث.

(٢) في (١) «حنوصا» بالخاء وفي (ب) «جنوصا» بالجم؛ وهو تصحيف في كلتا النسختين.

(٣) عبارة مباهج الفكر «من نزوة واحدة».

(٤) في كلا الأصلين: «لمضى ستة من حملها»؛ وفي هذه العبارة تصحيف ونقص؛ وما أثبتناه عن

مباهج الفكر وحياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣ طبع المطبعة الميمنية بمصر.

(٥) يريدون، أى يريد أصحابها.

(٦) كذا في الحيوان للجاحظ ج ٤ ص ١٩ طبع مطبعة السعادة؛ والذي في كلا الأصلين: «صفارا»؛

وهو محرف، فان هذا الوصف وإن استقام معناه، إلا أنه غير مفيد، إذ الجراء حين الولادة لا تكون

إلا صفارا.

وكذلك البكر من كل شيء، وإذا بلغت الحنْزيرةُ خمسةَ عشرَ سنةً لا تلد بعدها، وهي أنسلُ الحيوان، والدُّ كُرْ أقوى الفحول على السَّفاد، وأطولُها مكثاً فيه؛ ويقال: إنه ليس شيء من ذوات الأنياب ما للحنْزير من القوة في نأيه، وربما طال نأباه حتى يلتقيا، فيموت عند ذلك جوعاً، لأنهما يمتعانه من الأكل، وهو متى عضَّ كلباً سقط شعرُ الكلب، وإذا أراد محاربة الأسدِ جرب نفسه قبل الإقدام عليه بأن يضرب شجرةً بنأيه، فإن قطعها حارب الأسد، وإلا هرب منه ولم يقاتله؛ وأخبرني من رآه وقد جرب نفسه في شجرة وضربها بأنياه، فتمكَّنت أنياهُ منها وثبتت فيها، فأراد الخلاص فعجز، فجاء الأسدُ إليه وهو على تلك الحالة فأقترسه؛ قالوا: ويعترى ذكوره داءُ الحلاق واللواط، فربما يرى الحنْزيرُ وقد أبلَّاه أكثرُ من عشرين حنْزيراً إلى مضيق، ثم يترى عليه الأمثلُ فالأمثل، إلى أن يبلغَ آخرهم؛ والحنْزيرُ إذا قُلعت إحدى عينيه هلك عاجلاً؛ ويقول الأطباء: إنه متى فسد من عظام الإنسان عظمٌ ووضِع في مكانه عظمٌ من عظام الحنْزير قبلته الطبيعة ونبت عليه اللحم؛ وحكى أرسطو أن عُمرَ الحنْزير من خمسةَ عشرَ سنةً إلى عشرين سنة؛ وقلما ذَكَر الفضلاءُ والشعراءُ الحنْزيرَ في رسائلهم وأشعارهم، وسألت في هذا الموضع ما وقفتُ عليه في هذا المعنى.

(٢٢)

(١) في كلا الأصلين «أنياه» بصيغة الجمع؛ وهو تحريف؛ والكلام الآتي بعد يقتضى صيغة التثنية؛ أثبتنا وأنظر مباحج الفكر.

(٢) في كلتا النسختين: «الخلاف»؛ وفي مباحج الفكر: «الخلق»؛ وهو تصحيف في هذه المصادر الثلاثة، إذ لم نجد من معاني هاتين الكلمتين ما يناسب السياق؛ والخلق: صفة سوء يدل سياق الكلام الآتي بعد على المراد بها.



فمن ذلك ما كتب به عطاء بن يعقوب الغزنوي يعرض فيها بقاض، قال منها: ذكر ما وصف به  
الخنزير  
وما مثل فلان في استنابته <sup>(١)</sup> إلا كمثل رجل رأى في المنام أنه يضاجع خنزيرا، فبَكَرَ  
إلى المعبر ليُعبّرَ منامه تعبيرا، فقال المعبر: يابردة الحمير، ما غرك بالخنزير؟ ألين  
مأمسه، أم حسن مَعطِيسه <sup>(٢)</sup>؛ أم شكاه الرشيقي، أم طَرَفُه العشيقي <sup>(٣)</sup>؛ أم لقاءه البهيج،  
أم قِباعه الفنج <sup>(٤)</sup>؛ أم شعره الرّجل <sup>(٥)</sup>، أم فقره الرّتل؟

وقال القاضي [محيي الدين بن] عبد الظاهر في الخنزير:

وخنزير له نابٌ تراه \* إذا عَنّ أَقتراسٌ غير ناي  
كمثل الكلب لا بل منه أجرا <sup>(٦)</sup> \* ويحقر أن يشبهه بالكلاب  
فذاك لنخوة يُعزى وهذا \* يقلل نخوة الرجل المهاب  
بنصّ للكتاب غذا حراما \* وحلّ أكله أهل الكتاب

(١) استنابته، أي جعله نابيا في القضاء.

(٢) في كلا الأصلين: «أو»؛ وقواعد اللغة تقتضي ما أثبتنا.

(٣) يريد بالعشيقي: المعشوق، فعيل بمعنى مفعول.

(٤) في كلتا النسختين ومباح الفكر: «قناعه» بالنون؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا، والقباع

بكسر القاف: نخبة الخنزير.

(٥) الرتل بفتح الناء وكسرها من الثغور: الحسن التنفيد، الشديد البياض، الكثير الماء، المستوى

نبات الأسنان.

(٦) أجرا، أي أجرا.

## القسم الثاني من الفن الثالث في الوحوش والظباء وما يتصل بها من جنسها، وفيه ثلاثة أبواب

### الباب الأول من هذا القسم فيما قيل في الفيل والكَرْكَدَنْ والزَّرَافَة والمَهَا والأَيْل

#### ذكر ما قيل في الفيل

يقال : إن الفيل مولدٌ بين الجاهوس والخنزير ، ولذلك يزعم بعض من بحث  
عن طبائع الحيوان أن الفيلة مائية الطباع بالجاموسية والخنزيرية اللتين فيها ، وبعضها  
يسكن الماء ، وبعضها لا يسكنه ؛ ويقال : إن الفيلة صنفان : فيل ، وزندبيل<sup>(١)</sup> ،  
وهما كالْبُخْت والعِراب ، والبقر والجاهوس ، والخيول والبراذين ، والفأر والجُرْذَان ،  
والنمل والدَّبَر ، وبعضهم يقول : إن الفيل الذَكَر ، والزندبيل<sup>(١)</sup> الأنثى ؛ وقال بعضهم :  
إن الزندبيل<sup>(١)</sup> هو عظيم الفيلة والمقدم عليها في الحرب ، وفيه يقول بعض الشعراء :  
ذاك الذي مشفره طويل \* وهو من الأفيال زندبيل<sup>(١)</sup>

وقال آخر :

\* وفيه كالطود زندبيل<sup>(١)</sup> \*

وقال آخر :

\* من بين أفيال زندبيل<sup>(١)</sup> \*

(١) في كلا الأصلين وما هج العكر : « وزندبيل » بالفاء ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا ، كما

وُحَرِّطُومُ الْفِيلِ أَنْفُسَهُ ، وَبِهِ يَوْصَلُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ إِلَى فِيهِ ، وَبِهِ يَقَاتِلُ  
 وَبِهِ يَصْبِحُ ، وَلَيْسَ صَوْتُ الْفِيلِ عَلَى مَقْدَارِ جَنَّتِهِ ؛ وَلِسَانُهُ مَقْلُوبٌ ، طَرَفُهُ إِلَى دَاخِلِ  
 فِيهِ ، وَأَصْلُهُ خَارِجٌ ، وَهُوَ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ ؛ وَالْهِنْدُ تُزْعَمُ أَنَّهُ لَوْلَا ذَلِكَ  
 لَتَكَلَّمَ ، وَهُمْ يَعْظُمُونَ الْفِيلَةَ وَيَشْرَفُونَهَا عَلَى سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ ؛ وَالْفِيلُ يَتَوَلَّدُ فِي أَرْضِ  
 الْهِنْدِ وَالسَّنْدِ وَالزَّبْجِ ، وَبِجَزِيرَةِ سَرَنْدِيبَ<sup>(١)</sup> ، وَهُوَ أَعْظَمُهَا خَلْقًا ، وَيَنْتَهِي فِي عِظَمِ الْخَلْقِ  
 إِلَى أَنْ يَبْلُغَ فِي الارتفاعِ عَشْرَةَ أَذْرَعٍ ؛ وَفِي أَلْوَانِهَا الْأَسْوَدُ وَالْأَبْيَضُ وَالْأَبْلَقُ وَالْأَزْرَقُ ؛  
 وَهُوَ إِذَا أَغْلَمَ أَشَبَّهَ الْجَمَلَ فِي تَرْكِ الْمَاءِ وَالْعَلْفِ حَتَّى يَنْضَمَّ إِطْطَاهُ ، وَيَتَوَرَّمُ رَأْسُهُ ،  
 وَرَبْمَا أَسْتَوْحَشَ لِذَلِكَ بَعْدَ اسْتِنْسَائِهِ ، وَالْفِيلُ يَزُو إِذَا مَضَى لَهُ مِنَ الْعُمُرِ خَمْسُ  
 سِنِينَ ، وَالْأُنْثَى تَحْمِلُ سِتْنِينَ ، وَإِذَا حَمَلَتْ لَا يَقْرَبُهَا الذَّكَرُ ، وَلَا يَزُو عَلَيْهَا إِذَا  
 وَضَعَتْ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثِ سِنِينَ ، وَلَا يَزُو إِلَّا عَلَى فِيلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَلَهُ عَلَيْهَا غَيْرُهُ شَدِيدَةٌ ؛  
 وَإِذَا أَرَادَتِ الْفِيلَةُ أَنْ تَضَعِ دَخَلَتْ النَّهْرَ فَتَضَعُ وَلَدَهَا فِي الْمَاءِ ، لِأَنَّهَا تَلِدُ قَائِمَةً ؛ وَالذَّكَرُ<sup>(٢)</sup>  
 يَحْرُسُهَا وَيَحْرُسُ وَلَدَهَا مِنَ الْحَيَاتِ ، وَذَلِكَ لِعِدَاوَةِ بَيْنِهِمَا ؛ قَالُوا : وَأَبْنَا الْفِيلِ دَاخِلٌ  
 بَدَنُهُ قَرِيبًا مِنْ كَلْبِيَّتِهِ ، وَلِذَلِكَ هُوَ يَسْفِدُ سَرِيعًا كَالطَّيْرِ ، لِأَنَّهُمَا قَرِيبَانِ مِنَ الْقَلْبِ  
 فَتَنْضَحَانِ الْمَنَى بِسُرْعَةٍ ؛ وَيَقَالُ : إِنَّ الْفِيلَ يَحْقِدُ كَالْجَمَلَ ؛ وَالْهِنْدُ يَجْعَلُونَ نَابِي الْفِيلِ  
 قَرْيَتَهُ ، وَفِيهَا الْأَعْقَفُ وَالْمُسْتَقِيمُ ؛ قَالَ الْمَسْعُودِيُّ فِي مَرْوَجِ الذَّهَبِ : وَرَبَّمَا بَلَغَ

•

١٠

١٥

(١) سَرَنْدِيبُ : جَزِيرَةٌ عَظِيمَةٌ فِي بَحْرِ هَرْكِدَ ، بِأَقْصَى بِلَادِ الْهِنْدِ طَوَّلُهَا ثَمَانُونَ فَرْسَخًا فِي مِثْلِهَا (بِاقُوت).

(٢) أَثْبَتَ النَّاسُ فِي قَوْلِهِ : « عَشْرَةَ » جَرًّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجُوزُ التَّذْكِيرُ فِي الذَّرَاعِ ؛ وَهُوَ قَلِيلٌ ؛ وَلَمْ  
 يَعْرِفِ الْأَصْمَعِيُّ التَّذْكِيرَ فِيهَا ، وَهُوَ عِنْدَ سَبْيُوهِ أَيْضًا مُؤَنَّثَةٌ لَا غَيْرَ ، وَالتَّذْكِيرُ هُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ ، انْظُرْ  
 تَاجَ الْعُرُوسِ ؛ وَقَالَ فِي الْمَصْبَاحِ : « إِنْ بَعْضُ عَمَلٍ يَذْكُرُ الذَّرَاعَ » .

(٣) فِي كَلَامِ الْأَصْلِينَ : « الْخَلِيلُ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مَا أَثْبَتْنَا ، انْظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانَاتِ ج ٢

٢٠

ص ١٨٨ وَمَبَاهِجُ الْفِكَرِ .

(٤) فِي كَلَامِ الْأَصْلِينَ : « يَنْظُمُ » بِالْفَاءِ ؛ وَهُوَ تَصْغِيفٌ .

النابُّ الواحدُ منها خمسين ومائة من<sup>(١)</sup> ؛ ورأيتُ أنا من أنياب الفيلة ما طوله يزيد على أربعة أذرع ونصف ، وهو معقف ، شاهدتُ ذلك بمدينة قوص في سنة سبع وتسعين وستمائة ، ورأيتُ فيها ناينِ أظنهما أخوين بهذه الصفة ، وهما معقفان ، وغلظُهما مناسبٌ لطولهما ؛ والفيلُ يحملُ بنابه على الجدار الوثيق فيهدمه ؛ ولم تزل ملوكُ غزنة إلى سُبُكْتِكَيْن ومن بعدهم من الملوك الغزنوية تفتتح بالفيلة المدُن ، وتهدم بصدَماتها الحصون ، وأشهرهم بذلك يمينُ الدولة محمود بن سُبُكْتِكَيْن ، على ما ستقف — إن شاء الله تعالى — عليه في تاريخ الدولة الغزنوية ؛ والفيلُ سريعُ الاستئناس بالناس ؛ وفي طبعه أنه إذا سمع صوتَ الخنزير ارتاع ونفر وأعتراه الفزع ؛ وقال المسعودي : إنه لا يثبت للهز ، وإذا رآه فر منه ؛ وقال : إن رجلاً كان بالموتان من أرض الهند يدعى هارون بن موسى مولى الأزد<sup>(٢)</sup> ، وكان شاعراً شجاعاً ذا رياسة في قومه ومنعة بأرض السند مما بلى بلادَ الموتان<sup>(٣)</sup> [وكان<sup>(٤)</sup>] في حصن له هناك ، فالتقى مع بعض ملوك الهند ، وقد قدّمت الهندُ أمامها الفيلة ، فبرز هارونُ أمامَ الصفِّ

(١) قيل في المتن : إنه رطلان .

(٢) أثبت الناء في قوله : « أربعة » جرياً على مذهب من يجوز تذكير الدراع ، وهو قليل ، والأكثر

في الدراع التأنيث ؛ ولم يعرف الأصمعي غيره ؛ والتذكير هو قول الخليل انظر تاج العروس .

(٣) ذكر ياقوت أن الصحيح عند العلماء في هذا الاسم (غزني) ، وأما غزنة فأنها من ألفاظ العامة ويقال لمجموع بلادها (زالمستان) ، وعزنة قصبها ، وهي مدينة عطية وولاية واسعة في طرف خراسان ، وهي الحد بين خراسان والهند ، وكانت منزلاً لبني محمود بن سبكتكين .

(٤) موتان : مدينة من نواحي الهند على سمت غزنة ، ويسمى مرج بيت الذهب ؛ قال ياقوت : وأكثر ما يسمع فيه « ملتان » بغير واو ، وأكثر ما يكتب بالواو كما هنا .

(٥) في مروج الذهب ج ٣ ص ١٤ طبع باريس « السند » .

(٦) يقال في هذا اللفظ الأزد بالزاي كما هنا ، وهو أكثر ، والأسد يسكون السين ، وهو أفصح ، وهو الأزد بن الفوث بن نبت بن مالك بن كهلان .

(٧) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن مروج الذهب ج ٣ ص ١٤ طبع باريس .

وَقَصَدَ عَظِيمَ الْفِيلَةِ ، وَقَدْ خَبَأَ سَنُورًا تَحْتَ ثِيَابِهِ ، فَلَمَّا دَنَا فِي حَلَّتِهِ مِنَ الْفِيلِ أُبْرَزَ الْهِرْلَهُ ، فَأَنْهَزَمَ الْفِيلُ وَوَلَّى عِنْدَ مَشَاهِدَتِهِ لِلْهَرَّةِ ، فَأَنْهَزَمَ الْجَيْشُ وَقُتِلَ الْمَلِكُ الْهِنْدِيُّ ، وَلِهَارُونَ بْنُ مُوسَى قَصِيدَةٌ فِي ذَلِكَ نَذَرَهَا — إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى — عِنْدَ ذِكْرِ وَصْفِ الْفِيلِ ؛

- ٥ والفيل إذا ورد الماء الصافي كدّره قبل أن يشربه كمادة الخليل ، وهو قليل الاحتيا ل للبرد ، وإذا عام في الماء آستر كُله إلا خرطومَه ؛ ويقال : إنّه يصاد باللهو والطرب والزينة وروائح الطيب ؛ والزئوجُ نصيده بحيلةٍ غير ذلك ، وهى أنهم يعمدون إلى نوع من الأشجار ، فيأخذون ورقه ولحاءه ويجعلونه في الماء الذى تشربه الفيلة ، فإذا وردته وشربت منه سكرت ، فتسقط إلى الأرض ، ولا تستطيع القيام ، فتقتلها الزئوج بالحراب ، يأخذون أنيابها ويحملونها إلى بلاد عُمان ، وتُنقل منها إلى البلاد ؛ وأما أهل النوبة فإنهم إذا أرادوا صيدها للبقاء عمّدوا إلى طريقها التى تَرِدُ الماء منها ، فيحفرون هناك أخاديدَ ويُسقّفونها بالخشب الضعيف ، ويسترونها بالنبات والتراب ، فإذا مرّ الفيل عليها أنكسرت به تلك الأخشاب الضعيفة ، فيسقط في الأخدود ، فعند ذلك يتبادر اليه جماعة من الرجال بأيديهم العصي الرقاق ، فيضربونه بالضرب الوجيع ، فإذا بلغ به الألمُ خرج اليهم رجلٌ منهم مغائرٌ لبايهم ، فيضربهم ، ويصرفهم عنه ، فينصرفون ، ويقف هو بالقرب من الفيل ساعة ، ثم ينصرف ، فإذا أبعد وغاب عن أولئك القوم وطودوا ضربه حتى يؤلموه ، فيعود ذلك الرجلُ فيريه أنّه ضربهم ، فيفترقوا عنه ، يفعلون ذلك به أياما والرجلُ يؤانس الفيل ، ويأتيه بالماكل والماء حتى يألفه ويقرب منه ، فيقال : إنّه ينام بالقرب منه ، ويخرج أولئك ، فإذا رآهم الفيل قد أقبلوا أيقظه بجُرْطومه برفق ، وأشار اليه أن يردّهم عنه ، فيفعل على عادته ، فإذا علِمَ أنّ الفيل
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

أستأنس وزال أستيحاشه وألف ذلك الرجل ، حَقَرُوا أَمَامَهُ بِتَدْرِيجٍ وَتَوَطُّطَةٍ ، فَيَطْلَعُ  
وَقَدْ سَلَسَ قِيَادُهُ ، وَزَالَ عَنَادُهُ ، ثُمَّ يَحْمِلُونَهُ فِي الْمَرْكَبِ إِلَى الدِّيارِ الْمِصْرِيَّةِ فِي جَمَلَةٍ  
التَّقَادِمِ الْمَوْظَفَةِ عَلَيْهِمْ ؛<sup>(١)</sup>

وَبَارِضِ الْهِنْدِ فَيْلَةً غَيْرُ وَحْشِيَّةٍ تَسْتَأْذِنُ إِلَى النَّاسِ ، وَتَتَنَاجَى بَيْنَهُمْ ، وَيَقَاتِلُونَ  
عَلَيْهَا فِي حُرُوبِهِمْ ، فَيَجْتَمِعُ لِلْمَلِكِ الْوَاحِدِ مِنْ مُلُوكِ الْهِنْدِ مِنْهَا عِدَّةٌ كَثِيرَةٌ ، وَأَكْثَرُهَا  
يَأْوِي الْمُرُوجَ وَالْيَبْيَاضَ كَالْبَقَرِ وَالْجَامُوسِ فِي بِلَادِنَا ؛ قَالَ الْمَسْعُودِيُّ : وَهِيَ تَهْرُبُ  
مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي فِيهِ الْكَرْكَدَنْ ، فَلَا تَرعى فِي مَوْضِعٍ تَسْمُوهُ فِيهِ رَاحَتُهَا ؛ وَلِلْفَيْلَةِ  
بَارِضُ الْهِنْدِ أَفَّةٌ عَظِيمَةٌ مِنَ الْحَيَوانِ ، وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالزَّبْرِيقِ أَصْغَرُ مِنَ الْفَهْدِ ،  
أَحْمَرُ الْأَوْنِ بَرَّاقُ الْعَيْنَيْنِ ، سَرِيعُ الْوَشْبَةِ ، يَبْلُغُ فِي وَثْقَتِهِ إِلَى خَمْسِينَ ذِرَاعًا وَأَكْثَرُ ،  
فَإِذَا أَشْرَفَ عَلَى الْفَيْلَةِ رَشَّ عَلَيْهَا بِيُولِهِ ، فَيُحْرِقُهَا ، وَرَبَّمَا لَحِقَ الْإِنْسَانُ فَمَاتَ ؛  
وَهَذَا الْوَحْشُ إِذَا أَشْرَفَ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْهِنْدِ أَلْتَجَأَ إِلَى أَكْبَرِ شَجَرِ السَّاجِ ، وَأَرْتَقَى  
إِلَى أَعْلَاهَا ، فَيَأْتِي هَذَا الْوَحْشُ إِلَيْهَا وَيَتَبَّ ، فَإِنْ أَدْرَكَهُ رَشَّ عَلَيْهِ بِيُولِهِ ، فَأَحْرَقَهُ  
وَلِنْ عَجْزَتِهِ وَضَعَ رَأْسَهُ بِالْأَرْضِ وَصَاحَ صِيَاحًا عَجِيبًا ، فَتَخْرُجُ مِنْ فِيهِ قِطْعٌ مِنَ  
الدَّمِ ، وَيَمُوتُ مِنْ سَاعَتِهِ ، وَيَحْتَرِقُ مِنَ الشَّجَرَةِ مَا يَقَعُ بِوَلِهِ عَلَيْهِ ؛ قَالُوا : وَلِلْهِنْدِ  
طَيْبٌ يَجْمَعُونَهُ مِنْ جَبَاهِ الْفَيْلَةِ وَرِوَسِهَا ، فَإِنَّمَا إِذَا اغْتَلَمَتْ عَرَفَتْ هَذِهِ الْأَمَّا كُنْ<sup>(٢)</sup>

(٢٤)

(١) يريد بالتقادم : الصرايب التي يقدمونها إلى السلطان في كل سنة ، وهي كلمة كان يستعملها كتاب  
الدواوين في عصر المؤلف ، وقد ورد استعمالها كثيرا في السفر الثامن من هذا الكتاب كما ورد في غيره من  
الكتب .

(٢) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومروج الذهب للمسعودي (ج ٣ ص ١١ طبع باطيس)  
ولم نقف على ضبطه فيما لدينا من كتب اللغة ولا في الكتب المولفة في الحيوان ؛ وقد سبق في هذا السفر  
في الكلام على البر ذكر هذا السبع باسم « الزبرقان » بزيادة ألف ونون ، كما ورد ذلك في نسخة مروج  
الذهب طبع مصر ؛ ولم نقف على نص يرجح إحدى هاتين الروايتين في هذا الاسم .

(٣) كذا ضبط هذا الفعل بضم الراء في اللسان .

منها عرفا كالمسك ، فهم يستعملونه لظهور الشَّبَق في الرجال والنساء ، وهو يقوى  
 النفس ، ويشجّع القلب ؛ قالوا : والفيل يَشَب إلى تمام ستين سنة ، ويُعمر مائتي  
 سنة ؛ [وأكثر ؛ وحكى أرسطو أن فيلا ظهر عمره أربعمائة سنة ؛ وحكى بعض المؤرخين  
 أن فيلا سجد لأبرويز ، ثم سجد للعُتُضد ، وبينهما الزمان الذي ذكره أرسطو] وأعتبر  
 ذلك بالوَسْم ؛ ووقفتُ على حكاية تُناسب ما نحن فيه ، أحبتُ أن أثبتُ في هذا  
 الباب ، وهى : حكى الامام الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني في كتابه  
 الموسوم (بجلية الأولياء) ، قال : حدّثنا محمد بن الحسن ، قال : حدّثنا عبد الوارث  
 ابن بُكَيْر : أن أبا عبد الله القلانسي ركب البحر ، فعصفت عليهم الرّيح في مركبهم ،  
 فدعا أهل المركب وتضرّعوا ، ونذرُوا النذور ، فقالوا : أي عبد الله ؛ كلنا قد عاهد  
 الله ونذر نذرا إن أنجانا الله ، فأندّر أنت نذرا ، وعاهد عهدا ؛ فقلت : أنا مجرد من  
 الدنيا ، مالى وللنذر ؛ فالحوا على فيه ؛ فقلت : لله على إن خلّصنى ممّا أنا فيه  
 لا آكل لحم الفيل ؛ فقالوا : ما هذا النذر ؛ وهل يأكل لحم الفيل أحد ؟ فقلت : كذا  
 وقع فى سرى ، وأجراه الله على لسانى ؛ فأنكسرت السفينة ، ووقعت فى جماعة من  
 أهلها الى الساحل ، فبقينا أياما لم نذق ذواقا ، فبينما نحن قعود إذا نحن بولد فيسل ،  
 فأخذوه فذبجوه وأكلوا من لحمه ، وعرضوا على أكله ، فقلت : أنا نذرت وعاهدت  
 الله أن لا آكل لحم الفيل ، فأعتلوا على بأتى مضطرا ، ولّى فسخّ العهد لأضطرارى ،  
 فأبيت عليهم ، وثبتت على العهد ، فأكلوا وامتلاؤا وناموا ، فبينما هم نيام إذ جاءت  
 الفيلة تطلب ولدها ، وتبغ أثره ، فلم تزل تسم الرائحة حتى آتته إلى عظام ولدها ،  
 فشمتها ، ثم جاءت وأنا أنظر إليها ، فلم تزل تسم واحدا واحدا ، فكلما شمت من

(١) لم ترد هذه التكلة الى بين مرعين فى كلنا النسخين ؛ وقد أثبتناها عن مباح الفكر ، إذ قوله بعد :

«وأعتبر ذلك» الخ متصل بما تضمنته هذه التكلة دون ما قبلها ، كما هو ظاهر .

- واحد رائحة اللحم داسته برجلها أو بيدها فقتلته ، حتى قتلهم كلهم ، ثم أقبلت الى ، فلم تزل تشتمني فلم تجد مني رائحة اللحم ، فأدارت مؤخرها وأومات الى بحر طوميا أن أركب ؛ فلم أقف على ما أومات به ، فرفعت ذنبها ورجلها ، فعلمت أنها تريد مني ركبها ، فركبتها وأستويت عليها ، وأومات الى أن أستوي ، فأستويت على شيء وطيء ، فسارت سيرا عنيفا الى أن جاءت بي في ليلتي الى موضع زريع وسواد ، فأومات الى أن أنزل ، وبركت برجلها حتى نزلت عنها ، فسارت سيرا أشد من سيرها بي ، فلما أصبحت رأيت زرعاً وسواداً وناساً ، فحملوني الى ملكهم ، وسألني ترجمانه ، فأخبرته بالقصة وبما جرى على القوم ، فقال لي : أتدرى كم المسير الذي سارت بك الليلة ؟ فقلت : لا ، فقال : مسيرة ثمانية أيام سارت بك في ليلة ، فليثت عندهم الى أن حملت ورجعت ؛ والله أعلم بالصواب .

### ذكر شيء مما وصف به الفيل نظماً

- من ذلك ما قاله الأرجاني من أبيات وصف فيها مجلس ممدوحه ، فقال :  
والفيل في ذيل السَّاطِ له \* زَجَلٌ يُهَالُ له الفتي دُعْرَا<sup>(٢)</sup>  
في موقف الحُجَابِ يؤمر أو \* يُنْهَى فيمضي النهى والأمرَا<sup>(٣)</sup>  
أُذنان كالترسين تحتهما \* نابان كالترحين إن كَرَا<sup>(٤)</sup>  
يعلو له فياله ظَهْرَا \* فيظلّ مثل من أعلَى قَصْرَا

(١) يريد بالسواد : الريف . (٢) في كلا الأصلين : « السَّاطِ » بالنون ؛ وهو تحريف .

(٣) في (١) « رحل » وفي (ب) « رجل » وهو تصحيف في كلتا النسختين ؛ والزجل : الصوت العالي والجلبة .

(٤) كذا في كلا الأصلين ومباح الفكر ؛ وتحريك الهاء فيه للوزن ؛ وفي ديوان الأرجاني : « قصرَا » بفتح أوله وثانيه ، والمراد به : العنق ، وهذه الرواية الثانية هي أشبه بشعر الأرجاني لما فيها من الجناس بين هذا اللفظ وبين قوله في آخر البيت : « قصرَا » .



وقال عبد الكريم التَّهْلِيُّ يصفه :

وأخضم هِنْدِيَّ النَّجَارِ تَعْدَهُ \* ملوكُ بني ساسانَ إن ناهبا دهرُ  
يحيى كطودِ جائلٍ فوق أربعٍ \* مضبِرَةٌ لُمْتُ كَمَا لُمْتُ الصَّخْرُ<sup>(١)</sup>  
له فخذانِ كالكتَّينِ لُبَّدا \* وصدرٌ كما أوفى من الهَضْبَةِ الصدرُ  
ووجهٌ به أنفٌ كراووقِ حمرةٍ \* ينال به ما تدرك الأُمْلُ العشرُ<sup>(٢)</sup>  
وجبان لا يروى القلبُ صداهما \* ولو أنه بالقاع منهَرتِ حفرُ<sup>(٣)</sup>  
وأذنٌ كنصفِ البُرْدِ تُسمعه النَّدا \* خفيا وطرفٌ ينفذ العيبَ مزورُ<sup>(٤)</sup>  
ونابان شُقا لا يريد سواهما \* قناتين سمرأوين طعنهما بترُ  
له لونٌ ما بين الصباحِ وليله \* إذا نطق العصفورُ أو صوت الصقرُ

وقال ابنُ طَبَّاطَبَا :

أعْجِبْ بفيلِ أنيسٍ وحشَى \* بهيميةٍ في فطنة الإنسى  
يفهمُ عن سائسه الهِنْدَى \* غيبَ معاني رمزه الخفى<sup>(٦)</sup>  
مثل السدى الموثقِ المبنيّ \* منزِهٍ في خُلُقهِ السَّوَى<sup>(٧)</sup>

(١) المضبرة : المجتمعة الموثقة ، وكذلك معنى قوله بعد : «لمت» إلى آخر البيت ؛ وفي كلا الأصلين

«مضيرة» ؛ وهو تصحيف .

(٢) الراووق : ناجود الشراب ، أى الإناء الذى يروق فيه .

(٣) فى كلا الأصلين : «وجيتان» ؛ وهو تصحيف ؛ ويريد بالجبين : خرطوميه وفه .

(٤) المنهت : الواسع .

(٥) الحفر : البئر الموسعة فوق قدرها .

(٦) فى ( ١ ) «شانه» وفى ب «سايه» ؛ وهو تحريف فى كلتا النسختين .

(٧) كذا ورد هذا اللفظ فى كلا الأصلين ؛ والذى فى مباحج الفكر «الدى» ، وفى كلتا الكلمتين

تحريف ، إذ لم نقف فيما لدينا من كتب اللغة على معنى لها يناسب سياق ما هنا ، كما أننا قلنا حروفهما على وجهه كثيرة مما يحتمله الرسم الموجود فى هذه المصادر فلم نقف على ما نطمئن الى معناه منها .

عن لينٍ مشي رُكِبَ المطى \* ذى ذنبٍ مطوّلٍ نَورِيَّ  
 فى مِثْلِ رِدْفِ الْجَمَلِ الْبُخْتِ<sup>(١)</sup> \* مَنْخَفِضِ الصَّوْتِ طَوِيلِ الْعِي<sup>(٢)</sup>  
 يَطُوفُ كَالْمَزْدَجِ الْمَنْهَى \* يَرْنُو بِطَرْفٍ مِنْهُ شَادِنِيَّ  
 فى قَبْجٍ وَجْهِ مِنْهُ خِزْيَرِيَّ \* خُرْطُومُهُ بِكَعْبَةِ التَّرْكِيَّ  
 حَكِيَّ فَمَا مِنْ سِمَكٍ بَحْرِيَّ \* تُبْصِرُهُ فى فِيهِ ذَا هُوِيَّ  
 كَالدَّلْوِ إِذْ تَهْوَى إِلَى الْقَرِيَّ<sup>(٣)</sup> \* يَصُبُّ فى مَصْرَجٍ مَطْوِيَّ  
 نَابَاهُ فى هَوْلِهَا الْمَخْشَى \* كَيْشَلُ قَرْنَى نَاطِجِ طُورِيَّ<sup>(٤)</sup>  
 أَذْنَاهُ فى صِبْغِهِمَا الْفَضَى \* كَطَيْلَسَانِيَّ وَلَدَى ذِمِّيَّ  
 سَأَسُّهُ عَلَيْهِ ذُو رُفَى \* مُتَنَصِّبٌ مِنْهُ عَلَى كَرْمِيَّ  
 يَطْبِيعُهُ فى أَمْرِهِ الْمَأْبَى \* كَطَاعَةِ الْقُرْقُورِ لِلنُّونِيَّ<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>

وقال آخرُ منشدا :

مَنْ يَرْكَبُ الْفَيْلَ فَهَذَا الْفَيْلُ \* إِنَّ الَّذِي يَحْمِلُهُ مَحْمُولُ<sup>(٧)</sup>  
 عَلَى تَهَاوِيلَ لَهَا تَهَاوِيلُ \* كَالطُّودِ إِلَّا أَنَّهُ يَحْوُلُ

(١) الجمل البختي ، هو الخراساني ؛ وهذه الجمال تنتج ما بين عربية وقالج ، وهى طوال الأعناق ،

وهذا اللفظ أعجمي معرب .

(٢) الشادني : نسبة إلى الشادن ، وهو من أولاد الظباء الذى قد قوى وترعرع وطلع قرناه وأستغنى

عن أمه .

(٣) القرى : سبل الماء من التلاع .

(٤) فى كلا الأصلين وبأهج الفكر : «طودى» بالذال ؛ وهو تحريف ؛ والطورى بضم الطاء :

الوحشى .

(٥) القرقرور : السفينة العطيفة .

(٦) فى كلا الأصلين : «التوبى» بإلواء ؛ وهو تصحيف .

(٧) فى رواية : «يركه» انظر الحيوان ج ٧ ص ١٠١ .

وقال ابن الرومي :

يَقْلَبُ جُثْمَانَا عَظِيماً مَوْثِقاً \* يَهْدُ بَرَكْنِيهِ الْجِبَالَ إِذَا زَحَمَ  
وَيَسْطُو بِجُرْطُومٍ يَطَاوِعُ أَمْرَهُ \* وَمَشْتَبِهَاتٍ مَا أَصَابَ بِهَا غَيْمٌ<sup>(١)</sup>  
وَلَسْتَ تَرَى بِأَمَّا يَقُومُ لِبَاسِهِ \* إِذَا أَعْمَلَ النَّائِينَ فِي الْبَاسِ أَوْ صَدَمَ<sup>(٢)</sup>

وقال هارون بن موسى مولى الأزد يصفه ويذكر خوفه من الهز :

أَلَيْسَ عَجِيباً بَأَن خَلَقَهُ<sup>(٣)</sup> \* لَهَا فِطْنُ الْإِنْسِ فِي حَرَمٍ فِيلٍ  
وَأَظْرَفُ مِنْ مَشْيِهِ زَوْلُهُ \* يَحْلِمُ يَحِلُّ<sup>(٤)</sup> عَنِ الْخَنْشَلِيلِ<sup>(٥)</sup>  
وَأَوْقَصُ<sup>(٦)</sup> مُخْتَلَفُ خَلْقِهِ \* طَوِيلُ النُّيُوبِ قَصِيرُ النَّصِيلِ<sup>(٧)</sup>  
وَيَلْقَى الْعَدُوَّ بِنَابٍ عَظِيمٍ \* وَجُوفٍ رَحِيْبٍ وَصَوْتٍ ضَمِيلٍ  
وَأَشْبَهُ شَيْءٍ إِذَا قَسَّتْهُ \* بِخَيْرٍ بَرٍّ وَجَامُوسٍ غِيلٍ  
يَنَازِعُهُ كُلُّ ذِي أَرْبَعٍ \* فَا فِي الْأَنْامِ لَهُ مِنْ عَدِيلٍ

(١) يريد بالمشتهات : أنيابه ، والمراد بالجمع هنا ما فوق الواحد ، إذ الفيل له ثابان لا أنياب .

(٢) رواية مباهج الفكر وغيره من الكتب : « حطم » ؛ وهي أنسب بالسياق .

(٣) كذا في الحيوان ج ٧ ص ٢٤ ، وقد ضبطناه بالرفع على الابتداء ، وأسم « أن » المحففة ضمير

الشان ، كما تقتضيه القواعد ؛ والذى في كلتا النسختين : « تلقه » ؛ وهو تحريف .

(٤) الزول : الحركة ، يقال : « رأيت شبحاً ثم زال » ، أى تحرك (اللسان) .

(٥) الخنشليل : السن الهرم ، يريد بهذا الشر أن حله وترويه وتؤدته أجل وأعظم من حلم الشيوخ

المسنين ؛ وهذا ما يظهر لنا من معناه ؛ وقد ذكر الجاحظ في الحيوان في تفسير هذا اللفظ كلاماً لم يعين فيه

معنى الخنشليل تعييناً شافياً ، ولكنه ذكر آياتاً ورد فيها هذا اللفظ ولم يزد على ذلك ، فارجع إليه .

(٦) الأوقص : القصير المتق .

(٧) النصيل : مفصل ما بين العنق والرأس من باطن ، أى تحت اللحية .

٥

١٠

١٥

٢٠

(١) وَيَصِفُ بِالْبَرِّ بَعْدَ الثَّمُورِ \* كَمَا تَصِفُ الرِّيحُ بِالْعَنْدِيلِ (١)  
 وَشَخْصٌ تَرَى يَدُهُ أَنْفَهُ \* فَإِنْ وَصَفُوهُ فَسَيُفْ صَقِيلٌ (٢)  
 وَأَقْبَلَ كَالطَّوْدِ هَادِي الْخَمِيسِ \* بِهِوْلٍ شَدِيدٍ أَمَامَ الرَّعِيلِ (٣)  
 وَمَرَّ يَسِيلُ كَسِيلِ الْأَثَى \* بِوَطْءٍ خَفِيفٍ وَجَسْمٍ ثَقِيلٍ (٤)  
 فَإِنْ شِمَتَهُ زَادَ فِي هَوْلِهِ \* بِشَاعَةِ أُذُنَيْنِ فِي رَأْسِ غُولٍ (٥)  
 وَقَدْ كُنْتُ أَعْدَدْتُ هِرَّالَهُ \* قَلِيلَ التَّهْيَبِ لِلزَّنْدِيْلِ (٦)  
 فَلَمَّا أَحْسَسَ بِهِ فِي الْعَجَاجِ \* أَنَاثَا الْإِلَهِ بَفَتْحِ جَلِيلِ (٧)  
 فَسَبَّحَانَ خَالِقِهِ وَحْدَهُ \* إِلَهَ الْأَنَامِ وَرَبَّ الْقِيُولِ (٨)  
 وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْجَوْهَرِيُّ يَصِفُ الْفَيْلَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي أَوْطَأَ :  
 قُلْ لِلْوَزِيرِ وَقَدْ تَبَدَّى \* يَسْتَعْرِضُ الْكَرَمَ الْمُعَدًّا (٩)

٣١١

(١) في كلا الأصلين : « يعطف » في كلا الموضعين ؛ وهو تصحيف .

(٢) في كلا الأصلين : « باليد بعد التثنية » ؛ وهو تحريف في كلتا الكلمتين صوابه ما أثبتنا انظر الحيوان ج ٧ ص ٢٥

(٣) ذكر الجاحظ في تفسير العنديل أنه طائر صغير جدا ، والريح تصف به لصغره ، فهو يعرف ذلك من نفسه ، فإذا قويت الريح دخل بحره ؛ ويقال فيه « عندليب » أيضا انظر الحيوان ج ٧ ص ٢٥ ، وقال ابن الأعرابي : هذا الطائر هو البليل ؛ وقال الجوهري : هو الهزار .

(٤) في كلا الأصلين : « فان وصلوه بسيف » ؛ وهو تحريف .

(٥) في كلا الأصلين : « بسيل » ماله ؛ وهو تحريف .

(٦) يشير بهذا البيت وما بعده الى قصته مع الفيل السابقة في ص ٣٠٤ من هذا السفر فانظرها .

(٧) في كلا الأصلين « التهييب » ، وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق وانظر الحيوان للملاحظ . (٨) الزنديل : عظيم الفيلة والمقدم عليها .

(٩) يريد بالوزير : صاحب اسماعيل بن عباد ، وكان صاحب قد حصل في واقعة جرحان على الفيل الذي كان في عسكر خراسان ، فأمر من بحضرته من الشعراء أن يصفوه على وزن وقافية قصيدة عمرو بن معد يكرب التي أوطأ : أعددت للذئبان سا \* بقعة وعداء غلندي

أَفْنَيْتَ أَسْبَابَ الْعُلَا \* حَتَّى أَتَ أَنْ تُسْتَجَدَّا  
 لَوْ مَسَّ رَاخُتُكَ السَّحَا \* بَ لَاْمَطَرْتُ كَرَمًا وَمَجْدَا  
 لَمْ تَرَضْ بِالْخَيْلِ الَّتِي \* شَدَّتْ إِلَى الْعِلْيَاءِ شَدَا  
 وَصَرَائِمِ الرَّأْيِ الَّتِي \* كَانَتْ عَلَى الْأَعْدَاءِ جَنْدَا  
 حَتَّى دَعَوْتَ إِلَى الْعِدَى \* مَا لَا يِلَامَ إِذَا تَعَدَّى<sup>(١)</sup>  
 مَتَقَمَّصًا تَيْبَ الْعُلُو \* جَ وَفُطْنَةً أَعَيْتَ مَعَدَا  
 مَتَعَسَفًا طُرُقَ الْعَوَا \* لِي حِينَ لَا يُسْتَقَ قَصْدَا<sup>(٢)</sup>  
 فَيَلَا كَرَضُوِي حِينَ يَلِ \* بَسَ مِنْ رِقَاقِ الْغَيْمِ بُرْدَا  
 مَثَلُ الْغَامَةِ مُلْتَث \* أَكَاُنْهَا بَرْقًا وَرَعْدَا  
 رَأْسُ كَقْلَةٍ شَاهِقٍ \* كُسَيْتَ مِنْ الْخِيَلِ جِلْدَا<sup>(٣)</sup>  
 فَتَرَاهُ مِنْ فَرَطِ الدَّلَا \* لَ مَصْعَرًا فِي النَّاسِ خَدَا  
 يُزْهِى بِجُحْرَطُومٍ كَيْدٍ \* لِي الصَّوْبِ لِحَانٍ يَرْدُّ رَدَا<sup>(٤)</sup>  
 مَتَدَّدٍ كَالْأَفْعُوَا \* نَ تَمُدُّهُ الرَّمْضَاءُ مَدَا  
 أَوْ كُمْ رَاقِصِيَّةً تَشِيدُ \* حَرْبَهُ إِلَى النَّدْمَانِ وَجَدَا<sup>(٥)</sup>

- ١٥ (١) في كلا الأصلين : « الهدى » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه السياق وانظر قيمة الدرر ج ٣ ص ٦٩
- (٢) طرق العوالي ، أى طرق القنا والرماح في الحرب .
- (٣) في كلا الأصلين : « يستاف » بالفاء ؛ وهو تصحيف .
- (٤) رضوى : جبل بالمدينة على سبع مراحل منها ، وعلى يوم من ينع .
- (٥) رأس بالرفع ، أى له رأس .
- ٢٠ (٦) ورد هذا البيت في كلا الأصلين بعد البيت الآتى ، والسياق يقتضى نقله في هذا الموضع كما أثبتنا ، إذ قوله بعد : « متمدد » وصف للجرطوم .
- (٧) الندمان : جمع نديم ، وفي تاج العروس ما يفيد أنه يصح أن يضبط بضم النون أيضا .

أو كالمصْلَبِ شُدَّ جَنْدٌ \* بَاهٍ إِلَى جِذْعَيْنِ شَدَا  
وَكَاثَهُ بُوقٌ يَحْمَزُكَ لِيَنْفُخَ فِيهِ جَدَا  
يَسْطُو بِسَارِيَّتِي لُجَيْدٌ \* بِنِ يَحِطُّانِ الصَّخْرَ هَذَا  
أُذْنَاهُ مِرْوَحَاتُ أَسْ \* سِدَاتَا إِلَى الْقَوْدِينَ عَقْدَا  
عَيْنَاهُ غَاثَرَتَانِ ضَيَّةٌ \* قَتْنَا لَجَمْعِ الضَّوءِ عَمْدَا  
فَكَ كَفُوهُهُ الْخَلِيدُ \* حَجَّ يَلُوكَ طَوْلَ الدَّهْرِ حَقْدَا  
تَلْقَاهُ مِنْ بَعِيدٍ فَتَحْ \* سَبَّهَ غَمَامًا قَدْ تَبَدَّى  
مَتْنًا كَبَيَانَ الْخَوَرِ<sup>(١)</sup> \* نَقَى مَا يَلَاقِي الدَّهْرَ كَدَا  
رِدْفَا كَدَكَةَ عَنَبٍ \* مَتَمَّيْلَ الْأَوْرَاكِ نَهْدَا  
ذَنْبًا كَثِيلَ السُّوْطِ يَضُّ \* يَرْبِ حَوْلَهُ سَاقَا وَزَنْدَا  
يَخْطُو عَلَى أَثْمَالِ أَعْ \* مَعْدَةَ الْخَبَاءِ إِذَا تَصَدَّى  
أَوْ مَثِلَ أَمِيَالٍ نَضْدُ<sup>(٢)</sup> \* نَ مِنْ الصَّخُورِ الصَّمِّ نَضْدَا  
مَتَوَرَّدٌ حَوْضَ الْمَنِيَّةِ<sup>(٣)</sup> \* لَمَّا حِينَ لَا يُشْتَاقُ وَرْدَا  
مَتَمَلَّقٌ فَكَانَهُ \* مَتَطَلَّبٌ مَا لَنْ يُودَا<sup>(٤)</sup>

- ١٥ (١) متنا بالنصب : بدل من الهاء في قوله السابق : «تلقاه» .  
(٢) الخورنق : قصر كان بظهر الحيرة ، وقد اختلف فيمن بناء ، فقيل : هو بهرام جور ، وقيل : هو النعمان بن أمراء القيس .  
(٣) الأميال : المنارات ، أى الأعلام التى تبنى فى أنشاز الأرض لهداية المسافرين ، واحده ميل بكسر الميم .  
(٤) فى كلا الأصلين «مترو حوض الدنيا» ، وهو محريف فى الكلبيين : الأولى والثالثة .  
٢٠ (٥) فى كلا الأصلين «متملك» بالكاف ، وهو محريف إذ لا يستقيم به معنى البيت ، والسياق يقتضى ما أشتنا ، ولم يرد هذا البيت ضمن هذه القصيدة فى نيمية الدهر .  
(٦) «ما لن يود» بضم الياء مبني للجهول ، أى ما ليس يودّه المطلوب منه ولا يرضى فيه .

متلَّعٌ بالكبرياء \* كأنه ملكٌ مفدى  
أدنى إلى الشيء البعي \* يد يرد من وهم وأهدى  
أدركى من الإنسان حتى لو رأى خلا لسدا  
لو أنه ذو لهجة \* وقى كتاب الله سردا  
عقته أرض الهند حتى حلى من زهور<sup>(١)</sup> هند  
قل للوزير : عبت حتى قد أتناك الفيل عبدا  
سبحان من جمع المحا \* سن عنده قربا وبُعدا

٢٧

### ذكر ما قيل في الكركدن

والكركدن من الحيوان الشديد القوة، القليل العدد؛ وهو شبيه بالجاموس  
إلا أنه أغلظ وأعتى<sup>(٢)</sup> وأنبل<sup>(٣)</sup> منه، وله قرنٌ غليظٌ غير طويل في جبهته، وقرنٌ آخر  
الطُف منه؛ وقد ذكره صاحب المنطق في كتاب الحيوان وسماه الحمار الهندي؛  
وقال الجاحظ في كتاب الحيوان : وإتما قل عدد هذا الجنس لأن الأثني منه منها  
ما تكون نرورا<sup>(٤)</sup>، وأيام حملها ليست أقل من أيام حمل الفيلة؛ وهذا الحيوان يكون  
بأرض الهند وبلاد الحبشة؛ وتزعم الهند أنه إذا كان ببلاد لم يرع شيء من الحيوان  
شيئا في أكثاف تلك البلاد هيبة له وخضوعا وهربا منه، وليس هو ببلاد الحبشة  
كذلك، بل يختلط به غيره من الحيوان؛ قال الجاحظ : وقد قالوا في ولدها وهو

(١) هرن : مدينة من نواحي أصهان بينهما نحو ثلاثة أيام .

(٢) في مباح الفكر وحياة الحيوان ما يفيد خلاف ما تفيد هذه العبارة ، فقد ورد في هذين الكتابين

أن الكركدن دون الجاموس .

(٣) أنبل ، أى أجسم وأضخم .

(٤) النرور : القليلة الولد .

- في بطنها قولاً لولا أنه ظاهرٌ على السنة الهند لكان أكثر الناس بل كثيرٌ من العلماء يُدخلونه في الخرافة، وذلك أنهم يزعمون أن أيام حملها إذا كادت أن تَمَّ وَنَضِجَتْ<sup>(١)</sup> وَنُخِنَتْ وجاء وقت الولادة فربما أخرج الولدُ رأسه من ظَئِبَتِهَا<sup>(٢)</sup> فأكَل من أطراف الشجر، فاذا شبع أدخل رأسه، حتى إذا تمت أيامه، وضاق به مكانه، وأنكرته الرحم، وضعته مطيقاً قوياً على الكسب والحُضْر، لا يعرض له شيء من السباع؛ وهذا القول أيضاً ذكره المسعودي؛ قال: وإذا اغتَلَمَ الفيلُ في بلاد الهند لا يقوم له شيء من الوحوش إلا الكركدن، فإنه يفتحِم عليه، فيحجم عنه ويذهب عنه سكرُ الغتلام؛ وقيل: إنه يطعن الفيل بقرنه فيموتا جميعاً، فمنهم من يقول: إنه يثقل عليه فلا يستطيع أن يُخرج قرنه من جوفه، فيكون ذلك سببَ حتفهما؛ ومنهم من يقول: إن قرنه من السموم التي تقتل الفيل، ودم الفيل من السموم التي إذا وقعت على قرن الكركدن مات؛ وحكى لي من يرجع إلى قوله، ويُعتمد على نقله من الجبوش أن الكركدن ببلاد الحبشة إذا رأى الرجل قصده ليقتله، فيعبد الرجل إلى شجرة فيتعلق بها، فيحاوله الكركدن، فربما كسر تلك الشجرة وأهلكه، فان بال الرجل على أذن الكركدن هرب وأسرع الحُضْر فلا يقف ولا يعود إليه، فيسَلَم منه؛ والله أعلم بالصواب.

١٥

(١) نضجت بتخفيف الصاد ونضجت بتشديدها، أي جاوزت وقت الولادة، وهو أقوى للولد وأحكم له.

(٢) الظية: الفرج؛ وفي كلا الأصلين: «طيبيا»؛ وهو تصحيف لا يستقيم به المعنى، إذ لا يعقل أن يخرج الولد رأسه من طيبيا، وهما ضرهاها.

٢٠

(٣) ورد هذا الجمع في أساس البلاغة، ولم يرد في اللسان ولا في التاج.



## ذكر ما قيل في الزرافة

والزرافة في كلام العرب : الجماعة ، وإما سُميت الزرافة زرافة لأجتماع صفات  
عدّة من الحيوان فيها ، وهى عتق الجمل ، وجلد الثور ، وقرن الطي ، وأسنان البقر ،  
ورأس الإبل<sup>(١)</sup> ؛ وزعم بعض من تكلم في طبائع الحيوان أنها متولدة من حيوانات ،  
ويقال : إن السبب في ذلك اجتماع الوحوش والدواب في القيسط في شرائع المياه ،  
فتسافد ، فيلقح منها ما يلقح ، ويمتنع ما يمتنع ، فربما سَفِد الأثنى من الحيوان ذكور  
كثيرة ، فتختلط مياهها ، فيجىء فيها خلقٌ مختلف الصور والألوان والأشكال ؛ والفرس  
تسمى الزرافة (أُشْرَكَا وَبَلْنَك) وتفسير (أُشْرَكَا) : بعير ؛ وتفسير (كَوْ) : بقرة ؛ وتفسير  
(بَلْنَك) : الضئع ؛ وهذا موافق لما ذهبت إليه العرب من كونها مركبة الخلق من  
حيوانات شتى ؛ والجاحظ ينكر هذا القول ، ويقول : هو جهل شديد ، لا يصدر  
عمن لديه تحصيل ، لأن الله عز وجل يخلق ما يشاء على ما يشاء ، وهو نوع من  
الحيوان قائم بنفسه كقيام الخيل والحمر ، وما يقق ذلك أنه يلد مثله ؛ وهذا غير  
منكور ، فإننا نحن رأينا زرافة بالقاهرة ولدت زرافة أخرى شبيهها ، وعاشت إلى

(١) في كلا الأصلين : «الإبل» بالباء الموحدة ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يرشد إليه ما يأتي  
بعد في آيات لان محمد يس في وصف الزرافة ؛ والإبل بكسر الهمزة وصنمها — واختار بعض المعربين  
فتح الهمزة مع كسر الياء المشددة وزان سيد — : صنف من البقر الوحشى ، كما سيأتى في الكلام عنه قريبا  
في هذا السفر ، فانظره .

(٢) الشرائع : جمع شريعة ، وهى مورد الشاربة .

(٣) عبارة الأصل : وتفسير كا : بقرة وتفسير و «بلنك» الخ فتقل الواو من الكلمة الأولى إلى  
الثانية ؛ وهو خطأ من الناسخ صوابه ما أثبتنا فلا عن تاج العروس مادة (زرف) .

(٤) كذا ورد تفسير هذا اللفظ في كلا الأصلين والحيوان ج ٧ ص ٧٦ والذى في التاج (مادة زرف) :  
أنه الثور ؛ وهذا هو الموافق لما وجدناه في المعجم الفارسي الانجليزى تأليف ستانغياس .

(١) الآن؛ وصفةُ الزرافة أنها طويلةُ الدين والعنق جدًّا، منها ما يزيد طوله على عشرة أذرع، قصيدةُ الرجلين جدًّا، وليس لرجليها ركب، وإتمَّ الركب ليديها كسائر البهائم؛ وهي تجتر وتبعر، وفي طبع هذا الحيوان التودُّد للناس والتألف بهم.

وقد وصفها الشعراء وشبهوها في أشعارهم، فمن ذلك ما قاله عبد الجبار بن حمديس الصَّقِيلُ :

ذكر ما وصفت به  
الزرافة

وَنُوبِيَّةٌ فِي الْخَلْقِ فِيهَا خَلِيقٌ \* مَتَى مَا تَرَقَّ الْعَيْنُ فِيهَا تَسْقِلُ (٢٨)  
إِذَا مَا أَسْمَاهُ أَلْقَاهُ فِي السَّمْعِ ذَاكِرٌ \* رَأَى الطَّرْفُ مِنْهَا مَا عَنَاهُ بِمَقُولِ (٣)  
لَهَا غَذَا قَرِيمٌ وَأَطْلَافُ قَرَهَبٍ \* وَنَاضِرَتَا رِيْمٍ وَهَامَةٌ يُبْسِلُ (٥)  
كَأَنَّ الْخَطُوطَ الْبَيْضَ وَالصُّفْرَ أَشْبَهَتْ \* عَلَى جَسْمِهَا تَرْصِيعَ حَاجٍ بِصَنْدِلِ (٦)  
وَدَائِمَةُ الْإِقْعَاءِ فِي أَصْلِ خَلْقِهَا \* إِذَا قَابَلَتْ أَدْبَارَهَا عَيْنَ مَقْبِلِ (٧)  
تَلَفَّتْ أَحْيَانًا بَعِينَ كَيْلَةً \* وَجِيدٌ عَلَى طُولِ اللَّوَاءِ الْمَظْلِلِ (٨)

(١) أثبت التأليف في قوله : « عشرة » جريا على لغة من يجوز التذكير في الذراع، وهو قليل، والأكثر في الذراع التأنيث، بل إن بعض اللغويين ينكر التذكير فيها، والتذكير هو قول الخليل انظر تاج العروس.

(٢) المراد بالجمع هنا ما هوى الواحد، إذ المراد ركبان.

(٣) في كلا الأصلين ومباح الفكر : « زاجر » وهو تحريف لا يستقيم به المعنى.

(٤) في كلا الأصلين : « قد »؛ وهو تحريف لا يستقيم به المعنى صوابه ما أثبتنا قلا عن مباح الفكر؛ ويريد بهذه العبارة أن العين ترى من الزرافة معنى اسمها في اللغة، وهو الجماعة، فإن في الزرافة عدة أوصاف من أنواع شتى من الحيوان؛ وقد فصل ذلك في البيت الآتي بعد.

(٥) القرم : الضلع من الجمال.

(٦) القروبه : الثور الكبير الضخم؛ وفي كلا الأصلين « قروبه » بالقاء؛ وهو تصحيف.

(٧) الأيل بكسر الهزة وضمة — واختار بعض اللغويين في ضبطه فتح الهزة مع كسر الياء.

المشدة — : صف من البقر الوحشي، كما سيأتي في هذا السفر عند الكلام على هذا الحيوان.

وَتَنْقُضُ رَأْسًا فِي الزَّمَامِ كَأَتَمَّا \* تَرِيكَ [لَهُ فِي الْجَوْ نِفْضَةً أَجْدِلَ<sup>(٢)</sup>  
 إِذَا طَلَعَ النَّطْحُ<sup>(٣)</sup> أَسْتَجَادَتْ نَطَاحَهُ \* بِرَأْسِ<sup>(٤)</sup> [لَهُ هَادٍ عَلَى السُّحْبِ مَعْتَلٍ  
 وَعُرْفُ رَقِيقُ الشَّعْرِ تَحْسَبُ نَبْتَهُ \* إِذَا الرِّيحُ هَزَّتْهُ ذَوَائِبُ سَنَبِيلٍ  
 وَتَحْسَبُهَا مِنْ مَشْيِهَا إِنْ تَبَخَّرَتْ \* تُزَفُّ إِلَى بَعْلِ عُرُوسَا وَتُجَلَّى  
 فَكَمْ مَنَشِدٍ قَوْلَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ عِنْدَهَا \* (أَفَاطُلُ مَهَلًّا بَعْضُ هَذَا التَّدْلِيلِ)

وقال عُمَارَةُ الْيَمَنِيُّ - وقد وصف تصاوِيرَ دَارٍ مِنْهَا زَرَفَةً - :

وَبِهَا زَرَافَاتٌ كَأَنَّ رَقَابَهَا \* فِي الطُّولِ أَلْوِيَةً تُؤَمُّ الْعَسْكَرَا  
 نُوبِيَّةُ الْمَنْشَا تَرِيكَ مِنَ الْمَهَا \* رَوْقًا وَمِنْ بُزْلِ الْمَهَارِي مِشْقَرَا  
 جُبِلَتْ عَلَى الْإِقْعَاءِ مِنْ إِعْجَابِهَا \* فَتَخَالُهَا لِلنِّبَةِ تَمْشِي الْقَهْقَرَى  
 وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ رَشِيقٍ مَنَشِدًا :

وَجُنُونِيهِ أَبَدًا لَمْ تَكُنْ \* مَذَلَّةَ الظَّهْرِ لِلرَّاكِبِ  
 قَدْ أَتَصَلَ الْجَيْدُ مِنْ ظَهْرِهَا \* بِمَثَلِ السَّانِمِ بِلا غَارِبِ  
 مَلْمَعَةٍ مَنَلَمًا لَمَعَتْ \* بِجَنَاءِ وَشَى يَدُ الْكَاعِبِ

(١) لم ترد هذه التلمذة التي بين هذين المربعين في كلا الأصلين ولا في مباحج الفكر، وقد أثبتناها عن ديوان ابن حمديس إذ بدونها لا يستقيم الإعراب بالرفع في قوله : "هاد" وقوله "معتل" إذ كان مقتضاهما النصب على المفعولية لقوله قبل هذه التلمذة : «تريك» كما هو ظاهر .

(٢) الأجدل : الصقر .

(٣) النطح : الشرطان ، وهما نجان من برج الجمل ، وهما قرناه .

(٤) الهادي : العنق .

(٥) كذا ورد هذا البيت في كلا الأصلين ومباحج الفكر في هذا الموضع ؛ وقد ورد في ديوان ابن حمديس بعد قوله السابق : «تلفت أحياناً» الخ البيت ؛ وهو مستقيم الوضع في كلا المكانين .

كَأَنَّ الْجَوَارِيَ كَتَفَتْهَا <sup>(١)</sup> \* تَخْلُجُ <sup>(٢)</sup> مِنْ كُلِّ مَا جَانِبِ

وقال أيضا :

وَأَنْتَكَ <sup>(٣)</sup> مِنْ كَسْبِ الْمُلُوكِ زَرَأَةٌ \* شَتَّى الصِّفَاتِ لِلنِّبَا أَنْشَاءُ <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>  
 جَمَعْتُ مَحَاسِنَ مَا حَكَتْ فَتَنَاسَبَتْ \* فِي خُلُقِهَا وَتَنَافَتْ الْأَعْضَاءُ  
 تَحْتَنُّهَا <sup>(٦)</sup> بَيْنَ الْخَوَافِقِ مِشْيَةً \* بَادٍ عَلَيْهَا الْكِبَرُ وَالْخِيَلَاءُ  
 وَتَمَدَّ جِيدًا فِي الْهَوَاءِ يَزِينُهَا \* فَكَأَنَّهُ تَحْتَ اللَّوَاءِ لَوَاءُ  
 حُطَّتْ مَا خَرُّهَا وَأَشْرَفَ صَدْرُهَا \* حَتَّى كَأَنَّ وَقُوفَهَا إِقْعَاءُ  
 وَكَأَنَّ فِيهِرَ الطَّيِّبِ مَا رَجَحَتْ بِهِ \* وَجَهَ الثَّرَى لَوَلَمْتُ الْأَجْزَاءُ <sup>(٧)</sup>  
 وَتَحَيَّرْتُ دُونَ الْمَلَابِسِ حُلَّةً \* عَيْتَ بَصْنَعَةٍ مِثْلَهَا صَنْعَاءُ <sup>(٨)</sup>

- ١٠ (١) في كلا الأصلين ومباهج الفكر : « كففتها » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه سياق البيت وانظر العمدة لابن رشيقي ج ٢ ص ٢١٩ طبع مطبعة السعادة بمصر « وكففتها » بتشديد النون ، أى أحطن بها .

(٢) تخرج ، أى تتأيل يمينا وشمالا .

(٣) وأنتك ، يخاطب ملك المغرب ، وكانت هذه الزرافة التى يصفها قد آتت فى هدية من مصر الى

ملك المغرب . انظر العمدة ج ٢ ص ٢٢٨

- ١٥ (٤) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر والعمدة لابن رشيقي ج ٢ ص ٢٢٨ « لكونها » بالكاف ؛ وهو تحريف ، والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٥) كذا فى كتاب العمدة ؛ والذى فى كلا الأصلين ومباهج الفكر « أنباء » ؛ وهو تصحيف لا يستقيم به المعنى ؛ ويريد بالأثناء : ما آتني وانعطف من الخطوط التى ترى فى الزرافة .

- ٢٠ (٦) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر « بلينها » ؛ وهو تحريف لا يستقيم به المعنى صوابه ما أثبتنا كما يقتضيه سياق البيت وكذا فى كتاب العمدة .

(٧) فهر الطيب ، أى الجبر الذى يدق به الطيب ؛ يريد تشبيه حوافرها به فى الصلابة والقوة .

(٨) « لولمت الأجزاء » أى لولم تكن لها أظلاف مشقوقة .

لَوْأَ كُلُّونِ الذَّبَلِ لَأَا أَنَّهُ <sup>(١)</sup> \* حَلَّى وَجَزَعُ بَعْضِهِ الْجَلَاءُ  
أَوْ كَالسَّحَابِ الْمَكْفِيَةِ خَطَطُ <sup>(٢)</sup> \* فِيهَا السَّبْرُ وَمِصْهُا لِمَاءُ  
أَوْ مِثْلًا صَدْتُ صَفَائِحُ جَوْشِنِ <sup>(٣)</sup> \* وَجَرَى عَلَى حَافَتَيْ جِلَاءُ  
نَعَمِ التَّجَافُفِ <sup>(٤)</sup> الَّتِي قَدْ دُرِعَتْ <sup>(٥)</sup> \* مِنْ جِلْدِهَا لَوْ كَانَ فِيهِ وَقَاءُ  
وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شَرَفٍ الْقَيَّرَوَانِي :

غَرِيْبَةُ أَشْكَالٍ غَرِيْبَةُ دَارِ \* لَهَا لَوْنٌ خَطَّى فَضْءٍ وَنُضَارِ  
فَلَوْنٌ لَهَا لَوْنُ الْبَيَاضِ وَصَفْرَةٍ \* كَمَا مُرِجَتْ بِالْمَاءِ كَأْسُ عُقَارِ  
وَأَحْرَمًا بَيْنَ أَسْوَدَادٍ وَحُمْرَةٍ \* كَمَا أَحْمَرَتْ مَسْوَدُ الدِّخَانِ نَارِ  
أَعْيَرْتُ شَخْصًا وَهِيَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ \* تَحْيَرُ فِي تَنْشِيرِهَا وَقِفَارِ  
تَقُومُ عَلَى مَا بَيْنَ ظَلِيفٍ وَحَافِرِ \* لَهُ جِسْمٌ جُلُودٍ وَصِبْغَةٌ قَارِ  
وَأَرْبَعَةٌ تَحْكِي سَبَائِكَ عَسْجِدِ \* تَطِيرُ بِهَا فِي الْأَرْضِ كُلِّ مَطَارِ  
لَهَا عُنُقٌ قَدْ خَالَطَ الْجَوَّ تَحْتَهُ \* طَوَالَ لَهَا تَخْطُو أَمَامَ قَصَارِ  
وَذَاتُ قَرَى وَغَيْرِ الرُّكُوبِ وَإِنَّمَا \* أُحِلَّتْ بِذَا <sup>(٦)</sup> عَنْ ذِلَّةٍ وَصَفَارِ  
لَهَا عَجَبَةُ الْبَيَاضِ نَجْبًا بِنَفْسِهَا \* وَلَكِنَّ ذَاكَ الْعُجْبَ تَحْتَ وَقَارِ

(١) الدبل : جلد السلحفاة البحرية ، أو عظام ظهر دابة بحرية تتخذ منها الأسورة والأمشاط .

(٢) في كلا الأصلين والعمدة ص ٢٢٩ ؛ « غيظت » ؛ وهو تحريف ؛ والسياق يقتضى ما أثبتنا .

(٣) الجوشن : الدرع .

(٤) في كلا الأصلين وبهاج الفكر : « التحاقق » ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا كما تقتضيه بقية البيت ، وكذا في العمدة ؛ والتجافف : جمع تجفاف ، وهو آلة للحرب من حديد وغيره يلبسه الفرس ، وقد يلبسه الإنسان للوقاية في الحرب .

(٥) رواية العمدة : « التي أدرعت بها » ؛ والمعنى يستقيم على كلتا الروايتين .

(٦) في كلا الأصلين : « يدا » ؛ وهو تصحيف .

(٧) عجة البياض ، أى هيئة عجة ؛ ولهذا ضبطناه بكسر العين .

ذكر ما قيل في البقر الوحشية - وهي المها - والإبل<sup>(١)</sup>

ولنبداً بذكر ترتيب سنّها، ثم نذكر ما قيل فيها؛

أمّا سنّها - فقد قالت العرب : ولدت البقرة الوحشية مادام يرّضع فهو فرّ  
وفرقد وفرير؛ فإذا ارتفع عن ذلك فهو بعفور وجؤدر، وبحج<sup>(٢)</sup>؛ فإذا شب فهو مهاة  
فإذا أسن فهو قرّهب؛ هذا ما قيل في سنّها .

وأما ما قيل في المها - فذكر من بحث عن طبائع الحيوان أن من  
طبايعها الشبق والشهوة؛ وأن الأنثى إذا حملت هربت من الذكر خوفاً من عبثها  
في الحمل؛ والذكر لفرط شهوته يركب الذكر؛ وإذا ركب واحد منها شمّ الباقي  
روائح الماء منه، فيثين<sup>(٣)</sup> عليه، ولا يمنع ما يشب عليه بعد ذلك؛ ولم أقف من  
أحواله على غير هذا الذي أوردته، فلنذكر ما وُصف به .

فمن ذلك ما قاله كاتب أندلسي من رسالة طردية، جاء منها : وعن لنا  
سرب<sup>(٤)</sup> نعايج يمشين رهوا كمشى العذارى، ويتننن زهوا تننن السكرى؛ كأنما  
تجمل<sup>(٥)</sup> بالكافور جلودها، وتضمخ<sup>(٦)</sup> بالمسك قوائمها وخدودها؛ وكأنما لبسن  
الدمقس سربالاً، وأتخذن السندس سربالاً .

ذكر ما وصفت به  
المها

- ١٥ (١) في كلا الأصلين : « والإبل » بالياء الموحدة؛ وهو تصحيف .  
(٢) في كلا الأصلين : « ويخرج »؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا قلا عن المخصص ج ٨ ص ٣٤  
(٣) « فين »، أي الثيران؛ وفي كتب القواعد ما يفيد جواز أن يعامل جمع الذكور غير العقلاء  
معاملة جمع المؤنث الحقيقي فيسند فعله إلى نون الإناث كما هنا فنقول : « الأيام فعلن » كما تقول :  
الزنيات فعلن انظر شرح الرضى ج ٢ ص ١٥٩ طبع الآسنانه . (٤) الرهو : السير السهل .  
(٥) في كلا الأصلين : « تخلص »؛ وهو تحريف لامعنى له صوابه ما أثبتنا أخذاً مما يأتي في ص ٣٣٦  
س ١٠ من هذا السفر ضمن رسالة لبعض الأندلسيين يصف أرنبا، إذ قال في مثل هذا المعنى : « وجلل  
بالكافور منه » . (٦) في كلا الأصلين « وخدودها » بالحاء؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا؛  
فانه يريد أن في خدودها نقطا سوداء تشبه المسك .

من كل مهضم الحشا وحشية \* نجي مداريها دماء جلودها<sup>(١)</sup>  
وكأنا أفلام حبر كتبت \* بمداد عيناها طروس خدودها  
فارسلنا أولى الخيل على أنراها ، وخليناها وإياها ؛ ففضت مضى السهام ،  
وهوت هوى السهام ؛ فغالت في أسرارها بيننا وشمالا ؛ فكأنا أهدت لأجالها<sup>(٢)</sup>  
أجالا ؛ فن متي بروقيه ، وكاب أناه حقه من فوقه<sup>(٣)</sup> .

وقال الأخطل يصف نورا :

فما به غير موشى أكارعه \* إذا أحس بشخص ما ثل مثلا<sup>(٤)</sup>  
كان عطاره باتت تطيف به \* حتى تسربل ماء الورس وانتعلا<sup>(٥)</sup>  
كانه ساجد من نضح دميته \* مقدس قام تحت الليل فآبتهلا<sup>(٦)</sup>  
ينفي التراب بروقيه وكليله \* كما أستمز رئيس المقنب الفلا<sup>(٧)</sup>

(١) مداريها ، أى قرونها ، واحده مدري بكسر الميم وفتح الراء ، ومدراة .

(٢) أنراها ، أى أخرى النجاج .

(٣) فى كلا الأصلين ومباهج الفكر : « وخليناها وأياها » ؛ وهو تصحيف فى كلنا الكتبتين .

(٤) السهام بفتح السين : ضرب من الطير دون القطا فى الخلقة ، واحده سمامة .

(٥) الآجال : جمع إجل بكسر فسكون ، وهو القطيع من بقر الوحش .

(٦) الروق : القرن .

(٧) فابه ، أى بالطلل الذى ذكره فى أول القصيدة انظر ديوان الأخطل .

(٨) فى رواية : « نابى » انظر ديوان الأخطل ص ١٣٨ طبع بيروت والمعنى يستقيم على هذه  
الرواية أيضا ، والنايب : المصوت صوتا خفيا .

(٩) مثل ، أى قام متصبا .

(١٠) فى رواية « مسبح قام نصف الليل » انظر ديوان الأخطل ص ١٤٠ .

(١١) المقنب بكسر الميم : جماعة الخيل والفرسان ، قبل : دون المساقاة .

(١٢) النفل بالتحريك : الغنيمة .

وقال عديُّ بنُ الرِّقاع يصف ثورين يعدوان :

يتعاوران من الغبار مُلأَةً \* بيضاء محمَّكةً هما نسجاها  
تطوى إذا وردا مكانا جاسيا <sup>(١)</sup> \* وإذا السَّنابك أسهلت نشرها  
وقال الطِّرِمَاح يصف عدوه بسرعة :

يسدو وتضميره البلاد كأنه \* سيفٌ على شرفٍ يسئل ويُعمد

(٢٠)

وأما ما قيل في الأيل <sup>(٢)</sup> — فهو من أصناف البقر الوحشية ، وهذا

الحيوان يسمَن كثيرا ، وإذا سَمِنَ اختفى خوفا أن يصاد لِسَمِنِهِ ؛ وهو مولعٌ بأكل  
الحيات ، يطلبها في كلِّ موضع ، فإن آنجحرت أخذ الماءَ بفيه ، ونفخه في الجحر ،  
فُخْرِجَ له ذنبها فياكلها ، حتى إذا انتهى إلى رأسها تركه خوفا من السم ، وربما

- ١٠ لَسَعَتْهُ فتسيل دموعه إلى تقرتين تحت مجار عينيه تدخُل في كلِّ واحدةٍ منهما  
الإصبع ، فتجمد تلك الدموع فتصير كالشَّمع ، يُتَخَذُ ذِربا قاسما لِسَم الحيات ، وهو  
البازهرُ <sup>(٣)</sup> الحيواني ؛ قالوا : وإذا لَسَعَتْهُ الحيات أكل السَّراطين فيرا ويبرئه أكلُ  
التفاح أيضا وورقُ شجره ؛ وهو لا تثبت له قرونٌ إلا بعد أن تمضَى له سنتان من  
عمره ، فإذا نبت قرناه نبتا مستقيمين كالوتيدين ، وفي الثالثة يتشعبان ، ولا يزال  
التشعبُ في زيادةٍ إلى تمام ستِّ سنين ، حينئذ يكونان كالشجرتين على رأسه ، ثم

(١) يريد بالجاسي : ما صلب من الأرض .

(٢) كذا ضبط هذا اللفظ بكلا الصيغتين في كتب اللغة ، واختار بعض اللغويين فيه ضبطا ثالثا وهو

فتح الهمزة مع كسر الياء المشددة وزان (سيد) .

(٣) في شفاء الغليل أن هذا اللفظ معرَّب بإدزهر ، وأنه مولد .

٢٠ (٤) السراطين : جمع سرطان بالتحريك ، وهو حيوان من خلق الماء ويسمى : عقرب الماء أيضا ،  
وكنته أبو بحر ، وهو يعيش في البر أيضا وهو جيد المثلث سريع العدو ذو مخالب وأظفار حداد . انظر



بعد ذلك يُلقِي قروَنَه في كُلِّ سنة، ثم تتبت، وإذا ابتنا عرَضهما للشمس حتى يَصْلُبَا، وهما إذا كَبُرَا على رَأْسِه منعاه من الجرى؛ ولا يكاد يُقَلَّت إذا طلبته الخليل؛ وإذا أَلْقَى قروَنَه علم أنه أَلْقَى سِلَاحَه، فهو لا يَظْهَر؛ قال الجاحظ: قال صاحب المنطق: <sup>(١)</sup> إِنَّا نَحْنُ الْإِبِلُ إِذَا وَضَعْتُ وَلَدًا أَكَلَتْ مَشِيمَتَهَا فَتَظُنُّ أَنَّهُ شَيْءٌ تُسَدَاوِي بِهِ من عِلَّةِ النَّفَاسِ؛ وزعم أرسطو أن هذا النوع يصاد بالصفير والغناء، وهو لا ينাম مادام يسمع ذلك، ومن أراد صيده من الصيادين شَغَلَه بعضُهم بالطَّرب، ويأتيه البعض من خَلِيفِه، فإذا رآوه مسترخيةً أذناه وثبوا عليه؛ وإذا أشتد عليه العطش من أكل الحيات أتى غدير الماء وأشتمه، ثم أنصرف عنه، يفعل ذلك أربعة أيام، ثم يشرب في اليوم الخامس، وإِنَّمَا يمتنع من شرب الماء خوفا على نفسه من سَرِيان السَّمِّ في جسده مع الماء؛ والله أعلم.

ذكر ما قيل  
في امتناعه عن شرب  
الماء مع حاجته  
إليه

قال بعض الشعراء:

هجرتك لأقِلَّ مَنِيَّ ولكن \* رأيتُ بقاءَ ودِّك في الصَّدودِ  
كهجرِ الظامئات الماءَ لما \* تيقَّنَ المنايا في الورودِ  
تذوب نفوسُها ظمًا وتَحْشَى \* هلاكًا فهي تنظر من بعيدِ

وقال آخر في مثل ذلك:

وما ظامئاتٌ طال في القيظِ ظمُّها <sup>(٢)</sup> \* فجاءت وفي الأحشاء غلى المَراجِلِ  
فلما رأين الماء عذبا وقد أتت \* إليه رأين الموتَ دونَ المناهِلِ

(١) يريد بصاحب المنطق: أرسطو طاليس.

(٢) في (١): «معنى له»؛ وهو تحريف.

(٣) الظمى بالكسر: ما بين الشربين، ويجوز أن يضبط هذا اللفظ أيضا بفتح الفاء، وسكون الميم،

وهو مصدر «ظمى».

فولت ولم تَسْفَى صداها وقد طوت \* حشاها على وَخْرِ الْأَفَاعِي القَوَائِلِ  
بأعظم من شوقِي إِلَيْكَ وحسرتي \* عَلَيْكَ ولم أَلْتَدُ مِنْكَ بَطَائِلِ

## الباب الثاني من القسم الثاني من الفن الثالث فيما قيل في الجمر الوحشية والوَعْلِ وَاللَّطِ

### ذكر ما قيل في الجمر الوحشية

والجمارُ الوحشِيُّ يُسَمَّى الْعَيْرَ وَالْقَرَأَ ؛ وَبِهِ ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
الْمَثَلَ ، فَقَالَ : <sup>(١)</sup> « كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْقَرَأِ » ؛ وَيُقَالُ : إِنَّهُ يَنْزُو إِذَا بَلَغَ  
ثَلَاثِينَ شَهْرًا مِنْ عَمَرِهِ ؛ وَهُوَ يُوصَفُ بِشَذَةِ الْعَيْرَةِ ؛ وَيُقَالُ : إِنَّ الْأَنْثَى إِذَا وَلَدَتْ

(١) لم تحذف الياء من هذا الفعل كما يقتضيه الجزم « بلم » جريا على لغة من يرفع الفعل بعدها ، ومنه

قول الشاعر :

لولا فوارس من نعم وأسرهم \* يوم الصليقاه لم يوفون بالجار

وقال بعض التحوين : إن رفع الفعل بعدها في هذا البيت ضرورة ؛ وقال ابن مالك : هي لغة ، راجع

معنى اللبيب ج ١ ص ٢١٧ طبع المطبعة الميمنية بمصر .

(٢) لم نجد أسم هذا الحيوان فيما لدينا من الكتب المؤلفة في الحيوانات ، كما أننا لم نجده فيما راجعناه

من كتب اللغة ؛ ولهذا لم نضبطه .

(٣) في (١) « رية » ؛ وهو تحريف .

(٤) ورد في جميع الأمثال ج ٢ ص ٦٩ طبع يولات أن أبا سفيان استأذن على النبي صلى الله عليه

وسلم ، فحجب قليلا ، ثم أذن له ، فلما دخل قال : ما كنت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهتين — وهما

جانبتا الوادي — فقال صلى الله عليه وسلم : يا أبا سفيان ، أنت كما قيل : « كل الصيد في جوف القرأ » . الخ

وهذا المثل يضرب لمن يعضل على أقرانه ؛ وأصله أن ثلاثة نفر خرجوا متصيدين ، فاصطاد أحدهم أرثيا ،

والآخر ظليا ، والثالث حمرا ، فاستبشر الأولان بما نالا وتطاولا على الثالث فقال : « كل الصيد

في جوف القرأ » .

جشاً كَدَّمُ الذِّكْرُ قُضِيَّهٖ ، فَإِلَانَاتٌ تُعْمَلُ الْحِيلَةَ فِي إِقْبَانِهِ ، فَتَهْرُبُ بِهِ مِنْ أَبِيهِ ،  
وَتَكْسِرُ رِجْلَهُ لِيَسْتَقَرَّ بِذَلِكَ الْمَكَانَ ، وَهِيَ تَتَعَمَّدُهُ وَتُرْضِعُهُ ، فَإِذَا أَنْجَبَتْ رِجْلَهُ  
وَقَوِيَتْ وَصَحَّتْ ، وَأَمَكَنَهُ الْمَشْيَ عَلَيْهَا ، يَكُونُ قَدْ حَصَلَ فِيهِ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْجَرَى مَا يَدْفَعُ  
بِهِ عَنْ نَفْسِهِ ، وَيَهْرَبُ إِذَا أَبَوْهُ أَوْ مِنْ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ أَرَادَ خِصَاءَهُ ؛ وَيَقَالُ : إِنْ  
الْحِمَارُ الْوَحْشِيُّ يُعْمَرُ مَائَتِي سَنَةً وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَكُلَّمَا بَلَغَ مِائَةَ سَنَةٍ صَارَتْ لَهُ مَبُولَةٌ <sup>(٢)</sup>  
ثَانِيَةٌ ؛ قَالُوا : وَشَوْهَدُ مِنْهَا مَا لَهُ ثَلَاثُ مَبَاوِلَ وَأَرْبَعٌ ؛ وَمَعَادُنُهُ بِلَادُ النَّوْبَةِ  
وَزُغَاوَةٍ ، وَيُوجَدُ مِنْهُ مَا تَكُونُ شَيْئُهُ مَعْمَدَةً بِيَاضٍ وَسَوَادٍ فِي الطُّوْلِ مِنْ أَعْضَائِهِ  
الْمُسْتَطِيلَةِ ، وَمُسْتَدِيرَةٍ فِيمَا أَسْتَدَارَ مِنْهَا بِأَصْحَقِّ قِسْمَةٍ ؛ وَمِنْهَا صِنْفٌ يُسَمَّى الْأَخْدَرِيُّ  
وَهُوَ أَطْوَلُهَا أَعْمَارًا .

وقد وصفها أبو الفرج البَغَاءُ مِنْ رِسَالَةٍ ذَكَرَ فِيهَا أَنَاثَانَا مَعْمَدَةً بِيَاضٍ وَسَوَادٍ  
كَانَتْ قَدْ أَهْدَيْتَ لِعَزِّ الدَّوْلَةِ مُجْتَبِارَ بَنِي بُوَيْهٍ مِنْ جِهَةِ صَاحِبِ الْبَيْتِ ، قَالَ : وَأَمَّا  
الْأُنْثَانِ ، النَّاطِقَةُ فِي كَيْلِ الصَّنِيعَةِ بِأَفْصَحِ لِسَانٍ ؛ فَإِنَّ الزَّمَانَ لَا طِفَّ لَمَوْلَانَا - أَيَّدَهُ اللَّهُ -  
مِنْهَا بِأَنْفَسٍ مَذْخُورٍ ، وَأَحْسِنَ مَنْظُورٍ ؛ وَأَعْجِبْ مَرْتِي ، وَأَغْرِبْ مَوْشِي ؛ وَأَغْفِرْ  
مَرْكُوبٍ ، وَأَشْرِفْ مَجْنُوبٍ ؛ وَأَعِزَّ مُوجُودٍ ، وَأَبْهَى مَحْدُودٍ ؛ كَأَنَّمَا <sup>(٣)</sup> وَسَمَّهَا الْكَمَالُ  
بِنَهَائِهِ ، أَوْ لَحَظَهَا الْفَلَكُ بِنَهَائِهِ ؛ فَصَاغَهَا مِنْ لَيْلِهِ وَنَهَارِهِ ، وَحَلَّاهَا بِمَجُومِهِ وَأَقَارِهِ ،  
وَفَقَّسَهَا بِبِدَائِعِ آثَارِهِ ، وَرَمَقَهَا بِنَوَاطِرِ سَمُودِهِ ، وَجَعَلَهَا أَحَدَ جَدُودِهِ ؛ ذَاتَ إِهَابٍ <sup>(٤)</sup>

ذكر ما وصفت به  
الحمر الوحشية من  
النثر والظفر

(١) الكدم : العض بأذن العم .

(٢) يريد بالمبولة : المكان الذي يبول منه ؛ ولم نجد المبولة بهذا المعنى فيما راجعناه من كتب اللغة  
والذي وجدناه بهذا المعنى : « مبال » فقد ورد في مستدرك التاج ( مادة بول ) أن المبال : الفرج .

(٣) المحدود : الموسوم في الخلق ، وأسم ذلك الميسم الخلد بكسر الخاء .

(٤) « جعلها أحد جدوده » ، أي جعل هذه الأنثى حظاً من حظوظه السعيدة لمن يملكها .

(١) مسير، وقريب محبر، وذنب مشجر، وشوى مسور؛ ووجه مزيج، ورأس متوج؛  
 تكتمه أذنان، كأنهما زجان؛ سبيجة الأنصاف، بلورية الأطراف، جامعة شبتها  
 بالترتيب، بين زماني الشبيبة والمشيب؛ فهي قيد الأبصار، وأمد الأفكار، ونهاية  
 الاعتبار، غنى عن الحلي عطّلها، مزرية بالزهر حلّلها؛ واحدة جنسها، وعالم نفسها  
 صنعة المنشئ الحكيم، وتقدير العزيز العليم .

وقال ابن المعتز :

شغلته لواق ملأته \* غيرة فهو خلفهم كبي  
 قابض جمعها إليه كما يجمع أيتامه إليه الوصي  
 كلما شم لاقا شم منها \* رأس خيل برجلها مقل (١٠)

(١) مسير، أي أن شيته مستطيلة تشبه السور .

(٢) القرب بضم وبضمين : الخاصرة، وقيل : هو من لدن الشاكلة الى مراق البطن .

(٣) الشوى : اليدان والرجلان؛ والذي في كلا الأصلين وبإجماع الفكر : «وسوى»؛ وهو تصحيف

وسباق الكلام يقتضى ما أثبتنا .

(٤) مسور، أي محاط بمثل السوار من النقش .

(٥) سياق الكلام يدل على أن المراد بالمزجج هنا : الذي تشبه شيته الزجاج بكسر الزاى، وهى نصال

المسام، واحدة زوج بضم أوله وتشديد ثانيه .

(٦) الزحان : تننية زوج، وهو الحديدية التى تركب فى أسفل الراح تركبها فى الأرض .

(٧) السبيجة : نسبة إلى السجة بضم فسكون، وهى بردة من صوف فيها سواد وبياض .

(٨) يريد بهذا البيت أن الأثر المواق قد شغلت هذا الحمار بالدفاع عنها وحمايتها من الحير التى تريد

طرقها .

(٩) فى كلا الأصلين : «سى، منها»؛ وهو تحريف، صوابه ما أثبتنا قلا عن ديوان ابن المعتز

المحفوظة منه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٢٤ أدب

(١٠) مقل، أى محكوك، يقال : «تفالت الحمر» أى أحتكت كأن بعضها يقل بعضا؛ والمعنى

أن هذا الحمار كلما شم لاقا شم هذه الأثر شم رائحة لعل قد حرك رأسه برجلها يريد طريقها .

خارج من ظلالٍ تَقَعُ كما فَتَرَقَ جِلْبَابُهُ الخَلِيعُ الغَيَّوِيُّ  
 قد طَوَّاهَا التَّسْوِيقُ والشَّدْحُ حَتَّى \* هِيَ قُبُّ كَأَنَّهَا <sup>(٢)</sup> الْقِيسِيُّ <sup>(١)</sup>  
 هَرَبَتْ مِنْ رِءُوسِهِنَّ عَيُونٌ \* غَاثَرَاتٌ كَأَنَّهَا الرُّكِيُّ

### ذكر ما قيل في الوَعْلِ

- ٥ الوَعْلُ، هو التيس الجبلي، والأنثى تسمى أُرْيُوبَةً، وهى شاة الوحش، وفي طباع هذا الحيوان أنه يأوى الأماكن الوعرة والخشنة من الجبال، ولا يزال مجتمعاً، فإذا كان في وقت الولادة تَفَرَّقَ، وإذا اجتمع في ضَرْعِ الأنثى لبنٌ أَمْتَصَّتْهُ، والذكر إذا ضعف عن التزوُّ أكل البُلُوطَ فتَقَوَّى شهوته، ومتى فقد الأنثى أَتَرَعَ مِنْهُ بفيه بالامتصاص، وذلك لشدة الشَّبَقِ، وهو إذا جُرح عَمِدَ إلى الخِصْرَةِ الَّتِي تكون على الحجارة، فيمضغها ويجعلها على الجرح فيبرأ، وإذا أَحَسَّ بقتايس وهو في مكانه المرتفع استلقى على ظهره، ثم يُزَجُّ بِنَفْسِهِ فينحدر من أعلى الجبل إلى أسفله، وقرناه يقيانه أَلَمَ الحجارة، ويسرعان هبوطه لملاستهما فأنهما [من رأسه <sup>(٣)</sup> إلى عَجْزِهِ] وفي طبع هذا الحيوان الخنوء على ولده والبر بالديه، أما حنؤه على ولده فإنه إذا صيد منها شيء تَبَعْتَهُ أُمُّهُ واختارت أن تكون معه في الشرك، وأما بره بالديه، فأنهما إذا عجزا عن الكسب لأنفسهما أناتهما بما يأكلانه، وواساهما من كسبه، فإن عجزا [عن الأكل <sup>(٣)</sup>] مَضَغَ لهما وأطعمهما؛
- ١٥ ويقال: إن في قرنيه تَقْبِينَ يتنفس منهما، ففي سُدَا جميعا هلك .

(١) التسويق : السوق ، يقال : سَوَّقَهُ بِشديد الواو ، أى ساقه ، قال امرؤ القيس : « لنا غنم نسوقها غزار » الخ البيت .

(٢) القُب : الضواير ، واحده قباء .

(٣) لم ترد هذه التكملة في ( ١ ) وقد أبتناها عن ( ب ) .

ذكر ما وصف به  
الوعل

وقد وصفه الشعراء، فمن ذلك ما قاله صاحب بن عباد :

وأعين كالدرى<sup>(١)</sup> في سفلاته \* سواد وأعلى ظاهري اللون واضح<sup>(٢)</sup>  
موقف أنصاف<sup>(٣)</sup> اليدين كأنه \* إذا راح يجرى بالصريمة راح<sup>(٤)</sup>

وقال أبو الطيب المتنبي :

وأوقت<sup>(٦)</sup> القدر من الأوعال<sup>(٧)</sup> \* مرتديات بقسى الضال<sup>(٨)</sup>  
نواخس الأطراف للأكفال<sup>(٩)</sup> \* يكذن ينفذن من الأطلال<sup>(١٠)</sup>  
لها لحي سود بلا سبال<sup>(١١)</sup> \* يصلحن للإصمكال<sup>(١٢)</sup> لا لإجلال<sup>(١٣)</sup>  
كل أثيث<sup>(١٤)</sup> نبتة متفال<sup>(١٥)</sup> \* لم ينفذ بالمسك ولا الغوال<sup>(١٦)</sup>  
\* يرضى من الأدهان بالأبوال \*

٣٢

١. (١) الأعين؛ هو عظيم سواد العين في سعة، والفعل منه وزان فرح .
- (٢) الدرّى : السيف الكثير الماء؛ قال في التاج : كأنه نسبة إلى الدرّ، وهو النمل .
- (٣) موقف، أى كأنه ألبس الوقف، وهو سوار من عاج .
- (٤) الصريمة : القطعة الضخمة من معطم الرمل .
- (٥) راح، أى صاحب ربح . (٦) أوقت، أى أشرقت .
- (٧) كذا في شرح العكبري على ديوان المتنبي ج ٢ ص ٢٤٨ طبع بولاق؛ والذي في كلا الأصلين : « وأوقب القدر »؛ وهو تحريف في كلتا النسختين، والقدر : الوعل المسنة الضخمة، واحدها فادر وفدر بالتحريك .
- (٨) الضال، هو شجر السدر البري، تعمل منه القسي؛ يريد تشبيه قرونها في طولها وصلابتها بالقسي من هذا الشجر .
- (٩) «نواخس الأطراف» الخ أى أن أطراف قرونها تنحس أكفأها من طولها .
- (١٠) الأطلال : الخواصر، واحدها إطل بكسر أوله وسكون ثانيه، ويكسر الثاني أيضا، يريد أن هذه القرون قد انعطفت على الأكفال وكادت تنفذ من خواصرها .
- (١١) في (١) « يضحكن »؛ وهو تحريف . (١٢) في (١) « الآجال »؛ وهو تحريف .
- (١٣) الأثيث من الشعر : الكثير الملتصق .
- (١٤) المتفال : المنغير الريح المتنز، والفعل منه وزان فرح .
- (١٥) لم ينفذ، أى شعر لحاها .

## ذكر ما قيل في اللط<sup>(١)</sup>

واللط حيوانٌ وحشٍ يكون ببلاد الغرب الجَوَانِي<sup>(٢)</sup>، في قدرِ المهر اللطيف، له قرونٌ غيرُ متشعبة، ولا مفاصلَ لركبهِ، فهو لا يستطيع النومَ إلّا مستنداً الى شجرةٍ أو جدار، فاذا أريد صيده عمّد من يريد ذلك الى تلك الشجرة التي هي في محلّ مظانّ نومه، فينشرُ أكثرها، ويترك منها يسيراً لا يجعله، فاذا آسند اليها سقطت وسقط بسقوطها، فيؤخذ ويذبح ويُتخذ من جلده درقٌ تباع بالاثمان الغالية، تردّ طعنة الرمح ورشقة السهم، ومهما أصابها من الحديد أنطوى، فان تمكّن منها ونزع وبقي أثره التحم في اليوم الثاني وخفي أثره؛ أخبرني بذلك من أثق بقوله .

(١) كذا ورد اسم هذا الحيوان في كلا الأصلين، ولم نجد كلاماً عنه فيما لدينا من الكتب المؤلفة في الحيوانات، كما أننا لم نجده فيما راجعناه من كتب اللغة، ولهذا لم نضبطه، وإنما نرجح أن يضبط بفتح اللام وسكون الميم، وسيأتي وجه هذا الترجيح في الحاشية التي بعد هذه، فانظرها .

(٢) الجَوَانِي : نسبة الى الجَوَ، وهو من كل شيء داخله وباطنه، وزيادة الألف والنون للتأكيد؛ والظاهر أن الأرض التي يوجد فيها هذا الحيوان هي أرض (لطة) بفتح اللام وسكون الميم، فقد ذكر ياقوت في معجمه في الكلام على هذه الأرض أنها أرض لقيلة من البر برأقصى المغرب من البر الأعظم، وإليه تنسب الدرق اللطية التي اذا ضربت بالسيف نبا عنها الخ، وسيدكر المؤلف هنا في الكلام على هذا الحيوان أنه يتخذ من جلوده درق تباع بالاثمان الغالية تردّ طعنة الرمح ورشقة السهم الخ ما ذكر؛ ولهذا فاننا نرجح أن يضبط اسم هذا الحيوان بفتح اللام وسكون الميم .

## الباب الثالث من القسم الثاني من الفن الثالث في الظبي والأرنب والقرد والنعام

### ذكر ما قيل في الظبي

- للظباء أسماء نطقت بها العرب ، واحداً ظبي ، والأثني ظبية ، ولدها طلا  
وغزال ؛ فاذا تحرك ومشى فهو رشا ؛ فاذا نبت قرناه فهو شاذنٌ وخشف ؛ فاذا  
قوى فهو شصر ، والأثني شصرة ، ثم هو جدع ، ثم قتي ، ولا يزال ثنياً حتى يموت .  
والظباء أنواعٌ تختلف بحسب مواضعها ؛ فيصنف منها يسمى الآرام ، وهي الخالصة  
البياض ، ومساكنها الرمل ، وهي أشدها حُضراً ؛ وصنف يسمى الثغر ، وألوانها  
بيضٌ تعلوها حمرة ؛ وصنف يسمى الأدم ، وألوانها أيضاً كذلك ، ومساكنها الجبال ؛  
ومن طبع هذا الحيوان أنه إذا فقد الماء استنشق النسيم فاعتاض به عنه ؛ وهو  
إذا طُلب لم يجهد نفسه في الحضر لأول وهلة ، ولكنه يرفق بنفسه ، فاذا رأى  
طالبه قد قُرب منه زاد في حُضره حتى يفوت الطالب ؛ وهو يخضم <sup>(١)</sup> الحنظل حتى  
يرى ماؤه يسيل من شدقيه ؛ ويرد الماء المالح الأجاج فيغمس لحيته فيه كما تفعل  
الشاة في الماء العذب ، يطلب <sup>(٢)</sup> التوى المتقع فيه ؛ وهو لا يدخل كئاسه إلا مستديراً ،  
يستقبل بعينه ما يخافه على نفسه ؛ وله نومتان في مكنيين : مكئس الضحى ،  
١٥

(١) يستفاد من كلام المؤلف أن الأدم ، هي التي تعلو بياضها حمرة كالغفر ، وهو يخالف لما وجدناه  
في كتب اللغة التي بين أيدينا ، فقد ورد فيها أن الأدم هي الظباء البيض التي تعلوها جدد فحين غيرة انظر  
المخصص ج ٨ ص ٢٥ واللسان مادة (أدم) .

(٢) يخضم ، أى يأكل .

(٣) في كلا الأصلين : « الهوا » ؛ وهو تحريف .



وَمَكْنِيسُ العُشِيِّ؛ وهو يصاد بالنَّارِ، فَإِنَّهُ إِذَا رَأَاهَا ذَهَلَ لَهَا وَدُهِشَ، سَيِّئًا إِذَا أَضِيفَ إِلَى إِشْعَالِ النَّارِ تَحْرِيكُ الْجَرَسِ، فَإِنَّهُ يَنْخَدِلُ وَلَا يَبْقَى بِهِ حِرَاكٌ أَبْتَةً؛ وَيُنِ الظُّبِّيَّ وَالْحَجْلِيَّ أَلْفَةً وَمَحَبَّةً؛ وَهُوَ يُوصَفُ بِمَحَدَّةِ النَّظَرِ.

## فصل

وَمَا يَلْتَحِقُ بِهَذَا النُّوعِ غَزَالُ الْمِسْكِ، وَلَوْنُهُ أَسْوَدٌ، وَلَهُ نَابَانِ خَفِيفَانِ أَبْيَضَانِ <sup>(٢)</sup> خَارِجَانِ مِنْ فِيهِ فِي فَكِّهِ الْأَسْفَلِ، قَائِمَانِ فِي وَجْهِهِ كَتَابِي الْخَزِيرِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دُونَ الْفِتْرِ، عَلَى هَيْئَةِ نَابِ الْفِيلِ، وَيَكُونُ هَذَا الْغَزَالُ بِلَادَ <sup>(٣)</sup> التَّبْتِ وَبِالْهَنْدِ؛ وَيَقَالُ إِنَّهُ يَسَافِرُ مِنَ التَّبْتِ <sup>(٢)</sup> إِلَى الْهَنْدِ بَعْدَ أَنْ يَرَعَى مِنْ حَشِيشِ التَّبْتِ <sup>(٣)</sup> — وَهُوَ غَيْرُ طَيِّبٍ — فَيُلْقِي ذَلِكَ الْمِسْكَ بِالْهَنْدِ، فَيَكُونُ رَدِيئًا لِأَنَّهُ يَحْصُلُ عَنْ ذَلِكَ الْمَرَعَى، ثُمَّ يَرَعَى حَشِيشَ الْهَنْدِ الطَّيِّبَ وَيَعْقِدُ مِنْهُ مِسْكَ، وَيَأْتِي بِلَادَ التَّبْتِ فَيُلْقِيهِ فِيهَا، فَيَكُونُ أَجْوَدَ تَمَّا يُلْقِيهِ فِي بِلَادِ الْهَنْدِ؛ وَسَنَدُرُكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى خَبَرَ الْمِسْكِ فِي بَابِهِ فِي آخِرِ فَنَّ النَّبَاتِ فِي الْقِسْمِ الْمَذِيلِ بِهِ مُسْتَوْفَى، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَكَرَّارِهِ؛ فَلْنَذْكُرْ مَا وَصَفَ بِهِ الْغَزَالُ مِنَ الشَّعْرِ.

ذكر ما وصف  
الغزال من الشعر

(١) « سِيَا »، أَيْ « لَا سِيَا »، غَضِذْتُ « لَا » لَعَلَّهَا هِيَ مُرَادَةٌ، لَكِنْ هَذَا الْخَلْفُ قَلِيلٌ (التَّاجُ مَادَّةُ سَوَا).

(٢) فِي مُسْتَدْرَكِ التَّاجِ مَادَّةُ لَحَقَ أَنْ « التَّحَقُّقُ بِهِ بِمَعْنَى لَحَقَ »، مِنْ كَلَامِ الْمَوْلَدِينَ، قَالَ الصَّاعِقَانِي : لَمْ أَجِدْهُ فِيهَا دُونَ مَنْ كَتَبَ اللَّفَّةَ، فَلْيَجْتَنِبْ ذَلِكَ .

(٣) كَذَا ضَبَطَ هَذَا الْفَنَاءُ فِي الْقَامُوسِ وَمَعَاجِمِ الْبِلَادِ، وَذَكَرَ يَاقُوتُ أَيْضًا أَنَّ الزُّمَخْشَرِيَّ كَانَ يَقُولُهُ بِكَسْرِ ثَانِيهِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُهُ بِفَتْحِ ثَانِيهِ، وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ ثَانِيهِ، وَهُوَ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ؛ وَهُوَ يَلِدُ بِأَرْضِ التُّرْكِ؛ ثُمَّ ذَكَرَهُ ذَلِكَ : أَنَّهُ قَرَأَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَنَّ تَبْتَ مَمْلَكَةٌ مُتَانِمَةٌ لِمَمْلَكَةِ الْهِنْدِ، وَتَتَانِمَةُ مِنْ أَحَدِي جِهَاتِهَا لِأَرْضِ الْهَنْدِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ لِبِلَادِ الْهِيَاظَةِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ لِبِلَادِ التُّرْكِ الخ .

قال ذو الرمة - وذَكَرَ محبوبته - :

ذَكَرْتُكَ أَنْ مَرَّتْ بِنَا أُمُّ شَادِنٍ \* أَمَامَ الْمَطَايَا تَشْرَبُ وَتَسْنَحُ  
مِنَ الْمُؤَلِّفَاتِ الرِّمْلَ أَدْمَاءُ حُرَّةٍ \* شِعَاعُ الضُّحَى فِي مَنِيهَا يَتَوَسَّحُ  
هِيَ الشَّبَّهُ أَعْطَافًا وَجِيدًا وَمَقَلَّةً \* وَمَيَّةٌ أَبَى بَعْدُ مِنْهَا وَأَمْلَحُ  
وقال آخر :

وحَالِيهِ بِالْحَسَنِ وَالْجَيْدُ عَاطِلٌ \* وَمَكْحُولَةُ الْعَيْنَيْنِ لَمْ تَكْتَحِمْ قَطُّ  
عَلَى رَأْسِهَا مِنْ قَرْنِهَا الْجَمْدِ وَقَرَّةٌ \* وَفِي خَدَّهَا مِنْ صُدْغِهَا شَاهِدٌ سَبِطٌ  
وَقَدْ أَدْبَجَتْ بِالشَّحْمِ حَتَّى كَانَتْهَا \* مُلَاعِنُهَا مِنْ فَرِطٍ مَا أَدْبَجَتْ قَطُّ

### ذكر ما قيل في الأرنب

- ١٠ قال أصحاب الكلام في طبائع الحيوان : إن قضيَبَ الأرنب كَذَكَرِ الثعلب ،  
أحد شطريه عَظْم ، والآخَرُ عَصَب ، وربما رَكِبَتْ الْإُنْثَى الذَّكَرَ حِينَ السَّفَادِ لِمَا  
فِيهَا مِنَ الشَّبَقِ ، وَتُسْقَدُ وَهِيَ حَبِلٌ ؛ وَهِيَ قَلِيلَةُ الْإِدْرَارِ عَلَى وَلَدِهَا ؛ وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُ  
يَكُونُ شَهْرَيْنِ ذَكَرًا ، وَشَهْرَيْنِ أُنْثَى ؛ وَحَكَى أَبُو الْأَثِيرِ فِي تَارِيخِهِ (الكامل) فِي حَوَادِثِ

(١) فِي (١) : « سَبَّةٌ أَنْهَرُ يَعْنِيهَا » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَفْظَاظِ .

- ١٥ (٢) يُرِيدُ بِقَرْنِهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ : شَعْرَهَا ، بِدَلِيلِ وَصْفِهِ بَعْدَ الْجَمُودَةِ وَالْوَفْرَةِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .  
(٣) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللفظُ فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ وَبِإِبْهَامِ الْفِكْرِ ؛ وَلَمْ نَجِدْ مِنْ مَعَانِي الشَّاهِدِ مَا يَصْلُحُ جَعْلَهُ  
وَصَفًا لِلشَّعْرِ ، وَلَعَلَّ صَوَابَهُ : « وَارِدٌ » ، وَهُوَ الطَّوِيلُ الْمُسْتَرْسِلُ مِنَ الشَّعْرِ ؛ وَلَمْ يَنْبَغِ فِي صِلَابِ الْكِتَابِ لِبَعْدِ  
حُرُوفِهِ فِي الرِّمْلِ مِمَّا وَرَدَ فِي الْأَصُولِ .

(٤) فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « يَسْطَرُ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابِيهِ مَا أَثْبَتْنَا كَمَا نَقَضْنَاهُ الْمَقَابِلَةَ بِالْجَمْعِ  
فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ ، وَكَأَنَّ فِي إِبْهَامِ الْفِكْرِ .

٢٠

(٥) الْقِمْطُ : جَمْعُ قَاطٍ بِكَسْرِ الْقَافِ ، وَهُوَ الْخُرْقَةُ الْعَرِيضَةُ الَّتِي تَلْفُ عَلَى الْعَصِي إِذَا قُطِعَتْ ، يُرِيدُ  
أَنَّ هَذِهِ الظُّلْمَةَ مُشْدُودَةٌ فِي جِلْدِهَا لِفَرْطِ سَمَنِهَا كَمَا يَشُدُّ الْعَصِي فِي الْقَاطِ وَيَلْفُ فِيهِ .

سنة ثلاث وعشرين وستمائة، قال : وفيها أصطاد صديقٌ لنا أرنبا، فراها لها أثنيان وذكرٌ وفرجٌ أثى، فلما شقوا بطنها رأوا فيه خريقين<sup>(١)</sup>. والأرنبُ تمام مفتوحة العينين، وسببُ ذلك أن حجاجي عينيها لا يلتقيان؛ ويقال : إن الأرنبَ إذا رأت البحرَ مات، ولذلك لا توجد بالسواحل؛ وتزعم العرب أن الجنَّ تهربُ منها إذا حاضت؛ ويقال : إنَّها تحيضُ كالمرأة، وتأكل اللحم وغيره، وتجتَرَّ وتبعر، وفي باطن أشداقها شعر، وكذلك تحت رجلها، وليس شيء قصيرُ الديدن أسرعَ منها حُضرا، ولقصرهما يخفُّ عليهما الصعود؛ وهى تَطأُ الأرضَ على مؤخرِ قوائمها تعميةً لأثرها حتى لا يعرفه الطالبُ لها، وإذا قُربَتْ من المكان الذى تريد أن تجثم فيه وثبت إليه.

وفى الأرنبِ منافعٌ طيبةٌ ذكرها الشيخُ الرئيسُ أبو علي بنُ سينا، قال : إنَّ إِنْقِعةَ الأرنبِ حارةٌ يابسةٌ ناريةٌ، تحلّل كلَّ جامدٍ من دَمٍ ولبنٍ متجبنٍ وخِلطٍ غليظٍ، وتجمّد كلَّ ذائبٍ، وتمنعُ كلَّ سيلانٍ وتزيفُ من النساء؛ قال : ولا شكَّ أنَّها مع ذلك مجفّفةٌ، وإذا شربتُ منعتُ من الصرع، وكذلك سائرُ الأنافع، وهى رديئةٌ للعدة وإذا حُمِلت بعد الطهر ثلاثةَ أيامٍ بالخلِّ منعتُ الحبلَ ونفت الرطوبةَ السائلةَ من

(١) خريقين، أى خريقين صغيرين؛ والذى فى الكامل لابن الأثير ج ١٢ ص ١٩٣ طبع مصر : « خريقين » بالحاء والقاء؛ وهو تحريف إذ لم نجد من معانيه ما ياسب السياق .

(٢) أطلق الحجاجين هنا وأراد بهما شفى العين مجازا مر سلا علاقته المجاورة ، لمجاورة شفى العين لحجاجها ، وهما الظفان اللذان ينبت عليهما شعر الحاجب إذ لا يتصور الالتقاء فى الحجاجين بهذا المعنى المذكور فى كتب اللغة .

(٣) فى القانون ج ١ ص ٢٥٩ طبع بولاق فى الكلام على الأرنب « شربت » ؛ وءارته : « إِنْقِعة البرى إذا شربت ثلاثةَ أيامٍ بالخل بعد الطهر منعت الحبل » . وجاء فى موضع آخر منه فى باب الإِنْقِعة ج ١ ص ٢٥٠ : « إذ احتملت — أى الإِنْقِعة — بعد الطهر أعانت على الحبل » ، وإن شربت قبل الطهر منعت الحبل . ومؤدى هاتين العبارتين بخلاف كل المخالفة لما نقله انؤلف : فى هذا الموضع كما هو ظاهر .

الرَّحِمَ، وتنتفع من أخشاق الرَّحِمِ؛ قال : ودمُ الأرنَبِ يَنْفِي الكَلَفَ<sup>(١)</sup>؛ ورمادُ رَأْسِهِ جَيِّدٌ لداءِ الثعلبِ ؛ وإذا أخذ بطنُ الأرنَبِ كما هو بأَحْشائه وأُحْرِقَ قَلْبًا على مِقْلٍ كان دواءً مِنْبِتًا للشعر إذا تَحَقَّقَ وَاسْتَعْمَلَ بدهنِ الوردِ ؛ ودماعُهُ مشويًا ينفع من الرَّعْشَةِ الحادَّةِ عَقِبَ المرضِ ؛ وإذا حُلَّ دِمَاعُ الأرنَبِ بِسَمْنِ أَوْ زَيْدٍ أَوْ عَسَلٍ أَسْرَعَ إنباتِ الأَسنانِ ، وسهلَ بغيرِ وجعٍ ؛ ودمُ الأرنَبِ مَقْلُوعًا ينفع من السَّحِجِ<sup>(٢)</sup> .  
وورمِ الأمعاءِ والإسهالِ المزمنِ ، وينفع من السَّهامِ الأَرْمِيَةِ ؛ هذا ما قاله الشَّيْخُ الرَّيْسُ في الأرنَبِ .

ذكر ما وصف به  
الأرنَب

وقد وصف بعضُ تآبِ الأندلسِ عِدَّةً من الأرنَبِ، فقال : أفرادُ إخوان<sup>(٣)</sup>  
كَأَنَّهُمْ أَوْلَادُ غِرْلانَ ؛ بَيْنَ رَوَاغٍ يَنْعَطِفُ أَنْعَاطَ الْبَرَّةِ<sup>(٤)</sup> ، وَوَتَائِبٍ يَجْتَمِعُ أَجْتَاعَ  
الْكُرَّةِ ؛ حَالِكُ الْقَصَبِ إِزَارَهُ ، وَصَاغِ التَّبَرُّوقَةِ وَسِوَارَهُ ؛ قَدْ غُلِّلَ بِالْعَنْبَرِ بَطْنُهُ ، وَجُلِّلَ  
بِالْكَافُورِ مَتْنُهُ ؛ كَأَنَّمَا تَضَمَّخَ بَعِيرٌ ، وَتَلَفَّعَ فِي حَرِيرٍ ؛ يَنَامُ بَعِيْنِي سَاهِرٌ ، وَيَفُوتُ  
بِجَنَاحِي طَائِرٌ ؛ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ ، طَوِيلُ السَّاقَيْنِ ؛ هَانَانٌ فِي الصُّعُودِ تُجْعِدَانَهُ ، وَتَانَكٌ  
عِنْدَ الْوُثُوبِ تُوَيْدَانَهُ ؛ وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

### ذكر ما قيل في القرد

القردُ عند المتكلمين في الطبائع مرْكَبٌ من إنسانٍ وبهيمةٍ ؛ وهو إذا سقط  
في الماءِ غَرِقَ مِثْلَ الإنسانِ الَّذِي لَا يُحْسِنُ السَّباحَةَ ؛ وهو يأخذ نَفْسَهُ بِالزَّوْاجِ  
وَالْغَيْرَةِ عَلَى الْأَثَى ؛ وهو يَقْمَلُ ، وإذا قِلَّ تَقَلَّى ، ويأكل ما يَنْتَزِعُهُ مِنْ بَدَنِهِ

(١) الكلف : شئ. يعلو الوجه ، كالسَّمِ .

(٢) السَّحِجُ ، هو انقشار ظاهر الجلد من شئ. يصيبه .

(٣) في مباحث الفكر : « جيران » .

(٤) البرَّة : الخلخال .

من القمل ؛ وهو كثير الشَّبَق ، وإذا أشتد به الشَّبَقُ أَسْقَى بفيه ؛ والأشقي تلد عدة نحو العشرة وأكثر ، كما تلد الحنزيرة ؛ وهي تَحْمِلُ بعضَ أولادها كما تحمل المرأة ؛ ويقال : إن الطائفة من القروء إذا أرادت النومَ ينام الواحدُ في جنب الآخر حتى يكونوا سطرًا واحدًا ، فإذا تمكنَ النومُ منها نهضَ أولُها من الطَّرَف الأيمن ، فيمشي وراء ظهورها حتى يقعدَ من وراء الأقصى من الطَّرَف الأيسر ، فإذا قعد صاح ؛ فينهض الذي يليه ، ويفعل مثل فعله ، فهذا دأبهم طولَ الليل ؛ فهم يبيتون في أرضٍ ويصبحون في أخرى ؛ وفي القرد من قبول التآديب والتعليم [ما لا خفاء به عن أحد] حتى إنه دُرِبَ قردٌ ليزيدَ بنَ معاوية على ركوب الحمار والمسابقة عليها ؛ وحكى المسعوديُّ في كتابه المترجمُ بمروج الذهب : أن القردة في أماكن كثيرة من المعمور ، منها (وادي نخلة) بين (الجند) وبلاد (زبيد) ، وهو بين جبلين ، وفي كلِّ جبلٍ منهما طائفةٌ من القروء يسوقها هزْر ، وهو القردُ العظيمُ المقدمُ فيها ؛ قال : ولها مجالسٌ يجتمع فيها خلقٌ كثير منها ؛ فيسمع لها حديث والاناتُ بعمزٍ عن الذكور ، والرئيسُ متميزٌ عن المرعوس ؛ وباليمن قروء كثيرةٌ في نواحي متعددة ؛ منها في دِمَارٍ من بلاد صنعاء برأى وجبالٍ كأنها السحب ؛ وتكون القروء

(١) لم ترد هذه التكلة في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن مباحج الفكر .

(٢) في كلا الأصلين ومباحج الفكر : « الجبل » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا فقلاع مروج الذهب (ج ١ ص ٥٣) طبع بباريس والجند بالتحريك : بلد باليمن بين عدن وتعز ، وهو أحد تخاليفها المشهورة كما في تاج العروس . وذكر ياقوت أن بين الجند وصنعاء ثمانية وخمسين فرسخًا .

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في مروج الذهب المنقول عنه هذا الكلام ج ٢ ص ٥٣ طبع بباريس ، وضبط في هذه النسخة بفتح أوله وثانيه ضبطًا بالقلم ، وكذلك في (ب) ومباحج الفكر إلا أنه لم يضبط فيها ؛ وفي (١) « هزْر » بمجمتين ولم نجد الهزرولا الهزربا المعنى المذكور هنا فإرجعناه من كتب اللغة ؛ كما أننا لم نجد ههما في لدينا من الكتب المؤلفة في الألفاظ المعربة والدخيلة .

(٤) في كلا الأصلين : « دمار » بالمهمله ؛ وهو تصحيف صوابه ما أثبتنا فقلاع عن معجم البلدان وقد ورد فيه أن دمار هذه على مرحلتين من صنعاء ، وأنها بفتح الذال وكسرهما .

أيضا بأرض الثوبة وأعلى بلاد الحبشة، وهذا الصنف من القروء حسن الصورة، خفيف الروح، مدور الوجه، مستطيل الذنب، سريع الفهم، ويسمونه النسناس؛ ومنها أيضا بلجان الزانج في بحر الصين وبلاد المهراج وفي ناحية الشمال نحو أرض الصقالة ضرب من القروء متصب القامات، مستدير الوجوه، والأغلب طيهم صور الناس وأشكالهم، ولهم شعور، وربما صيد منها القرد في النادر بالحيلة، فيكون في نهاية الفهم والذراية، إلا أنه لا لسان له يعبر به عما في نفسه، لكنه يفهم كل ما يخاطب به بالإشارة؛ ومن التواحي التي بها القروء جبل موسى، وهو الجبل المطل على مدينة سبتة<sup>(٤)</sup> من بلاد المغرب، والقروء التي فيها فباح الصور جدا، عظام الجثث، تشبه وجوهها وجوه الكلاب، لها خرطوم، وليس لها أذنان، وأخلاقها صعبة لا يكاد ينطبع فيها تعليم إلا بعد جهد؛ وحكى لي بعض المغاربة أنهم إذا أرادوا صيد هذه القروء يتحيلون عليها بأن يصنعوا لها زرايين بقدر أرجلها، ويلطخوا نعالها

(١) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين وتقويم البلدان لأبي الفداء ص ٣٧٢ طبع أوربا وقال أبو الفداء: الظاهر أنه بالراء المهمل والألف والنون ثم جيم في الآخر. وفي نسخة مروج الذهب للسعودي طبع باريس ج ٢ ص ٥٢٤٥١ ومعجم البلدان لياقوت: «الزايج»، وضبطه ياقوت بفتح الباء وكسرهما وهي جزيرة في أقصى بلاد الهند وراء بحر هرند في حدود الصين انظر معجم البلدان.

(٢) كذا في مروج الذهب للسعودي المتقول عنه هذا الكلام؛ والذي في كلا الأصلين ومبايع الفكر: «وبحر» بالواو؛ وهو محريف.

(٣) كذا ورد هذا اللفظ في كلا الأصلين ومروج الذهب للسعودي وتقويم البلدان لأبي الفداء ص ٣٧٤ و ٣٧٥ وذكر أبو الفداء أن جزيرة المهراج هي جزيرة سريرة، ونقل عن المهلب أنها في أعمال الصين.

(٤) سبتة: بلدة مشهورة من بلاد المغرب، وهي على البر يرتقابل جزيرة الأندلس على طرف الزقاق الذي هو أقرب ما بين البر والجزيرة.

بالصابون، ويأتوا إلى مكان هذه القروء فيقعدها حيث تراهم، ويلبسون زرايبهم<sup>(١)</sup> ويمشوا بها، ويتركوا تلك الزرايب الصغار، فتأتي القروء وتلبس الزرايب<sup>(١)</sup>، فتخرج عليها الرجال، فتعدو القروء بتلك الزرايب<sup>(١)</sup>، فلا تثبت أرجلها على الأرض، وتزلق، فتدركها الرجال ويأخذوها. ولم أقف على شعر يتعلق بوصف القرد فأثبته؛ والله أعلم.

### ذكر ما قيل في النعام

والنعامة تسمى بالفارسية: **أشتر مرغ**<sup>(٢)</sup>، ومعنى **أشتر**: جبل، و**مرغ**: طائر، فكانت هم قالوا: **جمل طائر**؛ ومن أعاجيبها أنها تضع بيضها عند الحضان، وتعطي كل بيضة منها نصيبها من الحنن، لأن بدنها لا يشمل جميع ما تحضنه، فأنها تحضن أربعين بيضة أو ثلاثين، وتخرج لطلب الطعم، فتعثر في طريقها ببيض نعامة أخرى فتحضنه وتلبي بيضها؛ قال ابن هزيمة:

وإني وتركي ندى الأكرمين \* وقدحى بكفى زندا شحاحا<sup>(٣)</sup>

كناركة بيضها بالعراء \* وملبسة بيض أخرى جناحا<sup>(٤)</sup>

ويقال: إنها تقسم بيضها أثلثا، منه ما تحضنه، ومنه ما تجعل صفاره غداء<sup>(٥)</sup>، ومنه ما تفتحها وتتركه في الهواء حتى يعفن، وتولد من عفونته دواب<sup>(٦)</sup>، فتغذى بها

(١) الزرايب: النعال التي تلبس في الأرجل، واحده زربون والأصل فيه زربول باللام؛ وكنتا الكلمتين عامية مبتذلة انظر شفاء الغليل ومستدرك الناج.

(٢) في كلا الأصلين ومباهج الفكر: «أشترموك» بالواو والكاف؛ وهو تحريف، صوابه ما أثبتنا نقلا عن المعجم الفارسي الانجليزي تأليف ستانجاس.

(٣) الزند الشحاح: الذي لا يورى كأنه يشع بالنار.

(٤) هذا البيت يضرب مثلا لمن ترك ما يجب عليه الاهتمام به واشتغل بما لا يلزمه ولا منفعة له فيه.

(٥) لم نجد الصفار في راجعنا من كتب اللغة بالمعنى المراد هنا، وهو ع البيض، أى الصفرة التي

تكون فيه؛ والظاهر أنه استعمال عامي، وهم ينطقونه بفتح الصاد.

(٦) كذا في كلا الأصلين؛ والذي في مباهج الفكر: «دود».

فراخها اذا خرجت ؛ وكلُّ ذى رجلين اذا أنكسرت احداهما آستعان في نهوضه  
وحركته بالثانية إلا النعامة ، فانها تبقى في مكانها جائمة حتى تهلك جوعا ؛ قال الشاعر :  
إذا أنكسرت رجلُ النعامة لم تجد \* على أخيها نهضا ولا بأستها حبوا<sup>(١)</sup>

والعربُ تزعم أن الظلِّمَ أصلُ<sup>(٢)</sup> ، وأنه عوّض عن السَّمْعِ بالشَّمِّ ، فهو يعرف  
بأنفه ما لا يحتاج معه الى سَمْعٍ ، والعربُ تقول في أمثالها : « أحقُّ من نعامه » ،  
قالوا : لأنها إذا أدركها القانصُ أدخلت رأسها في كتيف رملٍ وتقدر في نفسها  
أنها قد استخفت منه ؛ والنعامُ قوى الصبر على العطش ، شديد العدو ، وأشد  
ما يكون عدوه إذا استقبل الريح ، وهو في عدوه يضع عنقه على ظهره ، ثم يخترق  
الريح ؛ والنعامةُ تبليغ العظم والجمر والحديد فيصير في جوفها كالماء ، وتبليغ  
الجمر ؛ وهو يصاد بالنار كسائر الوحش ، فإنه إذا رأى النار دهش ووقف فيتمكن  
منه الصائد .

وقد وصفها إبراهيم بن خفاجة الأندلسي فقال :

ولرب طيار خفيف قد جرى \* فشلا بجارٍ خلفه طيار<sup>(٣)</sup>

من كل فاجرة الخطأ محتالة \* مشى الفتاة تجر فضل إزار<sup>(٤)</sup>

مخضوبة المنقار تحسب أنها \* كزعت على ظمإ بكاس عقار<sup>(٥)</sup>

٢٥

(١) في (أ) : « جبرا » ، وفي (ب) « جبرا » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين ؛ وما أثبتناه عن  
مباح الفكر وغيره .

(٢) في كلا الأصلين ومباح الفكر : « أصلح » بالحاء ؛ وهو تحريف ؛ وسياق الكلام الآن بعد مقتضى  
ما أثبتنا ؛ والأصل : الذي استقر أصل أذناه ، والعرب تصف النعام بذلك ، لأنها لا أذان لها ظاهرة .

(٣) شلا ، أى دفع ، ويريد بالجار الذى خلفه : الجناح ، أى أنه جرى رافعا جناحه .

(٤) فاجرة الخطأ ، أى أنها تتأيل في مشيتها ، يقال : يجر فلان ، أى مال ؛ وفي رواية : « فاصرة »  
انظر ديوان ابن خفاجة ص ٥٣ طبع مطبعة المحروسة بمصر : والرواية الأولى هي المناسبة لقوله :  
« محتالة » الخ البيت .



لَا تَسْتَقْرِهَا الْأَدَاحَى خَشِيَّةٌ \* مِنْ لَيْلٍ وَيَلٍ أَوْ نَهَارٍ بَوَارٍ  
[ وَقَالَ الْجَنَانِيُّ : ]

قَدْ أَلَسَ اللَّيْلَ حَتَّى يَنْفَى خَلْقًا \* وَأَرْكَبَ الْهَوْلَ بِالْفَرِّ الْغَرَانِيْقِ (٣)  
وَأَتَحَيَّ لِنِعَامِ الدَّوْمِ مُلْهَبَةً \* كَأَنَّهَا بَعْضُ أَجْجَارِ الْمَجَانِيْقِ (٤)  
تُسَيِّدُ الرِّيحُ بِهَا ثَوْبًا وَتُلْجِمُهُ \* كَمَا تُلْبَسُ مِنْ نَسِجِ الْحَسَارِيْقِ (٥)  
كَأَنَّهَا رِيْشُهَا وَالرِّيحُ تَفْرِقُهُ \* أَسْمَالُ رَاهِبَةٍ شَبِيَتْ بِتَشْقِيْقِ (٦)  
كَأَنَّهَا حِينَ مَدَّتْ رُؤُسَهَا فَرَقَا \* سُودُ الرِّجَالِ تَعَادَى بِالْمَزَارِيْقِ (٧)  
كَأَنَّ أَعْنَاقَهَا وَهْنًا إِذَا خَفَقَتْ \* بِهَا الْبَلَاقِعُ أَذْقَالَ الزَّوَارِيْقِ (٨)  
فَمَا اسْتَلَذَّ بِلَحْظِ الْعَيْنِ نَاضِرَهَا \* حَتَّى تَقْصَصَ أَعْلَاهُ بِالزَّرِيْقِ (٩)

(١) في كلا الأصلين : «الأراحي» بالراء، وهو تحريف؛ والأداحى : المواضع التي يبيض فيها النعام ويفرخ، واحده أدحى وأدحية، والمعنى أنها لا يستقر بها مكان تكون فيه، فهي تنقل من مكان إلى آخر؛ وإستناد الاستقرار إلى الأداحى كما في هذا البيت إستناد مجازي؛ كما لا يخفى، إذ المستقر إنما هي النعام لا الأداحى، وفي رواية «الأياذى» انظر ديوان ابن خفاجة.

(٢) لم ترد هذه العبارة في (١) وقد أثبتناها عن (ب).

(٣) الغرائيق : جمع غرنوق، وهو الشاب الناعم الأبيض الجليل، وفيه لغات أخرى؛ والمعنى أنه يركب الهول مع فَيان هذه صفتهم . (٤) الدَوْر : الفلاة المستوية الواسعة .

(٥) الملهبة : الشديدة الجرى المثيرة للغبار في عدوها، يقال : «الهب الفرس»، أى اضطرم جريه .

(٦) الخلداريق : جمع خلدق، وهو العنكبوت، ويقال بالبدال المعجمة أيضا .

(٧) في كلا الأصلين : «ريشها»؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا كما في مباحج الفكر، وهو ما يقتضيه التشبيه الآتي بعد في عجز البيت؛ والرؤس : جمع رأس، قال امرؤ القيس :

فَيَوْمًا إِلَى أَهْلِي وَيَوْمًا إِلَيْكُمْ \* وَيَوْمًا أَحْطُ الْخَلِيلَ مِنْ رُؤْسِ أَجْبَالٍ

(٨) تعادى، أى تردى، من العدو، وهو الجرى .

(٩) في (١) «خفيت» بآلاء؛ وهو تحريف .

(١٠) الأذقال : جمع ذل بالتحريك، وهو خشبة طويلة تُشد في وسط السفينة يمد عليها الشراع،

وفي (١) «اذقان» وفي (ب) «أدعان»؛ وهو تحريف في كلتهما .

(١١) الظاهر أنه يراد بهذا البيت وصف أعتاق النعام بالاضطراب وأنها تملو وتتفقد، فيقول :

إن رهومها لا تكاد تملو وتنتظر إلى فوق حتى تنفض كأنها غصت بريقها، تنفض أعتاقها لذلك .

## القسم الثالث من الفن الثالث في الدواب والأنعام، وفيه ثلاثة أبواب

### الباب الأول من هذا القسم في الخيل

وَأَبْتَدَأَ خَلْقَهَا ، وَأَوَّلَ مِنْ ذَلَّلَهَا وَرَكَبَهَا ، وَمَا وَرَدَ فِي فَضْلِهَا وَبَرَكَتِهَا مِنَ الْآثَارِ  
الصَّحِيحَةِ ، وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الثَّابِتَةِ الصَّرِيحَةِ ، وَمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا ،  
وَمَا جَاءَ فِي آتِمَاسِ تَسْلِيلِهَا ، وَالنَّهْيِ عَنْ خِصَائِهَا وَالرَّخْصَةِ فِيهِ ؛ وَمَا قِيلَ فِي أَكْلِ لَحْوِمِهَا  
مِنَ الْكَرَاهَةِ ، وَمَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ عَسَبِ الْفَرَسِ وَبَيْعِ مَاءِ الْفَحْلِ ، وَمَا نُدِبَ  
إِلَيْهِ مِنْ إِكْرَامِ الْخَيْلِ وَمَنْعِ إِذْلَاقِهَا ، وَالْأَمْرِ بِأَرْتِبَاطِهَا ، وَمَا يُسْتَحَبُّ مِنْ أَلْوَانِهَا  
وَشِبَائِهَا وَذُكُورِهَا وَإِنَائِهَا ، وَمَا وَرَدَ فِي شَوْمِ الْفَرَسِ ، وَمَا يُدْتَمُّ مِنْ عَصَمِهِ وَرَجَلِهِ ،  
وَمَا جَاءَ فِي سَبَاقِ الْخَيْلِ ، وَمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَمَا يَحْرَمُ ، وَكَيْفِيَّةِ التَّضْمِيرِ عِنْدَ السَّبَاقِ ، وَأَسْمَاءِ  
السَّوَابِقِ فِي الْحَلَبَةِ ، وَمَا يُقَسَّمُ لِصَاحِبِ الْفَرَسِ مِنْ سَهَامِ الْغَنِيْمَةِ ، وَالْفَرْقِ فِي ذَلِكَ  
بَيْنَ الْعَرَابِ وَالْهُجْنِ وَالْبَرَّادِينَ ، وَالْعَفْوِ عَنْ سَقُوطِ الزَّكَاةِ فِي الْخَيْلِ ، وَمَا وَصَفَتْ

(١) عَسَبُ الْفَرَسِ : كَرَاؤُهُ لِلضَّرَابِ ، وَأَحْلَ الْعَسَبِ نَفْسُ الضَّرَابِ وَالْعَرَبُ تَسْمِي الشَّيْءَ بِاسْمِ غَيْرِهِ  
إِذَا كَانَ مَعَهُ أَوْ مِنْ سَبَبِهِ .

(٢) إِذْلَاقُهَا ، أَيْ إِهَاقُهَا .

(٣) الْعَصَمُ بِالتَّحْرِيكِ : الْبَيَاضُ الَّذِي يَكُونُ فِي بَدَنِ الْفَرَسِ . وَالرَّجُلُ بِالتَّحْرِيكِ أَيْضًا : الْبَيَاضُ الَّذِي  
يَكُونُ فِي أَحَدِي رَجْلَيْهِ .

(٤) تَضْمِيرُ الْخَيْلِ ، هُوَ أَنْ تُلْفَ قَرْنًا بَعْدَ سَمْنِهَا ؛ وَذَكَرَ أَبُو مَنْصُورٍ فِي تَضْمِيرِ الْخَيْلِ مَعْنَى آخَرٍ ، وَهُوَ أَنْ  
تَشُدَّ عَلَيْهَا سُرُوبُهَا ، وَتُجَلَّ بِالْأَجَلَةِ حَتَّى تَعْرِقَ تَحْتَهَا ، فَيَذْهَبَ رَهْلُهَا وَيَشْتَدَّ لَحْمُهَا ، وَتُحْمَلُ عَلَيْهَا غُلَانُ خِفَافٍ  
يَجْرُونَهَا وَلَا يَمْتُونُ بِهَا ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا أَمِنْ عَلَيْهَا الْبَهْرُ الشَّدِيدُ عِنْدَ حَضَرِهَا وَلَمْ يَقْطَعْهَا الشَّدُّ ، قَالَ : فَذَلِكَ  
التَّضْمِيرُ الَّذِي شَاهَدَتْ الْعَرَبُ تَعْمَلُهُ .

العربُ به الخيل من ترتيبها في السن ، وتسمية أعضائها وأبوابها وألوانها وشياتها ،  
والحمود من صفاتها ومحاسنها ، وعدَّ عيوبها التي تكون في خلقها وجرمها ، والعيوب التي  
تطرأ عليها وتحدث فيها ، وذكر خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعذتها وأسماؤها ،  
وكرام الخيل المشهورة عند العرب ، وما وُصفت به الخيل في أشعار الشعراء ورسائل  
الفضلاء التي تتضمن مدحَ جيدها وذمَّ رديتها ، وغير ذلك على ما نوضحه — إن شاء  
الله تعالى — ونبيّنه ، ونات به على الترتيب والتحقيق ، فنقول وبالله التوفيق ،  
[والإله المآب<sup>(١)</sup>].

### ذكر ما ورد في ابتداء ختي الخيل وأول من ذلّلها وركبها

- قال أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النسابوري المعروف بالثعلبي في تفسيره :  
أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن عقيل الأنصاري ، وأبو عبد الله  
محمد بن عبد الله الحافظ ، قالا : أخبرنا أبو منصور محمد بن القاسم العتكي ، قال :  
حدثنا محمد بن الأشعرس ، قال : حدثنا أبو جعفر المديني ، قال : حدثنا القاسم  
ابن الحسين بن زيد ، عن أبيه ، عن الحسين بن علي رضي الله عنهما ، عن أبيه ،  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لما أراد الله أن يخلق الخيل قال  
للريح الجنوب : إني خالقُ منك خلْقاً فأجعله عزّاً لأوليائي ، ومذلّةً على أعدائي ،  
وجالاً لأهل طاعتي ؛ فقالت الريح : أخلق ، فقبض منها قبضةً فخلق فرساً ، فقال  
له : خلقتك عربياً وجعلتُ الخير معقوداً بناصيتك ، والغنائم مجموعة على ظهرك ،  
وعطفك عليك صاحبك ، وجعلتُك تطير بلا جناح ، فانت للطلب ، وأنت للهرب ،

(١) لم ترد هذه العبارة في (ب) .

- وسأجعل على ظهرك رجالا يسبحون ويحمدون ويهللون، تسبحن إذا سبحوا،  
وتهلن إذا هللوا، وتكبرن إذا كبروا؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من  
تسبيحة ومحميدة وتكبيرة يكبرها صاحبها فتسمعه إلا فتجيبه بمثلها، ثم قال: لما  
سمعت الملائكة صفة الفرس وعابنت خلقها، قالت: رب، نحن ملائكتك نسبك  
وتحمدك، فماذا لنا؟ فخلق الله لها خيلا بلقا، أعناقها كأعناق البخت، فلما أرسل الله  
الفرس إلى الأرض، وأسست قدامه على الأرض صهل، ف قيل: بوركت من  
دابة، أذل بصهيلك المشركين، أذل به أعناقهم، وأملأ به آذانهم، وأرعب به  
قلوبهم؛ فلما عرض الله على آدم من كل شيء قال له: اختر من خلقى ما شئت،  
فأختار الفرس، فقال له: اخترت عزك وعز ولدك خالدا ما خلدوا، وباقيما  
ما بقوا، بركتى عليك وعليهم، ما خلقت خلقا أحب إلى منك ومنهم".

- (١) حدثت نون الرفع من هذه الأفعال الثلاثة تخفيما لاتصال هذه الأفعال بنون الوقاية، والحذف  
في مثل هذا اربع جارث بكثرة نحو (أمرنى)، بناء على الصحيح من أن المحذوف هو نون الرفع لانون  
الوقاية؛ وإذن فيجوز أن تقرأ هذه الأفعال الثلاثة بتشديد النون إدعاما لإحدى النونين في الأخرى انظر  
حاشية الصبان ج ١ ص ١٠١ طبع يولاق .
- (٢) إنما عدى هذا الفعل الى المفعول لتصميمه معنى «يزهوئى»، وإنما حملناه على هذا الوجه إذ لم نجد  
هذا الفعل فيما لدينا من كتب اللغة إلا لازما، يقال: هلل، أى قال: لا إله إلا الله .
- (٣) «تسبحن» و «تهلن» و «تكبرن»: خطاب لجماعة الأفراس .
- (٤) في رواية «فتسمعه فرسه» انظر رشحات المداد ص ٤ طبع حلب .
- (٥) البخت: الابل الخراسانية تنفتح بين عربي وفالج، وهى طوال الأعناق .
- (٦) كذا ورد هذا الحديث بهذه الرواية في كلا الأصلين وكتاب فضل الخيل للمحافظ الديماطى وهو الذى  
قتل عنه المؤلف أكثر هذه الأحاديث الواردة في هذا الباب، وقد أورده الدميرى في حياة الحيوان  
في الكلام على الخيل، والبخشي الحلبى في أول كتاب رشحات المداد، وفيه زيادات واختلافات في بعض  
العبارات، ولم ننبهنا هنا في الحواشي لكثرةها .

وروى المسعودي في كتابه المترجم بمروج الذهب بسنده إلى ابن عباس — رضى الله عنهما — ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إن الله لما أراد أن يخلق الخيل أوحى إلى الرّيح الجنوب أتى خالقُ منك خلقاً فأجتمعى ، فاجتمعت ، فأمر جبريل عليه السلام فأخذ منها قبضة ، قال : ثم خلق الله تعالى منها فرساً كيتاً<sup>(١)</sup> ، ثم قال الله تعالى : خلقتك فرساً ، وجعلتك عربياً ، وفضلتك على سائر ما خلقت من البهائم بسعة الرزق ، والغنائم تقاد على ظهرك ، والخير معقودٌ بناصيتك ؛ ثم أرسله فصهل ، فقال له : باركت فيك ، فصهيلك أرفع به المشركين وأملأ مسامعهم ، وأزلزل أقدامهم ؛ ثم وسّمه بغزاة وتحجيل ، فلما خلق الله تعالى آدم ، قال : يا آدم ، أخبرني أى الدّابّتين أحببت ؟ — يعنى الفرس والبراق ، قال : <sup>(٢)</sup> وصورة البراق على صورة البغل لا ذكر ولا أنثى — فقال آدم : يا رب اخترت أحسنهما وجهاً ، فأختار الفرس ، فقال الله له : يا آدم ، اخترت أحسنهما ، اخترت عرك وعز ولدك باقياً ما بقوا ، وخالدا ما خلدوا " . هذا ما ورد في ابتداء خلق الفرس ؛ والله أعلم بالصواب ؛ وإليه المرجع والمآب .

وأما أوّل من ذلّل الخيل وركبها — فإسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام ، ودليل ذلك ما رواه الزبير بن بكار في أوّل كتابه في أنساب قريش من حديث داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس — رضى الله عنهما — قال : كانت الخيل وحوشاً لا تُركب ، فأوّل من ركبها إسماعيل ، فلذلك سُميت

(١) الكيت : من الكنة ، وهى لون بين السواد والحمرة ، والكيت يستوى فيه المذكور والمؤنث ؛ وإنما صفروه لأنه بين الحمرة والسواد ولم يخلص لواحد منهما فيقال له : أسود أو أحمر .

- العِراب . وما رواه أحمد بن سليمان النجّاد في بعض فوائده من حديث ابن جريح ، عن ابن أبي مليكة ، عن أبي عباس — رضى الله عنهما — قال : كانت الخيل وحشا كسائر الوحوش ، فلما أذن الله عز وجل لإبراهيم وإسماعيل عليهما السلام برفع القواعد من البيت ، قال الله عز وجل : إني معطيكما كنزا ذخرته لكما ؛ ثم أوحى الله تعالى إلى إسماعيل أن أخرج فادع بذلك الكثر ، فخرج إسماعيل إلى ( أجباد )<sup>(١)</sup> — وكان موطنه — وما يدري ما الدعاء ولا الكثر ، فألمه الله عز وجل الدعاء ، فلم يبق على وجه الأرض فرس بأرض العرب إلّا أجابته ، فأمكنه من نواصيها ، وذللها ؛ فأركبها واعتقدوها ، فإنها ميامين ، وإنها ميراث عن أبيكم إسماعيل عليه السلام . والله أعلم .

- ١٠ ذكر ما ورد في فضل الخيل وبركتها ، وفضل الاتفاق عليها
- قال الله عز وجل : ﴿ الَّذِينَ يَتَّقُونَ أَمْوَالَهُم بِالْإِثْمِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ قال ابن عباس — رضى الله عنهما — : « تزلت في علف الدواب » . ورؤى عن أبي أمامة الباهلي أنه قال : « هي التفقة على الخيل في سبيل الله » ، قال الواحدى :
- « هذا قول أبي الدرداء ومكحول والأوزاعي » ؛ ومن فضل الخيل وشرفها
- ١٥ أن الله أقسم بها في كتابه العزيز ، فقال : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَنْتَرْنَ بِهِنَّ نَقْعًا فَوْسَطْنَ بِهِنَّ جَمْعًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ ؛ وسماها الله تعالى الخير في قوله عز وجل إخبارا عن سليمان عليه السلام :

(١) في كلا الأصلين : « فرائده » ؛ وهو تحريف . وما أبتناه عن كتاب فضل الخيل ص ٢٧

﴿إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِئَاتُ الْحَيَّادُ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ ؛ وفي الحديث الصحيح عن مالك بن أنس، عن نافع، عن عبد الله بن عمر — رضى الله عنهم — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” الخليل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة “ رواه البخارى ؛ وفي لفظ آخر : ” معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة “ ؛ ومن طريق آخر عن الشعبي، عن عروة — هو ابن أبي الجعد الأزدي البارق — قيل يا رسول الله : وما ذلك الخير ؟ قال : ” الأجر والغنمة “ رواه مسلم .

(٢٧)

وعن عروة رضى الله عنه ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى فرسا أشقر في سوق المدينة مع أعرابي، فلوى ناصيته بأصبعيه وقال : ” الخليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة “ .

وعن جرير بن عبد الله — رضى الله عنه — قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يلوى ناصية فرسه بأصبعه ويقول : ” الخير معقود بنواصي الخليل إلى يوم القيامة “ ؛ رواه مسلم والنسائي ؛ وفي لفظ النسائي : « يَفْتِل ناصية فرس بين أصبعيه » ؛ وفي حديث آخر موضع ” معقود “ : ” معقوص “ ، وهو بمعناه ، أى ملوى بها ومضفور فيها ، والعِفْصَةُ : الضِّفيرة .

وفي حديث آخر عن نعيم بن زياد، عن أبي كبشة — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” الخليل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ، وأهلها معانئون عليها ، والمنفق عليها كالباسط يده بالصدقة “ ؛ وفي لفظ آخر : ” فأمسحوا نواصيها ، وأدعوا لها بالبركة “ .

(١) يقال فيه : ابن أبي الجعد ، كاهنا ، وابن الجعد ، وابن عياض بن أبي الجعد انظر شرح التوى على صحيح مسلم ج ٤ ص ٢٩٥ طبع مصر وتكتاب فضل الخليل لمحاظ الديماطى ص ٦ طبع حلب .

وعن أسماء بنت يزيد - رضى الله عنها - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الخيل في نواصيها الخير معقودٌ أبداً إلى يوم القيامة ، فمن ربطها عُدَّةً (١) في سبيل الله فإنَّ شبعها وجوعها وريها وظمأها وأرواثها وأبوالها فلاحٌ في موازينه (٢) يوم القيامة » ؛ رواه الامامُ أحمدُ في مُسنده .

- وعن جابر - رضى الله عنه - عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة وأهلها مُعانون عليها ، فخذوا بنواصيها ، وأدعوا بالبركة ، وقَلِّدوها ولا تَقْلِدوها الأوتار » ؛ وفي لفظ : « في نواصيها الخير والنيل » ؛ وكانوا يَقْلِدُون الخيلَ أوتارَ القيسى لثلاث تصيبها العين ، فنهاهم صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وأعلَّتهم أن الأوتار لا تُرَدُّ من قضاء الله تعالى شيئاً ؛ وقيل : نهاهم عن ذلك خوفاً على الخيل من الاختناق بها ؛ وقيل : المراد بالأوتار الذحولُ التي وُترِمَ بها في الجاهلية ؛ وقد اختلف الناس في تقليد الدوابِّ والإنسان أيضاً ما ليس بتعاوיד قرآنيةٍ بحافَّةِ العين ؛ فمنهم من نهى عنه ومنعه قبل الحاجة إليه ، وأجازه بعد الحاجة إليه ، لدفع ما أصابه من ضرر العين وشبهه ؛ ومنهم من أجازه قبل الحاجة وبعدها ، كما يجوز الاستظهار بالتداوى قبل حلول المرض ؛ وقصر بعضهم النهى على الوترِ خاصة ، وأجازه بغير الوترِ ؛ وقال بعضهم فيمن قلد فرسه شيئاً ملوثاً فيه حرز : إن كان للجمل فلا بأس به .

(١) زاد في كتاب فضل الخيل ص ٩ قبل هذه العبارة قوله : « واتفق عليها احتساباً في سبيل الله » فإنَّ الخ .

(٢) في كتاب فضل الخيل : « في ميزانه » .

(٣) زاد في كتاب فضل الخيل بعد هذه الكلمة قوله : « ومن ربطها رياء وممعة وفرحاً ومرحاً فإن ظمأها وأرواثها وأبوالها خسران في موازينه يوم القيامة » .  
(٤) الاستظهار : الاحتياط .



وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الحيلُ ثلاثة: لرجلٍ أجرٌ، ولرجلٍ سِترٌ، وعلى رجلٍ وزرٌ؛ فأمَّا الَّذي هـى له أجرٌ فرجلٌ ربطها فى سبيل الله فأطال لها فى مَرَجٍ أو روضةٍ، فما أصابت فى طيلها ذلك من المَرَجِ أو الروضة كانت له حسنات، ولو أنها قطعت طيلها فاستنت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأرواثها حسناتٍ له، ولو أنها مَرَّت بنهرٍ فشربت منه ولم يردْ أن يسقيها كان ذلك حسناتٍ له، فهى لذلك أجرٌ؛ ورجلٌ ربطها تغنياً وتعففاً، ثم لم ينسَ حقَّ الله فى رقابها ولا ظهورها، فهى لذلك سِترٌ؛ ورجلٌ ربطها خفراً ورياءً ونيوآءً لأهل الإسلام، فهى على ذلك وزرٌ».

وفى حديث آخر: «الحيلُ ثلاثة، هى لرجلٍ أجرٌ، ولرجلٍ سِترٌ، وعلى رجلٍ وزرٌ؛ فأمَّا الَّذي هى له أجرٌ فالَّذي يتخذها فى سبيل الله ويُعدها له، فلا تُغيب شيئاً فى بطونها إلا كُتِبَ له به أجرٌ، ولو رعاها فى مَرَجٍ فما أكلت شيئاً إلا كُتِبَ له به أجرٌ؛ ولو سقاها من نهرٍ كان له بكلِّ قطرةٍ تُغيبها فى بطونها - حتى ذكر الأجر فى أبوابها وأرواثها - ولو استنت شرفاً أو شرفين كُتِبَ له بكلِّ خطوةٍ تخطوها أجرٌ؛ وأمَّا الَّذي هى له سِترٌ فالَّذي يتخذها تعففاً وتكراً وتجبلاً، ولم ينسَ حقَّ ظهورها وبطونها فى عَميرها ويسرها؛ وأمَّا الَّذي هى عليه وزرٌ فالَّذي يتخذها أشراً وبطراً وبدخاً ورياءً الناس، فذلك الَّذي هى عليه وزرٌ».

(١) ولم يرد أن يسقيها، أى أنها شربت بغير قصد من صاحبها.

(٢) فى (١) «تغنياً»، وفى (ب) «تغنياً»؛ وهو تصحيف فى كلتا النسختين و«تغنياً»، أى استغناء بها عن الطلب من الناس انظر اللسان مادة «غنى».

(٣) حذف اسم كان هنا، وهو أجرٌ، أو حسنة، أو نحو ذلك، اللهم به من سياق الكلام.

## شرح غريب هذين الحديثين

الطَوُّلُ والطَّيْلُ بالواو والياء : الحَبْلُ ، وكذلك الطَّوِيلَةُ . وقوله : « استنَّت » ، أى عَدَّتْ لِمَرَحِهَا ونَسَاطِطِهَا ولا رَاكِبَ عَلَيْهَا . والشَّرْفُ : ما يعلو من الأرض ، وقيل : الطَّلَقُ ، فكأنه صَلَّى الله عليه وسلم يقول : جَرَتْ طَلَقًا أو طَلَقَيْنِ ، بمعنى شَوَّطَ أو شَوَّطَيْنِ . والأَشْرُ<sup>(١)</sup> والبَطْرُ : شِدَّةُ المَرَحِ . والبَذْخُ بفتح الذال وبالحاء المعجمتين : الكِبَرُ . ونِوَاءٌ لِأَهْلِ الإسلام : معاداة لهم ، مِنْ نَاوَاهُ نِوَاءً وَمَنَاوَةً ، وَأَصْلُهُ مِنْ نَاءَ إِلَيْكَ وَنُؤِتَ إِلَيْهِ ، أَيْ نَهَضَتْ .

وعن زِيَادِ بْنِ مُسْلِمٍ الْغَفَارِيِّ<sup>(٢)</sup> — رَضِيَ اللهُ عَنْهُ — أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : « الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ ، فَمَنْ أَرْتَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ وَجِهَادِ عَدُوِّهِ كَانَ شَبْعُهَا وَجُوعُهَا وَرَيْبُهَا وَعَطَشُهَا وَجَرِيْهَا وَعَرَقُهَا وَأَرْوَأُهَا وَأَبْوَاهُهَا أَجْرًا فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ وَمَنْ أَرْتَبَطَهَا لِلْجَلَالِ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَاكَ ؛ وَمَنْ أَرْتَبَطَهَا لِنَفْسِهِ وَرِيَاءٍ كَانَ مِثْلَ مَا قُصَّ فِي الْأَوَّلِ وَزَرَا فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(٣٨)

وعن حُبَابٍ — رَضِيَ اللهُ عَنْهُ — قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ : قَرَسٌ لِلزَّحْمِ ، وَقَرَسٌ لِلْإِنْسَانِ ، وَقَرَسٌ لِلشَّيْطَانِ ؛ فَأَمَّا قَرَسُ الرَّحْمَنِ فَمَا أُعِدَّ فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَقُوتِلَ عَلَيْهِ أَعْدَاءُ اللهِ ؛ وَأَمَّا قَرَسُ الْإِنْسَانِ فَمَا أُسْتَبِطِنَ<sup>(٣)</sup> وَتُجْمِلَ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا قَرَسُ الشَّيْطَانِ فَمَا قُومِرَ عَلَيْهِ » ، وَرَوَاهُ الْإِسْرَاقِيُّ<sup>(٤)</sup> فِي (النَّصِيحَةِ) .

(١) هذه الرواؤ ساقطة من كلا الأصلين ؛ والسياق يقتضى إثباتها ، إذ المراد تفسير هذين التفظين بأنهما شِدَّةُ المَرَحِ لا تفسير الأَشْرُ بأنه البَطْرُ ، كما هو ظاهر .

(٢) فِي (١) ابنِ مَعْلَمٍ ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ إِذْ لَمْ يُجِدْهُ فَبَيَّنَ أَيْدِيَنَا مِنْ مَعْجَمَاتِ الْأَسْمَاءِ ؛ وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنْ (ب) وَكُتَابِ فَضْلِ الْخَيْلِ ص ١٤ طبع حلب .

(٣) كَذَا وَرَدَ هَذَا اللفظُ فِي كِتَابِ فَضْلِ الْخَيْلِ ص ١٤ ، وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الرَّوَايَةَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ : « وَمَنْ أَرْتَبَطَهَا لِلْجَلَالِ » أَخْبَرَنَا فِي كِلَا الْأَصْلَيْنِ : « وَبِجَمَلٍ » .

(٤) فِي كِلَا الْأَصْلَيْنِ : « الْأُخْرَى » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ مَا أَثْبَتْنَا ، كَمَا فِي آدَابِ فَضْلِ الْخَيْلِ .

والقَارُ فِي السَّبَاقِ : أَنْ يَكُونَ الرَّهَانُ بَيْنَ فَرَسَيْنِ لَا مَحْلَّ مَعَهُمَا . وَالْأَسْتَبْطَانُ :  
طَلَبُ مَا فِي الْبَطْنِ وَالنَّجَاجِ .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
قَالَ : «الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ ، فَرَسٌ لِلرَّحْمَنِ ، وَفَرَسٌ لِلْإِنْسَانِ ، وَفَرَسٌ لِلشَّيْطَانِ ؛ فَأَمَّا فَرَسُ  
الرَّحْمَنِ فَالَّذِي يُرْتَبَطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَعَلَفُهُ وَرَوْتُهُ وَبَوْلُهُ - وَذَكَرَ مَا شَاءَ اللَّهُ - ؛  
وَأَمَّا فَرَسُ الشَّيْطَانِ فَالَّذِي يَقَامِرُ وَيَرَاهِنَ عَلَيْهِ ؛ وَأَمَّا فَرَسُ الْإِنْسَانِ فَالْفَرَسُ يَرْتَبِطُهَا  
الْإِنْسَانُ يَلْتَمِسُ بَطْنَهَا ، فَهِيَ سِتْرٌ مِنْ فَقْرٍ» رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ .

وَرَوَى أَبُو شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «الْخَيْلُ  
ثَلَاثَةٌ : فَرَسٌ يَرْتَبِطُهُ الرَّجُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَتَمَنُّهُ أَجْرٌ ، وَرُكُوبُهُ أَجْرٌ ، وَرِعَايَتُهُ أَجْرٌ ،  
وَعَلَفُهُ أَجْرٌ ؛ وَفَرَسٌ يَغَالِقُ عَلَيْهِ الرَّجُلُ وَيَرَاهِنَ عَلَيْهِ ، فَتَمَنُّهُ وَزُرٌّ ، وَعَلَفُهُ وَرُكُوبُهُ  
وَزُرٌّ ؛ وَفَرَسٌ لِلْبَطْنَةِ فَعَسَى أَنْ يَكُونَ سِدَادًا مِنْ فَقْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

(١) المَحْلَلُ مِنَ الْخَيْلِ : الْفَرَسُ الثَّلَاثُ مِنَ خَيْلِ الرِّهَانِ ؛ وَذَلِكَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلَانِ رَهْنَيْنِ بَيْنَهُمَا ،  
ثُمَّ يَأْتِي رَجُلٌ سِوَاهُمَا وَيُرْسِلُ مَعَهُمَا فَرَسَهُ وَلَا يَضَعُ رَهْنًا ، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُ الْأَوَّلَيْنِ أَحَدَ رَهْنِهِ وَرَهْنِ صَاحِبِهِ ،  
وَكَانَ حَلَالًا لَهُ مِنْ أَجْلِ الثَّلَاثِ ؛ وَهُوَ الْمَحْلَلُ ، وَإِنْ سَبَقَ الْمَحْلَلُ وَلَمْ يَسْبِقْ وَاحِدَ مَعَهُمَا أَخَذَ الرَّهْنَيْنِ جَمِيعًا ،  
وَإِنْ سَبَقَ هُوَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الدِّيِّ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَلِيدًا بَطِيئًا  
قَدْ أَمِنَ أَنْ يَسْبِقَهُمَا فَذَلِكَ الْقَهَّارُ الْمُنْهَى عَنْهُ ؛ وَيُسَمَّى أَيْضًا الدَّنْخِيلُ .

(٢) فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدِ ج ١ ص ٣٩٥ : «يَرْتَبَطُ» .

(٣) حَذَفَ الْخَبْرَ هُنَا لِمَعْنَاهُ ، أَيْ عَلَفُهَا أَخْلَجَ فِي مِزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مَا يُفِيدُ هَذَا الْمَعْنَى  
كَإِشْرَاحِهِ إِلَى ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ .

(٤) فِي رِوَايَةٍ : «أَوْ يَرَاهِنَ» انْظُرْ مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدِ ج ١ ص ٣٩٥ .

(٥) فِي رِوَايَةٍ : «تَسْتَرُ» انْظُرْ مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدُ .

(٦) كَذَا فِي (ب) وَاللَّسَانُ (مَادَّةُ غَلَقَ) وَكُتِبَ فَضَّلَ الْخَيْلِ ص ١٥ طَبْعُ حَلَبَ . وَيَغَالِقُ ، أَيْ

يَرَاهِنُ ؛ وَالَّذِي فِي (أ) «يَغَالِبُ» بِالْيَاءِ .

وعن أنس بن مالك — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” البركة في نواصى الخيل “ رواه البخارى ومسلم والنسائى . والناسية : الشعر المسترسل على الجبهة ، وقد يُكنى بها عن النفس ، نحو قولهم : « فلان مبارك الناسية » ، أى النفس ؛ قال شيخنا الشيخ الإمام المحدث النسابة القدوة شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدماطى فى كتاب الخيل ، قال أبو الفضل : وإذا كان الخير والبركة فى نواصيها فبعد أن يكون فيها شؤم على ما جاء فى الحديث ؛ وقد تأول العلماء ذلك أن معناه على اعتقاد الناس فى ذلك ، لا أنه خبر من النبى صلى الله عليه وسلم عن إثبات الشؤم .

وعن مكحول ، قال : قيل لعائشة — رضى الله عنها — : إن أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ” الشؤم فى ثلاثة : فى الدار والمرأة والفرس “ ؛ فقالت : لم يحفظ أبو هريرة ، لأنه دخل ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” قاتل الله اليهود “ يقولون : الشؤم فى ثلاثة : فى الدار والمرأة والفرس “ ؛ فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله . وسند ذكر الحديث والكلام عليه — إن شاء الله تعالى — فى موضعه .

وعن أنس — رضى الله عنه — قال : لم يكن شئ أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النساء من الخيل .

وعن معقل بن يسار — رضى الله عنه — قال : ما كان شئ أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل ، ثم قال : اللهم غفرا إلا النساء .

وعن زيد بن ثابت — رضى الله عنه — [قال] : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ” من حبس فرسا فى سبيل الله كان ستره من النار “ .

وعن محمد بن عُبَيْدَةَ، عن أبيه، عن جَدِّه، قال : أَتَيْنَا تَمِيمَ الدَّارِيَّ وَهُوَ يَعَالِجُ عَلِيَّ فَرَسَهُ بِيَدِهِ، فَقُلْنَا لَهُ : يَا أَبَا رُقَيَّْةَ، أَمَا لَكَ مِنْ يَكْفِيكَ؟ قال : بلى، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ”مَنْ أَرْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَعَالَجَ عَلَيْهِ يَدُهُ كَانَ لَهُ بِكُلِّ حَبَّةٍ حَسَنَةٌ“ .

وَرَوَى أَن رَوْحَ بْنَ زَيْنَاعٍ الْجُدَامِيُّ زَارَ تَمِيمَ الدَّارِيَّ فَوَجَدَهُ يَنْقِي لِفَرَسِهِ شَعِيرًا، ثُمَّ يَعْلِفُهُ عَلَيْهِ وَحَوْلَهُ أَهْلُهُ، فَقَالَ لَهُ رَوْحُ : أَمَا كَانَ لَكَ مِنْ هَؤُلَاءِ مِنْ يَكْفِيكَ؟ قال تميم : بلى، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ”مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ يَنْقِي لِفَرَسِهِ شَعِيرًا ثُمَّ يَعْلِفُهُ عَلَيْهِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ حَبَّةٍ حَسَنَةً“ رواه الإمام أحمد في مُسْنَدِهِ .

وَرَوَى أَن معاويةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ قال لَأَبْنِ الْحَنْظَلِيَّةِ : حَدَّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، [ قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ] يقول : ”مَنْ أَرْتَبَطَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ النِّفْقَةُ عَلَيْهِ كَأَلْمَازٍ يَدُهُ بِصَدْقَةٍ لَا يَقْطَعُهَا“ ؛ وَفِي حَدِيثٍ آخَرٍ عَنْهُ : [ ”لَا يَقْبِضُهَا“ ]<sup>(١)</sup> .

### ذَكَرَ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطَّرْقِ

رَوَى عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْهَوَازَنِيِّ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ الْأَنْمَارِيِّ، أَنَّهُ أَتَى رَجُلًا فَقَالَ : أَطْرَقَنِي مِنْ فَرَسِكَ، فَأَتَى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : ”مَنْ أَطْرَقَ مَسْلَمًا فَرَسًا فَأَعْقَبَ لَهُ الْفَرَسُ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَجْرَ سَبْعِينَ فَرَسًا يُجَمَّلُ عَلَيْهَا“ .

(١) هاتان العبارةتان اللتان بين مربعات لم تردا في (ب) .

(٢) في رواية : « أَنَّهُ أَتَاهُ فَقَالَ » أَخْبَرَهُ وَقَدْ أورد الديلماني هاتين الروايتين في كتاب فضل الخيل

في سبيل الله، وإن لم يُعَقَّبْ كان له كأجر فارسٍ يُحِلُّ عليه في سبيل الله عزَّ وجلَّ“  
رواه الطَّبْرَانِيُّ في المعجم الكبير .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : ما تَعَاطَى النَّاسُ بَيْنَهُمْ شَيْئًا قَطُّ أَفْضَلَ مِنَ الطَّرْقِ، يُطْرِقُ الرَّجُلُ فَرَسَهُ فَيُجْرِي لَهُ أَجْرَهُ، وَيُطْرِقُ الرَّجُلُ خِفْلَهُ فَيُجْرِي لَهُ أَجْرَهُ، وَيُطْرِقُ الرَّجُلُ كَبْشَهُ فَيُجْرِي لَهُ أَجْرَهُ . [ والله الموقِّع للصواب ،  
وإليه المرجع والمآب ، وحسبنا الله وكفى ] .

### ذكر ما جاء من دعاء الفرس لصاحبه

حَكَى الْأَيْبُودِيُّ فِي رِسَالَتِهِ ، قَالَ : حَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زُبَايدٍ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ  
الْمُسْلِمُونَ مَصْرَ كَانَتْ لَهُمْ مَرَاغَةٌ لِلْخَيْلِ ، فَتَزَحَّجُ بْنُ صَوْمِي بِأَبِي ذَرٍّ (٢) - رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ - وَهُوَ يُرِغُ فَرَسَهُ الْأَجْدَلُ ، فَقَالَ : مَا هَذَا الْفَرَسُ يَا أَبَا ذَرٍّ ؟ قَالَ :  
هَذَا فَرَسٌ لِي ، لَا أَرَاهُ إِلَّا مُسْتَجَابًا ، قَالَ : وَهَلْ تَدْعُو الْخَيْلَ فَتُجَابُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ،  
مَا مِنْ لَيْلَةٍ إِلَّا وَالْفَرَسُ يَدْعُو فِيهَا رَبَّهُ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنَّكَ سَخَّرْتَنِي لِابْنِ آدَمَ ، وَجَعَلْتَ

(١) في رواية : « وإن لم يعقب له كان » الخ انظر كتاب فضل الخيل ص ٢٢ طبع حلب .  
(٢) في ( ١ ) وكتاب فضل الخيل ص ٢٣ « خديج » ، وفي ( ب ) : « خديج » ؛ وهو تحريف  
في هذه المصادر الثلاثة ؛ وما أثبتناه عن كتاب المؤلف والمختلف للمؤلف عبد الغنى ص ٤٦ طبع الهند ونجا  
العروس مادة « خديج » .

(٣) كذا ورد هذا الاسم بالصاد والواو في كلا الأصلين وكتاب فضل الخيل والإكمال لأبن ماكولا  
ج ١ ورقة ١٩٠ من النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨ مصطلح وقد ضبطناه  
بفتح الصاد تبعاً لضبطه بالقلم لا بالنص في نسخة الإكمال ، وهي نسخة تغلب عليها الصحة لما كتب في آخرها  
من العبارات الدالة على ذلك . والنص في النسخة مادة خديج : « ابن صرمي » وفي المؤلف والمختلف  
ص ٤٦ ضبع الهند : « ابن صرمي » تقييداً بالقلم لا بالنص في كلا النكابين .

رزق يده، فاجعني أحب اليه من أهله وماله، اللهم أرزقه مني، وأرزقني على يده.  
وروي أن هذا الخبر عن معاوية بن حُذَيف، عن أبي ذر، وكلاهما روى عن  
عبد الله بن عمرو؛ ومعاوية هذا يُعَدُّ من الصحابة الذين سكنوا مصر؛ وفي حديثه  
عن أبي ذر «أحب إلي من أهله وولده» الحديث، وزاد فيه: «فمنها المستجاب،  
ومنها غير المستجاب، ولا أرى فرسي هذا إلا مستجابا». ورواه النسائي في كتاب  
الخيال من سننه؛ ولفظه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من فارس  
عربي إلا يؤذن له عند [كل] سحر» - وفي رواية: عند كل جحر - بدعوتين:  
اللهم خولني من خولتي من بني آدم، وجعلتني له، فأجعلني أحب أهله وماله؛  
أو من أحب أهله وماله اليه؛ [والله أعلم].

ذكر ما ورد من أن الشيطان لا يَحْبِلُ<sup>(٢١)</sup> من في داره

١٠

فرس عتيق، ولا يدخل دارا فيها فرس عتيق

عن عبد الله بن عريب المَلِكِي، عن أبيه - رضي الله عنهما - أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال: «لن يَحْبِلُ الشيطانُ أحدا في داره فرس عتيق». وفي لفظ  
آخر: «الجن لا يَحْبِلُ<sup>(٢٢)</sup> أحدا في بيته عتيق من الخيل». ورواه ابن قانع أيضا  
في معجمه من حديث عريب المَلِكِي، عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى:  
(وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمْ) قال: «الجن»، ثم قال رسول الله صلى الله

١٥

(١) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين؛ وقد أثبتناها عن كتاب فضل الخيل ص ٢٤

(٢) لا يَحْبِلُ بكسر الباء وضما، أي لا يفسد انظر النهاية لابن الأثير مادة (خبل).

عليه وسلم : ” إنا الشيطان لا يَحْبِلُ أحدا في دارٍ فيها فرسٌ عتيق“ وقيل : [ المراد<sup>(١)</sup> ]  
[ أن ] الشيطان لا يدخل دارا فيها فرسٌ عتيق .<sup>(٢)</sup>

وروي أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إني أُرجم بالليل ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ” اربط فرسا عتيقا “ قال : فلم يُرجم بعد ذلك ؛ رواه محمد بن يعقوب الخليلي في ( كتاب الفروسيّة وعلاجات الدواب ) .

ذكر ما جاء في آلتاس نسل الخليل والنهي عن خصائها  
والرخصة [ فيه ] والنهي عن هلبها<sup>(٤)</sup> وجز أعرافها<sup>(٥)</sup> ونواصيها

روى عن عبد الله [ بن ] عمرو بن العاص — رضى الله عنهما — قال :  
أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا من جدس<sup>(٦)</sup> ، ( حتى باليمن ) ، فأعطاه  
رجلا من الأنصار ، وقال : ” إذا نزلت فأزل قريبا مني فإني أنسأ<sup>(٧)</sup> إلى صهيله “  
ففقده ليلة ، فسأل عنه ، فقال يا رسول الله : إنا خصيناه ، فقال : ” مثلت به “ ،<sup>(٨)</sup>

( ١ ) لم ترد هذه الكلمة في ( ب ) ولا في كتاب ( فضل الخليل ) .

( ٢ ) لم ترد هذه الكلمة في ( ١ ) وقد أثبتناها عن ( ب ) وكتاب فضل الخليل .

( ٣ ) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في ( ١ ) .

( ٤ ) الهلب : استئصال الأذنان بالجز والقطع .

( ٥ ) في كلا الأصلين : « أعرافها » ؛ وهو تصحيف .

( ٦ ) في ( ١ ) : « جدس » وفي ( ب ) « جدس » ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين . وجدس :

بطن من لحم ، وهو جدس بن أريش بن إراش السكوني .

( ٧ ) « أنسأ إلى صهيله » ، أى أسئلته .

( ٨ ) في كلا الأصلين : « فقصد » ؛ وهو تحريف ، صوابه ما أثبتنا نقلًا عن آب ( فضل الخليل )



يقولها ثلاثاً، "الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ إلى يوم القيامة، أعرافُها أدفاؤها، وأذنانُها مَذابُها، اتَمَسُوا نَسَلُها، وباهوا بصهيلها المشركين".

وعن مكحول — رضى الله عنه — قال : نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن جَزِّ أذنان الخيل وأعرافِها ونواصيها، وقال : "أما أذنانُها فمَذابُها، وأما أعرافُها فأدفاؤها، وأما نواصيها ففيها الخير".

وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ — رضى الله عنه — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : "لَا تَهْلَبُوا أَذْنَابَ الْخَيْلِ، وَلَا تَجْزَوْا أَعْرَافَها ونواصيها، فَإِنَّ الْبِرْكَهَ فِي نَوَاصِيها، وَدَفَاؤَها فِي أَعْرَافِها، وَأَذْنَابُها مَذَابُها".

وعن عائشةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ — رضى الله عنها — قالت : نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن خِصَاءِ الْخَيْلِ . [ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ — ، قال : نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن خِصَاءِ الْخَيْلِ ] وَالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ ؛ قَالَ أَبُو عُمَرَ — رضى الله عنهما — : «فِيهَا نَشَأَةُ الْخَلْقِ، وَلَا تَصْلُحُ الْإِنَاثُ إِلَّا بِالذَّكُورِ» .

وَرَوَى عِكْرِمَةُ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ — رضى الله عنهم — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : "لَا خِصَاءَ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا بَنِيَانَ كَنِيسَةٍ" .

وكتب عمرُ بْنُ الْخَطَّابِ — رضى الله عنه — إلى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ — رضى الله عنه — يَنْهَى عَنْ حَذْفِ أَذْنَابِ الْخَيْلِ وَأَعْرَافِها وَخِصَائِها . ومن العلماء من رأى

(١) «لَا تَهْلَبُوا أَذْنَابَ» الخ أى لَا تَسْأَلُوهَا بِالْجَزْوَاقِطِ .

(٢) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن كتاب فضل الخيل ص ٣١ اذ بدونها يفهم أن قوله بعد : «وَالْإِبِلِ» الخ بقية حديث عائشة .

(٣) لم يرد في كتاب فضل الخيل المنقولة عنه هذه الأحاديث ذكر عكرمة في رواية هذا الحديث الآتى بعد ؛ والذي ورد فيه عن عكرمة عن أبي عباس في قوله تعالى : (وَلَا مَرْئِيهِمْ فَلْيَسِّرْ لِحَقِّ اللَّهِ) ، قال : «يعنى خِصَاءَ الْهَيْئَةِ» .

الخِصَاءُ، وَذَكَرَ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ خَصَى بَغْلًا لَهُ ؛ وَأَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ خَصَى بَغْلًا لَهُ فِي زَمَنِ خِلَافَتِهِ، وَأَنَّ الْحَسَنَ سَأَلَ عَنْ الْخِصَاءِ فَقَالَ : «لَا بَأْسَ بِهِ» ، وَأَنَّ ابْنَ سِيرِينَ قَالَ : «لَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْخَيْلِ ، لَوْ تَرَكْتُ الْفَحُولَ لِأَكُلَ بَعْضُهَا بَعْضًا» ، وَأَنَّ عَطَاءَ قَالَ : «مَا خِيفَ عِضَاؤُهُ وَسُوءُ خُلُقِهِ فَلَا بَأْسَ» . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَمَتَابَعَةُ قَوْلِ ابْنِ عَمْرٍو وَأَبْنِ عَبَّاسٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — مَعَ مَا فِيهِ مِنَ السَّنَةِ الْمَرْوُوتَةِ أَوْلَى ، وَيُحْتَمَلُ جَوَازُ ذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ .

### ذكر ما قيل في أكل لحوم الخيل من الإباحة والكراهة

قَدْ أَبَاحَ أَكْلُهَا جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ شَرِيحٌ وَالْحَسَنُ وَعَطَاءٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سَلْيَانَ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ ؛ وَدَلِيلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ مَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ ١٠ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — ؛ فَأَمَّا حَدِيثُ أَسْمَاءَ فَقَالَتْ : «نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلْنَاهُ» . وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — فَقَالَ : «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ ، وَرَخَّصَ — أَوْ أَدِنَ — فِي لُحُومِ الْخَيْلِ» .

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ إِلَى أَنَّهَا مَكْرُوهَةٌ ، إِلَّا أَنَّ كَرَاهِيَتَهَا عِنْدَ ١٥ مَالِكٍ كَرَاهِيَةٌ تَنْزِيهٌ ، لَا تَحْرِيمٌ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ ؛ وَدَلِيلُهُمْ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ بَرِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ الْخِصَمِيِّ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرَبَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْخَيْلِ وَالبُغَالِ وَالْحِمِيرِ . وَمَنْعُضَةُ مِنَ الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا

وَزِينَةً ٠ قال صاحب الهداية الحنفى : تَحَرَّجْتُ — أَى الْآيَةِ — [ تَخْرُجُ ]  
الامتنان ، والأكل من أعلى منافعها ، والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويمتن  
بأدناها ؛ ولأنها آلة إرهاب العدو ، فيكره أكله احتراماً له ، ولهذا يضرب له بسهم  
في الغنime ؛ ولأن في إباحته تقليل آلة الجهاد ، وحديث جابر معارضٌ بحديث خالد  
ابن الوليد ، والترويج للحرِّم ؛ ثم قيل : الكراهية عنده كراهية تحريم ؛ وقيل : كراهية  
تزيه ؛ والأقول أصح ؛

وأما لبنه — فقد قيل : لا بأس به ، إذ ليس في شربه تقليل آلة الجهاد ؛  
انتهى كلام صاحب الهداية ٠

وقد عورض في أدلته بأقوال ؛ أما الآية ، فقد قيل : الغالب في الانتفاع  
بهذه الدواب ما أشار الله تعالى اليه فيها من الركوب والزينة ، فأما أكلها فنادر ،  
تَحَرَّجْتُ الْآيَةَ تَخْرَجُ الغالب ؛ وقالوا : ألا ترى أن الأنعام لما كانت متقاربة  
الحال عند العرب في الانتفاع بها أكلًا ونجلاً ورُكوبًا وتحميلاً ، منَّ الله عليهم بتفصيل  
أحوالها المألوفة والمعتادة عندهم المعروفة في الآية قبلها ، فقال تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَامَ  
خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ  
تَسْرَحُونَ وَنَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا يَسُقِ الْأَنْفُسُ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَوُفٌ  
رَحِيمٌ ١٥ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا عَمَلَتِ أَيْدِيْنَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا  
مَالِكُونَ وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ  
أَفَلَا يَشْكُرُونَ ١٦ ﴾ ؛ وأما حديث خالد فإنه وإن كان أحوط من حديث جابر وأسماء  
[ فإن حديث جابر وأسماء ] أسندٌ وأصح ؛ وحديث خالد لا يعرف إلا من رواية بَقِيَّةِ

١٠

١٥

٢٠

(١) لم ترد هذه الكلمة في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن كتاب فضل الخيل ص ٣٤

(٢) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) ؛ وقد أثبتناها عن (ب) وكتاب (فضل الخيل) ص ٣٥

ابن الوليد الخمصي، وفيه مقال، حتى إن بعضهم قال: «إن أحاديث بقية غير نقيه، فكن منها على يقية»؛ وصالح بن يحيى بن المقدم بن معديكر بن الكندي الحمصي، قال البخاري: «فيه نظر»؛ وقال موسى بن هارون: «لا يعرف صالح ولا أبوه إلا بجده»؛ وقال أبو داود في سننه: «وحدث خالد هذا منسوخ، قد أكله جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»؛ وهذا الاعتراض على الحنفية أورده شيخنا الشيخ شرف الدين الدمياطي عليهم في (كتاب الخيل) له؛ هذا ما قيل في أكل لحومها.

ذكر ما جاء في النهي عن عصب الفحل وبيع مائه

روى عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل». وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل، فنهاه، فقال: يا رسول الله، إننا نطرق الفحل فنكركم، فرخص له في الكرامة؛ رواه الترمذي، وقال: «حسن غريب». والعصب: الضراب؛ والنهي عنه، أي [عن] كرائه؛ وقيل: العصب، ماء الفحل.

ذكر ما جاء في إكرام الخيل ومنع إذالتها

روى أبو داود في المراسيل، عن نعيم بن أبي هند - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفرس، فقام إليه يمسح وجهه وعينه ويخبره بكُم قيصه، فقيل: يا رسول الله، تمسح بكُم قيصك؟ فقال: «إن جبريل عاتني في الخيل». وفي حديث آخر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح بظرف رداءه وجهه

(١) أكله، أي أكلوا لحم الخيل.

فرسه، وقال : " إني عوتبتُ اللَّيلةَ في إذالة الخيل " . وعن الوَظِينِ بنِ عطاءٍ —  
 رضى الله عنه — قال : قال رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم : " لا تقودوا الخيلَ بنواصيها  
 فتذلوها " . وعن مكحولٍ — رضى الله عنه — قال : قال رسولُ الله صَلَّى الله عليه  
 وسلَّم : " أكرموا الخيلَ وجلّلوها " . وعن مجاهدٍ — رضى الله عنه — قال : « أبصرَ  
 رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم إنسانا ضرب وجهَ فرسه ولعنه ، فقال : " هذه مع تلك ؟  
 لَتَمْسَكَ النارُ إلّا أن تُقاتِلَ عليه في سبيلِ الله " ، فجعلَ الرجلُ يقاتِلُ عليه إلى أن كَبِرَ  
 وَضُعِفَ ، وجعل يقول : اشهدوا أشهدوا . وعن زيدِ بنِ ثابتٍ — رضى الله  
 عنه — أن رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم قضى في عينِ الفرسِ رِبعَ ثَمَنِهِ . وعن  
 عروةَ البارقيِّ قال : كانت لي أفراسٌ فيها خلٌّ شراؤه عشرون ألفَ درهمٍ ، فقفا  
 عينه دُهْقانٌ <sup>(١)</sup> ، فأتيتُ عمرَ — رضى الله عنه — فكتَبْتُ إلى سعدِ بنِ أبي وقاصٍ  
 أنْ خَيرَ الدُّهْقانَ بين أن يعطيَه عشرين ألفا ويأخذَ الفرسَ ، وبين أن يغرَمَ رِبعَ  
 الثمنِ ؛ فقال الدُّهْقانُ : ما أصنع بالفرسِ ؟ فغرَمَ رِبعَ الثمنِ . وعن أبي هريرةَ —  
 رضى الله عنه — قال : ما من ليلةٍ إلّا يَنزِلُ مَلَكٌ من السماءَ يحسُ عن دوابِّ الغَزاةِ  
 الكَلالَ إلّا دابةً في عنقها جَرَسٌ .

ذكر ما ورد من الأمر بارتباط الخيل وما يُستحبُّ

من ألوانها وشيائنها وذكورها وإناثها

قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا ﴾ ، قال الزمخشريُّ  
 في تفسيره : اصبروا على الدين وتكاليفه ؛ وصابروا أعداءَ الله في الجهاد ، أى غالبوهم  
 في الصبر على شدائد الحرب لا تكونوا أقلَّ صبرا منهم وثباتا ؛ ورابطوا : أقيموا  
 (١) الدهقان : زعيمٌ فلاحى العجم . (٢) « يحسُ عن دواب » أى يذهب عنها التعب  
 بنعسها بفتح الحاء ، وهو نفثُ الازاب وإسقاطه عنها ، كما في (اللسان مادة حس) .

في الثغور رابطين خيلكم مترصدين مستعدين للغزو . وقال تعالى : ﴿ وَاعِدُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ .

وعن قيس بن ابياه ، قال : سمعتُ سلمان — رضى الله عنه — يقول : [سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول<sup>(١)</sup>] : "ما من رجلٍ مسلمٍ إلا حقَّ عليه أن يرتبط فرسا إذا أطاق ذلك" .

وعن [أبي] وهب الجُشمي — وكانت له صحبة ، رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "تسمَّوْا بأسماء الأنبياء ، وأحبُّ الأسماء إلى الله عزَّ وجلَّ عبدُ الله وعبدُ الرحمن ، وأرتبطوا الخيل ، وأمسحوا بواصيها وأكفَّها وقادوها ولا تَقْلُدوها الأوتار ، وعليكم بكلُّ كُتَيْبٍ أغرَّ محجَّل ، أو أشقرَّ أغرَّ محجَّل ، أو أدهمَّ أغرَّ محجَّل" . هكذا ساقه النسائي في سنِّه .

وعن عقبة بن عامر — رضى الله عنه — قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه عليه وسلم : "إذا أردت أن تغزو فأشترِ فرسا أدهمَّ محجَّلًا مطلقَ اليمنى فإنك تغنم وتسلم" رواه الدُّمياطيُّ بسنِّه في (كتاب الخيل) له .

وعن ابن عباس — رضى الله عنهما — عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : "يُمنُّ الخيل في شقْرِها" . واليُمنُّ : البركة . رواه أبو داودَ والترمذى ؛ ولفظُ الترمذى : "يُمنُّ الخيل في الشَّقْر" .

وروى الواقديُّ ، عن سعيد بن خالد ، عن دودان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه ، عن جده — رضى الله عنهم — عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "خيرُ الخيل الشَّقْر" .

٢٠ (١) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) وقد أثبتناها عن (ب) وكتاب فضل الخيل .  
(٢) سنأتي رواية هذا الحديث مرة أخرى عن عقبة بن عامر أيضا ، وفيه مكان قوله هنا « أدهم » قوله هناك : « أعر » انظر ص ٣٦٤ من هذا السفر ؛ ولعل هذا الاختلاف هو السبب في تكراره .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص — رضى الله عنهما — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”خير الخيل الشقر وألا فادهم أغر محجل ثلاث، مُطلقُ اليمنى“ .

وذَكَرَ سُلَيْمَانُ بْنُ بَيْنَ النَّحْوِيُّ الْمَصْرِيُّ فِي كِتَابِ (آلاتِ الْجِهَادِ، وَأَدَوَاتِ الصَّافَاتِ الْجِيَادِ)، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ — رضى الله عنهما — قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريقِ تَبُوكَ ، وقد قَلَّ الْمَاءُ ، فَبَعَثَ الْخَيْلَ فِي كُلِّ وَجْهِ يَطْلُبُونَ الْمَاءَ ، فَكَانَ أَوَّلُ مَنْ طَلَعَ بِالْمَاءِ صَاحِبُ فَرَسٍ أَشَقَرَّ ، وَالثَّانِي صَاحِبُ أَشَقَرَّ ، وَكَذَلِكَ الثَّلَاثُ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ”اللَّهُمَّ بَارِكْ لِلشَّقَرِ“ .

وعن عمرو بن الحارث الأنصارى، عن أشياخ أهل مصر، قالوا : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ”لو أن خيل العرب جُمِعَتْ في صَعِيدٍ وَاحِدٍ مَا سَبَقَهَا إِلَّا أَشَقَرُ“ . وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحِبُّ الشَّقَرَ .

وعن أبي قتادة الأنصارى — رضى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال : ”خير الخيل الأدهم الأقرح<sup>(١)</sup> الأرثم<sup>(٢)</sup>، ثم الأقرح<sup>(١)</sup> المحجل<sup>(٣)</sup> طلق<sup>(٤)</sup> اليمنى ، فإن لم يكن أدهم فُكَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشَّيْءِ“ هَكَذَا سَاقَهُ التِّرْمِذِيُّ ؛ وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو مَاجَةَ ، وَلَفْظُهُ : ”خير الخيل الأدهم الأقرح<sup>(١)</sup> الأرثم<sup>(٢)</sup> المحجل<sup>(٣)</sup> طلق<sup>(٤)</sup> اليد اليمنى ، فإن لم يكن أدهم فُكَيْتٌ“

(١) الأقرح من الخيل ، هو ما كان في جبهته قرحة بضم القاف ، وهي بياض قليل في وجه الفرس دون الغزاة ؛ وقيل : الأقرح ، هو ما كانت غزته مثل الدرهم أو أقل بين عينيه أو فوقهما من الهامة .  
(٢) الأرثم ، هو الذي أنه أبيض وشفته العليا .

(٣) كذا ضبط هذا اللفظ في (القاموس) (والنهاية) مادة طلق بفتح الطاء وسكون اللام ضبطا بالقلم وضبطا في اللسان مادة طلق بضمين وفي مادة (شكل) بفتح فسكون ، ضبطا بالقلم لا بالعارة في كلا الموضعين . وقال في التاج : إن الجوهرى ضبطه بضمين . وطلق العين ، أى لا تحجبل فيها .

(٤) في رواية أخرى : «الصفة» انظر (التاج مادة طلق) .

على هذه الشبهة . وفي بعض ألفاظه عن يزيد بن أبي حبيب ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الخير في الأدهم الأفرح الأرثم محجل ثلاث ، طلق اليني ثم أغر بهم - [ وفي لفظ : الأدهم [البهم] ، أو أغر بهم ] - ويسلم أن شاء الله ، فإن لم يكن أدهم فكئت في هذه الشبهة » وروى أبو عبيدة من حديث ابن شبرمة ، قال : حدثني الشعبي في حديث رفعه ، أنه قال : « التمسوا الحوامج على الفرس الكئيت الأدهم المحجل الثلاث ، المطلق اليد اليني » . وعن عتبة بن عامر - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أردت أن تغزو فأشتر فرسا أغر محجلا مطلق اليني ، فإنك تسلم وتغنم » . وعن موسى بن علي بن رباح عن أبيه - رضى الله عنهما - قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني أريد أن أبتاع فرسا ، أو أفند فرسا ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « عليك به كئيتا أو أدهم أفرح أرثم محجل ثلاث ، طلق اليني » .

(١) في كلا الأصلين « زيد » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا نقلا عن طبقات ابن سعد جزء ٧ قسم ٢ ص ٢٠٢ طبع أوربا .

(٢) قد سبق تفسير الأفرح والأرثم في الحاشيتين رقم ١ ورقم ٢ من صفحة ٣٦٣ من هذا السفر ، فانظرهما .

(٣) قد سبق بيان معنى قوله : « طلق اليني » والكلام على ضبط هذا اللفظ في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٦٣ من هذا السفر ، فانظرها .

(٤) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في (١) .

(٥) لم ترد هذه الكلمة التي بين مربعين في (ب) المنقولة عنها هذه الكلمة ؛ وقد أثبتناها عن كتاب فضل الخيل ص ٤٨ (٦) « ويسلم » ، أى يسلم صاحبه .

(٧) سبقت رواية هذا الحديث في ص ٣٦٢ من هذا السفر عن عتبة بن عامر أيضا ، وفيه مكان قوله هنا : « أغر » قوله هناك : « أدهم » ولعل هذا الاختلاف هو السبب في تكرار هذا الحديث .

(٨) « أفند فرسا » ، أى أربطه وأتخذ حصنا ألبا إليه وملذا إذا دهني عدو ، مأخوذ من فند الجبل بكسر الفاء وسكون النون ، وهو الشمراخ العظيم منه ، أى ألبا إليه كما يلجأ إلى الفتد من الجبل ، وهو أشبه الخارج منه .



وعن عطاء — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 ” إِنْ خَيْرَ الْخَيْلِ الْحَقُّ “ . الْحَقُّ : جمع أَحْوَى <sup>(١)</sup> . وسيأتى شرحُ لونه في ذكرِ الألوان  
 والشَّيات .

وعن نافع بن جُبَيْر، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” الْيُمْنُ فِي الْخَيْلِ  
 فِي كُلِّ أَحْوَى أَحْمَ “ <sup>(٢)</sup> .

ذكر ترجيح إناث الخيل على فحولها وترجيح فحولها  
 على إناثها وما جاء في ذلك

عن يحيى بن كثير — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم : ” عَلَيْكُمْ بِنَاثُ الْخَيْلِ ، فَإِنَّ ظَهْرَهَا عَزَّ ، وَبَطْنُهَا كَثَر “ . وفي لفظ :  
 ” ظَهْرُهَا حَرَز “ <sup>(٣)</sup> .

وَرَوَى أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ — رضى الله عنه — كَانَ لَا يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى أَثْنٍ ،  
 [لَأَنَّهَا] تَدْفَعُ الْبَوْلَ وَهِيَ تَجْرِي ، وَالْفَحْلُ يَحْبِسُ الْبَوْلَ فِي جَوْفِهِ حَتَّى يَنْفَتِقَ ، وَ[لَأَنَّ] <sup>(٤)</sup>  
 الْأَثْنَى أَقْلُ صَهِيلاً .

(١) ذكر في اللسان أن الأحوى ، هو الكبيت الذي يعلوه سواد ؛ ونقل عن أبي عبيدة أن الأحوى  
 هو أسمى من الأحمر . وقال الحافظ الديلمى في كتاب فضل الخيل في تفسير الأحوى : إنه أهون سوادا  
 من الجلون .

(٢) لم ترد هذه الكلمة في (ب) .

(٣) في (١) ينفق . وفي (ب) ينفق ؛ وهو تحريف في كلتا النسختين .

(٤) لم ترد هذه الكلمة في (١) .

رَوَى عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ<sup>(١)</sup>، وَأَبْنِ مَحْيَرٍ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ لِمَنَاتِ الْحَيْلِ فِي الْغَارَاتِ وَالْبَيَاتِ وَلِمَا خَفِيَ مِنْ أُمُورِ الْحَرْبِ ، وَكَانُوا يَسْتَحِبُّونَ فَحُولَ الْخَيْلِ فِي الصُّفُوفِ وَالْحُصُونِ وَالسَّيْرِ وَالْعُسْكَرِ وَلِمَا ظَهَرَ مِنْ أُمُورِ الْحَرْبِ ، وَكَانُوا يَسْتَحِبُّونَ خِصْيَانَ الْخَيْلِ فِي الْكَيْبِ وَالطَّلَائِعِ ، لِأَنَّهُمْ أَصَبَرُوا بِقِيٍّ فِي الْجَهْدِ .

- وعن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — قَالَ : كَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ الْفُحُولَةَ مِنَ الْخَيْلِ ، وَيَقُولُونَ : هِيَ أَجْسَرُ وَأَجْرَأُ<sup>(٥)</sup> . وَحَكَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : كَانَ السَّلَفُ يَسْتَحِبُّونَ الْفُحُولَ مِنَ الْخَيْلِ ، لِأَنَّهُمْ أَجْرَأُ وَأَجْسَرُ .

### ذَكَرَ مَا وَرَدَ فِي شَوْءِ الْفَرَسِ وَمَا يُدْمَمُ مِنْ عَصَمِهَا وَرَجَلِهَا

- رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ” الشَّوْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ” . وَفِي لَفْظٍ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ” الشَّوْمُ فِي ثَلَاثَةٍ : فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْدارِ ” . وَقَدْ قِيلَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : إِنَّ الْمُرَادَ بِالشَّوْمِ : شَوْءُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ وَلُودٍ ، وَشَوْءُ الْفَرَسِ إِذَا لَمْ يُغَزَّ عَلَيْهَا وَشَوْءُ الدَّارِ جَارُ السَّوءِ ؛ قَالَهُ مَعْمَرٌ .

- وقد صحح عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : ” الْبَرَكَةُ فِي ثَلَاثٍ : فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْدارِ ” . وَسُئِلَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ — وَهُوَ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

(١) كَذَا ضُطَّ هَذَا الْاسْمُ فِي الْخُلَاصَةِ ضَبْطًا بِالْعِبَارَةِ .

(٢) يَوْمَ ظَهَرَ الْعُطْفُ عَلَى مُقَابِلِهِ أَنَّ أَبْنَ مَحْيَرٍ زَاسَمَهُ عِبَادَةَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا آسَمَهُ عَبْدُ اللَّهِ ،

وَهُوَ تَابِعِيٌّ كَمَا فِي (النَّاجِ مَادَّةِ حَرْزٍ) (وَطَبَقَاتُ أَبِي سَعْدٍ) .

(٣) الْبَيَاتُ : الْإِعَارَةُ عَلَى الْعِدْوِ لَيْلًا .

(٤) فِي كَلَامِ الْأَصْلِيِّينَ : « الْعَرَبُ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) فِي كِتَابِ فَضْلِ الْحَيْلِ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : « أَحْسَنُ » مَكَانَ قَوْلِهِ : « أَجْسَرُ » .

صَلَّى الله عليه وسلَّم — ما معناه ؟ فقال : قال النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم : ” إذا كان الفرسُ ضروباً فهو مشثوم ، وإذا كانت المرأة قد عَرَفَتْ زوجاً قبلَ زوجها ففُتت إلى الزوج الأولِ فهي مشثومة ، وإذا كانت الدارُ بعيدةً من المسجد لا يُسمعُ منها الأذانُ والإقامةُ فهي مشثومة ، وإذا كنَّ بغير هذا الوصف فهنَّ مبارَكَات “ .

٥ وعن أبي هريرة — رضى الله عنه — قال : كان النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم يَكْرَهُ الشَّكَالَ من الخليل . والشَّكَالُ : أن يكونَ للفرسِ في رجلِهِ اليمنى بياضٌ وفي يده اليسرى ، أو في يدهِ اليمنى وفي رجلِهِ اليسرى ؛ قال أبو داودَ : أى مخالف ؛ رواه مسلمٌ وأبو داودَ وأَبْنُ مَاجَةَ ؛ ورواه الترمذِيُّ والنَّسَائِيُّ ، ولفظُهما : أنه كان يَكْرَهُ الشَّكَالَ في الخليل ؛ وزاد النَّسَائِيُّ : والشَّكَالُ من الخليل : أن تكونَ ثلاثُ قوائمٍ مَحْجَلَةٌ وواحدةٌ مَطْلَقَةٌ ، أو تكونَ الثلاثُ مَطْلَقَةٌ وواحدةٌ مَحْجَلَةٌ . وقال شيخُنا شَرَفُ الدِّينِ الدِّمِيَاطِيُّ — رحمه الله — : وليس يكونَ الشَّكَالُ إلَّا في الرَّجُلِ ، ولا يكونُ في اليد . وهذا الذى زاده النَّسَائِيُّ هو قولُ أَبِي عُبَيْدَةَ . وقال أَبْنُ دُرَيْدٍ : الشَّكَالُ : أن يكونَ الحِجْلُ في يَدٍ ورجلٍ من شِقِّ واحد ، فان كان مخالفاً قيل : شِكَالٌ مخالف . وقال أبو عمرَ المَطرَظُ : وقيل ، الشَّكَالُ : بياضُ الرَّجُلِ اليمنى واليدِ اليمنى ؛ وقيل : بياضُ اليَدِ اليسرى والرَّجُلِ اليسرى ؛ وقيل : بياضُ الرجلينِ ويَدٍ واحدة . قال الشيخُ : والصحيحُ من صفةِ الشَّكَالِ ما ذكره أبو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى وغيره : أنه البياضُ الَّذِي يكونُ يَدٍ ورجلٍ من خِلافٍ قلَّ أو كثر ، وهو الَّذِي وردَ في صحيحِ مسلمٍ ومُسْنَدِ أَبِي داودَ ؛ قال الشيخُ : وكرهتُه تَحْتَمِلُ وجهين : إما تفاؤلاً ، لِشَبْهِهِ المشكُولَ المَقْيَدَ الَّذِي لا نهوضَ فيه ، وإما لجواز أن

(٤٣)

١٠

١٥

يكون هذا النوع قد جُرب فلم توجد فيه نجابة ؛ وقيل : إذا كان مع ذلك أغرَّ  
 زالت الكراهة لزوال شَبِّهِه الشَّكَّال . والرَّجُلُ : إذا كان البياض بإحدى رجليه  
 فهو أرجل ، ويُكره إلا أن يكون به وضْعٌ غيرُه ؛ وقيل : لا يُكره إلا إذا كان البياضُ  
 في رجله اليسرى خاصة ؛ وقيل : الأرجل ، هو الذي لا يكون فيه بياضٌ سوى  
 قطعة في رجله غير دائرة حوالى الإكليل<sup>(١)</sup> ؛ يقال : رَجَلَ الفرسُ ، إذا أبيضت  
 إحدى رجليه ؛ وسيأتى بيان التحجيل والعَصَم وغيرهما عند ذكرنا للشيآت ؛  
 والله أعلم .

(٢)  
 ذكر ما جاء في سباق الخيل وما يحل منه وما يحرم وكيفيته

التضمير عند السباق ، وأسماء السوابق في الحلبة

- ١٠ روى عن أبي هريرة — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 « لا سَبَقُ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ أَوْ نَصْلٍ » رواه أبو داود والترمذي والنسائي .  
 وفي رواية أخرى للنسائي : « لا يَحِلُّ سَبَقٌ إِلَّا عَلَى خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ » ، وسئل ابنُ عمرَ  
 — رضى الله عنهما — أكنتم تُراهنون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟  
 فقال : لقد راهن رسول الله صلى الله عليه وسلم على قرسٍ له .

- ١٥ (١) الإكليل ، هو ما أحاط بالظفر من اللحم .  
 (٢) كان الأول في هذه الترجمة تأخير كيفية التضمير عن أسماء السوابق ليوافق الترتيب الآتى عند الكلام عليهما .

(٣) السبق بالتحريك : ما يجعل من المال رهنا على المسابقة ؛ والمعنى أنه لا يحل أخذ المال  
 بالمسابقة إلا في هذه الثلاثة .

وعنه — رضى الله عنه — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخليل  
التي قد صُمِّرت من (الحَفِيَاءِ)<sup>(١)</sup>، وكان أَمْدُهَا (ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ)، وسابق بين الخليل التي  
لم تُضْمَرْ مِنَ (الثَّنِيَّةِ) إلى (مسجد بنى زُرَيْقٍ)<sup>(٢)</sup>، وأنَّ أبْنَ عَمَرَ كان ممن سابق بها. قال  
سفيانُ الثَّوْرِيُّ: بين الحَفِيَاءِ إلى (ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ) خمسة أميال أو ستة، ومن (الثَّنِيَّةِ)  
إلى (مسجد بنى زُرَيْقٍ) ميل. وقال موسى بن عُقْبَةَ: بين (الحَفِيَاءِ)<sup>(٣)</sup> (وِثْنِيَّةِ الْوَدَاعِ)  
ستة أميال أو سبعة، وبين (الثَّنِيَّةِ) (والمسجد) ميل أو نحوه؛ رواه البخاري وغيره.  
وفي لفظ آخر، عن ابن عمر — رضى الله عنهما — أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سَبَقَ بين الخليل، فجعل غاية المضمرة من (الحَفِيَاءِ)<sup>(٤)</sup> إلى (ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ)، ومالم يضمّر  
من (ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ) إلى (مسجد بنى زُرَيْقٍ)<sup>(٥)</sup>؛ قال ابن عمر: بحثُ سابقا فظفر  
بى الفرس المسجد. ١٠

وذكر ابنُ يَينَ فى كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخليل على  
حُلِيِّ أُنْتَه من اليمن، فأعطى السابق ثلاث حُلَل، والمصلِّ حُلَّتَيْن، والثالث حَلَةً،  
والرابع ديناراً، والخامس درهماً، والسادس قصبة، وقال: "بارك الله فيك وفى كلِّكم  
وفى السابق والفِئْكِ"<sup>(٦)</sup>. وروى البَلَّاذُرى عن ابنِ سَعْدٍ عن الواقدي، عن سليمان بن  
الحارث، عن عبدِ المهيمَن بنِ صَبَّاس بنِ سهل بنِ سعد عن أبيه عن جدِّه، قال: ١٥

(١) سيأتي بيان المراد بالتضمير فى الكلام على كيفية انظر ص ٣٧٥ من هذا السفر.

(٢) الحَفِيَاءُ بالمد: موضع بالمدينة، ورواه بعضهم بالقصر، وبعضهم بتقديم الياء على الفاء.

(٣) زُرَيْقٍ، هو أخو بياضة، وكلاهما ابنا عامر بن زُرَيْق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب  
ابن جشم بن الخزرج انظر كتاب فضل الخليل ص ٧٣

(٤) الفِئْكِ بكسر الفاء والكاف، وبضمهما: الفرس الذى يجيى آخر الخليل فى الحلبة.

أَجْرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَيْلَ ، فَسَبَقَتْ عَلَى فَرَسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الطَّرِيبَ) <sup>(١)</sup> ، فَكَسَانِي بُرْدًا يَمَانِيًا .

وعن الواقدي ، عن سليمان بن الحارث ، عن الزبير بن المنذر بن أبي أسيد ، قال : سَبَقَ أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ عَلَى فَرَسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لِزَارٍ) <sup>(٢)</sup> ، فَأَعْطَاهُ حُلَّةً يَمَانِيَةً . وعن مكحول — رضى الله عنه — قال : طلعت الخيل وقد تقدمها فرس للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَبَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَأَطْلَعَ رَأْسَهُ مِنَ الصَّفِّ ، وَقَالَ : «كَأَنَّهُ بَحْرٌ» . وفى لفظ عن مكحول : بجاء فرس له أدهم سابقا ، وأشرف على الناس ، فقالوا : الأدهم الأدهم ، وجئا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على رُكْبَتَيْهِ ومرة به وقد أنتشر ذنبه وكان معقودا ، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «البحر» .

وأول مسابقة كانت فى الإسلام سنة ست من الهجرة ، سابق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الخيل ، فَسَبَقَ فَرَسٌ لِأَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ — رضى الله عنه — فَأَخَذَ السَّبْقَ . والمسابقة مما كان فى الجاهلية فأقره الإسلام ؛ وليس هو من باب

(١) فى كلا الأصلين : «الطرب» بالطاء المهملة ؛ وهو تصحيف ؛ والطرب بفتح فكسر ، وروى بفتح فسكون على النقل والتخفيف : اسم فرس رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو من أشهر غياله صلى الله عليه وسلم وأعرفها . سمى بذلك لقوته وصلابته ، تشبها له بالخيول ؛ وقد قالوا : إن الذى أهداه له فروة ابن عمرو الجذامى .

(٢) لزار بكسر الهمزة : اسم فرس للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، سمى بذلك لشدة تلززه واجتماع خلقه ، وهو الذى أهداه الموقس مع مارية القبطية .

(٣) السبق بالحريك : ما يجعل من المال رهنا على المسابقة ؛ ونقل الديماطى فى كتاب فضل الخيل من جمهرة ابن دريد أن فى السبق معنى الجعل لتئين : فتح الباء وإسكانها .

تعذيب البهائم، بل من تدرييها بالجري وإعدادها لحاجتها للقلب والكر؛ وأختلف فيه، هل هو من باب المباح، أو من باب المرغَّب فيه والسُّنن .

وعن سعيد بن المسيَّب أنه قال : ليس برهان الخليل بأس إذا أدخلوا فيها محلاً<sup>(٢)</sup> ليس دونها، إن سبق أخذ السُّبق<sup>(٣)</sup>، وإن سبق لم يكن عليه شيء .

• وعن أبي هريرة — رضى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال :  
”من أدخل فرساً بين فرسين — يعنى وهو لا يؤمن أن يسبق — فليس يقار،  
ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد أُمن أن يسبق فهو قمار“؛ رواه أبو داود  
في الجهاد في باب المحلل، ورواه ابن ماجه .

قال الشيخ شرف الدين الديلمى — رحمه الله تعالى — قوله : ”من أدخل فرساً“، هو فرس المحلل إذا كان كفواً يخافان أن يسبقهما فيحرز السُّبق<sup>(٣)</sup>، فهو جائز؛ وإن كان بليداً مأموناً أن يسبق فيحرز السُّبق لم يحصل به معنى التحليل، وصار إدخاله بينهما لغواً لا معنى له، وحصل الأمر على رهان من فرسين لا محلل بينهما، وهو عين القمار . وقال القاضي أبو الفضل : لا خلاف في جواز المراهنة فيها — يعنى المسابقة — وأنها خارجة من باب القمار، لكن لذلك صور : إحداها متفق على جوازها، والثانية متفق على منعها، وفي الوجوه الأخر خلاف؛ فأما المتفق على جوازها فإن يخرج الوالى سبقاً يجعله للسابق من المتسابقين ولا فرس له

(١) في (ب) : «الحوان»؛ والمعنى يستقيم عليه أيضاً .

(٢) سياتى بعد في هذه الصفحة ما يستفاد منه معنى المحلل، كما سياتى أيضاً وجه تسميته «المحل»

في ص ٣٧٢ س ١٢ من هذا السفر، فلا نرى مقتضياً لبيان ذلك .

(٣) تقدم بيان معنى السُّبق بالتحريك في الحاشية رقم ٣ من صفحة ٣٧٠ من هذا السفر، فانظرها .

- في الحلبة، فمن سَبَقَ فهو له ؛ وكذلك لو أخرج أسباقا أحدها للسابق ، والثاني للصِّلِّ ، والثالثُ للثالث ، وهكذا ، فهو جائز ، يأخذونه على شروطهم ؛ وكذلك لو قَمَلَ متطوعاً رجُلٌ من الناس ممن لا فرسَ له في الحلبة ، لأن هذا قد خرج من معنى القمار إلى باب المكارمة والتفضيل على السابق ، وقد أخرجه عن يده بكلِّ حال ؛ وأما المتَّفَقُ على منعه فإن يُخْرِجُ كُلَّ واحدٍ من المتسابقين سَبَقاً ، فمن سَبَقَ منهما أخذَ سَبَقَ صاحبه وأمسك متاعه ، فهذا قمار عند مالك والشافعي وجميع العلماء ما لم يكن بينهما محللٌ [ فإن كان بينهما محللٌ <sup>(١)</sup> ] فجعلناه السَّبَقَ إن سَبَقَ ولا شيءَ عليه إن سَبَقَ فاجازه ابنُ المسيَّب ، وقاله مالكٌ مرّةً ، والمشهور عنه أنه لا يجوز ؛ وقال الشافعي مثل قول ابنِ المسيَّب ؛ فإن سَبَقَ أحدُ المتسابقين أحرزَ سَبَقَهُ وسَبَقَ صاحبه ، وإن تساوى كان لكل واحد منهما ما أخرج ، وإن سَبَقَ المحللُ حاز السَّبَقَين ، وإن سَبَقَ أحدهما مع المحلل أحرزاً سَبَقَ المتأخر ؛ وتُمَيَّزُ المحللُ محللاً لتحليله السبق بدخوله ، لأنه عُلِمَ أنَّ المقصِدَ بدخوله السَّبَقُ لا المال ، وإن لم يكن بينهما محللٌ فمقصدُهما المالُ والمخاطرةُ فيه ؛ وقال محمد بنُ الحسن نحوه والأوزاعي وأحمد وإسحاق ؛ ومن الوجوه المختلف فيها أن يكون الوالي أو غيره ممن أخرج السَّبَقَ له فرسٌ في الحلبة ، فيُخْرِجُ سَبَقاً على أنه إن سَبَقَ هو حَبَسَ سَبَقَهُ ، وإن سَبَقَ أَخَذَهُ السابق ، فأكثر العلماء يجوزون هذا الشرط ، وهو أحدُ أقوال مالك وبعض أصحابه ، وهو قولُ الشافعي والليث والثوري وأبي حنيفة قالوا : «الأسباقُ على ملك أربابها ، وهم فيها على شروطهم» ؛ وأبى ذلك مالكٌ في الرواية الأخرى وبعض أصحابه وربيعة والأوزاعي ، وقالوا : «لا يرجع إليه سَبَقُهُ» ؛ قال

(١) لم ترد هذه العبارة التي بين مربعين في كلا الأصلين ؛ وقد أثبتناها عن أبي فضل الخليل .



مالك : وإنما يأكله من حضر إن سبق مُحْرَجُهُ إن لم يكن مع المتسابقين ثالث ، فإن كان معهما ثالثٌ فللَّذِي يُلَى مُحْرَجَهُ إن سبق ، فإن سبقَ غيره فهو له بغير خلاف ، فخرج هذا عندهم عن معنى القمار جملة ؛ ولحق بالأول ، لأن صاحبه قد أخرجه عن ملكه جملة ، وتفضل بدفعه ؛ وفي الوجوه الأخر معنى من القمار والخطر ، لأنها مرة ترجع الأسباق لمخرج أحدها ، ومرة تخرج عنه إلى غيره .

وَمِنْ شرط وضع الرهان في المسابقة أن تكون الخيل متقاربة الحال في سبق بعضها بعضاً ، فتي تتحقق حال أحدها في السبق كان الرهان في ذلك قماراً لا يجوز ، وإدخال المحلل لغوا لا معنى له ؛ وكذلك إن كانت متقاربة الحال مما يقطع غالباً بسبق جنسها ، كالمضمرة مع غير المضمرة ، والعراب مع غيرها ، فلا تجوز المراهنة في مثل هذا ؛ وقد ميز النبي صلى الله عليه وسلم ما ضمَّ في السباق ، وأفرده عن ما لم يضم ، وتجاوز فيها المسابقة بغير رهان ، وإتياً يدخل التحليل والتحریم مع الرهان .

[وَمِنْ شرطها أيضاً] الأمد لسباقها ؛ وحكى عبد الله بن المبارك عن سفيان قال : إذا سبق القرس بأذنه فهو سابق ، هذا إذا تساوت أعناق الخيل في الطول ، فإن اختلفت أعناقها بالطول والقصر كان السبق بالكاهل .

وأما أسماء السوابق في الحلبة — فالسوابق عند أبي عبيدة عشرة : أولها السابق ، ثم المصلّى ، ثم الثالث والرابع كذلك إلى التاسع ، والعاشر السكيت ، ويقال بالتشديد . وقال ابن قتيبة : « فما جاء بعد ذلك لم يعتد به » ؛ والفيسكل الذي يحمى في الحلبة آخر الخيل . وأما الأصمى فإنه يقول : أولها المحلّ ، وهو المقصّب ، أي محرّز قصب السبق ، ثم المصلّى ، ثم المسلى ، ثم التالى ، ثم المؤمل ،

ثم المرتاح ، ثم العاطف ، ثم الحَظِيّ ، ثم اللّطيم ، ثم السُّكَيْت . وقال ابنُ الأنباريّ  
في ( الزاهر ) : الأوّلُ المجلّ ، الثاني المصلّى ، الثالثُ المسلّى ، الرابعُ التالى ، الخامسُ  
المرتاح ، السادسُ العاطف ، السابعُ الحَظِيّ ، الثامنُ المؤمّل ، التاسعُ اللّطيم ،  
العاشرُ السُّكَيْت ، والكاف منه تخفّف وتشدّد ، قال الشاعر :

جاء المجلّ والمصلّى بعده \* ثمّ المسلّى بعده والتالى  
تسقا وقاد حظيها مرتاحها \* من قبل عاطفها بلا إشكال

وقال أبو الفوت : أوّلها المجلّ ، وهو السابق ، ثم المصلّى ، ثم المسلّى ،  
ثم التالى ، ثم العاطف ، ثم المرتاح ، ثم المؤمّل ، ثم الحَظِيّ ، ثم اللّطيم ، ثم السُّكَيْت ؛  
وأنشد بعضهم فى العشرة :

أنا المجلّ والمصلّى بعده \* مُسلّ وتالٍ بعده عاطفٌ يجرى  
ومرتاحها ثم الحَظِيّ ومؤمّل \* وجاء اللّطيمُ والسُّكَيْتُ له يبرى<sup>(١)</sup>

وقال الجاحظ : كانت العربُ تُعدّ السوابق ثمانية ، ولا تجعل لما جاوزها  
حظاً ، فأوّلها السابق ، ثم المصلّى ، ثم المقفّى ، ثم التالى ، ثم العاطف ، ثم المذمّر ،  
ثم البارع ، ثم اللّطيم ؛ وكانت العربُ تلطّم وجهَ الآخرِ وإن كان له حظ . وقال<sup>(٢)</sup>  
ابنُ الأجدابيّ : المحفوظُ عن العرب السابق والمصلّى والسُّكَيْت الذى هو  
العاشر ، وأما باقى الأسماء فأراها محدثة ، والفِئِكل : الذى يأتى آخرَ الخيل

(١) يبرى ، أى ينبرى له ويعرض .

(٢) كذا ورد هذا اللفظ فى كلا الأصلين وكتاب فضل الخيل ص ٨٣ ورشحات المداد ص ٧٧  
وعقد الأبياد ص ٢٨٥ ولم نجد فيه لفظاً من كتب اللغة مادة « برع » بمعنى السابغ من خيل السباق ،  
كما هنا ، والذى وجدناه ان البارع بمعنى الفائق وهو ينافى معناه هنا ؛ طلعه سى البارع تها ، كما قال  
صاحب رشحات المداد ص ٧٦ طبع حلب فى وجهه تسمية المؤمل والمرتاح أنها تسمية تهكية أو ضدية ،  
كنسمة الأشقر زنجيا .

في الحَلَبَةِ . وقال غيره : وما يجيء بعد هذه — يعني العشرة — فهو المقرِّح ؛  
وأُشْد على ذلك :

قد سبق الخليل الهيجان الأفرح<sup>(١)</sup> \* وأقبلت من بعده تُقْرِحُ

والفِسْكِ : الذي يجيء في أخريات الخيل ، والذي يجيء بعده القاشور ،  
وما جاء بعد ذلك لا حظ له ولا أعتداده ؛ وقيل : السُكَيْتُ والفِسْكِ والقاشور  
بمعنى واحد .

ومما يتصل بهذا الفصل ترتيبُ عَدْوِ الفرس — وأوَّلُه الخَبَبُ ،  
ثم التقريب ، ثم الإجماج ، ثم الإحضار ، ثم الإرخاء ، ثم الإذهاب ، ثم الإهماج .

### كيفية تضمير الخيل

١٠ قد حَكَى أَبُو بَيِّنٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ بِإِضْمَارِ خَيْلِهِ  
بِالْحَشِيشِ الْيَابِسِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، وَطَيًّا بَعْدَ طَيٍّ ، وَيَقُولُ : ” أَرُووها مِنَ الْمَاءِ ،  
وَأَسْقُوها غُدُوَّةً وَعَشِيًّا ، وَالزَّمُوها الْجَلَالَ ... فَتَصْفَوُا أَلْوَانُها ، وَتَتَسَّعَ جُلُودُها “ . وَأَمَرَ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُودُها فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ ، وَيُؤْخَذَ مِنْها مِنَ الْجَرِيِّ  
الشَّوْطُ وَالشَّوْطَانُ ، وَلَا تُرْكَضَ حَتَّى تَنْطَوِي . قَالَ الشَّيْخُ — رَحِمَهُ اللَّهُ — :  
١٥ وَالتَّضْمِيرُ : تَقْلِيلُ عِلْفِها مَدَّةً ، وَادْخَالُها بَيْتًا كُنِينًا ، وَتَجْلِيلُها فِيهِ لَتَعَرَّقَ وَيَخْفَ  
عَرَقُها ، فَيَصْلُبُ لِحْمُها وَيَخْفَ ، وَتَقْوَى عَلَى الْجَرِيِّ ؛ يُقَالُ : « ضَمَّرْتُ الْفَرَسَ  
وَأَضْمَرْتُهُ » .

(١) الأفرح من الخيل ، هو ما كان في جبهته قرعة بضم القاف ، وهي بياض قليل في وجهه  
دون الفزة ؛ وقيل : الأفرح ، هو الذي غرته مثل الدرهم أو أقل بين عينيهِ أوفوقهما من الهامة .  
(٢) الجلال : جمع جل بضم الجيم وفتحها ، وهو ما يلبسه الفرس وغيره من الدواب ليصان به .  
(٣) زاد في كتاب فضل الخيل ص ٧٦ موضع هذه النقط قوله : « فأنها تلتقي الماء عرقاً تحت الجلال » .

ذكر ما يُقسَم لصاحب الفرس من سهام الغنيمة والفرس  
في ذلك بين العراب والهجن والبراذين

عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ، ولصاحبه سهما . وفي لفظ : قَسَم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين ، وللرجل سهما ؛ رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه . وفي لفظ أبي داود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم : سهما له ، وسهمين لفرسه ؛ ولفظ ابن ماجه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم : للفرس سهمان ، وللزجل سهم .

(٤١)

وعن كحول - رضى الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هجن الهجين يوم خيبر ، وعرب العرب ، للعربي سهمان ، وللهجين سهم . وعن خالد ابن معدان - رضى الله عنه - قال : أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للعربي سهمين ، وللهجين سهما .

وعن أبي موسى أنه كتب الى عمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - «إنا وجدنا بالعراق خلا عراضا دُكَّا<sup>(١)</sup>، فما يرى أمير المؤمنين في سهامها؟» فكتب : «تلك البراذين، فما قارب العتاق فأجعل له سهما واحدا، وألغ ما سوى ذلك» .

وعن أبي الأقر قال : أغارت الخيل على الشام ، فأدركت العراب من يومها ، وأدركت الكوادر ضحى الغد ، وعلى الخيل رجل من همدان يقال له المنذر بن

(١) الدك : جمع أدك ، وهو العريض الظهر القصير .

أبي حمزة، فقال : « لا أجعل التي أدركت من يومها مثل التي لم تدرك »، ففضل الخليل، فكتب في ذلك الى عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — فقال : « هبنا الوادعي أمه ، لقد أذكرني أمرا كنت أنسيته ، أمضوها على ما قال » . والكودان : جمع كودن ، وهو البرذون ، ومذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة التسوية بين العربي وغيره ، إلا أنهم جعلوا لكل واحد منهما سهما واحدا ، قال مالك : ولا أرى البراذين والمهجن إلا من الخليل لأن الله تعالى قال في كتابه : ( وَأَخْلِيلَ وَالْبَعَالَ وَالْحَمِيرَ لَتَرْكَبُوها ) ، وقال : ( وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ أَخْلِيلِ ) قال : « فانا أرى البراذين والمهجن من الخليل اذا أجازها الوالى » . قال ابن حبيب : البراذين هي العظام ، يريد الجافية الخلقة ، العظيمة الأعضاء ، وليست العراب كذلك ، فإنها أضمر وأرق أعضاء وأعلى خلقة ، وأما المهجن فهي التي أبوها عربي وأتمها من البراذين . قال الشيخ — رحمه الله تعالى — : ومذهب جمهور العلماء أنه يقسم للفرس سهما ، ولصاحبه سهم على ما فرضه النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن

(١) المنذر بن أبي حمزة هو الذى يقول فيه الشاعر مشيرا الى هذه القصة :

ومنا الذى قد سرت فى الخيل سنة \* وكانت سواء قبل ذاك سهامها

انظر رجمات المداد ص ٦٧ طبع حلب .

(٢) الوادعي : نسبة الى وادة ، وهو بطن من همدان ، وهو وادة بن عمرو بن عامر بن ناجع بن رافع ابن مالك بن ذى بارق بن مالك بن جشم الى آخر النسب انظر أنساب السمعاني .

(٣) كذا وردت هذه العبارة فى كلا الأصلين ، وهى تفيد أن مالكا والشافعي وأبا حنيفة متفقون على أن لكل واحد من الخيل والمهجن سهما واحدا فى التسمية وليس كذلك ، فان عبارة الحافظ الديلمي فى كتاب فضل الخليل الذى نقل عنه المؤلف هذا الكلام ، تفيد خلاف ما ذكر ، وهو أن مالكا والشافعي يجعلان لكل واحد من الخيل والمهجن سهمين ، وأن أبا حنيفة وحده يجعل لكل واحد منهما سهما واحدا ، وأن الاتفاق بينهم إنما هو فى التسوية بين العربي وغيره لا فى المقدار ، وعبارة بعد أن ذكر مذهب الامام أحمد فى إحدى الروايات عنه أن المهجن سهمين مطلقا كالعربي ، قال : « وهو مذهب مالك والشافعي ، ومذهب أبي حنيفة فى التسوية بين العربي وغيره كذلك ، إلا أنه جعل لكل واحد

منهما سهما واحدا » .

مؤونة الفرس أكثر من مؤونة فارسه، وغنائه أكثر من غناء الفارس ، فاستحق  
الزيادة في القسم من أجل ذلك ؛ قال : وذهب أبو حنيفة إلى أنه يُقسَّم للفرس  
كما يُقسَّم للرجل ؛ وقال : « لا يكون أعظم منه حرمة » ؛ ولم يتابعه أحدٌ على ذلك  
إلا شيءٌ يروى عن عليٍّ وأبي موسى ؛ وذهب مالكٌ وأبو حنيفة ومحمد بنُ الحسين  
والشافعيُّ إلى أنه لا يُقسَّم إلا للفرس واحد ، ودليلهم ما رواه ابنُ سعدٍ في طبقاته :  
• أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم أمر زيد بن ثابتٍ يوم حنين بإحصاء الناس والغنائم  
فكان السبي ستة آلاف رأس ، والإبل أربعة وعشرين ألف بعير ، والغنم أكثر  
من أربعين ألف شاة ، وأربعة آلاف أوقية فضة ، فأخذ من ذلك الخمس ، ثم قض  
الباقى على الناس ، فكانت سهامهم لكل رجل أربع من الإبل وأربعون شاة ، وإن  
كان فارساً أخذ اثني عشر من الإبل وعشرين ومائة شاة ، وإن كان معه أكثر من  
فرس لم يُسهم له . وذهب الأوزاعيُّ والثوريُّ والليث بنُ سعدٍ وأبو يوسف وأحمد  
ابن حنبل — رحمهم الله — إلى أنه يُسهم لفرسين ، وروى مثله عن مكحولٍ ويحيى  
ابن سعيدٍ وابن وهبٍ ومحمد بنُ الجهم من المسالكِ ، وحكاه محمد بنُ جرير الطبريُّ  
في تاريخه ، فقال : « ولم يكن يُسهم للخيال إذا كانت مع الرجل إلا لفرسين »  
ودليلهم ما ذكره ابنُ مندّة في ترجمة البراء بنِ أُويس بن خالد أنه قاد مع النبيَّ صلى الله  
عليه وسلم فرسين ، فضرب له النبيَّ صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم ؛ ولم يقل أحدٌ  
إنه يُسهم لأكثر من فرسين إلا شيئاً يروى عن سليمان بن موسى أنه يُسهم لمن غزا  
بأفراسٍ لكل فرس سهمان ، واختلفوا في الإسهام للفرس المريض الذي يرجى برؤه  
على قولين ، أحدهما : يُسهم له نظراً إلى الجلوس ؛ والثاني : لا يُسهم له ، لأنه  
لا غناء فيه كالبعل والحمار ؛ والله الموفق للصواب .

٢٠

(١) في كلا الأصلين : « ابن الحسن » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتنا قطلاً عن كتاب فضل الخيل ص ٩٩

### ذكر سقوط الزكاة في الخليل

رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : "لَيْسَ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَلَا مَمْلُوكِهِ صَدَقَةٌ" مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَفِي لَفْظٍ عَنْهُ : "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ" . وَفِي لَفْظٍ : "لَيْسَ فِي الْخَلِيلِ وَالرَّقِيقِ زَكَاةٌ إِلَّا زَكَاةُ الْفَطْرِ فِي الرَّقِيقِ" . وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الصَّدَقَاتِ فَلَيْسَ عَلَى الْخَلِيلِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْحُرِّ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْبَغَالِ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ عَلَى الْإِبِلِ الَّتِي يُسْقَى عَلَيْهَا الْمَاءُ لِلنَّوَاضِحِ صَدَقَةٌ" .

وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْحَزَنِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سَلْيَانُ بْنُ أَرْقَمَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " لَا صَدَقَةَ فِي الْكُنْصَةِ وَالْجَبْهَةِ وَالنُّخَةِ " ؛ فَسَرَهُ أَبُو عَمْرٍو ، الْكُنْصَةُ : الْحَمِيرُ . وَالْجَبْهَةُ : الْخَلِيلُ . وَالنُّخَةُ : الْعَبِيدُ . وَيُقَالُ : النُّخَةُ ، الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ ؛ قَالَ ثَعْلَبٌ : هَذَا هُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّهُ مِنَ النَّخِ ، وَهُوَ السَّوْقُ الشَّدِيدُ ؛ وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : إِنَّمَا هُوَ النُّخَةُ بِالضَّمِّ ، قَالَ : وَهُوَ الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ ؛ وَقَالَ الْفَرَّاءُ : النُّخَةُ بِالْفَتْحِ ، أَنْ يَأْخُذَ الْمَصْدُقُ دِينَارًا لِنَفْسِهِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْ أَخْذِ الصَّدَقَةِ ، وَأَنْشَدَ :

عَمِيَ الَّذِي مَنَعَ الدِّينَارَ صَاحِبَهُ \* دِينَارَ نَخَةٍ كَلْبٍ وَهُوَ مَشْهُودُ

وَعَنْ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "عَفْوَتْ لَكُمْ عَنِ الْخَلِيلِ وَالرَّقِيقِ" . وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "قَدْ عَفَوْتُ لَكُمْ عَنِ الْخَلِيلِ وَالرَّقِيقِ فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتَيْنِ فَفِيهَا نَحْمُسَةٌ

دراهم". وفي لفظ آخر عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ، ففيها خمسة دراهم ، وليس عليك شيء — يعني في الذهب — حتى يكون لك عشرون دينارا وحال عليها الحول ، ففيها نصف دينار ، فما زاد فيحساب ذلك". قال الجوهري : الورق ، الدراهم المضروبة ، وكذلك الرقعة ، والهاء عوض من الواو ؛ وفي الورق ثلاث لغات حكاهن الفراء : ورق ، وورق ، وورق .

وعن جابر بن عبد الله — رضى الله عنه — قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله عز وجل تجاوز لكم عن صدقة الخليل والرفيق " .

وعن عبد الله بن دينار قال : سألت سعيد بن المسيب ، فقلت : أفي البراذين صدقة ؟ فقال : أفي الخليل صدقة ؟ . وعن حارثة بن مضرب قال : جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا : إنا قد أصبنا أموالا خيلا ورقيقا نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور ؛ فقال : ما فعله صاحبائى فأفعله ، فاستشار أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وفيهم علي — رضى الله عنه — فقال علي : « هو حسن إن لم تكن جزية يؤخذون بها بعدك » .<sup>(١)</sup>

وعن مالك بن أنس ، عن ابن شهاب ، عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة : خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة ، فأبى ؛ ثم كتب إلى عمر بن الخطاب ، فأبى ، فكلبوه أيضا ، فكتب إلى عمر ، فكتب إليه أيضا عمر : إن أحبوا نخذها منهم وأرددها ، يعني في فقرائهم .

(١) زاد في كتاب فضل الخليل ص ١٠٨ بعد هذه الكلمة قوله : « راتبه » .



- فدلّت هذه الأحاديث والأخبارُ على أن لاصدقةَ في الخليلِ السائمةِ ولا في الرقيقِ إذا كانوا للخدمة ، إلا أن يكونوا للتجارة ، فإن كانوا للتجارة ففي أثمانهم أو قيمهم الزكاةُ إذا حال عليها الحولُ ، وعلى هذا مذهبُ الجمهورِ ؛ وذهب أبو حنيفةَ — رحمه الله — دون صاحبيه إلى وجوب الزكاةِ في الخليلِ السائمةِ إذا كانت إناثا ، أو إناثا ذكورا ، وقال : هو غيرُ بين أن تُقَوِّمَ وتؤخَّذَ الزكاةُ من القيمة ، وبين أن يُخْرِجَ عن كُلِّ فرسٍ ديناراً ؛ واحتجوا له بقوله عليه السلام : ”ثم لم ينسَ حقَّ الله في رقابها وظهورها“ ؛ قال المخالف لهم : وليس فيه دليلٌ من وجهين : أحدهما أنه صلى الله عليه وسلم لما ذكّر الإبلَ السائمةَ وقال : ”فيها حقٌّ“ سئل عن ذلك الحقَّ ما هو ؟ فقال : ”إطراقٌ لخليها ، وإعارةٌ دلوها ، ومنحةٌ لبنها أو سمنها ، وحلبها على الماء ، وحمْلٌ عليها في سبيل الله“ ؛ فلما كانت الإبلُ فيها حقٌّ سوى الزكاةِ أَحْتَمِلُ أن يكون في الخليلِ أيضاً حقٌّ سوى الزكاةِ ؛ وقد روى الترمذِيُّ وأَبْنُ مَاجَةَ حديثَ فاطمة بنتِ قيس ، قالت : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : ”إن في المالِ حقاً سوى الزكاةِ“ وتلا هذه الآية ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ الخ الآية ؛ فيجوز أن يُحْمَلَ الحقُّ في رقابها وظهورها على هذا الوجه . الثاني أن يُحْمَلَ الحقُّ فيها على التأكيد لا على الوجوب ، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث مُعَاذٍ : ”وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ لَا يَعْذِبَهُمْ إِذَا فَعَلُوا

(١) في كلا الأصلين : « الزبيدي » ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتناه نقلاً عن كتاب فضل الخليل

ص ١٠٩

(٢) في كلا الأصلين : « لقوله » باللام مكان الكاف ؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتناه اذ المراد

التثنية لا التعليل ، كما هو ظاهر .

(٣) في كلا الأصلين : « وحق الله عز وجل على العباد » ، وفي هذه العبارة تقديم وتأخير يغيران

المعنى المقصود من الحديث ، وما أثبتناه عن كتاب فضل الخليل ص ١٠٩ كما أن سياق الحديث يقتضيه .

- ذلك»، فهذا يحمل قوله عليه السلام : «ثم لم ينس حق الله في رقابها» وتأويله . قال شيخنا شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدميّاطي - رحمه الله - : ولنا أن نقول فيه أيضا : هو مجمل ، والأحاديث المتقدمة مفسرة تقضى عليه ، وظواهرها حجج متضافرة على ترك الزكاة في الخيل ؛ قال : فهذا وجهه من طريق السنة والأثر ، وأما وجهه من طريق النظر فن وجهين : أحدهما أن السوم في الخيل نادر عند العرب ، فلا زكاة فيها كالبالغ والحمير ، الثاني أن الزكاة لو وجبت في الخيل لتعدى ذلك إلى ذكرها قياسا على المواشي من الإبل والبقر والغنم . وقال الطبري والطحاوي : والنظر أن الخيل في معنى البغال والحمير التي قد أجمع الجميع على أن لا صدقة فيها ، وردّ المختلف [فيه] إلى المتفق عليه إذا آتفقا في المعنى أولى . وقال أبو عبيد : وكان بعض الكوفيين يرى في الخيل صدقة إذا كانت سائمة يتغى منها النسل ، فقال : إن شاء أدى عن كل فريس ديناراً ، وإن شاء قومها ثم زكاها ؛ قال : وإن كانت للتجارة كانت كسائر أموال التجارة يزكها ؛ قال أبو عبيد : أما قوله في التجارة فعلى ما قال ؛ وأما إيجابه الصدقة في السائمة فليس هذا على اتباع السنة ، ولا على طريق النظر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفا عن صدقتها ، ولم يستثن سائمة ولا غيرها ؛ وأما في النظر ، فكان يلزمه إذا رأى فيها صدقة أن يجعلها كالماشية تشبها بها ، لأنها سائمة مثلها ، فلم يصر إلى واحد من الأمرين ؛ وقد جاء عن غير واحد من التابعين إسقاط الزكاة من سائمتها ، فروى عن الحسن

(٤٨)

(١) «تقضى عليه» ، أى أن الأحاديث الواردة بإسقاط الزكاة من الخيل تحكم على هذا المجمل وتخصص الحق الوارد في الحديث السابق ببعض ما يحتمله من المعاني ، وهو ما عدا الزكاة فيها .

(٢) في كلا الأصلين : «أى أن المتفق» وقوله : «أف» زيادة من النسخ يجب حذفها ،

أنه قال : « ليس في الخليل السائمة صدقة » ؛ وعن عمر بن عبد العزيز قال : « ليس في الخليل السائمة زكاة » ؛ وقال أبو عبيد : وقد قال مع هذا بعض من يقول بالحديث ويذهب اليه : إنه لا صدقة في سائمها ولا فيما كان منها للتجارة أيضا ؛ يذهب الى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " قد عفونا لكم عن صدقة الخليل والرقيق " ؛ بفعله عاقبا ، فلا زكاة في شيء منها ؛ قال أبو عبيد : فأوجب ذلك الأول الصدقة عليها في الحالين جميعا ، وأسقطها هذا منهما كليهما ؛ وأحد القولين عندى غلو ، والآخر تقصير ، والقصد<sup>(١)</sup> فيما بينهما هو أن تجب الصدقة فيما كان منها للتجارة ، وتسقط من السائمة ؛ على هذا وجدنا مذهب العلماء ، وهم أعلم بتأويل حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قول سفیان بن سعيد ومالك وأهل العراق وأهل الحجاز والشام ، لا أعلم بينهم في هذا اختلافا ؛ والله أعلم بالصواب .

كُلُّ الْجُزْءِ التَّاسِعِ مِنْ كِتَابِ نَهَايَةِ الْأَرْبِ فِي فَنُونِ الْأَدَبِ لِلنَّوِيرِيِّ

— رحمه الله تعالى — ويليهِ الجزء العاشر ، وأوله :

ذَكَرَ مَا وَصَفَتْ بِهِ الْعَرَبُ الْخَلِيلَ مِنْ تَرْتِيلِهَا فِي السَّنِّ وَتَسْمِيَةِ أَعْضَائِهَا

وَأَبْعَاضِهَا وَأَلْوَانِهَا وَشَيَاتِهَا الْخُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(١) في رواية : « والفصل » انظر كتاب الأموال لأبي عبيدة المنقول عنه هذا الكلام .

(٢) هذه التجزئة مخالفة في ابتدئات الأجزاء وانتهائها لتجزئة النسخة المأخوذة بالتصوير الشمسي المحفوظة بدار الكتب المصرية ، وهذا الاختلاف من نهاية آخر الجزء السابع ، وذلك مراعاة لتناسب الأجزاء وتقاربها في عدد الصفحات ؛ ولم ننبه على هذا الاختلاف في الجزأين السابقين اكتفاءً باثبات أعداد الصفحات الفوتوغرافية محاطة بدوائر على الهوامش .

## الخطأ والصواب

وقعت في هذا الجزء أخطاء مطبعية قليلة رأينا أن ننبه على أهم ما عثرنا عليه منها .

صفحة	خطأ	صواب
١٨٤ ح ١	أربع	أربعة
٢٥٩ سطر ٣	تقدر	تقدر
٢٧٨ سطر ٢	مما	فيما
٣٢٧ سطر ١١	(بُخْتِيَار)	(بُخْتِيَار)



صدر

آخری درج شدہ تاریخ پر یہ کتاب مستعار  
لی گئی تھی مقررہ مدت سے زیادہ رکھنے کی  
صورت میں ایک آنہ یومیہ دیرا نہ لیا جائے گا۔

۸.۲.۵۰

ع ١٩٢٥٤٩  
 النويري، شهاب الدين ابنه  
 نهاية الارب في فنون الادب  
 جلد ٩  
 ن - ن

8.2.60 P222

۱- اگر کسی کو کسی اور کی طرف سے کوئی نیکوئی ہو تو اسے فوراً معاف کر دے اور اس کی اصلاح کے لیے کوشش کرے۔  
 ۲- اگر کسی کو کسی اور کی طرف سے کوئی نیکوئی ہو تو اسے فوراً معاف کر دے اور اس کی اصلاح کے لیے کوشش کرے۔  
 ۳- اگر کسی کو کسی اور کی طرف سے کوئی نیکوئی ہو تو اسے فوراً معاف کر دے اور اس کی اصلاح کے لیے کوشش کرے۔  
 ۴- اگر کسی کو کسی اور کی طرف سے کوئی نیکوئی ہو تو اسے فوراً معاف کر دے اور اس کی اصلاح کے لیے کوشش کرے۔  
 ۵- اگر کسی کو کسی اور کی طرف سے کوئی نیکوئی ہو تو اسے فوراً معاف کر دے اور اس کی اصلاح کے لیے کوشش کرے۔  
 ۶- اگر کسی کو کسی اور کی طرف سے کوئی نیکوئی ہو تو اسے فوراً معاف کر دے اور اس کی اصلاح کے لیے کوشش کرے۔













